الحسن الثاني.. ديغول

بن بركة

ما أعرفه عنهم

موريس بوتان

ترجمة:رشيد برهونست

مراجعة: عثمان بناني

إلى عائلة المهدي بن بركة.

إلى الأصدقاء والمناضلين المغاربة من أجل حقوق الإنسان.

إلى كل قضاة التحقيق الذين ساهموا في القضية.

رقن وإعداد إلكتروني:



"لا مستقبل دون ذاكرة"

جاك شيراك(في ذكرى نزول جنود الحلفاء في شواطئ نورماندي)

"التاريخ ذاكرة، ولا وجود لذاكرة دون وعي"

°جورج دوبي، مؤرخ (في احدى مقالاته)

" ليس ثمة مبرر يسوِّغ إهدار كرامة الناس ونهب خيراتهم والتعدَي على سلامتهم الجسدية وانتهاك حرياتهم الأساسية استنادا إلى الإنجيل أو التلمود أو القرآن أو أي مرجع أخلاقي أو ديني".

بشير الزناكي(جريدة ليبراسيون- المغرب18.11.04-) °

"تستدعي الحرية الحرية، ووحدها الشعوب المقيدة بأغلال الدكتاتورية المطلقة لا تستطيع التنفس ملء رئتها، لأنها تفتقر إلى الهواء".

°الأب لاكوردير

"أقبح ما في الدكتاتورية أنها تفرض على كل شخص أن يتواطأ إلى حد ما مع الشر، فالدكتاتورية تقوم دائما على احتقار ما يشكل عظمة الإنسان الفذة، أي حريته".

°ماكس غالو

"قد نغفر أشياء كثيرة، ولكن يجب ألا ننسى أبدا".

°ريغوبيرتا منشو (جائزة نوبل للسلام سنة1994)

"لا شك ولو لحظة ان قطرة عدالة في بلد ما أفضل بكثير من قنطار سلطة".

°إيمانويل مونيي

"الشجاعة هي التماس الحقيقة والصداع بها".

°جان جوريس

"ليس الخطأ في الاعتقاد أن ذلك لم يكن ممكنا، ولكن في عدم الإدراك أن كل شيء كان ممكنا".

°سكينة أوفقير

"خدمة العدالة معناها أولا محاربة الظلم".

°روبير بادنتير

الجمعة 29 اوكتوبر 1965. الثانية عشرة والنصف زوالا. جو خريفي بديع بالرباط. لا أحد في المغرب كان يعلم حينها أن حدثا جللا يقع في قلب باريس: "اختفاء" الزعيم المغربي المهدي بن بركة، خلال مقام قصير له بالعاصمة الفرنسية. في الحقيقة هناك شخصية وازنة كانت على علم بذلك، أعني الملك الحسن الثاني الذي كان وقتئذ بفاس وصله خبر اختطاف عدوه اللدود عن طريق أحد المقرَبين منه الذي علم به عن طريق نائب برلماني فرنسي. لكن ذلك لم يمنع العاهل المغربي من التأكيد فيما بعد أن الخبر وصله عن طريق الصحافة الفرنسية[1]

في تلك الساعة ابتدأت في فرنسا فصول قضية ستدخل التاريخ باسم قضية بن بركة، أكبر فضيحة خلال الجمهورية الخامسة، شاهدة على ضعف الدولة أمام الشبكات البوليسية الرسمية وغيرها، تماما مثل قضية دريفوس التي شكلت فضيحة الجمهورية الثالثة وكشفت بدورها عن تبعية السلطة للقيادة العامة للجيش.

كانت سنوات الرصاص قد بلغت وقتها مداها دموية وقمعا، متزامنة مع نهاية المواجهة المحتدمة منذ 1956 بين الأمير مولاي الحسن الذي سيصبح الملك الحسن الثاني سنة1961،وزعيم المعارضة الذي هو أيضا الأمين العام لمنظمة القارات الثلاث ذات النزوع العالمي.

مات المهدي بن بركة، ولا يعرف لحد الآن مصيره. لكن الحقيقة توجد في الرباط. فهل سيتحلى قادة البلاد بالشجاعة الكافية لكشفها يوما ما للشعب المغربي؟

[1] الحسن الثاني، ذاكرة ملك، حوارات مع إيريك لورانتErik Laurent، بلون، 1993. " كيف علمتم بهذا الفعل الدنئ؟" "عن طريق الصحافة".
ص.100.(أقوال الملك في هذا الكتاب لا تفتقر فقط إلى الموضوعية، بل إنها تفتقد الدقة فيما يتعلق بالعديد من النقط. أبهذه الطريقة يسعى ملك ما إلى تذكير الخلف بالدور الذي قام به على رأس الدولة طوال أربعين سنة؟).

تمهيد

يبدو أن جلالة الملك محمد السادس، وهو يؤسس هيئة الإنصاف والمصالحة، أراد ان يقطع نهائيا مع الفترة المظلمة من تاريخ المغرب في عهد أبيه. لهذا لم يكن غريبا أن نسمع هنا وهناك عبارة تتردَد في بعض الأوساط:" يجب ان نطوي الصفحة". ولكن لطي صفحة ما، يجب اولا قراءتها واستيعابها، ومن باب أولى صفحة سنوات الرصاص هاته التي تستحق أن تقرأ مرارا وتكرارا. يتعلق الأمر بواجب الذاكرة تجاه الأجيال الشابة التي من حقها أن تتعرف على هذه الفترة، ولكن أيضا واجب الحقيقة والعدالة تجاه الضحايا. فليس بالإمكان تحقيق مصالحة وطنية دون تسليط الضوء على الماضي، ودون إدانة المسؤولين عنه ومعاقبتهم.

يطمح هذا الكتاب إلى وضع لبنة في هذا الصرح، ولا يزعم لنفسه القيام بعمل المؤرخ. لست مؤرخا، وإن كان مجال التاريخ أحد المباحث التي كانت مصدر متعة كبرى لي خلال سنين الدراسة الثانوية، بفضل بعض أساتذتي الأجلاء. فالمؤرخ عليه أن يجعل معاصريه يتعرفون على أحداث الفترة التي يدرسها بكل موضوعية ممكنة. وهو بذلك ينسَّب أحكام البعض، وينأى بنفسه عن الأفكار الاديولوجية الجاهزة. ومع ذلك فالتاريخ وحده غير كاف، يجب أيضا اعتماد شهود يجعلون كل واحد منا يستبطن تركة الماضي ويعيش الحاضر ويبني المستقبل. وبدون ذاكرة، لا يعرف المجتمع من أين أتى وإلى أين يمضي. وقد يفنى جراء هذا الفقدان.

عقدت العزم على أن أقدم شهادتي من موقع المحامي عن حقبة مؤلمة اكتوى بنارها العديد من المناضلين المغاربة، خلال العشرية الأولى الموالية للاستقلال التي اعرفها جيدا. وقد بدا لي، على غرار الكثيرين قبلي[2]، أمرا مفيدا أن أسطِّر متحديا النسيان حكاية الأحداث التي عايشتها عموما في قاعات المحاكم، بعد أن وقع علي الاختيار محاميا في كل المحاكمات السياسية إبَان تلك الفترة، وغالبا ما كنت المحامي الفرنسي الوحيد إلى جانب زملائي وأصدقائي المغاربة.

ولكنني أرتأيت قبل ذلك أن أعرض في الجزء الأول لمقاومة الشعب المغربي للحماية ونظام الإدارة المباشرة الذي جاءت به خطأ، والدور الذي لعبه في السنوات الأخيرة بعض الفرنسيين بالمغرب الذين كنت أتقاسم معهم القناعات ووحدة المعركة.

ويسلط الجزء الثاني من الكتاب الذي يتناول الفترة الممتدة من1956 إلى1965 الأضواء على الصعود المدوَّي لنجم الأمير مولاي الحسن الذي سيصبح فيما بعد الملك الحسن الثاني، ععرِّجا على اللعبة التي مارسها مع القوة الاستعمارية السابقة، ورغبته العارمة واستعجاله اعتلاء العرش حاكما

[2] انظر المؤلفات الصادرة عن منشورات طارق (الدار البيضاء).

مطلقا ممسكا برقاب الشعب المغربي، وحقده على كل من تسول له نفسه معارضته، وخاصة أحد الأشخاص القلائل، وربما الوحيد الذي كان يقف معه موقف الند للند، وأعني المهدي بن بركة.ألم يذهب به الأمر في الأخير، إن لم نقل حد اتخاذ قرار "تصفيته" نهائيا، فعلى الأقل، فيما أحسب، حد جعله يختفي عن أنظاره، ويتنحى عن طريقه، كي لا يظل عقبة أمام طموحاته؟

ويتطرق الجزء الثالث إلى تطورقضية المهدي بن بركة. "قضية حياتك"، كما قال لي البعض. وفيه أتوقف عند "اختفاء" الزعيم المغربي في 29 أكتوبر1965، والآثار المباشرة الناجمة عن ذلك في المغرب وفي فرنسا، وأول دعوى مقدَّمة في هذا الشأن بتهمة" الاختطاف"، والمحاكمتين اللتين تلتاها سنتي 1966 و1967، والدعوة الثانية المقدمة في أكتوبر 1975، والتي مازالت أطوارها جارية حد اليوم بقصر العدالة بباريس، بتهمة "الاغتيال" هذه المرة. وهي إذن حكاية المعركة التي خضتُها طوال أربعين سنة من أجل عائلة بن بركة وإلى جانبها، علَّ الحقيقة الكاملة حول هذه المسألة تنكشف يوما ما.

تنطوي الشهادة التي أقدمها حول الفترة الممتدة من 1965 إلى1966 على تحليل سياسي أختصره في عبارة مقتضبة: "الحسن الثاني والمهدي بن بركة، وجها لوجه". لا شك أن البعض لن يقتنع بهذه الصيغة ، ويرى أن سردي لأحداث تلك الحقبة أقرب إلى الذاتية منه إلى الموضوعية. لا أنكر أنني في كل المحاكمات التي رافعت فيها، وجدت نفسي في مواجهة السلطة الملكية. دع أن اختزال العشر سنوات الأولى من استقلال المغرب في مواجهة بين الرجلين ينطوي دون شك على تبسيط لتاريخ هذا البلد آنئذ. ولكنه في نظري يعبِّر على الحبكة الأساس التي كانت تعتمل في قلب الأحداث، ويميط اللثام عن العداء الذي يكنُّه الحسن الثاني لكل من وما عداه[3]. وفي المقابل، هناك البعض الآخر ممن سيشيدون بنزاهة شهادتي والخلاصات التي أنتهي إليها انطلاقا من الوثائق المتوفرة لديَّ. ووحده فتح الأرشيفات المغربية في تلك الفترة سيمكِّن من تفنيد أقوالي أو تأكيدها. ويبقى السؤال هل سيعثر المؤرخون في هذه الأرشيفات- إن كانت مازالت موجودة – على وثائق أصلية تمكنهم من تسليط الضوء على هذا الحدث أو ذاك من سيل الأحداث التي مازالت محط جدال اليوم، أم أنهم لن يجدوا شيئا ما عدا الخطابات والمدائح؟

وتشكل ذكرياتي ووثائقي الشخصية وملفاتي القضائية المصادر التي استقيت منها مادة هذا الكتاب، وقد عملت على استكمالها ببعض المصادر الأخرى للمعلومات من جرائد تعود إلى تلك الفترة وشهادة بعض الأصدقاء المغاربة، إضافة إلى أرشيفات فرنسية مختلفة. لهذا، فكل ما ذكرته من تفاصيل وطرائف وحكايات ليست من صنع الخيال.

---

[3] -لا أسعى مع ذلك بحال إلى إنكار ما كان يتصف به الحسن من صفات رجل الدولة. يقول عنه وزير الخارجية السابق هوبير فدرين في سياق حديثه عن علاقته بفرنسوا ميتران: " كلاهما رجل دولة وسياسي فذا". عوالم فرانسوا ميتران في الإيليزي 1981-1995، فايار،1996.

وسأختم هذا التمهيد بذكر السبب الذي جعل إصدار هذا المؤلف يأتي متأخرا بعد كل هذه السنوات، مع أن أجزاءه الأولى تتطرق إلى الفترة من1952 ألى 1966. مر ذلك إلى رغبتي في التريَّث أملا في تقديم معلومات أكثر تكشف عن الحقيقة فيما يخص قضية بن بركة. وهذا ما جعلني أنتظر على الأقل الحصول، بعد سنوات من المطالبة المتكررة، على رفع السرية عن الملف الذي يوجد بيد "مصلحة التوثيق ومكافحة التجسس"، الأمر الذي تحقق اليوم. وكنت أنتظر أيضا أن يقبل المغرب عودة لجان الإنابة القضائية الدولية، الأمر الذي لم يتحقق بعد مع الأسف.

وكان أبو بكر الجامعي قد خاطب الملك الشاب محمد السادس في 30 يونيو 2001، في سياق تقديم "اعترافات" الضابط السابق في المخابرات أحمد البوخاري على صفحات اسبوعيته، قائلا : "تتضمن التركة الموروثة عن السلف أحيانا بعض الجوانب السلبية(..). والملك اليوم عليه أن ينحاز لكل ما هو سام عظيم(...). ولا شك أن الملك وهو ينأى بنفسه عن نمط حكم نظام تجاوزه الزمن، سيدخل تاريخ هذا البلد"[4].

والملك نفسه تعرَّض لهذه القضية في حديث أدلى به لجريدة لوفيغارو بتاريخ 4 سبتمبر2001: "من الطبيعي أن تسعى زوجة بن بركة وابنه الى معرفة المكان الذي يوجد فيه جثمان المهدي بن بركة(...). ولا يليق بي أن أطلب من البشير بن بركة أن ينسى ويطوي صفحة الماضي(...). وأنا مستعد من جانبي للمساهمة في تقديم كل ما قد يساعد على الكشف عن الحقيقة(الكاتب نفسه اختار تمييز هذه العبارة بالخط السميك). كان الجميع إذن ينتظر أن يقدِّم محمد السادس دعما مهما لمساعي الكشف عن الحقيقة. ولكن مع الأسف الشديد، هذا الدعم المرجو ظل حبرا على ورق، ولا هيئة الإنصاف والمصالحة التي كانت وضعت ملف بن بركة ضمن أولوياتها، ولا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي حل محلها برئاسة إدريس بنزكري ثم أحمد حرزني بعد وفاة هذا الأخير، قاما بأدنى مبادرة في هذا الإتجاه.

وسيلاحظ القارئ وهو يقرأ نص المرافعة التي قدمتها أمام محكمة الجنايات لاسين، أنني ظللت منذ 1966 أدافع عن وجهة النظر نفسها.

[4]-Le journal , « Le devoir d’inventaire »

مقدمة

من أنا؟

ترد الشهادات والتحليلات المتضمَّنة في هذا الكتاب بضمير المفرد المتكلم أنا، لهذا بدا لي منطقيا، بل ضروريا، أن أزود القارئ ببعض المعلومات الشخصية عن هذه "الأنا" التي تطالعه في أغلب الصفحات.

ولدت في العاشر من دجنبر من سنة1928 في مدينة مكناس بالمغرب، حيث كان أبويَّ المنحدران من منطقة سافوي يستقران منذ1920. كنت الخامس من بين سبعة أطفال تضمهم عائلتي. وقد فضلت أمي التي كانت مدرِّسة للرياضيات في ثانوية كانت تسمى حينها بويميرو التخلي عن وظيفتها لتتفرغ لتربية أبنائها. وفي سنة1939، عيَّن أبي الذي كان يشتغل محاميا بمنطقة فاس- مكناس نقيبا لهيئة المحامين، وبسبب ظروف الحرب ظل يشغل هذا المنصب إلى أن استقل منه سنة1944[5]. وأعيد انتخابه ولكن هذه المرة نقيبا لهيئة محامي مكناس من1952 إلى1954. وفي هذه السنة، تكفل بالدفاع عن رجال الحركة الوطنية أمام المحكمة العسكرية بفاس.

تابعت دراستي الابتدائية والثانوية بثانوية مكناس. وفي سنة 1947، غادرت بيت العائلة نحو باريس لألتحق بالكلية الوحيدة للحقوق الموجودة وقتئذ ببانتيون، إلى أن حصلت على الاجازة ودبلومي دراسات عليا. شرعت مباشرة في تحرير رسالة لنيل الدكتوراه في موضوع كان يعتبر جديدا حينها بعنوان "الوحدة الاقتصادية لإفريقيا الشمالية"، ولكنني لم أتمكن من استكمالها لضيق الوقت. كما أن الأحداث الهامة التي عرفها المغرب في تلك الفترة كان لها الكلمة الفصل في إقبار هذا المشروع. وبعد عودتي إلى مكناس في خريف 1952 ببضعة أسابيع، التحقت بهيئة محامي مكناس متدربا في مكتب أبي. ولم ألبث إلا قليلا حيث سافرت في فصل الربيع من نفس السنة إلى فرنسا من جديد لقضاء الخدمة العسكرية في القوات الجوية ضمن التلاميذ الضباط في الاحتياط قريبا من "كاين"، وبعدها في مكتب التشريعات التابع لوزارة القوات الجوية بباريس.

وبعد عودتي إلى المغرب في شتنبر1954، تابعت تدريبي بالرباط في مكتب النقيب "برونو"، أحد أكبر المحامين. كانت هناك علاقة صداقة تجمع بين عائلتينا منذ زمن طويل. هكذا أصبحت صديقا لشارل ولزوجته سيمون، ومع ذلك، كنا على طرفي نقيض فيما يخص السياسة التي تنهجها فرنسا في

[5] - حدث ذلك في اليوم الموالي لإعدام زبونه ووزير الداخلية السابق في حكومة فيشي Vichy بيير بوشوPierre Pucheu الذي لم يشمله عفو الجنرال ديغول. وفي رسالة بعثها إلى أعضاء الهيئة، نجده يعرض أسباب قراره الاستقالة: " العدالة والحق يسموان بحكم طبيعتهما المطلقة فوق أي اعتبارات تتعلق بالمصالح العليا للدولة، وهي مصالح نسبية في جوهرها لأنها متبدلة ومتغيرة. وأظن أن العدالة والقانون انتهكا في محاكمة السيد بيشو".

المغرب[6]. وخلال لقائنا الأول، أخبرته أنني سأتكفل بالدفاع عن رجال الحركة الوطنية الذين سيطلبون مني ذلك، كان إنسانا متحرر الفكر، لهذا ترك لي حرية الاختيار، شرط أن تحمل الأوراق التي استعملتها في مراسلاتي ومحاضري اسمي الشخصي[7].

وفي هذه الظروف التي كان فيها المغرب يغلي بالمواجهات والأحداث الدامية، قررت الالتحاق بصف "الفرنسيون الاحرار" المنضوين في حركة "الوعي الفرنسي". ولا يسعني هنا سوى أن أقدم تحية خاصة لأبي، فهو الذي كان له أكبر الأثر في تكويني كمسيحي لائكي منخرط في قضايا المدينة، قبل كتابات جورج برنانوس والفيلسوف إمانويل مونيي مؤسس مجلة "إسبري". كما أن أبي هو الذي أسس برفقة بعض الأصدقاء مجلة ذات نزوع مسيحي، وهي مجلة"إسبري".كما أن أبي هو الذي أسس برفقة بعض الأصدقاء مجلة ذات نزرع مسيحي، وهي مجلة"أراضي إفريقيا" خلخلت الأفكار الجاهزة السائدة محليا في الميدانين الاجتماعي والسياسي. وكان في الحقيقة قلبها النابض. ولم يكن مواطنونا الفرنسيونا الفرنسيون بالمغرب ينظرون بعين الرضا للأفكار التي كان يعرضها في المجلة، مما جعلها تتوقف عن الصدور سنة1950[8]. وفي سنة1955، أصدر كتاب "مأساة المغرب"[9] وفي يونيو1956 تقاعد مباشرة بعد الاستقلال من مهنة المحاماة، وكرس وقته حتى وفاته سنة1966 لمجلة "كونفلوون".

يرى والدي وهو الرجل المؤمن بالله وبالإنسان أن الحس الأخلاقي هو أعز ما يُطلب. والحس الأخلاقي عنده ينبني على مجموعة من القيم مثل الشرف والعدالة والتسامح والحرية والحقيقة والإحترام وكرامة الشخص، أكان مؤمنا بالله أم لم يكن. ولم يكن يتوانى عن التصدي لكل تمييز عرقي واجتماعي ويرى فيه أكبر مظهر من مظاهر الظلم. لم يحد أبدا قيد أنملة عن مبادئه، وظل دائما يرفض التسليم بما يسمى المصالح العليا للدولة. وهذا الإيمان وتلك القيم، أتقاسمها معه كلها، بوصفها الركيزة الأساس التي تقوم عليها كل التزاماتي، أيا كانت العواقب قد تنجم عنها.

أول شخص التقيت به في إطار نشاطي السياسي، بعد لقاءاتي الأول بالطلبة المغاربة بباريس،هو أحد جيراني بالحي الذي أسكنه، وهو أيضا محام شاب يقضي الفترة الأخيرة من تدريبه. اسمه رضا اكديرة وهو متزوج بفرنسية. وسرعان ما توطدت علاقتي بهما وأصبحا من بين أصدقائي. كان اكديرة ينتمي حينها إلى مجموعة من المناضلين المستقلين بالرباط التي تأسست على يد رشيد ملين

---

[6] - كان ' رئيسي' بحكم ارتباطه الشديد بالجالية الفرنسية ينتصر لأطروحة الإقامة العامة، والمراقبين المدنيين والأسس الأخرى التي يقوم عليها نظام الحماية... وهذا ماجعله لا يجد عضاضة في القبول بتنحية السلطان محمد بن يوسف في20 غشت1953، وتنصيب شخصية باهتة على العرش، أي ابن عمه محمد بن عرفة، سلطان الفرنسيين كما يناديه أفراد الشعب المغربي في الشعارات التي يرفعونها، بينما كنت أتبنى وجهة نظر مخالفة.

[7] - لم يكن هذا التقليد معمولا به فيما يخص المحامين لمتدربين في تلك الفترة.

[8] - باءت محاولة إصدار أسبوعية ميديتيراني Méditerranée بالفشل ولم تعمر سوى بضعة أسابيع، وقد كتبت في افتتاحية آخر أعدادها الصادر في شهر دجنبر1946، قائلا : " توجد إفريقيا الفرنسية بالشمال اليوم في مفترق الطرق، فإما أننا سنواصل نفس سياسة الماضي، لتتفاقم المواجهات وأحداث العنف السائدة حاليا، إلى أن تترتب عنها عواقب لا يمكن التكهن بخطورتها، وإما أن نغير جذريا سياستنا هاته". فأي فرنسي مقيم بالمغرب كان يجرؤ حينها على الجهر بهذه الآراء عشر سنوات قبل استقلال هذا البلد؟

[9] - عن منشورات 'سيرف' Cerf

سنة1937[10].كوَّنتُ برفقته إضافة إلى عدد قليل من رفاقه وأحد الفرنسيين وهو جاك جواني[11]"مجموعة الدراسات والتفكير الاقتصادي والاجتماعي"، وهي فرع من المجموعة التي أنشأها بالدار البيضاء روبير أورين. وانصبت اجتماعاتنا الأسبوعية في الأشهر الأولى أساسا على إعداد رفاقنا المغاربة للمشاركة في السلطة السياسية والإدارية للبلاد، بمجرد تسلم الضوء الأخضر من فرنسا. ولكن، منذ صيف1955 أصبحت عودة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه قضيتنا العمومية الكبرى. بيد ان هذا التوجه النضالي لم يحل دون لقائي ببعض رجال الحركة الوطنية الآخرين من أعضاء حزب الاستقلال أو حزب الشورى والاستقلال. ولم يلبث شخص المهدي بن بركة أن استرعى انتباهي بشكل خاص.

كثيرا ما تكلفت بالدفاع عن بعض رجال الحركة الوطنية في قضايا الحق العام أو أمام المحاكم العسكرية. وبما أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، فإنني قمت بالدفاع بعد الاستقلال، في العشرية الممتدة من 1956 إلى 1966، عن أولئك الذين يناضلون ضد السلطة الجديدة، بنفاقها وانتهاكها من جديد للحريات، والختطافات القسرية، والقمع بمختلف أشكاله، وخاصة في صفوف "قوى اليسار". وعلي أن أعترف أنني لم اجد أي مشاكل خاصة طوال المدة التي قضيتها بالمغرب معبرا عن رأيي ومحاميا في بعض القضايا. ولكن ما إن غامرت باتخاذ قرار الانتقال إلى باريس في أول محاكمة في قضية بن بركة، في شتنبر1966، فإنني أكرهت على أن أغادر بعدها المغرب... أنا لم اغادر المغرب وإنما هو الذي غادرني حينها. ذلك أنني مُنعت من دخوله عقابا لي على مرافعتي في تلك القضية. وقد اخبرني صديق لي يعمل بسفارة فرنسا بالرباط أن الشرطة المغربية تلقت أمرا باعتقالي بمجرد نزولي من الطائرة...[12]. ولن تطأ قدمي أرض المغرب إلا سبع عشرة سنة بعد ذلك، عندما حللت بهذا البلد عضوا في الوفد الفرنسي المرافق للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. وبعدها سأظل أخضع سنوات عديدة لمراقبة شديدة كلما نزلت بمطار الرباط-سلا.

انتهت المحاكمة الثانية في قضية بن بركة في 5 يونيو1967، يوم اجتياح مصر واحتلال الجيش الإسرائيلي لباقي مناطق فلسطين. شاركت حينها في إنشاء "مجموعة البحث والعمل من أجل القضية الفلسكينية"، وهي أول مجموعة دعم للشعب الفلسطيني. عاودتني الرغبة في مزاولة عملي كمحام من جديد، لهذا طلبت في نفس الفترة ترخيصا رسميا بالانسحاب من هيئة محامي الرباط، والتحقت بهيئة باريس مستهل شهر يوليو1967.

وبعد ثلاث سنوات من العمل في مكتب جو نوردمان، فتحت مكتبي الخاص. لن أعرف في عملي نفس النجاح الذي لقيته بالرباط، إذ ليس من السهل اكتساب زبائن جدد، مما جعل وقتي يتسع للدفاع عن بعض الاستقلاليين الغوادالوبيين بمنطقة "باس طير"، وآخرين من جزر القمر بموروني، ونقابيين

---

[10] - في الفترة التي وقعت فيها القطيعة بين علال الفاسي وحسن الوزاني. وفي إطار مواجهة هذا الحزب الصغير، حزب الشورى والاستقلال، اتخذ اسم " اصدقاء رشيد ملين" الذي سيصبح فيما بعد حزب المستقلين الأحرار.

[11] - مستشار بنك المغرب، وهو مثلي عضو الحزب السياسي الفرنسي " الجمهورية الشابة".

[12] - قرار اتخذه الحسن الثاني لا أوفقير كما قيل لي.

موريطانيين بنواكشوط، وفلسطينيين ألقي عليهم القبض باليونان... أو في فرنسا، و"يساريين" اعتقلوا سنة1968. ولكن وقتي اتسع خاصة للتفرغ لقضية بن بركة، بعد رفع دعوى جديدة خلال شهر أكتوبر سنة1975، والنضال إلى جانب عائلة المهدي بحثا عن الحقيقة.

لقاءاتي بالحسن الثاني وبالمهدي بن بركة

سيتواجه الرجلان، ولكن غالبا من بعيد. كلاهما ينعم بذكاء خارق ومواهب فذة وتجذبه السلطة. يبدو أحدهما أكثر ليبرالية. وفي الجانب الاقتصادي، وهو بالتأكيد ليبرالي حتى النخاع... ولكن لصالحه. وفي المستوى السياسي أيضا... على الأقل في الخطب التي يوجهها لشعبه. وفي الواقع، إنه احد اكثر الملوك الذين اعتمدوا نظام حكم فردي مطلق في تاريخ المغرب، منذ السلطان المولى إسماعيل[13]، فأي نقد موجَّه إليه، كان يشتمّ فيه رائحة مؤامرة تحاك في الخفاء. طبعا، إن المهدي بن بركة أكثر ثورية في خطبه. وهو لا يخاطب "الشعب العزيز"، ولكن فقط الشعب المغربي الذي هو أحد أفراده. ويرىأن المغرب من حقه أن يتوفر على نظام ديموقراطي حقيقي، وتسود فيه العدالة الاجتماعية ويحظى شعبه بالحرية. وهو في أفعاله أكثر ديموقراطية. باختصار، إن التعارض بين الرجلين تعارض سياسي في جوهره، لا ينحصر فقط في استبدادية الحسن الثاني.

سأقص هنا حكاية طريفة تتعلق بالرجلين. يذكر الحسن الثاني أن علاقته بالمهدي بن بركة في فترة الشباب[14] كانت علاقة حميمة: "كان رفيقا ممتازا، وصديقا قديما..."، ويستطرد قائلا: "منه تعلمت الأناقة... وفيما بعد كان لنا نفس الخياط، وهو السيد كامبس. كان ثمن البذلة حينها 150 ألف فرنك فرنسي قديم". والحال ان الصدفة جعلتني يوما أقتني بذلة لدى احد التجار بشارع فيليكس فاور بباريس الذي أخبرني أنه كان يشتغل لدى السيد كامبس. ومن بين ما ذكره لي ان :"الأمير مولاي الحسن كان قد طلب من السيد كامبس مائة بذلة. وليس المهدي بن بركة.

كان بالإمكان ان ألتقي بمن سيصبح فيما بعد الملك الحسن الثاني اول مرة في صيف 1942 أو 1943 بإفران. كان عمري وقتئذ 13 أو 14 سنة. كنت ألعب كرة المضرب مع صديق لي، عندما وقف عميد من الجيش الفرنسي بباب الملعب وخاطبني قائلا:

-" هل تقبل ملاعبة الأمير؟" لم افهم ما المقصود، فسألته:

-"أي أمير؟"

-الإبن الأكبر لجلالة السلطان، الأمير مولاي الحسن".

أجبته مندهشا:

---

[13] - عاصر لويس الرابع عشر. وهو مؤسس مدينة مكناس، أشتهر بالمعالم التي خلفها وبعشرات الكيلومترات من الأسوار التي شيدها.

[14] - الحسن الثاني ذاكرة ملك، مرجع مذكور، صفحتنا97 و98.

-" ألعب بطريقة سيئة، ولن يجني الأمير أي فائدة من اللعب معي".

الأمير نفسه لم يبدأ لعب كرة المضرب إلا قبل وقت قصير. ولكن هناك شرط لكي تلاعبه: اتركه ينتصر عليك".

فارت الدماء في عروقي، وفعل "برج القوس" فعله الحتمي ليملي علي تماما عكس ما يطلبه الضابط.... صحيح أنني سأنهزم مرات عديدة في حياتي، ولكنني لم أقبل أبدا أن أختار الهزيمة طوعا في اي لعبة أو رياضة أو محاكمة. لهذا جاءت غجابتي قطيعة مدوِّية:

-" أمير او غير أمير، لا تنتظر مني أن ألبي طلبك".

مسألة كبرياء في مواجهة كبرياء، لاشك في ذلك... لا سيما وأنني سأعرف بعد ذلك بقليل أن مولاي الحسن يصغرني بستة أشهر... كان أبوه السلطان سيدي محمد بن يوسف الذي سيحمل فيما بعد لقب محمد الخامس قد قذف به في معمعان السياسة منذ نعومة أظافره. ألم يكن حاضرا بجانبه قي مستهل سنة1943 إبَّان لقاء أنفا الشهير مع الرئيس روزفلت وونستون تشرشل؟ كان عمره حينها أقل من أربع عشرة سنة. لم أكن على علم بلقاء القمة هذا وأنا أجيب الضابط الفرنسي. ولكن حتى ولو كانت أعلم ذلك، ما كنت لأقدم جوابا آخر. وفي نظري، إن حكاية "النتيجة المفروضة" هذه، تكشف طبيعة التربية "الجيدة" التي تلقاها الأمير، وأقل ما يقال عنها إنها غير مقبولة، إن لم نقل إنها صادمة. ولا يخفى أن طرق التربية التي يخضع لها الطفل هي التي تصنع شخصيته في المستقبل حتى مماته. وسيمر وقت طويل قبل أن ألاحظ ان التربية التي تلقاها الحسن الثاني في طفولته ستظل دائما تتحكم في شخصيته، ففي عصره كان هناك في المغرب"هو" والآخرون[15].

التقيت أخيرا بمولاي الحسن سنوات بعد هذه الحادثة، في اليوم الموالي لعودة السلطان وعائلته إلى الرباط. كان بالأمير يريد شكر"الفرنسيين الأحرار" على مساعدتهم وتضامنهم. انعقد القاء في فندق المنصور بالدار البيضاء في مستهل شهر يناير1956. وصل مولاي الحسم متأخرا[16] تقريبا بعشرين دقيقة، محاطا ببعض الوزراء ومنهم رضا اكديرة. تأثرنا جميعا أيَّما تأثر بكلمات الشكر التي قدمها لنا. انبهرت وأنا أراه يتحدث لغتنا بطلاقة وسلاسة دون لكنة، موظفا لغة غنية منتقاة بدقة. أحتفظ عنه في ذهني بصورة رجل أنيق جدا، واثق من نفسه، متوقد الذهن، وذكي إلى أقصى الحدود من دون أدنى شك.

التقيت به مرة ثانية غداة الاستقلال في باريس، في 3 مارس1956، برفقة أحد أصدقائي، روبرت سشنايدر الذي هو أيضا صديق للعائلة الملكية. أقنع هذا الأخير الأمير بلقاء القس بيير في مركزه

---

[15] - ألم يعترف هو نفسه بذلك في قوله : " أنا الذي ولد فوق أدراج العرش..."؟ ولنتذكر في السياق نفسه أنه تدخل وعمره18 سنة خلال رحلة طنجة الشهيرة، وفي سن 26 تقلد منصب رئيس القيادة العليا للجيش، وفي سن 28 أصبح وليا للعهد، وفي سن 31 نائبا لرئيس الحكومة، وفي سن 32 اعتلى لبعرش ملكا

[16] - اشتهر بهذه العادة التي لازمته طوال حياته.

بإيماوس في نويي-سور-مارن. مر اللقاء في جو حميمي. وأعجب الأمير[17] بإنسانية هذ القس وكرمه وفعاليته.

و"التقيت" به من جديد في فبراير1961 وقد أصبح ملكا، لقاء غير مباشر، في شروط خاصة جدا... عبر الهاتف. وسأعود إلى هذه الواقعة الطريفة عندما أثير قضية عدي أوبيهي.

اللقاء الخامس سيتم في يناير1983، إبان الزيارة الرسمية لفرانسوا ميتران إلى المغرب. كنت أشعر بسعادة غامرة وأنا أحط قدمي من جديد في البلد الذي قضيت فيه فترة شبابي، والأرض التي احتضنت"معاركي". دخلتها مرفوع الرأس. قدم الرئيس أعضاء الوفد واحدا تلو الآخر إلى الحسن الثاني. خاطبني الملك قائلا: "الأستاذ بوتان، أنا سعيد جدا(كذا) باستقبالك في المغرب". عبارة تقليدية تقال في مثل هذه المناسبات، ولكنها قد تكتسي في هذا السياق دلالة خاصة، فالمهدي بن بركة "اختفى" يوم 29 أكتوبر1965، وأوفقير "انتحر" غداة المحاولة الانقلابية في غشت1972، والدليمي أيضا "اختفى" مؤخرا في "حادثة سير"، بضعة أيام فقط قبل وصولنا[18]. أكان الحسن الثاني يعتقد أننا صفينا الدين القديم الذي كان بيننا، ولم يعد ثمة داع للمواجهة؟ كان الملك محاطا بالعديد من أعضاء الحكومة المغربية، وضمنهم الوزير الأول المعطي بوعبيد[19]. قبلني هذا الأخير أمام مرأى الجميع، معبرا لي عن سروره برؤيتي في المغرب، قبل أن يهمس في أذني قائلا: "أأنت المسؤول عن اختفاء الدليمي؟" وزراء آخرون كنت أعرفهم معرفة جيدة قبّلوني بدورهم على الطريقة المغربية. طالعت شعور الدهشة مرتسما على وجه بعض الوزراء الفرنسيين:"ألم يستدع ميتران الأستاذ المحامي بوتان بوصفه "معارضا" للسلطات الحاكمة في المغرب؟" حملني الوزير بيير بيريغفوي في سيارته خلال تنقلنا داخل مدينة مراكش، وعبر لي عن شعور الدهشة التي انتابته هو والرئيس في ظهيرة ذلك اليوم بينما الملك الحسن الثاني يسترسل في امتداح شخصي. لم يذكر لي السبب. قد يكون مرد ذلك نضالي من أجل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، نضال اشتهرت به في الأوساط السياسية سواء في المغرب أو في فرنسا. ها أنا مرة أخرى أجد نفسي امام دليل آخر على ذكاء الحسن الثاني الذي أفلح في "خداع" ميتران و" التلاعب" به.

وسيجمعني فيما بعد لقاء بالحسن الثاني في نونبر1985. كان الملك قد استدعى بعض الفرنسيين الأحرار الذين ما زالوا على قيد الحياة للاحتفال بالذكرى الثلاثين لعودة العائلة الملكية إلى المغرب. أقيمت على شرفنا احتفالات كبرى- كما هي العادة دائما- طوال ثمانية أيام... ولكن

---

[17] - بلغ إلى علمه النداء الشهير الذي أذاعه القس بيير على أمواج إذاعة لوكسمبورغ للالتفات إلى معاناة المشردين في فصل الشتاء.

[18] - يلاحظ محجوب الطوبجي في هذا الصدد أن : " التخلص من الدليمي بمراكش بضع ساعات قبل الوصول المظفر للرئيس ميتران إلى هذه المدينة ينم عن قدرة كبرى على التخطيط الشيطاني المحكم. أليست أفضل طريقة للتغطية على حدث ما أن تخلق حدثا آخر أكثر إثارة للانتباه؟" (ضباط جلالة الملك، منشورات فايار،2006، ص. 199.

[19] - جرت مياه كثيرة تحت الجسر منذ 1965. فالنقيب السابق لهيئة محامي الدار البيضاء كان حينها عضوا في المكتب التنفيذي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أكبر أحزاب المعارضة. وكان بجانبنا خلال المحاكمة المتعلقة ب " مؤامرة يوليوز في ربيع1964، وفي محاكمات أخرىز

دون ان يستقبلنا الملك. أكان ذلك بسبب وجودي بينهم؟ سألت وزير الداخلية إدريس البصري، الرجل القوي حينها، ولم أحظ بجواب. اكتفى الوزير بإخبارنا أن الملك يعتبرنا فرنسيين مغاربة، لهذا فإنه سيلتقي بنا في نفس الوقت الذي يلتقي فيه بالجالية المغربية بباريس. هكذا أتيحت لي فرصة السلام عليه في الايليزي يوم 27 نونبر، خلال حفل عشاء نظمه رئيس الجمهورية على شرفه، وفي اليوم الموالي أيضا في حفل استدعيت إليه الجالية المغربية بباريس[20].

ويعود أول لقاء لي بالمهدي بن بركة إلى نونبر1954، بعيد إطلاق سراحه بقليل.ذهبت للسلام عليه في منزله بشارع تمارة. استهل حديثه معي بشكر أبي على العمل الذي يقوم به منذ1952 مدافعا عن رفاقه وعن المقاومين، بل غنه كان يقدّره منذ زمن طويل وهو يقرأ له في مجلة "أرض إفريقية"، ويستمع إلى نداءاته المتكررة لضرورة احترام كرامة الآخر والحقوق الإنسانية والعدالة. استوقفتني معارفه رغم أنه قضى بضع سنوات في السجن، بعيدا جدا عن الرباط ومكناس[21]. وسألتقي به بعد ذلك مرات عديدة، وخاصة سنتي 1955و1956. وقلّت في السنوات التالية لقاءاتنا- وإن لم تخبُ حرارتها- بسبب مسؤولياته في المجلس الوطني الاستشاري الذي كان يرأسه وتنقلاته العديدة إلى الخارج أو إلى... المنافي. وفي كل مرة كنت اظل مشدوها امام توقد ذهنه وحصافة أقواله ونشاطه الفيّاض وتحليله النقدي للوضعية الراهنة، وكلامه المتحرر، وانفتاحه وقابليته للتحاور والإنصات و"حضوره". وأفهم أكثر لماذا استطاع اجتياز امتحانات الباكالوريا بنجاح في تلك الفترة في ثانوية مولاي يوسف وبعدها في ثانوية غورو بالرباط بميزة حسن جدا، مع تنويه خاص من اللجنة، رغم انه لم يكن متسلحا ب"امتياز" الأصول الفرنسية. وليس ثمة شك أن المهدي بن بركة يعد انجب تلميذ تخرج من المدارس الفرنسية في عهد الحماية. وأفهم أيضا أكثر لماذا كان يعتبر في نظر مسؤولي تلك الفترة، والمقيم العام جوان وبعده غيوم عدو فرنسا الأول، قبل أن يصبح كذلك بالنسبة إلى الحسن الثاني[22].

وخلال أحاديثنا كان بن بركة لا ينفك يعبر عن إرادته ورغبته في رؤية المغرب يتحول لينخرط في الحداثة ومتطلباتها،مع رفض آليات الاستغلال الاستعماري الجديد. ورغم انحداره من وسط حضري، فإنه تعرف عن كثب على البادية خلال فترة اعتقاله الثانية. وأدرك حينها الاختلاف في

---

[20] - يبدو لي مفيدا في هذا السياق اقتباس الصورة الشخصية التي رسمها للحسن الثاني الدكتور فرانسوا كليريFrancois Cléret الذي كان يعرفه حق المعرفة منذ نفي العائلة الملكية بمدغشقر: " كان جلالة الملك شخصية بالغة التعقيد. فهو من جانب لبق، ودود، لا تفارق البسمة محياه، سريع البديهة، شديد الجاذبية، والقدرة على الإقناع...ومن جانب آخر، متمكن من فن السياسة، يتميز ببرودة دم مذهلة، لاينفك يراقب محيطه بقدرة كبرى على النفاذ إلى أسراره، فلا شيء كان يخفى عليه...كان ماهرا في تحريك خيوط السلطة، يسعى دائما إلى تجاوز خصمه، ويرفض الهزيمة...(حصان الملك، طبعة جديدة،2000،ص.290).

[21] - اعتقل بأمر من المقيم العام في فبراير1951، ونفي أولا إلى الأطلس المتوسط بمنطقة إملشيل، حيث عقد صلات وثيقة بالسكان البربر الذين لم يكن هو الرباطي يعرف عنهم شيئا. ونقل بعدها إلى الجنوب المغربي. قضى إذن في السجن اثنين وأربعين شهرا، بعد أن سبق له أن قضي به ثلاث عشرة شهرا منذ سن الرابعة والعشرين، غذاة توقيع وثيقة الاستقلال في يناير1944

[22] - كان المقيم جوان مذهولا أمام حيوية ذلك المقاوم الشاب في صفوف الحركة الوطنية، إلى حد أنه اعتبره' رئيس الأركسترا السري' في برلمان مزعوم – الإعدادية الثانية الفرنسية المغربيةDeuxième Collège Franco-marocaine- حيث لم يكن يحضر أبدا.

طرق استغلال الأراضي، ففيما يعتمد الفلاحون الطريقة التقليدية، يعتمد المعمرون الفرنسيون الطريقة العصرية. كما عاين استغلال الفلاحين من قبل هؤلاء إضافة إلى الملاك الزراعيين المغاربة الذين يتجاوزون دون شك اقرانهم الفرنسيين في هذا الصدد. لهذا فهو لايفرق بين هؤلاء وأولئك على أساس الجنسية، بل يراهم سواسية من حيث استغلالهم الفلاحين. لهذا لن أراه ابدا ينتقد فرنسا اعتباطا. ولكن من المؤكد انه كان قلقا وهو يرى ان الحصول على الاستقلال تم من دون صعوبات تُذكر بتعاون مع المستعمر، أكثر منه ضده... وكما أسرّ لي بذلك، فهذا هو السبب الذي جعل الكثير من أعضاء الحركة الوطنية سابقا "يتمدّدون على فراش" المعمّرين القدامى بموافقة القصر، بل بطلب منه، مديرين ظهرهم للشعب المغربي[23]. وقد كرر لي مرارا ان: "استقلال المغرب لن يستكمل غلا بعد تحرر نساء البلد ورجاله، اجتماعيا وسياسيا، بفضل توزيع حقيقي لثروات البلد". اكيد أن ذلك لم يتحقق في تلك الفترة، فماذا عن اليوم؟

ولم تنحصر اهتماماته في قضايا الشعب المغربي، بل تجاوزتها إلى مستقبل إفريقيا الشمالية، وضرورة الدفاع عن شعوب العالم الثالث وعن تحررها. وكان يهتم بشكل خاص "بالقضية الجزائرية"[24]. ومنذ لقاءاتنا الأولى، عبر لي عن رغبته في الجمع بين المقاومين المغاربة بالريف والفلاقة التونسيين والثوريين الجزائريين الذي اطلقوا شرارة ثورتهم المسلحة في نونبر1954. ولكن بضعة أسابيع بعد استقلال المغرب، فتونس، عبر لي عن امله في أن يرى فرنسا تجد حلا سياسيا سريعا في الجزائر، بعيدا عن الحرب الميتعرة حينها هناك. لم يفصل أبدا بين القضايا المغربية والجزائرية، مما يجعل منه اولا "قوميا مغاربيا"[25].

أدرك المهدي بن بركة اهمية[26] مؤتمر باندوغ[27] وكان مقتنعا أشد ما يكون الاقتناع بفكرة عدم الانحياز، لهذا جعل المجلس الاستشاري الذي يراسه يتبنى قرارا في هذا الاتجاه في نونبر1957.

وكان يدرك ما يمثله حقل التربية والتعليم من أهمية بالنسبة إلى الشباب، و لا يرى فيه "مجرد قضية أساسية، بل القضية الأساسية الأولى" [28] الهادفة إلى الدفع بهم نحو المشاركة في تنمية بلادهم وبناء شخصيتهم على أساس متين. وهنا أحد الانتقادات الصائبة الحادة التي وجهها للمستعمر الذي لم

---

[23] - أكد في اجتماع عمومي في يناير1960 بالدار البيضاء: " نحن أعداء الاستعمار سنحاربه بكل الوسائل حتى وإن كان يعتقد أن بإمكانه أن يعول على أذناب يحرفون الوقائع من خلال البحث عن إضفاء صبغة الانشقاقات الحزبية على الكفاح الوطني"، جريدة الرأي العام، 10 يناير1960.

[24] - أقام علاقات صداقة مع العديد من الجزائريين والتونسيين من المناضلين من أجل الاستقلال، الذين سينخرطون فيما بعد في صفوف الحركة الوطنية، كل في بلده. وتجدر الإشارة هنا أنه عُين على رأس " جمعية طلبة إفريقيا الشمالية" وبرفقة هؤلاء جميعا اختمرت في ذهنه فكرة ضرورة خلق " التضامن المغاربي" التي لازمته طوال حياته.

[25] - لهذا السبب حكم عليه بالإعدام غيابيا في أبريل 1963، خلال ' حرب الرمال'.

[26] - وفي المقابل، لم يتفطن المسؤولون الفرنسيون لأهميته " لم يكن هذا المؤتمر أهم حدث بعد النهضة"، كما رأى ذلك ليوبولد سنغور...ولكن هذا اللقاء الأول بين ممثلي الدول البروليتارية يمثل رسالة إلى عالم الأغنياء والأقوياء، مضمونها أن عهد احتكار المبادرة التاريخية قد ولى إلى غير رجعة، وأن العالم برمته عازم على أن يأخذ الكلمة" .ج. لاكوتور، لوموند، 19 أبريل،1975.

[27] - حيث التقى في أبريل1955 بأندونيسيا لأول مرة مندوبو 29 بلدا إفريقيا وأسيويا.

[28] - في عرض قدمه بدير توملیلین بأزرو حول التربية والتعليم.

يضطلع بدور "الحامي" وبالتالي دور "الوصي" على الشباب[29]. ويدعو في هذا الصدد إلى عمل نضالي فعال بعيدا عن الشقشقة البلاغية والخطب الرنانة. وقد حكى لي انه كان في سن الخامسة عشرة والسادسة عشرة يشرف في ثانوية مولاي يوسف، مناضلا سياسيا في فترة الشباب، على خلية "العمل المغربي"، وهي أول منظمة تحرض على النضال ضد المستعمر.

وعندما أصبح المهدي بن بركة بفضل كاريزميته زعيما سياسيا، لم يدر ظهره أبدا للشعب المغربي الذي هو فرع من شجرته. وسيظل "ابن الشعب" طوال حياته، مدركا لمسؤولياته تجاهه، بل تجاه كل الشعوب المقموعة في العالم، سنوات بعد ذلك. بيد ان حبه للشعب لم يمنعه من الوقوف قبل الاستقلال، عن اقتناع، بجانب رجال الحركة الوطنية البورجوازيين وهم يطالبون بنهاية الحماية. وستتاح لي الفرصة أن أستمع إليه وهو يدافع عن حرية المعتقد، ويتصدى لتهميش اليهود المغاربة[30]، مما يدل على رحابة أفقه الفكري وانفتاحه.

أسر لي بعد إطلاق سراحه بقليل ان: "حزبنا أصبحت له ثلاثة رؤوس،ففي المجال السياسي هناك علال الفاسي والقادة القدامى، وفي المجال النقابي يوجد المحجوب بن الصديق، وفي مجال المقاومة هناك الفقيه البصري وآخرون". ولم يخف عني اختياره[31] الذي يمليه عليه كونه رجل فعل، ومناضلا ضد الاستعمار ومنحازا للشعب، أي مصطفا إلى جانب النقابيين الذين يمثلون الشعب المغربي بعماله وفلاحيه، والمقاومين لإلحاق الهزيمة بسلطات الحماية المنهارة. أما السياسيون الذين غالبا ما يسقطون في السياسوية كما قال لي، فإنهم يدافعون أولا عن مصالحهم الشخصية وفي كل الأحوال عن مصالح طبقتهم.

وفي كل أحاديثنا تطالعني سمة لصيقة بشخصهن تعبر عنها رغبة راسخة في العمل من أجل بلده، ولكن مع رفض قاطع للانبطاح امام أي كان، حتى الملك نفسه. وفي احد لقاءاتي العديدة بسكرتيره محمد عواد[32]، أشرت إلى هذه السمة الملازمة لشخص المهدي بن بركة، فسرد على مسامعي ما قاله له المهدي بن بركة في هذا الصدد: "من السهل في المغرب أن تصبح غنيا بين عشية وضحاها، يكفي

---

[29] - حري بالذكر أن سلطات الحماية لم تنشيء سوى ثانويتين هما ثانوية مولاي يوسف بالرباط، وثانوية مولاي إدريس بفاس، ثم بعد ذلك ثانوية في مراكش. وليس من قبيل الصدفة أن ظلت هذه المؤسسات تفتقر إلى قسم الباكالوريا... وقد تخطى المهدي بن بركة هذه العقبة إذ التحق بثانوية غورو.

[30] - انظر : حوار الأديان، توملیلين1957، Toumliline.

[31] - هنا نفهم كيف أنه كان أحد المصرِّين خلال مؤتمر إيكس ليبانAix- Les Bains في غشت1955 على المطالبة أولا بعودة محمد الخامس من المنفى إلى عرشه، احتراما لإرادة الشعب الذي أصبح ملكيا حتى النخاع. ولكنه سيغير موقفه في مقال يحمل عنوان ' نقد ذاتي'، حيث يخلص إلى " أننا انصعنا للعبة المستعمر، إذ أحللنا محل الهدف الأساسي للنضال الذي بدأت معالمه تتضح يوما عن يوم في أذهان المناضلين، هدفا آخر سهلا في المدى القريب، ولكنه خادع في المدى البعيد...وهذه الإجراءات المتخذة عن حسن نية ولكن دون استناد إلى استراتيجية شمولية ستؤدي إلى نتائج سلبية وإلى إفساد الحركة الوطنية. ليس عيبا التوصل إلى توافق، فكل شيء رهين بميزان القوى والهدف القريب أو البعيد المنشود، ولكن الأهم إنجاز ذلك في واضحة النهار، وتفسير الوضعية برمتها للمناضلين.والأهم ألا نعيد نفس خطأ إيكس- ليبان وألا نبرر كلية التوافق، ونحتفل به كما لو أنه النصر المبين، على قواعد وأهداف انتهازية".1966،Paris ;Mehdi Ben Barka ;Option rèvolutionnaire au Maroc,Ed . Maspero

[32] - ظل سكرتيره عشر سنوات تقريبا من شتنبر1954 إلى يونيو1963. وقد ألف مع زوجته ماريا بالكتاب الممتع المعنون Les Trente glorieuses ou l'age d'or du nationalisme marocain ;1925 1955-Ed. LPL .2006 وهو كتاب يمتاز بغنى مراجعه وتنوعها.

أن تنكس الرأس وتقبل الأيادي. أرفض هذا السلوك وأمشي مرفوع الرأس". يا له من نموذج مشرق بالنسبة إلى العديد من رفاقه الذين سحقتهم لسنوات طوال آلة قمع السلطة الملكية، ولم ينهضوا بعدها حتى اليوم.

وكل من يعرفون المهدي بن بركة يحكون عن ذكائه المنفعل باللحظة، وحسه العملي النفعي، وسرعته في اختيار القرار عندما يجد نفسه أمام العديد من الحلول،، فديناميته[33] تدفعه إل كل ما يراه المستعجل والأهم والأنسب له وللبلد أيضا. ولكن واأسفاه، هذه السرعة في الاختيار بين حلين هي هي التي أودت بحياته في29أكتوبر1965. وأحسب أن المهدي بن بركة، رغم معرفته العميقة بالناس وبالوضعية السياسية بالبلد قبيل الإستقلال، قد أخطأ في تقدير شخص وحيد وهو رضا اكديرة. قال لي يوما إنه لا يفهم كيف أنني "أضيع وقتي"، وأشارك هذا الزميل ورفاقه من "المستقلين الأحرار"[34]الطريق. أجبته أن اكديرة "جار قديم لي ومحام متدرب مثلي والسكرتير الأول لجمعية المحامين سنة1954. وقد أصبح صديقا لي. وأتقاسم معه التوق إلى الحرية. لم أنحز أنا الفرنسي لهذا الحزب المغربي أو ذاك، وأنا أدافع عن رجال الحركة الوطنية، ولكنني انتصرت لحرية المغرب وجميع أبنائه. وأيا كانت أفكار اكديرة، فإن رغبته في خدمة بلده أقنعتني بوطنيته وقدارته. ورغم زواجه بفرنسية، فإنه ناضل من أجل استقلال بلده، كما ناضل مع رفاقه كي تتحول علاقات التبعية التي تربط المغرب بفرنسا، إلى علاقات تعاون". ظل بن بركة على موقفه منه: "اكديرة لا يمثل شيئا". هل اخطأت التقدير؟ من بين رفاق اكديرة، هناك شخص اسمه مسعود، ابن عم سكرتير للأمير، إن لم تخني الذاكرة. وعن طريقه تعرف اكديرة على مولاي الحسن، لتتوطد العلاقة بينهما، ويصبح أمين سره فمستشاره ثم ساعده الأيمن. ومرت سنتا 1955 و1956 ليدب الوهن شيئا فشيئا في علاقتنا... واتضح لي أن مسؤوليات اكديرة الوزارية ما انفكت تتعاظم، وخاصة دوره في ديوان الأمير، قبل أن يصبح المدير العام للديوان الملكي. واكتسب نفوذا حقيقيا إلى أن غذا الرجل الثاني في المملكة. خدم بتفان وإخلاص الحسن الثاني، ولكنه قد يكون الوحيد الذي يتجرأ على مناقشته، وحتى وإن لم يبلغ الحد إلى أن يصارحه بموقفه من بعض قراراته،فإنه على الأقل يصارحه بالكثير[35].

لم يكن المهدي بن بركة أبدا شيوعيا، عكس ما كتبه البعض أو صرح به. ظلت هناك دائما مسافة لا ترتفع تفصله عن الشيوعيين. يتجلى ذلك في التركة الموروثة عن الحركة الوطنية في الأربعينيات

---

[33] - " سيظل دائما وفي كل مكان، سواء أصاب الاختيار أم لا، " القلب النابض" للحركة الوطنية والمغرب الجديد". ج. لاكوتور، نوفيل أبسرفاتور،10 نونبر1965.

[34] -سأعرف فيما بعد عن طريق كتاب أخيه عبد القادر أنه أطلق على هذا الحزب اسم ' نادي الأحد عشر' في إشارة إلى عدد أعضائه (المهدي بن بركة، أخي ، منشورات روبير لافون، ص.91.

[35] - هذا ما جر عليه غضب الملك في إحدى الفترات، ليضطر إلى معاودة العمل في مكتبه للمحاماة، قبل أن يعود من جديد إلى حضن السلطة وغواياتها اللامتناهية...أظن أن مولاي الحسن حتى بعد أن أصبح ملكا لم يكن يتبع إلا ما يمليه عليه مزاجه، وكان لا يثق في أحد حتى في أولئك الذين يمنحهم ثقته. لم يكن إذن يطمئن إلا لنفسه.

حتى نهاية الخمسينيات، وفي اختلاف المواقف من القضايا العربية[36] ومن قضايا العالم الثالث، وفي توجهه العملي النفعي البعيد عن الدوغمائية الوثوقية. لكن ذلك لم يمنعه من اعتماد التحاليل الماركسية وأفكارها كلما تبين له نجاعتها وتلاؤمها ووضعية ما. كان ثوريا نعم، ولكنه كان واقعيا، بل إنه كان ينحدث أحيانا عن نوع من "الاصلاحية الضرورية". وما كان يستوقفني في نقاشاتنا هو جانب"العقلانية" في تفكيره، عكس العديد من القادة المغاربة الآخرين وحتى بعض القادة من العالم العربي ممن سأتعرف عليهم. وقد يكون مصدر هذه العقلانية تكوينه الجامعي الفرنسي، في الرياضيات من بين مباحث أخرى. وقد تلقى الحسن الثاني نفس التكوين ولكن في المجال القانوني، وكان يوظف معارفه توظيفا واعيا محكما في مستوى علاقاته الدولية، اما محليا فغن ميولاته كانت موجهة نحو شخصه اكثر منها نحو الشعب المغربي...

أكان بن بركة من دعة جمهورية المغرب؟ هذه على الأقل الأطروحة التي يقول بها كلود بيا[37]. قد تكون فكرة إقامة جمهورية بالمغرب غداة الاستقلال خطرت بباله سنة1951 أو1952، ولكنه حتما لم يفكر فيها بعد20 غشت1953، بعد نفي السلطان، والاجماع الشعبي على ضرورة عودته إلى عرشه. وفي المقابل، سمعته مرارا وتكرارا يثير مسألة الملكية البرلمانية آملا في تحققها. وبما انه اختار شخصيا طريق القانون والشرعية وليس الكفاح المسلح،فإنه وضع ثقته في السلطان كي يقود البلاد نحو تلك الملكية المنشودة[38]...

---

[36] - اختلف موقفه من القضية الفلسطينية مثلا عن موقف الشيوعيين. فهو في طبعه عروبي المنزع، ولا يفتأ يردد أن إنشاء دولة إسرائيل من قبل الأمم المتحدة خطأ تاريخي.وهذا ليس بحال موقف الاتحاد السوفياتي الذي كان من بين أولى الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل، وهو موقف نجده لدى الشيوعيين المغاربة.

[37] - يعود هذا الكاتب مراسلة للكابتن ونكل، أحد ضباط الشؤون الأهلية و ' حارس' بن بركة في فترة الإقامة الجبرية المفروضة عليه. وفيها يعرض هذا الضابط الأحاديث التي دارت بينهما طوال أشهر من التعايش معا. وكان الضابط مقتنعا أن تلك الحوارات لن تجعل أسيره يحيد عن موقفه قيد أنملة. وهو يظن أن المهدي قد يكون أميل، في ظروف الثورة التي تعصف بالمغرب، إلى إقامة جمهورية أكثر نقاء من الملكية العلوية".(كلود بيا، عشرون سنة مزقت المغرب، الجزء الثاني، روبير لافون،1972.

[38] - سيقول الحسن الثاني نفسه في هذا الصدد : " لم يكن ينكر أن الملكية ضرورية للمحافظة على نوع من الوحدة. وفي الواقع، كان يتمنى أن يمتلك جزءا من سلطتها وصلاحياتها، مع الإبقاء عليها". (الحسن الثاني، ذاكرة ملك، مرجع مذكور، ص.97).

الجزء الأول

المقاومة المغربية في عهد الحماية

(1912-1956)

إطلالة على التاريخ

يتميز المغرب البلد العريق بتاريخ ممتد في غياهب الزمن، تعاقبت فيه على الحكم أسر عديدة، منذ حلول إدريس الأول على أرضه قادما من الشرق في نهاية القرن الثامن. وابتداءا من القرن السادس عشر، تكالبت عليه أطماع العديد من الدول الأجنبية مستهدفة وحدته الترابية. وبمقتضى اتفاقية الرابع من نونبر1911، مُنحت فرنسا حق التحكم في أراضيه، باستثناء تلك التي كانت من نصيب إسبانيا.

وفي 30 مارس1912، فرضت فرنسا على السلطان مولاي حفيظ التوقيع على معاهدة الحماية[39] التي عمرت أربعا وأربعين عاما سنة، إلى أن استعاد البلد استقلاله في 2مارس1956. ويرى قاسم الزهيري أن"الحماية كانت مجرد حادثة طريق عابرة انتهت سنة1956"[40]. هذا إذا نظرنا إلى المدة التي استغرقتها الحماية، ولكنني أعتقد أن تقييم هذه الفترة الاستعمارية سيتغير بعد بضع عشرات من السنين، وسيعاد إليها الاعتبار نسبيا، رغم كون بعض صفحاتها مظلمة دامية. فالحماية ساعدت المغرب على العثور على الطريق المفضي إلى الحداثة، أو بالأحرى ساعدته على استئناف مسيرته نحوها. وهذا ما حدا بالمهدي بن بركة إلى القول: "إنها جعلتنا ندرك مقدار تخلفنا"[41]. وأكبر خطأ ارتكبته سلطات الحماية أنها لم تفهم إلا متأخرة أن المغربي لم يكن، أو على الأقل لم يعد، "قاصرا"، وأن الوقت قد حان ل"تحريره"، عوض الاستماتة من أجل سلبه حريته.

---

[39] - نصت اتفاقية فرنسية إسبانية موقَّعة سنة 1904، والتي ظلت طي الكتمان حتى سنة 1912، على تقسيم الملكية المغربية إلى منطقتين، إحداهما تابعة للنفوذ الفرنسي في الجنوب، وثانيهما خاضعة لإسبانيا في الشمال وفي الجنوب وتضم إفني والساقية الحمراء. أحكمت إسبانيا السيطرة على هذه المنطقة، وعين عليها خليفة للسلطان. بينما أصبحت طنجة فيما بعد منطقة دولية.

[40] - صديقي وأحد مؤسسي حزب الاستقلال وأكبر فاعليه. عبر عن تلك الفكرة بمناسبة الذكرى الستين لتقديم وثيقة الاستقلال.

[41] - عبارة تفوه بها في فيلم سيمون بيتون Simone Bitton ' بن بركة، المعادلة المغربية' ،2001.

تعالت الصرخات من كل جانب سنة1912 منددًة بالسلطان مولاي حفيظ: "مولاي حفيظ باع المغرب"، وأيضا "مولاي حفيظ باع جزءا من دار السلام للمسيحيين". ثارت حفيظة القبائل فسارعت مباشرة إلى محاصرة فاس، العاصمة حينها. وكان ضروريا الاستنجاد ب"جندي" لإنقاذ الحماية. فكان الجنرال ليوطي الذي عُيِّن مقيما عاما. وعندما اندلعت حرب1914، أعلنت الحكومة الفرنسية من جانب واحد، خارقة بذلك نصوص معاهدة الحماية، إخضاع المغرب "للحصار". منحت "شرعية الاستثناء" هذه المقيم العام كل السلطات وفوضت له كل صلاحيات الجمهورية. والحال أن هذا القرار سيظل ساري المفعول حتى ثاني مارس1956، اي يوم الاستقلال[42].

في سنة1914، كانت الحاجة ما زالت قائمة إلى إخضاع بلاد السيبة المنخرطة في حروب مستمرة مع السلطة المركزية، أي المخزن. ولم يكن هذا الأخير يبسط نفوذه إلا على نصف الأراضي المغربية. ذلك ان القبائل لم تكن ترغب في تأدية الضرائب التي يفرضها عليها المخزن[43]، لهذا دافعت بقوة عن استقلاليتها محليا. ولكنها مع ذلك لم تكن تطعن في شرعية السلطان، خليفة النبي محمد وأمير المؤمنين. وبما أن مولاي حفيظ كان رغم فقدانه المصداقية في نظر رعاياه، يرفض الانصياع لإملاءات فرنسا التي كانت تخشى جانبه، فإن الجنرال ليوطي احتال بشتى الوسائل حتى دفعه إلى الاستقالة. وكان عليه مع ذلك أن يراعي مكانة الأسرة الحاكمة وهو يبحث عن بديل له، فوقع اختياره على أخيه مولاي يوسف.

وقعت فرنسا معاهدة الحماية للمحافظة على سلطة السلطان وعلى المؤسسات التقليدية، بينما هي في الحقيقة ظلت تحتكر كل السلطات. ويكشف المؤرخ دانييل ريفي بجلاء التناقض بين النوايا (المراقبة)، وواقع(التدبير المباشر) للآلة الاستعمارية بالمغرب[44]، حيث يقوم النظام على إدارة مباشرة تعتمد على شخص يمثلها. ولا يتبقى للمغاربة سوى تدبير جزء من حقل العدالة يظل في يد القاضي الذي يقتصر تدخله على قضايا الأحوال الشخصية. والحكومة المغربية مبدئيا ما زالت قائمة، ولكن الباشوات والقيَّاد وموظفي المخزن الآخرين تعيِّنهم سلطات المراقبة. وكلهم أو أغلبيتهم الساحقة من فئة المنبطحين الطيعين المؤتمرين بأوامر "فرنسا"... في شخص رئيس الجهة. وإذا سوَّلت لأحدهم يوما نفسُه التمرد على سلطة أسياده، فسرعان ما يُطرد شر طردة. وسأورد هنا حادثة طريفة دالة في هذا المقام، وهي تغني عن ألف خطاب وتقرير. في1955، عُيِّن أحد القيَّاد الأكفاء في منطقة مكناس. ولكنه أوقف عن العمل بعد بضعة أشهر فقط، مما جعله يلتجئ إلى خدمات أبي المحامي للطعن في هذا القرار المجحف المتناقض مع نصوص معاهدة1912. ولما استفسر أبي عن هذا القرار

---

[42] - بهذه الطريقة شهدت البلاد مرات عديدة حالات اعتمدت فيها إجراءات الإبعاد : منح المحاكم العسكرية صلاحية محاكمة ' الإرهابيين' بمقتضى تشريعات قمعية، فرض الرقابة على الجرائد، بل ومنع بعضها من الصدور، ضرورة طلب الترخيصات للتظاهر، بل وحتى لعقد الاجتماعات، منع تجمع أكثر من ثلاثة أشخاص، إلخ. أكان بالإمكان ألا يحرك مثل هذا ' البناء القانوني' ساكنا في مولاي الحسن الذي درسه جيدا وحلله خلال دراساته القانونية؟ إنه لم ينسه، بل وظف هذا النظام لصالحه.

[43] - من كلمة magasin= آليات وعتاد السلطة= السلطة

[44] -Lyauty et l’institution du protectorat francais au Maroc1912-1925- Ed . l’Harmattan ;1998 .

المزاجي، قدم له ممثل "فرنسا"، الجنرال حاكم المنطقة، هذا الجواب الذي يغني عن أي تعليق: "كيف تريدني أن أبقي عليه في منصبه؟ إنه يفكر". (كذا).

حاول ليوطي التدخل لإصلاح هذه الاختلالات، كما يتبين من خلال المرسوم الذي أصدره في 18 نونبر 1920 الذي أطلق عليه اسم "محاولة تصدً"، "بيد أن الآلة الإدارية أصبحت أقوى منه"، ناهيك عن دور البنوك الكبرى التي تحولت إلى دولة داخل الدولة[45].

وإذا كانت سلطات الحماية قد أفلحت في إخضاع "المغرب النافع" في فترة وجيزة، فإن الثورة الريفية بقيادة محمد الخطابي، الذي ينادى بعبد الكريم، جاءت لتعيد الأمور إلى نقطة الصفر. وأدرك ليوطي أن نظام الحماية في خطر، فانخرط في حرب استعمارية طالت فصولها وتشابكت. وفي سنة1925، تم الاستغناء عن ليوطي وعُوِّض بالجنرال بيتان الذي كان من دعاة مواصلة الحرب حتى النهاية. وفي يونيو1926، انهزم عبد الكريم الخطابي بعد أن عجز عن مواجهة قوات فرنسية وإسبانية متحالفة تفوق جيشه تجهيزا وعددا. لم تخف القوتان الاستعماريتان سرورهما بهذا النصر الذي كان بردا وسلاما على السلطان مولاي يوسف أيضا، وقد كان استقبل الجنرال بيتان عند تسلمه منصب المقيم العام بالقول: "خلصونا هذا الثائر.". أما عن المواقف المغربية الأخرى، فالملاحظ أن رجال الحركة الوطنية بالمنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية تجاهلوا بعض الشيء عبد الكريم الخطابي، بينما أحست الجماهير المغربية في الشمال والجنوب بالتضامن معه في معركته[46].

السلطان محمد بن يوسف

توفي السلطان مولاي يوسف سنة 1927، وخلفه على العرش ابنه محمد المزداد بتاريخ30 غشت1909. كان الإبن الثالث للملك الراحل، ولم يكن عمره يتجاوز حينها18سنة. اختاره المقيم العام ج.ستيغ ظنا منه أن طبعه اللين لن يكون عائقا أمام اعتماد سياسة استعمارية أكثر تجذرا. والحال أن السلطان الشاب وجد نفسه وحيدا دون سند يجعله قادرا على مواجهة العالم العصري المتطور، غير أن رجال الحركة الوطنية سارعوا إلى تدارك الأمر، وساهموا بطريقة غير مباشرة في تكوينه بخطوات محسوبة. هكذا تحول محمد بن يوسف من "سلطان الفرنسيين"، وهو اللقب الذي كان يُطلق عليه يوم اعتلائه العرش، إلى رمز للاستقلال المنشود في الخمسينيات. أما أنصار الحماية، فإنهم ينادونه ب"سلطان الاستقلاليين".

---

[45] - كتب شارل أندري جوليان في كتابه القيم ' المغرب في مواجهة الإمبرياليات ' 1415-1956، منشورات ج. أ ،1978: " أقام النظام الاستعماري، بغض النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه، هوة كبرى بين النظرية والواقع، ما انفكت مع الزمن تتحول إلى هاوية".

[46] - أدلى الجنرال ليوطي قبل رحيله بتصريحات هامة أمام مجلس السياسة الأهلية، في 14 أبريل 1925، مؤكدا أن نظام الحماية يجب أن يكون مؤقتا، يقول : " من المتوقع- وهذا الأمر أطرحه كحقيقة تاريخية – أن إفريقيا الشمالية ستنفصل عن فرنسا، بعد أن تتطور وتتشبع بالحضارة وتنعم بحياة مستقلة". مقتبس عن منشور ' لاكوهورت " (La Cohorte)، العدد 162، ص. 20.

في البداية انطلقت المظاهرات بقيادة الفئات البورجوازية والحضرية. واستلمت الحركة الوطنية مشعل المقاومة من القبائل. ويمكن التأريخ ل "شهادة ميلادها" بالظهير البربري الصادر في 16 ماي1930. ويهدف هذا الظهير إلى جعل القبائل البربرية، أي ما يعادل ثلثي سكان المغرب، غير خاضعة للقضاء الإسلامي التابع للمخزن. وكرد فعل على هذا المشروع، تكتلت مختلف الحركات الناشئة سنة1933 في "كتلة العمل الوطني" التي تطالب ب "خطة إصلاح" قُدِّمت للسلطات الفرنسية وللسلطان، وهي تدعو إلى التطبيق الأمين لمعادة1912، ووضع حد للإدارة المباشرة، وإشراك المغاربة في ممارسة السلطة. وإذا كان مثقفو الرباط وفاس المعارضون لنظام الحماية يرفضون سابقا استمرار الملكية في المغرب، فإنهم غيروا موقفهم ابتداءا من هذه الفترة، وقد يكون الحسن الوزاني الاستثناء الوحيد، إذ إنه من أنصار النظام الجمهوري. فمنذ ماي1934، تولد لدى رجال الحركة الوطنية، وهم يرون الجماهير تستقبل السلطان بمناسبة زيارته لمدينة فاس، مرددة عبارة "يحيا الملك"[47]، الاقتناع بضرورة الاعتماد على شخص السلطان كرمز لسيادة الوطن، ووسيلة لجعل الجماهير تنخرط في معركة الاستقلال. وهذا التحالف التكتيكي في الأصل، سيغدو في نهاية المطاف الأرضية التي ستوجه خطاب الحركة الوطنية لحظة الاستقلال... ولكن أيضا منذ نهاية1958، تاريخ بداية الأزمة بين الملكية والحركة الوطنية التي سقطت جزئيا في الفخ.

وفي خضم هذا الحراك، صدر في5يوليو1935 ظهير لكبح جماح هذه المظاهرات العديدة، متعلق "بالأمن العام وبالمس بالاحترام الواجب للسلطات". وبأمر من الإقامة العامة وتواطؤ معها، أفرط النواب العامون في التذرع بهذا الظهير وتوظيفه حتى نهاية نظام الحماية. ولكن بعد الاستقلال، وظفه النواب العامون في المملكة بامر من الحسن الثاني، إلى ان تم إلغاؤه في شتنبر1969. وتم حلُّ "كتلة العمل الوطني" التي أصبحت تزعج سلطات الحماية، في 18 مارس1937، بمجرد ظهير وزاري أقره الجنرال نوجيس الذي كان حينها مقيما عاما(شتنبر-1935 يونيو1943)، لاعتبارات غريبة متهافتة[48]. وحصل انشقاق في صفوف الحركة الوطنية، تمخض عنه ولادة "الحركة الوطنية من أجل تحقيق المطالب" او الحزب الوطني، بزعامة علال الفاسي، و"الحركة القومية" وزعيمها الحسن الوزاني. بيد أن الإقامة العامة سارعت إلى منع هذين التنظيمين.

---

[47] - " بدت هذه الصرخة كدعوة إلى التمرد، حيث اختيرت لفظة الملك، أي الرئيس وليس لفظة السلطان بإيحاءاتها القروسطوية والاستعمارية"، جان لاكوتور Jean Lacouture، خمسة رجال وفرنسا، منشورات لوسوي، ص.187.

[48]- اعتبارا إلى كون مجموعة من الأشخاص كونوا جمعية تحمل إسم ' كتلة العمل الوطني' التي عبرت عن نفسها خاصة عن طريق إصدار بطائق انخراط، واستخلاص واجب الانخراط، وهي بذلك تخرق مقتضيات الظهير المتعلق بالجمعيات. إضافة إلى ذلك، فإن تنظيم هذه الجمعية نفسه والقسم المطلوب من المنخرطين، ليعد مسا خطيرا بسلطة جلالة السلطان وبالقواعد التقليدية للإسلام"

وفي شتنبر1937، اندلعت انتفاضة في أوساط ساكنة مكناس والخميسات[49]، تلتها عمليات قمع رهيبة. وألغيت حرية الصحافة، بعد فترة قصيرة من إقرارها. وتوالت الاعتقالات وعمليات النفي والأحكام القاسية بالسجن إلى أن بلغت حد لايطاق[50].

وقد اهتدى المقيم العام نوجيس ببعد النظر المعروف عنه إلى ضرورة نزع فتيل التوتر واستمالة الناس، فاعتمد مجموعة من الاجراءات المرتبطة بمجالي التعليم والاقتصاد. هكذا مرت السنتان اللتان سبقتا اندلاع الحرب العالمية الثانية في جو هادئ نسبيا، بفضل التنسيق القائم حينها بين المقيم العام والسلطان. وفي سنة 1939، اختارت الأحزاب المغربية تعليق تحركاتها إلى حين[51]، بسبب مشاركة المغرب في الحرب إلى جانب الحلفاء. ورغم هزيمة الجيوش الفرنسية واحتلال فرنسا في يونيو1940، ظل السلطان محمد بن يوسف وفيا لهذا البلد، لكنه مع ذلك رفض ان يطبق في المغرب قوانين فيشي ضد رعاياه اليهود.

المنعطف

غيَّر نزول الأمريكيين بالمغرب والجزائر في 8يونيو1942 المعطيات على الساحة. وفي يناير1943، التقى السلطان بالرئيس الأمريكي روزفلت بالدار البيضاء بمناسبة انعقاد مؤتمر انفا. عبر روزفلت للسلطان المغربي عن استعداده لدعم مساعي المغرب للحصول على الاستقلال بعد الحرب، بيد ان خلفه الرئيس ترومان لن يفي بهذا الوعد. ازدادت مكانة الملك[52] رفعة بعد هذا اللقاء، لتتكرر الاجتماعات السرية بعدها في القصر مع اليازدي وبلافريج وبن بركة وغيرهم. وكان خبر هذه المحادثات حكرا على بعض المقربين فقط. وسيكشف عنها محمد الخامس سنة1956 في الاحتفال بذكرى 20 غشت1953، وسيطلق على هذا الحدث اسم"ثورة الملك والشعب".

وفي 10 دجنبر[53] 1943، أنشأ الأعضاء القدامى لكتلة العمل الوطني الذين انضاف إليهم بعض المثقفين الشباب من أصول متواضعة، وخاصة بن بركة وبوعبيد، حزب الاستقلال. وقد أدركوا جميعا أن مصير وطنهم ليس بأيديهم، وان السلام سيستتب في مختلف بقاع العالم، ولكنهم لن يستفيدوا منه. وهذا ما حدا بهم إلى تحرير "وثيقة الاستقلال" للحزب الجديد، بمعية الملك وبدعم –سري- منه ،

---

[49] - في أعقاب مظاهرات قمعتها سلطات الحماية، انطلقت بسبب تحويل مياه وادي بوفكران لصالح بعض المعمرين.

[50] - فرضت على الحسن الوزاني الإقامة الجبرية في الجنوب المغربي، أما علال الفاسي فقد نفي إلى الغابون...لمدة تسع سنوات

[51] - قدم السلطان في 3 شتنبر1939 خطابا زاخرا بالدلالات الرمزية : " وهذه فرنسا الصديقة التي لم تأل جهدا في المحافظة على السلم قد اتخذت اليوم أهبتها للدفاع عن شرفنا وشرفها وعن مجدها ومجدنا وعن مستقبلها ومستقبلنا جميعا فيجب علينا أن نقوم بواجبات محافظة العهد المتين ولا يحافظ على العهود مثل عباد الله المؤمنين ولنقوم بشرف عصرنا المجيد وتاريخنا الزاهر ومبادئ ديننا الزكي الطاهر فمن هذا اليوم الذي اتقدت فيه نيران الحرب والعدوان إلى اليوم الذي يرجع فيه أعداؤنا بالذل والخسران يتعين علينا أن نبذل لها الإعنة الكاملة ونعضدها بكامل ما لدينا من الوسائل غير محاسبين ولا باخلين".ويمكن تبين مدى خيبة الأمل التي أحس بها أعضاء الحركات الوطنية في المغرب العربي في انتفاضتهم بعد انتصار الحلفاء سنة1945، فلقد كانوا يظنزن أن بلدانهم الثلاثة، بعد وقوفها إلى جانب فرنسا، ستجازى على ذلك، وتحصل على استقلالها.

[52] - " فتحت الساعات القليلة التي قضاها العاهل مع روزفلت أمامه آفاقا واسعة وساهمت إلى حد كبير للدفع به نحو المطالبة باستقلال مملكته"، التحدي، الحسن الثاني.

[53] - أصدر فرحات عباس منذ فبراير 1943 بيانا للمطالبة باستقلال بلاده.

وإعلانها. ولم يكن الملك يعارض مبدئيا مسألة دمقرطة النظام الملكي، ولكنه مع ذلك رفض أن يتضمن النص مفهوم "الملكية الدستورية"[54].

وقبل انصرام شهر يناير، اعتقل العديد من موقِّعي الوثيقة بتهمة متهافتة وهي المؤامرة المنظمة. وسرعان ما اندلعت المظاهرات بسلا والرباط ومراكش والدار البيضاء... وانطلقت آلة القمع الاستعمارية الرهيبة من جديد مخلفة العديد من القتلى والجرحى ومئات الاعتقالات. وزُجَّ بالمهدي بن بركة أصغر الموقعين على الوثيقة- لم يكن عمره يتجاوز الرابعة والعشرين- في السجن المدني بالرباط، وأيضا بوعبيد ومحمد اليازدي وأبو بكر القادري وقاسم الزهيري وحسن الوزاني وغيرهم من الموقعين على الوثيقة. وسيقضون سنتين في السجن. ولم تقتصر المظاهرات على المدن. وفي 15 فبراير1944، لم يتردد تلامذة الإعدادية البربرية بأزرو في تحمل مسؤولياتهم والتظاهر تضامنا مع الحركة الوطنية، مما أدى إلى اعتقال بعضهم.

لم يحرك القصر ساكنا، فاستقلال البلاد لم يعد من أولوياته، بل إن المقيم العام بييو ذهب حد مخاطبة السلطان بالقول:" يجب ان يستأصل هذا اللفظ من اللغت والقلوب". ومع ذلك، يمكن القول مع شارل اندري جوليان[55]: "إن نظام الحماية فقد تماما مصداقيته في يناير1944، ليس فقط في المغرب ولكن في العالم العربي برمته". ولم تغير زيارة السلطان محمد بن يوسف لفرنسا، حيث منحه الجنرال ديغول صفة رفيق التحرير في18 يونيو1945، من الأمر شيئا. وبذهاب ديغولن عادت الجمهورية الرابعة إلى سياستها السابقة التي مثلها خير تمثيل في المغرب المدير السابق للشؤون السياسية، رئيس جهة الدار البيضاء، فيليب بونيفاص الذي سيمسك في الحقيقة بزمام السياسة المغربية من1944 إلى1956، ما عدا في عهد المقيم العام إيريك لابون وغراندفال. ففي أواخر1946، قرر المقيم العام لابون، أحد أفضل المقيمين العامين بالمغرب، وعيا منه بالتطورات الحاصلة في العالم، مد يده إلى أعضاء الحركة الوطنية، فاتحا أمامهم أبواب الأمل في إمكانية القيام بإصلاحات. وسُمح لكل من علال الفاسي وبلافريج بالعودة إلى الوطن[56].

---

[54] - ستكتسب الصيغة النهائية في الوثيقة معناها الكامل في عهد الحسن الثاني : " يترك حزب الاستقلال بيد جلالة الملك مسألة إقامة نظام ديموقراطي مماثل لنظام الحكم المعتمد في البلاد العربية والإسلامية بالمشرق، يصون حقوق مكونات الشعب المغربي ويبين واجباتهم".وقد ذكر لي قاسم الزهيري في أحدجلساتنا أن " الوثيقة حررت على يد السلطان محمد الخامس وزعماء حزب الاستقلال. أما بن بركة ورفاقه، ومنت ضمنهم، فقد كانوا شبانا مناضلين لا يسمح لهم سنهم الصغير بالتدخل". تكفل محمد الزغاري بتقديم وثيقة الاستقلال لليون مارشال المندوب في الإقامة العامة، إذ كان المقيم العام بيو Puaux غائبا.

[55] - مرجع مذكور، ص192.

[56] - أسس الحسن الوزاني بمجرد مغادرته السجن حزب الشورى والاستقلال. وبخلاف حزب الاستقلال، فإن بعض قادة هذا الحزب يدعون إلى إقامة جمهورية بالمغرب. ولكنهم جميعا، ينادون بملكية يسود فيها الملك ولا يحكم، إضافة إلى اجتماع كلمتهم على النضال من أجل الاستقلال. أما الحزب الثالث وهو الحزب الشيوعي الذي هو في الأصل فرع للحزب الشيوعي الفرنسي، فإنه تحول في نونبر1943 إلى الحزب الشيوعي المغربي، بزعامة ليون سلطان ثم علي يعتة. وهو أيضا يتقاسم مع الحزبين الآخرين مسألة النضال من أجل الاستقلال، لكنه يدعو إلى انتخاب جمعية وطنية بالاقتراع العام. وأنشأ المهدي بن بركة من جانبه، بعد إطلاق سراحه، مكتبا سريا للدراسات والتوثيق والمعلومات والأرشيف، في المدينة القديمة بالرباط، وبعدها بمنزله بشارع تمارة. وكان محمد عواد يداوم التواجد فيه.

وفي بداية أبريل1947، وقعت أحداث مؤسفة في ماخور بوزبير بالدار البيضاء بين جنود مغاربة وسنغاليين. سارع بونيفاص إلى التنديد بما سماه"تمردا" ، مستغلا الفرصة لتهدئة "الرؤوس الساخنة" لأعضاء الحركة الوطنية. وخلفت عمليات القمع عشرات الضحايا. كما ذهب به الظن أيضا إلى أن محمد بن يوسف سيتراجع عن قراره زيارة طنجة التي كانت حينها منطقة دولية. ولكن ظنه خاب. فالسلطان لم يتمسك فقط بقراره بل إنه حذف في العاشر من أبريل من خطابه العبارة البروتوكولية التي يُشيد فيها ب "مهمة فرنسا بالمغرب"، مع أنها كانت واردة في النص، ولكن العاهل المغربي لم يتلفظ بها. وفي المقابل، طالب باستقلال المغرب وبوحدته الترابية. وكان يقف بجانبه مولاي الحسن وأخته للاعائشة. كلاهما أخذ الكلمة وتحدى سلطات الحماية على غرار أبيهما"[57]. ونتج عن ذلك إبعاد المقيم العام إيريك لابون الذي كان من دعاة تطوير نظام الوصاية، مما جعل خصومه من أصحاب النزعة الاستعمارية يتنفسون الصعداء. استدعي إذن لابون إلى باريس وعوَّض في 14 ماي1974 بأحد الصقور المتشددين من الفرنسيين المقيمين بالجزائر وهو الجنرال جوان. وجد المقيم العام الجديد في بونفاس حليفه الطبيعي، خاصة وأن حاكم جهة الدار البيضاء كان يحتقر كل مغربي يرفع رأسه متحديا، وأساسا السلطان. بيد أن هذه الإجراءات الاستفزازية لم تؤد إلا إلى تأجيج المقاومة ضد سلطات الحماية.

نحو عزل السلطان

نصح بونيفاص الجنرال جوان بالاعتماد في مواجهة السلطان و" أصدقائه من حزب الاستقلال" على أكثر الأعيان المغاربة محافظة، وعلى رأسهم الباشا التهامي الكلاوي والشريف الكتاني زعيم إحدى الطوائف الدينية الكبرى. وقد نظم هؤلاء مسيرة شاركت فيها القبائل نحو الرباط، لايقاف مد المقاومة. وفي 26 يناير1951، قُدِّم ظهير جديد للسلطان كي يوقعه تحت طائلة الخلع. رفض في البداية التوقيع، ولكنه وقعه نزولا عند نصيحة وزير الخارجية حينها روبير شومان ولكن دون أن يدين حزب الاستقلال كما طُلب منه ذلك.

كُلِّف الكاتب العام للحزب المهدي بن بركة بمهمة خاصة لدى الأمم المتحدة التي كان مقرها بباريس، في إطار مساعي الحزب للحصول على الدعم الخارجي. وقد صاغ بن بركة تقريرا عن وضعية حقوق الانسان بالمغرب. لم يفت سلطات الحماية ان تتنبه إلى الدور الرئيس الذي أصبح يضطلع به، وبما أنها كانت عازمة على التصدي بقوة للحركة الوطنية، فإن الجنرال جوان استهدف

[57] - يقول لاكوتور : " خاطب ابن العاهل المغربي ورئيس منظمة الكشفية الحسنية مثل أخته شباب مدينة طنجة. وسرعان ما سحر الحضور بثقته في النفس ومعارفه وطريقته في التعبير باللغة العربية." (لوموند، 26 يونيو1953). وأخذت أخته ذات السبع عشرة ربيعا الكلمة بلباس غربي ودون حجاب، مما شكل حينها ثورة بمعنى الكلمة، وقد استنكر مندوب طنجة ذلك نيابة عن بعض النسوة. ويقال إن بن بركة هو الذي كان وراء تدخلها في تلك المناسبة. مهما يكن، فقد أصبحت الأميرة هي وأبوها وأخوها أيقونة أعضاء الحركة الوطنية ورمز النضال النسائي قبل ظهور هذه الحركة رسميا. تقلدت منصب مديرة التعاون الوطني بعد الاستقلال، قبل أن يعينها الحسن الثاني سفيرة بروما ثم في لندن. وفجأة سيجردها سنة1970 من كل المسؤوليات، فلا أحد يمكن أن يحجب الملك الشمس.

مباشرة بن بركة الذي أصبح يعتبر "عدو فرنسا الأول"ز أمر باعتقاله في 28 فبراير1951[58]، ونُفي إلى الجنوب المغربي حتى أكتوبر1954. بيد أن ذلك لم يؤد سوى إلى مزيد من التوتر، واكتسب السلطان محمد الخامس في كل الأوساط بما في ذلك الأوساط البربرية شعبية متنامية بتنامي طموحات شعبه.

وفي أكتوبر1951 حل الجنرال غيوم محل جوان، وكله عزم على متابعة سياسة سلفه بل جعلها أكثر استعمارية. ولم يتردد في الإدلاء ببعض التصريحات الصادمة، وأشهرها: "سأطعم اعدائي التبن"[59].

وفي مارس1952، طالب السلطان بإقامة حكومة مؤقتة، مكلفة بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول إقرار معاهدة جديدة. رفضت باريس الاستجابة لهذا الطلب. وصدر قانون بمنع التظاهرات. وطلب الجنرال غيوم من السلطان التبرؤ من الوطنيين والتنديد بعملهم، وعمد هؤلاء من جانبهم إلى دفع العاهل كي يستعمل سلاحه الوحيد المتمثل في رفض التوقيع، وتحديدا الختم على الظهائر التي تمس بسيادة الوطن وكان هذا الإضراب الذي ابتدا في شتنبر سببا في عزل السلطان بعد بضعة أشهر.

8و9دجنبر1952

ابتدأ العد العكسي لنظام الحماية بالمغرب في أعقاب الأحداث الدامية التي وقعت في هذين اليومين. في 5 دجنبر اغتيل المناضل النقابي فرحات حشاد بسوسة على يد جهاز مكافحة الإرهاب اليد الحمراء. سرى الخبر في المغرب العربي سريان النار في الهشيم... وقرر حزب الاستقلال خوض إضراب للتجار يوم 8 دجنبر. ودعا الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية في المغرب الذي تأسس سنة1943 إلى إضراب عام لجعل هذا اليوم "يوم حداد"ن تضامنا مع الشعب التونسي. كلفت سلطات الحماية منادين عموميين برفقة أفراد من القوات المساعدة بالإعلان في المدينة القديمة والأحياء الصفيحية عن منع الإضراب. وفي حي الصفيح الذي كان يسمى حينها "كاريان سنترال" أقدمت السلطات الاستعمارية على اعتقال بعض المحتجين. توجهت الحشود نحو مخفر الشرطة للمطالبة بإطلاق سراحهم. وفي الساعة العاشرة ليلا، استبد الهلع برجال الشرطة فعمدوا إلى إطلاق الرصاص. دوى صوت الطلقات الليلة بأكملها في الحي الصفيحي وفي النواحي القريبة منه، مما خلف في نهاية ذلك اليوم مئات القتلى، يصل عددهم إلى ثلاثمائة أو أربعمائة.

---

[58] - كتب جوان إلى وزير الشؤون الخارجية : " قررت فرض الإقامة الإجبارية على المهدي بن بركة...فمن الضروري شل تحركات هذه الشخصية الخطيرة ' (أنظر: كوي ديلانوي Guy Dèlanoè، ليوطي وجوان ومحمد الخامس. نهاية حماية، لارماتان،1988).

[59] - لم يعد المقيم العام يمثل دولة مهمتها ' حماية ' المغرب، فلقد أصبح الموظفون الفرنسيون هم الذين يسيرون شؤون البلد في تهميش تام لشباب البلد. وغدا مفهوم الحماية يعني بكل بساطة نظاما استعماريا، لتتسع الهوة الفاصلة بين المغاربة والأوروبيين وتتخذ حجما غير مسبوق.

قرر المحتجون تنظيم تجمع للتنديد بهذا القمع الهمجي في اليوم الموالي بدار النقابات بشارع لاسال. لم يعترض رجال الشرطة والجنود المرابطون هناك سبيل الحشود التي يمت شطر المقر، حيث التحق به تقريبا ألفا شخص في جماعات صغيرة.وفي الساعة الخامسة، بينما كان الاجتماع المرخَّص له على وشك الانتهاء، سمع دوي طلقات في الهواء. ذلك أن قوات الأمن تلقت الأمر بالتدخل ضد العمال المجتمعين داخل المقر دون سبب ظاهر يوجب مثل هذا التصرف. وتم إخلاء المكان بالقوة. واعتقل أكثر من 800 شخص، وتم الاحتفاظ بأكثر من 500 قيد الاعتقال. وزج بالمناضلين النقابيين الواحد بعد الآخر مكدَّسين في سيارات شحن، بعد تفتيشهم وضربهم بالسوط، بل إن بعض الأوروبيين المهتاجين أشبعوهم ضربا، قبل اقتيادهم داخل السيارات، وهم يشيعونهم بنعت "القتلة". ولم تتوان الصحافة الفرنسية عن اعتماد أسلوب أكثر فأكثر عنفا في حديثها عن "المصيدة" التي دبرتها قوات الأمن بدار النقابات، محرضة الجالية الأوروبية ضد المغاربة وداعية إلى مزيد من القمع. وأصدرت المحكمة العسكرية أحكاما جائرة قاسية، حيث أدين أكثر من مائة متظاهر من أجل "القتل والمس بالأمن الداخلي للبلد، والتحريض على الحرب الأهلية بتواطؤ مع الحزب الشيوعي". وتحدثت سلطات الحماية عن مؤامرة تحاك في الخفاء. أبطالها الجهاز النقابي المغربي برمته وأطر حزب الاستقلال الذي اعتقلوا يومي 8و9 دجنبر ليتم نفيهم إلى جنوب المغرب، وكان ضمنهم المحجوب بن الصديق الذي سيصبح فيما بعد زعيم الاتحاد المغربي للشغل[60]. وتم الإبقاء على حالة الطوارئ، وألغيت حرية الصحافة، ومنعت الحركات الشبابية والنقابية، وأحيطت حرية التجمع وإنشاء الجمعيات بالعديد من القيود مما جعلها في حكم الملغاة. باختصار، طال المنع كل الحريات. واعلن رسميا أن هناك أدلة على وجود تواطؤ بين حزب الاستقلال والحزب الشيوعي. وفتح تحقيق في هذا الصدد اشرف عليه قاض عسكري، وبعد عشرين شهرا من ذلك التاريخ، أصدر هذا القاضي حكما بالبراءة لعدم وجود أدلة. لا وجود إذن لأي مؤامرة ولا أي تواطؤ.

تعمدت التوقف مليا مع الأحداث التي جرت في هذين اليومين والقمع الذي أعقبها في مجموع مناطق المغرب، ذلك ان نفس "اللعبة" ونفس الوضعية ستتكرران تقريبا بعد الاستقلال، بعد عشرة سنين من تلك الأحداث تقريبا. فأي الرجلين حلل أفضل حينها تلك الوقائع في تواليها المدروس، أهو الأمير مولاي الحسن البالغ من العمر وقتئذ23 سنة، أم الكابتان أوفقير الذي كان حينها مساعدا للجنرال دوفال[61]؟ مهمال يكن من أمر، فالملاحظ أن نفس المصيدة ستتكرر في الدار البيضاء ببورصة الشغل، ولكن ضد قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هذه المرة، وستعقبها نفس المتابعات بتهمة" التآمر على أمن الدولة"، وستصدر نفس الأحكام والعقوبات، بل أدهى وأقسى.

---

[60] - اختار أبي محاميا عنه، إلى جانب محام آخر وهو إدريس المحمدي عضو حزب الاستقلال، ومتعاون سابق مع مكتبه. ولم تكتف سلطات الحماية باعتقال المغاربة، بل إنها عمدت إلى طرد مجموعة من الفرنسيين من أعضاء الحزب الشيوعي المغربي أو ممن عرفوا بتعاطفهم مع أعضاء الحركة الوطنية إلى فرنسا.

[61] - القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالمغرب.

طال القمع مجموع أطر حزب الاستقلال[62] والحزب الشيوعي المغربي والاتحاد المغربي للشغل. ولم يخطر ببال الإقامة العامة أن المقاومة ستتخذ شكلا سريا، لتصبح أعنف وأقوى، مستقطبة أكثر العناصر سيارية في صفوف حزب الاستقلال. وتكاثفت الإضرابات والتظاهرات العنيفة والعمليات المسلحة بتوالي الأشهر[63].

عزل السلطان

انخرط الجنرال غيوم بإيعاز من "الحزب الاستعماري" لجورج بيدو وأمثاله من الاستعماريين، في أسوأ المعارك التي خاضها في حياته المهنية، سعيا إلى خلع السلطان. وفي ربيع1953، أفلح بعض الموظفين السامين في الإقامة العامة في تحريض كل من الباشا الكلاوي والشريف الكتاني ودفعهما إلى تحريك القبائل،تماما كما حدث سنة1951، ضد العاهل المغربي،. اتهموه ب "الخروج عن التعاليم الاسلامية"، وطالبوا بعزله. وفي31ماي أصدر الكلاوي حكمه القاطع بالإدانة: "بالنسبة إلي وإلى الباشوات والقيَّاد، فإن السلطان بوصفه أمير المؤمنين فقد شرعيته الدينية". وتم إصدار مطلبين في هذا الاتجاه. ولم يبق السلطان مكتوف الأيدي، ففي17 يونيو، حاول التصدي لهذه المحاولة باقتراح "خطة شمولية" درءا لخطر هذا الانشقاق المنظم. ولكن مسعاه ظل صيحة في واد[64].

وفي غضون ذلك، ارتفعت أسهم الكلاوي في البلد، بتشجيع من بونيفاص وبلوسون وأذيالهما، أو بالأحرى بإيعاز منهم[65]. وواصلت الرباط سياسة التحدي رغم تحذيرات باريس، واضعة حكومة لانييل الضعيفة أمام الأمر الواقع. ومع ذلك قبل السلطان في13 غشت توقيع الظهائر المعروضة عليه، كي ينقذ عرشه، وهي ظهائر تقيم نظاما حقيقيا من السيادة المتقاسمة، إن لم نقل سيادة فرنسية مطلقة دون قيود أو حدود. ولكن نظرا للأحداث اللاحقة، فإن تلك الظهائر ستظل حبرا على ورق. ففي اليوم نفسه، اجتمع 350 قائدا بمجموعة من الأعيان بمراكش في منزل الكلاوي، بحضور الكتاني، قصد التداول في الإجراءات اللازمة لتنحية السلطان. وفي اليوم الموالي، التحق بهم مدير الداخلية فلات وبونيفاص وبلوسون. وانتهى الأمر بباريس إلى الانصياع لابتزاز عصابة المتآمرين المغاربة وهم يوهمونها أن " السلطان إذا بقي على العرش، فإن الدماء ستسيل". هكذا حاصرت قوات

---

[62] - سيحكم على العديد من هؤلاء المقاومين بالإعدام سنوات بعد اعتلاء الحسن الثاني العرش.

[63] - لا يتعلق الأمر بفعل معزول لأقلية بورجوازية ومثقفة، ولكن بانتفاضة شعب مصطف وراء عاهله- وخاصة بعد نفيه- أدت إلى استقلال المغرب. ولعب سكان البوادي أنفسهم دورا كبيرا. فقد كانوا يأملون في استرجاع الأراضي التي كانت بحوزة المعمرين الفرنسيين، ومساحتها أكثر من مليون هكتار، ومنها الثلث تقريبا يمثل ' ملكيات الاستعمار ' وهي أراضي سلبت من القبائل. ووظف سكان المدن وسائل الاتصال الحديثة التي جاء بها المستعمر (انتشر المذياع في كل المنازل، بل حتى في أكواخ البادية وكلها تلتقط برامج القاهرة) لمتابعة أخبار المقاومة. وشرعت طبقة عاملة ناشئة بفضل التطور الصناعي الموجه خاصة لصالح الرأسمالية الأوروبية، في الاستعداد لخوض النضال من أجل الاستقلال.

[64] - لكن مجموعة من المثقفين في فرنسا من مختلف المشارب السياسية والدينية نظموا مظاهرات للاحتجاج في ' التعاضدية' وانتظموا في جمعية سموها ' فرنسا- المغرب' يرأسها فرانسوا مورياكFrancois Mauriac.

[65] - لما تناهت هذه الأخبار إلى علم فرنسا، ساورها أخيرا بعض القلق. وفي11 غشت بعث جورج بيدو وكان حينها وزيرا للشؤون الخارجية رسالة صارمة إلى الوزير المفوض لدى الإقامة العامة جاك دي بلوسون، في غياب المقيم العام، يقول فيها: " ترفض الحكومة الفرنسية أن يضعها أي كان أمام الأمر الواقع", وطلب من الجنرال غيوم الذي كان يقضي فترة إجازة بفرنسا بأن يلتحق بمنصبه.

من الجيش قصر الرباط في 20 غشت، وأمر الجنرال غيوم السلطان بالاستقالة، ولكنه رفض. قرر حينها مسؤولو الرباط السامون نفيه، بموافقة ضمنية من جورج بيدو، هو وجميع أفراد العائلة الملكية، إلى جزيرة كورسيكا، ثم إلى مدغشقر "للمحافظة على الأمن العام" (كذا). وحده جنرال جيش يمكن أن يقدم على فعلة من هذا القبيل يستعرض فيها قوته، في اليوم الذي يحتفل فيه المغاربة بعيد الأضحى. تلقى الناس غذن الخبر بذهول عظيم، ما عدا الفرنسيين المقيمين بالمغرب بوسائل إعلامهم المحلية التي تلصق بالسلطان نعتا ينضح احتقارا "سلطان الكاريان سنترال"، أي سلطان العامة الدهماء...

ونودي مباشرة على أحد أبناء عمومة السلطان المخلوع، المعروف بشخصيته الضعيفة، وهو مولاي محمد بن عرفة لتسلم العرش. ولا غرو إذن أن عمومة ناداه المغاربة ب" سلطان الفرنسيين". ومن بين المغاربة الذين وقعوا على قرار النفي، نجد باشا مراكش، والشريف الكتاني، وأيضا بعض الأعيان الكبار الذين سيصبحون فيما بعد من المقربين إلى الحسن الثاني ومن معاونيه. والأدهى والأمر ان الجنرال غيوم حاول مباشرة بعد نفي السلطان جعل العاهل الجديد يوقع في 20 شتنبر1953 ظهيرا بالغ الخطورة ينص على إلغاء معاهدة الحماية. وقد أثار ذلك معارضة قوية في أوساط المثقفين المغاربة. ولم يكن نفي الملك سوى النقطة التي أفاضت الكأس بعد سنوات من التوتر المتنامي على مر السنين[66]. مهما يكن، فالمغرب لم يشهد أي عملية إجرامية كبرى حتى تلك اللحظة، ولكن أول جريمة نكراء بالنسبة إلى الشعب المغربي قد ارتكبت يوم نفي السلطان الذي لا يعد فقط حاكما سياسيا ولكنه أساسا حاكم ديني، وخليفة الله في الأرض.

وهناك شخص تنبه جيدا إلى عواقب هذا الفعل وأبعاده، وهو مندوب الحماية العام السابق ليون مارشال[67] الذي أُبعد في يونيو1947 من طرف جوان. وقد استقال في اليوم الموالي لتنحية السلطان[68]. واستقال أيضا فرانسوا ميتران في 2 شتنبر1953، احتجاجا على السياسة الفرنسية بإفريقيا الشمالية خاصة بالمغرب. والملاحظ أن سبع عشرة قائدا وباشا فقط هم الذين واتتهم الجرأة لتقديم استقالتهم تعبيرا على رفض هذا القرار الصادر عن السلطات الاستعمارية[69]. ولا غرو، فأغلب

---

[66] - " إذا كان نفي سيدي محمد قد ساهم فعلا في تأزيم وضعية كانت مأزومة سلفا، فإنه لم يكن في الحقيقة سوى عامل من بين عوامل أخرى سارعت بتفجير عنف ثوري كان قد أعلن عن نفسه مرارا وتكرارا". مومن الديوري، حقائق مغربية، منشورات هارماتان،1987.

[67] - كان يشغل منصب مدير إفريقيا الغربية بوزارة الشؤون الخارجية.

[68] - نقرأ له في 18 نونبر1953 : " تحول النظام التعاقدي بذلك إلى نظام احتلال بالقوة، مع كل ما يعنيه ذلك(بروز الإرهاب على الطريقة التونسية: تفجيرات بالقنابل، واغتيال الأعيان، واغتيالات الأفراد...)، ذكره س. سميث في أوفقير، قدر مغربي، صفحتا 167-168.

[69] - نجد من بينهم امبارك البكاي باشا صفرو، الذي كان الأول في فوج1928 من متخرجي مدرسة " الدار البيضاء" بمكناس من بين أهم المؤسسات بالمغرب. أصيب إصابة بالغة في يونيو1940 خلال معركة سيدان، وهو برتبة كولونيل في الجيش الفرنسي. وأيضا المحجوبي أحرضان قائد أولماس وكابتان سابق في الجيش الفرنسي، بربري النزعة حتى النخاع. وسيصبح الأول أول رئيس للحكومة بعد عودة الملك في نونبر1955، أما الثاني فسيتقلب في عدة وزارات، ليظل دائما في خدمة العرش.

القياد والباشوات كانوا دمى تحركها الإدارة الفرنسية. وسيؤدون الثمن غاليا على هذا الموقف في السنوات الأولى من الاستقلال[70].

الشهور الأولى بعد النفي

كان القرار المتهور الذي اتخذته القيادة العليا السياسية العسكرية للقيادة العامة وراء ولادة ميثاق حقيقي بين الشعب المغربي في شخص الحركة الوطنية والسلطان، ونستحضر هنا عبارة "ثورة الملك والسعب" التي استعملها محمد الخامس في هذا الصدد، فهي تلخص بدقة أبعاد ذلك الميثاق ودلالاته. لم تكن سلطات الحماية وعملاؤها المغاربة يتوقعون حدوث تلك الثورة، بل كانوا يستبعدونها تماما... ولكنها كانت آتية لاريب فيها. وهؤلاء السادة ببساطة "تناسوا" الأواصر التي توطَّدت بين العاهل المغربي والحركة الوطنية منذ تقديم وثيقة الاستقلال في يناير1944، بل وقبل هذا التاريخ، لأنهم ببساطة يجهلون الواقع المغربي. لاغرو إذن أن تفجرت المقاومة منذ الأسابيع الأولى بثبات وإصرار، ففي الحادي عشر من شتنبر1953 شهدت ساحة المشور نفسه استشهاد علال بن عبد الله الغير منتمي إلى أي حزب، في أعقاب محاولته اغتيال بنعرفة بطعنة سكين[71].

انطلقت أولى العمليات المسلحة من الدار البيضاء. يتعلق الأمر في نظر مواطنينا الفرنسيين او الأوروبيين عامة بأعمال "إرهابية" ن أما المغاربة فيرون فيها شكلا من أشكال "المقاومة"[72]. وبما أن كل القادة الوطنيين اعتقلوا، فإن الصناع الحرفيين والتجار الصغار ومصلحو الماء والكهربائيين وأصحاب المقاهي،الخ. هم الذين أصبحوا يقومون بتلك الأفعال، وكلهم أعضاء في بعض الخلايا الصغرى التابعة لحزب الاستقلال، ولكنها تشتغل في استقلال عن بعضها البعض. وفي 24دجنبر1953، أي في اليوم السابق لعيد ميلاد المسيح، فجر محمد منصور قنبلة بالسوق المركزي بالدار البيضاء، خلفت 18 قتيلا وعشرات الجرحى. ولما آخذه القضاة على اختياره هذا التاريخ، أجابهم ببساطة: "السلطان هو أيضا نُفي يوم عيد الأضحى". "وجه المأساة أن الصحافة رغم إدراكها عجز سياسة القمع، فهي تتجاهل كون الإرهاب يمتد بجذوره في القرار الجائر المتخذ يوم 20 غشت،

---

70 - ولكن الملك الحسن الثاني سيعفو عنهم سنة1963 لاستخدامهم ضد الأحزاب(ظهير8 نونبر 1963 المتضمن لأسماء118 معفو عنه).

71 - هذا الفعل العفوي سيقلب حياة أحد رجال الحركة الوطنية المغاربيين الأوائل رأسا على عقب، بعد أن رآه مصورا. يتعلق الأمر بحافظ إبراهيم، وهو تونسي مستقر بمدريد منذ نهاية الحرب، وحاصل على دبلوم من السوربون. كان عمره حينها37 سنة. شارك قبل الحرب مع أحمد بلافريج في تأسيس " جمعية الطلبة المسلمين بإفريقيا الشمالية" ومقرها ظل منذ ذلك الحين بشارع سان ميشيل، رقم 115 بباريس. أعجب منذ صغره بالثقافة الفرنسية خلال مرحلة دراسته بتونس، متمثلا أفضل ما فيها، أي النضال من أجل تحقيق حرية الإنسان. وأدرك باكرا أن من واجب كل من يرزح تحت نير الاستعمار أن يسعى إلى الحرية بشتى الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح إن اقتضى الأمر. وسيضطلع بدور هام من إسبانيا في تكوين حركات التحرر بالمغرب العربي، ليصبح أحد أكبر مزودي المقاومين الجزائريين والمغاربة بالسلاح. وكان من بين المستقرين أيضا بمدريد، عبد الكبير الفاسي، أحد المغاربة المحكوم عليهم بالنفي. وقد أصبح منزلهما معا قبلة لكل الزعماء الوطنيين المغاربيين الذين يحلون بمدريد. ويذكر الدكتور عبد الكريم الخطيب أن حافظ إبراهيم عينه رئيسا للمقاومة بالريف سنة1955. وهو على صواب فيما يقوله، ولكن ذلك تم بتنسيق مع قادة حزب الاستقلال خلال إحدى تنقلاتهم إلى مدريد.

72 - يُستعمل لفظ الإرهاب في الحقيقة دائما من قبل قوى الاحتلال لنعت أعمال المقاومة الوطنية، كما هو الشأن اليوم بفلسطين. والفرنسيون الذي عايشوا الاحتلال الأماني يدركون جيدا ما أقول.

الأمر الذي لا تشير إليه أي صحيفة"[73]. وفي 20 فبراير، تعرض الكلاوي نفسه لمحاولة اغتيال عندما استهدفته قنبلة بأحد الجوامع بمراكش. وجاء دور بن عرفة يوم 15 مارس، حيث أصابته قنبلة في أحد المساجد بمراكش أيضا خلفت له جروحا بسيطة. لهذا، بعد حلوله بفاس ونهاية جولته بالمغرب، اعتزل الناس بقصره ولم يغادره أبدا... ولم يسلم الجنرال غيوم هو نفسه من محاولة اغتيال، يوم 24 ماي، خلال جولة الوداع التي قام بها بمراكش، حيث سيصاب الجنرال هوتفيل الحاكم العسكري للمنطقة بجروح بليغة، يوم 20 يونيو. وفي 30 من نفس الشهر، سيُغتال إميل إيرو، مدير جريدة "الحرس المغربي"، ومؤسس حركة "الحضور المغربي"، وسط مدينة الدار البيضاء. وكرد فعل على عمليات المقاومة، عمدت الفرق المكلفة بمحاربة الإرهاب إلى اغتيال العديد من المناضلين المغاربة، ومنهم: المحامي عمر السلاوي وعبد الكريم الديوري والطاهر السبتي، وغيرهم[74]... وهذه الفرقة المشكلة من رجال شرطة ضمن أعضاء تنظيم "اليد الحمراء" هي تابعة للحركة المذكورة سابقا، ومن بين أفرادها بوب دينار الذي سيتصدر فيما بعد واجهة الأحداث.

وفي 18 يونيو1954، سيُعيَّن بيير منديس فرانس رئيسا للحكومة بضع أسابيع بعد سقوط ديان بيان فو. وقد أدرك فرانس ضرورة منح الهند الصينية استقلالها، من هنا اتفاقيات جنيف الموقَّعة يومي20 و21 يوليوز. وفي زيارة خاطفة له إلى قرطاج، لم يكتف في خطابه يوم الواحد والثلاثين من يوليوز بتقديم وعد إلى الشعب التونسي باتخاذ إجراءات تخفف من معاناته، ولكنه وعده ب "الاستقلال الداخلي"[75]. بيد أن فرانس لم يُبد نفس الحماس تجاه المغرب، رغم كل الآمال التي ولدها لدى الشعب المغربي، ذلك انه كان عاجزا عن النظر إلى الواقع المغربي نظرة موضوعية، بسبب التقارير الكاذبة التي كان يتلقاها من الإقامة العامة[76]. ومع ذلك اتخذ قرارا بالغ الأهمية، سعيا إلى تلطيف الجو وتبديد التوتر المتفاقم. فقد قبل نزولا عن نصيحة فانسون مونتين عضو ديوان الوزير فوشي، ورغم معارضة فرانسيس لاكوست، المقيم العام الجديد المعين في شهر ماي من قبل الحكومة لانييلن الإفراج في أواخر شتنبر عن51 من الزعماء الوطنيين المعتقلين منذ دجنبر 1952، وأيضا المهدي بن بركة المعتقل منذ فبراير1951. كانت مبادرة إيجابية، ولكن لم يتلها أي قرار سياسي. لهذا لم تتمكن من إيقاف مد المقاومة المتنامي في أوساط العامة من سكان المدن الذي انخرط منذ أشهر في المقاومة. هكذا تواصل الكفاح من أجل الاستقلالن ولكن أيضا، قبل كل شيءن من أجل عودة محمد بن يوسف إلى عرشه.

---

[73] - شارل أندري جوليان، مرجع مذكور، ص.342.

[74] - وتعرض أيضا المحامي بن جلون لمحاولة اغتيال وكلوسترمان النائب البرلماني عن حزب الاتحاد من أجل الدفاع عن الديموقراطية، والمحامي ج. كليتزر وكثيرون غيرهم.

[75] - توجس المعمرون والموالون لسلطات الحماية خيفة من من هذا تطبيق هذا ا
فجراء الأخير بالمغرب. ويلاحظ شارل أندري جوليان(مرجع مذكور،ص.287) أن ذلك جعلهم " ينتقلون من عداوة هوجاء إلى كراهية مرضية، وقد اعتبروا ما قيل في تونس خيانة".

[76] - هكذا أجاب وزير الشؤون التونسية والمغربية كريستيان فوشي Christian Fouchet والدي الذي حل بباريس للدفاع عن قضية الوطنيين: " هذا أمر غير ممكن، فالقبائل البربرية ستزحف من جديد نحو الرباط" (كذا).

أدرك المهدي بن بركة بعد الإفراج عنه ان الحركة الوطنية لم تعد حركة الطبقة البورجوازية، بل أصبحت ملكا لكل أفراد الشعب المغربي. صحيح انه كان يتزعم الاتجاه الأكثر مناهضة لكل توافق مع السلطات الفرنسية، ولكنه لم يكن أبدا "عدوا لفرنسا" كما يحلو للكثيرين أن يرددوا. كان ببساطة يعتقد أن المغرب يجب أن ينال حريته كاملة، وألا يقنع باستقلال صوري، مما سيمكن الشعب المغربي من الاستفادة من ثروات وطنه، ليعمل على الدفع به في درب التحديث، مما سينعكس إيجابا على مستوى سكانه. باختصار، ظل المهدي دائما يناصب العداء لكل ما يمت بصلة إلى الاستعمار الجديد[77] ويبدو أن إدغار فاور الذي تسلم رئاسة الحكومة الفرنسية في دجنبر1954، قد استبق الأحداث وعين في ربيع1955 مقيما عاما جديدا وهو جيلبر غراندفال، وكلفه بمهمة التعجيل بإطلاق المفاوضات مع أعضاء الحركة الوطنية، غير مبال بمشاعر الاستياء والمرارة التي أثارها قراره في نفس مواطنينا المقيمين بالمغرب[78].

الفرنسيون الأحرار[79]

نظم فرنسيو المغرب من دعاة "الاستعمار عن طريق المعركة" حسب تعبير أسبوعية "فرانس أوبسرباتور"، أنفسهم للدفاع عن امتيازاتهم. وكان هدفهم الأساس الذي يتقاسمونه مع أغلب المسؤولين الفرنسيين بالمغرب، بل وحتى المسؤولين بفرنسا، الإبقاء على المغرب تابعا لبلدهم[80]. وفي سنة1953، نشأت حركة "الحضور الفرنسي" المفتوحة في وجه كل الأوروبيين، وكان لها نفس التوجه، ويترأسها الدكتور فرناند كوس[81]. وفي مواجهة هذه الحركة التي تستقطب الأغلبية، لم يتردد

---

[77] - لما كلف بتنظيم الحزب، انتقل في مختلف مناطق المغرب لإنشاء الخلايا الشعبية وتطويرها في المدن والقرى. اتصل بزعماء جيش التحرير الوطني الذي كان قيد التشكل في الريف، لمد الجسور بينه وحزب الاستقلال.

[78] - أصبحت قضية الجزائر على رأس القضايا التي تواجهها فرنسا، حيث اندلعت حركة تمرد مسلحة في فاتح نونبر1954، بزعامة أحمد بن بلة ورفاقه. بدأت الاتصالات تتكاثف بين جيش التحرير وجبهة التحرير الوطنية. وقد تفطن فور Faure إلى أن خوض المعركة في جبهتين اثنتين أمر ينطوي على مغامرة كبرى. وفي مذكراته نقرأ العبارة التالية الدالة: " لا لخوض حربين معا". أما الوضعية في تونس فكانت مختلفة، إذ كانت قد حصلت على استقلالها.

[79] - انظر : آن ماري روزلتAnne Marie Rozelet ، حملة الأمل(Les passeurs d'espèrance)، الفرنسيون الأحرار بالمغرب في أزمة1945-1955، منشورات إفريقيا الشرق، 1998.

[80] - لا أريد أن أعمم، ولكن أبشع صفة يتسم بها مواطنونا هي العنصرية، وإن كان أغلبهم غير واع بذلك. هكذا، فإذا كان من الطبيعي أن يخاطب الفرنسي مغربيا باستعمال ضمير المخاطب المفرد، فالعكس غير مقبول. بل إن نقيبا للمحامين بالرباط عاتبني يوما لأن كاتب ضبط اعتدت أن أخاطبه بضمير المفرد، أجابني مستعملا نفس الصيغة. وما كان مني إلا أن أجيبه بوضح: " هذا تصرف طبيعي بالنسبة إلي". إضافة إلى ذلك، فالبنسبة إلى الفرنسيين بالمغرب، كل خادماتهن يسمين " فاطمة"، وكل مغربي " محمد"، حتى بالنسبة إلى أستاذي في الفلسفة. وأنا متفق كل الاتفاق مع الحسن الثاني حول هذه النقطة. فقد أجاب أ.لورانLaurent. E عندما سأله عن أقبح صفة لاحظها وهو مراهق لدى الفرنسيين المقيمين بالمغرب بالقول: " العنصرية قبل أي شيئ آخر. فالبنسبة إلي بعض الفرنسيين، كلنا يسمى محمد، والجميع يخاطبنا بضمير المفرد المخاطب".

[81]- أكبر الشخصيات من فرنسا التني تدعمها إيميل روش Emile Roche رئيس المجلس الاقتصادي والإجتماعي المنتخب في عام1954، الذي كان يمثل قوة مالية ذات اتجاه راديكالي، ومن المغرب رئيس الغرفة الفلاحية غوستاف أوكوتوري Gustave Oucouturier. ولا ننس التأثير الكبير الذي كان يمارسه داخل الحزب الراديكالي ليون ماتينو ديبلا – Lèon Martinaud Dèplat وزير الداخلية من مارس1952 إلى يونيو1954، حتى بعد إبعاده من الحكومة.

بضع مئات من الأحرار في تأسيس حركة "الوعي الفرنسي"، برئاسة الدكتور غوي ديلانوي ويساعده خاصة بول بوتان[82].

أصدرت هذه الحركة يومية "ماروك بريس". وهي في ملكية جاك والتر، ومديرها ضابط سابق في الشؤون الأهلية، الكومندان هنري سرتوت، أما رئاسة تحريرها فقد أُسندت إلى أنتوان مازيل، مع هيئة تحرير تضم فريقا صغيرا من الصحفيين من بينهم كريستيان داربور. صنعت هذه الجريدة الحدث بنشر الرسالة الشهيرة المؤرخة ب11 ماي1954، بضعة أسابيع قبل نشاة "الوعي الفرنسي"، التي عرفت باسم "رسالة الخمسة والسبعين"[83]. وقد قُدِّمت إلى الرئيس كوتي يوم18 ماي[84]. احتج طبعا أعضاء "الحضور الفرنسي" بقوة ضد هذه الرسالة، والأدهى أن الموقعين عليها وعائلاتهم تعرضوا إلى مجموعة من المضايقات، فبعد ثلاثة أيام من تسليم الرسالة طرد الدكتور ديلانوي من عمله في "كوسوما"، بتهمة واهية، وحُرم روبير أوران الذي كان يزود الإدارة بالمعدات من الطلبات التي كان متعاقدا عليها، وتمت مقاطعة مكتب بوتان للمحاماة، الخ. وشهرين بعد ذلك، بعث مائة وعشرون شخصية مغربية للمقيم العام لاكوست رسالة في نفس الاتجاه[85].

الترافع عن الوطنيين

تكفل أبي في مارس1954 إلى جانب بعض زملائه بالدفاع عن مقاومين مغاربة أمام "المحكمة الدائمة للقوات المسلحة الفرنسية" بفاس. كانت التهمة "تكوين عصابة إجرامية والقتل، ووضع متفجرات في الطريق العمومي"، بعبارة أخرى، ارتكاب أعمال إرهابية. تدخل أبي في نهاية المحاكمة[86].

---

[82] - بينما يعتبرهم أعضاء حركة " الحضور الفرنسي" خونة، يرى شارل أندري جليان أنهم " لم ينقذوا فقط شرف فرنسا، ولكن تأثيرهم كان بالغ الأهمية في أوساط المسلمين وبعض الأوساط في فرنسا". (مرجع مذكور، ص.272).

[83] - " أحدثت رسالة الخمسة والسبعين " درجة كبرى" في ضمائر فئة استطابت تجاهل ما يقع، كما أنها قلبت رأسا على عقب المعطيات التقليدية التي تنطلق منها فرنسا للتعامل مع المغرب"، أ.م. روزليت، في لقاء صحفي مع جريدة ليبراسيون(المغرب)، في 14 يناير1999.

[84] - لم يتبين فقط أن الترهيب الذي أصبح منذ بضع سنوات سياسة متبعة لم يعط أكله، ولكنه قد يمنع أي تقارب بين الفرنسيين والمغاربة. وعوض أن يشكل حلا للمشاكل القائمة، فإنه ساهم في خلق جو يجعل من المستحيل إصلاح البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إصلاحا كفيلا بتأمين الحرية والكرامة وتحسين مستوى عيش الشعب المغربي".(بول بوتان، مأساة المغرب، منشورات سيرف، ص.223). ومن بين أول الأعضاء في حركة " الفرنسيون الأحرار"، نجد أيضا جاك ريطزر Jacque Reitzer ، وعائلة دوشابونيDe Chaponay وخاصة هنريان Henryane، صديقة السلطان وعائلته، والأب بيريغيرPèryguère راهب القباب،وهنري روبير كازالي Henri – Robert Cazalè، وبيير بارون Pierre Parent الذي طرد من المغرب بعد أحداث دجنبر1952، وغيرهم...

[85] -حملة الأمل، مرجع،ص.229.

[86] - ابتدأ مرافعته بعرض تاريخ مفصل للوضعية المغربية، قبل أن يطرح ما يشكل في نظره جوهر المحاكمة: لماذا ينشط " الإرهاب" الآن في المغرب؟ لماذا انعدم الأمن؟ لأن المغرب يعيش وضعا مأساويا، هذا هو الجواب. وكل المتهمين أناس بسطاء، وصناع حرفيون صغار شرفاء وليسوا قتلة محترفين. وكلهم مسلمون، وكلهم أدوا القسم قبل أن يقوموا بالأفعال التي يحاكمون عليها اليوم. والرغبة في الاحتجاج ضد السياسة المتَبعة في المغرب، واعتقال زعمائهم، وإلغاء كل الحريات، كلها أسباب دفعتهم إلى التحرك. وعزل السلطان جعلهم يعبرون عن رأيهم بأفعال مثيرة. والإرهاب هو وسيلة التعبير الوحيدة التي تبقت للشباب المغربي. لم يصدق رئيس المحكمة السيد هيموريHèmeury أذنيه، واعتبر أن هذا الموقف يعبر عن استحسان بل عن امتداح الإرهاب.

العدالة والحرية والكرامة، هذه هي الألفاظ الثلاثة التي استند إليها أبي للدفاع عن الوطنيين المغاربة. وهي نفسها القيم التي سانطلق منها أيضا، وأنا محام شاب، للمرافعة في قضية مقاومين مغاربة، سواء امام محاكم الحق العام او في بداية شتنبر1955، أمام المحكمة العسكرية بالدار البيضاء، أو أنا أمثل بعض المقاومين الذين ينتظرون محاكمتهم بعد الاستقلال.

سأتوقف هنا عند قضية أرى انها تجسد بالملموس مضمون العبارة الشهيرة لباسكال: "ما هو حقيقة في منطقة البيريني، يُعدًُ خطأ في غيرها". طلبت مني عائلة أحد المعتقلين من البادية المتهم بقتل قائد القبيلة أن أدافع عنه. تبين لي منذ لقائنا الأول بسجن الرباط، أن الأمر يتعلق بقضية سياسية وليس بقضية حق عام كما يزعم رجال الدرك والنيابة العامة، أي باغتيال عميل للإدارة الفرنسية معروف بفساده. قرر قاضي التحقيق معاينة مكان الجريمة في قلب البادية. اقترح علي المراقب المدني للناحية المكلف بحفظ الأمن العام نقلي على متن سيارته الجيب بسبب حالة الطريق السيئة من الخميسات إلى عين المكان. قبلت دون تردد. ونحن في الطريق، انصبَّ حديثنا على الوضعية السياسية في المغرب في تلك الفترة أي في بدايات1955. تبين لي أن المراقب المدني من فئة من يصبح ويمسي مسبِّحا باسم "الحماية "[87]. كنت قد بلغت سن السادسة والعشرين، وكان يبدو أكبر مني سنا. استفسرته عن المكان الذي تابع فيه دراسته في فرنسا قبل أن يلتحق ب "المدرسة الوطنية للإدارة".

-درست بتولوز.

-في1944-1945 أي قبل عشر سنوات، كان عمرك تقريبا عشرين سنة. هل صادف وأن شاركت في المقاومة الفرنسية؟

-نعم بالتأكيد.

استبد الحماس بمخاطبي وهو يسترجع ما يعتبره أزهى فترات شبابه:

-شاركت مع طلبة آخرين في إحدى مجموعات المقاومين بتولوز. أعطي لنا الأمر يوما، أنا ورفيق لي، بأن نصفي طبيبا فرنسيا عميلا. ترصدناه مساء في طريقه إلى المنزل، وانقضضنا عليه بالسلاح الأبيض. كان منظرا فظيعا، خمسون طعنة سكين كانت ضرورية لزهق روحه.

صعقت أمام هول الحكاية، ولم أتمالك نفسي من الجواب:

-ها أنت ترى الفرق بين ما قمت به أنت وذاك الذي قام به زبوني الذي لم يحتج سوى لطلقة بندقية واحدة كي يقضي على القائد. ولا شك أن ذلك أقل فظاعة وهمجية مما فعلته أنت ورفيقك.

وطلب من المحامي بوتان سحب الأقوال التي يراها غير مقبولة. بيد أن هذا الأخير تشبث بأقواله، لأنه اختارها بعناية ودقة قبل أن يتلفظ بها. انظر: مجلة " كونفلوون"(Confluent)، العدد الأخير المخصص لبول بوتان، أبريل1967، ص.23.

[87] -عندما مررنا أمام الثانوية المهمة في المدينة، لم يكف عن ترديد هذه الجملة " هل تعلم أننا هنا نشكل قوة تتضمن المئات من أعداء فرنسا؟"

لم يتقبل مخاطبي كلامي، وأصر على أن ما قام به قبل عشر سنوات فعل مقاومة حقيقي، وأن هذا البدوي مجرد إرهابي وضيع[88].

اكتشف أنصار الحماية المتشددون- أتذكر هنا خاصة رئيس المحكمة المذكور ولازمته الشهيرة: " لايتعلق الأمر بقضايا سياسية ولكن باغتيالات تندرج في إطار قضايا الحق العام"- أن المادة 72من مدونة القضاء العسكري، تمنحهم إمكانية منع نشر تقرير عن الجلسات في الصحافة. فأفرطوا في التلويح بذلك القانون في بداية كل محاكمة. هكذا تم التسطير بجرة قلم على مبدأ أساس في العدالة الفرنسية، ينص عليه القانون، وهو مبدأ "المراقبة الموكولة إلى الرأي العام"[89].

تأسيس الاتحاد المغربي للشغل

شهدت هذه الفترة إصلاحا وحيدا، تحقق رغم أنف الإقامة العامة التي وُضعت أمام الأمر الواقع، تمثل في تأسيس الاتحاد المغربي للشغل. وكان ظهير صدر سنة1938 يمنع المغاربة من الانخراط في النقابات. كان الإنتماء النقابي يعد جنحة يعاقب عليها القانون. وقد سبق تأسيس الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب، كفرع للكونفدرالية العامة للشغل سنة1943. ورغم ظهير1938، كانت أبوابها مفتوحة أمام العمال المغاربة الذي كانوا ينتمون إليها بشكل سري نوعا ما. وكان المحجوب بن الصديق النقابي المكناسي المعتقل سنة1952 والمفرج عنه إلى جانب وطنيين آخرين سنة1954، يسعى إلى خلق مركزية نقابية حقيقية مدعومة من الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة. هكذا ظهر إلى النور الاتحاد المغربي للشغل في 20مارس1955[90].

المؤتمر الوطني يومي7و8ماي1955 بباريس

أصبح الرأي العام الفرنسي يتابع بقلق الوضعية بالمغرب. وسعى "الفرنسيون الأحرار" إلى إطلاعه على مجريات الأحداث. ولهذا الغرض، نظم كل من جان فدرين وبرتراند شنايدر بباريس "المؤتمر الوطني لحل القضية الفرنسية المغربية"، في 7و8 ماي1955. شارك في هذه التظاهرة العديد من المغاربة ومنهم عبد الرحيم بوعبيد. صيغت ثلاثة تقارير في أعقاب المؤتمر[91]، خلصت

---

[88] - العديد من المحامين الفرنسيين والمغاربة قبلوا الدفاع عن الوطنيين المغاربة، وغالبا في إطار المساعدة القضائية، وخاصة جان شارل لوغرونJean Charles Legand.

[89] - ندد شارل لوغران بهذا الأمر : " أصدرت أحكام بالإعدام دون أن يعرف أحد الظروف التي جرت فيها عمليات استنطاق المتهمين، وطرق وضع المحاضر، والشروط التي تم فيها الحصول على الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين، وكل ما يجب أن يكشف عنه الدفاع لتأدية مهمته على أحسن وجه، ما عدا فئة محدودة ومختارة ومغربلة ومراقبة، باختصار فئة من النخبة... هذا هو حال العدالة العسكرية الفرنسية بالمغرب في الأيام الأخيرة مه عهد الحماية". العدالة وطن الإنسان، مرافعة أمام المحاكم العسكرية في عهد الحماية1953-1955، منشورات المغرب،1960.

[90] - يعد تأسيسها تكذيبا واضحا للخلط المزعوم بين الوطنيين والشيوعيين الذي كان وراء عمليات القمع الرهيب في دجنبر1952. ولن يُعترف رسميا بالحق النقابي للمأجورين المغاربة إلا في شتنبر1952، لكن مرة أخرى دون العمال الفلاحين.

[91] - صاغ التقرير الأول أبي في موضوع " الحقيقة حول المغرب" سنة1955، والثاني صاغه جان فدرين حول العلاقات المستقبلية بين فرنسا والمغرب، والثالث من توقيع أندري بيريتي Andrè Peretti حول القضايا الاقتصادية.

إلى "استحالة تصور حل للقضية دون أن تُقرر عودة السلطان السابق، ويُضمن بوثيقة رسمية مبدأ استقلال المغرب".

تفاقم الوضعية بالمغرب

تواصلت الاغتيالات والتصفيات من هذا الجانب وذاك في مختلف أنحاء البلد، وغالبا ما يتبناها من الجانب المغربي "الهلال الأحمر" الخاضع لسيطرة الشيوعيين، أو الجناح المسلح لحزب الاستقلال، الذي يطلق على نفسه اسم المنظمة السرية. وفي12 يونيو1955، اغتالت عناصر من فرقة مكافحة الإرهاب او اليد الحمراء احد أكبر رجال الصناعة الليبراليين، جان لوميغر ديبرويل.

حل المقيم العام الجديد جيلبير غراندفال بالمغرب في7 يوليوز. بدأ أولا بإقالة سبعة مديرين لأكبر الإدارات. أثار هذا القرار حفيظة الجالية الفرنسية المحلية، ولكنه أعاد الثقة إلى الوطنيين، حيث اعتبروا غراندفال "مقيم الفرصة الأخيرة". ولكنه لسوء الحظ سيغادر منصبه عائدا إلى فرنسا بعد بضعة أسابيع.

وفي غضون ذلك، كانت الجالية الفرنسية تعيش حالة حداد على ضحايا تفجير14 يوليوز في مفترق طرق مرس السلطان، الذي خلف العديد من القتلى في صفوف النساء والرجال والأطفال. ولم تمض إلا بضعة أيام، حتى جاء دور المغاربة ليصابوا في مقتل هم أيضا[92]. وفي 16يوليوز، يوم تشييع جنازة الضحايا الأوروبيين، تعرض أسقف الرباط أميدي لوفر الذي كان يسميه "مسيحيونا الطيبون" "الأسقف احمد" لوابل من الشتائم وهو واقف بفناء الكنيسة، لم يسلم منها غراندفال أيضا. ولا نملك سوى ان نحس بالخجل من تصرف مواطنينا على هذا النحو المخزي.

أدت تنقلات غراندفال الذي يُستقبل أينما حل وارتحل بالصفير وصيحات الاستهجان من قبيل حشود يحركها الخوف ونزعة معاداة السامية إلى وقوع ضحايا في صفوف المغاربة بمراكش ومكناس خاصة.

وفي10 غشت بعثت مختلف حركات "الفرنسيين الأحرار" نداء إلى رئيس الجمهورية روني كوتي لمطالبته باتخاذ إجراءات مستعجلة لإيقاف الأزمة. وحذروا من احتمال وقوع اضطرابات خطيرة في الأيام التالية. ولكن هذا النداء ظل، مع الأسف حبرا على ورق. فباريس، فيما يبدو- لم تكن مدركة لخطورة الوضعية.

وفي 12 غشت، وجدت نفسي طرفا في حدث مألوف في تلك الفترة. كنت سأرافع في قضية ذات طابع سياسي بمحكمة صغيرة في قلب البادية، في سوق قريب من وادي زم، على مبعدة250 كيلومترا من الرباط. اتصلت في اليوم السابق بالمراقب المدني للمنطقة لاستفساره عن توقيت

---

92 - احتل شباب أوروبيون المدينة القديمة بالدار البيضاء، ونهبوا بعض المتاجر وأحرقوا الممتلكات، بل واغتالوا المغاربة الذين وجدوهم في طريقهم، دون أن يحرك رجال الأمن ساكنا.

المحاكمة. سألني بطريقة خشنة عن أي قضية أتحدث، قبل أن يجيبني: "في الساعة التاسعة كالعادة".غدرت إذن الرباط باكرا للوصول في الساعة المحددة. كان الجو حارا في بداية النهار. وثلاث ساعات بعدها، ازدادت الحرارة. لم يكن بالإمكان أن أظل في السيارة. ومنذ ساعات طوال، وعشرات المغاربة بمن فيهم القائد المحلي الذي سيترأس الجلسة، وابنه الذي هو في نفس الوقت سكرتيره والمكلف بالترجمة، وأنا شخصيا، ننتظر المراقب. وحوالي منتصف النهار، هلَّ علينا ذلك المسؤول المحلي بطلعته أخيرا. سألته بين الجد والهزل إن كان تأخره ناتجا عن عطب في سيارته، فأجابني بغلظة: "كلا، من عادتي أن أصل في هذه الساعة." صدمني جوابه. هكذا إذن، الجميع من متقاضيه وضحايا وشهود ومحامين مفترضين – كنت المحامي الوحيد يومها- عليهم أن يصلوا في الساعة التاسعة... بينما ممثل الحكومة يسمح لنفسه في هذه الحرارة القاتلة أن يجعل الجميع ينتظرونه دون أن يقدم، طبعا، أي عذر.

بدأتُ المرافعة بالفرنسية توخيا للوضوح والتأثير، لمعرفتي الجيدة بالدور الذي يقوم به المندوب في هذه المحاكمات. قاطعني بفظاظة ليقول لي بوجوب استعمال اللغة العربية. بيد أن القائد فهم كلامي جيدا وترجمه بأمانة إلى أبيه. التمس مني القائد أن أتابع تدخلي بالفرنسية. اعترض المندوب على ذلك، ومنع الإبن من ترجمة أقوالي، بل إنه طلب منه مغادرة القاعة. رفعت صوتي متسائلا بغضب مستعملا العربية هذه المرة "من الذي يسير الجلسة أهو الرئيس أم مندوب الحكومة؟" تعالى الضجيج في القاعة الصغيرة للجلسات. خرجت وتبعني كل الحضور. كان خروجا "مظفرا" غير متوقع أحاط العشرات من الأشخاص بسيارتي، وطفقوا يحكون لي عن الصعوبات التي يلاقونها من هذا المندوب الذي يشكل حقا ديكتاتورا صغيرا في المنطقة. وعدتهم بإيصال شكواهم إلى المدير الشؤون السياسية بالرباط، بمجرد عودته من فرنسا. ولكن الأوان كان قد فات.

ففي التاسع عشر من غشت اندلعت أولى الاضطرابات غير بعيد من اخنيفرة، عاصمة زايان. أُرقت العديد من متاجر الفرنسيين، وحوصر مقر الشرطة. تدخلت فرقة اللفيف الأجنبي ليستتب الأمن بعد فترة قصيرة. بيد أن الإضرابات كانت قد عمت المدن كلها يوم20 غشت، في الذكرى الأولى لعزل السلطان. لم تنحصر الانتفاضة في المغرب، بل إن الجزائر هي أيضا كانت مسرحا لعمليات تمرد كبرى. وقد بلغت ذروتها ببوادي المغرب، وخاصة في وادي زم. هاجم مئات الأشخاص الأحياء الأوروبية حاملين صور السلطان والرايات المغربية. واغتالوا تسعا وأربعين شخصا، منهم ثماني نساء وأحد عشر طفلا. وكان المراقب المدني أول الضحايا، حيث عُلقت رأسه بقضيب حديدي وطيف بها طوال النهار. امتدت الانتفاضة إلى مناجم الحديد بآيت عمار بشمال وادي زم، أوقعت ضحايا جدد في صفوف الأوروبيين. وقد قام الجيش من مشاة ومظليين مدعومين بالطائرات بعمليات قمع رهيبة خلفت مئات القتلى في أوساط المتمردين وغيرهم.

وفي 22 غشت، لقي الجنرال ديفال حتفه بعد سقوط الطائرة التي كان يقودها بنفسه في تلك المنطقة. نودي علي لقضاء الخدمة العسكرية لمدة ستة أشهر، برتبة ملازم أول، بالقاعدة العسكرية

بالدار البيضاء، فرفضت المشاركة في "حفظ الأمن". عُيِّنت بالمصالح الإدارية، ثم بطلب مني، بالقيادة العامة للقوات الجوية بالرباط، في مكتب التعبئة، مما سمح لي بمواصلة عملي بمكتب برونو والالتقاء بكثرة بأصدقائي السياسيين المغاربة.

وخلال الأربع أسابيع التي قضيتها بالدار البضاء، وافق الكولونيل قائد القاعدة العسكرية، وهو شخص راق متحرر إلى أقصى الحدود، على منحي رخصة خمسة أيام... لأتمكن من المرافعة أمام المحكمة العسكرية بالدار البيضاء. كنت محاميا عن مقاوم مغربي متهم بالمشاركة في قتل جنديين فرنسيين شابين بالمدينة القديمة بالرباط. جرت بيني وبين مندوب الحكومة ملاسنات بسبب استعماله لفظة "الارهابي" وهو يتحدث عن زبوني. وفي نهاية مرافعته طالب بالحكم على المتهم بالسجن المؤبد. انتفضتُ مغتاظا وقاطعته: "ولم لا رميه باثنتي عشرة رصاصة؟" تملكه الغضب هو أيضا، وأجابني: "لأنني لا استطيع مع الأسف المطالبة بالحكم عليه بالإعدام" طالبت بالبراءة، معتبرا أن الإعترافات المنتزعة منه بالإكراه لا يمكن أن تشكل دليلا على وجوده في مكان الجريمة كعضو في المجموعة. حكم عليه فقط باثنتي عشرة سنة سجنا. وسيطلق سراحه بعد بضعة أشهر غداة الاستقلال.

الأسابيع الأخيرة من عمر الحماية

أحس جيلبر غراندفال بالخيبة وأسقط في يديه، بعد أن رفضت باريس خطة الإصلاح التي قدمها، فاستقال من منصبه في24 غشت.

ورغبة في ربح الوقت، اصطنع إدغار فور ما تسميه وسائل الإعلام "مؤتمر إيكس ليبان"، وهي تسمية مغلوطة، إذ ليس هناك طرفان، الفرنسيون من جانب، والمغاربة من جانب آخر، فممثلو حزب الاستقلال رفضوا مجالسة مواطنيهم من أنصار بن عرفة الذين استدعوا هم أيضا[93]. واصطدم ممثلو الحكومة الفرنسية خاصة بشباب حزب الاستقلال الذين كان اسمهم حينها على كل لسان، وكانوا يطالبون أولا، على غرار الوطنيين المعتدلين، بعودة السلطان إلى العرش[94]، مما كان يثير حفيظة إدغار فور الذي كان ضد هذا المطلب. واقترح منح الاستقلال دون عودة السلطان، لعدم التراجع عن القرار الصادر سنة 1953. وقد نجح عبد الرحيم بوعبيد بما عُرف عنه من لباقة وبيان مفحم في جعل وزير الشؤون الخارجية أنتوان بيناي يقتنع برأيه. هكذا اتفق كل الحاضرين أخيرا على خمس نقاط، ومنها الحصول على ضمانات من السلطان وعودته إلى فرنسا.

وغداة "اتفاق إيكس ليبان"، أشاد المهدي بن بركة مثل باقي الأعضاء بهذه النتيجة التي أدت إلى إركاع فرنسا الاستعمارية وجورج بيدو وعصابته الذين قرروا نفي الملك. ولكنه فيما بعد، سيغير

---

93 - كانت الحكومة الفرنسية عازمة في الأصل على تخصيص الفترة من21 إلى 26 غشت لعملية " تقصَ" للأوضاع بالمغرب، كانت الحكومة الفرنسية ترغب في إجرائها، لهذا استدعت ممثلين عن المخزن، أي أصحاب بن عرفة، والوطنيين المعتدلين، وممثلين عن حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال.

94 - هذا المطلب الشرعي ليس جديدا، فالسلطان أصبح أسطورة في نظر الشعب المغربي منذ نفيه قبل سنوات. والنساء المغربيات يذهبن حد القول إنهن يرون صورته في القمر. اما سكان البوادي، فإنهم لا يرون فقط وجهه، بل إنهم يشاهدونه ممتطيا جواده، يحف به كل من الأمير مولاي الحسن والأميرة للاعائشة.

نبرته المتفائلة في التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ربيع1962. فقد تبين له أن هذه الاتفاقية إن كانت دون شك في صالح المغرب، فإنها تعود بالنفع أساسا على الملكية، التي هي في الحقيقة حليفة الاستعمار...

وصل المقيم العام الجديد الجنرال بيير بويي دي لاتور إلى الرباط في 31 غشت[95]، بمهمة محددة تتمثل في جعل بنعرفة يرحل. وفي 5شتنبر، سافر الجنرال كاترو برفقة الكابتان أوفقير إلى مدغشقر للتفاوض حول عودة السلطان. أما بنعرفة، فقد وجد نفسه مضطرا في 30 شتنبر إلى الكتابة إلى الرئيس كوتي ليخبره عن نيته الاختفاء عن الأنظار. وفي فاتح أكتوبر سيلتحق بطنجة.

وفي نفس اليوم، أطلق جيش التحرير المغربي أولى الرصاصات في معركة ظل يُعد لها منذ أشهر مجموعة من الزعماء الوطنيين المنفيين بمدريد، وضمنهم عبد الرحمان اليوسفي وعبد الكبير الفاسي وعبد الخالق الطريس. وكانت هناك إرادة لجعل هذا التحرك متكاملا مع الانتفاضة الجزائرية التي انطلقت شرارتها في فاتح نونبر1954، خاصة مع تأسيس لجنة تنسيق جيش التحرير بالمغرب العربي في يوليوز[96] 1956.

وفي25 أكتوبر، نادى باشا مراكش الكلاوي هو نفسه بإيعاز من ابنه عبد الصادق بعودة السلطان إلى عرشه. وفي 27 أكتوبر، أصدر حزب الاستقلال بيانا يعلن فيه رفضه المشاركة في أي حكومة للتفاوض المقرر في إيكس ليبان، قبل عودة السلطان إلى الرباط، وفي 30 أكتوبر، سيقدم بنعرفة من مدينة طنجة استقالته لصالح السلطان.

نزل محمد بن يوسف بفرنسا في فاتح نونبر، واستقر بسان جرمان أونلاي. وفي 3 نونبر قدم مجلس العرش الذي لم يجتمع أبدا استقالته, وفي 6نونبر، وقع السلطان وأنتوان بيناي بقصر سيل سان كلود "تصريحا مشتركا" مغربيا فرنسيا[97]. وفي 11نونبر، رجع إلى فرنسا بوايي دولاتور، وفي اليوم الموالي، وصل إلى الرباط أندري لويس دوبوا محافظ باريس مقيما عاما ليحل محل دولاتور. وقد احتفظ بأوفقير مساعدا له.

عودة محمد الخامس إلى عرشه

دخل محمد بن يوسف في 16 نونبر1955 الرباط دخول المظفَّرين، وقد أصبح منذئذ محمد الخامس. وكان في استقباله المقيم العام الجديد. يا له من استقبال رائع خص به المغاربة عائلهم، وقد

---

[95] - اختار أوفقير مساعدا له، وقد كان ضابطا مساعدا للجنرال دوفال حتى وفاته. وسيظل في منصبه بجانب اندري لويس دوبوا Andrè Louis- Dbois حتى عودة السلطان.

[96] - بعض مواطنينا من فرنسا غالبا ما يستهينون عن خطأ بدور هذه المقاومة المسلحة، متناسين أنها ساهمت بالكثير من أجل عودة السلطان واستقلال المغرب، ففرنسا لم يكن لها العدد الكافي من الجنود لتواجه انتفاضتين متزامنتين.

[97] - أكد جلالته سلطان المغرب إرادته تشكيل حكومة مغربية للتدبير والتفاوض، تمثل مختلف اتجاهات الرأي العام. وستكلف الحكومة أساسا بمهمة وضع إصلاحات مؤسساتية تجعل من المغرب بلدا ديموقراطيا بملكية دستورية، والتفاوض مع فرنسا لجعل المغرب بلدا مستقلا مرتبطا بفرنسا بروابط دائمة من التكامل، وهي روابط متفق عليها ومحددة".

أصبح رمزا للسيادة الوطنية. ما زالت ذكرى ذلك اليوم حية في ذهني بتفاصيلها. ومن مطار سلا إلى القصر الملكي، على امتداد ست أو سبع كيلومترات، اصطف مئات الآلاف من النساء والرجال والأطفال من المعجبين والمعجبات يهتفون بحياة الملك وتتعالى أصواتهم مرددة عبارة: "يحيا الملك". كانت الأمواج البشرية المتدافعة تمنع الموكب الملكي من التقدم. بيد أن مناضلي حزب الاستقلال كانوا هناك بقيادة المهدي بن بركة نفسه لدرء أي انفلات ممكن. وطُلب من الجيش والشرطة أن يلازما الثكنات والمخافر، بينما أغلق مواطنونا المذعورين دونهم أبوتب فيلاتهم وشققهم، وقد ترسخ لديهم أن المغاربة سيصيبونهم بالعين ويرمونهم بالسحر. كنا فقط بضعة فرنسيين قلائل للاحتفال بهذه العودة التي عملنا نحن أيضا من أجل أن تتحقق. وها هي النتيجة أمامنا، ففي هذا اليوم من الفرح العارم، الذي لم يكن أحد قبل بضعة أيام يتوقع حلوله، يمكن للناظر أن يجزم أن نظام الحماية لفظ أنفاسه، كما لو أنه لم يكن يوما. ولم يعد الاستقلال الرسمي سوى مسألة مناقشات بين قادتي البلدين.

ما هي المؤسسات الجديدة التي ستظهر إلى النور؟ كانت النخب السياسية المغربية وأيضا حركة "الفرنسيين الأحرار" مقتنعين، قُبيل عودة الملك، أن المغرب سيشهد إقرار ملكية دستورية يسود فيها العاهل، بوصفه حاكما دينيا ورئيس دولة، ولا يحكم، على غرار ملكة إنجلترا[98]. ألم يبين محمد الخامس يومين بعد عودته، بمناسبة عيد العرش، في 18 نونبر، المهمة الأساس المنوطة بالحكومة المقبلة، قائلا : " تأسيس حكومة عصرية مسؤولة، تعبر تعبيرا حقيقيا عن إرادة الشعب، وتجعل من بين المهمام التي تباشرها، مهمة وضع أنظمة ديموقراطية، على أساس الانتخاب، وفصل السلط، في إطار ملكية دستورية قوامها الاعتراف لجميع المغاربة على اختلاف عقائدهم، بحقوق المواطن، وبالحريات العامة ةالنقابية"؟ لم يكن محمد الخامس بعيدا إذن عن القبول بالحل الذي ينادي به المهدي بن بركة ورفاقه، بيد أن مولاي الحسن كان له رأي آخر، فالملك بالنسبة إليه يحكم البلاد على هواه، وهنا أصل المواجهة التي ستحتدم فيما بعد بين الرجلين.

أما الكابتان أوفقير، الذي اضطلع حتى تلك اللحظة بدور غامض، فقد ظل ينتظر عاهله. ومنذ المطار، أخذ مكانه على يمسن سائق سيارته دون أن يستأذن أحدا[99].

أول حكومة برئاسة البكاري

عقد حزب الاستقلال مؤتمره الأول بالرباط في مستهل شهر دجنبر. وطالب معززا بالنفوذ الذي اكتسبه ب "ترأس الحكومة المغربية الجديدة ونشكيلها". بيد أن الضغوط التي مارستها على العاهل كل من فرنسا واللوبيات الاستعمارية الخائفة على مصالحها ةابنه الذي كان في الحقيقة يراهن على

---

98 - أليس هذا هو ما تقرر في " التصريح المشترك" الفرنسي المغربي بسيل سان كلود؟

99 - قال الحسن الثاتي في اليوم الموالي لانقلاب غشت1972 لجان موریاك في هذا الصدد: " منذ بضعة أيام وهذه الفكرة تراود ذهني: يبدو كما لو أن الإقامة العامة قدمت لنا أوفقير على طابق جاهز. وفي16 نونبر1955، يوم عودة أبي إلى الرباط، كان حاضرا بجانبه في سيارة دلاهاي السوداء". بيد أن المقيم العام ديبوا يرفض هذا التفسير، ويقول: لم أتدخل شخصيا ولا أي واحد من مساعدي لدى القصر كي يغادر أوفقير المنصب الذي كان يتقلده. فمحمد الخامس هو الذي طلب مني تلقائيا في الأيام الأولى من عودته أن أضعه رهن إشارته". رسالة إلى لوموند، 29 شتنبر1972.

فرنسا وعلى المقيمين العامين الفرنسيين، جعلته يقرر عدم اسناد دور كبير لهذا الحزب الذي أصبح يخشى قوته ونفوذه. وكان يرغب في جعل نفسه فوق الأحزاب، أليس الأهم الآن في هذه المرحلة وباتفاق مع فرنسا تحقيق هدف الاستقلال؟ وفي 7 دجنبر تشكلت أول حكومة، ولم يحصل حزب الاستقلال لا على رئاسة الحكومة التي أُسندت إلى مستقلٍ، وهو عضو سابق في مجلس العرش المستقيل، امبارك البكاري، ولا على أي وزارة هامة[100]. ولم يُستدع للحكومة أي زعيم من زعماء المقاومة المسلحة مع أنها اضطلعت وا زالت حتى ذلك الحين تضطلع بدور بالغ الأهمية. ولم تشارك أيضا ثلاث شخصيات من حزب الاستقلال: علال الفاسي الذي ظل بالقاهرة، وأحمد بلافريج والمهدي بن بركة[101].

يستحضر الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي هذه الفترة في محاضرة هامة ألقاها ببروكسيل في نهاية فبراير2003، بالقول: "كان الهدف واضحا، وهو تكسير وحدة المعسكر الوطني المتشكل منذ الثلاثينات، المكوَّن من الحركة الوطنية(حزب الاستقلال)، ومؤسسة العرش(في شخص محمد الخامس). لقطع الطريق أمام الاستقلال الحقيقي، وتأخير خروج القوات العسكرية المحتلة(الفرنسية والاسبانية والأمريكية)، وإبطاء عملية بناء المغرب العربي ودعم الثورة الجزائرية، ووضع العقبات أمام بناء اقتصاد وطني متحرر وإقامة حياة ديموقراطية... ويستهدف فرض شخصية مستقلة على رأس الحكومة خلق "قوة ثالثة"... وبهذا تتميز التجربة المغربية بكونها الوحيدة في العالم الثالث التي لم تتحمل فيها قوات التحرر الوطني مسؤولية الحكم بعد انتصارها في انتزاع الاستقلال"[102].

ومع ذلك، تواصلت أعمال المقاومة المسلحة التي يقودها جيش التحرير المغربي بالريف، الذي كان يحظى بدعم سكان المنطقة، رغم عودة الملك إلى عرشه. وكان هذا الجيش عازما على مواصلة الكفاح إلى جانب إخوانه الجزائريين. وفي نهاية دجنبر1955، اضطرت هجمات هؤلاء "المتمردين"

---

[100] - سيحصل حزب الاستقلال مع ذلك على تسع حقائب وزارية، بينما ستُسند إلى حزب الشورى والاستقلال والمستقلين ست وزارات، ومنها وزارة الداخلية وعلى رأسها قائد بربري سابق وهو الحسن اليوسي المعروف بولائه غير المشروط للملك. وكلف أربعة وزراء دولة بالتفاوض مع فرنسا وهم: محمد الشرقاوي(حزب الشورى والاستقلال)، وأحمد رضا كديرة(المستقلون)، وعبد الرحيم بوعبيد وإدريس المحمدي(حزب الاستقلال). وهذا الأخير سيُعيَن وزيرا للداخلية خلفا لليوسي في يونيو1956.

[101] - فقد علال الفاسي جزءا من نفوذه، سيستعيده فيما بعد برفعه للمطالب الوطنية حول " المغرب الكبير" : في الشمال، مدينتنا مليلية وسبتة في قبضة الإسبان، وفي الشرق، واحات توات وقورارة وتيديكلت تحت سيطرة فرنسا منذ1900،وبشارة وتندوف، وفي الجنوب، أراضي إفني والصحراء الإسبانية وموريطانيا، المستعمرة الفرنسية التي ستستقل سنة1956، أما أحمد بلافريج، فإنه سيستلم بعد عودته من المنفى منصبا هاما وهو منصب الكاتب العام لحزب الاستقلال. وبن بركة كان مكلفا بتنظيم الحزب. ومباشرة بعد عودة محمد بن يوسف من المنفى لفتت نظره حيوية المهدي بن بركة وديناميته. وقد كان على علم بكفاءته ومؤهلاته، ولكنه لم يكن ينظر بعين الرضى- أو بالأحرى الأمير مولاي الحسن- إلى المبادرات التي يقوم بها، ونزوعه إلى المواجهة وعدم الاستسلام، بل ونزعته الأرتدوكسية الإسلامية...ويبقى أن المهدي بن بركة نفيه كان يريد أن يظل بعيدا عن القصر. ولكن في نونبر1956، سيعينه الملك رئيسا للمجلس الوطني الاستشاري الذي كان أنشئ حديثا.

[102] - الملاحظة الأخيرة هي عين الصواب

الجيش الفرنسي إلى القيام بحملة تطهير كبرى في صفوفه، بقيادة الجنرال أغوستيني[103]. وبسبب الوضعية العامة في البلاد، وحدها فرقة اللفيف الأجنبي هي التي تدخلت بفعالية.

الجزء الثاني

سنوات الرصاص

أسباب اختفاء بن بركة

(1956-1965)

مؤامرات مولاي الحسن

(1956-1961)

السنوات الأولى من الاستقلال

انطلقت المفاوضات بباريس في 15 فبراير1956، بحضور روني كوتي ومحمد الخامس. جرت المحادثات دون صعوبة تُذكر مع الحكومة الفرنسية برئاسة غوي مولي الذي كان يرغب في إزاحة القضية المغربية من كاهله في أقرب وقت ليتفرغ لتطورات الوضعية المقلقة بالجزائر. وفي 2 مارس1956، أُعلن استقلال المغرب. ولم يكن الوطنيون المغاربة ينتظرون أن يتحقق هذا الهدف بتلك السرعة، فقبل سنة خلت، ذكروا لي أنفسهم أن الأمر يتطلب مراحل من خمس إلى عشر سنوات. وفي15 يونيو، أصبح لويس ديبوا أول سفير لفرنسا بالرباط، وسيظل في منصبه هذا حتى13 أكتوبر، بينما استلم عبد الرحيم بوعبيد، أكثر المفاوضين قدرة على التحاور ، منصب أول سفير للمغرب بفرنسا.

---

[103] - ولكن " العديد من الجنود كانوا يتساءلون كيف يصح تسمسة هؤلاء ب " المتمردين" وضد من هم يتمردون بما أن الملك استعاد السلطة وأن الحكومة تشكلت". شارل أندري جوليان، مرجع مذكور، ص.482.

بعد أن سُرِّحتُ من الخدمة العسكرية في28 فبراير، التحقت بباريس في اليوم الموالي مع جاك ريتزر قصد تعريف الحكومة الفرنسية بوجهة نظر الفرنسيين الأحرار الداعية إلى ضرورة منح الاستقلال للجزائر كحل لمشكلة هذا البلد. خصَّنا كاتب الدولة في الشؤون المغربية والتونسية ألان سفاري باستقبال متميز، وفي المقابل، نصحنا أنتوان بيناي بتقديم ملتمساتنا ل "رفيقنا الاشتراكي" غوي مولي، رئيس الحكومة الذي... لم يستقبلنا...

وفي مساء2 مارس، احتفلتُ باستقلال المغرب بشانزيليزي برفقة رضا اكديرة وإدريس المحمدي. وشهد الخامس من مارس عودة ثانية مظفرة لمحمد الخامس إلى الرباط، وهناك على غرار باقي المدن والقرى المغربية، احتفل عامة الشعب المغربي باستقلال المغرب وسط جو من الفرح العارم.

وفي7 أبريل، تخلت الحكومة الإسبانية بدورها عن المنطقة الشمالية من المغرب، ولكنها أبقت تحت سيطرتها "ثغري" سبتة ومليلية[104].

وأعقبت ذلك فترة من التواطؤ بين القصر وحزب الاستقلال، فمحمد الخامس لم يكن ينظر بعين الرضا لتململ بعض عناصر المقاومة الداخلية، ويخشى أن يراها تستمر في حمل السلاح سعيا إلى إقامة الاشتراكية والجمهورية بالمغرب. هكذا قرر بمساعدة وزير الداخلية إدريس المحمدي من حزب الاستقلال، ومدير الأمن الوطني محمد الغزاوي، ومدير الأمن الإقليمي بالدار البيضاء إدريس السلاوي وبعض قادة حزب الاستقلال، التصفية الجسدية لمقاومين من الدار البيضاء من تنظيم "الهلال الأسود" ذي التوجه الشيوعي الغالب، ومجموعات أخرى أصبحت "انشقاقية". ولم يبد المهدي بن بركة الذي كان يتحكم في مقاليد الحزب أي اعتراض على هذا القمع المريب الذي لا يقوم على أي أساس ضد بعض مواطنيه المغاربة الذين يتراءى للقصر أنهم مجموعة من الثوار الذين يشكلون خطرا على الوطن. وغالبا ما اتَّهم المهدي بأنه المسؤول عن هذه الصراعات الداخلية القاتلة، ولكن لم يتم، فيما أعلم، تقديم أي دليل مقنع حتى اليوم يثبت ذلك. ولا ننس أن نشاطه الفياض وحيويته، و"حضوره" القوي في الساحة السياسية الوطنية والدولية، وخطبه النارية، باختصار، "شغفه العارم بالسياسة"، كل ذلك يجعله موضع القيل والقال، ويثير حسد معارضيه السياسيين، وأيضا المقربين منه. وقد يذهب البعض حد القول إن السبل قد جمعت حينها المهدي بن بركة، الرجل القوي في الحزب، ومولاي الحسن الرجل القوي في القصر. ولكن ذلك لن يدوم طويلا، كما سيتبين من خلال اغتيال عباس المسعدي.

حل ليون مارشال، الذي سبق أن أشرت إلى مكانته المتميزة، بالمغرب لقضاء بعض الوقت خلال فصل الربيع. كان يشغل وقتئذ منصب السكرتير العام للمجلس الأوروبي في استراسبورغ. وسأعرض هنا مقتطفات من ملاحظات دوَّنها بتلك المناسبة، زوَّدتني بها عائلتُه مشكورة: "ما انفكت

---

[104] - لم يكن أمامه خيا ر آخر. فمباشرة بعد استقلال منطقة الجنوب، خرج آلاف المتظاهرين إلى شوراع طنجة وتطوانوغيرهما للهتاف باسم السلطان. ونشبت مواجهات هنيفة مع قوات الأمن الإسبانية. وقد لعب شخص دورا هاما في هذا الصدد، وهو عبد الخالق الطريس الذي عين سفيرا بمدريد ومسيرا لشؤون منطقة الشمال، مع مواصلة عمله كسفير بالعاصمة الإسبانية.

مكانة السلطان تتعزز منذ عودته إلى الرباط، بالموازاة مع تزايد نفوذ حزب الاستقلال، بينما كان حزب الشورى ةالاستقلال يتآكل من الداخل(...) فوزراؤه لم يعودوا يمثلون أنفسهم(...) وينطوي هذا الوضع على خطر ماحق، وهو تحول حزب الاستقلال إلى حزب وحيد(...) وإذا كان السلطان لم يترك نشوة النصر تعمي عينه وتجعله يحس بالغرور، فإن الأمر لم يكن كذلك مع الأمير مولاي الحسن. ففي شخصه جانب خيِّر وآخر دميم. ولا مراء أن له قدرات عقلية فذة، فقد تمثل جيدا دروس أساتذته الفرنسيين، ونزَّلها في الواقع بقوة وإصرار، ولكنه استسلم منذ عودته إلى الرباط إلى شهواته الجامحة وشغفه المفرط بالبذخ والمتع التي تصدم الذوق والأخلاق. وشاع عنه انه فاروق جديد، مما يدفع بعض الوطنيين المتبصرين إلى التماس ضمانات دستورية من شأنها أن تحمي المؤسسات الجديدة من مزاجية القصر".

وكان البعض في محيط محمد الخامس يسعون إلى تمهيد الطريق أمام إنشاء حزب جديد "الحزب الليبرالي" أو المعتدل، قد يعتمد عليه الملك عند الاقتضاء. وكان مولاي الحسن طبعا متفقا مع رضا اكديرة حول هذا النقطة: الإبقاء على تواجد عدة قوى سياسية على الساحة، كيلا يصبح الملك ضحية إحداها...[105] ويرى الأمير ان "تمثيلية المواطنين" هذه المقتصرة على المظهر، ستجعل الملك قادرا على اعتماد مبدأ فرق تسد، ومستعدا للتدخل بقوة عند الاقتضاء، أي إذا تبين له أحد الأطراف أصبح يشكل خطرا ماحقا.

أولى قرارات القصر الملكي

لم يكن قرار جيش التحرير المغربي مواصلة الكفاح إلى أن تنال الجزائر استقلالها يدخل ضمن أجندة القصر. إضافة إلى ذلك، فإن حزب الاستقلال الذي كان يهيمن حينها على الساحة السياسية، كان يسعى إلى تنصيب رجاله في المناصب الحساسة قصد التحكم في الإدارة الترابية بل وحتى في الشرطة. ولقطع الطريق أمام هذه المساعي، عمد السلطان، بإيعاز من مولاي الحسن، إلى إصدار ظهير 20 مارس1958 الذي ما زال ساري المفعول حتى اليوم[106]: "تُحدَّد التعييناتُ والترقيات وحالات الطرد والإقالة مع الاحتفاظ براتب التقاعد أو بدونه، والإلحاق والإيداع الإداري للقياد والعمال بمقتضى ظهير" (شخصي). نظام من هذا القبيل، أي النظام المزاجي، كان موجودا قبل إقرار الحماية التي عملت غن صحت العبارة على تعميمه. أما النظام الملكي فقد اكتفى بالإبقاء عليه... فيما يخدم مصالحه.

القوات المسلحة الملكية

---

[105] - يعبر جان واتربوريJ.Watherbury عن هذه القناعة بالقول: " من بين المبادئ الأساسية التي كان يؤمن بها رضا اكديرة تتمثل في كون المغرب لا يمكن أن يحافظ على وحدته إلا بوجود العديد من القوى السياسية المتنافسة على السلطة الحكومية. وفي حال احتكار حزب وحيد للمشهد السياسي، فإن ذلك سيقضي على الاستقرار...والأذهى أنه سيجعل وجود الملكية دون جدوى، لانتفاء الحاجة حينئذ لمؤسسة تضطلع بدور الحكم. والحال أن الملكية رمز للوحدة الوطنية وتجسيد للتراضي الشعبي، اعتبارا لدورها التاريخي والديني".(أمير المؤمنين، منشورات بيف،1975).

[106] - ستصبح مقتضيات هذا الظهير في دستور1962 شاملة لكل الموظفين السامين وكل المسؤولين.

كان وراء أغلب المخاطر التي تهددت السلاطين في تاريخ المغرب أعضاء من أسرتهم، يتحالفون مع هذه القبيلة أو تلك، من بين القبائل التي تعترف بسلطة العاهل الدينية، ولكنها ترفض أداء الضرائب التي يفرضها. لهذا عمد السلاطين إلى إشراك أحد أبنائهم في السلطة لدرء هذا الخطر المحدق بحكمهم. كانوا يعينونه خليفة على منطقة مرتبطة بإحدى عواصم المغرب الأربعة الكبرى وهي فاس ومكناس ومراكش والرباط، وفي نفس الوقت قائدا لفرقة عسكرية رادعة مجهزة تجهيزا متميزا. وهذه القوات التابعة للمخزن تشكل "الحرس الأسود"، وسيُعطى لها اسم "الحرس الملكي" بعد الاستقلال. وبمجرد عودة محمد الخامس من المنفى، فكر في إنشاء قوة عسكرية تسمح له عند الحاجة بالتصدي لأي محاولة تقوم بها إحدى الحركات المعارضة للإطاحة بالملكية. ساندت فرنسا هذه الفكرة خاصة وأن القصر لم يكن في نيته التدخل لمساعدة الشعب الجزائري في انتفاضته ضد الاستعمار. هكذا ظهر إللا النور الجيش المغربي الجديد المحدثُ بظهير 15 ماي1956. أسند محمد الخامس قيادته إلى ابنه، وعينه قائدا عاما ورئيس أركان الحرب العامة[107].اختار أقرب مساعديه في صفوف الضباط الأكفاء الذين عملوا في الجيش الفرنسي وأغلبهم من أصول بربرية، وعلى رأسهم الكابتان أوفقير الذي كان على علم بالحروب التي خاضها في إيطاليا والهند الصينية بشجاعة وقتالية كبرى. وكان مطمئنا إلى انضباطهم وعدم انتمائهم إلى أي حزب سياسي، وخاصة إلى الحركة الوطنية، ومن ثم كان لا يساوره أدنى شك في ولائهم التام للملكية وحدها. وفي نفس الوقت، لم يكن الأمير يرغب في رحيل الجيش الفرنسي مباشرة بعد الاستقلال، فقد كان عازما على الاعتماد عليه عند الاقتضاء. وصدقت حساباته، إذ إنه سيجد في هذا الجيش خير عون في "تمرد عدي أوبيهي" المزعوم سنة1957، أو خلال العملية المشتركة للقوات الفرنسية والإسبانية ضد جيش التحرير المغربي بالجنوب التي سُميت "عملية إيكوفيون" سنة 1958.

لم يكن المهدي بن بركة راضيا على الخيار وهذه السياسة، فقد كان يرغب في رؤية الجيش الفرنسي الذي ما زال يحتل البلاد يرحل بسرعة، ويرغب أيضا في رحيل ضباط مغاربة يكونهم ذلك الجيش المحتل، ويؤطرون جزئيا القوات المسلحة الملكية، كي يعوضهم جيش مغربي بحت. كان راغبا في القطع بسرعة مع "بقايا الاستعمار الأخيرة"، وضمنهم المستشارون الفنيون الفرنسيون بالوزارات وأطر المقاولات الخاصة والمدرسون، الخ.

جيش التحرير المغربي

شرع جيش التحرير المغربي في خوض معركته المسلحة بالريف في فاتح أكتوبر1955. وفي مستهل 1956، أنشأ مئات من الفلاحين والتجار الصغار والعمال منطقة انفصالية حقيقية في شمال

---

[107] - لم يكن قد أكمل عامه السابع والعشرين. انصهرت فيما بينها القوات المساعدة والكوم والسباهية والمشاة المغاربة وفرق عسكرية مغربية أخرى(محلات)، انحدرت من الجيشين الفرنسي والإسباني، لتصبح بمعية ضباطها وبعض الضباط الفرنسيين المحتفظ بهم، نواة للقوات المسلحة المغربية التي سميت كذلك في استحضار لاسم القوات الجوية الملكية خلال حرب1939-1945. تلقى هذا الجيش عتادا أميركيا مقابل إقامة خمس قواعد عسكرية وأهمها قاعدة القنيطرة، ميناء ليوطي القديم في عهد الحماية. وهناك عنصر هام أيضا في تشكيلة القوات المسلحة الملكية يتمثل في إدماج أفراد من جيش التحرير الوطني دون صعوبة تذكر.

المغرب، رغم انهم لم يكونوا مسلحين جيدا. لم يكونوا تابعين إلى أي حزب سياسي، وخاصة حزب الاستقلال. ومع ذلك، فزعيمهم الميداني عبد الكريم الخطيب[108]، إلى جانب محمد البصري الذي يمثل الجناح التقدمي المتشدد داخل الحزب[109]. وفي 9 غشت1956، ألقى محمد الخامس خطابا دعا فيه إلى حل جيش التحرير المغربي، بيد أن نداءه ظل صيحة في واد. ذلك ان بعض قادة هذه القوات، ومنهم المهدي بن بركة، يرفضون استقلالا تظل فيه قوات الاحتلال الفرنسية والإسبانية والأمريكية مرابطة في الأراضي المغربية. لهذا رفضوا التخلي عن السلاح. علاوة على أنهم كانوا يربطون كفاحهم بنضال إخوانهم الجزائريين. وهذان المشكلان شكلا عقبة في وجه إدماج جيش التحرير المغربي في القوات المسلحة الملكية، لا سيما وأن معاركه تدور في ثلاث جبهات: الريف و الأطلس المتوسط والجنوب. انتصر الخطيب لفكرة الامتصاص، ولكن محمد البصري وزعيما آخر وهو عباس المسعدي رفضا ذلك، بل إن البصري سيلتحق بجنوب المغرب كي يظل على اتصال بالمقاتلين الجزائريين من جبهة التحرير الوطني، وأيضا من اجل النضال لاسترجاع الأقاليم التي تحتلها إسبانيا بالصحراء.

قضية عباس المسعدي

اغتيل عباس المسعدي، واسمه الحقيقي أحمد الناصري الطويل، في 27يونيو1956، في ظروف غامضة لم تتكشف أسرارها بعد. ولم يكشف أحد حتى اليوم عن الجهة التي كانت وراء عملية الاغتيال، ما عدا الحسن نفسه الذي لم يتردد في القول إن المهدي بن بركة هو من يقف وراءها[110] يقول الحسن الثاني: " أراد المهدي بن بركة سنة1956 تسييس جيش التحرير أيضا (...) كان يهدف إلى جعل 9أو 10 آلاف شخص من هذا الجيش يخضعون لسيطرة حزب يسعى إلى التحول إلى حزب وحيد. كان من نتائج هذه التطورات اختطاف وتصفية أحد القادة المؤسسين لجيش التحرير المغربي، واسمه المسعدي(...) وبمجرد وصولي من القاهرة، أرسلني أبي إلى فاس(...) قضيت أياما وليالي برفقة وزير الداخلية إدريس المحمدي، وهو رجل صارم، نتفاوض حول اندماج جيش التحرير هذا في القوات المسلحة الملكية. كنا نبحث عن شخص اسمه كريم حجاج متهم بقتل المسعدي(...) وقد

---

108 - التجأ إلى تطوان لأنه كان متابعا بتهمة تقديم العناية الطبية لمقاومين بالدار البيضاء. لم يكن ريفيا، ولكنه من عائلة من الجديدة، ترتبط بعلاقات وطيدة مع القصر من ناحية الأم. وظل باستمرار على اتصال بالعائلة الملكية المنفية. اختير زعيما فكريا للمقاومة بالريف من قبل قادة حزب الاستقلال في اجتماع لهم بمدريد. وسيمثل علال الفاسي هناك. ولكن، ألم يكن قد جيش التحرير المغربي بطلب من السلطان وابنه في المنفى؟

109 - عرف في أوساط المقاومة باسم الفقيه البصري. ولد بدمنات سنة1927، والتحق بالحركة الوطنية في وقت مبكر من حياته في سن السابعة عشرة بينما كان يتابع دراسته بمعهد بن يوسف بمراكش. أصبح عضوا مسموع الكلمة في صفوف المقاومة بالدار البيضاء بعد غشت1953، واعتقل بعد فترة قصيرة من ذلك. فر من سجن القنيطرة سنة1955 وحل بالشمال على غرار مناضل آخر سيصبح رئيسا للمقاومة وهو عباس المسعدي. أصبح أحد أكبر زعماء جيش التحرير الوطني. وربما سيتذكره التاريخ بوصفه رمزا للمقاومة في تلك الفترة.

110 - بعد أن شاهدت أسرة الزعيم المغربي فيلم سيمون بيتونSimone Bitton الرائع حول "بن بركة"، أحست بالقلق، فهي تريد أن تحفظ ذاكرة المهدي ضد التقولات والإشاعات المغرضة، أو ببساطة ضد التلميحات التي لا تستند إلى أدلة حول ما وقع.

اعترف مباشرة بعد إلقاء القبض عليه بكونه القاتل، وأضاف: "قتلته بأمر من المهدي بن بركة" (...) وابتداء من ذلك الوقت، لم اعد أكن له الاحترام الذي كنت أكنه لأستاذي"[111].

لكن هذا لم يمنع الأمير، بضعة أشهر بعدها، من أخذ صورة إلى جانب بن بركة الذي كان حينها رئيسا للمجلس الوطني الاستشاري...

في نظري، هذه "المعلومة" التي يكشف عنها الحسن الثاني مشكوك في صحتها. صحيح أن هناك اليوم بعض المغاربة الذين يرددونها. ولكن هل من قبيل الصدف أن ترد على لسان مؤسِّسي الحركة الشعبية المحجوبي أحرضان وعبد الكريم الخطيب؟ يذهب هذا الأخير حد ادعاء أن حزب الاستقلال اغتال المسعدي بقرار من اللجنة التنفيذية للحزب في تلك الفترة. استفسرتُ قاسم الزهيري وهو عضو متنفذ في الحزب حينها، فأجابني: "لاأعرف أي شيء عن هذا الاغتيال. هذه القضية حسب علمي لم تُطرح أبدا داخل أجهزة حزب الاستقلال"[112].

لنتوقف مليا عند الوقائع. المهدي بن بركة يحل بالريف في ربيع1956 في إطار بحث ينجزه لصالح جريدة "الاستقلال" ، ساعيا في الوقت نفسه إلى استقطاب أكبر عدد من المقاومين كي يلتحقوا بالحزب. ويبذل أيضا أقصى الجهود ليمنع انصهار جيش التحرير المغربي في القوات المسلحة الملكية. فقد يتحول بإشراف من حزب الاستقلال يوما ما إلى نواة جيش مغربي صرف، ليلتحق إضافة إلى ذلك بقوات جبهة التحرير الوطني لتحرير كامل تراب المغرب العربي. وإذا كان المسعدي متفقا مع بن بركة حول النقطة الثانية، فإنه كان يخالفه الرأي حول التحاق المقاومين بحزب الاستقلال[113]. وقرر المهدي الالتقاء بالمسعدي بفاس لمناقشة الأمر، والحال أن هذا الأخير اغتيل وهو في طريقه إلى فاس. ويرى البعض أن هذه الجريمة ليست في الحقيقة سوى "خطأ"، فالمسعدي لم يكن يريد الذهاب إلى فاس. ولكن شخصا اسمه حجاج أرسله المهدي لإقناعه هدده بمسدس كان مع الأسف محشوا بالرصاص. هكذا انطلقت رصاصة نتيجة حركة غير محسوبة..."[114]. أما البعض الآخر، فيرى أن لاشيء مع ذلك وقع، فالمسعدي كان فعلا متجها نحو فاس، لكن قوة خاصة هاجمت السيارة التي كانت تقلّه وقتلته. وهذه القوة الخاصة أنشأها مدير الأمن محمد الغزاوي خلال الموعد، بأمر من مولاي الحسن الذي كان يريد منع الزعيمين من الاجتماع معا، وفي الوقت نفسه توظيف عملية الاغتيال. وحسب شهادة حسن الأعرج، أحد قادة جيش التحرير المغربي، فمولاي الحسن هو من قرر إرسال قاتل مأجور لتنفيذ العملية.

تبدو لي هذه الفرضية أكثر احتمالا. فالمهدي بن بركة كان نشر للتو مقالين هامين حول جيش التحرير المغربي لم يروقا لمولاي الحسن الذي رغب في وضع حد لهذه التحركات، وقال في هذا

---

111 - الحسن الثاني، ذاكرة ملك، مرجع مذكور،ص51.

112 - في رسالة وجهها إلى الكاتب.

113 - لتهدئة حماس بن بركة ذهب المسعدي حد الأمر إلى اعتقاله واختطافه لبضعة أيام. وسيقيم البعض علاقة بين هذه الخلافات ومقتل المسعدي، ويرون أن المهدي أراد الإنتقام لنفسه. ولكن، ألم تتم عملية الاغتيال أسابيع بعد ذلك؟

114 - لقاء مع عبد اللطيف جبرو في ربيع2003.

الصدد: "يجب أن يكف عن الاهتمام بشؤون هذا الجيش الذي لا دخل له فيه". والمسعدي الذي كان ضد اندماج جيش التحرير في القوات الملكية المسلحة رغب في الاحتفاظ بالسلاح لمساعدة المقاومين الجزائريين. لماذا إذن سيأمر المهدي بن بركة باغتياله؟[115].

حسب رواية الحسن الثاني فإن حجاج اعتقل بعد الحصول على مجموعة من الاعترافات التي تدينه. من أدلى بهذه الاعترافات؟وفي أي ظروف؟ غادر حجاج السجن ثلاثة أيام بعد اعتقاله، دون أن يُتابع بأي تهمة. أكان مجرد عميل استأجرته الشرطة؟ إضافة إلى ذلكن فلم يتابع بن بركة، مع أنه هو المسؤول (المزعوم) عن الجريمة. بل على العكس من ذلك، اختاره العاهل المغربي خمسة أشهر بعد ذلك رئيسا للمجلس الوطني الاستشاري.

ويبقى السؤال: أي الرجلين، بن بركة أم مولاي الحسن، سيعيث تقتيلا في الريفيين سنتين بعدها؟ يبدو ان الأمير أشار بأصابع الاتهام إلى بن بركة حينها بكونه وراء هذا الاغتيال، وإن لم يصرح بذلك جهارا نهارا. وعندما سيعتلي العرش، سيجاهر هذه المرة بالتهمة نفسها، بعد "اختفاء" المهدي[116]. ولكن لنتساءل من المستفيد من الجريمة؟ أول مستفيد هو مولاي الحسن، فإصرار المسعدي على مواصلة المعركة إلى جانب جيش التحرير المغربي، ورفضه الاندماج في القوات المسلحة الملكية، لا بد أنهما لم يروقا لرئيس أركان الحرب العامة لهذه القوات، إن لم نقل أن ذلك أثارا قلقه. وهو باتهام بن بركة، يلعب ورقة رابحة، بحيث يستغل الحديث لبث الشقاق في صفوف الحركة الوطنية، وهو هدف يتحرق رغبة إلى تحقيقه. فرق تسد، وإن عن طريق الاغتيال... أمر لا يزعجه بتاتا، خاصة في محاولته الحثيثة منذئذ لتلطيخ سمعة بن بركة[117]...

الإدارة العامة للأمن الوطني

لم يلتحق كل المقاومين الذين قبلوا وضع السلاح بالقوات المسلحة الملكية، فأصحاب الرتب العليا منحهم حزب الأغلبية منصب قائد أو خليفة أو مقدم، بل وحتى عامل. والبعض انضم إلى سلك

---

[115] - لم يكن المهدي يفكر في حمل السلاح ضد القصر. فمن جانب أول، فإنه كان يحظى بثقة محمد الخامس الكاملة، والعكس صحيح. ومن جانب ثان، كان يعرف أن جيش التحرير لن يصمد كثيرا أمام القوات الملكية المسلحة التي تساعدها القوات الفرنسية نفسها. بل إنه راهن دائما على الوصول إلى السلطة بطريقة قانونية وعن طريق الانتخابات. والحسن الثاني نفسه يعترف أن : " كانت هناك انتقادات توجَّه إلى الملكية، ولكن لا أحد شكك يوما في ضرورتها، وإلا فإن المغرب برمته سيشتعل". الحسن الثاني ذاكرة ملك، مرجع مذكور، ص.57.

[116] - في رأي الكولونيل طوياTouya " يعود أصل القطيعة النهائية بين من سيصبح ملك المغرب وذاك الذي سيتحول يوما ألى أحد زعماء العالم الثالث إلى هذه الفترة. ومحمد الخامس حاول تدارك الأمر وإصلاح ذات البين، بحدسه وطبعه الحذر، فعين المهدي رئيسا للمجلس الوطني الاستشاري..." من رسالة 14 نونبر1966، بأرشيفات وزارة الشؤون الخارجية.

[117] - اغتيل في نفس الفترة أيضا مقاومون آخرون خلال الأسابيع التالية على اغتيال المسعدي. وضمنهم بعض مناضلي حزب الشورى والاستقلال، ممن كانوا ينتصرون لإقرار الجمهورية أكثر من تحمسهم لعودة السلطان، وخاصة وأنهم بعد الاستقلال عارضوا فكرة الحزب الوحيد التي نادى بها حزب الاستقلال، ومنهم عبد الواحد العراقي بطنجة أو والد حميد برادة. وفي صيف 1956، ستُوزع أيضا بالريف منشورات على يد حزب الشورى والاستقلال، يحركه من ورء الستار مولاي الحسن، مكتوب عليها عبارة تندد بالمهدي بن بركة " قاتل عباس المسعدي".

الشرطة. وفي غضون ذلك، انكب محمد الغزاوي على مهمة إقرار الأمن في البلاد[118]. وما لبثت الإدارة العامة للأمن الوطني أن أصبحت دولة داخل الدولة، لا تخضع لوزير الداخلية، بل إنها جهاز مستقل تابع مباشرة للعاهل، وفي الحقيقة لمولاي الحسن الذي هو القائد الأعلى للجيش، وبالتالي للدرك الملكي. وقد تحولت الإدارة العامة للأمن الوطني بتنسيق مع القصر ومع بعض قادة حزب الاستقلال الذراع المسلح المكلف بتصفية بعض المقاومين الذين لم يضعوا السلاح. ولم يتردد الغزاوي في اعتقال وإدانة العديد من المواطنين لأنهم معارضون للحزب، بل وصل الأمر إلى تصفية بعضهم.

وفي يوليو1960، سيُعيَّن مدير جديد على رأس الإدارة العامة للأمن الوطني، بعيد عن الأحزاب، وخاصة عن حزب الاستقلال وهو الكولونيل أوفقير الخادم الوفي للقصر، ولمولاي الحسن الذي أصبح نائبا للوزير الأول، ولكنه كان في الحقيقة الحاكم الفعلي للمغرب[119].

وأصبح للمكتب رقم 1 المستقل تماما بنفسه، ومختصره الكاب1، الذي أنشأه الغزاوي سنة1958، مهمة محاربة النزعات الانقلابية، وخاصة مواجهة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واليسار عموما. وأُسندت رئاسة الفرق الخاصة للكابتان الدليمي[120] مساعد أوفقير، وهي مكلفة بالاختطافات والاختفاءات، وهو يتميز بفعالية كبرى في هذا الصدد. أما الغزاوي، فقد عينه الملك مديرا عاما للمكتب الشريف للفوسفاط.

الديوان الملكي

تتكفَّل كل القوات المسلحة الملكية والإدارة العامة للأمن الوطني ب "تهدئة" كل من يريدون مواصلة القتال بعد الاستقلال. ولا ننس الدور الرئيس للديوان الملكي. فبسرعة قصوى، اصبح على رأسه مولاي الحسن بنفسه. ولم يكتف فقط بجانب أعضاء ديوان أبيه وأتباعه الأوفياء بمراقبة أنشطة الحكومات المتعاقبة، بل إنه سيوجه مباشرة سياسة البلد، عاملا خفية على عرقلة سياسة الحكومة، قبل أن يستلم فعلا زمام الأمور بنفسه. وابتداء من اعتلاء الحسن الثاني العرش، سيصبح الديوان الملكي مع رضا اكديرة، والمحمدي من نونبر1963 حتى وفاته المفاجئة سنة1969، وإدريس السلاوي، الخ..الحكومة الفعلية للبلاد، إلى حد أن سلطات مديره تتجاوز سلطات الوزراء. بل إن رتبته تعادل رتبتهم. وكل المديرين الذين تعاقبوا عليه هم ممن يوليهم الملك ثقته التامة. ومع ذلك، لا يتردد الحسن

---

118 - لم يكن أبدا من بين قادة الحزب، بل عرف كرجل أعمال ناجح ومنظم جيد. وقد اكتسب في عهد الحماية ثروة طائلة عن طريق إنشاء شركة للنقل متواجدة فوق مجموع التراب الوطني. كان يُطلق هليه اسم " ملك الحافلات المغربية" ولم تمنعه وظائفه الجديدة من مواصلة تجارته. ويروي البعض أنه لا يفصل بين ميزانية الدولة وجيبه الخاص. وعلى غرار العديد من مواطنيه فيما بعد، بما فيهم المنتمين إلى اليسار،ممن استدعوا لخدمة الأمير والملك فيما بعد، أصبح الغزاوي من خدام الحسن الثاني الأوفياء الطيعين. ولم يكن الملك يهمه ممارسات الغزاوي وخلطه بين ميزانية الدولة وماله الخاص. بل إن السماح لخدامه الأوفياء بالاغتناء بشتى الوسائل، ستغدو "تقنية" حقيقية لضمان الولاء. وللإبقاء على أتباعه في خدمته...إلى حين التخلص منهم عند الاقتضاء.

119 - لا نملك سوى أن نستغرب ونحن نقرأ في ذاكرة ملك(ص.151)، بعد "تصفية" أوفقير طبعا، ما يلي : " لم أختر أوفقير، بل ورثته عن أبي.س: هل كان يحبه؟ج.كلا، على الإطلاق.س. لكنكم عينتموه في مناصب حساسة، وخاصة في منصبي الداخلية والدفاع.ج. لأنني لا أخالف أبدا قرارا اتخذه أبي، كما لا ألغي ترقيات خصه بها".

120 - " كان تقريبا الرئيس الحقيقي للشرطة"، مدحت بوريقات، حي- ميت، منشورات بيغماليون،2000،ص.39.

الثاني في تعويض أحدهم، كما يعمد إلى تغيير هذا المستشار أو ذاك، او احد المكلفين بمهمة، وإعداد بخر لمنصب وزاري، وكل ذلك لضمان ولائه ودعمه. إننا باختصار أمام سياسة تندرج في إطار تقاليد "المخزن" في أجلى صورها[121].

تنظيم البلد إداريا

عمدت سلطات الحماية إلى تحديث الإدارة إلى حد كبير، وبعد الاستقلال ظلت الأجهزة الإدارية تعمل مع بعض الصعوبات هنا وهناك، مستعينة ببعض التقنيين الفرنسيين. ومع ذلك، سادت بعض الفوضى في البلاد، خاصة وأن القياد القدامى في البادية فقدوا كل سلطاتهم، وأن المراقبين المدنيين والضباط الآخرون المكلفين بالشؤون الأهلية، أي المسيرين الحقيقيون، غادروا المغرب قبل1956، كما أن تعيين قياد جدد أكفاء لا يمكن أن ينحقق بين عشية وضحاها[122].

مرافعاتي السياسية الأولى بعد الاستقلال

التحق جل أعضاء سلك القضاء من قضاة ونواب عامين بحزب الاستقلال. وما لبث أن انطلقت المتابعات القضائية بتهم واهية ليس فقط ضد "عملاء" الحماية السابقين الذين كان النظام يسعى إلى استقطابهمن وهم كانوا قلة في الحقيقة، ولكن أيضا ضد آخرين، وخاصة أعضاء الحزب الشيوعي المغربي أو حزب "الأحرار المستقلين"، بل حتى من حزب الشورى والاستقلال. وبطلب من صديقي الهادي مسواك، قبلت الدفاع عن متهمين شيوعيين، وأيضا عن مناضلين من جهة مكناس – مولاي إدريس الذين اعتقلوا سنة1957، بل إنني سأشارك في الدفاع عن الحزب نفسه فيما بعد.

وبطلب من زميلي وصديقي حتى تلك الفترة رضا اكديرة، قبلت أيضا الدفاع عن أعضاء من حزب "الأحرار المستقلين". واورد هنا إحدى الحالات. اعتُقل أحد "المعارضين"، أو بالأحرى تلصقُ به تهمة "المعارضة"، بأرفود في جنوب المغرب. ونزولا عند نصيحة رضا اكديرة، اتصلت بي عائلته كي أتكفل بالدفاع عنه. ذهبت إلى تلك المدينة، وربما كنت أول محام، وأكاد أقول محام وفرنسي، يسافر منذ 2 مارس1956، إلى تلك البلدة الصغيرة بتافيلالت. ولشد ما كانت دهشتي وأنا ألتقي بذلك الشخص الطيب المعتقل لمجرد "التعبير عن رأي". لقد تجرأ على انتقاد القائد الاستقلالي الجديد الذي بمجرد التحاقه بمنصبه شرع بدوره في استغلال الناس استغلالا بشعا... وهذه القضية

---

[121] - إنه نتاج الطبقة الحاكمة حيث يختار العاهل النخب الوفية لحكم البلاد. وليس المخزن مسؤولا سوى أمام الملكية، فهي التي ترقي أعضاءه وتحميهم، ولكنها أيضا تفقدهم الحظوة والمكانة العالية". بيير فيرميرينPierre Vermeren، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، منشورات لاديكوفريت،2006.

[122] - لم يستفد المثقفون الشباب المغاربة الذين تابعوا دراساتهم في تلك الفترة من مناصب المسؤولية طوال عهد الحماية، وهم في الحقيقة قليلون. ففي سنة1956 لم يتجاوز عدد الحاصلين على الباكالوريا500 تلميذا. وظلت الإعداديتان الإسلاميتان بفاس والرباط- طوعا- دون قسم نهائي لسنوات عديدة. وكان على المحظوظين الأوائل ممن سيجتازون الباكالوريا، أن يختاروا إما التوقف عن الدراسة، كما فعل العديد من التلاميذ الذين صُدم آباؤهم بهذا النظام، أو متابعة الدراسة في ثانوية فرنسية. صحيح ان الوطنيين أنشأوا مدارس حرة عديدة يُقدم فيها تعليم ديني وآخر عصري باللغة العربية. ولكن تلامذتها لم يكن يسمح لهم بمتابعة الدراسة سوى في الكليات التقليدية بفاس(القرويين) وبمراكش. وكان الكلبة المتخرجون من هذه الدراسات، يمارسون في عهد الحماية مهنة القضاء في قضايا الأحوال الشخصية أو الحق العام في إطار نظام قضائي مغربي صرف.

البسيطة سترفع "أسهمي" في المنطقة البربرية. وبضعة أشهر بعدها، كلفت بالدفاع عن حوالي اثني عشر متهما، ضمنهم ثلاثة متهمين رئيسيين فيما سيدً إحدى الفضائح الحسنية، وأعني محاكمة "الفيودياليين"، فيما يُعرف بقضية عدي أوبيهي.

تحويل طائرة بن بلة

كثَّف محمد الخامس اتصالاته خلال فصل الصيف، بزعماء المقاومة الجزائرية الذين قدمهم له المهدي بن بركة خلال زياراتهم المتفرقة للرباط. وكان العاهل المغربي يسعى إلى المصالحة بين هؤلاء القادة والحكومة الفرنسية التي ترى فيهم "زعماء للتمرد الجزائري"، أما ملك المغرب فيعتبرهم "مخاطبين يستوفون شروط التفاوض" بحيث يمكن التوصل عن طريق الحوار معهم إلى حل يوقف الحرب الدائرة بالجزائر. هكذا تقرر عقد مؤتمر قمة، بحثا عن ذلك الحل المنشود، يضم كل زعماء المغرب العربي بتونس في الأسبوعين الأخيرين من أكتوبر 1956، بدعوة من الوزير الأول الحبيب بورقيبة. وكان محمد الخامس، على غرار المهدي بن بركة، يخطط للمدى البعيد، حيث تتراءى إمكانية إنشاء فيدرالية تشمل بلدان المغرب العربي الكبرى الثلاث، تخضع لسلطته الروحية، شرط أن يقبل بذلك بورقيبة.

غادر أحمد بن بلة والحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ومحمد خضير ومصطفى لشرف القاهرة إلى مدريد. ومن هناك التحقوا بمدينة الناضور بالمغرب، برفقة الدكتور حافظ إبراهيم وعبد الرحمان اليوسفي. التقوا بمولاي الحسن بتطوان، قبل أن يخصهم الملك محمد الخامس باستقبال رسمي خاص بالرباط في اليوم الموالي، أي في 21أكتوبر. وفي أعقاب هذا اللقاء، صدر بلاغ مشترك يؤكد على موقف العاهل المغربي من الصراع المحتدم في البلد الجار، موقف يطرح في الحقيقة حلا على الطريقة المغربية. وفي مساء ذلك اليوم، ثارت حفيظة الحكومة الفرنسية عندما تناهى إلى علمها ما وقع، وسارعت إلى تعليق مفاوضاتها المشتركة حول التكامل مع المغرب، التي انطلقت بعد2 مارس.

لم يعد محمد الخامس يرغب في الذهاب إلى تونس. لكن الدكتور حافظ أقنعه بذلك، ونصحه بنقل الزعماء الجزائريين على متن طائرته الخاصة. تساءل البعض في محيط الملك عن رد فعل فرنسا واستياءها الراجح وهي ترى "أعداءها" يستقلون الطائرة الملكية، ورأى البعض الآخر أن مرافقة مجموعة من الثوريين للملك في طائرته أمر غير مقبول، خاصة وأنهم ينادون بإقرار الجمهورية، على مرمى حجر، في الجهة الأخرى من الحدود وهذا في الحقيقة هو موقف مولاي الحسن[123]. وفي الأخير، سافر محمد الخامس في اليوم الموالي وحده، بصحبة بعض الشخصيات ومنهم الدكتور حافظ والخطيب واليوسفي. أما الزعماء الجزائريون، فقد اتجهوا إلى تونس على متن طائرة أخرى، وكان برفقتهم ثلاثة صحفيين، ومنهم إيف ديشام،ة مراسل فرانس أوبسرفاتور بالمغرب، وكريستيان داربور

[123] - من لقاء للكاتب مع الدكتور حافظ في شتنبر2004. وقد أكد لي ذلك الدكتور كليريClèret، الطبيب الخاص لمحمد الخامس: "كان مولاي الحسن يكره بن بلة ورفاقه".

مراسلة الاستقلال[124]. وتقرر أن تتبع هذه الطائرتان المتجهتان من الدار البيضاء إلى تونس مسارين اثنين. والغريب أن الطائرة الثانية اعترضتها طائرات حربية فرنسية انطلقت من قواعد جزائرية وأجبرتها على الهبوط في مطار ميزون بلونش بالجزائر العاصمة[125].

علم محمد الخامس بالخبر عند وصوله إلى تونس عن طريق بورقيبة نفسه. أصيب بالصدمة، بل لم يعد مطمئنا على نفسه في رحلاته المقبلة. وكان هناك سؤال يؤرقه: من الذي خان ثقته؟ العسكريون الفرنسيون في شخص الكولونيل طويا الذي ظل يرافقه بإخلاص منذ عودته من مدغشقر[126]. أم أعضاء من محيط ابنه الذي نصحه بضرورة سفر القادة الجزائريين الخمسة على متن طائرة ثانية؟

لا يتردد جان لويز طيكسيي فينيانكور وهو يتحدث عن أوفقير في الاعتراف بامتنانه بالقول[127]: "نحن مدينون لأوفقير بالقبض على ابن بلة ورفاقه من جبهة التحرير الوطني، في أكتوبر1956". ويشير مشيل دروا هو أيضا إلى أوفقير في كتابه أضواء النهار[128] في حديث به مع الرئيس بن بلة حول "اعتقاله"[129]. والمهدي بن بركة نفسه لا يتردد في اتهام اوفقير بخيانة الضيوف الجزائريين، بتواطؤ مع الكولونيل طويا.. ولكنه باتهام هذا الزوج أوفقير وطويا ألا يشير بطريقة غير مباشرة بأصابه الاتهام إلى الحاكم الحقيقي الذي يأتمر أوفقير بأوامره، وأعني مولاي الحسن؟

بالنسبة إلي، أعتقد أن الأمير وهو ينصح القادة الجزائريين، الذين لم يكونوا بحال أصدقاءه، باستقلال طائرة ثانية، كان يوقع، عن وعي أو بدونه، على قرار اختطافهم[130]. يحكي الحسن الثاني عن هذه الواقعة، فيقول: " قبل ذلك ببضعة أسابيع، كنت في فرنسا من أجل التفاوض مع الحكومة

---

[124] - استقلوا طائرة د.س 3 تابعة لشركة إير أطلس، وضعتها رهن إشارتهم الحكومة المغربية، بطاقم فرنسي مثلها مثل الطائرة الملكية. ودَّعهم في المطار مولاي الحسن، كما يبدو ذلك من خلال صورة نشرتها ماتشMatch ، وأعيد نشرها في كتاب آلان ديكوAlain Decaux يحكي، منشورات بيران1981، Perrin. وهذه الصورة تطرح في الحقيقة العديد من التساؤلات...

[125] - سيتبين فيما بعد أن القيادة العامة للمنطقة الجوية الخامسة وصلها خبر سفر الطائرة على يد عملاء في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، وهي مصلحة ما زال لها حضور كبير في المحمية الفرنسية السابقة. وحسب الرواية التي يوردها ج.ر.طورنوJ .R.Tournoux في كتابه أسرار الدولة، فإن المنطقة الجوية الخامسة وصلها أخذت أهبتها واستعدت لتفقد الطائرة، وطلبت فقط "الضوء الأخضر" من ماكس لوجونMax Lejeune، كاتب الدولة في القوات المسلحة...وحصلت على الموافقة البعدية لروبير لاكوستRobert Lacoste، "حاكم" الجزائر. وقد أدى ذلك إلى استقالة آلان سافاريAlain Savary بعد أن وجد نفسه أمام الأمر الواقع، وتبعه بيير دي لوس، سفير فرنسا بتونس. أما رئيس الحكومة الفرنسية، غوي موليGuy Mollet، فقد عمل، بعد أن وصله الخبر، على حماية منفذي العملية لعدة أيام وتأمين التغطية لهم.

[126] - أوفدته هناك الحكومة الفرنسية ليرافق السلطان عند مغادرته المنفى.

[127] - في كتابه جمهوريات وعدالات ورجال، منشورات ألبان ميشيل،1976، ص,242.

[128] - منشورات بلون،1978، ص.39.

[129] - ستثير لكسبريس من جديد اسم اوفقير في26 مارس1982، فعن سؤال للصحفي بيير دوبلي: " هل لبعض المغاربة يد في اختطافك؟"، أجاب بن بلة: " نعم، بعضهم له يد في ذلك، بل سأكشف عن اسم أحدهم: أوفقير. لكن الملك محمد الخامس طبعا لا يد له في الأمر". وعن سؤال: " وفي دائرة المقربين منه؟"، أجاب بالقول: " لن أضيف أي شيء آخر لما قلته".

[130] - خلال زيارتي الأخيرة لمدريد، في خريف 2004، استفسرت من جديد الدكتور حافظ عن هذا الحدث الذي عكر صفاء العلاقات المغربية الفرنسية لعدة أشهر. قد لي مرة أخرى إجابة قطعية: " كانت هذه المناورة التي يقف وراءها مولاي الحسن، لهذا السبب أو ذاك، واضحة كل الوضوح. انتابني إحساس مسبق أن القادة الخمسة لن يجتازوا هذه المغامرة بسلام، خاصة عندما أحاطت طائرات حربية فرنسية بالطائرة الملكية التي استقللناها وطالبوا بلائحة المسافرين...عليك أن تعرف أن مولاي الحسن لم يكن له أي فائدة في الوصول إلى حل مباشر في الجزائر. كان يسعى أكثر إلى الحصول على دعم فرنسا والقوات الفرنسية لضمان أمن الملكية المغربية.". ألن يتكرر الأمر نفسه بعد بضعة أسابيع في قضية عدي أوبيهي؟

الفرنسية حول رجوع وإدماج الرجال بأسلحتهم في القوات المسلحة الملكية(...) كان ماكس لوجون وزيرا للدفاع حينها(...) هو الذي أعطى الأمر باختطافها عندما التقطت الرادارات الطائرة التي كانت تقلّ بن بلة وصحبه(...) وفي الخطاب الذي ألقاه بن بلة في منتدى الجزائر العاصمة في خريف 1963، عشية النداء الذي وجهه للسكان من أجل التعبئة الشاملة، تهجم على أسرتي بدءا بمولاي إسماعيل وانتهاء بوالدي. بل وقد ذهب حد اتهامي انني سهلت عملية الاختطاف التي تعرض لها من قبل الفرنسيين"[131]. (الكاتب نفسه سطر على هذه الجملة).

هكذا إذن، أوفقير او مولاي الحسن؟ أو ببساطة، كما هو الحال دائما، أوفقير من أجل مولاي الحسن؟ كم مرة طوال الفترة من1956 إلى 1966 وأنا أسمع اسم أوفقير يتكرر كلما وقعت أحداث قمع أو وقائع يحيط بها الغموض. ولكن، لنكن صرحاء، من كان "السيد" ، السيد الوحيد بالمغرب غداة موت محمد الخامس؟ بل ومن يمكنه إنكار الدور الذي لعبه ولي العهد سابقا؟

وستمر سنوات، ليتبين لي أن تسليم المهدي بن بركة للحسن الثاني من قبل المخابرات الفرنسية هو من جنس "الخدمات المتبادلة" بين الطرفين. والحال أنني لست الشخص الوحيد الذي يقول بهذه الفكرة، فهناك العديد من الباحثين الذين يشاطرونني الرأي[132].

شاع الخبر يوم23 أكتوبر في مختلف أنحاء العالم. وسارعت حركات الفرنسيين الأحرار بالمغرب إلى إدانة الاختطاف، وقد قام وفد بتقديم الإدانة إلى مثل الحكومة المغربية، ووفد آخر يضم أندري دوني وجاك ريتزر وباسكال كوبو وأنا شخصيا قدمها إلى السفير فوق العادة السيد لالويت. ولكن ذلك لن يمنع مع الأسف وقوع أحداث عنف قاتلة بمكناس ونواحيها يومي23 و24 أكتوبر، أودت بحياة عشرات الأبرياء، يقدر عددهم بثمانين على الأقل ومنهم بعض أصدقائي، قتلوا بطعنات الخناجر والفؤوس وأسلحة بيضاء أخرى، على يد مئات المتظاهرين المهتاجين[133]. وفي أعقاب هذه المأساة المؤلمة، فكرت فرنسا ببساطة بإعطاء تعليماتها للقوات الفرنسية بالمغرب أن تعيد احتلال منطقة مكناس. أصبحت الوضعية خطيرة منذرة بأوخم العواقب. ماذا سيقع إن نفذت القوات الفرنسية هذا الأمر الذي سيقذف بالبلد في أتون الحرب؟ ورسميا، قطعت العلاقات بين البلدين. وكان أحد أصدقائي، غوي فيتي، حينها مكلفا في سفارة فرنسا ب"الشؤون الخاصة"، بينما كان إدريس

---

131 - ذاكرة ملك، مرجع مذكور،صفحتا38 و75.

132 - يشير ميشيل دروا في المرجع المذكور آنفا بالصفحة 239 إلى اختطاف بن بلة، فيقول : " يسود في مثل هذه القضايا منطق الأخذ والعطاء. وماذا لو كان أوفقير طلب تسع سنوات بعدها من " زملائه الفرنسيين الأعزاء" ردّ الدين وتسليمه المهدي بن بركة؟

133 - سيزعم البعض أن المهدي بن بركة وراء هذه الاضطرابات، إذ كلما وقعت حادثة غريبة أو مظاهرات معادية للجالية الفرنسية بالمغرب، إلا وأشارت إليه أصابع الاتهام فهو اليد الخفية الأزلية التي تحرك الخيوط ضد فرنسا. بينما هذه الاضطرابات ناتجة عن حادثة موت شخص دون قصد على يد حشد من المتظاهرين المغاربة بتحريض من الجالية الجزائرية الكبيرة المقيمة بمكناس مما جعلهم ربما لا يلوون على شيء. وسيفضي الحسن الثاني للكولونيل طويا خلال لقاء جمعهما بعد "اختفاء" المهدي: "بن بركة شخص مثير للقلاقل والاضطرابات في المستوى الدولي. أنت إدرى بأفعاله الخطيرة ضد الفرنسيين في قضية بن بلة...ولتتذكر في هذا الصدد أحداث مكناس".

المحمدي، وهو من أصدقائي أيضا[134]، قد تسلم وقتئذ حقيبة الداخلية... وطوال ثمان وأربعين ساعة، سأعمل جاهدا كي أحافظ على استمرار العلاقات بين البلدين تفاديا للمحظور. وتمثل الحل حينها في تعيين إدريس بن عمر وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي، عاملا على مكناس ونواحيها. وقرر القصر أيضا متابعة المتمردين المعتقلين مباشرة أمام المحكمة العسكرية التابعة للقوات المسلحة الملكية.

وتفادي لكل ما من شأنه أن يشكل خطرا على الملك خلال تنقلاته إلى الخارج، قرر محمد الخامس إنشاء "مجلس التاج" الذي يضم إضافة إلى مولاي الحسن ثلاثة مستشارين ومنهم وزير الداخلية السابق الحسن اليوسي، والفقيه محمد بن العربي العلوي[135]، ةالباشا السابق الفاطمي بن سليمان. وكان لزاما أيضا طمانة مواطنينا الفرنسيين، خاصة وأن عددا كبيرا منهم حزم حقائبه استعدادا للرحيل في أقربوقت[136].

استقالت الحكومة يوم28 أكتوبر، وكلف محمد الخامس رئيسها البكاي بتشكيل حكومة جديدة، تسلم فيها أحمد بلافريج، وهو استقلالي معتدل، منصب وزير الشؤون الخارجية. ورفض حزب الشورى والاستقلال المشاركة فيها. أما حزب الاستقلال، فقد أضيفت له حقائب وزارية جديدة، ومنها حقيبة الاقتصاد الوطني والمالية التي أُسندت لعبد الرحيم بوعبيد. وقد قرر محمد الخامس رفع تمثيلية حزب الاستقلال داخل الحكومة، وعيا منه بأن جناحه اليساري متأثر إلى حد كبير باختطاف أصدقائه القادة الجزائريين وتحويل طائرتهم[137].

نهاية عام1956

قُبلت عضوية المغرب وتونس بالأمم المتحدة في 12 نونبر. وفي18 من نفس الشهر، احتفل البلد في جو من الفرح والسرور الغامر بأول عيد للعرش بعد الاستقلال. وأعلن محمد الخامس في خطاب شهير وجهه للشعب المغربي أن مسلسل دمقرطة البلاد "ستمر بتشكيل جمعية تأسيسية مكلفة بوضع الدستور". وبذلك ينخرط العاهل المغربي في المسار الإصلاحي الذي ينشده لوطنه. "الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو الرقي بحياة تمثيلية حقيقية تسمح للشعب بتسيير الشؤون العامة في إطار ملكية دستورية(...)". وكان هذا هو مبتغى المهدي بن بركة. وعلى العكس من ذلك، كان مولاي الحسن

---

[134] - سأقطع علاقاتي به منذ أن أصبح مديرا للديوان الملكي والرجل الثاني في المملكة، وتحول إلى مهووس بالسلطة. سيقول لي عنه صهر الملك محمد الشرقاوي : "غنه فاشي حقيقي"(من لقاءات معه سنتي2003و2005). وقد صدمت يوما وأنا اسمعه يقول:" هل تعرف يا موريس، كان المعمرون على حق فالمغربي لا يحسن سوى لغة الكرباج والعصا"

[135] - رجل شديد الحكمة، يتصف بالنزاهة والاستقامة، وهو المرشد الروحي لحزب الاستقلال.

[136] - كانت الوضعية الدولية خطيرة. ففي هذا اليوم بالذات،22 أكتوبر، عقد الوزير الأول البريطاني أنتوني إيدنAntony Eden والإسرائيلي دافيد بن غريون David ben Gourion والفرنسي غي مولي اجتماعا سريا بسيفر للبدء في عملية عسكرية ضد مصر في أعقاب تأميم قناة السويس.

[137] - تؤكد المادة3 من الظهي ر المؤرخ ب23 ربيع1376 الموافق ل28 أكتوبر1956، المحدث للحكومة الجديدة:" هذه الحكومة مسؤولة أمام جلالتنا إلى حين تأسيس جمعية وطنية..." يبرز محمد الخامس بجلاء رغبته في أن يتحقق يوما ما هدف انتخاب جمعية وطنية(تأسيسية).

يخشى ألا يتمكن يوما من حكم البلاد على طريقة أسلافه العلويين. وقد صرح بعد أن اعتلى العرش قائلا: "لايمكنني ان أجعل ممارسة الحكم أقل مباشرة. لماذا؟ لأن شعبي غير مستعد ليعبأ حول برنامج أو مذهب، إنه في حاجة إلى المشي خلف رجل أو فريق(...)"[138].

وفي انتظار تلك الجمعية التأسيسية، أعلن الملك إنشاء المجلس الوطني الاستشاري[139] أسند رئاسته إلى المهدي بن بركة اعترافا بنضاله في خدمة الملكية(أيضا). صحيح أن هذه الجمعية لاتتوفر على أي صلاحيات، ولكن المهدي بن بركة اعتبر ذلك المنصب أهم من أي حقيبة وزارية لا يمتلك معها الوزير أي سلطة حقيقية. وكان عازما من موقعه ذاك على الإسهام في التطور الديموقراطي لمؤسسات البلد، ملتمسا أحيانا كثيرة من الوزراء الحضور لتقديم إيضاحات عن سير قطاعاتهم وسياساتهم ومشاريعهم، وإن لم يتبع ذلك أي جزاء سلبي أو إيجابي. وكان بن بركة يدرك، وإن لم يصرح بذلك، أنه بعلمه هذا يشرع في وضع حدود تقف عندها السلطة الملكية في المستقبل. أما مولاي الحسن، فقد كان يفضل رؤية بن بركة في ذلك المنصب الذي يعتبره شرفيا، على أن يراه على رأس إحدى الوزارات الهامة[140].

قضية عدي أوبيهي

لا يُعرف عموما الكثير عن هذه الصفحة من تاريخ المغرب، مع أنها مفتاح لفهم العديد من الأحداث التي ستأتي بعدها، بل وحتى الانتفاضة العسكرية البربرية ضد الملك والبورجوازية الفاسية الوفية له، "مجزرة الصخيرات في يوليوز1971".

تكفَّلتُ في هذه المحاكمة الفضيحة التي جرت سنة1959 بالدفاع عن عدة متهمين، مما مكنني من معرفة خبايا ما تسميه الأوساط الرسمية "تمرد عامل تافيلالت". وستكشف هذه الوقائع الإعدام المقيت والجبان سنة1961 لأحد "المتآمرين" بأمر من الحسن الثاني، بُعيد اعتلائه العرش بأشهر قليلة. من هنا قد نتفهَّم كيف أن إنسانا متبصرا مثل المهدي بن بركة رفض الوثوق بكلمة الشرف التي منحها إياه الملك سنوات بعد الحادثة. وندرك أيضا درجة نفاق ممثلينا الدبلوماسيي وهم يتذرعون ب "المحافظة على المصالح الفرنسية بالبلد"، كما قرأت ذلك في إحدى تقارير السفارة الفرنسية بالمغرب.

الرواية الرسمية

استعاد المغرب هدوءا ظاهريا بعد الظروف الصعبة التي مر بها سنة1956. وقرر محمد الخامس القيام بزيارة لإيطاليا تستغرق ثلاثة أيام. أعلن ذلك لشعبه في 16 يناير1957، قبل أن يضيف: "كلفنا

---

[138] - خطاب 26 دجنبر1961.

[139] - وعيِّن أيضا76 عضوا يمثلون كل الأحزاب وكل التيارات داخل حزب الاستقلال.

[140] - يجب أن يكون المرء قد عاش في تلك الفترة بالمغرب ليتبين صعوبة الوضعية. فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما كان بالامكان إلا أن تكون بطيئة، خاصة بسبب الفوضى التي وقعت في أعقاب الاستقلال، والدور الذي ظلت فرنسا تلعبه، وأيضا دور مواطنينا الفرنسيين في إدارة البلاد. ومع تفاقم الأزمة داخل حزب الاستقلال، ارتفعت نسبة تغيب أعضاء المجلس الوطني الاستشاري، بل وأصبحت هي القاعدة. هكذا، بعد1959، سيكف الملك عن استدعائه، ليحل بعدها.

ولي عهدنا (لم يكن قد أصبح بعد رسميا وليا للعهد) بمهمة التكفل بصلاحيات السلطة الملكية خلال سفرنا. وأصدرنا لهذا الغرض ظهيرا يحدد إطار وحدود تلك الإنابة"[141]. وخلال الرحلة، تناهى إلى علم الملك "تمرد" عامل إقليم تافيلالت. فما الذي وقع؟ يُستشفُ من الرواية الرسمية أن العامل عدي أوبيهي قاد عملية انشقاق.

تورد الرواياتُ الوقائع مرتبة على الشكل التالي:

18- يناير: الخلاف القائم منذ مدة بين العامل والقاضي المفوض في الاقليم ومدير الأمن يطفو على السطح[142].

19- يناير: الحكومة تقرر إرسال فرقة عسكرية من القوات المسلحة الملكية لإعادة الأمن، ولكن عدي أوبيهي ورجاله يعترضون سبيلهت. تقرر تلك الفرقة المرابطة في مكانها في انتظار تلقي الأوامر.

20- يناير: مولاي الحسن يرسل مستشارين للتاج وهما الفقيه بن العربي العلوي والحسن اليوسي لمحاورة عدي أوبيهي ودعوته إلى الالتحاق بالرباط، دون جدوى. وفي هذه الأثناء، تلتحق وحدات أخرى من الجيش بعين المكان.

21- يناير: بلاغ صادر عن الأمير يعلن إقالة العامل وتعويضه بكومندان من القوات المسلحة الملكية: "عدي أوبيهي لا يطيع أوامر ملكه، وهناك أياد أجنبية أجنبية تمده بالمساعدة اللازمة وتجعل منه أداة تحركها على هواها"[143]. يا لها من مهزلة، أو بالأحرى من صفاقة، كما سنرى ذلك في حينه.

22- يناير: الوحدات العسكرية التابعة للقوات المسلحة الملكية تشرع في التحرك، والجماهير تستقبلها بالهتافات والترحاب. ةالعامل الجديد يدخل المدينة بهدوء. وكل الرجال المسلحين يلتحقون بالسلطة الشرعية، أما عدي أوبيهي والمتآمرون الآخرون فإنهم سلموا أنفسهم. ويتم العثور على مخزون كبير من الأسلحة الأجنبية التي تُعرَّض على خبير سيقوم بتحديد مصدرها. يا له من نفاق.

تسكت هذه الرواية متعمدة عن مسألة مهمة، وهي إيفاد الأمير كلا من الجنرال الكتاني ومحمد عواد من الديوان الملكي، في 22 يناير، إلى كراندو معقل العامل، بمهمة محددة تتمثل في إقناع عدي أوبيهي بالاستسلام مقابل حصوله على الأمان الذي يضمن له عفو ملكي. صدق أوبيهي هذا الوعد، فأسلم نفسه وتبعه رجاله.

---

[141] - وقائع ووثائق وزارة الإعلام والسياحة، رقم54، من 16 إلى 23 يناير1957، ص. 11.

[142] - كان عبد الكريم بنجلون قد قرر سنة 1956 إلغاء المحاكم العرفية وتعويضها بقضاة مفوضين. وقد عمد العامل إلى محاصرة مخفر الشرطة واعتقل مدير الأمن ورجال الشرطة تحت إمرته والقاضي المفوض دون الرجوع إل وزير الداخلية رئيسه المباشر.

[143] - مرجع مذكور،ص.22.

وفي اليوم نفسه، وجدت سفارة فرنسا نفسها مضطرة إلى إصدار توضيح مؤرخ بباريس "حول أحداث ميدلت" ، قصد طمأنة مواطنينا دون شك. هكذا أشارت في بداية التوضيح إلى أصل الأحداث وقدمت تعريفا بالعامل عدي أوبيهي[144]، وفي نهايته، أوردت الرواية الرسمية التي قدمتها السلطات المغربية للأحداث.

وعندما سيتضح للقارئ الدور الذي لعبه شخصيا مولاي الحسن في هذه القضية، ويعلم أن صناديق الأسلحة التي عثر عليها مكتوب عليها عبارة "المنطقة العسكرية لمكناس"، لن يخامره الشك في التواطؤ الجديد المحكم بين السلطات الفرنسية والمغربية.

ولم يفت الإذاعة المغربية أن تعلق من جانبها على عودة الأمور إلى مجاريها في تافيلالت، وقالت في هذا الصدد: "تؤكد هذه الوقائع أمرا لا يحتاج إلى دليل، الشعبية الكبرى التي تتمتع بها العائلة الملكية، والحيوية التي أبا عنها صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، فقد حسم الأمر في زمن قياسي ودون استعمال العنف". عين الصواب وفي25يناير، نشرت جريدة الاستقلال مقالا اختارت له عنوان: "امتحان مفيد او درس تافيلالت"[145].

وتحدث بن بركة رئيس المجلس الوطني الاستشاري هو أيضا عن هذا "التمرد"[146]. بالقول: "عشنا لحظات صعبة بسبب عصيان عدي أوبيهي. كنا أمام امتحان قوة للسلطة المركزية. وقد افلح صاحب السمو الأمير مولاي الحسن وحكومة جلالته في فرض سلطة الدولة أمام مزاعم موظف بسيط تجاوزه الزمان". وخلال مؤتمر جهوي لحزب الاستقلال بأغادير، أصبح خطابه أكثر حدة: "علينا أن نكون أكثر حذرا في مواجهة المخاطر التي تتهدد بلادنا جراء ممارسات مضرة يقوم بها أناس إقطاعيون ورجعيون من طينة عدي أوبيهي... حصل النصر في معركة تافيلالت دون أن تراق قطرة دم واحدة بفضل نضج الجماهير الشعبية بتافيلالت"[147]. يستحق هذا التصريحان وقفة خاصة، فمن الإشادة ب"الدور الفعال لكل من الأمير مولاي الحسن والحكومة" أما جمهور أجنبي، إلى التنويه ب "دور الجماهير الشعبية"، في مؤتمر للحزب، تحضر السياسة وإكراهات المنصب الرسمي ليس إلا. بل إن بن بركة سيذهب في اجتماع آخر، حد إدانة هذا "التمرد المصطنع" الذي نُسجت خيوطه بتواطؤ مع القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية. ولكنه سيتوقف عند هذا الحد، ففي هذه الفترة، اكتفى بانتقاد هجمات الإقطاعيين ضد حزب الاستقلال، دون أن يشير بتاتا إلى الدور الذي قام به مولاي الحسن، مع انه يعرفه، طبعا.

---

144 - لا شك أن هناك عناصر أجنبية وظفت بمهارة عداءه للأحزاب وشجعته على ذلك، وهي عناصر لم تتكيف بعد مع نظام الاستقلال، وما زالت تحلم بالعودة إلى نظام رجعي عن طريق اصطناع المواجهة بين المغاربة من أصل بربري والمغاربة من أصل عربي. وهذه الأسطورة سبق أن عششت يوما ما. وما الأسلحة التي عُثر عليها لدى الرجال الذين حرضهم عدي أوبيهي سوى دليل على صحة الفرضية...وتبين السرعة التي استتب بها الأمن الطابع المصطنع لهذا التمرد المزعوم الذي وجد مع الأسف في صحافة فرنسا آذانا صاغية متعاطفة".

145 - لا يحق لعامل من الطراز القديم أن يتمرد على السلطة المركزية...ماذا تبقى من هذه الحكاية العجيبة لتمرد إقليم؟ رجل مقال من وظائفه التي أناطه بها ملكه مكافأة له على سابق إخلاصه..."

146 - خلال عشاء مناقشة من الفرنسيين بفاس في 8 فبراير1957.

147 - عن جريدة الاستقلال عدد 26 فبراير1957

وما خفي أعظم

وفي اجتماع لأطر الحزب انعقد ثمانية عشر أشهر بعدها[148]، احتد خطاب المهدي بن بركة أكثر وهو يتعرض من جديد لتلك القضية: "لا يمكن إقامة المؤسسات الديموقراطية، من مجالس قروية وبلدية والجمعية الوطنية المنتخبة، طالما لم تنته محاكمة عدي أوبيهي، وما دامت المؤامرات تُحاك وتشجَّع من قبل بعض الأوساط..." قبل أن يضيف: "هذا التمرد نظمته عناصر رجعية ولا وطنية مدتها القوات الفرنسية المستقرة فوق أرضنا بالسلاح"[149].

ومنذ فبراير، سرت شائعات حول وجود "مؤامرة" ولكن دون أي معلومات أخرى[150]. ذلك أن الرواية التي قُدِّمت لقضية عدي أوبيهي في تلك الفترة، الشائعة حتى اليوم في التاريخ الرسمي للبلد، لا علاقة لها بتاتا بما وقع. سيتبين لي ذلك الأمر خلال لقاءاتي الأولى بموكلي "المتمردين" في مرحلتي التحقيق أو المحاكمات التي طالب بها حزب الاستقلال وأصر على إجرائها من موقع الحزب المهيمن آنذاك على الساحة السياسية. كانت علاقات حزب الاستقلال مع "الثوار" الجزائريين تقلق مولاي الحسن، ولم يكن أيضا ينظر بعين الرضا إلى النفوذ المتعاظم لهذا الحزب... ألم يؤكد محمد الخامس في خطاب 18 نونبر أن مسلسل الدمقرطة "سيتحقق عن طريق جمعية تأسيسية"؟ والحال أن الأمر يتعلق بمطلب ثابت لحزب الاستقلال وهو ما لا يستسيغه مولاي الحسن الذي كان يلتذُّ بتصور نفسه سيدا مطلق اليد ممسكا بمقاليد الأمور في البلد، وحيدا دون منازع. وها هو يرى أن مشروع أبيه يعرقل طموحاته المستترة. فهل ستفلت منه السلطة لصالح حزب وحيد، حزب الإستقلال؟

وفي هذه الظرفية بالذات، خطَّط الأمير ل"تمرد عامل إقليم تافيلالت" المزعوم، ولمؤامرة حقيقية تمخض فصلها الأخير عن إدانة "المتآمرين" المحليين وحدهم من قبل محكمة العدل التي أُنشئت خصيصا بالرباط، ولكن بصلاحيات تشمل مجموع التراب الوطني.

أخطأ عدي أوبيهي خطأ قاتلا عندما توهم أن سفر محمد الخامس يعني الضوء الأخضر للتمرد على حزب الاستقلال، بتهمة تهديد العرش. وما كان على مولاي الحسن سوى أن يضع حدا لهذا "التمرد"، وينزع سلاح "المتمردين".

المتابعات

---

148 - بتطوان في31 يوليوز1958.

149 - في تلك الفترة، ضمت تلك القوات حوالي100 ألف جندي، كانت وضعت حديثا(يونيو1956) تحت إمرة الجنرال كونيي Cogny.

150 - في2 فبراير، أعادت جريدة الاستقلال الصادرة بالفرنسية نشر افتتاحية جريدة العلم، بعنوان "نريد أن نعرف"، نقتطف منها ما يلي : "يتمنى الشعب أيضا ألا تطوى القضية بمجموعة من علامات الاستفهام(...) إنه مصر على معرفة كل تفاصيل هذه المؤامرة شبه السرية، رفعا لكل لبس".

أودع عدي أوبيهي وحوالي مائة من أتباعه المتمردين السجن غداة استسلامهم، رغم الأمان الذي منح لهم. وبعد أشهر من الاعتقال في مخافر الشرطة وأمكنة أخرى[151]، سيخضع الجميع للمحاكمة. لم يُشرع في التحقيق في القضية إلا بعد مرور فترة طويلة، فالقصر لم يكن يرغب في انطلاق المحاكمات. وله أسبابه التي لا تخفى على أحد. بيد أن حزب الاستقلال كان يطالب بالتعجيل بها. نصبني اثنا عشر متهما للدفاع عنهم، وضمنهم أربعة من قادة "التمرد" – أو ممن يعتبرون كذلك، وهم القياد حدو او ميمون، وسعيد اليوسي ومحمد علي بوتلوت، وميمون أوبجا برتبة ليوتنان في الجيش[152].

ولشد ما كانت دهشتي وأنا أتفحص ملف الشرطة، حيث لاحظت أن بلاغ الأمير هو عين الحقيقة في قوله: "يد أجنبية زودت عدي أوبيهي بكل المساعدات الضرورية". ولكن هذه "اليد الأجنبية" التي لا تُذكر بالاسم، ليست سوى الجنرال مونيي القائد العام للقوات الفرنسية بالمغرب إلى جانب بضعة ضباط فرنسيين آخرين ومنهم الجنرال ديفاري بمكناس.وهم وهم مدوا عدي أوبيهي بست إلى ثماني آلاف بندقية تقريبا وازدادت دهشتي وأنا أستمع إلى موكلي وهم يكشفون لي خبايا القضية: مولاي الحسن نفسه يفكر في انتفاضة يقودها عدي أوبيهي في المستقبل وهناك ثلاث رجال لعبوا إلى جانب الأمير الأمير دورا كبيرا وهم: مستشار التاج الحسن اليوسي، والعامل عدي أوبيهي، والجنرال كونيي. وهناك شخصية ظلت حاضرة في كل "الاجتماعات السرية": باشا ميدلت موحا أورا، وهو كومندان سابق في الجيش الفرنسي، مكلف بالترجمة العربية والفرنسية والبربرية لضمان التواصل بين الأشخاص الأربعة[153].

توبع اثنان وثمانون متهما أمام محكمة العدل سنة1959. ولا حاجة للقول إن لائحة المتابعين لم تضم لا مولاي الحسن ولا الحسن اليوسي ولا الجنرال كونيين مع أنهم "المتآمرون" الحقيقيون. كنت عازما على استدعاء هذا الأخير للشهادة. أخبرت بذلك السفير الفرنسي الجديد بالرباط الذي أراد تفادي الفضيحة فطلب من باريس استدعاء الجنرال. هكذا نُقل كونيي إلى الجزائر حيث كانت الحرب تضرب بأطنابها.

دور بن بركة في مستهل سنة1957

كان المهدي بن بركة كثير التنقل إلى الخارج بحكم موقعه كرئيس للمجلس الوطني الاستشاري. لكن ذلك لم يمنعه من الاهتمام بالقضايا الداخلية ولم ينسه ضرورة أن يساعد المغرب إخوانه

151- مثلا، سيقضي أحد موكلي وهو القايد حدو أو ميمون سبعة أشهر معتقلا في مخفر الشرطة بالمقاطعة الثانية بالرباط، محروم من أي اتصال بعائلته، بل دون أن يحال على قاضي التحقيق، بل دون اتصال بأي محام. حقائق مؤسفة في تلك الفترة ستتكاثر في السنوات التالية.

152 - هناك أيضا محامون من هيئة الرباط والدار البيضاء. وتكفل بالدفاع عن المتهم الرئيسي عدي أوبيهي كل من بول تزاروس Paul Tsaros والتهامي الوزاني، وعن المتهم الرئيسي الثاني موحا أورا، المحامي باوليني Paolini.

153 - يجب ألا نستغرب وجود عسكري فرنسي من هذه الرتبة في هذه القضية. فانفلات المغرب من الأيادي الاستعمارية، وخاصة الأحداث المأساوية الأخيرة بمكناس، غداة تحويل طائرة بن بلة، عوامل أججت بعض النزعات الثأرية لدى البعض. وإذا كان مولاي الحسن نفسه يطلب المساعدة ضد حزب الاستقلال، فلماذا سيُرفض طلبه؟

الجزائريين في معركة الاستقلال[154]. وفي شهر مارس، سيسافر إلى الولايات المتحدة الأميركية عبر باريس. وخلال زيارته، سيولي اهتماما خاص للقضايا الاقتصادية، ولن ينسى أيضا الدفاع عن القضية المغربية أمام المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية الأميركية.وألح على ضرورة تطوير الاستثمارات الخاصة بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. ها نحن من جديد أمام حسه البراغماتي العملي. إنه لا يكف في خطبه عن انتقاد الإمبريالية الفرنسية، ويهاجم "الصهيونية" وينادي بالتضامن العربي...

وبعد عودته في فصل الربيع، طالب بقوة بإزالة القواعد العسكرية الأمريكية[155] وخاطب أيضا بعض الشباب الفرنسي بالقول: "نريد الإبقاء على اللغة الفرنسية لا حبا في فرنسا، ولكن استجابة لضرورة الانفتاح على الغرب، كيلا نعزل أنفسنا من جديد، كما كنا في القرون السابقة". الواقعية دائما.

انخرط بن بركة بكل قواه في الإعداد لمشروع كبير استغرق فكره وملك عليه نفسه، يتمثل في العثور على وسيلة عملية للربط بين جزأي المغرب المستقل. هكذا أزهرت فكرة "طريق الوحدة"[156]. واتجه اهتمامه إلى شباب البلد. وبعبارة أخرى أراد أن يمسك الشعب المغربي قدره بيده[157]. كان حريصا على "نقل البلد من الاستقلال الصوري إلى الاستقلال الحقيقي" الذي يعود بالنفع على الشعب، وليس على القصر وحده هو وزمرة الإقطاعيين والبورجوازية.

مولاي الحسن وليا للعهد

عين الملك في يناير1957 خلال مقامه في إيطاليا مولاي الحسن "ولي عهد المملكة". ويخرق هذا التوريث القواعد المتبعة في السلطنة[158]. ولم يكن الأمير ليرفض إعلانا نهائيا يثبت ذلك. هكذا همس، هو الشغوف المعجب بتاريخ فرنسا، في أذن محمد الخامس، مستحضرا بقلق ما يقع بتونس، فكرة

---

154 - التقى في الرباط بأعضاء من جبهة التحرير الوطني، برفقة عبد الرحيم بوعبيد، قصد إرساء أسس اتفاقية حول مناطق تدخل كل طرف في الصحراء ضد القوات الفرنسية. وفي 15 فبراير، سينتدبه المكتب التنفيذي للحزب لترأس مؤتمر جهوي، وفيه من أكادير سيطلب من السكان عدم السماح للقوات الفرنسية التي مازالت متواجدة هناك بالتدخل ضد الجزائريين.

155 - لا يستسيغ وزير الشؤون الخارجية، والكاتب العام للحزب، رفيقه أحمد بلافريج المعتدل في أقواله هذا العنف اللفظي. ولا ننس أن بلافريج كان منضبطا لتوجهات الحكومة، أي تطبيق السياسة الخارجية التي يضعها العاهل.

156 - أنشأنا برفقة بعض الأصدقاء المغاربة والفرنسيين جمعية فرنسية مغربية تحمل اسم "الشباب والعمل". ومن بين أهدافها: " منح الشباب الفرصة للمساهمة في بناء المغرب ماديا ومعنويا". وقد دشنت أنشطتها بورش ينجز في نهاية الأسبوع بدوار قريب من سلا. يتعلق الأمر ببناء مدرسة بمساعدة السكان فرق أرض وضعها عضو من الجماعة رهن إشارة الجمعية. وبعد فترة من التوجس من سكان المدينة الوافدين، اطمأن السكان المحليون إلى الفائدة التي ستجنيها جماعتهم من هذا العمل. وسرعان ما انخرطوا هم أيضا إلى جانبنا في البناء. أعجب بن بركة كثيرا بفكرة الجمعية وأهدافها، وإن لم يشارك فيها مباشرة بسبب انشغالاته الأخرى.

157 - كتب بن بركة في هذا الصدد قائلا : "يجب أن نستنفر بكل ما تحمله الكلمة من معنى الإمكانيات الهائلة التي توجد مثلا في المراكز القروية والدواوير والقصبات النائية. إذ تكفي بعض المساعدات القليلة المدروسة جيدا لجعل الشعب المتحمس للأعمال العظيمة ينخرط برمته في العمل في العديد من مشاريع تهيئة القرى والأحياء". جريدة الاستقلال،11 ماس 1957، بعنوان " الحل يكمن فينا".

158 - " يخضع إعلان هذا الشخص أو ذاك كرئيس للدولة والاعتراف بذلك للبيعة التي يقدمها الأعيان الذين يمثلهم أساسا علماء فاس...ومع ذلك، كان السلطان أغلب الأحيان يعين خلفه المحتمل في حياته آمرا بتقديم البيعة له، مع إعادة مراسيمها بعد وفاته". شارل أندري جوليان، المغرب في مواجهة الإمبرياليات، مرجع مذكور،ص.96.

توريث العرش لأكبر الورثة الذكور سنا،... أي له شخصيا...ولم يتردد في اللجوء إلى هذا وذاك طالبا مساعدته على تحقيق مبتغاه. بل إن بن بركة نفسه لم يجد غضاضةن وهو على رأس المجلس الوطني الاستشاري، أن يجعل هذه المؤسسة تصوت في ذلك الاتجاه، لنجد أنفسنا من جديد أما الحس البرغماتي العملي لدى بن بركة، الحاضر إلى جانب انتمائه اليساري وتبنيه الخطاب الاشتراكي. وقبل هذا وذاك، ألم يستفد هو وحزبه من الطريقة (الملتوية) التي تعامل بها مولاي الحسن مع "انتفاضة الإقطاعيين"؟ هكذا تجه إلى القصر الملكي حاملا الملتمس إلى العاهل المغربي. بيد أن الإشارة النهائية إلى "السلطات الاستعمارية" تنطوي على بعض المكر، فبن بركة كان على علم بالتواطؤ القائم بين مولاي الحسن وقادة القوات الفرنسية التي مازالت موجودة بالمغرب.

وفي 9يوليوز، ثبَّت محمد الخامس تعيين الأمير في حفل فخم، في اليوم الذي أكمل فيه ربيعه الثامن والعشرين. وقد أثار هذا القرار استغراب كل الملاحظين. صحيح انه صادر عن العاهل، ولكن اختيار العمل بهذا المبدأ بدا كما لو أنه ثمرة إجماع كل المواطنين، ليصبح بعدها أحد الأسس التي تقوم عليها الملكية المغربية. ووجه محمد الخامس بهذه المناسبة لابنه مجموعة من النصائح، يستوقفنا منها على وجه الخصوص قوله: "يختبر الله من يمنحه السلطة. والبعض يقدر المسؤولية حق قدرها، ويحرص على صون الحقوق ويكون من الصالحين. والبعض تلعب السلطة بعقله، ويخالطه الكبر والعجب، ويتعاطى للاستبداد". تنطوي هذه النصيحة على نبوءة واستشراف كبيرين، فمحمد الخامس كان يعرف ابنه حق المعرفة، ويعرف من أي معدن جُبل.

وفي15 غشت 1957، سيحمل العاهل لقب الملك ليصبح الملك محمد الخامس.

إعلان الجمهورية بتونس

عاد بورقيبة إلى تونس في فاتح يونيو1955 بعد عامين ونصف في المنفى. وفي 20 مارس اعترفت فرنسا باستقلال تونس.

وعندما أُعلنت الجمهورية[159] في 25 يوليوز1957، فاق اهتمام الأوساط الدولية بها اهتمام التونسيين أنفسهم. كان اختيارا أثار الدهشة في إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، وخاصة بالمغرب. وسيظل النظام الجمهوري "سيف داموقليس" المسلط فوق رقاب مولاي الحسن، والشبح الذي يقض مضجعه، هو المتعطش للسلطة. ومما يزيد الطين بلة أن حزب الاستقلال لاينفك يطالب بإلحاح بإنشاء

[159] - كانت الجمعية التونسية تتداول في خيارين اثنين : هل على تونس أن تعتمد ملكية دستورية(حقيقية)، أم تذهب أبعد بتفقيم نظاما جمهوريا؟ وسيأتي الحسم على يد الحبيب بورقيبة الذي سيصبح رئيس الجمهورية فيما بعد. كان عازما على محو كل معالم الأسرة الملكية الحاكمة، وتسلم الحكم. ظلت هذه الأسرة الملكية تحكم تونس لمدة قرنين من الزمن، وهي تسير شؤون الدولة باسم سلطان القسطنطينية، وهي نفسها وافدة على تونس. ومنذ إقرار الحماية، كان من الطبيعي أن يأتمر البايات بأوامر المقيمين العامين. والحال أن منديس فرانس الذي كان يتابع بقلق انتفاضة الفلاقة قرر منح تونس وضعية الاستقلال الذاتي الداخلي سنة1954. ولم يعد الباي يقوم بأي دور ذي شأن، ومن باب أولى غداة الاستقلال، مما سهل مأمورية بورقيبة الذي اكتفى ب "حث" النواب البرلمانيين على إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وانتخابه رئيسا، بعد أن كان يشغل منصب رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد سنة1938، ورئيس أول جمعية وطنية منتخبة وأول رئيس للحكومة التونسية بعد الاستقلال.

جمعية تأسيسية، والسؤال: ألن يستغل الرجل القوي في الحزب، المهدي بن بركة، تلك الفرصة للاحتذاء ب "المجاهد الأكبر"؟

ماذا سيقع في المغرب مستقبلا؟ كانت الوضعية مختلفة، فالأسر الحاكمة تعاقبت على العرش، وحافظ البلد على استقلاله عن السيطرة التركية. ولكن مولاي الحسن سيظل دائما يتوجس خيفة من المجهول. فغذا لم تعلن الجمهورية التي يصبو إلى إقرارها الريفيون وزعيمهم عبد الكريم، ألن يتحول المغرب إلى ملكية دستورية يسود فيها الملك ولا يحكم؟ يرفض الأمير ان يتحقق هذا الأمر رفضا باتا، عكس أبيه الذي قد لا يمانع في تحول حكمه في ذلك الاتجاه، أي إلى ملكية دستورية. وهذا الشبح المؤرق سيلقي بظلاله على السياسة المغربية ويطبعها في السنوات التالية بطابع خاص. ولكن في صيف سنة1957، ستظل العلاقات بين المهدي بن بركة والقصر منسابة في مجرى هادئ ظاهريا، وإن كانت المواجهة بين الرجلين، ولي العهد وبن بركة، محتدمة في السر، رغم ولائهما للجالس على العرش... كل على طريقته... طبعا.

طريق الوحدة

حقق المهدي أحد أول الإنجازات الجماعية في المغرب المستقل، متمثلا في "طريق الوحدة"، وهدفه الأول إعادة توحيد المنطقتين اللتين كانتا تابعتين لسلطات الحماية الفرنسية في الجنوب والإسبانية في الشمال، بواسطة طريق يناهز طولها 60 كيلومترا، وتمتد من تاونات بمنطقة فاس، إلى كتامة. أما الهدف الثاني، فلا شك أنه أهم من ذلك بكثير، وقد لخصه جيدا عندما قدم المشروع إلى محمد الخامس بالقول: "يندرج هذا العمل في إطار الحملة الوطنية لتعبئة القوى الحية في البلاد من أجل بناء استقلالها". هكذا، فإن المتطوعين سيشتغلون كل صباح في تشييد الطريق، وسيشاركون بعدها في لقاءات ثقافية ودورات تكوينية وأعمال إبداعية، فبناء الطريق، في نظر بن بركة، يجب أن يكون بمثابة مدرسة للتربية الأساسية.

أبدى العاهل بعض التحفظ على هذا المشروع بتحريض من ابنه، لأنه سيعزز مكانة رئيس المجلس الوطني الاستشاري في أوساط الشباب المغربي ويرفع من قيمته. بيد أن الهدف المنشود هو من الأهمية بحيث لم يستطع القصر رفضه، لهذا ارتأى أن من مصلحته اعتماده، ولكن مع انتحاله. وتشكلت لجنة وطنية في 9يونيو يترأسها رسميا مولاي الحسن. وفي13 يونيو، أعلن الملك أن الأشغال في الطريق ستدوم طوال أشهر الصيف الثلاثة.وفي نفس الوقت وجه نداء إلى الشباب مهيبا به أن يتقاطر من كل جهات المغرب، جاعلا من هذا العمل "رمزا لوحدته"، وأضاف قائلا: "ستكون لهذا الإنجاز أعظم النتائج على الوضعية الاقتصادية والإجتماعية للمغرب(...) وقد سجل أميرنا مولاي الحسن نفسه تلقائيا كمتطوع، كما هو دأبه عندما يتعلق الأمر بالمصلحة العليا للوطن".

لا نحتاج إلى ذكاء كبير كي ندرك أن هذا التطورع ليس بريئا، فمولاي الحسن لا يمكن أن يسمح للمهدي بن بركة في الانخراط في عمل عظيم لا يكون هو حاضرا فيه، وذلك خدمة"للمصلحة

العليا"... لطموحاته. ولكي يتفادى كل تجاوزات إيديولوجية، استدعى الأمير ضباطا من القوات المسلحة الملكية للمشاركة في محاضرات الثقافة العامة التي يستفيد منها 11 ألف متطوع، بالموازاة مع المدرسين الذين اختارهم بن بركة[160].

ولكن المهدي بن بركة سيتأثر أيما تأثر لغياب الطلبة المنتمين للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، المعروفين بانتقادهم للنظام. وهم في الحقيقة عارضوا ترأس القصر لهذا المشروع، وهو أمر لا يمكن تفاديه، ورفضوا أيضا تدخل الأمير، مع أنه تدخل رمزي ليس إلا، فالأمير بعد أن حُرم من تسيير المبادرة، اكتفى بجولة في الورش كي يلعب دور "المتطوع" الذي أعلنه أبوه[161].

التقيت المهدي بن بركة في تلك الفترة، وكنت معجبا بإرادته الراسخة في إنجاح ذلك المشروع، وقدرته التنظيمية، وجرأته إزاء بطء الإدارة المعروف وتعقيداتها. ويا لها من بساطة. إنه صاحب أسلوب جديد في السياسة المغربية. فهو على خلاف الزعيم علال الفاسي بخطبه النارية التي لا يفهمها سوى المتعلمين، دون عامة الناس، فإن بن بركة لا يتردد في استعمال لغة دارجة غير متكلفة أو منمَّقة، يفهمها الجميع.

وفي5 يوليوز، أعطى محمد الخامس الانطلاقة لهذا الورش الضخم بنفسه. وفي شتنبر انتهت أشغال تشييد الطريق، وفي فاتح أكتوبر، قام الملك بتدشينها وبجانبه المهدي بن بركة... وولي العهد... وقد خصت جريدة الاستقلال هذا الإنجاز بمقالات عديدة[162]، وضمنها المقال الافتتاحي ل12 أكتوبر بقلم المهدي بن بركة الذي أصبح يترأس هيئة تحريرها منذ شهر شتنبر، ومما جاء فيه: "إن الشباب المتطوع لبناء طريق الوحدة، وجله من حزب الاستقلال، يؤكد في استعراض (بفاس) سيظل تاريخيا، جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة الملكية، التحام شعب سليم القوى وشغوف بالعمل والتفاته حول عاهله. وسينتشر هؤلاء المتطوعون 11 ألف في بيوتهم ليزرعوا فيها الكلمات المفاتيح في المغرب الجديد، ألا وهي الجهد والعمل والتضامن والانضباط الوطني"[163].

عملية الحرث

انطلقت في فصل الخريف عملية أخرى، عُرفت باسم "عملية الحرث"، على يد وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم بوعبيد، وكان وراءها أيضا المهدي بن بركة. يتعلق الأمر بمبادرة تقنية ضخمة

---

160 - أكثر من 99 في المائة منهم ينتمون إلى حزب الاستقلال أو من المتعاطفين معه. وهو أمر طبيعي، فهذا الحزب هوالوحيد الذي يمتاز بتنظيمه الداخلي المحكم، بفضل دينامية بن بركة، مع وجود خلايا محلية تابعة له في كل مناطق المغرب. وذلك لحسن الحظ، لأن هذا العمل سيبدو في نهاية المطاف عملا " استقلاليا"، لا سيما وأن القصر أبدى بعض التحفظ تجاهه في البداية.

161 - سهل غياب طلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بطريقة غير مباشرة مأمورية بن بركة، إذ وفر عليه عناء التعامل مع مزاجيتهم، ونزعتهم المتمردة وربما احتقارهم للعمل اليدوي.

162 - يومي 27 يوليوز و3 غشت1957.

163 - هذه الكلمات المفاتيح يضمها مع ذلك عنوان مستفز : " ماذا تفعل في الحكومة أيها السيد اكديرة؟" وهو يؤاخذه على رغبته المبيتة في إبرازجمود الحكومة عن طريق التزام الصمت، مع أنه من المفروض أن يكون لسانها الناطق في مواجهة الحملة التي تشنها الصحافة الفرنسية التي "تقدم عن المغربق صورة مغلوطة كاذبة". إنها دون شك أول مرة ينتقد فيها بن بركة عضوا في الحكومة وصديق الأمير ومستشاره وأمين سره.

تتمثل في جعل الفلاحين الصغار ينزعون سياج قطعهم الأرضية الفلاحية، كي يتمكن جرار واحد من حرث مساحة أكبر دون حواجز. وفي5 أكتوبر، دشَّن محمد الخامس العملية راكبا جرارا. بيد أن بعض الفئات، وخاصة في أوساط الإقطاعيين ورجال السلطة التقليديين، بل وحتى القصر نفسه، لم يستسيغوا هذه العملية التي تمس مفهوم الملكية الخاصة المقدس في نظرهم، لترتفع حدة المواجهة بين مولاي الحسن وبن بركة بعض الدرجات، نظرا لأن مكانة هذا الأخير ما انفكت تتعزز في صفوف المغاربة.

حزب الاستقلال

إذا كان حزب الاستقلال يعطي الانطباع غداة استقلال المغرب أنه وحده يشكل "الحركة الوطنية"[164]، فإن الملكية في الواقع، في شخص مولاي الحسن خاصة، ظلت تضع أمامه العراقيل، قبل انشقاقه سنة 1959. صحيح أن "الفاسيين" في حزب الاستقلال المنحدرين من البورجوازية الحضرية شكلوا الطبقة الحاكمة في جزء كبير منها، ولكن هذه الطبقة ما كان بإمكانها التصرف في واقع الأمر إلا بموافقة القصر. "المشكل كامن في النهج السياسي الذي اختير في إيكس ليبان" ، كما كتب سنوات بعد ذلك المهدي بن بركة.

ارتفع عدد أفراد الجالية الفرنسية بالمغرب بعد سنة1945، وازداد بالتالي حجم المصالح الأجنبية. ولما كانت سلطات الحماية تحابي المزودين الفرنسيين، فمن الطبيعي ان تطالب البورجوازية المغربية برحيل الموظفين الفرنسيين وطرد الشركات الفرنسية. تمت الاستجابة بسرعة للمطلب الأول، بينما أعتُمد المنطق التدريجي فيما يخص الشركات الفرنسية.

انتشر أعضاء حزب الاستقلال في كل المؤسسات المغربية، حتى إن الحزب اتُهم بالهيمنة والشمولية. وكان الجواب الذي قدمه قادة الحزب الشباب الذين لم يعودوا من "الفاسدين" أن المغرب بلد استقل حديثا وبالتالي لا يمكنه الدخول في اللعبة البرلمانية العقيمة التي أوقفت عقارب الساعة في بعض بلدان الشرق الأوسط. وبالنسبة إليهم، السبيل الوحيد لوضح حد لحركات التمرد المتوالية الناتجة عن بعض الفوضى السائدة في البلاد، يتمثل في وجود حزب قوي.

الحركة الشعبية

ظل القصر يعاين بقلق شديد الدور الذي تضطلع به الحركة الوطنية في غيابه، وكان من الطبيعي أن تتولد لديه الرغبة في إنشاء أحزاب أخرى إعمالا لمبدأ فرَق تسد، لاسيما وأن حزب الاستقلال يطرح نفسه وريثا وحيدا لتلك الحركة. صحيح أن هناك حزب الشزرى والاستقلال، ولكنه ذو توجه جمهوري، وهناك أيضا حزب الأحرار المستقلين، ولكنه لا يتوفر على أي قاعدة.

---

[164] - كان عدد المنخرطين في حزب الاستقلال حينها أكثر من مليون شخص. وقد انضاف إلى المؤسسين الأوائل للحزب سنة 1944، خلال سنوات المقاومة، ثم بعد2 مارس1956، عشرات الآلاف من المناضلين القادمين من المدن والقرى وخاصة من سوس، ومن العمال والنقابيين والطلبة والحرفيين الصغار...

صادفت رغبة القصر هوى في نفس المحجوبي أحرضان، عامل إقليم الرباط، فاستغل شعور الغضب الذي أثاره في البوادي والمناطق البربرية اعتقال عدي أوبيهي ورفاقه، ليعلن إلى جانب الدكتور الخطيب، الزعيم السابق لجيش التحرير المغربي بالريف، ميلاد حزب جديد، أطلق عليه اسم الحركة الشعبية. حظي المشروع بدعم مستشار التاج الحسن اليوسي وبدعم خفي من مولاي الحسن[165]. انتقد بن بركة إنشاء هذا الحزب الذي يذكّر مُختصر اسمه باللاتينية،PM،مختصر اسم الحزب الشعبي المغربي،PPM، الذي أنشأه الجنرال غيوم ولم يعد له وجود. وانتقد أيضا "أولئك الذين لا يبرحون يراهنون على إضعاف القوى الوطنية عبر بث التفرقة والتقولات والتشهير، سعيا إلى قلب مجرى التاريخ"[166]. وسيتطرق لنفس الموضوع بضعة أيام بعد ذلك بعنوان "الخدام الانتهازيون لقضية مسكوت عنها"، وما ورد في مقاله[167]: "هذا الحزب المزعوم ملجأ لشركاء عدي أوبيهي، المتهم بالفتنة والخيانة العظمى". ويمكن أن نجد في هجمات المهدي بن بركة ورفاقه ضد الحزب الجديد تفسيرا لموقف العداء الذي اتخذه قضاة محكمة العدل ضد "المتمردين"، كما انها تبين المواجهة التي لا تنفك تحتدم بين بن بركة ومولاي الحسن. ألم يكن الأمير هو أيضا "شريكا لعدي أوبيهي ومتهما بالخيانة العظمى؟" ومع ذلك ظل الصراع كامنا ولم يطف على السطح، فالأمير عُيِّن "وليا للعهد" بضعة أسابيع قبل ذلك، بموافقة المجلس الوطني الاستشاري، ولا يمكن الطعن فيه، خاصة وأن المهدي بن بركة في منصب يجعله مباشرة في خدمة الملكية، وهو أيضا يحظى بثقة العاهل التامة. ولا ننس أيضا أن المحجوبي أحرضان لم يتردد في توجيه انتقاد لاذع للحكومة في خطابه[168]. وطوال أشهر عديدة، سيجد الحزب صعوبة كبرى لكي يحصل على الترخيص، فالاستقلاليون بوزارتي الداخلية والعدل يضعون في طريقة العقبات، وجاء شهر أبريل1958 دون أن يحل هذا المشكل. فما كان من رئيس الحكومة البكاي إلا أن قدم استقالته إلى الملك، معبرا عن تضامنه مع أولئك الذين يعارضون موقف رفض ميلاد حزب جديد بطريقة حرة.

حكومة بلافريج

---

[165] - هناك شخصيات أخرى التحقت بهذا المشروع لترتبط بذلك ب "البربر"، وفي الواقع ضد حزب الاستقلال. وتشكلت قاعدة المناضلين في الشمال من أعضاء سابقين في جيش التحرير الوطني من المتعاطفين مع المسعدي. وتضم قاعدة الحزب أيضا في أقاليم عديدة قياديين سابقين وموظفون سامون آخرون الذين استفادوا من نظام الحماية. ولكنهم يظلون مع ذلك متشبثين بالملكية وبالنظام المخزني ويعارضون استقلاليي المدن.

[166] - افتتاحية الاستقلال، 26 أكتوبر1957

[167] - افتتاحية الاستقلال،2 نونبر1957.

[168] - يعتبر زعيم الحزب أن استقلال المغرب مجرد خدعة. فالحرية منعدمة، والحكومة تتخذ إجراءات غير قانونية... ولم يتردد في التلميح إلى أن " ديكتاتورية حزب الاستقلال"، مجاهرا بما كان الكثيرون يتهامسون به. وقد أوردت جريدة الاستقلال في30 أكتوبر1957 بلاغا صدر عن وزير الداخلية إدريس المحمدي، صديق أحرضان، ولكنه لم يكن بعد قد فك الارتباط بحزب الاستقلال، في 24 أكتوبر يجيب زعيم الحزب الجديد: " سمح أحرضان لنفسه بانتقاد قرار اتخذته حكومة صاحب الجلالة مع أنه ممثلها بحكم منصبه...لقد اخل إخلالا خطيرا بمبدأ الانضباط. إضافة إلى ذلك، فقد كشف في نفس التصريح أنه وراء إنشاء حركة تشكلت بطريقة غير قانونية...لهذا اتخذ في حقه مباشرة إجراء التوقيف"، في انتظار إقالته من قبل العاهل.

طالب حزب الاستقلال مدفوعا من جناحه المتشدد بالاستفراد بتشكيل الحكومة. وتعالت أصوات مناضليه في مختلف المظاهرات لفرض "حكومة منسجمة"[169]. تفطن محمد الخامس للاختلافات داخل حزب الاستقلال، فسعى بإيعاز من ابنه إلى استثمارها فيما يخدم مصلحة القصر عن طريق تشكيل حكومة "استقلالية منسجمة" قصد الاستجابة للرغبة الشعبية، ولكن دون منحها صلاحيات حقيقية... وبذلك يتكشَف للناس في بلد ما زال يعيش في فوضى عارمة، عجزها البيِّن عن تسيير شؤونهم بفعل انقساماتها الداخلية. استشعر عبد الرحيم بوعبيد والنهدي بن بركة هذه المناورة. ولقطع الطريق أمام القصر، أفلحا في20 أبريل، في إقناع المكتب السياسي لحزب الاستقلال بتبني مبدأ الإصلاحات الدستورية والسياسية، وخاصة انتخاب مجلس تأسيسي في غضون الستة أشهر الموالية[170]. وفي فاتح ماي، رفض القصر المشروع، واعتبر الأمر بمثابة فرض أجل نهائي عليه، مكتفيا، بإيعاز دائما من مولاي الحسنذ، بإعلان "الميثاق الملكي" أو "ميثاق الحريات العامة" في 8ماي، وهو ميثاق يتعلق بتنظيم السلطات العمومية، في انتظار إقامة ملكية دستورية، ولكن دون تحديد مضمونها.

وفي نفس الفترة تقريبا، لم يتردد بن بركة في الذهاب أبعد في المستوى الاجتماعي[171]، يقول: "لا يتعلق الأمر بالنسبة إلينا، ونحن نفكر في التركة الاستعمارية، بوضع فقط حد للاستغلال الناتج عن عهد الحماية، ولكن كذلك لاستغلال الإنسان المغربي للإنسان المغربي"، والإشارة هنا واضحة للإقطاعيين والفئات الأخرى التي تستغل الشعب.

تفاقم الصراع بين القصر وقادة حزب الاستقلال، خاصة أولئك الذين يطالبون بحكومة قوية ومنسجمة تقوم على أساس دستوري. بل إن ضغوطا كثيرة، يقف وراءها مولاي الحسن ومناصروه داخل الحركة الشعبية، مورست على العاهل كي يتخلى عن الاستقلاليين. بيد أن محمد الخامس كان عازما على التوصل إلى اتفاق مع المعتدلين على الأقل، يفضي إلى تشكيل حكومة جديدة بتحالف مع "الأحرا المستقلين". وفي 10 ماي، عين أحمد بلافريج رئيسا لهذه الحكومة، واختار وزراء أعضاء في الحزب أو قريبين منه، ولم يختر من الجناح المتشدد سوى عبد الرحيم بوعبيد وزيرا للاقتصاد الوطني والمالية. لكن القوات المسلحة ومنها الدرك الملكي ظلت تابعة لولي العهد. وفرض أيضا مسعود الشيكر[172] وزيرا للداخلية، ولا علاقة له بحزب الاستقلال. وأصبح الأمن الوطني تابعا له ولم يعد تحت إمرة الوزير الأول. وأما صمت "الاستقلاليين المعتدلين" وقبولهم بهذه الخيارات، مذعنين

---

169 - وفي نفس الوقت، استمر الحسن اليوسي ومولاي الحسن في الترويج في المناطق البربرية لفكرة أن "العرش في خطر"، بينما القضاء لم يكن بعد قد بت في قضية عدي أوبيهي. وداخل حزب الاستقلال، ظهرت الخلافات بين "القدامى" (علال الفاسي وأحمد بلافريج...) و"الشباب"(عبد الرحيم بوعبيد من سلا وعبد الرحمان اليوسفي من طنجة والمهدي بن بركة من الرباط) الأقرب إلى القاعدة. واصطدم المنادون بالحزب الوحيد مثل بن بركة بمعارضة مزدوجة: داخلية من قبل اليمينيين في الحزب(في الواقع، لم تتحقق الوحدة إلا في النضال ضد سلطات الحماية)، وخارجية في مواجهة البادية التي لم تكن مؤطرة جيدا من قبل بعض أفراد من المدن يجهلون كل شيء عن عقلية سكان البوادي، وفي مواجهة زمرة من الحانقين من مختلف الانتماءات...

170 - كان الوزراء الاستقلاليون قد قدموا منذ15 أبريل استقالتهم الجماعية. وفي 17 أبريل قبل محمد الخامس استقالة البكاي.

171 - من هنا تهمة "الماركسي" أو "الشيوعي" التي ألصقها به خصومه.

172 - موظف سام سابق أقيل من منصبه سنة1944 بسبب نشاطه داخل الحركة الوطنية.

بذلك لإرادة القصر، إن لم نقل لأوامره، قرر يسار الحزب مغادرة اللجنة السياسية، مطلقا الشرارة الأولى التي أججت الأزمة داخل حزب الاستقلال.

لما تناهت إلى علم بن بركة المستجدات التي وقعت بالمغرب خلال سفره، المتناقضة مع مقررات اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، قرر التحرك في أقرب مناسبة، وتأتى له ذلك في 25يوليوز في افتتاح المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بتطوان، حيث استقبله الطلبة بحماس شديد، استقبال أي حركة لمن تعُدَُه "منظَرها"، مما جعل مولاي حسن يحس بالمهانة[173]. وابتداء من هذا المؤتمر، سيظل هولاي الحسن، حتى وقد أصبح الحسن الثاني، يشير في "المعلومات التي يكشف عنها" – السرية طبعا – لهذا الصحفي أو ذلك، بأصابع الاتهام دائما إلى بن بركة، حتى وإن كان هذا الأخير في المنفى بعيدا بآلاف الكيلومترات، وذلك كلما وقع حدث ما بالمغرب. وما أكثر الأحداث التي سيعرفها هذه البلد وصولا إلى "اختفاء" بن بركة ليصبح المهدي بن بركة الشبح المؤرق الذي يقض مضجع النظام، ويجد نفسه تحت المراقبة، بل ضحية مطاردة الشرطة[174]. وفي إطار تنقلاته حل بطنجة في نهاية أبريل، ليشارك كأحد ممثلي حزب الاستقلال في المؤتمر الثاني للأحزاب الثلاثة الكبرى وهي الاستقلال وجبهة التحرير الوطني والحزب الدستوري الجديد التونسي، حول قضية بناء فضاء مغاربي موحد أي "المغرب العربي الكبير" الذي تجمع بين بلدانه عوامل اللغة والدين والجغرافيا. وكان المؤتمر الأول قد انعقد بالقاهرة سنة1947. ويمكن القول إن بناء المغرب العربي كان أحد الأهداف الكبرى الحاضرة باستمرار في فكره وممارساته. ومع الأسف الشديد، ها هي ستون سنة قد مرت دون أن يتحقق هذا الحلم بسبب مشكل الصحراء الغربية. وفي بداية أكتوبر، استُقبل في بلغراد بوصفه رئيس المجلس الوطني الاستشاري واستأنس بالتجربة اليوغسلافية في مجال التسيير الذاتي فيما يخص حل الصراعات الاجتماعية والاقتصادية، وهي تجربة رأى أنها مهمة بالنسبة إلى المغرب. وفي16 أكتوبر، التقى بديغول بباريس. ونشرت جريدو فرانس سوار في 29 من نفس الشهر مقال مطولا عن "الرجل الذي لا ينفك نجمه يصعد في المغرب"(...) ولكن حزب الحركة الشعبية يجعل من أولوياته الإجهاز عليه: "ها هو (العدو الأول) كما كان يسميه المقيم العام جوان سنة1951. ولا سك أنه كان أفضل من يضع الخطط لمحاربة سلطات الحماية بسرية وفعالية. إنه لم يتغير".

تعصف بالبلد أزمة خانقة، أخطر الأزمات منذ الاستقلال. وفي الريف اندلعت حركة "تمرد" في 23 أكتوبر، وتتراءى خلفها قامتا زعيمي الحركة الشعبية المحجوبي أحرضان والخطيب، مدفوعين

---

[173] - دع أن هذه أول مرة تُتبنى فيها توصيات بمثل هذه الراديكالية بالمغرب، فهي تدهو إلى الانتخاب المباشر لجمعية تأسيسية، قصد منح البلاد مؤسسات ديموقراطية وإعادة تنظيم الجيش والشرطة بطريقة ديموقراطية، وهما في الحقيقة مؤسستان تخضعان كلية للملك، وإن لم يوجد تنصيص على ذلك. وسارع بعض الصحفيين إلى القول إن وراء هذه التوصيات المهدي بن بركة، كما أنها تعبر عن " إرادة لإقرار الجمهورية"، الأمر الذي كذبه بن بركة مباشرة.

[174] - لم يعارض في يونيو تنظيم إضراب دعا إليه زعيم الاتحاد المغربي للشغل بن صديق، بل إنه سينخرط إلى جانب هذا الزعيم النقابي والفقيه البصري وعبد الله إبراهيم في سياسة شد الحبل مع قادة الحزب الآخرين، مما أدى إلى سحب إدارة جريدة الاستقلال من يده، لتمنح لمحمد اليازيدي. ولم يتردد في الكشف في شهر غشت عن الصراع مع الجناح المحافظ في قيادة حزب الاستقلال.

بدرجة أو بأخرى بمولاي الحسن. ظهرت في المغرب بعض مظاهر الفوضى، والمهدي بن بركة يعتبر أن الشخص الذي اختاره القصر في منصب وزير الداخلية ليس مناسبا. صحيح أن حكومة بلافريج أنجزت بعض الاصلاحات الهامة[175]، ولكنها تواجه تحالفا غريبا بين قوات هجينة، حيث توجد جنبا إلى جنب الحركة الشعبية والأعيان الإقطاعيون واللوبيات الاستعمارية، و"يسار" الحزب. ولايمكنها أن تصمد طويلا، خاصة وأن عبد الرحيم بوعبيد صادفته عراقيل كثيرة في تطبيق سياسته الاقتصادية الجدية، نظرا لمعارضة الجناح اليميني في الحكومة مدعوما بولي العهد، أكثر منه بسبب رفض رئيس الحكومة دعمه في مسعاه. وقد جعله تعاطفه مع أفكار بن بركة، يستغل أحداث الريف لتقديم استقالته يوم 22 نونبر، مما عجل بسقوط الحكومة التي لم تعمر سوى ستة أشهر.

انتفاضة الريف

طلب كل من أحرضان والخطيب من وزير الداخلية الإذن بنقل جثمان المسعدي المدفون بفاس إلى أجدير بؤرة الانتفاضة الريفية، سعيا منهما إلى التضييق على الحكومة التي يترأسها لأول مرة حزب الاستقلال. يتعلق الأمر بالنفخ من جديد في أطروحة اغتياله على يد حزب الاستقلال بأمر من بن بركة. رفضت الحكومة الاستجابة لطلبها، وأمرت الزعيمين بتهمة "النقل غير القانوني للجثة" ليقضيا شهرين في السجن ويغادراه دون محاكمة على إثر تدخل القصر. وصدر قرار بمنع[176]حزب الحركة الشعبية الذي لم يكن معترفا به رسميا. بيد أن المنع سرعان ما سيُعلق بأمر من مولاي الحسن.

واندلعت حركات تمرد أخرى في بعض البوادي، قريبا من ولماس بمنطقة الرباط، حيث معقل أحرضان، وفي جنوب تازة، وفي جنوب المغرب... وهذه الحركات أثارت قلق الحكومة ولكن أيضا القصر الذي ربما أفلتت من يده الأحداث بعد أن ساهم في تأجيجها. لكن سرعان ما تم القضاء على حركات تمرد قبائل زمور بمنطقة وَالماس.

وفي المقابل، تطلبت مواجهة انتفاضة الريف وقتا أطول[177]. وأدرك القصر أن السماح بنشأة حركة استقلالية أمر ينطوي على خطر كبير. ألم يسبق للريفيين أن هزموا في العشرينات القوات الفرنسية والإسبانية العملاقة؟ وفي أواخر العام، أقام مولاي الحسن القائد العام لأركان الحرب العامة مركز القيادة بتطوان. ومن هناك قاد آلاف المقاتلين من القوات المسلحة الملكية للقضاء على "تمرد" لم يكن صانعه كما كان الحال مع ""تمرد" عدي أوبيهي سنتين قبل ذلك. وقد قمعت الانتفاضة على يد أوفقير وآخرين بعنف لم يسبق له مثيل، حيث استعملت قنابل النابالم وأحرقت القرى واستعملت

---

[175] - ومنها ظهير15 نونبر1958 الذي يعترف بتعددية الأحزاب في البنية الجديدة للدولة، ويضع مدونة للصحافة، وينص على مصادرة ممتلكات عملاء الاستعمار،الخ.

[176] - يعد هذا القرار مسا ب"الحريات العمومية" المنصوص عليها في الميثاق الملكي المعلن قبل بضعة أشهر. وأدى هذا الفعل الاستفزازي إلى موجة معارضة قوية ضد حزب الاستقلال و"الرباط". ويرى حزب الاستقلال أن المغرب ليس مستعدا للسماح بانشقاقات سياسية في وقت يمر فيه البلد بمرحلة بناء.

[177] - في أكتوبر1958. البعض اعتبرها "حركة تحرر" حقيقية. وكان هدفها بسيطا : إجبار كل القوات الأجنبية التي ما زالت بالمغرب على الرحيل من أراضيه، وإسناد إدارة الريف للريفيين، ومواصلة الكفاح بجانب مقاتلي جبهة التحرير الوطني حتى تحرير مجموع تراب المغرب العربي...

المدفعية الثقيلة والضربات الجوية تمهيدا لتدخل المشاة ومرابطتهم بالأراضي المأخوذة من الريفيين[178]. وفي 16 يناير 1959، دخل كل من مولاي الحسن ورئيس الحكومة عبد الله إبراهيم الحسيمة. وسيكتب فيما بعد الحسن الثاني في كتابه التحدي، قائلا: "استتب الأمن في أواخر شهر يناير". وفي فبراير، تم الاعتراف رسميا بالحركة الشعبية سعيا إلى إقرار بعض التوازن، وتخفيف التوترات.

جيش التحرير المغربي بالجنوب

مباشرة بعد الاستقلال، نادى علال الفاسي وهو مازال بالقاهرة ببناء "المغرب الكبير" الممتد من نهر السينغال بالجنوب، إلى البحر الأبيض المتوسط بالشمال، ومن المحيط الأطلسي غربا إلى جزء من الجزائر شرقا. إنها بداية مطالب الوطنيين بأراض تستعمرها منذ قرون إسبانيا، وأيضا رفض الاعتراف بنشأة دولة موريطانيا في المستقبل. لم يكن النظام المغربي ضد هذه الفكرة رسميا، ولكنه يتوجس خيفة من جيش التحرير المغربي في الجنوب الذي لم ينضم بعد إلى القوات المسلحة الملكية، مع وجود أحد قادته وهو الفقيه البصري القريب من المهدي بن بركة[179].

وفي شمال موريكانيا اصطدم جيش التحرير المغربي بالجنوب بالوحدات العسكرية السنغالية لاتابعة للجيش الفرنسي، وفي وادي الذهب كان عليها أن تواجه القوات الإسبانية. وفي 20 غشت1957، أعلن محمد الخامس أنه يرغب في استرداد ثغر إفني عن طريق المفاوضات. وفي نونبر، أفلح أحمد بلافريج في الحصول على تنازل الإسبان. ولكن قبل ان يُنفَّذ هذا القرار في أرض الميدان، عمد مولاي الحسن إلى إحدى مناوراته المعروفة، حيث أرسل وحدة عسكرية من القوات المسلحة الملكية إلى إفني، ليصدر بعدها بلاغ يبشر بالانتصار في معركة "تحرير إفني".

لم يبق إلا القضاء على "مثيري القلاقل" ممن يخشاهم القصر. هكذا عمد الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال كونيي بموافقة الرباط[180]، وبتنسيق مع الجيش الإسباني بوادي الذهب، إلى إعطاء الانطلاقة لعملية ضخمة ضد جيش التحرير المغربي الذي يضم ما بين 4000 و5000 مقاتل، أُطلق عليها اسم "الإعصار"، وفي أدبيات الجيش الفرنسي عُرفت بعملية إيكيفيون وبتييد لدى الإسبان[181]. وسرعان ما قضي على مقاتلي جيش التحرير المغربي الذين كانوا أقل عددا وعتادا. وتمكن مع ذلك بعضهم من الهرب، لينخرط بعدها في العمل السري بأماكن أخرى، كما أخرى، كما هو حال شيخ العرب الذي يمَّم شطر الدار البيضاء.

---

178 - وقعت عمليات اغتيال جماعية لثني الناس عن مواصلة الانتفاضة. وعمد الطيران الملكي إلى جانب الطيران الفرنسي إلى تدمير بعض القرى بكاملها.وفي هذه الفترة، أثار ضابط الصف الدليمي انتباه الأمير، فألحقه بالقيادة العليا، وبعد ذلك، أرسله لقضاء فترة تدريب باسكوتلاندريارد، قبل أن يلتحق بالجنرال أوفقير مساعدا له سنة1960.

179 - خلال صيف1956، فتح مولاي الحسن الطريق بين أغادير وتندوف، ولا شك أن ذلك كان بهدف دعم الجيش الفرنسي في الحرب ضد جبهة التحرير الوطني، أكثر منه لمساعدة المقاومة المغربية بالجنوب.

180 - تنازل فرانكو عن طرفاية تعبيرا عن امتنانه للقصر، وستسيطر عليها القوات المسلحة الملكية في شهر أبريل.

181 - توزع الهجوم على مرحلتين : تدمير العدد الأكبر من مقاتلي جيش التحرير الوطني المستقر بالساقية الحمراء، ثم "تنظيف" وادي الذهب من قبل القوات الإسبانية.

وبذلك استأنف حماة المغرب السابقون عملهم الذي أطلقوا عليه اسم "عملية إقرار السلام"، وغن كان هذه المرة لصالح الملكية المغربية لا لصالحهم ولا يتردد المهدي بنونة في كتابه "أبطال دون مجد"،وأرى أنه على حق، في عرض هذه الأطروحة والتعمق فيها بشجاعة، رغم أنف بعض الحلفاء الجدد للقصر.

محاكمة عدي أوبيهي(دجنبر-1958 يناير1959)

تشكلت محكمة العدل من قضاة كلهم أعضاء في حزب الاستقلال أو ممن اختارهم الحزب بعناية وترأس المحكمة إبراهيم قدارة. واضطلع بمهمة النائب العام أحد أصدقائي الذي سيصبح فيما بعد نقيبا للمحامين بالرباط وهو احمد بلحاج الذي كان ينتمي حينها إلى حزب الاستقلال. وفي صباح يوم افتتاح المحاكمة[182]، دعوت كلا من بلحاج وقدارة إلى مقهى باليما. كنت أريد أن اعبر لهما عن قلقي وتقززي من هذه القضية المفتعلة. ذكرت لهما الدور الذي لعبه الأمير مولاي الحسن في هذه المأساة والأمان الذي منحه"للمتمردين" باسم الملك. والحال أن لاشيء من هذا وذاك مذكور في الملف. صاح القاضي قدارة متوعدا:" إن كان لزاما إدراج مولاي الحسن في هذا الملف فسندرجه ونحاكمه" حري بالذكر هنا أن لا أحد في تلك الفترة، بل حتى اليوم السابق على وفاة الملك محمد الخامس في فبراير1961، كان يظن أن ابنه سيحكم عما قريب، إن لم نقل يوما ما . مهما يكن، فرغم المساعي التي قمت بها في هذه القضية، فإن مولاي الحسن لن يُحاكم، بل إن رئيس المحكمة سيُرقى سنوات بعدها إلى رئيس المجلس الأعلى.

ابتدأت المحاكمة باستفسار المتهمين عن هويتهم، تلاه قراءة لائحة الاتهامات الموجهة لهم[183]. وقبل التطرق إلى الجوهر، قدمت كما هي القاعدة في البداية بيانات "تستهدف عدم قبول القضية بفعل إنهاء المتابعة العمومية". وذكَّرت بكون ملك المغرب يستجمع كل السلط في يده، ومنها السلطة القضائية، وأن مولاي الحسن كان يمارس في الفترة التي وقعت فيها الأفعال المتهم بها الأظناء صلاحيات السلطة الملكية. والحال أنه بإعلانه الرسمي في 21 يناير1957 وعد كل المتمردين بالأمان اي بالعفو، قبل إرسال الجنرال الكتاني ومحمد عواد لتأكيده. وتابعت بالقول: "تبين بالدليل أن السكان استسلموا مباشرة ولم يطلقوا أي رصاصة، ولم يبدوا أي اعتراض في مواجهة القوات المسلحة الملكية. وجُمعت الأسلحة من قبل أصحابها، وسُلّمت للقوات المسلحة. والأعضاء القليلون من حزب الاستقلال الذين اعتقلوا لبضع ساعات، أطلق سراحُهم مباشرة، بل إن موكلي المتهمين، حدو أوميمون، ومحمد أوعلي بوتولوت، وسعيد اليوسي قادوا بأنفسهم عمليات الاستسلام، كلَ في منطقته، قبل وصول الجيش مجمل القول إن المتهمين أطاعوا أمر مولاي الحسن، فهم اعتُقلوا وتوبعوا خطأ. وبينما كان من المفروض أن يستفيدوا من اليوم الأول من القرار الملكي القاضي بالأمان. وهذا القرار على أي حال منسجم مع الأمان التقليدي المعروف في البلاد البربرية. وهو أيضا القاعدة

---

[182] - 20 دجنبر1958.

[183] - المس بالأمن العام الداخلي والخارجي للدولة وجرائم وجنح أخرى، منها التآمر مع دولة أجنبية.

المتبعة عادة في القانون الإسلامي المتعلق ب "الجرائم السياسية" [184]، ومن باب أولى أن أي متابعة ما كان يجب أن تقع، إذ لم تُرق أي قطرة دم ولم تقع أي أضرار".

سرت همهمة ارتياح في صفوف الحضور بقاعة المحكمة بعد أن عمدت إلى قراءة خلاصاتي بالعربية، وفي حركة موحدة نهض المتهمون الاثنان والثمانون مثيرين حفيظة القضاة فار دم القضاة وأسقط في يدهم، ولكنهم وجدوا طوق النجاة فيما سيقوله النائب العام الذي أنكر وجود أي ظهير بالعفو، وبالتالي لا وجود للأمان، كما أن ما أعلنه الأمير مولاي الحسن وبثته الإذاعة لا يمكن ان يفهم على الوجه الذي فهمته به.

طلبت من رئيس المحكمة استدعاء مولاي الحسن للمثول أمام المحكمة للحسم في هذه النقطة. كما طالب زميلي طزاروس باستدعاء الجنرال ديفاري الذي تفاوض مع "المتمردين" حول تسليم الأسلحة. عارض النائب العام هذا الطلب، متعللا بكون هذه النقطة ستُناقش في وزارة الشؤون الخارجية. رفع رئيس المحكمة بعدها الجلسة وحدد موعد انعقاد الجلسة الموالية في شهر يناير1959. لا حاجة للاستغراب، فالقضاة في حاجة إلى بضعة أيام لطلب "النصح" من الدوائر العليا.

استُأنفت المحاكمة، وأخبرت المحكمة المتهمين ومحاميهم أن مولاي الحسن لا يمكنه الحضور بحكم قيادته الحملة العسكرية الجديدة بالريف... والأمر نفسه بالنسبة إلى الجنرالات الفرنسيين... سارعت إلى تقديم بيانات مكتوبة مطالبا باستدعاء الجنرال الكتاني، لأنه هو الذي منح الأمان "للمتمردين" باسم الأمير. لم يجد النائب العام بدا من الاستجابة لطلبي، ورُفعت الجلسة. ومثل الجنرال أمام المحكمة بضعة أيام بعد ذلك، وكان لشهادة هذا الضابط الشجاع والنزيه وقع الصاعقة على المحكمة. ذكر أولا أنه ذهب إلى كراندو بطلب من مولاي الحسن نفسه. وكجواب على سؤالي، أكد أن الأمير كلفه بمنح كل المتمردين "الأمان التام"، "وقد كررت ذلك الوعد مرتين على مسامعهم، واستجابوا مباشرة". كان على المحكمة أن توقف المحاكمة توا، ولكنها كانت عاجزة عن اتخاذ مثل هذا القرار نظرا لطبيعة تشكيلتها. لهذا بعد التداول لفترة قصير، قضت "بضم الشكل إلى الجوهر"، وهي حيلة تقليدية للتخلص من أي صعوبات أصلية واستبعادها من النقاشات.

ذكرتُ أن مولاي الحسن والجنرال كونيي والحسن اليوسي أحد مستشاري التاج لم تُقرر ضدهم أي متابعة. والحال أن هذا الأخير طُلب للشهادة، وقد يُلقى عليه القبض. وبقدرة قادر، صدر بلاغ عن وزارة الداخلية مباشرة بعد استئناف المحاكمة يعلن أنه في "حالة فرار". وقد اوردت بعض الصحف أن اليوسي هو أيضا انخرط في حركة تمرد ضد السلطة المركزية[185]. وفي مقال معنون ب" انبعاث البربرية". توقف جان لاكوتور عند هذه القضية التي تُطرح في المغرب باستمرار، كاشفا عن مجموعة من الوقائع التي إذا تمعنا فيها بدت لنا بالغة الأهمية لا بمضمونها فقط ولكن بدلالاتها

184 - انظر خليل : "إذا كان سبب التمرد انشقاقا دينيا أو سياسيا، لا يتابع المتمردون بسبب الدم المراق ولا الأضرار المحدثة".

185 - استغربت جريدة العلم تهاون وزير الداخلية إدريس المحمدي الذي "لم يصدر الأمر بإلقاء القبض على مستشار التاج إلا بعد خمسة أيام من قرار الملك".

المتعددة[186]. هل كان هذا الصحفي الكبير يعرف أو على الأقل يشك في أن وراء "توظيف الخصوصية البربرية ضد حزب الاستقلال" يتراءى شخص مولاي الحسن هو نفسه؟ مهما يكن، فلتفادي مثول الحسن اليوسي أما م المحكمة، وخاصة للحيلولة دون "كشفه كل الأوراق"، أقاله القصر، بإلحاح من مولاي الحسن، ومكنه من الهروب[187].

تواصلت محاكمة المتهمين الستة والثمانين طوال شهر يناير. كان عدي أوبيهي أول الماثلين أمام المحكمة وقد اعترف بالمنسوب إليه، ولكنه أكد على اسم من أعطاه الأمر، والحسن اليوسين فهو الذي "قدم لنا السلاح"... زاعما وجود مؤامرة ضد العرش، وأنه بادر إلى استباق الأحداث للتصدي لتلك المؤامرة... وقد عقدت جلسة لمناقشة هذا الأمر بقصبة تادلة برئاسته. كنت أعرفهن فهو الذي عينني عاملا. وكانت النصيحة التي وجهها للجميع هي :"استعدوا" [188] " سأله الرئيس: "ما هي علاقتكم بالجنرال ديفاري الذي مدكم بالأسلحة؟" ، فأجابه :" لاعلاقة لنا به، وفي المقابل كانت تربطني علاقة بالجنرال كونيي بقصر السوق (الراشيدية حاليا)... وفي بولمان، امتطيت سيارة مع كابتان فرنسي، وذهبنا معا إلى فاس، حيث اجتمعنا في منزل الجنرال". ولم يفت عدي أوبيهي ان يؤكد وفاءه لجلالة الملك محمد الخامس ولليوسي. "هكذا، عندما سافر جلالته، أعطاني الأمر بحمل السلاح والمحاربة بجانب القبائل...".

جاء دور باشا ميدلت موحا أورا الذي قال: "عُيَنتُ بظهير ملكي وكنت تابعا للعامل(...) اتَُهمت أيضا بكوني مترجما(...) العامل هو الذي أعطاني الأمر بتوزيع الأسلحة. كلّفنا ايضا بعمليات حراسة بعد أن اتصل باليوسي الذي قال له: "جلالة الملك سافر إلى إيطاليا ولن يعود. يجب تسليح القبائل". وعندما سئل عن اجتماعات الرباط، اتهم اليوسي وعدي أوبيهي وضابطين فرنسيين.

يبدو أن كلا من عدي أوبيهي وموحا أورا حريصان على عدم ذكر اسم مولاي الحسن، لأنهما تلقيا "ضمانات"...

أعاد كل المتهمين المستنطقين الأقوال التي أدلوا بها إلى الشرطة. وطالب النائب العام بإنزال أقصى العقوبات في حقهم جميعا، بما في ذلك الإعدام. وجاء دور الدفاع، وعمد كل محام إلى التذكير

---

186 - " لم ينتظر الحسن اليوسي اضطرابات سنة1958، أي انتفاضة الريف، ليطرح نفسه زعيما للحركة البربرية. وبمجرد إقالته من وظائفه الوزارية، جاب الجبال برفقة عدي أوبيهي وأحد أبناء عبد الكريم والقايد على زايان أمروق مروجا في القبائل بقدرة خطابية باهرة فكرة تساوي الناس أمام الدولة. وإذا كان الحسن اليوسي من بين أولئك الذين أفلحوا خمسة أشهر بعد ذلك في جعل عدي أوبيهي يستسلم، فلأنه كانت له دالة على هذا الأخير. كما أنه ظل وفيا لذلك التوجه القاضي بتشجيع الخصوصية البربرية ضد حزب الاستقلال عندما شجع قبل سنة نشأة الحركة الشعبية للدكتور الخطيب والمحجوبي أحرضان". لوموند،4 يناير1959.

187 - من جبل فاس-هذا إذا كان التجأ أصلا إليه- فر إى إسبانيا واستقر بجنوبها، وقد ساعده على ذلك مولاي الحسن...وثلاث سنوات بعد ذلك، سيسمح له الحسن الثاني بالعودة إلى المغرب طاهر الأثواب.

188 - " قال لنا أيضا إن لم ننظم أنفسنا، فمعناه أننا نعصي أوامر صاحب الجلالة. اجتمعنا به ثلاثة أشهر قبل الأحداث، وبعد ذلك كنا نجتمع به كل أسبوع خلال التحضيرات النهائية. كنت رسميا ضيفه، واجتمعنا بضابطين فرنسيين بسلا. قال لنا إنهما في صفنا، وأنهما سيمداننا بالسلاح. وصلت شاحنات عديدة إلى كراندو محمّلة بالأسلحة،6300 بندقية وعدد معين من البنادق الرشاشة.

بأقوال موكليه، مفندا ادعاءات النيابة العامة، مشيرا خاصة إلى أن أيا من الأظناء لم يطلق الرصاص، مطالبا ببراءتهم.

ومما جاء في مرافعتي: "كتب البعض في الصحافة قائلا إن الأمر يتعلق "بأكبر محاكمة في القرن"، أقول بدوري، موجها كلامي بوضوح إلى ممثلي الاتهام بأن الأمر يتعلق بالأحرى "بأكبر خدعة في القرن". سأذكر لماذا تبدو لي هذه المحاكمة خطأ جسيما[189]". واستطردت بالقول: "جرى الحديث عن "محاكمة الإقطاعيين" وضرورة القضاء عليهم. هل يظن ممثل الاتهام أنه أمام80 إقطاعيا؟ هل يمكنه التأكيد أن موكلي حدو أوميمون وميمون أوبجا مثلا، وهما من بين المتهمين الخمسة الرئيسيين، ينتميان إلى فئة الإقطاعيين؟ ألا يوجد هؤلاء في قفص الاتهام لأنهم يمثلون اتجاها سياسيا مختلف عن اتجاه ممثل الاتهام؟ لنأخذ حالة ميمون أوبجا. حاول النائب العام بشتى الوسائل الاستدلال على كونه مذنبا، مع أن هناك أدلة قطعية على أنه كان في الرباط وقت وقوع "الانتفاضة". لم يتلق إذن أي سلاح، بل إنه التحق بالقوات المسلحة الملكية بعد توصله بأمر من الرباط عن طريق التلغراف. إنه في الواقع يوجد في قفص الاتهام لسببين بسيطين: لأنه صهر الحسن اليوسي، الغائب الأكبر عن المحاكمة، بعد أن اختفى عن الأنظار بقدرة قادر. وخاصة لأنه كقايد في إتزر لم يكن له نفس الأفكار السياسية للبعض". وبعد استعراض مطول للوقائع، خلصت إلى ما يلي: "لماذا هذه المحاكمات بتهمة "المس بالأمن العام؟". صحيح أن بعض المتهمين ربما مس "بالأمن العام"، ولكن الامن العام لحزب سياسي. هذا الخلط خطير وله عواقب وخيمة على البلد(...) حسبت أن التفسيرات التي قدمتها كافية لنيل براءة المتهمين، ما عدا ربما عدي أوبيهي الذي أعطى الأوامر، وإن كان من الضروري أيضا معرفة ممن تلقى هو نفسه الأمر بتنفيذ العملية".

ولتدعيم أقوالي، حتى فيما يخص عدي أوبيهي، توقفت من جديد عند قضية الأمان والنتائج المترتبة في القانون الحديث عن العفو، خالصا إلى ما يلي: "كتب أحد الصحفيين قائلا إنني أبدو اكثر المحامين تحمسا في هذه المحاكمة. فيما يخصني، لم أتصرف إلا بإملاء من ضميري، وبنفس الاستقلالية الفكرية التي التزمت بها وسأظل اليوم وغدا ملتزما بها..."

لم يتأثر ولو فتيلا قضاة المحكمة بمرافعتي ومرافعات زمئي، فهم ليسوا قضاة بالمعنى المتعارف عليه، بل أشخاص يظنون انهم يقرون العدالة وإن كانت اعتبارات السياسية هي التي توجههم في الحقيقة. صدر الحكم في ساعة متأخرة من ليلة31 يناير1959، حتى لا يكون هناك عدد كبير من الناس قرب المحكمة. وفيما يتعلق بالأمان الذي منحه الجنرال الكتاني، لم يتورع القضاة عن التأكيد أن ذلك "مجرد خدعة حرب لحقن الدماء" وحُكم على أربعة أشخاص بالإعدام، وهم: عدي أوبيهي وموحا أورا واثنين من موكلي وهما سعيد اليوسي وحدو أوميمون، وحكم على آخرين بالسجن مدى

189 - "إذا تبين فيما بعد أن انعكاسات هذه المحاكمة كانت ضخمة، وعواقبها التي لاأحد يتوقع طبيعتها الآن، ولكنها ستكون وبالا يوما على الحكومة، فمن الواجب ألا ينبري أحد حينها ليقول لنا "نحن لم نكن نرعب في وقوع ما وقع"(أليس هذا الكلام بمثابة تنبؤ بمجزرة الضخيرات اثنتي عضرة سنة بعد ذلك؟

الحياة، ومنهم موكلي ميمون اوبجا، قايد إتزر، ومحمد أوعلي بوتلوت، قايد تلسينت، والمتهمون الباقون حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين 1و15 سنة، فيما أخلي سبيل أربعين متهما[190].

ما هو المصير الذي لاقاه المتهمون الرئيسيون؟

مات عدي أوبيهي في30 يناير1960، بضعة أسابيع قبل وفاة محمد الخامس، بمستشفى بن سيناء حيث كان يتلقى العلاج تحت الحراسة. ويقال إنه مات مسموما بعد تناول طعام جاءه من خارج المستشفى.هل هذا صحيح؟ من يدري. مهما يكن، فإن العامل السابق بتافيلالت دُفن بمعقله في جنازة فخمة حضرها عامل إقليم الرباط ممثلا عن العاهل المغربي، وكان من بين الحاضرين أيضا المحجوبي أحرضان، ويقال إنه ألقى "كلمة مؤثرة" بالمناسبة، لم يتردد في القول فيها: "إذا كان عدي أوبيهي قد مات، فكلنا عدي أوبيهي". ومع ذلك، فبعد أرعبة أشهر، سيختار الملك الجديد الحسن الثاني المحجوبي أحرضان وزيرا للدفاع.

وماذا عن المتهم الثاني موحا أورا؟ عرفت خلال المحاكمة ان له رتبة كومندان في الجيش الفرنسي اكتسبها في صف المشاة المغاربة. وفي إحدى فترات رفع الجلسة سألته إن كانت الصدفة جمعته في عمله بالكابتان جان كالفينو أحد أصهاري. أجابني: "أجل أعرفه. كنت برتبة ليوتنان في فرقته بمكناس". منذ تلك اللحظةن توطدت العلاقة بيننا، وأصبح يفضي لي بأسرار بالغة الأهمية تعزز أقوال موكليً. وخلال استجوابه من قبل المحكمة، ذكر أنه كان مجرد منفذ للأوامر، ومهمته تقتصر على الترجمة لصالح الضباط الفرنسيين. وقد اكد لي انه في الحقيقة نفذ "المؤامرة" التي خطط لها مولاي الحسن. وطبعا، هذه "الأحاديث الشخصية" لم تُثر أمام المحكمة ولهذا الأمر أسبابه، فعندما نصحت موحا أورا بأن يقص على محاميه هذه الوقائع، ونصحته خاصة بتدوينها خدمة للتاريخ، أجابني: "خلال عملية الاستسلام، تم اقتيادي مصفَّد اليدين إلى القصر الملكي، حيث وجدت نفسي أمامي مولاي الحسن الذي وضع يده في يدي وفق تقاليدنا الإسلامية، واسم لي باننني لن أصاب بأي مكروه إن تسترت على الأشياء التي اعرفها. وأنا عازم على الوفاء بوعدي".

يا له من خطأ قاتل؟ بعد بضعة أشهر، وبالضبط في9أكتوبر1961، وقد أصبح مولاي الحسن ملكا، أخبرني النائب العام أن موكليً سعيد اليوسي وحدو أوميمون المحكوم عليهما بالإعدام حظيا بعفو ملكي. هكذا إذن، فاستماتتي في الدفاع أمام المحكمة، والرسالة التي بعثت بها إلى وزير العدل وبنسخة منها إلى الديوان الملكي، لم تذهبا هباء منثورا. أحسستُ بالسعادة بعد سماع الخبر، ولكن سرعان ما مادت الأرض تحت قدمي وأنا أستمع إلى زميلي باوليني يقول لي بعدها بلحظات قليلة إن

190 - تقدمت مع زملائي بطعن في هذه الأحكام إلى محكمة النقض، ومرت15 شهرا دون أن يحدد تاريخ النظر في الطعون. كاتبت في25 أبريل1960 وزير العدل، مرفقا نسخة من الرسالة إلى رئيس المجلس الأعلى،للتذكير بالقضية والإلحاح على ضرورة التسريع بالنظر فيها، نظرا للقرارات الجديدة المتعلقة بإعادة النظر في الحكم. وستظل هذه الرسالة حبرا على ورق لأن قضاة المجلس الأعلى يأتمرون بأوامر السلطة السياسية.

النائب العام أخبره باستثناء موكله[191]. ورغم أن مقتضيات القانون الجنائي تمنعني من التدخل بأي شكل من الأشكال احتراما للسرية المطلقة، فإنني اتصلت بوزير الدفاع المحجوبي أحرضان، وأخبرته بالقرار الصادم الذي اتخذه الملك، ملحا على ضرورة تدخله، وذكرت له بالحرف: "لا يمكنك السماح بان يُقتل أحد إخوانك البربريين، دون أن تتدخل" أجابني: "هذا أمر حزين جدا. ولكنني مع الأسف الشديد لا أستطيع فعل أي شيء. ولكن ثق أنني لن أغمض عينيَّ طوال هذه الليلة" مرت أربعون سنة على هذا الجواب البئيس الذي سمعته من زعيم الحركة الشعبية، وما زالت أصداؤه ترن في أذني.

بقي لي أمل وحيد، محاولة الاتصال برضا اكديرة الذي كان حينها وزيرا للفلاحة. تمكنت فعلا من الاتصال به هاتفيا في الساعة التاسعة مساء، وهو بمكتبه بالوزارة. أخبرته(؟) بالقرار الغريب للملك ملتمسا منه التدخل لديه دون مواربة لمنع تنفيذ الحكم بالإعدام. أجابني بالقول: " لايمكنني الاتصال به في هذه الساعة". كنت على علم بالعلاقات الوطيدة التي تجمع بينهما، لهذا ألححت في طلبي، بل وتملكني الغضب فتفوهت بكلمات قاسية، غير متورع عن التعبير عن معارضتي الشديدة للظلم الذي سيرتكب في حق بريء. وذهبت حتى توجيه انتقادات مباشرة للملك الذي لم يف بوعده، الخ. وعدني اكديرة قائلا: "سأرى ما يمكنني فعله". وفي اليوم الموالي، اتصلت هاتفيا في الصباح الباكر بالسجن المركزي بالقنيطرة، حيث أودع المدانون. اكتفيت بسؤال رئيس الحراس، وهو بربري مثل كل حراس السجون والمعتقلات السرية، عما وقع، فأجابني: "لا تقلق أيها الأستاذ. الكل هنا." لم يبق لي إذن إلا أن أشكر اكديرة. استقبلني هذا الأخير بلطف وحفاوة اعترافا بصداقتنا في السنوات الماضية، ونصحني بالذهاب إلى القصر لشكر الملك شخصيا، قبل أن يضيف: "موريس، عندما تتصل بي في المرة المقبلة في قضية حساسة، راقب جدا كلماتك، فالحسن الثاني كان بمكتبي مساء أمس عندما اتصلت بي، وأعطيته السماعة" ذهبت إلى القصر الملكي نزولا عند نصيحة اكديرة، والتمست من مخاطبي إبلاغ الملك تشكراتي. استغرب لكلامي وقال: "هل انت متأكد مما تقوله؟ حسب علمي، فالإعدام نُفِّذ صباح اليوم". لم يكن هذا الشخص إذن على علم بما وقع، مما يدل على الأهمية التي يوليها الملك لمعاونيه.

ولكن مع الأسف الشديد، فبعد أربعين يوما من هذه الواقعة، اتخذ الملك من جديد قرار بتنفيذ حكم الاعدام، صباح يوم 30 أكتوبر. وصلني الخبر عن طريق مستشاره. وقد طلب منه النائب العام ألا يخبرني، قبل أن يضيف: "مهما يكن، فغن تسرب الخبر من هذا أو ذاك، سأطبق عليه القانون". لم يبق بيدي إلا السكوت والتحسر على خيانة الملك لوعده. هكذا، فإن الشاهد الوحيد الذي تابع، من موقع المترجم ليس إلاالأحاديث التي دارت بين مولاي الحسن وكونيي واليوسي وعدي أوبيهي بالعربية والبربرية والفرنسية، سيوارى الثرى حاملا سره معه.

---

191 - كان على علم بعلاقاتي الطيبة بالعديد من القادة المغاربة منذ سنوات الحماية. وفي الواقع، كنت عضوا حينها في حركة الوعي الفرنسي، بينما كان أقرب إلى حركة الحضور الفرنسي.

لم أكن إذن مخطئا عندما تولد لدي الانطباع وقبل بضعة أشهر وأنا أتأمل شخص الحسن الثاني، عند وفاة محمد الخامس، أنني أمام شخصية متلونة دون مبادئ. وبعد مرور أربع سنوات على تلك الواقعة، أي غداة "اختفاء" المهدي بن بركة، يحق للحسن الثاني ان يقارن نفسه بالملك لويس الحادي عشر[192].

صعود اليسار إلى السلطة وسقوطه

حكومة عبد الله إبارهيم

قرر محمد الخامس غداة استقالة حكومة بلافريج خوض "تجربة يسارية" خالصة، اعتمادا على شباب حزب الاستقلال. أكتان في قرارة نفسه يرغب حقا في ذلك، ام أنهاستجاب لاقتراح ماكر من ولي العهد؟ يبدو القرار لأول وهلة جريئا.وفي الحقيقة كانت الأهداف محسوبة وبسيطة: مواصلة بث الشقاق في صفوف حزب الاستقلال بين شيوخ الحزب التقليديين "المحافظين"، وشبابه "الثوري"، والتمكن من زرع الفتنة مستقبلا بين اليسار العمالي وزعيمه بن الصديق والذي يمثله عبد الله إبراهيم، واليسار الذي يتزعمه بن بركة، وأخيرا، الزج بهذا الأخير في "مؤامرة" مزعومة بعد تحميله مسؤولية المطالبة بحل الحزب الشيوعي المغربي.

مهما يكن، فإن العاهل المغربي استدعى عبد الله إبراهيم العضو الإصلاحي في حزب الاستقلال، وكلفه برئاسة الحكومة في24 دجنبر1958[193]. ورغم مطالبة "معارضي اليسار" بحكومة استقلالية منسجمة، فإن بعض الوزارات ومنها أساسا وزارة الداخلية والشرطة أُسندت إلى بعض المقربين من القصر، ومن بين هؤلاء الكومندان المذبوح الذي وُضع على رأس وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكيةن وهو رئيس الحرس الملكي.

ومع ذلك، اعتبر مولاي الحسن أن هذا العدد من الوزراء في حكومة عبد الله إبراهيم المحسوبين على القصر غير كاف، لهذا أنشأ ديوانا يعد "حكومة ظل" حقيقية ستعمل على عرقلة كل أعمال الحكومة الرسمية. ومضت الأمور على هذا النحو، ففي "واضحة النهار" يضم مولاي الحسن ظاهريا

---

[192] - في استجواب صحفي مع دانييل هونبيلDanielle Hunibelle صدر بمجلة حقائقRèalitès، في نونبر1966، صرح الحسن الثاني جوابا على سؤال حول الصورة التي يريد أن يخلدها عنه التاريخ: "قبل فترة قصيرة، شرع المؤرخون في إعادة الاعتبار إلى لويس الحادي عشر، ورأوا أنه عنكبوت كونية، لأنه نسج وحدة بلده شيئا فشيئا(...) يكفيني أن يقال عني إنني نملة شغالة أوقفت حياتها كلها لتوعية بلدها". صحيح أن لويس الحادي عشر ضاعف مساحة فرنسا بعد اثنتين وعشرين سنة من الحكم(1461-1483)(...) ولكن سجله في أمور أخرى غير مشرف. "تظل فترة حكم لويس الحادي عشر لحظة حاسمة في تاريخ فرنسا(...) بيد أن هذا الملك تصدق عليه إلى حد كبير الصورة السوداء التي غالبا ما تُلصق به(...) رؤوس مقطوعة، وأقفاص حديدية وعدم الوفاء بالوعد مرات عديدة، ومؤامرات مشبوهة(...) وقد قال يوما عن أبيه شارل السابع: " تمنيت لو قذفت به في بئر ورأسه إلى الأمام". " مات شارل السابع في22 يوليوز1461(...) وسرت شائعات أنه مات مسموما. أخبره أحد المقربين منه بأن الطعام الذي يقدم له مسموم، فامتنع عن الأكل. وهذه الواقعة جعلت الناس يعتقدون أن تسميم الملك هو حتما لصالح الشخص الذي سيستفيد من ذلك(...)". انظر: جان فافييJean Favier، لويس الحادي عشر، من نص التمهيد، منشورات فايار،2001.

[193] - تسلم فيها عبد الرحيم بوعبيد حقيبة الاقتصاد الوطني والمالية، وأسندت وزارة الشغل للمعطي بوعبيد، المحامي البيضاوي القريب من الاتحاد المغربي للشغل. ويبدو أن عبد الله إبراهيم أراد أن تمنح المهدي بن بركة وزارة التربية الوطنية ولكن مولاي الحسن رفض رفضا قاطعا، لتسند هذه الوزارة إلى محام من فاس وهو عبد الكريم بنجلون وزير العدل سابق.

جهوده إلى جهود الحكومة، في ملف حرب الريف مثلا، وبعد "حلول الليل"، ينخرط في المعارضة، مشجعا تحت جنح الظلام كلا من أحرضان والخطيب على تطوير حزبهما الحركة الشعبية.

اندلاع الأزمة داخل حزب الاستقلال

بينما بدأت الحكومة الجديدة ترسي هياكلها، انفجرت في بداية1959 الأزمة التي ظلت شهورا طوالا في طور الكمون داخل حزب الاستقلال. واحتدمت المواجهة بين المحافظين والتقدميين[194]. وفي ماي1958، انسحب الجناح اليساري من اللجنة السياسية للحزب، وفي شهر غشت، جاهر المهدي بن بركة بالصراع القائم بينه وبين قادة الحزب المحافظين[195]. ورأى البعض أن الأمر يتعلق بطموح شخصي، لتصبح القضية "قضية شخص"، أما البعض الآخر فقد اعتبره تعبيرا عن صرامة وتوجس سياسي، وبالتالي فالقضية "قضية بنية"[196].

وفي 10 يناير1959، باءت بالفشل محاولات عقد مؤتمر لقي رفض اللجنة التنفيذية. وفي 24 منه استقال بن بركة من هذه اللجنة وأعلن تأسيس "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال". وفي 25 يناير، تمخضت المؤتمرات الشعبية التي ترأسها بن بركة بمختلف الأقاليم عن إنشاء "لجان جهوية مستقلة لحزب الاستقلال" زادت في تعميق الانشقاق. وسيتلاعب مولاي الحسن في في لقاء بعض الصحفيين الفرنسيين بالجناس الموجود بين مختصرها وهو كرابي، ولفظة كرابيلس، ومعناها اللصوص المحتالون. ويرى بن بركة أن الأمر لا يتعلق بانشقاق، وإنما "بتوضيح وتحويل للمسار(...) بعد الاصطدام بالرفض القاطع لقادة الحزب للقيام بذلك[197]". ويضيف بالقول: "وقع التحول الحقيقي للحزب في غشت1953 وليس في يناير1959، مع القرار الذي اتخذته القواعد لتنظيم المقاومة المسلحة، بمعزل عن القيادة الموجودة في المنفى أو في السجن".

وفي مارس، طرد بن بركة من حزب الاستقلال مع كل المنخرطين في اللجان الجهوية المستقلة لحزب الاستقلال. ولكنه ظل مع ذلك يولي محمد الخامس ثقته، ويرى أنه سيفي بوعده القاضي بإنشاء المجلس التأسيسي[198]. ومع ذلك، فبن بركة سيُمنع في شهر يوليوز من دخول مكتبه بالمجلس

---

194 - ظلت التناقضات بين القوى البورجوازية والشبه إقطاعية والشعبية مؤجلة قبيل الاستقلال، فالأمة كلها-تقريبا- اصطفت وراء السلطان المنفي لتحرير البلد ةتخليصه من براثن الاستعمار كما مثلته الحماية. ولكن منذ1957-58، طفت هذه التناقضات على السطح، ليصبح من قبيل المستحيلات مواصلة العمل المشترك داخل حزب وطني واحد.

195 - سبق له في يوليوز1958 أن أعلن لأطر الحزب المجتمعين بتطوان أن "بناء المجتمع الجديد يتطلب أداة جديدة(...) مما يدفعنا إلى القيام بثورة داخل الحزب لجعله قادرا على التكفل بمهمته الجديدة..."

196 - وفي الواقع، يبدو انفجار الحزب مسألة طبيعية، لأنه كان يضم عددا كبيرا من مناضلين من مختلف المشارب والتيارات. مع ضرورة الإشارة إلى أن حزب الاستقلال لم يعرف على غرار فرنسا فصلا جذريا بين" اليمين" و" اليسار"، وإن كان هناك اختلاف مع ذلك ذلك في والسائل الضرورية للوصول إلى هدف مشترك، وهو تنمية البلاد وتطويرها، ولا شك أن بن بركة ورفاقه أكثر"اشتراكية".

197 - لقاء ثان مع رايمون جانRaymond Jean، يونيو1959.

198 - أكد في لقاء مع الصحفي جان روسJean Rous ما يلي: "ستشكل المجالس الجماعية والبلدية التي ستنشأ بعد بضعة أشهر في نظري العامل الأساسي الذي سيمكن من الإشراك الفعلي للشعب في عملية البناء على المستوى المحلي، كما أن المجلس التأسيسي

الاستشاري بأمر من الأمير.بل إن مكتبه خضع لتفتيش دقيق على يد أفراد الشرطة الذين منعوه من الدخول، وسيُطلب منه أيضا تسليم مفاتيح المكتب، في تصرف يعد إهانة شخصية لبن بركة... ومع ذلك سيرى حزب الاستقلال أن الأمر لا يستحق سوى إخبار بسيط في صحفه... هكذا أُقبر المجلس الاستشاري الذي سيصدر محمد الخامس قرارا رسميا بحله.

إنشاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

كل شيء في المستوى العملي الميداني كان يدل على وجود شرخ غير قابل للتجسير داخل حزب الاستقلال، لكن القطيعة الفعلية ستتجسد بالملموس مع تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في6 شتنبر1959، على يد بن بركة ورفاقه بوعبيد وبن الصديق واليوسفي. سطع حينها نجم بن بركة حاجبا الآخرين، بكاريوميته وحيوته. ووُضع القصر على غرار كل القوى السياسية أمام الأمر الواقع. وتابع الأمير بحنق شديد اتساع هالة الرئيس السابق للمجلس الاستشاري في البلد. والتحق علماء من القرويين برئاسة الفقيه مولاي العربي العلوي، وأعضاء من حزب الشورى والاستقلال والحركة الشعبية بالحزب الجديد. وطبعا، فغن القادة الآخرين للاتحاد المغربي للشغل ومناضلين كثرا هم أعضاء فيه[199]. ويرى بن بركة أن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يجب أن يضم كل القوى الحية للشعب المغربي في المدن والقرى[200]. وما انفكت صفوف الحزب تتقوى بانخراط العمال وسكان القرى وخاصة المهاجرين من البادية المتكدسين في المدن القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى، والعاطلين المتكاثرين باستمرار، او المواطنين الذين لم يلتحقوا أبدا بأي عمل، والموظفين والطلبة والمقاومين القدامى في المدن والقرى. هكذا بلغ الحزب الجديد الأوج ليصبح حزب الأمل في مغرب جديد[201].

بيد ان كل الأعضاء الفاعلين في حزب الاستقلال[202] لم يلتحقوا بالحزب الجديد، لأنهم تفطنوا للنفوذ المتزايد لولي العهد، ولم يريدوا الابتعاد عنه...

الذي أعلن جلالة الملك عن إنشائه سيمكن من إشراكه في المستوى الوطني(...) ولحسن حظ المغرب أنه يتوفر على امتياز مهم يضمن له الاستمرارية والاستقرار يتمثل في شخص جلالة الملك محمد الخامس".

199 - عمقت المواجهة الأخيرة للنقابة المواجهة بين جناحي حزب الاستقلال، حيث إن يمين الحزب انتصر لمبدأ النقابات المستقلة.

200 - "لهذا فنحن بامتياز حزب الجماهير العمالية الضرية والقروية، وحزب التحالف المتين بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، نحن إذن حزب الشعب المغربي باستثناء الطبقات المستغلة من إقطاعية فلاحية وبورجوازية كبرى طفيلية حلفاء ومدهمي الاستعمار الجديد"، الاختيار الثوري بالمغرب،ص.61. كان عدد المثقفين داخل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كبيرا، ولكن أيضا داخل حزب الاستقلال. والفئة الأولى أكثر "تغريبا" بحكم متابعتها الدراسة في فرنسا، وطريقته في التفكير اليساري شيئا ما على النمط الفرنسي، وتقاربها مع الحزب الشيوعي الفرنسي خلال إقامة أفرادها بباريس. والفئة الثانية أكثر "تعربا" وأكثر ملكية وتدينا ومحافظة، ولكن ربما أقرب من الشعب المغربي. وهناك أيضا عدد كبير من الطلبة اليساريين النشيطين سياسيا الذين اجتمعت كلمتهم تحت راية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

201 - "أنشئ هذا الحزب تجسيدا لتصور عن الأحزاب السياسية أكثر عصرية(...) فهو ليس فقط تجمعا حول زعيم، ولكنه حزب يقوم على برنامج وإيديولوجيا". لقاءات مع جان روس. قضايا بناء المغرب والمغرب العربي.

202 - وخاصة الدويري وبوستة وغيرهما.

درس مولاي الحسن الأمر وقلبه على مختلف وجوهه قبل أن ينصح محمد الخامس بإسناد الحكومة إلى أولئك الذين ينتقدون الملكية، وهدفه في ذلك تمكين عبد الله إبراهيم ورفاقه من تطبيق أفكارهم... وفي نفس الوقت، العمل بشتى الوسائل على إفقادهم المصداقية. عندما ألقى إيريك لورون السؤال التالي على الحسن الثاني: "هل تميزت سنة1959 مثلا باحتدام المواجهة العنيفة بين الفريق الحكومي ووالدكم؟"، أجابه قائلا: "ليس بين الحكومة ووالدي، بل بيننا انا والحكومة"[203]. ومنذ القطيعة بين علال الفاسي وبن بركة، اختار الأمير الإصطفاف جهارا نهارا إلى جانب الزعيم[204]. وقد كتبت مجلة لايف في 26 أكتوبر1959 ضمن سلسلة خصصتها للزعماء المغاربة الشباب ما يلي: " إن فرضية احتدام صراع مفتوح بين ولي العهد والمهدي بن بركة يجعل من هذا الشاب ابن الشعب رجلا ستحظى أعماله وتصرفاته في الأشهر المقبلة بالمتابعة عن كثب سواء من قبل أنصاره أو خصومه".

ويلخص عمر السغروشني في عدد لوجورنال الصادر في فاتح نونبر2003، خبر تلخيص الوضعية السياسية السائدة بالمغرب في تلك الفترة: "تحقق الاستقلال سنة1956. وأصبحت الحاجة ماسة لبناء أدوات السيادة من جيش وشرطة وإذاعة وتلفزة مغربية وبنك مغربي(...) وطرح السؤال: من يشيد ماذا؟ ومن هو المهندس الصانع؟ " أرادت الملكية ان تنصب نفسها المهندس الوحيد، وأكدت ذلك، وفرضته، واستدعت الحركة الوطنية كي تقوم بدور البنَّاء ليس إلا. قبل جزء من هذه الحركة بذلك، والبعض الآخر رفضه وطالب بحقه الوطني أن يشارك من موقع المهندس هو أيضا، مما أدى سنة1959 إلى نشاة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية(...) وسنوات من القمع المسلح، ففي منطق النظام، ف "الرعية" تقوم بدور "البناء" ولا يمكن ان تكون في موقع "المهندس"[205].

ستتميز مرحلة تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقضيتين بارزتين، ستفرضان على حكومة اليسار ابتلاع لسانها وكظم غيظها:مناورة ستفضي إلى حل الحزب الشيوعي المغربي كمقدمة لمواجهة مباشرة مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واعتقال طال في نفس الوقت زعيمين من أكبر قادة الحزب وهما اليوسفي والفقيه البصري والسبب مؤامرة مزعومة ضد ولي العهد.

محاكمة الحزب الشيوعي المغربي

أصدر عبد الله إبارهيم في10 شتنبر1959 مرسوما لتعليق الحزب الشيوعي المغربي" تطبيقا لظهير15 نونبر المنظم لحق إنشاء الجمعيات"[206]. وبامر من وزير الداخلية، تكفلت الشرطة مباشرة

---

203 - الحسن الثاني، ذاكرة ملك، مرجع مذكور،ص.55.

204 - أصدر أكديرة في هذه السنة أي1959، جريدة Les Phares (المناورات). وبتنسيق تام مع مولاي الحسن، تقصدت هذه الدورية انتقاد بل نسف الحكومة القائمة والإعداد لانتخابات مقبلة.

205 - بعنوان : إنها نهاية حقبة، فهل يكرر التاريخ نفسه؟

206 - تنص المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن كل جمعية تؤسس بغاية أو لهدف غير مشروع يتنافى مع أشكال التمييز تكون باطلة.

بتنفيذ المرسوم. واعلمت قيادة الحزب بمنع أي اجتماع ومنع إصدار صحفها. وختمت بالشمع الأحمر على أبواب مقراتها بالدار البيضاء والرباط ومكناس وباقي المدن، بعد تفتيشها ومصادرة أرشيفاتها.

ذهبت في الحين للقاء نائب رئيس الحكومة عبد الرحيم بوعبيد لأعبر له عن رفضي لهذا القرار الصادر عن أول حكومة يسار بالمغرب. لفتت انتباهه إلى أن كل البلدان ذات النظام الفردي المطلق تبدأ أولا بالتضييق على الحزب الشيوعي قبل أن تشرع حتما بملاحقة احزاب اليسار الأخرى. ويعني ذلك أن الدور هنا في المغرب سيأتي على حزبه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تأسس قبل أربعة أيام من اتخاذ قرار تعليق الحزب الشيوعي المغربي أو على بعض أعضائه. لم يجبني مباشرة على هذه النقطة، بسبب ما يفرضه الانتماء إلى الحكومة من تضامن بين أعضائها، ولكنني أحسست انه يشاطرني الرأي. وقد اكد ليان الحكومة تصرفت على هذا النحو بطلب من محمد الخامس، وأنها لم تجد من خيار آخر سوى الإذعان للأمر الملكي.وفي الواقع، فإن الملك نفسه أصدر هذا الأمر بضغط من مولاي الحسن الذي ما انفك تأثيره على أبيه يتزايد يوما عن يوم فيما يتعلق بتسيير الشؤون السياسية للبلد[207].

كان قادة الحزب الشيوعي قد وضعو نظامهم الأساسي في نهاية مارس1959، أي قبل ستة أشهر فقط من صدور القرار. وسارعوا إلى مكاتبة رئيس الحكومة لإدانة "هذا القرار العشوائي الذي يمس بالحريات العامة"، ولم ينسوا التذكير بأنه "عبر الحزب الشيوعي المغربي، فإن كل القوى المتطلعة إلى التقدم والديموقراطية بالمغرب مستهدفة. لهذا يصبح من غير المقبول ان يأتي قرار التعليق من حكومة تتراسونها، حكومة تسعى إلى الحصول على دعم القوى التقدمية في البلاد".

لم تنطل الحيلة على المهدي بن بركة، وتفطن لأبعادها، وأدرك ان القصر او بالأحرى مولاي الحسن لم يتقبل تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فثارت حفيظته وأعمل من جديد مبدا فرق تسد، قصد عرقلة عمل الحكومة الاشتراكية عن طريق دفعها إلى رفع دعاوى ضد الحزب الشيوعي المغربي. ومرة أخرى، سيطفو على السطح الجانب النفعي البرغماتي في شخص المهدي بن بركة، فلكي يسهل مامورية الحكومة ويمنعها من ارتكاب هذا الفعل الشنيع، طلب من قادة الحزب الشيوعي المغربي أن يحلوا حزبهم بيدهم، ولكنهم رفضوا اقتراحه[208].

لم يكن مرسوم التعليق سوى الحلقة الأولى في مسلسل متواصل، فبعد أقل من خمسة عشر يوما، أعطى وكيل الملك في المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء الانطلاقة لمسطرة تستهدف "إصدار حكم

---

[207] - صحيح أن الإنشقاق الذي عرفه حزب الاستقلال أثار قلق مولاي الحسن، نظرا للدور الذي لعبه المهدي بن بركة في إنشاء الحزب التقدمي، ولكنه أحس بالسرور وهو يرى قدماء الحركة الوطنية ينقسمون على أنفسهم. ولا شك أن الدفع بالوزير الأول عبد الله إبراهيم، وهو أحد أعمدة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لكي يحل الحزب الشيوعي المغربي ما كان سوى أن يسعده، فمعنى ذلك اتساع الهوة بين مكونات اليسار.

[208] - طلب منا حل حزبنا، ونحن نرفض أن نقوم نحن بذلك". ويبقى أن المهدي بن بركة، رغم جانبه "الثوري" بالنسبة إلى البورجوازيين المغاربة والمعمرين وأعضاء الجالية الفرنسية الآخرين المقيمين بالمغرب، يظل في نظر الشيوعيين والحرب الباردة ضاربة بأطنابها، زعيم حزب يرون فيه تنظيما "بورجوازيا صغيرا.

بحل الحزب المسمى "الحزب الشيوعي المغربي"[209]. ولكن لم تقدم اي وثيقة تدعم الاتهامات الموجهة لهذا الحزب.

انطلقت المحاكمة يوم15 أكتوبر1959، وتكفل العديد من المحامين المغاربة والأجانب للدفاع عن الحزب[210]. في عرض النائب العام لصك الاتهام، لمح إلى أن "هيئة الدفاع يشكلها مناضلون شيوعيون"ن وعندما حان دوري للمرافعة، ابتدات اولا بالقول إنني لست شيوعيا، كما ان هناك زملاء لي حاضرون في هذه المحاكمة ليسوا شيوعيين، كما أن لا نية لي في الانخراط في الحزب الشيوعي. ومرافعتي تستند أساسا إلى القانون. ولم يفتني ان أذكَّر ان قناعة النائب العام الراسخة لا يمكن ان تحل في المجال المدني محل الدليل القانوني." سمعنا كثيرا في حديث النائب العام عبارة"المحكمة تعرف"، كلا، المحكمة لا تعرف، لاشك ان للمحكمة معارف كثيرة، ولكن لا يهم، يجب أن تستند في حكمها إلى المعطيات المتضمَّنة في الملف الذي يُقدم لها. والحال ان الملف خال من الأدلة، وكان على السيد النائب العام أن ياتي بالحجة والبرهان على ما يذهب إليه".

قبل عام من المحاكمة، انتصبتُ للدفاع إلى جانب رالف بنروش عن عشرات من المناضلين الشيوعيين، وضمنهم عبد الله العياشي احد قادة الحزب. ألقي عليهم القبض بالدار البيضاء يوم الدخول المدرسي في مقر الحزب نفسه، حيث نُصب لهم كمين، ليُعتقلوا ويُتابعو أمام محكمة القوات المسلحة الملكية بتهمة "المس بالأمن الداخلي والخارجي". بيد ان هذه المتابعات سرعان ما توقفت، إذ أصدر قاضي التحقيق المكلَّف بالقضية من29 نونبر1958 قرارا بإيقاف المتابعة لانعدام الأدلة. قلت لهيئة الحكم: "كل ما كان يبحث عنه المسؤولون عن مثل هذه المحاكمة هو فقط الوثائق التي بحوزة الحزب الشيوعي المغربي. واليوم، هل قدم لكم النائب العام ادنى دليل عُثر عليه ضمن هذه الوثائق قد يدعم صك الاتهام؟"...

" إذا لم يكن هناك تفسير قانوني لهذه القضية، فقد نلتمس لها تفسيرا سياسيا. والحال أن أي محكمة إذا تدخلت في ما هو سياسي، فما ذلك إلا على حساب العدالة(...) لاعلاقة لهذه المحاكمة بالمبادئ الكبرى للماركسية اللينينية، كما لمح إلى ذلك السيد النائب العام. إنها محاكمة سياسية، بالمعنى العادي للكلمة. هناك عدة تفسيرات ممكنة، فقد نتصور عملية محكمة يقوم بها النظام ضد الحكومة، دفعها لحظر الحزب الشيوعي المغربي، وبعدها الإطاحة بها(...)".

---

[209] - يقوم هذا المطلب على مسوغات مقتضبة وبسيطة: " من المعلوم والثابت أن الشيوعيين أينما استطاعوا الوصول إلى السلطة، أقاموا أنظمة يسمونها ديموقراطية شعبية تتناقض مع مبدأ الملكية الموجود في المغرب، ومع نظام الملكية الدستورية الذي تتجه إليه طموحات البلد. إضافة إلى ذلك، فالمذهب الذي ينتمون إليه يقوم على صراع منهجي ضد المؤسسات الدينية، الأمر المتنافي تماما مع مبدأ التسامح والإيمان الذي يتشبث به سكان البلد وخاصة المسلمون".

[210] - خمسة محامين من المغرب : عاشور ورالف بن عروش وجان لويجي والعلمي من هيئة الدار البيضاء وأنا شخصيا من هيئة الرباط. وثمانية محامين من هيئات أجنبية: بن مصطفى من تونس، وفوتناي من بروكسيل، وبلات ميل من لندن، وليوم من روما، ونيمبر من بيروت، ورولان وايل وساروت من باريس.

لم أخطئ في تقديراتي، فتسعة أشهر بعد المحاكمة، سيقيل محمد الخامس، بضغط من مولاي الحسن، حكومة عبد الله إبراهيم.

وفي29أكتوبر1959، اقتناعا من هيئة المحكمة، التي كانت مازالت مكونة من قضاة فرنسيين، أن "ليس لها الصلاحية لمعرفة إن كان هناك حقا انعدام التوافق بين الماركسية اللينينية والدين الاسلامي، وأن الحزب الشيوعي المغربي يؤكد في قانونه الأساسي أنه "يحترم مقدسات البلد ومؤسساته الوطنية"، وبما أنه لا وجود لما يدفع إلى افتراض وجود الوقائع، ولا أي اقتراح لتقديم الدليل، قررت المحكمة اعتبار الطلب باطلا".

يحق للقضاء المغربي أن يفتخر بهذا الحكم الذي ينتصر للحق. وقد كان بردا وسلاما على الشيوعيين المغاربة وكل الديموقراطيين الشغوفين بالحرية، وهو في المقابل فشل ذريع للقصر، لهذا أُعطيت التعليمات للنيابة العامة لاستئناف الحكم.

شرعت محكمة الإستئناف في النظر في القضية يوم26يناير1960[211]. وكرر محامو الدفاع نفس الأجوبة التي قدموها أمام المحكمة الابتدائية تفنيدا لما أدلت به النيابة العامة من حجج فلسفية أكثر منها قانونية، دون أن تسند مرة أخرى ادعاءاتها بأي دليل ملموس. وخلافا لكل التوقعات، أصدرت المحكمة في9فبراير1960 حكما بحل الحزب الشيوعي المغربي، معترفة مع ذلك بخلو سجلّه من أي أفعال يمكن أن يحاسب عليها، بل إنها أشارت إلى دوره في الكفاح من أجل استقلال البلد، وأقرت أيضا أنه لا يسعى إلى النيل من الملكية...ولكنها استندت في قرارها إلى ما ورد في خطاب لمحمد الخامس ألقاه بضعة أسابيع قبل ذلك، وتحديدا في17نونبر1959[212]. طبعا، لم يؤد رفع القضية على أنظار محكمة النقض والإبرام بالرباط إلى أي نتيجة...

يعلق الحسن الثاني في ذاكرة ملك على قرار محكمة الاستئناف قائلا: "لقد كان حكما صائبا كل الصواب. فالقضاة لم يحكموا على الجوهر(كذا) بل طرحت القضية من منظور ديني. ذلك أنه ما دام أن الحزب الشيوعي ذا نزعة إلحادية، فليس له حق الوجود في بلد دينه الإسلام. على أية حال، فالشيوعيين غيروا اسم حزبهم وتم الترخيص له من جديد". وعن سؤال: "ولكن لم يكن بإمكانهم تغيير مذهبهم" أجاب الحسن الثاني: " لقد سويت هذا المشكل وأنا في الطريق الرابط بين إفران وفاس. كنت أقود سيارتي من نوع "دي. إس"، وبجانبي الدكتور مسواك طبيبي الخاص في أمراض الأذن والأنف

---

211 - التحق محامون جدد بهيئة الدفاع بالدار البيضاء، وخاصة بونس فريسينيت، النقيب السابق لهيئة الرباط، وجو نوردمان من هيئة باريس وهو السكرتير العام للجمعية الدولية للقانونيين الديموقراطيين.

212 - بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لاعتلائه العرش : "لا مكان بيننا للمذاهب المادية المتناقضة مع ديننا وقيمنا الأخلاقية وبنيتنا الاجتماعية، وكفانا الإسلام بعدالته وتسامحه".

والحنجرة، وهو أيضا مساعد لعلي يعتة الأمين العام للحزب الشيوعي المغربي. وقد تةصلنا معا من خلال المناقشة إلى الإسم الجديد لحزبه الذي أصبح يسمة حزب التقدم والإشتراكية"[213].

المؤامرة المزعومة ضد مولاي الحسن

ظل شبح المؤامرة يقض مضجع الملكية منذ نشأتها الأولى[214]. ولا يشذ عهد الحسن الثاني عن هذه القاعدة وقد أذهب حد استحداث مصطلح "هوس التآمر" لتوصيف عهده. وحتى قبل اعتلائه العرش، ارتبطت لفظة المؤامرة باسمه، ابتدأ ذلك بنسج خيوط "المؤامرة المزعومة" لعدي أوبيهي سنة1957، وبعدها مؤامرة الريف سنة1958، وبضعة أشهر بعد ذلك، سيتبين أن المؤامر "الموجهة ضده" هي في الحقيقة تستهدف حكومة اليسار القائمة، وفيما بعد، سيصبح انتقاد الملك فعلا يشي بطلائع مؤامرة ما كما أن عدم طاعته طاعة عمياء يعني سلفا اختمار مؤامرة تحاك خيوطها في الخفاء.

وفي 15 دجنبر1959، بعد المتابعات التي طالت الحزب الشيوعي المغربي، ستبدو في الأفق بعض البوادر الدالة عما ينتظر الحزب الجديد لرئيس حكومة عبد الله إبراهيم من صعوبات، مع أنه لم تمر على نشأته أكثر من ثلاثة أشهر. وكانت البداية بعضوين من أبرز قادة المقاومة القدامى وهما محمد البصري المعروف باسم الفقيه البصري وعبد الرحمان اليوسفي مدير ورئيس تحرير اليومية العربية" التحرير" لسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد تمت مؤاخذتهما على نشر القرارات الصادرة عن المؤتمر الأخير للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ولكنهما اوخذا أساسا على طرحهما غمكانية ان تصبح الحكومة يوما ما مسؤولة امام الشعب وليس أمام الملك. يتعلق الأمر بفعل يخل بالاحترام الواجب للملك... في نظر مب لم يكن بعد سوى ولي العهد[215]. وبمجرد صدور المقال المعني، تمت مصادرة الجريدة وحُظر صدورها، كم طالب مولاي الحسن بمتابعة القائدين. وسارع مدير الأمن الغزاوي بإلقاء القبض عليهما دون علم الحكومة، بل حتى وزير الداخلية نفسه لم يتم

---

213 - يتناسى الحسن الثاني أن الحزب الشيوعي المغربي رأى النور من جديد في غشت1968، باسم حزب التحرر والاشتراكية، وأنه لم يتخذ رسميا اسم حزب التقدم والاشتراكية إلا في غشت1974.

214 - كتب شارل أندري جوليان في هذا الصدد : " أنفق السلاطين طاقات لا تتصور في المناورة، بل والأدهى في اتخاذ تدابير قصوى لحماية أنفسهم من مخاطر بعضها لم يكن قائما على أساس متين".

215 - يحكي عبد الرحمان اليوسفي عن مغامرته الأولى مع مسلسل المتابعات، في ندوة صحفية بباريس في 13 ماي1971، وهو متابع غيابيا ضمن "قافلة المتهمين في مؤامرة مراكش" هذه المرة: "اتهمت منذ1959 ولم يمر بعد أكثر من ثلاثة أشهر على نشأة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكنت حينها رئيسا ليومية التحرير ب "القذف في حق الملك والتحريض على الجريمو والمس بالأمن الداخلي للدولة وبالنظام العام، وعقوبة ذلك الإعدام، وذلك لورود تعليق في الصفحة الأولى من الجريدة يتضمن الجملة الآتية: "الحكومة مسؤولة أيضا أمام الرأي العام" وكان ذلك يعني إدانتنا الحتمية. ولحسن حظنا ،فقد مكنتنا الضغوط التي مارسها الرأي العام هنا بالذات في فرنسا من استرجاع حريتنا، بعد أن قضيت خمسة عشر يوما في السجن، أما الفقيه البصري فلم يطلق سراحه إلا بعد ستة أشهر من التلكؤ. ويومها، عندما أثار مسؤول مغربي مع ولي العهد تفاهة التهمة، أجابه: "صحيح، هذا مأزق حقيقي، لا يمكننا لا إطلاق سراحه، ولا إعدامه رميا بالرصاص". واستطرد اليوسفي قائلا: " تعمدت أن أسرد على مسامعكم هذه الواقعة المأساوية التي تنتمي بالأحرى إلى العصور المظلمة من تاريخ البشرية ولا علاقة لها بالقانون الجنائي والعدالة السياسية، أريد بذلك أن أعرفكم على تصور حكامنا للمؤامرة وللحريات والضمانات..."

إخباره. ووجِّهت لهما في الأسابيع الموالية تهمة "التآمر ضد الأمير مولاي الحسن ومحاولة اغتياله"[216].

وفي مستهل1960، قام محمد الخامس بزيارة إلى الشرق الأوسط، ليجدها مولاي الحسن فرصة سانحة لاعتقال مناضلين آخرين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، على غرار ما فعله خلال زيارة أبيه لإيطاليا فيما يعرف بقضية عدي أوبيهي. وكان على راس المتهمين المهدي بن بركة نفسه الذي وُصف بكونه "محرك المؤامرة"، مع أنه كان خارج المغرب. ولكن أليس بن بركة نفسه، حسب مولاي الحسن، هو الذي كان وراءه مؤامرة حاك خيوطها داخل الحزب، ضد قادته التاريخيين؟

كان المهدي بن بركة كثير السفر في تلك الفترة. ومنذ شتنبر1959 ظل يتنقل بين بلدان عديدة ولم يقض في المغرب إلا بضعة أسابيع قليلة. وبعد عودته في دجنبر، قام بجولة في جهة مراكش وأكادير برفقة أحد قادة جيش التحرير المغربي بالجنوب، وهو محمد بن سعيد. وبعد فترة قصيرة، ألقي القبض على هذا الأخير دون بن بركة الذي كان غادر المغرب في21 يناير متجها إلى تونس للمشاركة في المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية الذي أصبح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عضوا في لجنته التنفيذية. وعندما أخبره رفاقه باعتقال محمد بن سعيد، قرر عدم العودة إلى المغرب.

وإذا كان القصر هو الذي أثار قضية "المؤامرة" مرة أخرى، فإن جريدتي حزب الاستقلال، العلم والاستقلال سارعتا إلى نشر خبرها، وانتهزتا الفرصة لتأكيد تشبث الحزب ب "الملك والوطن والإسلام"، ولتوجيه انتقادات لاذعة إلى السياسة الداخلية والاقتصادية والخارجية لحكومة عبد الله إبراهيم. وتبعتهما في ذلك جريدتا حزب الأحرار المستقلون المنارات والنضال، وأيضا جريدة الحركة الشعبية المغرب العربي وجرائد أخرى تابعة لبعض أرباب العمل. وسيذهب مولاي الحسن حد وضع تجهيزات القوات المسلحة الملكية وإمكانياتها رهن إشارة حزب الاستقلال لعقد مؤتمره في يناير1960. وسيشهد المغرب تكتلا حقيقيا لقوى المعارضة. وداخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، طالب البعض بضرورة استقالة عبد الله إبراهيم، وارتأى البعض الآخر وجوب متبعة النضال والتصدي لهجمات الخصوم. وأغلب الأعضاء اقتنعوا أنهم يواجهون مناورات القوى الرجعية و"مؤامرة" ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يقف وراءها في الحقيقة الاستعماريون الجدد وحلفاؤهم الإقطاعيون الذي لا ينظرون بعين الرضا إلى برنامج الحكومة الاقتصادي[217].

---

[216] - لم تكن قد مرت سوى ثلاثة أشهر على تأسيس حزبنا، ومع ذلك ففي الوقت الذي كان فيه رفاقنا على رأس أكثر من نصف الوزارات، تحركت الآلة القمعية الاستعمارية الجديدة ضدنا لحرمان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من قادته وإبعاد قادة مهمين مركزيا وجهويا على الساحة السياسية، إما بمتابعات قضائية بتهمة ارتكاب جرائم وهمية تخل بالاحترام الواجب للملك، أو باختلاق مؤامرات مزعومة، أو باعتماد الوسائل التي استعملها بنجاح وفعالية ديكتاتور جمهورية الدومينيكان تروخيو(1930-1952)". بن بركة، الاختيار الثوري، مرجع مذكور،ص.260.

[217] - بعد المواجهة الوحشية للانتفاضة الريفية على يد مولاي الحسن، تصدت الحكومة لقضايا أخرى وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقام برنامجها في هذا الصدد أساسا على تحرير البلد اقتصاديا وتخليصه من التبعية المطلقة، الناتجة عن البنياتنشاء بنك المغرب والبنك الوطني للتنمية وبنك التجارة الخارجية، الخ. وتركز اهتمامها على المجال الفلاحي باعتباره القطب الأساس في الاقتصاد الوطني. وكان بوعبيد عازما في هذا الصدد على اقتراح " إصلاح زراعي" وكان من الطبيعي أن ترتعد

نهاية حكومة عبد الله إبراهيم

في ليلة التاسع والعشرين من فبراير إلى فاتح مارس، ضرب زلزال عنيف مدينة أكادير، مخلفا آلاف القتلى، يتراوح عددهم ما بين20 و30 ألف حسب بعض التقديرات. وكل من كان يعيش في المغرب حينها، لا بد أنه يحتفظ في ذهنه بذكرى هذه المأساة المروِّعة. ولكن هل يتذكر هؤلاء أن ولي العهد هو من تكفل بتنظيم المساعدات وحفظ الأمن وليس الحكومة؟ لا ننس أنه يتحكم في الجيش ويحركه كيفما شاء، ولكن هذا الإقصاء جعل الملاحظين داخل البلد وخارجه يطرحون ألف سؤال وسؤال. أفلا يكون ذلك مقدمة لإبعاد اليسار من الحكم في المستقبل؟

إذا كانت بعض الصحف مثل لونوفيل أوبسرفاتور وطموانياج كريتيان، تشكك في الرواية الرسمية التي تتحدث عن "مؤامرة ضد مولاي الحسن" وضد أمن الدولة، فإن الأمر ليس كذلك في المغرب، حيث ما يزال الترويج لفكرة وجود تلك المؤامرة المزعومة. ويقال إن كلا من عامل الناظور السابق عبد الله الصنهاجي الذي أُلقي عليه القبض في فبراير، والقايد الممتاز السابق لكولمين- وهو مقاوم سابق في عهد الحماية ومتعاون مع جريدة الرأي العام- الذي ألقي عليه القبض في شهر مارس، ذكرا في اعترافاتهما اسم المهدي بن بركة كشريك لهما. ولكن الأكيد ام مدير الأمن الغزاوي صرح في 24 مارس أن المهدي بن بركة غن عاد إلى المغرب "فيجب أن يُحاكم بسبب ضلوعه في هذه العملية الانقلابية التي تم الكشف عنها". ومنذ تلك الفترة، أصبح مولاي الحسن يسعى جاهدا لجعل أبه يتخذ موقفا ضد بن بركة. ورغم كل هذه الضجة وهذا الزخم من الادعاءات، فإن المعتقلين أُطلق سراحهم واحدا تلو الآخر، لانعدام أدلة تثبت إدانتهم، والفقيه البصري نفسه سيغادر السجن إلى جانب سبعين سجينا في يونيو 1960... بأمر من محمد الخامس، مما جعل المهدي بن بركة يقول إن القصر، وويعني بذلك أساسا مولاي الحسن، قد زج بنفسه في وضعية سخيفة لا يُحسد عليها.

ما انفكت العلاقة بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال تزداد توترا يوما عن يوم، لتبلغ ذروتها مع إعلان تأسيس مركزية نقابية جديدة، وهي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب المدعومة من قبل حزب علال الفاسي وولي العهد من وراء الستار، ضدا على الاتحاد المغربي للشغل الذي دعا إلى إضراب عام احتجاجي لمدة24 ساعة بكل من الدار البيضاء والرباط[218].

وقد كتب عبد الرحيم بوعبيد مقالا بالغ الأهمية صدر في نيويورك تايمز وأعادت نشره لوموند، عرض فيه الاحتمالات الثلاثة المتاحة أمام الملكية، وغن كان لمَّح ضمنيا انتصاره للاحتمال الثاني:

فرائص المعمرين الذين كانوا كما زالوا يعيشون في المغرب، وأيضا كبار الملاك المغاربة وكل القوى المغربية المحافظة المتحالفة مع القصر، وملاي الحسن نفسه...هكذا نشأ حلف مقدس عمد إلى إطلاق حملة شعواء ما انفكت تتزايد حدتها ضد الحكومة.

[218] - ترى المركزية النقابية أن القصر بقبوله إنشاء هذه النقابة الجديدة لم يحترم مبدأ "وحدة الطبقة العاملة". وينتقد بن بركة تأسيس هذه النقابة الجديدة ويرى أنها "نقابة مصطنعة، وشكل جديد من الاستعمار الجديد"، ولا يسلم حزب الاستقلال من سهام نقده لأنه يدعم هذه النقابة الجديدة، ويذكر بنشأة الحزب الجديد، يقول: "للتصدي لخطر التراجع إلى الوراء نشأ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قصد إرساء أسس استقلال حقيقي وديموقراطية فعلية لمواجهة المشاكل الحقيقية(...) والجهود التي يبذلها منذ عام الرفيق إبراهيم(...) استجابة لتطلعات الجماهير الشعبية(...) وهذا التوجه كان من الطبيعي أن يدفع إلى تحالف القوى الإمبريالية والعناصر الإقطاعية والرجعية(...)". تقرير قدم للمؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الأفرو- أسيوية، في أبيريل1960.

ملكية على النمط التقليدي، وهي السائدة في المغرب، وملكية دستورية بحكومة مسؤولة امام الشعب، وديكتاتورية بكل تبعاتها. وفي السياق نفسه، أخذ المهدي بن بركة الكلمة، وهو مازال ببارسي[219]، خلال المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي الموحد، في3 أبريل1960، بإيسي ليمولينو، ولم يفت الملاحظين ان يدركوا أن الرئيس السابق للمجلس الوطني الاستشاري كان يخاطب مواطنيه المغاربة أساسا: "تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، على غرار الحزب الاشتراكي الموحد، لكي ينأى بنفسه بعيدا عن الأحزاب الرجعية". وذكر أيضا أن هذا الحزب يسعى إلى إقامة اشتراكية ديموقراطية بالمغرب أساسها التخطيط الاقتصادي، ويحدوها الحرص على حماية الحريات الأساسية للإنسان، مع القضاء على المجتمع البورجوازي والرأسمالي.

كما ذكر عبد الله إبراهيم من جانبه في محاضرة ألقاها بكلية العلوم بالرباط في14 أبريل ان: "في المغرب شعبا تعداده عشرة ملايين نسمة، يمتاز بخاصية لازمته طوال تاريخه حتى اليوم، ألا وهي عشق الحرية، مما جعله يتخطى على مدى الدهور والأزمان كل أنواع العقبات". وبعدها بأقل من ستة أسابيع سيقيله الملك من مهامه، وقد نقول إن حكومته طُردت من السلطة شر طرد. ولا ننس ان صحافة حزب الاستقلال لم تتورع من جانبها في توجيه الضربات القاتلة للحكومة، ضربات يقابلها الاتحاد المغربي للشغل بامتداح العمل الحكومي.

واصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل مطالبتهما بإرساء مؤسسات ديموقراطية في البلد. وامام اليسار الذي يعول عليه بن بركة في معركته النضالية، ويتوجس منه مولاي الحسن خيفة، رفض الملك محمد الخامس، نزولا عند "نصيحة" مولاي الحسن، التوقيع على مشاريع الإصلاح الاقتصادي التي يقترحها عبد الرحيم بوعبيد، تماما كما فعل عندما رفض الختم على مشاريع الظهئر في عهد الحماية.

وفي 8مارس، تمكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أمام اندهاش القصر والملاحظين من الفوز بأول انتخابات تجرى بعد الاستقلال لتجديد13 غرفة من غرف الصناعة والتجارة. وحصل أيضا على أغلبية المقاعد فب العديد من المدن كالدار البيضاء والرباط ومكناس والجديدة[220]. وقد نوه بن بركة من باريس بهذا الانتصار، معتبرا ان حزبه أستعاد التحكم في الوضعية، وان الأمور لن تفلت أبدا من يديه.

كانت الاستعدادات جارية على قدم وساق لإجراء الانتخابات الجماعية المقررة في29 ماي. هل سيفوز فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية؟ قررت الحكومة بادئ ذي بدء تأكيد قرارها إبعاد كل الفرنسيين الذين ما زالوا في سلك الشرطة وإعادة تنظيم الإدارة العامة للأمن الوطني بجعلها تابعة لوزير الداخلية...

---

219 - انتهز الفرصة لتأسيس جمعية مغاربة فرنساAMF، وهي جمعية سياسية تشكل امتدادا لأفكار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

220 - بعد ذلك انتصارا للتجار الصغار السوسيين.

تصريحات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وانتصاراته، وهذا القرار الصادر عن الحكومة... فاض الكيل، ولم يعد الأمير يطيق صبرا. لهذا نصح أباه بالتعجيل فورا بإقالة رئيس الحكومة وتسلم مقاليد الأمور شخصيا. وفي 20 ماي، طلب محمد الخامس من عبد الله إبراهيم الاستقالة[221]. يبدو إذن ان الثمانية عشر شهرا من "حكم اليسار" شكلت ما قد نسميه "التناوب" الأول.

أفضى لي إبراهيم، ابن عبد الرحيم بوعبيد، بهذا السر: "قبل فترة قصيرة من سقوط الحكومة، حل مولاي الحسن بمنزلنا للقاء أبي، وأخبره بقرب حل الحكومة. ودار بينهما الحديث التالي:

- كلفني جلالة الملك بتشكيل فريق حكومي جديد.
- أجابه ابي:
- لا علم لي بذلك، ولا اتحدث في هذه الأمور إلا مع الملك
- ستكون وزيرا للشؤون الخارجية.

رفض أبي مواصلة الحديث في هذا الأمر، حينها وضع مولاي الحسن يده على كتف أبي، وقال له كلاما من الغرابة بمكان:

-عبد الرحيم انت لا تفهم مرادي... أريد أن يكون لي دور، والملك مازال شابا(كان عمره حينها خمسين سنة). لا أريد ان يشيب شعري قبل أن أخلفه على العرش. أنت أخي. أنت صديقي.ماذا يخبئ لنا المستقبل؟ لنستقل القطار معا". لم يقبل أبي طبعا الانسياق وراء هذه التلميحات"[222].

ما بعد20 ماي1960: ولي العهد يستلم السلطة

أعلن محمد الخامس في خطاب وجهه إلى شعبه في 23 ماي1960: "حرصا منا على المحافظة على استقرار السلطة ووحدة الأمة أخذ زمام الأمور بأنفسنا وتسيير شؤون البلاد بواسطة ولي عهدنا"[223].

جاء هذا القرار أياما قليلة فقط بعد ان أعلن عبد الله إبراهيم أن ليون بلير، الكولونيل في الجيش الأمريكي الذي طلب مولاي الحسن إلحاقه بديوانه، "شخصا غير مرغوب فيه". كان بلإمكان أن يوقع رئيس الحكومة ويمر هذا الإجراء الشكلي دون أي مشاكل، لكن عبد الله إبراهيم اعتبر ان "ليس من المغرب استقبال الضابط الأمريكي". وبعد أسبوع فقط على هذا الحادث،طُلب منه تقديم "استقالته". بينما خُصِّص للضابط الأمريكي مكتب بالقصر بجانب مكتب ولي العهد.

لاشك أن رفض التوقيع كان القطرة التي أفاضت الكأس. ولكن ألا يعيد هذا الحدث "تكرارا" نسبيا لما وقع في 20 غشت1953، لما رفض السلطان الختم على الظهائر التي قدمها له الجنرال غيوم ليجد نفسه مجبرا على الرحيل نحو المنافي؟ مهما يكن، فالمهدي بن بركة لن يتردد فيما بعد في اعتبار

---

221 - بحسب الرواية التي أوردها عبد القادر بن بركة فإن الملك قال لعبد الله إبراهيم بنبرة حزينة: "ليس لي أي مأخذ عليك، ولكنني أطلب منك الرحيل"، انظر: المهدي بن بركة، أخي. مرجع مذكور،ص.164.

222 - في لقاء مع الكاتب في يونيو2003.

223 - أوردته لوموند في25 ماي1960.

ما وقع يوم20 ماي "انقلابا حقيقيا مقنّعا...انتقلت فيه السلطة إلى يد القوات المعادية للشعب دون غيرها" [224].

ولاشك أن محمد الخامس كان يمكن أن يعين مولاي الحسن رئيسا للحكومة بطلب منه، بيد أن أعضاء حزب الاستقلال الذين تمت المناداة عليهم للالتحاق بالحكومة رفضوا المشاركة في هذه الحالة، بتفاوت في درجة النفاق بين هذا وذاك. ولكن، رغم أن مولاي الحسن كان نائبا لرئيس الحكومة، فإنه كان عمليا الرئيس الفعلي الذي يستجمع بين يديه السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية. وما زال يتحكم في الأجهزة الأمنية كوزير للدفاع، ورئيس أركان الحرب العامة، بحيث يمكن القول إن الحسن الثاني كان يحكم سلفا في عهد مولاي الحسن. ويرى اليوسفي ان "المغرب أصبح خاضعا لنظام فردي مطلق، تدعمه حكومات مشكلة في أعقاب انتخابات مزورة، بل وأحيانا دون انتخابات" [225]. وسيظل المغرب أربعين سنة خاضعا لهذا النظام.

كان الملك حتى ذلك التاريخ هو الذي يعين الوزراء بموافقة الأحزاب، ونفس الأمر فيما يخص الموظفين السامين. لكن الأمور تغيرت، لتصبح كل التعيينات تتم بظهير ملكي يُعين بالاسم هذا المسؤول أو ذاك. وتم اختيار عمال جدد أوفياء للعرش، وكذلك السلطات المحلية الجديدة. وكان لهؤلاء الموظفين منذ الاستقلال انتماءات وقناعات سياسية، ولكن بعد ماي1960، أصبح الاختيار يتجه إلى عناصر غير منتمية وتتميز بكفاءتها...ولكنها قبل هذا وذاك وفية مخلصة للقصر، وهو عامل حاسم سيلعب دورا هاما في الانتخابات العامة أو المحلية الموالية.

ومع ذلك، سيحصل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على فوز بيّن في الانتخابات المحلية التي جرت في29ماي، رغم إبعاده من الحكومة، أو...بسببه. وإذا كان حزب الاستقلال حصل على نسبة40 في المائة نظرا لحضوره القوي منذ زمن طويل داخل البلاد، فإن الحركة الشعبية اكتفت بسبعة في المائة، بينما صوت23 في المائة لصالح حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وخاصة في المدن [226]. وبهذه المناسبة صرح المهدي بن بركة قائلا:" انتصار يكتسي أهمية بالغة خاصة وأنه يأتي في أعقاب إقالة حكومة إبراهيم(...) لم يعد التنافس يتم في مستوى الأحزاب السياسية، ولكن بين تصورين لعملية إعادة بناء المغرب، تصور ثيوقراطي وإقطاعي، وآخر عصري وديموقراطي

---

224 - علق على الحدث في حينه بالقول : "ليست إقالة حكومة إبراهيم مجرد أزمة بسيطة...فاختبار انتخابات غرف التجارة كشفت عن عمق الوعي الشعبي حتى لدى الفئات الاجتماعية المتوسطة. ولا شك أن هذا الأمر بث الخوف وخلق ردود فعل لدى بعض الفئات لتحافظ على بقائها ومصالحها. بيد أن هذا الموقف لايمكن أن يشكل طريقة في الحكم، حتى وإن كان مبررا لدى أصحابه، ولا يمكن سوى أن يفضي إلى متاهات ومغامرات غير مأمونة العواقب نسعى إلى أن يتفاداها بلدنا". في تصريح للوموند،28 ماي1960.

225 - محاضرة بروكسيل سالفة الذكر.

226 - مع أغلبية ساحقة بالدار البيضاء، و31و35 بالرباط، وأقلية هامة بالقنيطرة وآسفي والجديدة وأكادير والجنوب،الخ. نظريا، هؤلاء" المستشارون" مهمتهم تسيير شؤون الجماعة وتدبير الميزانية المحلية. ولكن في الواقع،فالقائد يتمتع بحق النقض، بحيث يجد هؤلاء المستشارون أنفسهم دون أي سلطة. ولاحظ ج.ونترتورJ.winthertur أن "هذه الجماعات المنتخبة لأول مرة في ماي1960 منحت قُواد الاستقلال قيمة كبرى، ويضطلعون في هذا المستوى بالدور نفسه الذي كان يقوم به القواد في عهد الحماية تجاه الموظفين الإداريين الفرنسيين"، مرجع مذكور،ص.322.

وتقدمي"[227]. لم يعط مولاي الحسن أي أهمية لهذه النتائج في اختيار أعضاء الحكومة. وفي يوليوز، سيُعيَن الكومندان أوفقير الذي كان ملحقا بالقصر، مديرا عاما للأمن الوطني برتبة كولونيل، مكان الغزاوي.

تواصلت المناقشات حول المؤسسات التي يجب أن يتوفر عليها المغرب في المستقبل. وفي هذا الصدد، يذكر جاك أبريل في مجلة كونفلوون، عدد يونيو1960 أن "الملك لن ينفك منذ عودته من المنفى يكرر إيمانه صراحة بضرورة إقرار ملكية دستورية، وإن لم يلزم نفسه بأي وسيلة لتحقيق هذا الهدف. والسؤال الذي ظل مطروحا دون ان يقدم أحد إجابة شافية عنه هو كالآتي: "هل سينبثق النظام الجديد من ميثاق يمنحه الملك، أم من مجلس تأسيسي؟" سيقدم مولاي الحسن الجواب عندما سيدفع بأبيه إلى إنشاء"مجلس دستوري" مشكل من أعضاء من الأحزاب السياسية والقوى الحية الاقتصادية والثقافية بالبلد، قصد إعداد دستور مقرر في يونيو1962. وهذا الدستور يجب ان يحظى بمصادقة الملك قبل ان يعرض على الاستفتاء الشعبي. لن يتم غذن إنشاء مجلس تأسيسي، وهو المطلب الرئيسي الذي ظلت المعارضة دائما تطالب به"[228]. وقد أفلح مولاي الحسن في إقناع أبيه بما ينطوي عليه إنشاء مثل هذا المجلس من خطر، فهو سيُنتخب من قبل الشعب، وسيضم أعضاء من الأحزاب السياسية، وستحركه من الداخل قوى اليسار، الأمرالذي قد يعرض النظام نفسه لما لا تحمد عقباه. وما كان مولاي الحسن ليقبل بهذا الاحتمال، يوم يخلف أباه على العرش، هو الشخص المتعطش للسلطة. هكذا ثارت ثائرة المعارضة، ووجهت صحفها انتقادات لاذعة لهذه المنهجية المتبعة في وضع دستور وصفوه بالممنوح. ورفض قادتها المشاركة في هذه الهيئة، ومع ذلك، افتتح الملك رسميا أعمال المجلس الدستوري في 7نونبر.

وفي اليون نفسه صدر ظهير بإعطاء الانطلاقة للمخطط الخماسي الذي وضعته حكومة عبد الله إبراهيم، ولكن مع إلغاء إجراء أساسي متضمَّن فيه يهم الفلاحين المغاربة، وهو غجراء يعبد الطريق أمام " الإصلاح الفلاحي". ندد المهدي بن بركة بهذا التراجع ورأى انه "مس بمحاولة إعادة النظر في بنيات الملكية، أي في طريقة توزيع الأراضي، وأيضا في الأشكال الجديدة لاستغلالها بحيث يتبين من هو العامل الحقيقي في الأرض، سعيا إلى القضاء على استغلال الإنسان، والفلاحون المغاربة هم الذين يؤدون ثمن هذا التراجع، ويصيبهم اليأس بعد أن تبخرت الآمال التي عقدوها على استقلال بذلوا النفس والنفيس لتحقيقه". واستأنف قائلا: "بيد ان القوى الشعبية لم تتسلم حينها السلطة(...) هكذا وجدنا أنفسنا في ماي1960 أمام قطيعة داخل مسار الثورة الوطنية، وانقلاب حقيقي مقنَّع انتقلت فيه السلطة لصالح القوى المعادية للشعب"[229]. إضافة إلى ذلك، فإن حكومة عبد الله إبراهيم كانت قررت بل وشرعت في تنفيذ عملية استعادة الأراضي من المعمرين الفرنسيين على الأقل الأراضي

---

227 - في لقاء مع ب.ميشيلMichel. B نُشر في باريس بريس2،Paris Press يونيو1960.

228 - رفعت الحركة الوطنية المغربية هذا المطلب قبل الاستقلال بفترة طويلة. وإذا لم تكن وثيقة المطالبة بالاستقلال لم تدقق في هذه النقطة، فإن عبد الرحيم بوعبيد كتب في 27 شتنبر1947 مقالا ب Tèmoignage Chrètien،ورد فيه ما يلي: "نريد استقلال المغرب ووحدته ووحدة ترابه الوطني، ونطالب بإنشاء جمعية وطنية قصد صياغة دستور ديموقراطي".

229 - محاضرة ألقاها بن بركة في اختتام ندوة حول الإصلاح الزراعي بالمغرب، من تنظيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يناير 1962 بباريس..

الممنوحة لهم. وتواصلت نفس السياسة عد 20 ماي، غير أن أجود الأراضي أصبحت تابعة للأملاك الملكية، بينما استفاد من الأراضي الأخرى فلاحون فقراء نظريا، بينما هم في الحقيقة من الخدم المنبطحين المتزلفين للقصر. الأمر نفسه وقع مع المقاولات الفرنسية الكبرى التي أصبح يسيرها مغربة، مما يعني جعلها مباشرة في خدمة الملكن أو في خدمة الأعيان الذين تمنح لهم اعترافا بولائهم للقصر[230].

استقر المهدي بن بركة بباريس[231]، وأصبح العالم كله مسرحا مفتوحا أمامه ليمارس نشاطه السياسي. من الناحية النظرية، انصب اهتمامه على تحليل الوضعية الدولية، مواصلا المعارك التي خاضها في المغرب، مع محاولة وضعها في إطار أعم. ومن الناحية العملية، استأنف كممثل لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الاتصالات التي كان يجريها في العالم برمته يوم كان رئيسا للمجلس الوطني الاستشاري. كما قدم محاضرات في الجامعات، وأدلى بأحاديث للصحف الفرنسية، مما دفع بمولاي الحسن إلى أن يقول في 9 يوليوز، يوم عيد ميلاده إنه: "قلق من النفوذ المتزايد للمهدي بن بركة في الصحافة الفرنسية".

وفي18 دجنبر، جرت انتخابات جديدة بغرفة التجارة والصناعة بالدار البيضاء، وفاز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بأربعة وعشرين مقعدا.

وفي مستهل سنة1961، قرر المهدي بن بركة البقاء بباريس ما دامت السلطة بين يدي مولاي الحسن، ليظل بذلك ممثلا للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالخارج.

أما داخليا، فقد عقد المجلس الدستوري اجتماعا في18 يناير، لكن وفاة محمد الخامس بضعة أسابيع بعد ذلك، ستضع نهاية لعمل هذه المؤسسة التي لن يستدعيها الحسن الثاني أبدا للاجتماع.

1961، احتداد الخلاف بين محمد الخامس ومولاي الحسن

استجمع ولي العهد بين يديه في واقع الأمر كل السلطات منذ20ماي 1960. وتسعة أشهر بعدهان توفي محمد الخامس وهو يخضع لعملية جراحية بسيطة جدا. وطوال هذه الأشهر، تفاقم الخلاف بين الرجلين، ولكنه ظل طيَ الكتمان لا يتسرَب عنه أي خبر إلى عامة الناس. ونتذكر هنا كيف أن محمد الخامس تدخل في أعقاب"المؤامرة" المزعومة ضد الأمير، وأطلق سراح اليوسفي والفقيه البصري لتهدئة النفوس وتخفيف التوتر. ويأتي التماس الملك من ولي العهد الاستغناء عن مدير ديوانه اكديرة الذي لم يكن يحبه، ليشكل إحدى البوادر الأولى لاحتداد الأزمة بينهما. كما أن الملك يؤاخذ ابنه على نفقاته الهائلة وحياة اللهو التي ينغمس فيها[232].

---

230 - "القصر دائم الحضور ليذكر من يسمح بحمده بالامتيازات التي يجنيها ولمعاقبة من تسول له نفسه الوقوف في وجه أهدافه بعناد. والملكية تعتبر النخب كلها تابعة لها وهي تضع رهن إشارتها مجموعة من الامتيازات السياسية والاقتصادية والفكرية". جون واتربوري، مرجع مذكور،ص.168.

231 - لن يفتر اهتمامه مع ذلك بالسياسة المغربية. "يحس بقلق متزايد وهو يرى طموح مولاي الحسن الذي يبدو عازما على ألا يترك أباه يضحي بسلطاته في المستقبل". رؤوف أوفقير، المدعوون،ص.155.

232 - عاد مولاي الحسن من مدغشقر معدما، فانخرط في سباق محموم للاغتناء عن طريق الرشوة والفساد، وسيظل كذلك طوال حياته. ويعد استيراد السيارات أحد مصادر ثروته.

ولم يكن محمد الخامس راضيا على القرار الذي اتخذه بتنحية اليسار عن السلطة. وعندما استلم رئاسة الحكومة، كان يأمل في إنشاء حكومة"تقنية" ولكنها تجسد الوحدة الوطنية. لكن وضع السلطة بين يدي ولي العهد يتناقض تماما مع هذا الهدف المامول. فالديوان الملكي الذي هو بمثابة حكومة موازية يتحكم في النشاط الحكومي برمته. وقد كان يحلو للأمير ان يردد على مسامع أبيه ان ذلك "يصب في مصلحة الأسرة المالكة". وكان أصدقاء الملك لا يتورعون من وقت لآخر عن إطلاق إشاعات توهم بان "العرش في خطر". من الطبيعي ان يتاثر محمد الخامس بهذه التقولات، ولكنه من ناحية أخرى لا ينسى الوعود التي قدمها للشعب المغربي... لهذا عاش طوال تلك الأشهر عرضى للحيرة ممزقا بين تصديق ابنه الذي يلو1ح له بخطر ماحق يتهدد الأسرة المالكة، او احترام الميثاق الذي أبرمه مع شعبه. ولم يكن ليجهل المواجهة الشديدة المحتدمة بين ابنه وأعضاء ديوانه من جهة، والقوى التقدمية في البلد التي يحركها وإن من بعيد المهدي بن بركة من جهة ثانية.

يتحدث الدكتور كليري في كتابه حصان الملك عن الخلاف بين الملك وابنه[233] قائلا: "عانى السلطان منذ ولادته من اعوجاج في عظمة الأنف(...) وزادت متاعبه الصحية بمعاناته من أذنيه أيضا، مما جعله يحس باختلال التوازن والدوار. وتفاقم وضعه منذ1961. أسقط في يده وهو يرى الفراغ يتكاثف من حوله، والسلطة تفلت من بين يديه، مما جعله يلتجئ إلى أفضل الأطباء المختصين في أمراض الحلق والأذن والحنجرة. وكان يصعب عليه وهو على تلك الحالة الصحية المتدهورة، أن يحل خلافا محتدا بينه وابنه في أسرع وقت، خاصة وقد تناهى إلى علمه أن حبيبة الأمير إتشيكا شورو تحلم بأن يُعترف بها يوما ما ملكة. وفي حرصه على تقاليد الأسرة العلوية المالكة، سعى بشتى الوسائل إلى إثناء ابنه عن هذا السبيل، بل ووصل حد تهديده بتنحيته عن ولاية العهد. كان ظهير الإقالة جاهزا، ينتظر فقط أن يعلن رسميا، لينسخ ظهير9يوليوز1957 المتعلق بتنصيب مولاي الحسن وليا للعهد(...) أفضى الأمير بهمومه إلى أمه لالة عبلة. وعلى غير عادته، لم يخف محمد الخامس رغبته في إنجاب ذكر من زوجته الثانية للا باهية التي رزق منها وهو بمدغشقر ببنت وهي للا أمينة[234]. أحست الزوجة الأولى بالمهانة، وانتابها القلق على مستقبل ابنها الذي يجسد كل طموحاتها(...) عانت كثيرا خوفا من أن تحل محلها الزوجة الثانية وتفقدها حظوتها (...) وشرعت في الاهتمام أكثر بصحة زوجها(...) وظلت تهمس لي بأن اتدخل لديه كي يتخلى عن الحكم لصالح ابنه الحسن".

هذا الخلاف بين محمد الخامس وولي العهد أكّده لي أقاربُ زعيمين لحزب الاستقلال وهما أحمد بلافريج وأبو بكر القادري اللذين التقيا بالعاهل المغربي في الليلة السابقة على وفاته، وأفضى لهما بالعديد من الأسرار.

---

233 - كلفت فرنسا هذا الطبيب العسكري المعين بمدغشقر بالعناية بصحة السلطان محمد الخامس المنفي بالجزيرة. وتوطدت العلاقة بينهما، إلى أن أصبح صديقه وأمين سره. والتمس منه السلطان مرافقته إلى فرنسا ثم إلى المغرب بعد عودته إلى العرش. هكذا عاد إلى الرباط على متن الطائرة الملكية في16 نةنبر1955. وعين رسميا" طبيبا شخصيا لصاحب الجلالة ملك المغرب".

234 - أصبحت هذه الأميرة في نظر الجميع الفأل الحسن المرتبط باستقلال المغرب، وكان أبوها يفرد لها مكانة خاصة في قلبه مما جعل الشعب المغربي يحبها حبا جما. وكانت الزوجتان على طرفي نقيض في كل شيء". رؤوف أوفقير، مرجع مذكور، ص.151.

وفاة الملك

أشار الطبيب السويسيري الذي استدعاه الأمير لفحص الملك بضرورة إجراء عملية جراحية. وفي المقابل، عارض العديد من الأطباء الأجانب، وضمنهم الأطباء الفرنسيون، إجراء العملية، ورأوا أنها تشكل خطرا على الملك نظرا لإصابته بالهيموفيليا. وانحاز إلى رأي هؤلاء أطباء الملك "المغاربة"، ديبوا روكبير، وكليري، وآخرون، بمن فيهم طبيبه الشخصي الهادي مسواك المختص في أمراض الأنف والأذن والحنجرة. مهما يكن، فقد أجرى الفريق الطبي السويسري العملية يوم الأحد 26فبراير، بإلحاح من للاعبلة ومولاي الحسن الذي كان على علم بالأمراض التي كان يعاني منها أبوه. وهي العملية التي مات على إثرها محمد الخامس.

ماذا وقع؟ أيا كان الأمر، فإن خبر الوفاة لم يعلن على أمواج الإذاعة إلا في الساعة السادسة مساء. وقد ورد في البلاغ أن "جلالة الملك محمد الخامس خضع لعملية جراحية بمصحة القصر الملكي في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا. وقد مرت العملية دون أي مضاعفات، ولكن بعد انتهائها بعشرة دقائق، توقف القلب عن العمل". هل مات الملك إثر سكتة قلبية، أم بسبب الهيموفيليا، أم أنه كان ضحية تسمم كما يلمح إلى ذلك اليوم الدكتور كليري؟ ترى هل سينكشف سر الوفاة يوما ما؟[235]

تأثرت أيَما تأثر بخبر الوفاة المفاجئة، وساورتني الشكوك بصدد البلاغ الرسمي. سألت في اليوم الموالي صديقي الههادي مسواك: "ألم يتسبب الحسن في وفاة أبيه؟" أجابني دون مواربة: "السر المهني يمنعني من أن أقول لك أي شيء. ولكن انت حر في أن تتصور ما شئت".

في ذاكرة ملك، تحدث الحسن الثاني عن مرض أبيه ووفاته المباغتة بالقول: "إنني لم أفكر أبدا في ارتقاء العرش(...) لقد كان أبي يكبرني بعشرين عاما(...) لا يمكن اعتلاء عرش المغرب في سن الستين، لأن هذا البلد بلد شباب. بقد كان أبي في صحة وعافية جيدتين، وهذه العملية بمثابة سطو على حياته." ولكنه بعد ذلك بصفحات، يجيب على السؤال التالي: ألم يكن لديكم أي طموح؟ بالقول: "لا على الإطلاق(...) في سنة1961، حل بريجينيف بالمغرب، وكان أبي في غاية التعب والإرهاق، كانت تلك آخر مشاركة رسمية له"[236].

هل كان إذن محمد الخامس"يتمتع بصحة وعافية جيدتين"، أم انه كان في غاية التعب والإرهاق؟" ما هي دلالة هذا التناقض؟ ولماذا أُجريت العملية إذا كان الملك يتمتع بصحة جيدة؟ وما قولنا في هذه العبارة الملتبسة "إنها بمثابة عملية سطو على حياته؟ ومن كان مسؤولا عن ذلك مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة؟ وماذا نفهم من هذا القرار: "لم أفكر أبدا في اعتلاء العرش؟" الذي تلته هذه الكلمات: "لا يمكن اعتلاء عرش المغرب في سن الستين، لأن هذا البلد بلد الشباب". وماذا نستخلص أيضا من قوله: "لم يكن لدي أي طموح"، بينما نعرف أنه كان يحكم المغرب منذ20 ماي1960، وأنه كان هو وامه لا يفكران سوى في الوصول إلى سدة الحكم؟ لقد كان في الحقيقة يحس أن هناك خطرا يتهدده،

---

235 - "كان من الطبيعي أن تثير هذه الوفاة المفاجئة مجموعة من التساؤلات والشكوك التي حامت حولنا جميعا. وقد طالب البعض بتشريح الجثة، الأمر الذي لا يقبله الإسلام. وفي اليوم الموالي، كان ضروريا نقل الفريق الطبي السويسري إلى المطار على متن سيارات مصفحة ليستقلوا الطائرة التي أقلتهم إلى سويسرا". حصان الملك، مرجع مذكور،ص.283.

236 - صفحات 22و23و52.

إذا استجاب محمد الخامس لرغبة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولحزب الاستقلال في إنشاء مجلس تأسيسي، مما سيؤدي لا محالة إلى تقليص سلطاته يوم يعتلي العرش، ليكون مجرد ملك يسود ولا يحكم. ولا شك أن لا احد يومها ظن أن مولاي الحسن سيحكم بالطريقة التي حكم بها، أي "حاكما مطلقا". ولكن الجميع كان على علم، عن طريق الإشاعات المتناسلة هنا وهناك، بأخبار سهراته الليلية ومظاهر غلوه وأسطول سياراته، ولكن لاشيء عن أنشطته السياسية التي رغم اهميتها ظلت طي "الكتمان"، وكلها تتم خلف الستار دون أن يعلم بها محمد الخامس.

قبل بضع سنوات، آخذ الفقيه البصري الحسن الثاني، في لقاء أجرته معه قناة الجزير، على أنه "سمح بقتل والده". وسيرد هذا الموضوع من جديد في مذكرات الصحفي المصري الشهير الأستاذ هيكل أمين سر الرئيسين جمال عبد الناصر والسادات[237].

يبقى لزاما على المؤرخين أن يوجهوا إذن جهودهم للبحث في هذه القضية سعيا إلى إماطة اللثام عن خباياها المأساوية.

الملك الجديد الحسن الثاني

توفي محمد الخامس وعمره اثنتان وخمسون سنة، ودام حكمه أربعة وثلاثين عاما. وخلفه على العرش مولاي الحسن وهو في سن الثانية والثلاثين. ومنذ أن علم الأمير بخبر الوفاة، أعد العدة لمواجهة الموقف. وأمر الجيش بملازمة الثكنات منذ صباح يوم26فبراير، كما أُعلنت حالة الاستنفار في صفوف الشرطة. وكان بإمكان الأمير أن يعلن نفسه ملكا مباشرة، باعتباره وليا للعهد منذ يوليوز1957، ولكنه فضل بدهاء مراعاة الأعراف الإسلامية المعمول بها في المغرب واستخدامها ورقة صالحة في يده. لهذا استدعى العلماء إلى القصر الملكي قبل الإعلان الرسمي عن وفاة محمد الخامس، لأداء قسم البيعة لملكهم الجديد الحسن الثاني[238]، كما استدعى أعضاء الحكومة الذين لم يكن يساورهم شك فيما حدث،وأعلن لهم في قاعة اجتماعات الحكومة الخبر الحزين، وذكرهم أن المرحوم عينه وليا للعهد، ومن ثم فهو الملك الجديد. وافق جميع أعضاء الحكومة على هذا القرار، وأدوا قسم البيعة بدورهم، وتبعهم في ذلك في الأيام الموالية أفراد الأسرة الملكية والموظفون السامون وأعضاء الأحزاب السياسية. وسيحرص الحسن الثاني على مراسيم البيعة كل سنة في3 مارس الذي يصادف يوم اعتلائه العرش[239].

تقاطرت على البلاد رسائل التعزية من مختلف الأقطار[240]. وعمل عبد الرحيم بوعبيد المتواجد بفرنسا، مع المهدي بن بركة على تحديد طريقة تصرف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إزاء

---

237 - سيذهب عبد الله البارودي الكاتب المغربي اللاجئ بفرنسا منذ1964 إلى اعتبار وفاة محمد الخامس" عملية اغتيال وانقلابا قام به مولاي الحسن للاستيلاء على السلطة".

238 - كان سعيدا بلقب الحسن الثاني بعد جده السلطان الأكبر الحسن الأول(1873-1894).

239 - طريقة ماكرة لجعل أعضاء الحكومة والشخصيات الكبرى المدنية والعسكرية والدينية "تنبطح" أمامه، وتتفانى في خدمة "الرئيس" الوحيد. وسيكون ذلك منطلقا لأربعين سنة من الممارسات السلطوية الاستبدادية أحيانا والتي لا تولي أي اعتبار للكرامة الإنسانية.

240 - أكد رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال ديغول للملك الجديد تعاطفه الكبير وعبر له عن الحزن العميق الذي تستشعره فرنسا "التي ربط الملك(الراحل) مصيرها بمصير المغرب، وخاصة في فترات الحرب العصيبة"، كما أعرب له عن حزنه شخصيا على وفاة من كان"رفيقه وصديقه".

هذه المستجدات، قبل أن يقفل عائدا إلى المغرب في اليوم الموالي. وعكس ما قد يعتقده البعض فإن الرسالة التي أراد زعيم المعارضة أن يبلغها باختياره هذا المسار تندرج في إطار خيار الشرعية[241] الذي تبناه، وإن كان ذلك يعاكس دون شك توجهات الطلبة المغاربة بفرنسا. ولن يتوانى البعض عن اتهام بن بركة ب"الانتهازية"، وهم على خطأ في ذلك، فالشعب المغربي وصله خبر اعتلاء الملك الجديد العرش، وهو مازال تحت وقع الصدمة، لكنه سارع إلى مباركة العاهل الجديد، دون أن يتساءل عن أسباب وفاة أبيه، إنه باختصار طبق مقولة "مات الملك... يحيا الملك"، ولم يكن بن بركة يجهل ذلك، لهذا جعله وفاؤه وتعلقه بهذا الشعب يقتفي أثره، ويبعث برسالة إلى الحسن الثاني يعبر فيها عن "تعلقه" و "خالص وفائه". وهنا نتبين من جديد صفتي الواقعية والبراغماتية اللتين تميزانه، فهو يعرف أن الحسن الثاني أصبح فعلا على رأس البلاد، لهذا فضل التريث إلى أن يعاين طريقته في الحكم وسلوكه في المستقبل وتصرفه مع قوى اليسار. ولكنه مع ذلك كان مقتنعا أن لاشيء سيتغير، اللهم مزيد من السلطوية والحكم الفردي المطلق. لهذا لم يعد إلى المغرب، وفضل البقاء في منفاه الاختياري. وكان في قرارة نفسه يدرك أن الحسن الثاني يضمر له عداء أعمى.

شُيِّعت جنازة محمد الخامس في28 فبراير في جو مهيب، بحضور الحشود الغفيرة من الجماهير الملتاعة. وفي ثالث مارس اعتلى الحسن الثاني رسميا العرش. وستظهر في في خطابه الأول تلك العبارة الأثيرة التي ستلازمه طوال حكمه، وهي. "شعبي العزيز"، راسمة الخطوط العريضة لما سيكون عليه عهده في تكامل ولغة منتقاة بدقة: "نعلن لك رسميا أننا استلمنا السلطة الملكية بعون من الله، لنعتلي عرش أسلافنا الميامين، استجابة لرغبة عبرت عنها بكامل فئاتك عن طريق البيعة التي التزمت بها اتجاه شخصنا"[242]. أكان العاهل الجديد يسحضر في دهنه حينها صورة السلطان الأكبر مولاي إسماعيل الذي قضى في الحكم خمسا وأربعين سنة(1672-1717)[243] ؟ مهما يكن، فإن خطابه لم يخل من وعود بناءة: "سأقف بجانب المستضعفين كي يحصلوا على حقوقهم، وأحول دون استغلال الأقوياء لنفوذهم. وسأسهر على شؤونكم وأحمي مصالحكم وأنا ملك، تماما كما حميتها وأنا أمير"[244].

تساءل العالم عما سيقع بعد وفاة محمد الخامس الذي كان يضطلع منذ الاستقلال بدور الحكم في الحياة السياسية، فماذا سيفعل العاهل الجديد؟ ذكرت "مصادر علمية" بالبلد بقرب تشكيل "حكومة

---

241 - "واجبنا أن نواصل العمل الذي بدأه عاهلنا في بناء مغرب حر وديموقراطي ومزدهر، انسجاما مع تطلعات وطموحات جلالة الملك الشعبية".

242 - منذ اعتلاء الحسن الثاني العرش، لم يتردد في استعمال ضمير"نحن" في خطبه للإحالة إلى شخصه، مما يدل على غروره وإعجابه بنفسه.

243 - هو مؤسس مدينة مكناس التي أراد أن تكون "فرساي المغرب"، كما بنى العديد من الحصون عبر ربوع البلاد لصد القبائل المتمردة وعمليات الاجتياح الأجنبية. وعرف أيضا باعتماده داخليا سياسة النار والحديد، وما انفكت الهوة تتسع بين هذا الحاكم المصاب بجنون العظمة والشعب المغربي.

244 - لاشك أن الحسن الثاني حظي منذ اعتلائه العرش بدعم الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي بالمدن والقرى الذي يجله خاصة "كأمير المؤمنين". والمثير للاستغراب انه تغير جذريا منذ اعتلائه العرش، إذ لم يعد يرتدي البذلة العصرية وربطة العنق، بل جلابية بيضاء، ويمتطي الحصان تحت المظلة الملكية أو في العربة المذهبة. ويستقبل بحفاوة كبرى بمختلف الأقاليم التي يحل فيها، مع التذكير أنه تعمد عدم زيارة منطقة الريف حيث قاد عمليات القمع والتقتيل لما كان وليا للعهد.

وحدة وطنية" الأمر الذي كان في الحقيقة يمثل مطلبيا رئيسيا لأغلب قادة الأحزاب السياسية. ألم يستدع الحسن الثاني نفسه بوعبيد والبصري واليوسفي للمشاورة منذ8مارس؟ وفي الواقع، فبعد مشاورات ديموقراطية مزعومة، رفض الحسن الثاني إشراك هؤلاء القادة في الحكومة، إلا إذا قبلوا بأن يستمر في حكم البلاد شخصيا... بينما كانت مطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واضحة لا لبس فيها، وتتمثل في إنشاء حكومة قوية تعمل من أجل تنمية البلد وتطويره انطلاقا من مخطط مضبوط، وتتمتع بالقدرة على مواجهة كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العويصة، وتُسأل أمام مجلس تأسيسي منتخب[245]. والحال أن الحسن الثاني لم يكن مستعدا لتغيير موقفه الثابت المتمثل في رفض فكرة "حكومة مسؤولة أمام الشعب" وقد سبق لمحمد الخامس في خطبه أن أشار إلى احتمال تلبية هذا المطلب في المستقبل، بيد أن الحسن الثاني ظل دائما، رغم احترامه لأبيه، يدفعه نحو تبني خيارات أخرى.

وفي الشهر الموالي، نصَب الحسن الثاني الحكومة الجديدة[246]. وتقلد فيها منصب ما سمي لأول مرة الوزير الأول، ووزير الدفاع ووزير الداخلية بعد وفاة البكاي في15أبريل، بل ووزير الفلاحة لبضعة أسابيع[247]، واسند لنفسه قيادة الجيش والدرك الملكي والشرطة، موظفا الإدارة للتحكم في زمام الأمور، عاملا على تنصيب الموظفين السامين وإقالتهم على هواه... بل وتعمد إغماض عينيه عن فساد بعضهم لضمان ولائهم وإخضاعهم لمشيئته، في استعادة وفية لزمن المخزن" المجيد"...[248]

وما لبث الحسن الثاني أن غير رأسا على عقب سياسة المغرب الخارجية. وتراجع الاهتمام بإفريقيا ناهيك عن مصر الناصرية. وفي المقابل، تعزز التقارب مع فرنسا الديغولية، خاصة بعد ان قبل ديغول في ماي إخلاء القواعد العسكرية الخمسة بالمغرب، الأمر الذي طالما نادى به كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية[249]. ومع ذلك، ظل الملك حريصا على تقديم الدعم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،خاصة مع انطلاق المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والقادة الجزائريين في مارس بإيفيان[250].

---

[245] - مع تطهير الجيش من كل الضباط الذين عملوا في صفوف الجيش الفرنسي.

[246] - قبلت كل الأحزاب المشاركة فيها ما عدا حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

[247] - كان من بين أول قراراته تعيين صديقه رضا اكديرة في26 أبريل مديرا لديوانه مع تفويض كل السلطات له. وسيصبح اكديرة بعد ذلك بقليل وزيرا للداخلية والفلاحة. وسيعمد الحسن الثاني في كل خطبه إلى الإشارة بدهاء كبير إلى العهد العظيم لأبيه محمد الخامس.هكذا حرص على تعداد أعمال المرحوم في الذكرى الأربعينية لوفاته مستعملا هذه العبارة الجميلة: "لم تكن ملكا يجعل شعبه في خدمة العرش،ولكنك جعلت العرش في خدمة الشعب"

[248] - أطلق الحسن الثاني العنان لمستشاريه ولرجال الأعمال كي يتصرفوا كما يشاؤون دون حسيب أو رقيب، شرط ألا يعارضوا سياسته،وشعاره في ذلك "اغتنوا...اغتنوا" هذه العبارة التي كان يرددها فرانسوا غيزو رئيس الحكومة الفرنسية سنة1847، المعروف بنزعته المحافظة المفرطة. وستؤدي هذه السياسة إلى استشراء الفساد، وإلى إسناد بعض المناصب لأشخاص عديمي الكفاءة لا يستحقونها. وهو أيضا كان نموذجا للإثراء الفاحش. وقد أكد لي بعض الأجانب الذين تعاملوا معه، استحالة عقد أي صفقة أو إنجاز أي مشروع في المملكة الشريفة إلا بعد تقديم نصيب القصر من "البقشيش".

[249] - من بين القرائن الدالة على تعزيز التقارب مع فرنسا تعيين محمد الشرقاوي سفيرا جديدا بباريس، وهو صهر الملك وأحد الوزراء الأربعة الذين شاركوا في المفاوضات المفضية إلى الاستقلال.

[250] - قرر " القادة التاريخيون" الخمسة للثورة الجزائرية المعتقلون في توركانت Turquant الدخول في إضراب غير محدود عن الطعام، تضامنا مع معتقلي جبهة التحرير الوطني، وأيضا للمطالبة بإطلاق سراحهم كي يشاركوا في المفاوضات الجارية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وقد اصطف الحسن الثاني بجانبهم، واقترح دور الوسيط في قضيتهم، مع استقبالهم في

وفي يونيو، أصدر الحسن الثاني" القانون الأساسي للمملكة"، سأعمل على تحليل هذه النص قبل الحديث عن دستور1962.

معارضة العاهل المغربي

منذ إجبار حكومة عبد الله إبراهيم على الاستقالة، التحق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالمعارضة. وهي أول مرة يقدم حزب على مثل هذه الخطوة[251]. بيد أن المواجهات التي انخرط فيها منذ البداية لم ترُق للعديد من قادة الحزب، لتحتدم الصراعات الداخلية التي كانت في الحقيقة موجودة ولكنها في طور الكتمان بين "السياسيين" و"النقابيين" المنتمين إلى الاتحاد المغربي للشغل. لم تتحسن وضعية البلاد بين عشية وضحاها رغم اعتلاء ملك جديد العرش، علما أن هذا الأخير كان يمسك بالسلطة الفعلية منذ أكثر من عام. وتمت الدعوة إلى إضراب عام في19يونيو1961، قصد المطالبة بالرفع من الأجور نظرا لارتفاع كلفة المعيشة منذ الاستقلال. وأعلنت الحكومة أن هذا النوع من الاحتجاج ممنوع على الموظفين طبقا لظهير صادر في1958. وأخيرا، ألغي الإضراب بعد التوصل إلى اتفاق بين وزير الداخلية الجديد رضا اكديرة والقادة النقابيين. بيد أن "سياسي" الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اعتبروا أن مطلب الرفع من الأجور ينبغي أن يُوظضف كانطلاقة لسياسة معارضة أكثر عمومية، تفضي إلى رفع مطالب سياسية وليست فقط اجتماعية واقتصادية، بينما "النقابيون" كانوا يرفضون هذا الطرح كأعضاء في الاتحاد المغربي للشغل، وإن كانوا يتبنَّونه كأعضاء في الحزب.

وتقرر خوض إضراب عام جديد في 26دجنبر. وهدد اكديرة المحجوب بن الصديق والمضربين من الاتحاد المغربي للشغل بعقوبات زجرية، ليسارع الكاتب العام للنقابة إلى طمأنة وزير الداخلية، حيث لم تكن الجسور مقطوعة بين الاتحاد المغربي للسغل والديوان الملكي. ومع ذلك، نفَذ قرار الإضراب مائتا موظف في وزارة الشؤون الخارجية مقربون جدا من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، طُرد منهم168. هكذا لم يتردد الحسن الثاني في الرد بقوة لردع المعارضين. ومر عام كامل قبل أن يعود البعض منهم إلى وظيفته يبدو أن الاتحاد المغربي للشغل استسلم لضغوط النظام، وعقد هدنة معه، مقابل مجموعة من الامتيازات أغدقتها عليه الدولة منذ الاستقلال، في شكل مقرات لا يؤدي واجب كرائها، وإعفاء من بعض التكاليف، وعدم أداء واجب الماء والكهرباء،وأداء رواتب للمتفرغين والأطر. وتبين بعد الإضراب المُجهض ان ثمة اتفاقا بين النقابة والديوان الملكي، فالمركزية النقابية طليقة اليد تمارس أنشطتها النقابية بحرية، ولكنها تتعهد بعدم الخوض في الشؤون السياسية، وهذا الاتفاق وضع حدا للتحالف الحقيق القائم بين هذه النقابة والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

إحدى السفارات المغربية، وهي اقتراحات رفضها ديغول رفضا قاطعا، فهو ليس من طينة الأشخاص الذين يرضخون للضغوط، كما أنه استغرب تحول الحسن الثاني من خصم للجزائريين إلى حليف كبير لهم. ورأى في ذلك إهانة لفرنسا. ومع ذلك اقترح على الوزراء المغاربة الذي جاؤوا للتوسط في إطلاق سراح القادة الجزائريين، ان يتم نقلهم إلى أحد المصحات، بحضور أطباء مغاربة وطبعا حراس يضمنون عدم فرارهم. وهو ما تم بالفعل.

[251] - قد يشكل الحزب الشيوعي المغربي استثناء في هذا الصدد، لأنه لم يشارك في أي حكومة.

وطفت على السطح أيضا بعض الخلافات الشخصية،فقد كان المهدي بن بركة في الخارج عندما اعتُقل رفاقه في دجنبر1960 وفي مستهل سنة1961، ولم يكن كل قادة الحزب الذين ظلوا في المغرب موافقين بالضرورة على الدور الذي قرر الاضطلاع به كممثل لليسار المغربي لدى بلدان العالم الثالث. وسيتجلى ذلك بعد عودته إلى المغرب في ربيع1962. وفي غضون ذلك، واصل المهدي بن بركة التنقل بين مختلف البلدان، وفي نهاية يونيو سيغادر باريس ليستقر بجنيف.

مؤامرات الملك الحسن الثاني

(1962-1965)

تكتسي سنة1962 أهمية بالغة في تاريخ المغرب العربي، فالجزائر استعادت استقلالها بفضل استماتتها في الكفاح ضد المستعمر، وحققت انتصارات خارج حدودها، وخاصة في التراب المغربي. ونصت اتفاقية وقف إطلاق النار على وضع حد للمواجهات المسلحة في19مارس. وأطلق سراح بن بلة ورفاقه في هذا اليوم، وعند مرورهم بجنيف التقوا بالمهدي بن بركة الذي ذهب لتحيتهم. وفي21 من نفس الشهر حلوا بمطار الرباط ـ سلا حيث استقبلهم الحسن الثاني شخصيا، ونظم على شرفهم حفلا متميزا، وتم نسيان ما حدث في 22 أكتوبر1956... وقبل ذلك، وصل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الرباط حيث انعقد اجتماع ضم جميع أعضاء الحكومة. وفي2يوليوز أعلن استقلال الجزائر رسميا.

عودة المهدي بن بركة إلى المغرب

سافر المهدي بن بركة كثيرا في مستهل هذه السنة، كعادته كل عام. ولكن بعد عامين من المنفى "الاختياري"، ها هو يقرر العودة إلى المغرب لحضور المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

كنت حاضرا يوم عودته في16ماي وشاهدت بأم عينيً حفاوة الاستقبال الدال على أن المهدي بن بركة أفلح في النفاذ إلى قلوب الشعب المغربي. فعلى امتداد سبعة إلى ثمانية كيلومترات الفاصلة بين مطار الرباط- سلا ومنزله بشارع تمارة اصطف آلاف ةآلاف من المغاربة من الفئات الشعبية البسيطة يحيون زعيمهم ويهتفون باسمه. كان الجو بديعا في يوم ربيعي له مكانة خاصة في قلوب المغاربة، وهو يوم الاحتفال بعيد الأضحى، أكبر أعياد السنة، والذي اختار المهدي بن بركة أن يعود فيه إلى المغرب، مما جعل الناس يخرجون زرافات ووحدانا في حشود غفيرة مصطفين على جنبات الطريق الذي مر منه المهدي بن بركة. وتوالت في الأيام الموالية الوفود من مختلف المشارب مؤممة شطر منزله لتحيته، تماما كما وقع ست سنوات قبل ذلك مع عودة محمد الخامس من المنفى. لا غرو إذن أن

يحس الحسن الثاني بغير قليل من الغيرة والحنق[252]، خاصة وأن زعيم المعارضة الذي أصبح عدوه الأول، عاد إلى الوطن حاملا تقريرا طويلا مدققا لتقديمه في مؤتمر الحزب، وهو تقرير أبعد ما يكن عن امتداح الملك، مما يزيد من تعميق الهوة والقطيعة بين الرجلين.

قُدَم التقرير أولا إلى السكرتارية العامة للحزب، ولكنه لم يقدم في المؤتمر، رغم أن المهدي بن بركة استُقبل بحفاوة كبرى عند صعوده إلى المنصة. وأُعطيت الأولوية لتقرير عبد الله إبراهيم الذي يحظى بدعم القادة النقابيين. ولم ينشر بن بركة هذا النص إلا بعد ثلاث سنوات بعنوان "الاختيار الثوري بالمغرب"، ليصبح "وصيته السياسية" إن صح التعبير، فقد سلمه للناشر الفرنسي فرانسوا ماسبيرو أسبوعين أو ثلاثة أسابيع قبل "اختفائه". كما يقول بن بركة في مقدمة التقرير: "يكتسي هذا التقرير نوعا من الراهنية بفضل الأحداث الدامية التي وقعت في مارس1965 وما تلاها من تطورات سياسية(...) ويظل تقرير1962 ذا أهمية راهنة بفضل التحليل الذي يقدمه عن الوضعية بالمغرب وبإفريقيا، وموقفه النقدي من عمل الحزب في الماضي، وأيضا عرضه لمهام الحزب الأساسية وآفاق عمله الثورية في المدى البعيد". ولا يتردد في نصه في الإشارة دون مواربة إلى المسؤول الحقيقي، وهو القصر في "احتكاره للسلطات". ولكنه يصر مع ذلك على القول إن "الجماهير مازالت قادرة رغم نظام القمع والحكم الفردي على فرض احترام تنظيماتها وصحافتها". والتزاما منه بقول الحق في المجال السياسي، فإنه يقر أن حزبه لم يستطيع "إيقاف الانقلاب الذي حصل في ماي1960، والذي صفى ما تبقى من مظاهر المشاركة الشعبية في الحكم"، ولكنه يعود ليبين الوجه الآخر للعملة بالقول إن "لهذا الانقلاب جانبا إيجابيا إذ مكن من توضيح الوضع السياسي في البلاد، ومن إبراز القوى المتقابلة، قوى التقدم وقوى الرجعية، أنصار المستقبل المشرق، والمتشبثين بعهود الماضي المظلمة".

إننا أمام تحليل واضح، يتقابل ضمنه "المتشبثون بعهود الماضي" أي القوى المحافظة والإقطاعية، ونموذجهم القصر،و"أنصار المستقبل"، أي القوات الشعبية، يقودها الحزب التقدمي، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في طريق الثورة. نحن باختصار أمام مواجهة بين بن بركة والحسن والثاني، مهدت لها نشأة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في شتنبر1959 ووجدت امتدادا لها في "انقلاب" ماي[253] 1960.

---

[252] - أتساءل إن لم يكن الحسن الثاني قد أطلق على هذا الشارع اسمه الشخصي انتقاما من المهدي بن بركة الذي استقبل هناك استقبال الأبطال الكبار عند عودته. وأظن أن من خلفوه على رأس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أصبح يحمل اسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أخطأوا أو كانوا في منتهى الضعف لأنهم لم "يطلبوا" ولنقل "يلتمسوا" من الحسن الثاني أن يتصرف بما يمليه المنطق السليم، لتعطى لهذا الشارع التسمية المناسبة وهي شارع المهدي بن بركة.

[253] - يقول بن بركة "فإذا كان صحيحا أن نظام الحكم في المغرب هو الحكم الفردي، فإن هذا التعريف وحده لا يكفي، ما لم نوضحه بتحليل ميزان القوى للقوات المتصارعة حاليا والدور الذي يلعبه النظام في المرحلة الحالية للتطور في المغرب"، ويعمد إلى تحليل مفصل للوضعية، فيلاحظ في المستوى الخارجي التطور الحديث للشعوب المستعمرة، ولكن أيضا العودة التدريجية للإمبريالية بإفريقيا. ويخصص فقرة للجزائر الشقيقة التي حصلت في إيفيان على "حل وسط ثوري"، يقول: " ليس مستقبل الثورة الجزائرية شأن جزائري فقط، بل هو قضيتنا، وقضية المغرب العربي..."، وفي المستوى الداخلي يرى أن "القصر لم يعد يلعب دور الحكم ولا الوسيط"، إنه أصبح نظاما فرديا ورغم ما يتبجح به من إنجازات، فهو لم يعرف سوى الاخفاقات المتتالية سواء في المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي".

وفي نظر المهدي بن بركة، فإن فشل القصر سببه واضح، يتمثل في إبعاد الشعب عن كل مشاريع النظام، وفي هذه الظروف "يجد النظام نفسه خاضعا وتحت رحمة الدعم الذي يأتيه من الخارج، ويبدو ذلك في سكوته عن الاستعمار الزراعي الذي مازال يستغل مليون هكتار، وفي الداخل، يجد نفسه مضطرا للاعتماد على عناصر أقل ما يقال عنها أنها فاقدة لكل فعالية(...) وهي الأجهزة الإدارية العليا والمتوسطة في الجهاز الإداري الذي عمد النظام إلى شراء موظفيه بكل ما في هذه الكلمة من معنى(...) بمختلف الامتيازات، كذلك الجيش والبوليس الدعامات الأساسية للنظام القائم"[254]. وفي السياق نفسه، ينتقد "مظاهر بعض الاعتدال في نضالية القيادة النقابية"[255]. ويقوده تحليله للوضعية إلى إبراز ثلاثة أخطاء قاتلة يجب تفاديها مستقبلا: "أنصاف الحلول التي أخذنا بها مع الخصم" (إيكس ليبان في غشت1955)، يقصد طبعا الاستعمار الفرنسي، ولكنه يشير ضمنيا إلى النظام المغربي[256]. ولكنه مع ذلك ليس ضد الحلول الوسطية، "والمهم هو أن يتم كل شيء في وضح النهار، وبتحليل شامل يوضح الأوضاع للمناضلين". والخطأ الثاني يتمثل ف"الإطار المغلق الذي مرت فيه بعض معاركنا، بمعزل من مشاركة الجماهير الشعبية[257]. والخطأ الثالث نشأ عن عدم الوضوح في مواقفنا الإيديولوجية وعن عدم تحديدنا لهوية حركتنا". ويعرج بعدها على المهام الموكولة للحزب. وتتمثل أولا في إصلاح النظام السياسي الإداري ودمقرطة المؤسسات[258]. وثانيا في المعركة ضد الإمبريالية سواء في مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية. "إذا كان الاستعمار الجديد أو رأس المال الليبرالي قد وجد مكانا له في المغرب المستقل، إلا أنه لايستطيع أن يستمر في موقفه المسالم إذا ما اتجهت السياسة الاقتصادية إلى اتخاذ تدابير تحريرية جذرية، كالتي قامت بها حكومة عبد الله إبراهيم سنة1959، فإنهم مجرد ما أنشاوا المؤسسات المؤدسة لهذا التحرر، واستصدروا قوانين الرقابة على رؤوس الأموال إلى الخارج، ووضعوا اللمسة الأخيرة في خطة الخمس سنوات التي تتضمن بعض الاختيارات الصريحة ضد الاستعمار، فقد اعتبرتهم تلك الأوساط الليبرالية وكأنهم نصبوا أجهزة الحرب ضد مصالح الرأسمالية والاستعمار الجديد. فإن، أولئك الذين

---

254 - بالنسبة إلى الجيش، أنذر بن بركة "بأن النظام معرض لفقد سيطرته على هذه الأداة بسبب سياسته العمياء اللاشعبية، فالاحتمال قائم إذن في أن الدعامة التي يظن النظام أنه مرتكز عليها، لا تنفلت من يده فقط، بل إنها قد تصبح تهديدا خطيرا لبقائه". ألا ينطوي هذا الكلام على نبوءة تستبق الانقلابات العسكرية سنتي1971 و1972؟

255 - هذه القيادة هي التي ستك. وبما أن "الثورة الاجتماعية" هي أشد ما يخشاه الملك، فقد عمل شتى الوسائل على عزل النقابة عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إعمالا لمبدأ فرق تسد.

256 - يقول بن بركة في هذا الصدد "منذ نهاية سنة1955 أخذت مرارة الخيبة تظهر في نفوس عدد من المناضلين، وخاصة عند قادة حركة المقاومة وجيش التحرير، وكان ذلك بمثابة الشعور الحدسي بأن سير الثورة قد توقف".

257 - كل هذه المعارك كانت تدور بين جدران منازل أساطين حزب الاستقلال، أو داخل القصور الملكية دون أن ينفذ صداها إلى الخارج؟(...) وكنا كلما وضعنا مشكلة المناطق المحجوزة، وجدنا أنفسنا موضع هجوم مركز من طرف الصحافة الاستعمارية الفرنسية تحت عناوين بارزة ومانشيتات: "العرش المغربي في خطر"(...) وهكذا في المعارك التي دارت داخل اللجنة التنفيذية أو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال حتى25 يناير1959".

258 - أظهرت التجربة بعد سنتين بصفة قاطعة أن يستحيل نجاح أي إصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم(...) فمن الواجب أن لا نترك الناس يعتقدون أن كلمة دستور بمثابة كلمة سحرية تحل سائر المشاكل. والمهم فيما يخصنا هو أن يعرف الدستور مختلف السلطات، ويحدد مسؤوليتها أمام الشعب وأن يقيم مؤسسات شعبية صحيحة". "يجب أن يصبح واضحا عند الجميع، أننا لا نستطيع أن نتحرر تحررا كاملا عن طريق إصلاحات جزئية وفي نطاق النظام الرأسمالي، وأننا لن نكون في مستوى مهامنا التاريخية إلا بانتهاج سياسة مقاومة للاستعمار تكون شاملة لمجالات العمل في الداخل والخارج". " لا غرابة إذن من أن يتهمنا البعض اليوم بأننا كنا نتوفر على سائر السلطات طيلة سنوات1956 إلى1960: بينما كنا فاقدين لجوهر السلطة. هذه هي الحقيقة".

غدت مصالحهم أو امتيازاتهم مهددة بالسياسة الجديدة التي ظهرت بوادرها سنة1959، أدركوا قبل غيرهم خطورة هذه السياسة، وهبوا لمساندة ولي العهد آنذاك، إن لم نقل ليوحوا له بموقف المعارضة المتعصبة ضد بقائنا في الحكومة، بينما كان والده محمد الخامس يرى مشاركتنا ما تزال ضرورية".

ويستطرد بن بركة بعد ذلك في عرض الشروط الأساسية الي يجب ان يستوفيها على المدى البعيد البرنامج الاشتراكي الذي يدعو إليه.

وفي10 ماي1962، حرت محادثات بين الحسن الثاني الذي كان في زيارة قصيرة لباريس والجنرال ديغول. وفي اليوم الموالي، انتقدت صحف المعارضة بشدة هذا اللقاء، وذهبت حد الحديث عن "قرار نظام حماية جديد بالمغرب"، وعن "تقديم البيعة للسيد" ومما قاله بن بركة في هذا الصدد[259]: "حصل المغرب على استقلاله قبل ست سنوات. ومنذ ذلك الحين والشعب المغربي يعمل على بناء وطنه. لكن العديد من المؤامرات حيكت ضد هذا الشعب وضد الحركة التي تمثل مصالحه. وكلها باءت بالفشل، وإن تطلب ذلك منا تقديم تضحيات جسيمة. فبعض رفاقنا في المنفى، وهناك من عانى من التعذيب ومنهم من قضى سنوات طوالا في غياهب السجن، وهناك أخيرا الذين سقطوا شهداء النضال(...) وفي هذه الظروف سينعقد مؤتمرنا بعد عشرة أيام، وهو يكتسي أهمية بالغة نظرا لما ينتظره منا الشعب المغربي".

المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

افتتح أعماله بالدار البيضاء في 25 ماي1962. وصيغت ثلاثة تقارير لتقديمها إلى المؤتمر بتوقيع عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة. وكان لزاما على الحزب إن أراد الاستمرار في أنشطته داخل البلد أن يعقد توافقا مع الملك،وكان عليه أيضا أن يصل إلى حل وسط مع القادة النقابيين حفاظا على وحدة الصف. ومن المعلوم أن العلاقات بين السياسيين والنقابيين داخل الحزب كانت متدهورة، بيد أن التوجه المتجرد من السياسة لن يعلن عن نفسه بوضوح إلا خلال المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل في يناير1963، مع أنه كان موجودا بالقوة في فترة انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فالمحجوب بن الصديق العضو النقابي الوحيد في قيادة الحزب كان في الواقع يقف إلى على طرفي نقيض مع بوعبيد والفقيه البصري. وقد حاول المهدي بن بركة هو العائد من منفاه الاختياري بالخارج عقد مصالحة عامة داخل الحزب، وذهب حد التنازل عن تقديم تقريره، ليقدم فقط تقرير أكثر اعتدالا، ذلك الذي صاغه عبد الله إبراهيم، رئيس الحكومة السابق و"مستشار" قادة الاتحاد المغربي للشغل. كما أن رئاسة المؤتمر أُسندت لبن الصديق،ليكتفي بن بركة بتقديم التقرير التنظيمي، حيث اقترح إنشاء لجنة مركزية مكوَّنة من أعضاء اللجنة الإدارية التي سينضاف إليها مندوبو مختلف الأقاليم. وتكتسي هذه الهيكلة الجديدة أهمية بالغة وسرعان ما ستُطبَّق في مختلف المناطق مع إنشاء خلايا جديدة تتكفل بالإعداد للانتخابات المقبلة التي أعلن عن تنظيمها القصر.

---

259 - جريدة التحرير.

ويتبين منطق التوافق مع القصر في التقرير الذي قدمه إبراهيم ووافق عليه بن بركة، فهو في تعرضه للقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي ينادي بها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ينحو منحى "ثوريا" في نبرته وشكله بالنسبة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ينادي بها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ولكنه في خلاصاته يوظف لغة أكثر اعتدالا في تطرقه إلى المشاريع السياسية، مع أن بعض مقاطعه تستوقف النظر لقوتها وجراتها: "تأكد للجماهير الشعبية من خلال تجربتنا الحكومية استحالة مواصلة سياسة فعالة للتحر الوطني وإصلاح البنيات الاقتصادية تحت إشراف نظام عتيق بأجهزة ضعيفة وفي إطار إدارة يحكمها الجمود وانعدام المسؤولية وينخرها الفساد(...) لهذا يستحيل اعتماد أي سياسة جادة للتخطيط الاقتصادي والإصلاح الزراعي من دون إعادة بناء سياسي جاد".

هكذا التحق في اليوم الموالي للمؤتمر باللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية شخصيات معروفة بارتباطها بالقصر، مما كان بردا وسلاما على الحسن الثاني، خاصة وأن بن بركة لم يفلح في تسلم منصب السكرتير العام للحزب، حيث آل إلى عبد الله إبراهيم ورفاقه[260].

واختم بعرض هذا المقطع من مجلة كونفلوون: "يبدو أن الحكومة ستجد نفسها في أعقاب هذا المؤتمر أمام معارضة أكثر تنظيما عليها أن تضعها في الحسبان مستقبلا. وخير دليل على ذلك المواضيع التي أثارها كل من بوعبيد وإبراهيم في تقريرهما. كما أن بن بركة قد حقق انتصارا مدويا، ولا غرو إذن أن يعُده الحسن الثاني أكثر أعدائه تصميما، ورمزا للمعارضة التي تواجه الملكية الشريفة في شكلها القائم"[261].

دستور الحسن الثاني

اقتنع الملك أن الوقت قد حان ل"دسترة" المغرب، كما تطالب بذلك المعارضة، ولكنه عازم على مده بدستور ممنوح غير صادر عن أي مؤسسة منبثقة من مجلس تأسيسي منتخب. وهذا الدستور سيمكنه شرعا من استجماع كل السلطات في يده خلف الستار.

ونستحضر هما حدثا جللا أثر في مولاي الحسن أيَما تأثير يتمثل في استلام الجنرال ديغول الحكم في ماي1958، تلاه وضع الدستور الفرنسي الجديد المصادق عليه في28 شتنبر في استفتاء شعبي حقيقي مساندة للرئيس. ويمكن استخلاص ثلاثة مبادئ من هذا الحدث: صعود رئيس بمثابة حكم وطني يظل فوق كل الصراعات السياسية[262]، وحكومة أنشئت كي تمارس السلطة، وبرلمان يمثل إرادة الأمة...

---

260 - أسندت قيادة الحزب إلى لجنة إدارية مكونة من28 عضوا معينين، اختير منهم عشرة أعضاء لتشكيل السكرتارية العامة أو اللجنة التنفيذية، وهم: " من السياسيين إبراهيم وبوعبيد عين الاتحاد المغربي للشغل في المستقبل داخل الحزب، ومن النقابيين بن الصديق وعبد الرزاق التهامي عمار، ومن المقاومين البصري ومنصور اليوسفي.

261 - كونفلون Confluent، يونيو1962.

262 - أتوقف هنا عند تعليق دال بتاريخ9 يناير1959 لأندري سيغفريد Andrè Siegfried له أهميته في علاقة بالدستور المزمع وضعه: " يتعلق الأمر بحكم عازم على أن يمارس الحكم بنفسه مع القبول بوجود ومساعدة رئيس حكومة بجانبه...والتاريخ وحده سيبين لنا إن لم يكن هذا العمل ينطوي على خطأ سياسي لا يتمثل في الاستعانة بخبراء لتحرير الدستور، ولكن في إطلاق العنان لميولهم الإصلاحية...ويجب التوجس من استيقاظ المصالح الخاصة، مما قد يؤدي إلى ظهور معارضة تجعلها تقاليدنا أكثر خطرا خاصة وأن هذا الجهاز التنظيمي تم وضعه في غياب المعنيين".

ولا ننس ان أباه نفسه أعلن في أول خطاب للعرش في18نونبر1955 أنه يؤيد فكرة إقامة حكومة مسؤولة(أمامه) ومجلس تمثيلي يضم كل التيارات السياسية في البلد، كما أكد في نونبر1956 أن "الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو الرقي بحياة تمثيلية حقيقية تسمح للشعب بتسيير الشؤون العامة في إطار ملكية دستورية(...) وبذلك تتحقق في المغرب ديموقراطية وطنية بناءة أصيلة". وسيعود لتأكيد الفكرة نفسها في افتتاح الدورة الخريفية للمجلس الاستشاري سنة1957: "يمثل إنشاء هذا المجلس الخطوة الأولى نحو إرساء أسس ملكية دستورية وديموقراطية سليمة". كما رسم في خطاب ألقاه على الأمة في 8 ماي1958 الخطوط الكبرى لنظام الحكم في إطار "ميثاق ملكي" يقوم أساسا على جعل الشعب "يشارك مباشرة في تسيير الشؤون العامة". واعدا بوضع قانون للحريات العامة وبانتخاب المجالس الجماعية. وأعلن إنشاء جمعية وطنية تقريرية تحل محل المجلس الاستشاري، وتوكل لها جزء من السلطة التشريعية. وأخيرا، يتوج الإصلاح الدستوري بإقامة جمعية وطنية منبثقة من الاقتراع العام. يبدو إذن أن الدستور في نظر محمد الخامس يجب أن يتمخض عن عملية خلق متواصل[263].

وتأتي الصراعات السياسية داخل المجلس الوطني الاستشاري والانقسامات بين أعضاء حزب الاستقلال ونشأة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لتقبر في المهد هذه التجربة الهادفة إلى قرار الديموقراطية. ومع ذلك، لم يستبعد محمد الخامس فكرة إنشاء "ملكية دستورية" حقيقية[264].

أما في الواقع، فإن الأحزاب، تحت ضغط ولي العهد، لم تعد تُستشار مباشرة في القضايا السياسية. ولكن كي لا تستبعد تماما،أقام الملك بإيعاز من الأمير "مجلسا دستوريا" مكلفا بوضع الدستور. بيد أن وفاته وضعت حد لهذه المؤسسة.

أعلن الحسن الثاني بضعة أسابيع بعد اعتلائه العرش، وبالتحديد في2 يونيو1961، عن إصدار "القانون الأساسي للملكة"، مذكرا بخطاب محمد الخامس في23 ماي1960، معبرا عن عزمه جعل الملك، أي شخصه، يضطلع دستوريا بأهم وظيفة تنفيذية وهي حكم البلد. لكن إصدار هذا القانون، لم يمنع المنادين بضرورة انتخاب مجلس تأسيسي من مواصلة مطلبهم وانتقاد الوضع القائم[265].

---

263 - تضع الظهائر الصادرة في 15 نونبر1958 ميثاقا حقيقيا للحريات العامة(حق إنشاء الجمعيات، وحق التجمع،وحرية الصحافة). وينشئ ظهير 23 يونيو1960 الجماعات الحضرية والقروية بوصفها "جماعات ترابية تنتمي إلى الحق العام، وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي". يتعلق الأمر بمؤسسات عصرية تعوض على قاعدة ترابية الكيانات القبلية. هي إذن "ثورة" ديموقراطية أكيدة

264 - " وهكذا منذ نهاية1962 سنكون قد أوفينا بوعدنا بوضع دستور بجانب شعبنا يحدد السلطات وينظمها ويسمح لكل أفراد الأمة بالمشاركة عبر وساطة ممثليهم في تسيير شؤون الوطن ومراقبة أفعال الحكومات التي ستشكل طبقا لهذه المقتضيات". لوموند،25 ماي1960.

265 - يكفي الاطلاع على صحف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل والحزب الشيوعي السابق لتبين ذلك، وأيضا تصريحات قادة المعارضة. ولم تقتصر المعارضة على سكان المدن، أي المناطق الساحلية، بل تعدتها إلى الداخل بما في ذلك سكان الجبال الذين يرفضون سياسة الاستفراد بالسلطة التي ينتهجها الملك الجديد. ويتبين ذلك من بيانات نتائج الطلبة القدامى لمعهد أزرو(طارق، نشرة رقم 5 نونبر1961).

وعلى غرار لويس الثامن عشر سنة1814 بميثاقه الدستوري، أو لويس فيليب سنة1830، أراد الحسن الثاني منح "شعبه العزيز" دستورا. ألا يُمنح شخص رئيس الجمهورية في دستور الجمهورية الخامسة بفرنسا نفسها سلطات قوية ومتمركزة وفعالة وشبه مشخَصة؟

لكن سلطات العاهل ستكون أكبر من ذلك، نصا وواقعا، فخلف مبدأ "الملكية الدستورية" المنصوص عليه في المادة الأولى، تتخفى حقيقة ملكية مطلقة. فالملكية ليس لها من الدستورية غير النصوص التي تؤسسها. صحيح أن نظام الحكم المطلق ليس وافدا على تقاليد الأسرة العلوية الحاكمة، ولكنه لأول مرة يعزز بنص دستوري عصري بشكله. وها هو الحسن الثاني يعلن أن الإسلام "يحرم عليه أن يقيم ملكية دستورية يسود فيها الملك ولا يحكم". ما أجمل هذا التوظيف للدين فيما يخدم النفس. ويكرر الفكرة نفسها بصيغة مختلفة في أحد خطبه: "لا يمكنني ممارسة حكمي أقل مباشرة. لأن شعبنا ليس مستعدا للتعبئة خلف برنامج أو مذهب، بل هو في حاجة إلى أن يستهدي بشخص"[266].

أدار الملك ظهره للمجلس الدستوري وكلف خبيرين من أساتذته القدامى بإعداد الدستور وهما أندري دي لوبادير وموريس دوفرجي. وأراد أن يكون نص الدستور منسجما مع متطلبات دولة من العالم الثالث تحتاج إلى الديموقراطية. ولكنه رفض هو وكديرة الذي شارك في صياغة وثيقة الدستور كل نظام يقوم على الحزب الواحد(المادة الثالثة من الدستور) كما هو الشأن في أغلب بلدان إفريقيا حينئذ.

ويتضمن الباب الأول ثمانية عشر فصلا مخصصا للمبادئ الأساسية للبلاد تخص حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية: "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء(الفصل الثاني). ولنلاحظ ورود لفظة الأمة وليس الشعب، هذا الكيان الاقتصادي الاجتماعي المحمل بدلالات ثورية كما يتم التنصيص على وحدة الأمة رسميا، وإذا كان "الإسلام دين الدولة"، فإن هذه الأخيرة "تضمن لكل واحد ممارسة شؤونه الدينية"(الفصل السادس). ويعرض الباب الثاني للملكية: "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، والساهر على احترام الدين الإسلامي والدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات" (الفصل التاسع عشر)[267]. وباعتباره أمير المؤمنين (سليل الرسول محمد)، فإن "شخص الملك مقدس لا تُنتهك حرمته"(الفصل23). لا تنتهك حرمته بالتأكيد لأنه "مقدس". إنها المؤسسة الوحيدة "المقدسة بالمغرب، بجانب الجيش. ويا لها من قداسة خاصة إذا كانت تحيل إلى شخص اسمه الحسن الثاني[268]. إنه لم يعد شخصا مثل باقي المواطنين المغاربة، ومجرد رئيس للدولة، ولكنه أقرب إلى أن يكون تجسيدا لله في الأرض. أليس هذا ما يوحي به الفصل 7 في رفعه شعار "الله، الوطن ، الملك"؟

---

[266] - 26 دجنبر1961

[267] - يختصر هذا الفصل وحده الدستور الذي يريد الحسن الثاني

[268] - بالامكان انتقاد أي مؤسسة أخرى علانية من برلمان وحكومة وعامل...ولكن التجرؤ على المس بكل ما يحيط بشخص "جلالته" أو المؤسسة الملكية في حد ذاتها، أمر لن يقبله الحسن الثاني أبدا، وصاحبه عرضة للعقاب مباشرة، إن لم نقل " الاختفاء". وقد ظل الحسن الثاني يؤكد دائما على لقبه كأمير المؤمنين وسليل الرسول محمد.

وهو ثالوث يشكل كلا واحدا في الممارسة السياسية. ما أبعدنا عن روح الدستور الفرنسي لسنة1958 الذي يقوم على مبدأ "الثقة" وحدها التي تمنح الوظيفة الرئاسية قوتها الكاملة.

التقيت في السنوات الأخيرة أحد أقارب الحسن الثاني، وقلت له ما معناه: "ألم يكن الحسن الثاني يرغب في التشبه بجده مولاي الحسن الأول؟ أجابني: "ليس الأمر كذلك، فاستفراده بالحكم المطلق لا نجد له مثيلا إلا عند أكبر سلاطين الدولة العلوية مولاي إسماعيل". ألم يكن الحسن الثاني في قرارة نفسه يرى نفس الشيء؟ وعندما سأله إيريك لوران إن كان يود دراسة تاريخ النظام الملكي في فرنسا في فترة ظهور الدولة العلوية، أجابه: "بالتأكيد، وربما كان سيكون لي نفس الاتجاه الذي كان لجدي مولاي إسماعيل الذي كان معاصرا للويس الرابع عشر(...)" وقد كان مولاي إسماعيل يقول"إني اود أن أربط علاقات مع لويس الرابع عشر لأنه يحكم البلاد فعلا"[269]. مولاي الحسن، لويس الرابع عشر، الحسن الثاني، ما أبعدنا عن الملكية الدستورية.

يمنح الدستور الملك سلطات غير محدودة فهو "يعين الوزير الأول والوزراء ويعفيهم من مهامهم ويقيلهم إن استقالوا أفرادا او جماعة"(الفصل24). الحكومة غذن تابعة تبعية مطلقة للملك، ولا يمكنها سوى الخضوع له. ولن تؤدي التعديلات المتتالية التي تلحق نص الدستور ونتائج الانتخابات البرلمانية إلى أي تغيير يُذكر، والدليل على ذلك ما وقع بعد انتخابات2002، التي تعد أكثر الاستحقاقات التي عرفها المغرب منذ الاستقلال شفافية ونزاهة[270].

ليس الوزير في الواقع سوى "ممثل الملك" على رأس وزارته. وهو مسؤول فقط أمام الملك وليس أمام البرلمان. والسفير هو أيضا ليس سفير المغرب في فرنسا أو ألمانيا، وإنما "سفير صاحب الجلالة ملك المغرب"، الخ. وهناك حادثة طريفة تلخص هذا الوضع. في سنة1960، انتصبت للدفاع عن شخص قدم شكوى ضد وزير الفلاحة. ونظرا للوقائع المثبتة أمامي التي تظهر ان الوزير احتال على موكلي وسرقه، لم أتوان عن إلصاق نعت "المحتال" بالوزير المعني. انبرى محامي الدفاع النقيب إيف بايسير فجأة لمقاطعتي قائلا: "حذار مما تقول، فالوزير ليس سوى ممثل للملك. وتبعا لذلك فكل نعت تلصقه بالوزير هو في الحقيقة موجه للملك". أجبته دون تردد: "سيدي النقيب، لا أسمح بأن أقاطع وانا أتكلم. أتشبث بكل ما قلته واكرره. ولك كامل الحرية في سحبه على شخص العاهل".

ويترأس الملك مجلس الوزراء(الفصل25)، والمجلس الأعلى للإنعاش الوطني وللتخطيط (الفصل32)، ومجلس القضاء (الفصل33). وهذه المؤسسات لا يمكن ان تعمل من دون مشاركته الفعلية. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، ويسير الشرطة والدرك الملكي. هكذا يجعله هذا الدستور مضطلعا بدور مباشر في تسيير شؤون الدولة. فهو يسود ويحكم بوصفه الرئيس الفعلي للحكومة والإدارة(الفصل66). إضافة إلى ذلك، فانه يمارس سلطة فعلية على الهياكل الترابية عن

---

[269] - ذاكرة ملك، مرجع مذكور،ص250.

[270] - أورد عمر بروسكي في لوجورنال في اليوم السابق على الانتخابات تصريحا لأحمد بنجلون من حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي يقول فيه: "أسباب القطيعة متعددة، وأهمها الضرورة الملحة لإصلاح الدستور"، وأضاف: "إن كان الجميع يجمع على أن السلطة "هناك"، فما الجدوى أصلا من الانتخابات؟" وقد لاحظ المراقبون غداة 22 شتنبر أن " النتائج تظهر نسبة عزوف بلغت 48 في المائة، يجب أن نضيف إليها 15 في المائة من الأصوات الملغاة، مما يبين أننا أمام تصويت عقابي".

طريق تعيين الموظفين السامين من عمال وولاة ومديري المؤسسات العمومية الكبرى والوزراء بظهير ملكي. وهنا تكمن إحدى نقط قوته الكبرى[271].

وليس الملك ملزما بالخضوع للقوانين المنظمة للوظيفة العمومية فيما يخص الترقية وتحسين الأجر والمكافآت. ويمكنه"الإنعام" على أي كان متى شاء دون ان تناقش قراراته. يصعب حينها على موظف ما ان يختار بين توجهه الإيديولوجي غن كان عضوا في حزب ووظيفته، في حال نشوب صراع بين التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه والقصر. وكل مغربي صاحب شهادة يطمح إلى الحصول على وظيفة رسمية وإن أفقده ذلك حريته بل وروحه وكم من محامين وأطباء وغيرهم عرفوا بمواقفهم المعارضة لسلطات الحماية التي انتقمت منهم ببلادة وحرمتهم من أي منصب سياسي سام، ولكنهم بعد الاستقلال أصبحوا كالحمل الوديع ما إن قدمت لهم الرواتب المغرية ومن باب أولى اللقب السامي. ولا يتورع الملك بواقعية وبراغماتية كبرى في اللعب على وتر الانتهازية الحاضرة لدى رعاياه. وقد جمعتني الصدفة في تلك الفترة في جلسات خاصة مع أشخاص تعلو أصواتهم بقوة متوعدين منتقدين بلغة نارية، ولكنهم يصبحون أمام الملأ أكثر مهادنة، بل متذللين متزلفين في حضرة العاهل،وفي الحقيقة فإن نظام الولاء في حد ذاته، يجعل خضوع الرعية – وأسطر هنا على لفظة الرعية وليس المواطنين- إحدى خاصيات المملكة[272]، خاصة وأن الملك هو أمير المؤمنين. ولا شك ان الحسن الثاني كان يعد نفسه "ظل الله في الأرض". ومن ثم فلا يتبقى لرعاياه سوى "حق" وحيد، وأن يطيعوه دون نقاش.

لم تكن التلفزة قد تطورت كثيرا بالمغرب في مستهل الستينات. وكان الحسن الثاني يوظف "نشرة الأنباء" السينمائية ليضع أمام الشعب المغربي مثالا ساطعا يجسد الخنوع المفروض على شخصيات البلد الكبرى، عن طريق مراسيم عفا عليها الزمن. فليس أدل على احتقار الملك لكل من يخدمه، من منظر الوزراء والموظفين السامين وهم يتناوبون على تقبيل يده، منحني الظهر ومنكسي الرأس. أما زلنا في العصور الوسطى لكي يسمح الملك لنفسه بإذلال كل هذه الشخصيات؟ ظاهرة تقبيل اليد، التي استحدثتُ لها لفظة بيزيت دلالة على بعدها المرضي، تجعلني أحس بغير قليل من المرارة والامتعاض. كيف يمكن الحديث عن الديموقراطية مع وجود ممارسات من هذا القبيل؟[273]. وكم مرة احسست بالحنق وأنا أرى عددا هائلا من أصدقائي المغاربة من أصحاب الفكر المتوقد يتقبلون هذه الطقوس. وقد كان الحسن الثاني يدرك تماما ما يفعله. والعديد من المعرضين لم يعودوا يطيقون مثل

---

271 - عندما كان اليوسفي وزيرا أول،قدمت له مثال بيير منديس فرانس وبرنامجه الاذاعي " أحاديث قرب نار دافئة"، وأشرت عليه أن يحذوه حذوه ويشرح للشعب المغربي كلما أمكنه ذلك سياسة حكومته. أجابني: "لا يمكنني ذلك، يجب أولا أن أحصل على موافقة مديري الإذاعة والتلفزة، فلست رئيسهم، إنهم معينون مباشرة بظهير ملكي".

272 - يمتد نظام الولاء ليخترق المجتمع برمته، ويتواصل من أعلى الهرم الإداري إلى قاعدته، بل داخل العائلات نفسها، في العلاقة بين الأجيال والجنسين. وفي هذا الإطار يكتسب عونان للسلطة أهمية خاصة وهما الشيوخ والمقدمون. وهم تابعون للسلطة المركزية ويعينهم العامل، ولهم علاقة مباشرة بسكان الدواوير في البادية والأحياء بالمدينة. وبواسطتهم يتعرف القواد والباشوات على كل شاذة وفاذة في الدوار أو الجماعة. ومعرفتهم بالوسط تجعلهم إما يطبقون حرفيا تعليمات وزارة الداخلية خلال الانتخابات، وإما يساعدون "أغنياء" و "أعيان" المقاطعة على الفوز في الانتخابات.

273 - قال الحسن الثاني لجان دانييل: " أحيانا يقبل شخص يدي، فيحس "التقدميون" بالصدمة. دعني أقول لك إن هذا العمل يكتسي نفس دلالة الانحناء احتراما أمامة ملكة إنجلترا، بل والأكثر من ذلك، فتلك عادة دينية فالناس لا ينحنون لشخصي ولكن أمامي بوصفي أحد المنحدرين من سلالة "الرسول" (لونوفيل أوبسرفاتور، يوليوز1970.

هذه الممارسات المعروضة على الأنظار يوميا في "نشرة الأنباء، لهذا اختاروا العيش بعيدا في المنفى. أما أكثرهم راديكالية، فإنهم لاقوا الأمرين لرفضهم هذه الطقوس، وطوردوا دون رحمة وزج بهم في السجون، بل واختفى بعضهم إلى الأبد... وقد انتهى الأمر بالعديد منهم إلى الإلتحاق بصفوف الأنصار الأوفياء[274].

دفعت "الحكمة" أو بالأحرى "القداسة" الحسن الثاني إلى تجاهل نتائج الانتخابات، وهكذا سيجدد الثقة في الوزراء الذين فشلوا في الفوز بمقعد في انتخابات ماي1963، ضاربا عرض الحائط بصوت الناخبين. كيف سينظر الشعب المغربي إلى هؤلاء الأشخاص؟ هل سيمثلون شيئا في نظره؟ سيرى فيهم مجرد خدَّم طيِّعين خانعين، منبطحين تحت أقدام الملك. نحن باختصار أمام "ديموقراطية الواجهة" التي طالما أدانها المهدي بن بركة. لم يختف نظام "المخزن" القديم في عهد الحسن الثاني، بل حافظ على استمرار منهج في الحكم معروفا منذ غابر الأزمان يجعل المجتمع المغربي برمته في خدمة الدولة. ولكن أي دولة؟ فهناك السيد المطلق أي الملك ورعيته. لن يكون من باب التحمل في هذا الصدد استحضار القولة المنسوبة إلى لويس الرابع عشر: "الدولة هي أنا"[275].

وسعيا إلى إضعاف هذا الحزب أو ذاك، يعمد الحسن الثاني العارف بالأمور إلى إسناد منصب هام لأحد المناضلين، وأحيانا قبل أن يعرف الحزب المعني كيف يستثمر كفاءات مناضله. وهذا الشخص الذي وقع عليه الاختيار لا يعتبر أنه "باع" نفسه بالضرورة، بل يعتقد أنه قادر على الاضطلاع بدور هام في موقعه الجديد، بغض النظر عن الانتقادات المألوفة والعقيمة التي توجَّه له لأنه قبل المنصب. ولكن في الواقع، فإن المعارضة تفقد بذلك احد مناضليها الذي يصبح مرتبطا بالقصر وتابعا له[276].

صحيح ان البلد يتوفر على برلمان مكوَّن من مجلسي النواب والمستشارين (الفصل"-). ولكن الانتخابات ليست أبدا حرة ونزيهة كما هو الشأن في الديموقراطيات الحقيقية، إضافة إلى أن البرلمانيين لا يضطلعون بأي دور. ذلك ان الحسن الثاني لا يولي أي أهمية للبرلمان، ولا يوظفه إلا لكي يبين للخارج أن المغرب أصبح في عهده بلدا ديموقراطيا. وهو يعرف في قرارة نفسه انه لا يمثل أي شيء، بل إنه لم يتمالك نفسه في لحظة غضب من نعت هذه المؤسسة النبيلة ب "السيرك" دع أن الملك يملك الحق في حل مجلس النواب متى شاء (الفصل27) دون أن يعرض أسباب قراره. وله

---

274 - حول هذه النقطة، يجدر قراءة المقال الهام لأحمد رضا بنشمسي في مجلة تيل كيل الصادر في 8 فبراير2002، بعنوان " هل المغاربة أناس خامعون؟"، وأيضا مقال المعطي منجب في لوجورنال بالعدد الأسبوعي 7 إلى 13 يوليوز2001: " بدأ المجتمع السياسي ابتداء من الستينات يمتلئ بساكنة من الزواحف".

275 - قدم اليوسفي أحسن تعريف لهذا النظام في مداخلة له بالندوة الدولية للدراسات التاريخية والسوسيولوجية، تخليدا للذكرى الخمسين لجمهورية الريف: " قطب الرحى في هذا النظام هو السلطان الحاكم الفردي المطلق سليل أسرة حاكمة ووارث للسلطة بحكم الواقع(وبحكم النص أيضا اليوم بفضل مقتضيات الدستور)، ويصاحب فعل اعتلائه العرش حفل ولاء مزعزم تشارك فيه شخصيات مدجنة تماما. إننا أمام نظام حكم مطلق تعززه وظيفة "خليفة الله في أرضه" المزعومة التي أرسى أسسها وتوارثها حكام شرقيون مستبدون، ولكنها لا تستند في الحقيقة إلى أي أساس ديني أو قانوني". باريس، يناير1973، وردت في لوجورنال، العدد الأسبوعي 3 إلى 9 ماي2003.

276 - فرق تسد، هذا هو الشعار الذي استغله الحسن الثاني أحسن استغلال، مع الحرص على عدم اسناد وزارتي الدفاع والداخلية إلا لشخصيات وفية كل الوفاء.

الحق أيضا في تعليق أعماله وإعلان حالة الإستثناء(الفصل 35)[277]. والملك أيضا هو صاحب السلطة التنفيذية ويتقاسم مع البرلمان السلطة التشريعية، وفي ذلك ضرب لمبدأ فصل السلط الذي طالما يُتغنى به في الخطب الرسمية، بل إن الملك يتدخل في السلطة القضائية رغم تلك العبارة الجميلة الواردة في الفصل82 من الدستور: "القضاء مستقل عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية"، فالملك هو الذي يعين القضاة(الفصل84)، من دون توقيع بالعطف من لدن الوزير الأول(الفصل29)، باقتراح فقط غير ملزم من المجلس الأعلى للقضاء. وهو يترأس هذا المجلس الذي يعين أغلب أعضائه(الفصل86)، مما يجعله بحكم الواقع تابعا للسلطة التنفيذية. وتصدر الأحكام وتُنفَذ باسم الملك(الفصل83). مجمل القول إن العدالة وخاصة في المجال السياسي تخضع مباشرة للملك، لاسيما وأن كلمته لها قوة الفعل القانوني، فيكفي أن يصدر عنه أمر ما أو تصريح كي يكتسي صفة قانون ونتذكر هنا كيف أن محمد الخامس أدان "المذاهب المادية"، لتحكم محكمة الاستئناف بإدانة الحزب الشيوعي المغربي ونفس الشيء سيتكرر مع محاكمة البهائيين بمحكمة الناظور وبعدها في المجلس الأعلى في ماي1964[278].

ورغم وجود هذه الفصول التي أسهبنا في تحليلها، يصر الحسن الثاني على أن يشنَّف مسامع مخاطبيه بلازمته الأثيرة مؤكدا لهم "تشبته القوي بالملكية الدستورية. أهو التجاهل واللامبالات، ام جنون العظمة المتأصل في طبعه، أم الصفاقة؟ ومع ذلك لا يقبل أن يحدثه أحد عن "السيادة الشعبية". وأمام دهشة مخاطبيه واستغرابهم، يقول دون أن يحس بأي حرج : "العرش والشعب في المغرب يشكلان كيانا واحدا". الشعب؟ أي شعب؟ ربما يقصد المتملقين له العديدين من أفراد حاشيته، ولكن هل يمكن ان يوجد بلاط دون بطانة؟ الموظفون السامون المدنيون والعسكريون، ورجال الأعمال، وممثلو البورجوازية الآخرون، وأعيان البوادي، وبعض رجال السياسة...كلهم ياتمرون بامر الملك، غن لم نقل إنهم "منبطحون" تحت أقدامه. ولكن ليس بالتأكيد الفئات العمالية المنحشرة في تلك الفترة في المدن القصديرية المحاذية للمدن، ولاسكان الريف البربر الذين لم يغفر لهم الملك أبدا تمردهم سنة1958، ولا المعارضون طبعا لحكمه أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعلى رأسهم المهدي بن بركة.

---

277 - غالبا ما يقارن هذا الفصل بالفصل 16 من الدستور الفرنسي، ولكن شتان بين النصين. ففي الدستور المغربي ليس هناك أي تنصيص على مراقبة أفعال الملك مما يجعله يستجمع كل السلطات دون رقيب ويصدر أي قانون يراه ضروريا.

278 - كان لتصريح الملك الكلمة الفصل في هذه الصدد، فهو لم يتردد في القول قبل انطلاق المحاكمة أن " البهائية تعد زندقة في الإسلام ولا مكان لها بالمغرب"، مما حرض القضاة على إصدار ثلاثة أحكام بالإعدام وخمسة أحكام بالسجن المؤبد. ولكن كلام الملك نفسه، تحت ضغط خارجي، سيؤدي إلى أحكام مخالفة تماما، ستصدر هذه المرة عن المجلس الأعلى. وفي هذه الواقعة نجد أنفسنا من جديد أمام اللعبة الخطيرة التي أتقنها الحسن الثاني، فقد جعل حزب الاستقلال نفسه في شخص علال الفاسي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حينها يصدر الإدانة مسبقا، فقد صرح علال الفاسي مستبقا حكم القضاة أن هؤلاء الأشخاص " مرتدون عن العقيدة الإسلامية ويهددون سلامة الوطن"، لتتكشف بالملموس درجة نزاهة القضاء واستقلاليته التي طالما رددها الحسن الثاني في خطبه. وهناك شخص وحيد تصدى بشجاعة لهذه الأحكام وكتب في جريدة ليفار في 24 دجنبر1962: " في يوم الجمعة 14 دجنبر بالضبط صدر الدستور الذي ينص في فصله العاشر على ما يلي: " لا يحبس أحد إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون". وفي اليوم الموالي بالضبط صدر الحكم القاتل...فما هو النص القانوني الذي ينص على إعدام شخص ما بتهمة "المس بالإيمان"؟...طرق الحرية جاحدة عويصة، ونحن اخترنا المضي فيها، وعلينا أن نتحلى بالشجاعة كي لا نرجع عن خيارنا".

الإستفتاء الدستوري

صدر ظهير4نونبر1962 معلنا تنظيم استفتاء دستوري في 7دجنبر. وتعمد الحسن الثاني اختيار يوم الاحتفال بعيد الاستقلال في18 نونبر، ليقترح على "شعبه العزيز" مشروع الدستور ولم يتردد في التأكيد أنه هو الذي "وضعه بنفسه". وانخرطت الأحزاب السياسية التي كانت منذ أشهر تخوض في نقاشات حول القضية الدستورية في حملة توزعها تياران: تيار مناوئ يدعو إلى العزوف عن المشاركة، ويضم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والاتحاد المغربي للشغل، واتحاد النقابات الفلاحية، وبعض غرف التجارة والصناعة، وحزب الشورى والاستقلال، والحزب الشيوعي المغربي السابق، وتيار يدعو إلى التصويت بنعم، ويتكون من حزب الاستقلال والتنظيمات التابعة له أي الاتحاد العام لطلبة المغرب والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والحركة الشعبية، والمستقلون الأحرار، وعدد كبير من التنظيمات الاقتصادية.

ومنذ14 نونبر، قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة المهدي بن بركة مقاطعة الاستفتاء على دستور لا علاقة له بالآمال التي ما انفك محمد الخامس يزرعها في النفوس منذ نونبر1956[279]. ويروي البعض أن المهدي بن بركة قال حينها: "لاحل في مواجهة هذا النظام سوى استئصاله". ولاشك أن هذا التصريح عنيف إلى أقصى حد، إن كان صدر عن المهدي بن بركة بهذه الصيغة. شخصيا، لم أسمع أبدا بن بركة يطالب بزوال الملكية. وفي الأيام الموالية، أصدرت السكرتارية العامة للحزب كراسة بعنوان"دستور الحكم المطلق"، تتضمن تحليلا لمشروع الدستور المعروض على الاستفتاء. وتخلص هذه الوثيقة إلى نتيجة واضحة: "وفي نهاية المطاف، فإن الملكية المطلقة قد تكون غيرت بعض الشيء من مظهرها، ولكنها لم تغير حقيقتها، والاستفتاء المعروض على الاستفتاء سيظل في تاريخ المغرب كمثال دال على الخداع الذي سيكشفه الشعب إن عاجلا أو آجلا، وسيعمل على إدانته"[280].

ورغم مقاطعة الدستور، شكل الاستفتاء نصرا كبيرا للحسن الثاني، حيث صوت لصالحه80.12 في المائة من المسجَّلين، و97.05 من المصوتين. ونفس النسب ستتكرر في كل الاستفتاءات على التعديلات الدستورية[281]، ليصدق على الحسن الثاني حقا نعت ملك الدساتير.

---

[279] - إن اللجنة المركزية...تنبه إلى أن ما يسمى بالاستفتاء في نطاق نظام الحكم الفردي الإقطاعي القائم منذ سنة1960، إنما هو عملية منافية من أساسها للديموقراطية وشكل من أشكال الإختلاس السياسي. وتقرر اللجنة المركزية تعبئة سائر المناضلين وإطارات الجماهير العمالية والفلاحية لتنظيم مقاطعة الاستفتاء

[280] - يذكر المهدي بن بركة في مقال نشره في التحرير في اليوم الذي جرى فيه الاستفتاء بعنوان " دلالة المقاطعة : إرادة الشعب ترفض الانصياع لإرادة الإقطاعية والاستعمار": " صاغ الدستور أنصار الحكم المطلق والإقطاعيون حلفاء الاستعمار بمساعدة فقهاء قانونيين أجانب، قصد التحكم بطريقة قانونية في الشعب المغربي". ويعرج على التاريخ القريب ليخلص إلى أن "التطور الدستوري كان إيجابيا إلى أن أقيلت حكومة عبد الله إبارهيم في ماس1960، وابتداء من تلك اللحظة، أدت العودة إلى الحكم الفردي إلى إضعاف الروابط القائمة بين الشعب والعرش، لكي نصل في عهد الحسن الثاني إلى دستور ممنوح لا يولي اعتبار لحقوق الشعب صاحب السيادة(ج. أفريJ.Avreille، كونفلوون، عدد24، يناير1963). وأصدر مكتب جمعية قدماء تلاميذ ثانوية طارق بأزرو المجتمع في دورة استثنائية بالرباط في 24 نونبر1962 بيانا ورد فيه أن المكتب " بعد اطلاعه على مشروع الدستور، يكرر موقفه المتخذ خلال المؤتمر التاسع(1-2 شتنبر1962)، وبالتالي يرفض مشروع الدستور". طارق، عدد10، فبراير1963.

[281] - يوليوز 1970، مارس1972،ماي1980، شتنبر1992، شتنبر1996.

ومع ذلك، تميز خكاب الصحف من هذا التيار أو ذاك بالحدة، مما مكن النظام من أن يبين للمراقبين الأجانب وللرأي العام الدولي أن حرية الصحافة بالمغرب واقع حقيقي لا مثيل له في إفريقيا في تلك الفترة. لكن الملك نفسه صرح في لقاء صحفي بجورج فوشي[282] أن هذه الصحافة ليس لها وزن كبير، فعدد النسخ المطبوعة من جريدتي التحرير والطليعة اللتان تعدان أكثر الجرائد العربية مقروئية لا يتجاوز 23 إلى 25 ألف بالنسبة إلى الأولى، وتقريبا10 آلاف بالنسبة إلى الثانية. وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببلد تعداد سكانه11 مليون نسمة"[283].

حاول الاتحاد الوطني الطعن في "اختيارات الناخبين" ورفع دعوى أمام المجلس الأعلى، دون جدوى، فالوهم الديموقراطي شق طريقه ليتضخم بعدها أربعين سنة تقريبا، وها هو الحسن الثاني يصرح لجان لاكوتور في مارس1962: "لن أسمح بأن توضع الملكية موضع تساؤل. أنا في حاجة إلى تصديق الإيمان لا مصادقة السفسطائيين"[284]. ربما يلمّح الملك هنا إلى أستاذه السابق في الرياضيات قُبيل عودته إلى المغرب وقد أصبح عدوه الأول.

قانون المسطرة الجنائية

وقع تعديل جوهري لهذا القانون قُبيل صدور مشروع الدستور. وقد حظي هذا النص القانوني وقتها بتحليلات ودراسات وافية[285].

طلبت مني جريدة محلية أن أعلق على هذا القانون، فاخترت لمقالي عنوان"أيها الدستور، كم من جرائم ستُرتكب باسمك"، مستحصرا الجملة التي تلفظت بها السيدة رولاند وهي تساق إلى المقصلة سنة1793: "أيتها الحرية، الحرية... كم من جرائم تُرتكب باسمك" لن يصدر المقال. شاء الحسن الثاني أم كره، فحرية الصحافة كانت منعدمة في تلك الفترة، عكس ما هو عليه الحال اليوم.

ومما ذكرته في هذا المقال: "إن كنا لا نملك سوى أن ننوه بما قام به الحسن الثاني عندما اقترح على شعبه دستورا، قبل أن يجبره على ذلك، كما يبين لنا التاريخ، فمن واجبنا أن نلفت انتباه كل اصدقائنا المحبين للحرية إلى بعض الاختلالات الخطيرة قبيل التصويت على هذا الدستور. وهناك أمر يثير قلقي، فمن ناحية أولى، نجد أنفسنا أمام حدث بالغ الأهمية سيضفي الطابع التحرري الليبرالي على المؤسسات... ومن ناحية ثانية، هناك الإعلان عن بعض "التعديلات الصغيرة" في قانون المسكرة الجنائية (الفصلان 153 و384 وغيرهما...) ومن شأنها أن تكرس تحكم النيابة العامة في

---

282 - تحت ظلال أشجار الصنوبر بإفران، منشورات جوليار.

283 - لافيجي ولوبوتي ماروكان كانتا أكثر اليوميات الصادرة بالفرنسية مقروئية إلى جانب جريدة حزب الاستقلال لوبنيون من 1956 إلى 1971. وهما في ملك إيف ماس Yves Mas. وقد ظلتا حتى الاستقلال تدافعان عن سلطات الحماية وتروجان لها، لتتحولا بعد ذاك إلى منبرين يتغنيان بأمجاد الملك. وقد حاول حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية حجبهما عن الصدور، ولكنهما صمدتا حتى أحداث الصخيرات. وتم تأميمهما ليصبحا على التوالي لوماتان ولوسوار، دون أن يتغير خطهما التحريري السياسي. زبعنوان "ورقة بيضاء لا بطاقة بيضاء"، تشرح افتتاحية نشرة جمعية قدماء تلاميثانوية طارق بأزرو " الأسباب الحقيقة للتصويت الكبير لصالح الدستور" (طارق، عدد10). أثارت هذه المواقف حفيظة الحسن الثاني فقرر نزع صفة الجمعية ذات النفع العام عن جمعية قدماء تلاميذ ثانوية طارق بأزرو لتتحول إلى مجرد جمعية ثقافية وجهوية..

284 - لقاء صحفي مع جان لاكوتور.

285 - تطرقت لها جريدة التحرير في 15 نونبر1962 بعنوان" الاستفتاء مقدمة لعهد القمع"، ومما ورد فيه: " بمقتضى ظهير 18 شتنبر1962 الذي سيدخل حيز التنفيذ في فاتح دجنبر أي يوم بداية العمل بالدستور المفبرك، تتعرض حريات الأفراد والمواطنين لتهديد دائم"، ويلي ذلك تحليل للمدونة.

حريات المواطنين"[286]. والحال أن هؤلاء "السدنة المفتحي الأعين" لم يحظوا أبدا في أيام نظام حكم ملكي مطلق بمثل هذه السلطة. والسؤال: من هو المقصود بعملية تسويق الأوهام هاته؟ وكم من "أعداء" محليين سياسيين ونقابيين سيكتوون بنار هذا القانون الجديد، وخاصة في أوساط الفئات التي لاحول ولا قوة لها وسكان البوادي الذي لايجدون بجانبهم من يدافع عن حقزقهم؟ والأدهى أن الفصل 2 من الظهير الجديد يمدد فترة الإعتقال الاحتياطي في مخافر الشرطة، المنظمة في الفصول68و82و169 من القانون السابق، ليجعلها أربعة بل ثمانية أيام في تهمة "المس بالأمن الداخلي والخارجي للدولة" وفي هذه الحالة، يمكن لوكيل الملك بسلطته المترامية إن اقتضى الحال توقيع أمر كتابي بتجديد المدة المقررة قانونيا"، بعبارة أخرى، يمكن الاحتفاظ بالمعتقلين إلى ما شاء الله، أي إلى الأبد ومع وجود إجراءات من هذا القبيل، لاأعتقد أن معتقلات سيغادر مخافر الشرطة دون أن يعترف بارتكاب إحدى الجرائم الشنيعة، أو الإعداد لعمليات تستهدف رئيس الدولة، أو لانقلاب دموي... هو إذن سيف داموقليس وقد أصبح مسلطا على رقاب المواطنين جميعا"[287].

ما أبعدنا عن إقرار الديموقراطية الحقيقية. أليس حكم الشعب بنفسه هو قاعدة هذا النظام؟ ونحن أيضا بعيدون عن إقرار دولة الحق والقانون، بما تقتضيه من ضمان للحريات العامة لجميع المواطنين، أي الحقوق الأساسية عن طريق عدالة مستقلة، وصحافة حرة، وشرطة تحترم حقوق الإنسانن وأحزاب متعددة، وانتخابات حرة... ومنذ استلام الحسن الثاني السلطة، والمغرب بلد النظام، مما أدى إلى أن يصبح النظام سابقا على العدالة. ولنتذكر في هذا الصدد قولة "النظام يسود في فارسوفيا".

تغنى الحسن الثاني رسميا بمحاسن "الديموقراطية السائدة" وهو يخاطب "شعبه العزيز"، بينما حكم البلاد بالحديد والنار، مستعينا بحواريه الأوفياء أوفقير والدليمي والبصري، وكل واحد منهم كان "ساعده الأيمن الدنيوي" المكلَف بحفظ الأمن والنظام، وكل أوامر العفو التي أصدرها طوال سنوات حكمه لن تفلح في تبييض صفحة عهده، فلا يخفى أن العفو في كل الأنظمة البوليسية يوظَف بدهاء محسوب، كي يتبين "الشعب الطيب" مقدار حلم الحاكم ورحابة صدره الظاهرية، والغرض من ذلك"شراء" الأرواح، بعد "تحرير" الأبدان.

حادثة السيارة أو بالأحرى محاولة اغتيال المهدي بن بركة

قررت اللجنة المركزية إذن في14نونبر مقاطعة الاستفتاء. وفي اليوم الموالي لهذا الاستحقاق الذي يصادف الذكرى السابعة لعودة محمد الخامس إلى عرشه، تعرض المهدي بن بركة لحادثة هي في الحقيقة محاولة استهدفت حياته.

---

[286] - ظهير18 شتنبر1962 القاضي بتعديل قانون المسطرة الجنائية، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 نونبر1962.

[287] - ستؤكد الاعتقالات التي وقعت في صيف 1963 أي أقل من تسعة اشهر بعد كتابة المقال تخوفاتي. فقد أصبح للشرطة الحق في أن تجعل أي شخص يختفي طوال أسابيع بل شهور دون إخبار عائلته أو محاميه. وتكتفي فقط بتمديد مدة الحبس الاحتياطي على يد وكيل الملك، في حال مثول الضحية أمام قاض للتحقيق.

غادر بن بركة الرباط، برفقة المهدي العلوي الذي سيصبح فيما بعد نائبا برلمانيا، متوجها إلى الدار البيضاء على متن سارة فولسفاكن يقودها عضو من الحزب. وغير بعيد وراءهم، تتحرك سيارة بوجو403 تابعة للشرطة ومكلفة بمراقبة المهدي بن بركة في كل تنقلاته، وعلى متنها أفراد من "الكاب1"، الفرق الشهيرة التي يرأسها منذ بضعة أشهر أحمد الدليمي. وفجأة، عند منعطف يطل على واد غير بعيد من بوزنيقة، زادت سيارة بوجو403 من سرعتها متجاوزة الفولسفاغن، وأخذت مكانها عمدا مباشر أمامها حتى كادت تلتصق بها. أدار سائق سيارة بن بركة بسرعة المقود جهة الشمال كي يتفادى الاصطدام والسقوط في الوادي، مما أدى إى انقلاب السيارة في حفرة بالجهة الأخرى من الطريق. فقد كل من المهدي العلوي والسائق الوعي تحت وقع الصدمة، أما بن بركة فقد رمي به خارج السيارة، وأخذ يصيح طالبا المساعدة. سمعه بعض العمال الزراعيين وسارعوا إلى نجدته هو ورفيقه. نزل أفراد الشرطة من البوجو403 وعادوا إلى الوراء مستطلعين، لكنهم عندما رأوا شهودا في عين المكان، استقلوا سيارتهم واختفوا عن الأنظار. تكفلت سيارة مرت من هناك بنقل الضحايا إلى الرباط. يا لها من مصادفة، فسائق السيارة لم يكن غير الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى. وهو أول من سيعلم بالخبر.لم يتقدم بن بركة في البداية بأي شكوى، ولكن بعد عودته إلى منزله، أحس بألم في عنقه. ذهب إلى إحدى المصحات للعلاج، وتبين بعد التشخيص أنه مصاب بكسر في العمود الفقري. كانت تلك أفضل مصحة في الرباط، لكن مديرها كان يرتبط بعلاقات متينة بالقصر. هكذا وجد المهدي بن بركة نفسه مراقبا ليل نهار على يد حراس من الحزب يتناوبون على الوقوف أمام غرفته. لم يطمئن عبد القادر أخ المهدي بن بركة لنوع العلاج الذي يتلقاه هذا الأخير، وانتابه القلق وهو يعاين تحركات أولئك الأشخاص الغريبين عن المصحة لهذا قرر نقله إلى ألمانيا للعلاج. وفي22 نونبر حلا بمدينة كولون. وبعد15يوما، عاد المهدي بن بركة إلى المغرب بلفافة حول عنقه.

هل كان ضحية "حادثة بسيطة" كما أعلن ذلك النظام رسميا؟[288]. أكاد أجزم أن الأمر ليس كذلك. ربما لم يكن في نية الشرطة اغتيال بن بركة، ولكنها كانت تستهدف في أقل الأحوال ترهيبه[289].مهما يكن، ففيما بعد، سيتعرض العديد من المواطنين المغاربة "لحوادث سير"، بل ومن بينهم شخصان ممن لهما اليد الطولى في قضية المهدي بن بركة وهما الدليمي والماحي. ويذكر أخ المهدي أن القصر أوفد وسيطا لدى هذا الأخير أياما قبل الاستفتاء ليطلب منه دفع الحزب إلى التصويت بنعم على الدستور. واقترح عليه مناقشة النص الدستوري بصفة شخصية قبل نشره. "تقدم أخي باقتراح آخر: لنتفاوض بالأحرى حول كل القضايا السياسية الراهنة، ولنعقد اتفاقا بين الملك والقوى الحية يحدد

---

[288] - مسؤولون كبار صرحوا أن الأمر يتعلق "بتهور السائق الذي كان يقود السيارة بسرعة جنونية".وقد رفعت الإدارة العامة للأمن الوطني وأوفقير بصفته الشخصية دعوى ضد جريدة التحرير من أجل القذف لأنها تحدثت عن محاولة اغتيال. وفي فاتح نونبر1963، حكمت المحكمة الجهوية للرباط على الجريدة بتأدية غرامة10 آلاف درهم، و40 ألف درهم بسبب الأضرار الناتجة عن خبر كاذب لصالح الإدارة العامة للأمن الوطني، مع رفض انتصاب أوفقير طرفا مدنيا في القضية. وفي الحقيقة، كان النظام يستهدف إجبار الجريدة على التوقف. ويبدو أن الأمور لم تتغير في هذا المجال...

[289] - طالب الدليمي الذي كان في مهمة بمراكش رجاله بتقرير عن الحادث. وعند سماع حكايتهم، صاح في وجههم حسب ما رواه لي رشيد السكيرج: إنكم مجموعة من الحمير. كان عليكم أن تدوسوا على جسده بالسيارة". بيد أن مخاطبي لن يعرف أبدا طبيعة الأوامر التي وجهها الدليمي لرجاله، هل طلب منهم قتل بن بركة، أم فقط بث الرعب في نفسه وتخويفه؟(لقاء مع الكاتب، دجنبر2004).

مسبقا مؤسسات البلد في المستقبل، مع وضع برنامج للحكومة للسنتين المواليتين. وبما أن النصوص ستعد مسبقا يالاتفاق، فلن يبقى ثمة سبب يدفع الملك إلى التخوف من إنشاء مجلس تأسيسي".

هل كانت "الحادثة" هي الجواب الذي قدمه القصر على هذه الاقتراحات؟ مهما يكن، فقد أعلن الملك في18نونبر عن مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء.

الحركة الشعبية سنة1962

اعتُرف أخيرا بالحركة الشعبية رسميا في فبارير1959. ولم يكن في نية زعمائها المشاركة طبعا في حكومة عبد الله إبراهيم في دجنبر1958. عقدت الحركة مؤتمرها الأول في نونبر1959، أي شهرين بعد المؤتمر الأول للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. انتخب على رأسها المحجوبي أحرضان الذي لم يكن يميز في انتقاداته بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ويتبين من خطب قادة الحركة أن الإيديولوجيا الرسمية التي يمتح منها الحزب مبادئه هي "الاشتراكية الإسلامية". لا شك أننا أما عبارة برّاقة، وإن كان الحزب في الحقيقة لم يستحضرها أبدا في ممارساته مستقبلا، ففي الواقع، ظل الحزب يعزف باستمرار على نغم"البربرية"، مناديا بضرورة الحفاظ على وحدة البلاد بإقرار برنامج تعليمي في كل المدارس المغربية لتدريس اللهجات البربرية إلى جانب اللغة العربية[290]. ومن ثوابت الحزب أيضا دعمه للملكية. وقد رأينا كيف أن مولاي الحسن عمل بشتى الوسائل كي يرى هذا الحزب النور قصد التصدي لنفوذ حزب الاستقلال المتزايد في البلاد. وسيذهب البعض حد الحديث عن ولادة أول "حزب إداري" أنشاه النظام. وهو حكم ينطوي في نظري على كثير من التجني، فمع تطور الحزب،لم نعدم بعض القادة الذين أبانوا عن قدر كبيرمن الاستقلالية النسبية التي قد تفسر الانشقاقات المتوالية التي عرفها هذا التنظيم، وخاصة بعد تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. ومع هذا و ذاك، فقد سبق لي أن بينت الموقف الطيِّع المتخاذل الذي اتخذه أحرضان حين كان وزيرا للدفاع في قضية عدي أوبيهي وكيف أنه وافق على قرارت القصر ولم يجرأ على التدخل.

عملت الحركة الشعبية على تعزيز وجودها في مختلف مناطق المغرب، ولكن رغم ما قدمه لها أعوان السلطة من قياد وشيوخ ومقدمين من مساعدة، فغنها لم تحصل في الانتخابات الجماعية التي أجريت سنة1960، خاصة في الشمال، سوى على7في المائة من المقاعد. وذلك راجع أولا إلى الحضور القديم لحزب الاستقلال في مجموع البلاد/ وثانيا إلى الشعور بالقلق الذي انتاب العديد من البربر، بالأطلس المتوسط وغيره من المناطق[291]، بعد "الخيانة" التي صدرت عن الحسن الثاني في حقهم بمنطقة الريف سنة1958.

---

290 - كانت الخصوصية البربرية وما زالت عنصرا أساسيا في المغرب. ولكن في بداية عهد الحماية "ترسخ في ذهن الفرنسيين تقابل بين البربري الطيب والعربي الخبيث، مما أفضى إلى نشأة أفكار جاهزة كان لها بالغ الأثر سياسيا"، المغرب في مواجهة الإمبرياليات، مرجع مذكور،ص99.

291 - غداة الإطاحة بحكومة عبد الله إبراهيم، شاركت الحركة الشعبية في الحكومة الجديدة في شخص امبارك البكاي وزيرا للداخلية. وفي أول حكومة تشكلت في عهد الحسن الثاني، تقلد الخطيب منصب وزير الشؤون الإفريقية، أما أحرضان فقد أسندت له حقيبة الدفاع. ونظم المؤتمر الثاني للحركة الشعبية بمراكش في نهاية أكتوبر1962. وخلاله أكد المؤتمرون، وكان عددهم ألفين، بقيادة كل من الخطيب وأحرضان، ولاءهم وتشبثهم بالعرش العلوي. ولكنهم طالبوا أيضا بحقائب وزارية أخرى، ويخلق وزارة

تصفية الوزراء الإستقلاليين

منذ أن أنشأ بن بركة ورفاقه الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال سنة1959، عاش حزب الاستقلال شهر عسل حقيقي مع النظام دام أربع سنوات تقريبا. وفي دجنبر1962، اضطلع هذا الحزب بدور هام في الدعوة إلى التصويت بنع على الدستور، سعيا إلى القضاء على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وخاصة أكثر زعمائه يسارية، المهدي بن بركة. بيد أن الحسن الثاني ومدير ديوانه اكديرة بدآ ينظران بقلق إلى طموحات حزب الاستقلال الجامحة. هكذا أقصى ممثلو الحزب الثلاثة[292] من الحكومة بقرار ملكي، في مستهل سنة1963، ولأول مرة منذ 1958 لم يشارك أي وزير استقلالي فيها[293].وهناك ثلاثة أسباب تفسر هذا الإبعاد: عزم حزب الاستقلال على استعادة بعض الاستقلالية التي تسمح له بان يقود بحرية أكبر حملته الانتخابية في الانتخابات المحلية والتشريعية المقبلة، وهناك خلافه مع الحسن الثاني حول التخلي عن المطالبة الفعلية باستعادة موريطانيا التي تعد في نظر الحزب"أراضي" سليبة"، وأخيرا الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية بالناظور بإدانة أتباع البهائية، وهو الحكم الذي انتقده اكديرة. ورغم أن الملك هو الذي أجبر الوزراء الثلاثة على تقديم استقالتهم، فإنهم صرحوا بكونهم استقالوا من تلقاء أنفسهم.

الاتحاد المغربي للشغل

شكلت هذه النقابة أكبر قوة معارضة في مستهل سنة1963. وضمت600 ألف منخرط يمثلون كل الفئات الإنتاجية[294]. وقررت المركزية النقابية غداة مؤتمرها الثالث المنعقد بالدار البيضاء إعطاء الأولوية للعمل النقابي وجعله سابقا على العمل السياسي. ووجهت نضالاتها أساسا "للدفاع عن المأجورين"، دون أي اهتمام بالعاطلين، وخاصة الساكنة التي لا عمل لها. وقد أدرك سكرتيرها العام أن موقف المعارضة المقاطع للدستور جعلها تخرج خاوية الوفاض في معركتها ضد النظام، لهذا عزم على استثمار ذلك الفشل، معزِّزا بموقع النقابة كأقوى مؤسسة في البلد. لهذا عمل على إبعاد النقابة عن حزب الاتحاد الوطني للقوات للشعبية، ليصبح الاتحاد المغربي للشغل حسب قول زعمائه "المعارض المفضل لجلالته"، وربما هم على صواب، وإن كنت أفضل ان أرى في نقابتهم "المعارض المفضل لدى جلالته" ومهما يقل قادة النقابة، فإن مطلب إقرار نظام يسود فيه الملك ولا يحكم لم يكن أبدا ضمن أجندتهم.

للشؤون القروية. وقد شكل الحسن الثاني حكومة جديدة قبيل إجراء الاستفتاء على الدستور، أصبح فيها الخطيب وزيرا للصحة مكان الاستقلالي يوسف بالعباس. وفيما بعد، سيعين أحرضانت وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي.

[292] - محمد الفاسي، ومحمد الدويري، ومحمد بوستة.

[293] - سيجدها اكديرة مناسبة للتذكير بمبدأ هام تقوم عليه حكومة الحسن الثاني : "لم يقبل جلالة الملك أبدا أن يُمثَّل أي حزب سياسي في الحكومة كتنظيم وكيان...فهو يعامل محمد الدويري مثلا بصفته الشخصية وليس بصفته عضوا في حزب الاستقلال. إضافة إلى ذلك، بما أن جلالة الملك هو المسؤول الوحيد عن السياسة التي يضعها، فلا يمكنه أن يتناقض مع نفسه مقيدا حريته في اختبار مساعديه".(ليفار، 8يناير1963).

[294] - نقابة على النمط الأمريكي بقيادة سكرتيرها العام المحجوب بن الصديق. وكان أغلب المتفرغين للنقابة من بين الموظفين الملحقين، أي أن الدولة هي التي تؤدي رواتبهم، ويخضعون للملك.

وقد اعترف المهدي بن بركة من جانبه خلال اجتماع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بباريس في بداية سنة1963 أن موقف مقاطعة الاستفتاء الدستوري كان قرارا خاطئا، معترفا بما تعرفه خطب الملك من ترحيب في أوساط الجماهير الشعبية. ولكنه عكس الاتحاد المغربي للشغل، قرر تقوية معارضة الحزب، ملحا على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة الكم لا الكيف فيما يخص مناضلي الحزب، إيمانا منه بان "الاختيار الثوري هو البديل السليم لرفع التحدي الذي يطرحه النظام، قصد جعل المغرب دولة عصرية، السيادة فيه للشعب".

الإعداد للانتخابات التشريعية

أولى الحين الثاني أهمية قصوى لأول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال. فها هو قد حقق فوزا ساحقا في الاستفتاء الدستوري، ويريد أن يفوز بهذه الانتخابات. ولا يخفى أن السلطة الملكية تشكل في حد ذاتها قوة سياسية قوية، يدين لها بالولاء المطلق الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، والجهاز السياسي الإداري الموروث عن عهد الحماية، التابع لوزارة الداخلية، والإذاعة والتلفزة..زولكنه ما زال في حاجة إلى حزب يأتمر بأمره، يمكنه من تنظيف الساحة السياسية من المعتدلين(حزب الاستقلال) والراديكاليين(الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، ويقوم بدور قنوات الاتصال التي تصله بمختلف الفئات، وتؤمن له أغلبية برلمانية. لهذا كلف اكديرة بإنشاء حزب جديد رأى النور في 20 مارس1963 باسم"جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية"[295]. دعم القصر المولود الجديد بطريقة غير مباشرة، فالحسن الثاني يريد ان يقدم عن نفسه صورة موحد البلاد لا زعيم حزب[296]. والمعارضة طبعا تدرك الدور الذي يقوم به الملك وتتهمه بأنه ينهج سياسة تصب في مصلحة الرجعيين والإقطاعيين والاستعماريين الجدد[297].

وإذا كان اليسار قد تعرض لمجموعة من الانشقاقات، فإن اليمين بدوره لم يسلم من هذه الظاهرة التي طالت الحركة الشعبية نفسها. ظهرت بوادر ذلك في مسألة الانضمام إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، فأحرضان كان يريد المحافظة على استقلالية الحركة داخل الجبهة، بينما كان الخطيب من أنصار الاندماج الكامل. وفي الحقيقة، فالرجلان رغم صداقتهما، كانا مختلفين كثيرا[298].

---

[295] - هذا الحزب هو بمثابة آلة انتخابية ويضم الأحرار المستقلين التابعين لكديرة والحركة الشعبية للمحجوبي أحرضان وأعضاء من حزب الشورى والاستقلال كالتهامي الوزاني وشخصيات مستقلة كإدريس السلاوي ومحمد باحنيني والغزاوي والحمياني، وغيرهم، وكلهم شكلوا أعضاء التحالف الحكومي حتى 8 يونيو1965.

[296] - بعد فشل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية سينكر الملك الدور الذي قام به في تأسيسه: "أؤكد لكن أنني لو كنت حقا أنا الذي أسست الجبهة لكانت حصلت على الأغلبية...في الحقيقة تركت الأمور تسير سيرها الطبيعي، وقلت في قرارة نفسي، إنهم سيفشلون"، ذاكرة ملك، مرجع مذكور، ص69.

[297] - من الأهمية بمكان الإشارة إلى وفاء الخطيب للملك الحسن الثاني، ففي مسيرته السياسية الطويلة عمل على تلبية رغبات الملك بتفان، تجلى ذلك في إلحاق جيش التحرير بالشمال بالقوات المسلحة الملكية الناشئة، وتأسيس الحركة الشعبية برفقة أحرضان، وجعلها أداة لاختراق البوادي لصالح القصر، والمساهمة في إنشاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية أملا في فوزها بالانتخابات دائما لصالح الملك، وفيما بعد سيكون له دور في إنشاء حزب العدالة والتنمية وهو حزب إسلامي ملكي.

[298] - أحرضان رجل بدوي بربري، أما الخطيب فلم يصبح "جبليا" إلا بعد انخراطه في المقاومة. وأحرضان ضابط سابق في الجيش الفرنسي، والخطيب ابن المدينة وقد تابع دراسته في فرنسا.

وتفاقم الصراع حول اختيار المرشحين للانتخابات، وفيما بعد، لم يجد الخطيب أي صعوبة في الفوز بمقعد برلماني عن أكنول، بينما سيمنى أحرضان بالفشل في اخنيفرة بالأطلس المتوسط.

أدرك النظام ان جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية يمكن أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في الإعداد للانتخابات، خاصة وأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قرر خمسة عشر يوما قبل إجراء هذه الاستحقاقات المشاركة فيها. ولكن ألن يجد حزب الاستقلال نفسه، بعد أن طرد من الحكومة، في مواجهة القصر جنبا إلى جنب مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية؟ سيكتفي هذا الحزب في الحقيقة بعدم الدفع بمرشحين وازنين في نفس الدوائر الانتخابية التي تترشح فيها وجوه معروفة من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومع ذلك سيتواجه محمد اليازغي ومحمد الديوري في فاس، ليفوز الأول بمقعدها الانتخابي.

لم يقض المهدي بن بركة بالمغرب في مستهل هذه السنة سوى فترات قصيرة، واستغرقته أنشطته الدولية المكثفة.وبعد عودته إلى أرض الوطن في مارس، جاب مختلف مناطق المغرب وساهم في إنشاء العديد من خلايا الحزب قصد الإعداد للانتخابات التشريعية. وفي8أبريل،أعلن في المؤتمر الجهوي للنقابات الفلاحية بإقليم الرباط أن النظام الفردي عاجز عن إنجاز أي أعمال تصب حقيقة في مصلحة الفلاحين. هكذا قرر في2ماي إلى جانب القادة الآخرين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية مشاركة الحزب في الانتخابات. وخلال خمسة عشر يوما قاد عبر مختلف ربوع البلاد حملة انتخابية قوية صد السلطة الملكية[299]. ولم يتردد في خطبه في تهديد الملك ب "مواجهة مباشرة" إن تمادى في رفض التوافق الحقيقي معها، ويعني بذلك أن يتركها تقوم بدورها بحرية. وأيا كانت الانتقادات التي وجهها، فإن حملته العنيفة لم تكن، كما يحلو للكثيرين أن يزعموا موجهة ضد النظام الملكي، ولكن ضد طريقة حكم الحسن الثاني الفردية الإقطاعية[300].

ومنذ هذه الفترة، اجتمعت الشروط وتسارعت الأحداث لتضع وجها لوجه الرجل الذي يجسد السلطة، الحسن الثاني، والرجل الذي يمثل المعارضة الاشتراكية المثقفة والشعبية في الوقت نفسه، المهدي بن بركة. ويبدو لي أن الحديث الصحفي الذي أدلى به بن بركة لجون أفريك يكتسي في هذا الصدد دلالة خاصة[301]. "خصمنا الحقيقي ليس هو السيد اكديرة(...) خصمنا هو ذاك الذي يرفض أن يقوم بالدور الموكول إليه طبيعيا، أي دور الحكم المفروض فيه أن يضع نفسه فوق الأحزاب، ولكنه نصب نفسه رئيسا على تحالف من المصالح. أعني بذلك الملك(...) اكديرة ليس سوى أداة سياسية في يد القصر، وليست الأداة هي التي تهمنا، بل السياسة المعنية(...) يتعلق الأمر بالنسبة إلى القصر بمواصلة السياسة المنتهجة منذ الاستقلال الرامية إلى تفتيت الحركة الوطنية إلى مجموعة من

---

[299] - حكى لي سكرتيره محمد عواد كيف أنه حضر العديد من التجمعات الانتخابية الناجحة بفاس ومكناس والقنيطرة وسلا وغيرها من المدن، حيث استقبل آلاف المواطنين زعيم المعارضة بحفاوة وحرارة كبرى.

[300] - هكذا صاح في أحد خطبه بمكناس : "الأمل ضعيف في أن نرى البلد يغادر النفق الذي دخل فيه بفعل الأخطاء التي ارتكبتها السلطة الملكية المطلقة بصدد الانتخابات المقبلة(...) فالذين في السلطة لا هم لهم سوى البقاء فيها(...) وهم يحاولون إقامة هذه السلطة بمساندة حزب حكومي يستخدم وسائل الدولة وأعوانها وشرطتها وقضاتها لقمع الشعب والضغط على إرادته(...) نوجه تحذيرا لهؤلاء الناس(...) و لا يمكننا كحزب أن ننوم الشعب ونخدعه، كما فعل الوفد في مصر خلال ثلاثين سنة قبل اندلاع الثورة".

[301] - العدد الأسبوعي8،129-14 أبريل1963، وقد صدر بعنوان: اليسار المغربي يرد.

الأحزاب بحيث لا يجد نفسه أمام خصم قوي(...) مجمل القول إن هذا النظام الذي يدعي في الدستور الذي وضعه لنفسه حظر نظام الحزب الواحد، هو في الحقيقة بصدد إنشاء حزبه الوحيد، أي حزب الإدارة".

"تعرضت الحركة الوطنية في أبريل1960 لانقلاب رجعي نموذجي. فقد دفعنا محمد الخامس بإيعاز من ولي العهد إلى مغادرة الحكومة ضد رغبتنا(...) وولي العهد هو الذي كان في الحقيقة يقود المعارضة من الداخل ضد حكومة عبد الله إبراهيم(...) لم يكن يثق فينا، ويقول لأبيه إننا ضد مبدأ النظام الملكي(...) مع أننا نحن من أعاد للملكية مكانته ورفعتها في البلد(...) وفي سنة1955، استغرب إدغار فور وهو يرانا نلح على ضرورة إطلاق سراح الملك قبل أي شيء آخر. لقد دعمنا إذن الملكية، ولكن بشرط أساسي كان حاضرا في أذهان الجميع: أن ننشيء نحن بانفسنا ملكية دستورية حيث الملك رمز لاستمرارية المؤسسات، والحكومة المسؤولة تمارس السلطة الفعلية. وها نحن اليوم أمام دستور ممنوح، ترك كل السلطات الحقيقية بين يدي الملك. وقد تنتج عن ذلك عواقب وخيمة(...) إن كان هناك شخص ينسف الملكية من الداخل، فهو الملك نفسه(...) وهو يجعل الدولة رهينة في يد أناس ليس لهم أي امتداد شعبي(...) لا أحد يمكنه أن يتكهن بما ستؤول إليه الأمور. وسنجد أنفسنا ملزمين بالتصدي لمحاولة هيمنة الإدارة على الشعب، ولكن لن يكون بإمكاننا ان نوجد كحزب شرعي. وستطوي الحركة الوطنية صفحة من تاريخها لتنخرط في مرحلة جديدة من مراحل نضالها".

لا يتعلق الأمر مع ذلك "بإعلان حرب" ضد الحسن الثاني، فالحديث الصحفي يحمل أيضا توقيع عبد الرحيم بوعبيد الرجل الثاني في الحزب الذي يدعم أبدا راديكاليي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهؤلاء كما هو معروف كانوا منذ إنشاء الحزب، بل منذ1956 بالنسبة إلى البعض منهم، من أنصار مواصلة المقاومة والكفاح المسلح ضد الملكية، وخاصة ضد مولاي الحسن أميرا وملكان فهو في نظرهم ما يزال مرتبطا بعملاء الحماية القدامى وبالاستعماريين الجدد.

وفي17 أبريل فاجأ الملك المغاربة عندما أعلن أن الانتخابات التشريعية ستُجرى في17 ماي، تليها الانتخابات الجماعية، فالجهوية، ثم انتخابات مجلس المستشارين[302]. وفي19 أبريل، ردت العلم اللسان الناطق باسم حزب الاستقلال بنبرة عنيفة منددة بما سمته "الانتخابات المزيفة"، و"بمبادرة تسعى إلى جعل القوى الحية للبلاد أمام الأمر الواقع". وكانت جريدة التحرير التابعة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد عبرت في اليوم السابق عن إدانتها لتلك الاسنحقاقت بخطاب أكثر حدة، ولم تتورع عن شجب "مؤامرة خطيرة تتهدد مستقبل الشعب المغربي".وقد أصدر الحزب بيانا استنكر فيه

302 - لم يكتف الملك بالإعلان عن الانتخابات، بل عبر عن التزام رسمي بعدم التدخل : " الدستور وتقاليدنا ومجموع المبادئ التي سارت عليها مملكتنا منذ قرون وكذلك القواعد التي ألزمت بها نفسي شخصيا(...) كل ذلك يجعل من الواجب على عدم إرشاد أو توجيه الخيار الشعبي(...)". ومرة أخرى نجد أنفسنا أمام خطاب جميل تكذبه الوقائع، كإنشاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، والأوامر التي أعطيت لأعوان الدولة ل "توجيه" الاختيارات عند التصويت. هكذا سينصح الحسن الثاني رعيته أياما قبل الاقتراع أن يصوتوا على "أولئك الذين هم عازمون مثلكم ومثلنا على البقاء مخلصين لتوجهات الدستور أو لمبادئه".

المظهر الخادع للخطب الملكية، منددا خاصة بإنشاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية[303]. لم يتأخر رد جريدة ليفارن حيث ذكرت أن "المغرب سيعين في17 ماي ننمثليه. وتلك لبنة أولى في الصرح الذي ندعم بناءه، ونريده متينا وسليما ومستمرا. تفصلنا بضعة أيام عن هذا الحدث الذي سيظل دون شك أحد المحطات المضيئة النادرة التي تزدان بها مسيرة هذا اللبلد طوال تاريخه"[304].

لامراء أن المعركة التر أرادها المهدي بن بركة وأعلنها هي معركة سياسية. ولا أدل على ذلك من قرار المشاركة في الانتخابات.وبهذه المناسبة، وجه الحزب بيانا هاما إلى الشعب المغربي يصرح فيه لأول مرة بانه عدو للنظام الإقطاعي والفردي الذي يجب القضاءعليه[305]. ولم ينس المهدي بن بركة أيضا الاستقبال الحار الذي خصه به الشعب المغربي بعد عودته إلى أرض الوطن قبل عام، وما حققه من نجاح في جولاته بمختلف بقاع المغرب. ووصلت ثقته بالشعب حدا جعله يؤمن أنه قادر على إحداث التغيير المنشود عن طريق الانتخابات.

وجاء جواب الحسن الثاني بطريقة غير مباشرة على خطابات بن بركةن وذلك في15ماين في اليوم السابق على الانتخابات، في شكل تذكير موجه ل"شعبه العزيز"، يقول فيه: "أيا كان اختيارك، فمن الأهمية بمكان أن ندرك أن(...) المغرب اختار بناء مستقبله في إطار الحرية والديموقراطية وأن التجربة التي يعيشها المغرب حاليا ستكلل بالنجاح التام"، وهماك جملة استوقفت المراقبين واثارت دهشتهم: "إنني أفضل أن أحكم البلاد مع144 مغربيا حقيقيا كيفما كان مستواهم الفكري، لكن شرط أن يكونوا معبرين عن الاحتياجات المغربية والروح المغربية على أن يكون أمامي 144 مثقفا من مهندس أو محام أو طبيب لا يفهمون مشاكل المغرب، ولا يعرفون حاجيات البلاد ولا يحافظون على تراث العزة والإباء ولا يعرفون أن المغرب كان دولة حرة نستقلة وقوية" (كذا)[306].

ها هي المواجهة بين الحسن الثاني والمهدي بن بكة تحتد بشكل غيرمسبوق. فهناك من جهة الرغبة في التغيير الجذري لمؤسسات البلد، بالاعتماد على الشباب والطبقة العاملة، وهناك من جهة ثانية، التشبث بديموقراطية نظرية ومحافظة بالمراهنة على القوة التقليدية في البلد.

---

303 - نقرأ في خاتمة البيان :" لا يمكن للقصر الملكي الذي يرتكب مثل هذه الأفعال القائمة على استغلال السلطة أن يضطلع بدور الحكم، فهو يسمح لنفسه بأن يضع رهن إشارة مجموعة من الكراكيز والخونة والتزلفين الجهاز افداري للدولة بأعوانه، وا الإذاعة والتلفزة. إنه إذن يختار أن يكون طرفا في الصراع عاملا على تكريس مبدأ عدم تكافؤ الفرص في كل المستويات في مجموع مناطق المغرب. وهو بذلك يتحمل مسؤولية جسيمة أمام الشعب المغربي والرأي العام العربي والإفريقي والدولي".

304 - ومما ورد أيضا في المقال :" الملك والشعب كلاهما يريدان بكل ما أوتيا من قوة أن يتحول المغرب إلى ديموقارطية حقيقية، ينعم فيها الجميع بحريته(...) وكانا يريدان التصدي للتوجه الاستبدادي لأحد الأحزاب، وقد قاوما وتشبثا بموقفهما لهذا انتصرا، وهذا النصر حققاه في 7 دجنبر1962(...) يبقى الآن لزاما على الشعب أن يبين عن حيطته وحريته ووعيه وتبصره كي لا يضع مصير حرياته بين يدي أعداء الحرية".

305 - ليس الغرض من هذا هو تحسين النظام وتعديله أو ضمان بقائه بل إن الغرض هو القضاء عليه. لا توافق مع هذا النظام، لا إجماع ولا اتحادا وطنيا من حوله".

306 - يذكرني هذا الإقرار بحوار مع السكرتير العام الإداري للحماية السيد دوران، خلال رحلة عودتي إلى المغرب في شتنبر1954: "أنت وأبوك لا تعرفان سوى المحامين والأطباء والصيادلة ووطنيين آخرين من المثقفين المغاربة، الذين يعيشون بعيدا عن الواقع الملموس كما تجسده رغبات مواطنيهم. عشت في هذا البلد أكثر من ثلاثين سنة ويمكنني أن أؤكد لكن أن رجل الشارع من عامة الناس لا يريد سوى شيئ واحد: الحصول على منصب شاوش في الإدارة".(كذا). كان جوابي بسيطا: "صحيح أن لدينا اتصالات بالمثقفين(...) ولكنك أنت لا تعرف من الشعب المغربي منذ وصولك إلى المغرب سوى الشاوش الواقف بباب مكتبكم وسائقك، وخادمة منزلك، " فاطمتك" كما تسميها دون شك، على غرار كل مواطنينا بالمغرب، مع تفاوت بين هذا وذاك في الشعور بأنه يتنازل ويتواضع وهو يتحدث عن خادمته فاطمة".

الانتخابات التشريعية في17ماي1963

رغم المناورات العديدة التي قام بها أعوان وزارة الداخلية خلال الحملات الانتخابية، فإن المعارضة، سواء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية او حزب الاستقلال، حققت شبه انتصار في هذه الاستحقاقات، رغم أن القصر، ممثلا بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، انضاف إليها ست برلمانيي "محايدين"، تمكن من الحصول عن طريق التلاعب بالنتائج وتزويرها على أغلبية ضعيفة، أي على75 مقعدا من أصل 144. بينما حصلت المعارضة رغن انقسامها على69 مقعدا لتتساوى مع الجبهة في عدد المقاعد. وهي مقسمة على الشكل التالي: 41مقعدا لحزب الاستقلال، و28للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفاز حزب الاستقلال في المدن الكبرى بالداخل وبعض السهول، أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فقد فاز في المدن الكبرى الساحلية وفي الغرب وسوس، أي في أكثر المناطق تطورا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويذهب بعض الملاحظين حد القول إن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان سيحصل على ضعف المقاعد التي فاز بها، لولا التزوير.

وحقق المهدي بن بركة فوزا ساحقا في الأحياء الشعبية بيعقوب المنصور بالرباط، بل إن مرشحي الاتحاد الأربعة الذين تقدموا في العاصمة، ومنهم الأستاذ محمد الحبابي، انتُخبوا جميعا، معناه أن الاتحاد حصل هناك مساء الاقتراع على نسبة100 في المائة ليس هذا فقط، حتى الدائرة الانتخابية التي تضم المشور وحي توراكة أي القصرن عادت لمرشح حزب المهدي طفح الكيل إذن، فكأنما روما او باريس أصبحتا ممثلتين في البرلمان بنواب من اليسار المتطرف، مع اعتبار الفارق طبعا بين الطرفين.وفي صباح اليوم الموالي، أعلنت وزارة الداخلية رسميا أن محمد بركاش من المستقلين الأحرار أحد أصدقاء اكديرة وعضو في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، هو النائب البرلماني عن هذه الدائرة، كيف؟ ببساطة بمنحه الأصوات التي حصل مرشح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[307]. وفي القنيطرة، صوت الناس بكثرة على عبد الرحيم بوعبيد، وفي سلا، فضل الناخبون التصويت على شاب من الاتحاد هو المهدي العلوي عوض منح ثقتهم أحد زعماء حزب الاستقلال، أبو بكر القادري المعروف بمواقفه المعتدلة. وانتُخب عبد الواحد الراضي في سيدي سليمان. وحتى في فاس، آل المقعد البرلماني إلى مرشح شاب وهو محمد اليازغي الذي فاز على محمد الدويري، أحد أعضاء حزب الاستقلال البارزين، واول مغربي متخرج من مدرسة البوليتكنيك الفرنسية، ووزير سابق. وفي الدار البيضاء، فاز عمدة المدينة النقيب المعطي بوعبيد الذي كان حينها عضوا في الاتحاد على مرشح الجبهة المحامي والوزير السابق التهامي الوزاني[308].

---

[307] - من بين المكلفين بفرز الأصوات، كان يوجد محمد فرج الذي حكى لي أن أفرادا من القوات المسلحة الملكية ظلوا طوال الليل يحرسون صناديق الاقتراع وأعضاء الفرز كيلا يتم الإعلان عن النتائج...(لقاء مع الكاتب في أبريل2004). ويمكنني تدعيم أقواله، لأنني كنت أتتبع عن كثب سير الانتخابات. والحال أنني سمعت مساء الإعلان في الراديو عن أن أربع مرشحين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فازوا بمقاعد العاصمة الأربعة.

[308] - استفاد حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من أصوات الحزب الشيوعي المغربي المحظور وأعضاء من نقابة الاتحاد المغربي للشغل الذين أعطيت لهم حرية اختيار مرشحيهم، بينما رفضت قيادة النقابة الانخراط في المعركة الانتخابية بصفتها الرسمية. ولكنها مع ذلك أوعزت لمناضليها بالتصويت على المرشحين "التقدميين".

مُني النظام بهزيمة نكراء، فستَّ وزراء تقدموا تحت يافطة جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية فشلوا في نيل ثقة الناخبين. وفاز وزير واحد وهو اكديرة الذي يتقلد منصب وزارة الداخلية. يبدو الأمر من بعيد كمغامرة شجاعة قام بها السيد الوزير عندما قدم ترشيحه في إحدى أصعب الدوائر الانتخابية بالدار البيضاء وهي دائرة الكاريان سنترال، أحد معاقل الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. بيد أن توزيع الدقيق الأمريكي للسكان المعوزين، في تلك الأكياس الشهيرة الحاملة لعبارة مكتوبة بالخط الأحمر السميك تذكر بأن الأمر يتعلق ب "هبة من لولايات المتحدة الأمريكية"، بل ومكافأة الناخبين الذين يحضرون معهم ورقة التصويت على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمبالغ مالية، يعطيان لشجاعة الوزير دلالة مختلفة لا علاقة لها بمعناها المتداول[309].

ومن أجل تقييم الفشل الذريع الذي حاق بالسلطة الملكية، فإنه يحسن تقديم نسب المقاعد التي حصل عليها كل حزب، وكذلك نسب الأصوات:

جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية:عدد المقاعد:69(48بالمائة) 34بالمائة

حزب الاستقلال41(28بالمائة)30بالمائة

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية28(19بالمائة)23بالمائة

محايدون6(5بالمائة)13بالمائة

حصلت إذا الجبهة والمحايدون على53 في المائة من المقاعد، بينما آلت نسبة 47 في المائة إلى كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بمعنى أنهما حصلا على الأغلبية في البلد.

صحيح أن الجبهة هي التي أُعلنت فائزة في الانتخابات، ولكنها لم تحصل على الأغلبية المطلقة التي كان ينشدها الملك كي يسهل عليه تمرير مشاريعه السياسية. ولا ننس أن حرية التعبير والتصويت كانتا مكفولتين في المدن، لكن سكان البوادي وجدوا أنفسهم ملزمين بالتصويت على مرشح الإدارة أي مرشح الملك.

ما كان الحسن الثاني ليقبل مثل هذا التحدي، خاصة وأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يقرر المشاركة في الانتخابات إلا قبل أسبوعين من إجرائها. لاشك إذن أن المهدي بن بركة هو الذي خرج منتصرا في هذه الجولة من المواجهة المتواصلة بينه والحسن الثاني، بل وبوسائل ديموقراطية. ويمكن القول إن الحملة الانتخابية القوية التي خاضها الزعيم الاتحادي طوال الأسبوعين السابقين على الاقتراع، أتت أكلها.

وغداة الاقتراع، صدرت الصحافة المغربية العربية والفرنسية بكتابات دالة[310]، ومن جهتها، أكدت جريدة الاستقلال أن "النظام بين بالملموس خلال أول انتخابات تشريعية عرفها المغرب، أنه خبير في

---

309 - هذه الممارسة ستتواصل في كل الانتخابات الموالية في المغرب بما في ذلك انتخابات شتنبر2002.

310 - "عاش المغرب أياما تاريخية، بل ويمكن القول في أعقاب هذه الانتخابات إنه قد انخرط نهائيا في عهد الديموقراطية(...) وقد انجزنا هذا الاستحقاق في جو من الحرية والصدق والكرامة، ولن يفوت أي واحد منا يتحرى الحياد والموضوعية سوى أن يلاحظ ذلك، وقد أقول لا يسعه سوى أن يعيش معنا تلك الأجواء" (ليفار، عدد 25 ماي1963، ندوة صحفية لكديرة في 21 ماي).
واستطردت اليومية محللة نتائج الانتخابات: "لاشك أن الخاسر الأكبر في هذه التجربة هو حزب الاستقلال، أقدم الأحزاب المغربية(...) وقد تلقى ضربة قاتلة لن ينهض بعدها. ويبدو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أكبر الفائزين، بيد أن هذا الرأي يقوم على خطأ مزدوج في التقييم. أولها يتمثل في إقامة التقابل بين ما حصل عليه اليوم والنتائج التي حصل عليها في الاستفتاء

فن التزوير، مما ينبئ بغد مظلم يترصد مسار الديموقراطية"[311]. وكتبت لورور بفرنسا قائلة: "يا لها من خيبة كبرى مني بها الحسن الثاني. فبعد خمسة أشهر من انتصاره في الاستفتاء الدستوري، لم تمنح الانتخابات التشريعية لحزب الملك جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ولو نصف مقاعد البرلمان(...) وهذه النتائج المتواضعة التي حصل عليها أنصار الملكية الأوفياء تثير الاستغراب، خاصة وأن كل الوسائل سخرت لتعبيد الطريق أمام مرشحي الحكومة، من تقطيع انتخابي على مقاسهم يرفع من وزن البوادي الانتخابي، وضغوطات مارسه أعوان الدولة، وتوزيع للمؤن، بل وتزوير للنتائج". ونقرأ في باريس بريس لانترنسيجان: "تظل البوادي المغربية ملكية التوجه. بيد أن المدن فضلت المهدي بن بركة على الحسن الثاني. هنا يكمن أول درس يستخلص من أول انتخابات تشريعية تجرى بالمغرب". وأبدت لوموند تحفظا أكبر في تعليقها على الحدث ولم تتردد في اختيار هذا العنوان: "المغرب يدخل عهد الديموقراطية".

وسارع الاتحاد الوطني في22 ماي إلى التذكير بأن "المعركة ينبغي أن تتواصل بنفس القوة في المستوى المحلي استعداد للانتخابات الجماعية والبلدية المقبلة، المقررة في 28يونيو. وهذا القرار المتسرع يعكس مرة أخرى رغبة الحكومة في مباغتة الناخبين والأحزاب السياسية(...) يتعلق الأمر بخوض معركة بنفس حماس وفعالية الاستحقاقت السابقة ضد أعوان الفديك الملكية".

ولكن مع حلول شهر يونيو، انتصبت الصعوبات في وجه الأحزاب. ابتدأ الأمرباعتقال العديد من مرشحي حزب الاستقلال وبعض أعضائه. ثم كان رفض قبول ملف ترشيح بعض مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، مما دفع هذين التنظيمين إلى التفكير في مقاطعة الاستحقاقت. وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية نفسها عاشت انقساما داخليا، بين أنصار اكديرة وأتباع الحركة الشعبية، ولم تكن مستعدة لخوض غمار الانتخابات، ليتقرر في النهاية إرجاء تاريخها.

لم يرغب الحسن الثاني في أن يفوز بهذه الاستحقاقات من جديد حزبا الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ولم يكن يجهل أن بعض خلايا المناضلين الناشطين من اليسار يخططون منذ بضعة أسابيع ل "إطلاق شرارة تمرد مسلح في البلاد"، في تحقيق لحلم داعب الكثيرين، الحلم ب "المساء الدامس".[312] واستغل الفرصة للترويج لوجود "مؤامرة يحيكها اليسار ضد النظام الملكي" ويقودها المهدي بن بركة، طبعا.

هكذا سيسترجع الحسن الثاني لذة النصر بعد مرارة الهزيمة في الانتخابات في17ماي، مستمتعا بنشوة الانتقام من مبري "مؤامرة يوليوز ضد الملكية"، مما سيمكنه من سحق معارضيه وخاصة في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. أي أكثر معارضيه خطورة.

الدستوري. والحال أن لا علاقة بين الأمرين، فصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نأى بنفسه عن العمليات الانتخابية. وإن قرر غدا التدخل كما كان عليه الأمر سابقا، فإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سيجد نفسه وحيدا دون سند. صحيح أن نتائج جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية خيبت ظن الكثيرين ممن كانوا يتوقعون حصولها على ثلثي المقاعد، ولكنها لو حصلت على هذه النسبة، لدل الأمر على تهور كبير من جانبها(...) ويبقى أن الدفاع عن المؤسسات الدستورية حققت نصرا كبيرا له أبعاد كثيرة(...) فهو يوجد اليوم كحزب به الأغلبية ب69 مقعدا في نقطة الانطلاق، بينما كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوجدان في نقطة الوصول".

311 - بعنوان "الديموقراطية تنطلق بطريقة سيئة"،26 ماي1963.

312 - الإشارة هنا إلى مفهوم "Le Grand Soir" حيث تتحقق فيه القطيعة الثورية مع الماضي(المترجم)

مآسي صيف1963- القمع

"مؤامرة يوليوز"

أُعلن رسميا في 15 يونيو، كما لو أن الأمر يتعلق بمجرد مصادفة، عن اعتقال مناضلين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وضمنهم الطالب مومن الديوري المتَّهم بالإعداد لهجوم ضد القاعدة العسكرية الأمريكية بالقنيطرة قصد الحصول على السلاح والذخيرة. والحال أن الشرطة كانت على علم بهذه الواقعة منذ مستهل عام1963.

وفي 16يوليوز، عقد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اجتماعا هاما بمقره بالدار البيضاء ضم برلمانييه عن مجموع التراب الوطني وأطر الحزب، من أجل تدارس مسألة الانتخابات البلدية المقبلة المقرَّرة في28يوليوز، وحصر الاجتماع ثلاثة صحفيين، مغربيان أحدهما هو السيد بنكيران مدير ماروك أنفورماسيون، وأمريك[313]ي، السيد كولي. ولن تتورع حاشية البلاط عن أن تؤكد مع ذلك "أنهم اجتمعوا للتآمر ضد الملك".

حوالي الساعة السادسة مساء شهد محيط المقر احتشاد تعزيزات ضخمة من أفراد الشرطة[314]. ولما تناهى الخبر إلى علم الحاضرين، قرروا البقاء في عين المكان وإغلاق كل الأبواب. وفي الساعة التاسعة مساء، داهم أفراد الشرطة المقر مشهرين السلاح، وعمدوا إلى إلقاء القبض على 120 شخص من الحاضرين، وضمنهم عدة نواب برلمانيين، وتحديدا 21 من مجموع28[315]. أطلق سراح كل من الزموري وبوعبيد[316] مساء ذلك اليوم نفسه، إلى جانب الصحفي الأمريكي بضغط من السفارة الأمريكية. والملاحظ أن الاعتقال لم يطل أيا من أعضاء الاتحاد المغربي للشغل.[317]

اقتيد المعتقلون مقيدي الأيدي ومعصبي الأعين، إلى الكوميسارية المركزية بالدار البيضاء، المعتقل الرهيب الشهير باسم درب مولاي الشريف. وسيقضي بعض "المتآمرين" هناك أسبوعا كاملا دون أن يُقدَم لهم في اليومين الأولين من احتجازهم أي طعام، حسب الشهادات التي أدلوا بها فيما بعد، وسيُحتفظ بالبعض الآخر أسابيع عديدة دون أن يعرفوا سبب اعتقالهم. وسيتعرض العديد منهم للتعذيب إما في

---

313 - سيخفف الحسن الثاني من حدة هذا الإقرار فيما بعد في قوله "لفظة المؤامرة قد لا تكون مناسبة"، ذاكرة ملك، مرجع مذكور،ص.93.

314 - سقط الاتحاد الوطني في الكمين، ليتكرر من جديد، بعد عشر سنوات، سيناريو "مصيدة" دجنبر1952،

315 - ومنهم عبد الرحمان اليوسفي ومحمد تبر وعبد الرحيم بوعبيد والمهدوي العلوي ومحمد منصور وحسن الزموري وعمر بنجلون ومحمد اليازغي.

316 - عندما قرر الحسن الثاني إطلاق سراح بوعبيد، فلأنه لم يكن يريد القضاء نهائيا على حزب معاد له، وفي نفس الوقت، سيتيح ذلك لبوعبيد إمكانية ترأس مجموعة المحامين في المحاكمة المقبلة.

317 - سترفض المركزية النقابية مثلها مثل حزب الاستقلال المشاركة في الانتخابات الجماعية، بيد أن الهوة ما انفكت تتسع يوما عن يوم بين الحزب والنقابة.

مفوضية الشرطة أو في أماكن سرية نقلوا إليها، قصد "الاعتراف بجريمتهم"[318]. ولكن كيف يمكن جعل "المتآمرين" يعترفون بجرمهم، وأغلبهم يجهلون التهم الموجَّهة لهم؟ والبعض مع الأسف يدفعهم الخوف إلى التبليغ عن جار في المعتقل أو صديق لمحاولة إنقاذ أنفسهم، رغم أن ذلك قد يجر على ذلك الشخص البريء شر الويلات وأصناف التعذيب إلى أن تزهق روحه، كما وقع في بعض الحالات. وبعد مرور بضعة أسابيع، أطلق سراح بعض هؤلاء المحتجزين، بينما خضع البعض الآخر للمحاكمة[319].

وبأمر من الملك، تصاعدت وتيرة القمع باقتراب تاريخ الانتخابات، هكذا تعرض للاعتقال في الأيام التي أعقبت16يوليوز مئات القياديين الوطنيين والجهويين والمحليين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بالتهمة نفسها أي تدبير مؤامرة ضخمة تستهدف اغتيال الملك، بل القضاء على الملكية[320].

وقد مثل شهرا يوليوز وغشت المرحلة الأولى من مسلسل طويل شهده تاريخ المغرب، عناوينه الكبرى عمليات الاعتقال العشوائية، وحالات الاختفاء النهائي، والتعذيب، وضروب القمع والترهيب التي كان ضحيتها الشعب المغربي، وتلتها بعد ذلك اعتقالات جديدة وحالات الاختفاء والتعذيب سنة1965 وبعد ذلك في السبعينات...وابتداء من هذين الشهرين أصبح الشعب المغربي يرزح بعبء لن يتخلص منه شيئا ما إلا قبيل موت الحسن الثاني، أي بعد ست وثلاثين سنة. وكان الهدف معاقبة نواب المعارضة الذين صوت عليهم المغاربة في الانتخابات السابقة، وقطع الطريق أمام كل المرشحين التقدميين في الانتخابات الجديدة. والسؤال: ماهي حقيقة "الجرم" الذي ارتكبوه؟ جريمتهم الوحيدة أنهم من اليسار، وأنهم يعارضون الحكم القائم الذي لا يحترم حقوق الإنسان وحرية التعبير، إلى جانب ممارسات أخرى غير ديموقراطية. هكذا أصبح الوطن شرقه وغربه، شماله وجنوبه، مسرحا لقمع همجي لا يرحم. ويقدر بعض المراقبين عدد المعتقلين بخمسة آلاف، أطلق سراح بعضهم بعد بضعة أسابيع أو شهور، والبعض الآخر"اختفى" إلى الأبد[321].

---

318 - هناك من تعرض للضرب المبرح بالعصا وبالأنابيب، و"التعليق أو التعلاق" بحبل والرأس إلى الأسفل تغرق في حوض ماء، وتسحب، لتغرق من جديد...وأيضا بالصعقات الكهربائية في مستوى الشفتين أو الأذنين أو الأعضاء التناسلية...

319 - حل بالمغرب وفد عن الاتحاد الدولي للطلبة من 7 إلى 19 أكتوبر قصد التحقيق في هذه الأحداث. وحرر تقريرا بعنوان "المؤامرة" تضمن الوقائع المذكورة سالفا. وبخصوص "المصيدة" أشارت "لاكروا" في عددها بتاريخ18 يوليوز1963، إلى " الاعتقالات المفاجئة المتزامنة مع اقتراب تاريخ إجراء الانتخابات التي أعلن القصر أنها ستمر في جو من الحرية...". وفي اليوم نفسه، نشرت لوموند خبر الاعتقالات، وذكرت أيضا أن الاتصالات الهاتفية والتلغرافية بين المغرب وألمانيا وفرنسا وربما كل الخارج انقطعت منذ 17 يوليوز. وحللت العلم الوضعية قائلة: "هذه الاعتقالات التي طالت نواب هذا الحزب أو ذاك يجب أن ينظر إليها كهجمة موجهة ضد الشعب الذي انتخبهم(...) إنه انتقام وتحد كبير لإرادة الشعب، ومؤامرة ضد الحرية" (العلم،18 يوليو1963).

320 - اعتُقل مثلا الصحفي عبد اللطيف جبرو في 17 يوليوز وهو في طريقه لحضور حفل سنوي تقيمه السفارة العراقية من قبل كوميسير كان مغمورا حينها وهو إدريس البصري. وبعد فترة قصيرة، سيلقي هذا الأخير القبض على "العقل المدبر للمؤامرة" محمد البصري، مما سيعزز مكانته داخل سلك الشرطة إلى أن يصبح فيما بعد وزيرا للداخلية.

321 - كتبت لوموند في19 يوليوز ما يلي : "إن كان هناك في إفريقيا بلد يوجد بمأمن من المؤامرات أو الانقلابات فهو المغرب. فالنظام الملكي حظي وما زال بدعم شعبي عام وبدعم الجيش أيضا... ونستغرب ونحن نسمع أن المغرب قد يصبح مسرحا للانقلابات والمؤامرات القروسطية، مثله مثل بلدان الشرق الأوسط التي هو نفسه يدين عدم استقرارها وممارساتها السياسية...صحيح أن سياسة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يمارس جانب منها في السرية، ولكن هل يكفي هذا لتقديم الدليل على أن هناك مؤامرة حقيقية؟ ومن دواعي القلق أن نرى كيف أن الحكومة بعد فشلها في انتخابات 17 ماي، انتهجت فجأة سياسة متشددة تجاه المعارضة ممثلة في حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية". افتتاحية بعنوان: من المعارضة إلى التآمر.

في نظر الحسن الثاني لم ينجح اكديرة في "مهمة" الفوز بانتخابات ماي، ومع ذلك كان من الصعب جعله مسؤولا عن عمليات التطهير الكبرى التي خطط لها القصر في صفوف المناضلين والمتعاطفين مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. هكذا عين الملك وزيرا جديدا في الداخلية وهو أحمد الحمياني الذي سارع في حديث أدلى به إلى مراسل للإذاعة والتلفزة الفرنسية في19يوليوز إلى تحميل المهدي بن بركة مسؤولية "المؤامرة" ولم ينس في تصريحه الكشف عن العثور على مخزنين للأسلحة في18 يوليوز".

ومن جديد يشار إلى زعيم المعارضة بوصفه العدو الأول للنظام الملكي. ذلك أن المهدي بن بركة أفلت من"المصيدة"، بفعل المصادفة، حيث سافر في شهر يونيو إلى القاهرة وبغداد في مهمة مصالحة بين الرئيس جمال عبد الناصر وحزب البعث العراقي. ولم يكن ليجهل أن الحسن الثاني سيسعى بشتى الوسائل إلى القضاء عليه، بعد أن خسر في انتخابات17ماي. لم يغادر بن بركة أرض الوطن متخفيا، فقد كان معه في نفس الطائرة أوفقير ومحمد الشرقاوي سفير المغرب في فرنسا. ورافقه إلى المطار سكرتيره محمد عواد الذي ذكر لي أن آخر جملة قالها له"رئيسه" كانت هي: "محمد،بقيت وفيا مخلصا". وبدوري أقول، إن كان هناك شخص اليوم في المغرب مازال مؤمنا كل الإيمان بأفكار وأعمال بن بركة ومخلصا لها ضمن مخلصين آخرين، فهو محمد عواد.

اجتمع المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل في20يوليوز لتدارس الوضعية غداة الإجراءات القمعية المتخذة ضد الرفاق في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[322]، وقرر مقاطعة الانتخابات الجماعية المقررة في28يوليوز.

ومن القاهرة صرح المهدي بن بركة في30يوليوز: "تبين اليوم أن النظام الإقطاعي والفردي بالمغرب ليس سوى دكتاتورية بوليسية تسعى إلى تثبيت هيمنتها خلف قناع الانتخابات المزورة". وقرر الاستقرار بجنيف، حيث شكل لجنة للدفاع عن المتهمين، تضم عدة شخصيات من اليسار الفرنسي وعلى رأسهم شارل أندري جوليان. ومنذ تلك الفترة لن يعود إلى أرض الوطن، ليتحول إلى منفي، ولكن منفي في منتهى النشاط من أجل بلده.

وهناك واقعة تستوقف النظر، فبعد استقراره بجنيف بقليل، سيوفد إليه الحسن الثاني محمد العلوي كاتب دولة سابق في الشؤون الخارجية الذي أخبره أن الملك مستعد للتعاون مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شرط ان يقبل بذلك المهدي بن بركة وأن يكون حاضرا في المغرب. ألسنا أمام السيناريو نفسه الذي سيتكرر بعد عامين في إطار الجزء الأول مما يسمى "عملية عودة بن بركة إلى المغرب. مهما يكن فقد أجاب بن بركة بالقول إن "اي انفتاح للملك على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لن يكون سوى في صالح الجميع، ولكن ذلك قد يتحقق دون حضوره، وبالاتصال بالقياديين الآخرين الموجودين بالمغرب".

وبغض النظر عن "النوايا الحسنة" الظاهرية التي أملت مثل هذه الخطوة، فإن ذلك لم يمنع الشرطة من مداهمة منزل الزعيم المغربي بشارع تمارة في غياب زوجته وأطفاله، وقد حضر أحد أقاربه عملية نبش وتمزيق كل أرشيفات المهدي بن بركة ووثائقه وكتبه...

---

322 - شددت القيادة موقفها من النظام مجاراة لقواعدها. وقد أكد المحجوب بن الصديق" رفض الطبقة العاملة تزكية ديموقراطية مزيفة عن طريق مشاركتها في أجهزة تمثيلية مزعومة".

حللت بفرنسا منذ13 يوليوز لقضاء عطلتي هناك، وعثرت على مقالات بالصحافة الفرنسية تتعرض بالتحليل العميق للوضعية بالمغرب، وأورد هنا بعض النماذج المضيئة إضافة إلى تلك الكتابات السالفة الذكر في الكتاب. ففي طموانياج كريتيان بتاريخ 25يوليو نقرأ مثلا: "ليس أفضل من افتعال الحكومة المغربية لقضية المؤامرة لنزع المصداقية عن المعارضة(...) مع اقتراب موعد الانتخابات يا لها من مسخرة(...) فذكرى الوسائل التي اعتمدها سنتي1958و1959 الأمير مولاي الحسن للقضاء على تمرد الريف، تجعل قياديي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يفكرون ألف مرة قبل أن يقدموا على تدبير أي مؤامرة". أما لوموند، بتاريخ7غشت، فقد اختارت الاستماع إلى رأي شارل أندري جوليان الذي اختار لمقالته عنوان"ما حقيقة مؤامرة المغرب؟"[323]. وكتب جان لاكوتور في نفس الجريدة قائلا:"كيف كانت الوضعية يوم18يوليوز1963 بالمملكة الشريفة؟ مر شهران على الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، رغم الخروقات التي شابتها، ورغم أن مرشحي هذا الحزب حرموا من كثير من المقاعد(...) لماذا سيعمد إذن حزب معزز بكل هذه الامتيازات التي تسهل له الطريق في المستقبل، ويمكنه المراهنة على الفوز في الاستحقاقات الثلاثة المقبلة المقررة سنة1963، إلى المجازفة بنفسه والانخراط في العنف في بلد يتحكم فيه النظام كل التحكم في الشرطة والجيش؟"

والمهدي بن بركة من جانبه أرسل إلى لوموند في9يوليوز تصريحا قال فيه:" تحتجز الشرطة في المغرب مئات القياديين والمناضلين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ ثلاثة أسابيع، في مراكزها او في فيلات معدة خصيصا لهذا الغرض بالرباط والدار البيضاء بإشراف فرق خاصة ومن أجل عمليات الاستنطاق".

وفي المغرب أيضا، قدمت جريدة المكافح التابعة للحزب الشيوعي المحظور، في فاتح غشت، رأيها حول "المتآمرين الحقيقيين"[324].

تعقدت الأمور بالنسبة إلى الحسن الثاني. وقد أعلن خلال مقامه مؤخرا بباريس عن عزمه إجراء تعديل حكومي، وفقا لنتيجة الامتخابات الجماعية. أصبح هذا الاستحقاق إذن مسبقا دون جدون فذلك "الانفتاح على اليسار" المتغنى به، الذي أكده بعض المراقبين، غدا من باب المستحيل. بل العكس هو الصحيح، فالصراع ما انفك يحتد بين القصر والمعارضة التقدمية. أضف إلى ذلك الاختلافات في تقييم الأحداث الأخيرة التي طفت على السطح داخل النظام نفسه. فتصريحات وزير الداخلية الحمياني واكديرة مدير الديوان الملكي والكولونيل أوفقير المدير العام للأمن الوطني لا تسير كلها في اتجاه واحد...

طلب مني بعض أصدقائي المغاربة العودة بسرعة إلى المغرب للدفاع عن المناضلين المعتقلين، على الأقل أولئك المحتجزين رسميا بسجن القنيطرة. وأنا في الطائرة التي تقلني إلى المغرب، تساءلت حول

---

323 - أعرف منذ وقت طويل بن بركة وبوعبيد والمهدي العلوي(...) وأؤكد جازما أن لا أحد منهم ميال إلى الدسائس والمؤامرات(...) ولا أتخيل لماذا سيختارون سياسة التآمر الضالة والانتخابات على الأبواب، فهم على وشك الحصول على منبر في البرلمان يسمح لنوابهم بعرض مشاريعهم على المغاربة بحرية، إضافة إلى أن الانتخابات في المدن الكبرى كان من المرجح أن تجعل نتائجها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقتحم مجلس المستشارين بقوة".

324 - "المتآمرون الحقيقيون ضد الأمن الداخلي هم أولئك الذين صادروا غداة الاستقلال كل سلطات الدولة، لصالح طبقتهم وضد الشعب، أولئك الذين رفضوا انتخاب مجلس تأسيسي يتمتع بالسيادة، والوحيد القادر على مد البلد بمؤسسات شعبية منسجمة مع روح العصر وعبقرية شهبنا(...)أصبح تطبيق الدستور عملية تزوير متواصلة وأداة في يد الحكومة لانتخاب مجلس على مقاسها".

جوهر القضية، انطلاقا من المقالات الصادرة في الجرائد وبلاغات النظام. هل يوجد يساران بالمغرب؟ يسار مستعد للانخراط في لعبة الديموقراطية ليصل طبيعيا إلى السلطة، ويسار لا يؤمن سوى بالعمل الثوري العنيف على الأرجح، ودون شك خارج الأحزاب؟ ولكن الحسن الثاني نفسه، أهو مستعد للاعتراف بالإطار الدستوري الذي يتغنى به في كل خطبه؟

وبعد وصولي إلى المغرب، وجدت بمكتبي نشرة "النشرة الإخبارية الوحيدة الحرة بالمغرب" حسب عنوانها الفرعي، وهي مؤرخة بالسادس والعشرين من غشت. ونقرأ في الصفحة11 ما يلي: "حسب ما ورد في يومية السلام الإفريقي الصادرة بالعربية فإن أعضاء من منظمة الجيش السري مستعدون لاغتيال المهدي بن بركة بسويسرا.وهذه المنظمة الإرهابية الفرنسية مستعدة، مقابل مبلغ مالي، تصفية أي مغربي يحدد لها". وفي الصفحة19، تتحدث النشرة عن" كتاب أبض" نشره مؤخرا حزب الاستقلال حول القمع بالمغرب[325].

ومباشرة بعد وصولي، كانت أول عائلة اتصلت بها لتكلفني بالدفاع عن أحد أفراده هي عائلة الغماري، الكاتب السابق للإنعاش الوطني بالرباط[326]. هذه العائلة على علم أن قريبها ألقي عليه القبض قبل ستة أسابيع وأنه يوجد في السجن المركزي بالقنيطرة. ولكنها في المقالبل، لم تتمكن من الاتصال به، ولم تتلق أي أخبار عنه منذ اعتقاله. وسرعان ما عرفت ان هذا الأمر يصدق على كل عائلات المعتقلين. تستر تام على القضية بأمر من القصر، مما يحول حياة كل المغاربة إلى جحيم لا يطاق.

اتصلت بقاضي التحقيق وأخبرته بتنصيبي محاميا في القضية، وقدمت له رسالة من عائلة موكلي. لم يبد اي اعتراض على منحي"الإذن بالاتصال". هل تلقى أوامر في هذا الصدد؟ أتساءل وأنا أتذكر أن لأحد من زملائي المغاربة الذي نصّبوا في القضية حصل ذلك اليوم على الإذن المذكور. ولكن، هل ذهبوا فعلا للقاء قاضي التحقيق، نظرا لأجواء الشك والريبة التي كانت تحيط بهذه القضية؟ وأنا أتفهم موقفهم، ففي تلك الظروف، كانت توجد في واقع المغرب"جنحة تنصيب محام"ن وكم من متهم عوقب بعد ذلك خاصة على راتكابه هذه الجنحة.

التقيت بالغماري في السجن المركزي بالقنيطرةن ووجدته في حالة صحية يرثى لها، والأدهى حالته المعنوية المتردية. قال لي إنه في زنزانة انفرادية، من دون أي اتصال بالعالم الخارجي ولا حتى بالسجناء الآخرين. يحيط به الصمت المطبق منذ عدة أسابيع، عرضة لمشاعر القلق ةالخوف. يتساءل بحرقة عن مصير عائلته، وعن سبب تخليهم عنه وعدم زيارتهم له. وقد شكلت زيارتي هذه صدمة حقيقة، جعلته يدرك ان أهله لم يديروا له ظهورهم. لامجال إذن لليأس فها هو باب الأمل ينفتح أمامه من جديد، خاصة وأنني أفلحت في إقناعه أن ملفه فارغ لا يتضمن أي وقائع وأدلة قد تؤدي إلى إدانته.

---

325 - يتضمن فصول : "الفساد: الضغوط والترهيب، وحالات المس بحرية التعبير والتجمع والتنقل، والتزوير والخروقات، والاعتقالات وحالات الاحتجاز، والانتهاكات والشطط الإداري، والاغتيالات(...) غشت- 1953 غشت1963: قام المغرب بقفزة كبرى في العشر سنوات هذه...إلى الوراء. غشت1953: ذروة المأساة التي فرضها المستعمر على المغرب."غشت1963: يعيش المغرب منذ الإعلان عن تاريخ الانتخابات في حالة من الرعب والفزع تذكر بغرابة بالفترة السابقة على الاستقلال. ويجب ألا يغيب عن البال أن أول المعتقلين والمحتجزين كانوا أربعة نواب والعديد من مناضلي حزب الاستقلال".

326 - عوضه في منصبه في فبراير1963 وكيل عام سابق بالمجلس الأعلى ومفتش عام سابق لوزارة الداخلية.

تهاطلت أسئلته ملحة، ولكن سؤالا واحد تكرر بإلحاح: "ما مآل البلد من16يوليوز؟" طمأنته وأخبرته أن الإعداد للدفاع عنه مو ورفاقه جار على قدم وساق فرديا وجماعيا.

وأنا أغادر السجن، تساءلت عن الهدف من احتجاز المعتقلين في زنازين أشبه بالقبور، أهو سلبهم القدرة على المقاومة وبث مشاعر اليأس في نفوسهم كي يستسلموا تماما، فيعمدوا إلى "التعاون" مع قاضي التحقيق "تعاونا" أفضل؟

وخلال زيارتي الثانية للغماري، أخبرني كيف أنه حدث جاره في الزنزانة المحادية لزنزانته لعد مغادرتي السجن عن المستجدات، وكيف أن هذا الأخير أخبره جاره، ليتواتر الخبر بين الزنازين... وكيف أن البسمة عادت إلى الوجوه ومعها الرغبة في الحياة. وقال لي "لقد أصبح السجن المركزي يتنفس ملء رئتيه أملا" وحتى ذلك اليوم، لم يسبق ليأبدا أن ادركت أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به المحامي في مثل هذه الحالات. فلقد منحت موكلي، بل وكل المعتقلين الآخرين، بعض نفحات من هواء افتقدوه منذ عدة أسابيع، وهم منطوون على أنفسهم في غياهب السجن، يحف بهم صمت قاتل، وعزلة تامة عما يوجد خارج الأسوار، في جو رهيب فرضه نظتم حسني يدوس على القيم الإنسانية بكل صفاقة.

المتابعات

فاجأ الإعلان عن "مؤامرة ضد الملك" الرأي العام الوطني والدولي. وما انفكت الصحافة العالمية وخاصة الفرنسية تطالب بتفاصيل أكثر عن هذه القضية الخطيرة. هكذا تلقى وزير العدل أحمد باحنيني أمرا من الملك يطلب منه عقد ندوة صحفية في15غشت لإعطائهم بعض المعلومات. ولكن عوض أن يقتنع الحاضرون بالرواية الرسمية، تضاعفت شكوكهم بعد الاستماع إلى الوزير :"انتهى التحقيق الأولي اليوم(...) كانت المؤامرة تستهدف اغتيال الملك داخل قصره(...) للاستيلاء بعدها مباشره على السلطة"(كذا). ومن جديد، اتجه المسؤول المغربي بأصابع الاتهام، تماما كما وقع في دجنبر1959، أولا إلى الفقيه البصري وعبد الرحمان اليوسفي" الذين التقيا بجنيف في شهر شتنبر، خبيرا سوريا في الانقلابات". وقد عمل ثلاثتهم خلال المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية على التخطيط للانقلاب الذي سيطيح بالحكم في المغرب، أما التمويل فهو يأتي من الخارج، وجزء كبير منه مصدره المهدي بن بركة. واستطرد الوزير في قراءة ست صفحات مرقونة على الآلة الكاتبة، ولكنها لا تتضمن أي دليل يُعتد به لإثباث المؤامرة المزعومة.

وفي افتتاحية لجريدة ليفار في3غشت، خفف اكديرة من حدة الاتهام، يقول: "حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليسا ضالعين تنظيميا في المؤامرة التي هي من فعل أقلية من مثيري القلاقل المحترفين الذين يسيرون أنفسهم بأنفسهم. ومع ذلك، فالعديد من أطر وقياديي الحزبين كانوا على علم جزئيا او كليا بالمؤامرة. صحيح أنهم لم يساندواها، وظلوا بعيدين عن المشاركة فيها، ولكنهم لم يحركوا ساكنا لمنعها".

وجل المتهمين وعددهم مائة ةاثنان ينتمون إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وضمنهم10 أعضاء سابقين في المجلس الوطني للمقاومة[327]، و33 من قدماء المقاومة أيضا. و81 من المناضلين من مختلف مناطق المغرب اعتقلوا رسميا لأنهم شاركوا في "المؤامرة"، وأطلق سراحهم لانعدام دليل ضدهم، ولكن مع الأسف بعد أن ذاقوا صنوف التعذيب والمهانة.

انتهى التحقيق في"المؤامرة" يوم30أكتوبر. وأحيل المتهمون على المحكمة الجنائية بالرباط، ومنهو 17 سيحاكمون غيابيا. وتكفل بالدفاع عنهم العديد من الزملاء المغاربة يترأسهم عبد الرحيم بوعبيد[328]. وانتظم الدفاع فرديا وجماعيا نظرا لطابع القضية السياسي الواضح. كنت المحامي الفرنسي الوحيد المنتصب في القضية، ورافعت في نفس الوقت عن الغماري والنائب البرلماني عباس القباج[329].

قدم الخبراء في القانون الجنائي طعنا أمام محكمة النقض ضد الأمر بالإحالة على المحكمة الجنائية، وقدموا سبع عشرة حالة من بطلان المتابعة. ولاشك أن أي محكمة عليا تتصف بالنزاهة والشجاعة كانت ستنقض الأمر بالإحالة...وسأورد مثالين هنا. وجدنا في ملف كل موكلينا شهادة طبية متكررة بصيغتها: "صحة جيدة، لايحمل أي آثار للتعذيب"، أو ببساطة "ليس ثمة أي ملاحظة" ها نحن نكتشف أحد الأساليب العزيزة على كل الأنظمة البوليسية في العالم. وكل الشهادات مؤرخة بنفس اليوم،15 غشت، وتحمل توقيع طبيب فرنسي يسمى الكابتان بنكمون، يشتغل في المديرية العامة للأمن الوطني المغربي أو في القوات المسلحة الملكية، ولم تنتدبه أي سلطة قضائية، بل تتم المناداة عليه عند الحاجة. أكان أيضا ضابطا في المخابرات الإسرائيلية الموساد كما يقول مومن الديوري في أحد كتبه؟[330] لست أدري، وفي الحقيقة ليس ذلك بالأمر الهام. فما صدمني في هذه العملية المخزية في فبركة"الشهادات" أكثر هو انبطاح هذا الطبيب الفرنسي وجبنه، فهو قد مرغ شرف الجيش الفرنسي في التراب وشوه سمعة الأطباء وصورتهم. ولاحظنا أيضا خللا آخر شاب الملفات التي صاغتها الشرطة، فهي كلها أنجزت استنادا إلى الاعترافات التي قدمها بعض المتهمين ضد البعض الآخر. والوسيلة الوحيدة التي كان يجب أن تعتمد تتمثل في خلق المواجهة بينهم أمام قاضي التحقيق وبحضور محاميهم. والحال أن ذلك لم يتم خلال التحقيق، مما يدل على جديته وسلامة مسطرته.

وستقام المحاكمة المتعلقة ب"مؤامرة يوليوز" في ربيع1964.

الإنتخابات المحلية

قُررت الانتخابات المحلية في28 يوليوز1963. وبلغ التوتر حدا أصبح معه الهدف من هذا الاستحقاق المتمثل في تعيين مسيرين إداريين جماعيين دون معنى. وقاطعها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل. وفي المقابل، تبين بجلاء عزم القصر ممثلا بجبهة

---

327 - اليوسفي والفقيه البصري وسعيد بونعيلات وعبد الله الصنهاجي ومحمد بن سعيد وعبد السلام الجبلي وبوشعيب الدكالي وأحمد الخصاصي ومحمد المكناسي وحسن العرج.

328 - إضافة إلى بوعبيد، كان هناك محامون كبار وهم بن جلون والمعطي بوعبيد وتبر.

329 - فلاح من منطقة أكادير، انتخبه سكان سوس في شهر ماي نائبا عن بويكرة.

330 - صك الاتهام ضد دكتاتور، منشورات ألباطروس،1972.

الدفاع عن المؤسسات الدستورية على حصد أغلبية المقاعد، فثلثا "مستشاري" الغرفة الثانية سيُختارون في مرحلة لاحقة من بين المنتخبين المحليين. ولم تتورع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية عن الضغط على أقل المواطنين تعاطيا للسياسة، مستنفرة "جيش مجنَّديها ليتلاعبوا بعواطفهم : "هل تحب ملكك؟ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي سابقا يعملون ضده. وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ستحميك". وعمد أعوان الدولة إلى توزيع الشاي والسكر على الناس. واعتُقل بعض المواطنين ولم يُطلق سراحُهم إلا بعد انخراطهم في حزب "التجديد الوطني". واستفحل التطهير في صفوف الإدارة، فكل أعوان السلطة، بما في ذلك الشيوخ والقياد، يجب أن ينخرطوا كلية في الدعاية للنظام وغلا طردوا شر طردة من عملهم. هانحن نعود من جديد إلى "الفترات الزاهية" من عهد الحماية. وكما متوقعا، فازت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بجعل المقاعد، أي ما يعادل9000 من مجموع10000 وأعلنت وزارة الداخلية عن نسبة مشاركة وصلت إلى80 في المائة، مثيرة استغراب الملاحظين[331].

ومنذ ذلك التاريخ، وصولا إلى شتنبر2002، لم يعد للانتخابات أي معنى في المغرب، ما عدا إيهام العالم الخارجي أن الحسن الثاني يسير شؤون الدولة بتعاون مع برلمان منتخب ديموقراطيا...وانعكست آثار هذا"الانتصار" الملكي على انتخابات غرفة المستشارين يوم20أكتوبر التي قرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزي الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل مقاطعتها، لتحصد جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية107 مقاعد من أصل120 والعديد من الوزراء الذي فشلوا في الانتخابات، وجدوا ملجأ في غرفة المستشارين. ولكن هذه المؤسسة تضم أيضا مستشارين شبه أميين.أي فائدة إذن ترجى منها؟ نحن غذن أمام نصر غير مجد، إن لم نقل إنه يفاقم المشكلة عوض أن يحلها. فالأزمة ضاربة بأطنابها في المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي[332].

"حرب الرمال"

اندلعت عمليات المقاومة الجزائرية في فاتح نونبر1954، وتواصلت المعركة من أجل الاستقلال ثمانية أعوام. حظي البلد الشقيق دائما بدعم محمد الخامس، وفي المقابل، ف "الثورة الجزائرية، والرغبة في إقرار الجمهورية لم ترق مولاي الحسن، أميرا وملكا، وكان يتوجس خيفة أن تصل العدوى إلى رعاياه فيطالبون بالجمهورية. ألم يصبح المجلس التأسيسي الذي طالما أشار إليه محمد الخامس مؤسسة

---

331 - كتب مراسل لوفيغاروMennelet في29 و30 يوليوز ما يلي: "ما عايناه في الرباط وأحيائها القصديرية وفي ضواحيها لا يحتاج إلى تعليق، فأغلب الناس قاطعوا الاستحقاق". وفي اليوم الموالي كتب يرد على بلاغ وزارة الداخلية: " كما لو أن المدارس والمقرات الإدارية أفرغت من الناس عند حلولنا بها، وان الناس توافدوا بكثرة على أداء واجبهم الانتخابي في الفترات التي لم نكن حاضرين فيها".

332 - "هذه الانتخابات أقرب إلى استفتاءات تزكية الولاء الشائعة في الديموقراطيات الشعبية أو في أغلب الدول السائرة في طريق النمو، منها إلى الانتخابات التي جرت بالمغرب إلى حدود اليوم(...) وأخشى ما نخشاه أن يتحول دستور1962 من دستور-قانون إلى دستور-برنامج، وأن يصلح للمغرب كما هو حال العديد من البلدان نظامان سياسيان: نظام موجود في النصوص، وآخر في الواقع، دون أن تكون هناك أي علاقة بينهما". موريس دو فرجي، لوموند.12شتنبر1963.

قائمة في الجزائر غداة استقلالها؟ ألن تتأثر المعارضة المغربية بالتوجه الاشتراكي للحكومة الجزائرية برئاسة بن بلة، وخاصة في مجال تأميم المقاولات والعديد من القطاعات؟

وكلما امتدت حرب الجزائر، رفع النظام المغربي من حدة انتقاداته لفرنسا معبرا عن معارضته الشديدة لسياستها، سعيا إلى سحب البساط من تحت أقدام قوى اليسار والحيلولة دون استفادته من هذه الورقة. ولم يكن في نية فرنسا أن تولي أي اهتمام للمطالب الترابية المغربية المتعلقة بالحدود الشرقية. والحسن الثاني نفسه وقع في6يوليوز1961 بروتوكول اتفاق سري مع فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، يوافق المغرب بمقتضاه على دعم مطالب الوطنيين الجزائريين حول الصحراء. وتعترف الجزائر من جانبها أن "المشكل الترابي الناتج عن رسم الحدود بين البلدين العشوائي المفروض من قبل فرنسا سيجد حله عن طريق المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة". ومع ذلك، فمنذ إعلان استقلال الجزائر في2 يوليوز1962، اعتبر جل القادة الجزائريين، وعلى رأسهم بن بلة، انهم "ورثة الجزائر الفرنسية" فيما يخص حدود بلدهم.

لم تتوتر العلاقات المغربية الجزائرية مع ذلك مباشرة. بيد ان "حرب الرمال" ستكشف للرأي العام الدولي حدة المواجهة المستترة بين النظامين.

وفي أعقاب الصدمة الداخلية الناجمة عن "الكشف عن مؤامرة" يوليوز، وردود الفعل المتشككة في الخارج، فإن الإعلان عن "مؤامرة أخطر هذه المرة، صادرة عن الجزائر" ستمكن الحسن الثاني من تلميع صورته.فهو يدرك أن بيده أن يحرك الشعب المغربي ويوقظ فيه المشاعر المترسبة في أعماقه ضد الجزائر ويجعله يتغافل عن المشاكل الداخلية. وكان يتوقع رد فعل المهدي بن بركة في الخارج، أليست فكرة "المغرب العربي الموحَّد" التي انبثقت بقوة سنة1958 في مؤتمر طنجة تتويجا لمشروع طالما نادى به زعيم المعارضة؟

هكذا التمس الحسن الثاني من الحكومة الجزائرية الموافقة على تصحيح الحدود المغربية الجزائرية كما سطرتها فرنسا، استنادا إلى "اتفاق1962[333]. ولكنه لم يتلق أي جواب. ومنذ تلك اللحظة، تكاثرت في شهري غشت وشتنبر1963 الاحتكاكات والاصطدامات بين الجانبين على الحدود، وتبادلا الاتهام حول خرق التراب الوطني لهذا الطرف أو ذاك. وارتفعت دقات طبول الحرب[334] التي لم تدم إلا قليلا وأسفرت عن نصر محقق للجانب المغربي، تلته ترقية بنعمر وأوفقير اللذين قادا العمليات العسكرية من رتبة كولونيل إلى جنرال.

خلفت المواجهات ضحايا في الأرواح من الجانبين، ولكن مشكل الحدود ظل معلقا دون حل. وقرر الحسن الثاني التراجع، فهو لا يطمئن كثيرا إلى جمال عبد الناصر الذي يساند الجزائر، ويدرك أيضا أن جزءا من شعبه يقف خلف المهدي بن بركة ويؤازر المشروع الثوري الجزائري. بل غن زعيم

---

333 - وهو يتبنى بذلك الطرح العزيز على علال الفاسي فيما يخص حدود الصحراء المغربية.

334 - مع أن مدير الديوان الملكي التقى في 5 أكتوبر بوزير الشؤون الخارجية الجزاري عبد العزيز بوتفليقة، وأكدا مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد أو ذاك. ولكن بعد بضعة أيام هاجمت فجأة القوات المسلحة الملكية الجيش الجزائري، في إطار ما سمته رد فعل على هجوم جزائري، وتوغلت في عمق التراب الجزائري حتى مسافة20 كلم من تندوف، ليقرر الحسن الثاني إيقاف تقدمها.

المعارضة لم يتردد في التنديد، في نداء وجهه من إذاعة القاهرة في15 أكتوبر، بهذه الحرب المدمرة بين غخوة أشقاء، والتي تعصف بآمال بناء المغرب الموحد. بيد أن هذا الموقف لم يرق لكثير من المغاربة، بمن فيهم بعض أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وارتأت فئة منهم أن المهدي بن بركة لم يرتكب فقط خطأ سياسيا بهذا النداء، بل إنه سقط في "الخيانة العظمى" التي تستوجب الإعدام. وعندما حاولتُ الدفاع عن موقف بن بركة وتفسيره لمجموعة من شباب الحزب، انهالت علي الضربات من كل جانب... ضربات لفظية لحسن الحظ.

ها هي إذن فرصة جديدة تتاح للحسن الثاني كي يدفع بالمهدي بن بركة إلى قفص الاتهام ويوغر صدر المغاربة عليه مستغلا عدم فهمهم لموقفه من حرب الرمال، لهذا سيسهل عليه استصدار حكم غيابي ضده بالإعدام، من المحكمة العسكرية بالرباط، في9نونبر 1963.[335]

وفي23نونبر، بعث المهدي بن بركة برسالة إلى صديقه فانسون مونتي التي اسشهدت بها كثيرا، لأنها تكشف عن وجود عداوة مستحكمة متبادلة بين الرجلين، ولكنها تبين أيضا أن المهدي بن بركة كان يأمل في رؤية الحسن الثاني يغير يوما سياسة الحكم الفردي المطلق التي ينتهجها: "ها أنا من جديد في المنفى"الاختياري"، ولكنني اكتسبت لقبا جديدا غير متوقع، لقب المحكوم عليه بالإعدام. قد يطول بي المقام وأنا أقص عليك حكاية المسار الذي قطعته منذ عودتي إلى المغرب في ماي1962، ومؤتمر حزبنا، ومحاولات الحوار مع الحسن الثاني، وتشبثه باحتكار السلطة على طريقة دييم بسايغون، وحملتنا الانتخابية. أكتفي الآن بالمؤامرة التي انطلقت بسببها اليوم محاكمة مائتا قيادي أمام المحكمة الجنائية بالرباط...لانطلب الرحمة، كما يريد الحسن الثاني، ولكن فقط أن يعود من جديد إلى اعتماد الأشكال الطبيعية للصراع على السلطة، في معركة نحن عازمون على خوضها في المستوى الديموقراطي حيث نحن الأقوى".

وقد أفضى المهدي بن بركة مرات عديدة إلى بعض أصدقائه الفرنسيين بخوفه من عملية اغتيال قد يتعرض لها هو شخصيا أو أحد أفراد عائلته على يد أفراد الشرطة المغربية، بل إن مجموعة من المغاربة استقروا في شقة فوق مسكنه، كادوا ينجحون في اختطافه يوم30 نونبر.

وبالعودة إلى الصراع "المغربي الجزائري"، فإن الحسن الثاني سيتوصل إلى اتفاق مع الهواري بومدين سنوات بعدها يتخلى بموجبه عن المطالب الترابية المغربية. ومع ذلك، ظلت العداوة مستحكمة بين البلدين، وستستفحل اثنتي عشرة سنة من ذلك، مع تفجر "قضية صحراوية" جديدة عام1975.

وفي 12 نونبر، سيجري الحسن الثاني تعديلا حكوميا يغادر معه أحمد باحنيني وزارة العدل ليتسلم منصب الوزير الأول.[336]

---

335 - أعترف أن حكم الإعدام الذي أعلنت عنه وسائل الإعلام لم يؤد إلى أي اضطرابات في البلد، ولكن مانتوقع من الشعب المغربي الذي يعيش تحت وطاة قمع ممنهج يمارسه ضده النظام؟

336 - وسيحل محله محام من الدار البيضاء، وهو عبد القادر بنجلون. وسيعين أحمد الحمياني الرئيس الأول للمجلس الأعلى. ولن يتورع الملك عن اختيار بعض المرشحين السابقين من بين الوزراء السابقين الذين فشلوا في الانتخابات، ومنهم أحرضان، مبرزا بذلك احتقاره للنواب البرلمانيين وسعيا منه أيضا إلى بث الفرقة في صفوف الحركة الشعبية. وسيثير ذلك غيرة نواب هذا الحزب. وإذا كان عبد الرحمان أخ الدكتور الخطيب قد عين وزيرا للداخلية، فإن هذا الأخير لم يتسلم أي منصب وزاري. وقد عين رئيسا لمجلس النواب لترضيته. كان اكديرة هو الذي يحرك رسميا خيوط اللعبة السياسية، إذ يتعلق الأمر بالتحكم في أهم الفرق البرلمانية

افتتاح البرلمان في نونبر

ألقى الحسن الثاني خطاب الافتتاح المعتاد أمام مجموع النواب والمستشارين. وبعد أن ذكَّر ب "الأحداث الصعبة والمؤلمة التي عاشها البلد بعد العدوان(الجزائري)"، عرج على "تحقيق المرحلة الحاسمة الهادفة إلى إرساء الديموقراطية على أسس متينة(...) ونظام الملكية الدستورية الذي لا يلبي فقط مستلزمات الإيمان المكين، ولكنه يتقصد أساسا منح الوطن إطارا جديدا للعمل".

وفي لقاء صحفي مع لوموند، في22نونبر، أكد زعيم المعارضة اليسارية بمجلس النواب عبد الرحيم بوعبيد: "لسنا عازمين على انتهاج معارضة منهجية من أجل المعارضة(...) ولكننا نسعى إلى لفت الانتباه إلى ثلاث سنوات من الحكم المطلق(...) وبيد السلطة الملكية أن تبرز عن طريق الأفعال إرادتها في التحول من النظام الإقطاعي إلى نظام ديموقراطي نسبيا".

وفي غضون ذلك، لم يتبق للاتحاد الوطني سوى21 مقعدا من مجموع28، حيث ألغي انتخاب نائب عن فاس، واعتقل 5نواب، وظل مقعد شاغر، ويشغله المهدي بن بركة.

المتابعات ضد قياديي الحزب الشيوعي السابق

بُعيد"حرب الرمال"، اعتقل في الليلة الفاصلة بين يومي24 و25 أكتوبر ثلاثة قياديين من الحزب الشيوعي السابق الذي أصبح يسمى "حزب التقدم والاشتراكية". يتعلق الأمر بسكرتيره العام على يعتة، وعبد السلام بورقية، وعبد الله العياشي. وقد ظلوا محتجزين في معتقلات سرية لعدة أيام، قبل أن يقتادوا أمام السيد الطنجاوي قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية بالرباط، الذي أمر بإيداعهم سجن لعلو، بتهمة الإدلاء بتصريح يعد"مسا بالأمن الخارجي للدولة".

وكلتني عائلتهم للدفاع عنهم. وتبين لي بعد الاطلاع على الملف خلوه من أي دليل يثبت التهمة الموجهة إليهم. يتعلق الأمر في الواقع بإصدار منشور [337]قد يشكل "جنحة تعبير عن الرأي"، ولكن لايوجد أي نص في القانون الجنائي يجرمه. ولاحظت إضافة إلى ذلك أن المنشور موقع من قبل خمسة قياديين للحزب، ولكن ثلاثة منهم فقط متابعون، بينما استثني الاثنان الآخران من المتابعة دون تبرير معقول. ولكن إذا ظهر السبب، بطل العجب، فالشخص الخامس الموقَع على الوثيقة أستاذ قانون وهو عبد العزيز بلال الذي توفي بعد عدة سنوات في فندق بالولايات المتحدة الأمريكية في ظروف مشبوهة، أما صاحب التوقيع الرابع فليس سوى الهادي مسواك، الطبيب الشخصي للحسن الثاني.

ابتدأت أولا بالاتصال بوزير الداخلية زميلي عبد الرحمان الخطيب. بينت له تهافت قرار قاضي التحقيق الذي لا يستند إلى أي أساس معقول والتمست منه التدخل لإطلاق سراح المتهمين الثلاثة. وبما

وهو فريق الجبهة، لكن السياسة الحقيقة كانت من وضع الملك نفسه. ومع ذلك، أفلتت الغلبية الحكومية من السيطرة منذ انتخابات فصل الربيع، مما أثار حفيظة الحسن الثاني على اكديرة. هكذا أقصي من الديوان الملكي في نوفمبر بعد أن نحي سابقا عن وزارة الداخلية في يونيو، وعوضه إدريس محمدي الذي ما فتئ نفوذه يزداد. وفقد اكديرة أيضا منصبه على رأس وزارة الفلاحة. لكن الملك عينه مع ذلك وزيرا للشؤون الخارجية، وهو منصب لا يُحسد عليه خاصة بعد "حرب الرمال" والأجواء المتوترة على الحدود، فالقادة العسكريون المغاربة يريدون الحسم مع أعدائهم عن طريق الحرب، بينما اكديرة يفضل الحل الدبلوماسي.

337 - ضد المواجهة العسكرية مع الجزائر.

أنني كنت أعرف انه كان على غرار الكثير من الطلبة السابقين بفرنسا عضوا متعاطفا مع الحزب الشيوعي الفرنسي، فقد ذكرته بهذا الأمر. استشاط غيظا، وهددني بإعطاء الأمر بإلقاء القبض علي لأنني جئت إلى مكتبه "وشتمت وزير الداخلية" غادرت الوزارة مسرع وأنا احس بالاشمئزاز،ولكن بعد أن شنفت أذنيه ببعض الكلمات حول جبنه. كنت في الحقيقة أمام نموذج "اليساري" في مرحلة الشباب، الذي استقطبه المخزن وأسقطه في حباله، كما سيكون عليه حال الكثيرين فيما بعد.

اتصلت إذن مباشرة بقاضي التحقيق. ركزت في حديثي معه على مسألة عدم استناد قراره إلى منطق معقول، مما يجعله أمام خيارين، إما إطلاق سراح المعتقلين الثلاثة، أو إلقاء القبض على الإثنين المتبقيين، لأن 3+2+=5 وأخبرته أنني سأعود صباح اليوم الموالي لأعرف قراره، وأنني سآتي مصحوبا بالهادي مسواك، كي يأمر باعتقاله وإيداعه السجن إن عزم على الاحتفاظ بالمتهمين الثلاثة محتجزين. استقبلنيقاضي التحقيق وكان وحده في مكتبه، وذكر لي أنه لايمكنه الاستجابة لطلبي، وأنه سيغيب عن المحكمة طوال الصباح. وأجبته: "ليكن، سنعود في الساعة الثانية بعد الزوال". وفي الساعة المذكورة، استقبلني أيضا وحده، وأخبرني أنه ذهب بعد لقائنا معا إلى وزارة الدفاع لنقل ما دار بيننا من حديث إلى السيد الوزير أحرضان الذي اتصل بالحسن الثاني ليطلب رأيه. تظاهر الملك بجهل الواقعة. وقد أبلغني قاضي التحقيق مضمون الحوار الذي دار بينهما.

- السيد بوتان على حق. لماذا لم تتابعوا قضائيا وتأمروا بالقبض منذ البداية على السيدين بلال ومسواك رغم أن هذا الأخير طبيبي الشخصي، نظرا لأن الأشخاص الخمسة وقعوا المنشور موضوع الشكوى؟

أجاب الوزير:

- حسنا. سأخبر قاضي التحقيق بوجوب اعتقال الشخصين المذكورين.

رد الملك:

- لقد مرت أيام على اعتقال الثلاثة. لن نزيد الطين سوى بلة بهذا التصرف. مع على القاضي سوى الانتظار قليلا، ثم يقرر إطلاق سراح المعتقلين الثلاثة.

بلغت الخبر إلى الدكتور مسواك ثم إلى موكلي الثلاثة الذين غادروا السجن فعلا، وحظوا بعدها "بالسراح المؤقت". وتابعهم هذا الحكم حتى وفاتهم، فالمحاكمة المقررة من قبل الشرطة والقضاء العسكري لن تتم أبدا.

الاختطافات

لن يكتمل الحديث عن إحدى أكبر المآسي التي عاشتها الأسر المغربية خلال "سنوات الرصاص"، إلا بالتذكير بحالات "الاختفاء" التي عرفها المغرب، قبل التوقف عند "اختفاء" المهدي بن بركة في فرنسا، سعيا إلى وضعه في سياقه العام[338]. يُختطف هؤلاء "المختفون" في سرية تامة، ضمن عملية

[338] - عرفت منظمة العفو الدولية أمنستي الاختفاء وميزته عن الاختطاف الإجرامي الذي يصاحبه طلب فدية، وعن الاختطاف السياسي الذي تتبناه مجموعة إرهابية، فهو اختطاف غير مصحوب بمطلب، والمفروض أن لا أحد يعرف مدبره. وفي الواقع،

ترصد حقيقية،يعقبها نصب كمين في الطريق العام، أو زيارة في الهزيع الأخير من الليل يقوم بها رجال ملثمون، ليختفوا بعدها دون أن يخلفوا أي أثر. ولا تتسرب أي معلومات عما وقع، لا حول مكان الاحتجاز ولا عن المصير الذي ينتظر هؤلاء الرجال بل والنساء أيضا. يتعلق الأمر عموما بتصفية بعض المعارضين الذين أصبحوا مصدر إزعاج كبير للنظام، أو ببساطة باختطاف"أشخاص بسطاء" ويكون ذلك كافيا لبث الرعب في نفوس سكان حي بأكمله.[339] ومع الأسف، فقد يلفظ أحيانا أحد هؤلاء "المختفين" أنفاسه بعد تعرضه للتعذيب قصد انتزاع بعض الاعترافات منه حول واقعة ما...قد لايكون له أي علم بها.وفي هذا الصدد، سيكتب عبد الرحمان اليوسفي في ليفينومين، في عدد نونبر1966: "سأحتفظ في ذهني طوال حياتي بذكرى راسخة...ذكرى تلك الصرخات التي كانت تمزق سكون الليل في صيف1963(...) بفيلا المقري حيث تم اقتيادنا معصبي الأعين بعد اعتقالنا في16يوليوز،(...) كان في الزنزانة المجاورة لزنزانتي إطفائي(...) من الدار البيضاء(...) علمت فيما بعد أنه توفي نتيجة صنوف التعذيب التي تلقاها، من ضرب وكي بالنار وصدمات كهربائية".

كان النظام الحسنيي يرى أن سياسة القمع هذه غير مكلِّفة إطلاقا، فلا وجود لاعتقال رسمي، ولا لمحاكمة عمومية، ولاوجود لجثة...معنى ذلك ببساطة "نسيان" أن على رأس مسؤوليات الدولة في القرن العشرين ضمان أمن المواطنين، وإن كان نظامها هو الملكية المطلقة.

وإن ظهر هؤلاء "المختفون" يوما ما، تسارع السلطات إلى إخبار ذويهم أن أقاربهم اعتُقلوا بتهمة المس بامن الدولة، وأنهم متابعون قضائيا. ومع ذلك، فالبعض منهم ممن أدين، بل وأحيانا حُكم عليه بالبراءة، يعود إلى "الاختفاء" من جديد إلى الأبد، بمجرد مغادرته المحكمة. أما وسائل الإعلام فإنها طبعا، لا تتطرق لحالات "الاختفاء" هذه. ويبقى أن عائلات"المختفين" لا تستسلم لليأس وتظل تداعب أمل رؤية قريبها يوما ما. وتلجأ إلى تقديم شكوى في الموضوع، وتتصل بالصحافة المحلية، ولكن الخوف لا يفارقها أبدا من أن ترى فردا آخر من العائلة"يختفي" هو أيضا.

هكذا يعيش المغرب في إطار دولة لاقانون فعلي ودائم. ويظل الحسن الثاني أمام "صمت" الشعب المغربي وتغاضيه عن جرائمه، يتبجح في خطبه دون ان يرف له جفن بالديموقراطية السائدة في المغرب. ولا يتورع عن التشديد في أي لقاء يجمعه بصحفيين أجانب على أن "لاوجود لأي معتقل سياسي بالمغرب" وهو في الحقيقة لا يجانب الصواب، فليس هناك سوى "مختفين".

حالة الكابتان الصقلي

اتصلت بي زوجته التي تشتغل سكرتيرة في كتابة الضبط بمحكمة السلام بالرباط، لأتحرى لدى كبار المسؤولين حول اختفائه منذ25 يوليوز1963. التقيت أولا بإدريس المحمدي مدير الديوان الملكي الذي وعدني بالاستفسار عن حالة الكابتان الصقلي. ومرت أسابيع دون أن أتلقى أي خبر،لهذا قررت الكتابة

فهؤلاء "المختفون" محتجزون في أماكن سرية، وقد اختطفهم أفراد من قوات الأمن الرسميين أو المنتمين إلى أجهزة سرية، وكلهم تلقوا الأمر بذلك، ويصاحب ذلك إنكار السلطات أي مسؤولية عن ال"الاختفاء".

339 - استشهد هنا لما قصه لي ساعي المكتب بوبكر، حيث قال لي إن "اختفاء" شخص واحد قد يكون مناضلا أو لا يكون،ذات صباح باكر جعل حي الأوداية بالرباط حيث مسكنه، يصاب بالرعب إلى الأبد.

إليه في25 يناير1964: "استسمحكم في التذكير بحديثنا حول الكابتان الصقلي"المختفي" منذ ستة أشهر بالضبط. للسيدة الصقلي طفلان، والمحنة التي تعرضت لها جعلتها تشيخ بعشر سنوات. لم تتردد في طرق كل الأبواب، دون ان تتلقى أي خبر عن زوجها، فلا أحد واتته الشجاعة الكافية ليخبرها بمصيره...".

لم أتلق اي جواب عن هذه الرسالة، ولا عن طلب تقدمت به شهرا بعد ذلك يتضمن بعض الملاحظات العامة ولكن بنبرة أكثر صرامة: "أنا مضطر إلى الإقرار بعدم التوصل بأي جواب عن رسالتي، أقولها وأرفع صوتي عاليا للتنديد بالسلطة التي تخولها الشرطة لنفسها في هذا البلد، في خرق لجميع حقوق الإنسان الأساسية، في بلد يسعى إلى أن يكون أو على أي حال يزعم أنه ديموقراطي، بذريعة خادعة وهي "الحبس الاحتياطي" المتجدد باستمرار، المنصوص عليه، كما يُزعم ذلك، في قانون المسطرة الجنائية(...) أعرف كم هو خطير مناقشة بعض القضايا المرتبطة مباشرة بأعلى سلطات الدولة، وخاصة من لدن أجنبي يحظى بحسن الضيافة في بلد صديق. ولكن، نظرا لما آلت إليه الأمور، قُبيل صدور أحكام إدانة قاسية بعد محاكمة غير قانونية تخللتها العديد من الخروقات، لم أعد أضع أي اعتبار للخطر الذي يتهددني، بحيث يثنيني عن مواصلة مسعاي, ولم اعد أطيق السكوت عن حالات الاختفاء التي حدثكم عنها قبل أسابيع. وفي الوقت الذي أصبحت فيه حرية العديد من الأشخاص مهددة، كنت سأحس بوخز الضمير لو لم أكن قد حدثتكم عن الحقيقة التي أنا مخول بالحديث باسمها اعتبارا لبذلة المحاماة التي أرتديها، وللصداقة الخالصة التي تجمعني بالشعب المغربي".

دخل الكابتان الصقلي القصر الملكي يوم25يوليوز، ولم يغادره أبدا.

حالة مصطفى الوزاني الشاهدي

اشتغل شرطيا قبل أن يمتهن التعليم في ثانوية البعثة الفرنسية بفاس. اعتقلته الشرطة وهو منهمك في إلقاء احد الدروس في24أكتوبر1963. ومنذ ذلك التاريخ، وأسرته تبحث عنه في المستشفيات والسجون ومخافر الشرطة. تعترف مصالح الشرطة أنها احتجزته بفاس ثم بالرباط، من أجل إجراء تحقيق بسيط معه حول أنشطته وتصرفاته خلال "حرب الرمال"، ولكنها تؤكد أنها أطلقت سراحه فيما بعد.

ولكن أسرته لا تعلم عنه أي شيء .أمه تعرف أنه كان عضوا متعاطفا مع الحزب الشيوعي سابقا، لهذا اتصلت بالدكتور مسواك المعروف جدا بالرباط حيث يحظى بسمعة طيبة. وهو الذي اتصل بي وطلب مني التكفل بالدفاع عن "المختفي". وظلت الرسائل التي بعثت بها إلى وزيري الداخلية والعدل، عبد الرحمان الخطيب وعبد القادر بنجلون وإلى مدير الديوان الملكي إدريس المحمدي دون جواب.

وخلال شهر فبراير1964، وصل إلى مسامع أمه أن ابنها محتجز سرا في المعتقل الشهير الرهيب فيلا المقري. طلبت مني السعي إلى إطلاق سراحه. بعثت برسالة كلها تساؤلات وقلق إلى وكيل الملك مجيد بنجلون. وبعد تذكيره مرارا وتكرارا بالقضية، تلقيت في13 مارس بعد مرور عدة أسابيع جوابا مثيرا للاستغراب: "جوابا على طلبكم الخاص بموكلكم مصطفى الوزاني الذي تقولون إن الشرطة بفاس اعتقلته في أكتوبر1963، يشرفني أن أخبركم أن موكلكم، حسب ما جاء في رسالة تلقيتها من المدير

العام للأمن الوطني في الموضوع، بتاريخ12 مارس1964، اتصل بنفسه بشرطة فاس ليحذرها من الخطر الذي تمثله منظمة إجرامية أنشئت مؤخرا بمنطقة فاس. هكذا طلبت الإدارة العامة للأمن الوطني من الأمن الإقليمي بفاس إحضار الشخص المعني إلى الرباط حيث تم التحقيق معه في28 أكتوبر حول الوقائع التي بلِّغ عنخا. وقد تم إطلاق سراحه بعد ذلك في 2نونبر. وكما يذكر ذلك السيد المدير العام للأمن الوطني، فقد يكون موكلكم قد التجأ إلى الجزائر نظرا للدور الكبير الذي اضطلع به في إنشاء تلك المنظمة(...)" (كذا)

أقل ما يقال عن الجزء الأول من الرسالة إنه يثير الشفقة من فرط تهافته، فوكيل الملك بكل بساطة يكذب إما من تلقاء نفسه أو انتثالا للأوامر، فموكلي لم يذهب بنفسه إلى شرطة فاس، بل إنه اعتُقل داخل القسم أثناء تقديم درسه. وهو لم يبلغ عن أي "منظمة أجرامية"[340]. ويأتي الجزء الثاني متناقضا مع ما سبق: "اللجوء إلى الجزائر" قمة الاستهتار بالعقول .لايخامرني شك أن الوزاني، كما قالت لي أمه، اختطف ليلا عند خروجه من قسم الشرطة، وأنه يعاني الأمرين منذ أشهر في غياهب دار المقري.

تسلحت بهذه الرسالة الغريبة، واتصلت بوزارة الداخلية. استقبلني في ماي مدير الشؤون السياسية والإدارية الذي لا علم له بالمواطنين "المختفين". وطبعا لا وجود لهم في المغرب...على الأقل رسميا...حدثته عن رسالة وكيل الملك منتقدا ما ورد فيها: "كيف سمحت الحكومة المغربية بعد الانتصار الذي حققه الجيش المغربي أن تصبح الحدود الجزائرية على مسافة7 أو 8 كيلومترات من الرباط؟ لم يستغرب لسخريتي المرة[341]، بل اكتفى بإجابتي ان لا سلطة له على ما تقوم به الشرطة من أعمال موازية في الظل، وخاصة أجهزة الخاصة للكاب1.

تمكنت من الحصول على موعد مع المدير العام للديوان الملكي. بعد أن بلغته المعلومات التي لديَّ، اتصل في حضوري بالكابتان الدليمي رئيس الكاب1، وسأله إن كان يعرف شرطيا سابقا يسمى مصطفى الوزاني الشاهدي.

أجابه: - نعم، إنه يعيش لاجئا في الجزائر.

-كيف ذلك؟ معي في المكتب المحامي بوتان الذي يقول إنه متاكد أن موكله محتجز سرا في دار المقري.

- ليس هناك أي مواطن معتقل في دار المقري.

- حسنا. ولكن الأستاذ بوتان الذي أعرفه جيدا متيقن مما يقوله. وبالتالي، عليك بالتصرف لإطلاق سراح مصطفى الوزاني دون تأخير، أكان محتجزا من قبل الأجهزة التابعة لك، أم في مكان آخر.

---

340 - من يكون إذن مجيد بنجلون هذا؟ إنه شخص تافه معجب بنفسه، "مرتبط" عضويا بالنظام. ويقول البعض إن القصر اختاره عمدا نظرا "لعمالته المطلقة" وسجله المظلم في عهد الحماية، كما تقضي بذلك تقاليد الأسرة العلوية في هذا الباب. وسألتقي به من جديد وكيلا عاما ومفوضا عن الحكومة في المحكمة الجنائية بالرباط خلال المحاكمة المرتبطة ب"مؤامرة يوليوز"،وبعدها في ربيع1967، محاميا ضمن مجموعة المحامين المدافعين عن الدليمي خلال المحاكمة الثانية في نفس القضية.

341 - لم يكن يجهل مثل الكثير من المسؤولين المغاربة الدور الذي تقوم به أسرة بوتان في الدفاع عن الحريات بالمغرب منذ أحداث1952.

وبعد بضعة أسابيع، استرجع الوزاني حريته، حيث نقل معصب العينين في شاحنة صغيرة، وأطلق سراحه وسط مدينة الرباط، غير بعيد من صومعة حسان. وكان هنا الدليمي شخصيا وعميدا الأمن بنونة والعشعاشي. نزعوا العصابة عن عينيه، وأمروه ألا يحدث أحدا عن "مغانرته المؤسفة".

عندما حضر الوزاني مع أمه للتعبير لي عن شكره، حكى لي عن مساره المهني، وعما حدث له بعد مغادرته الكوميسارية: " ابتعدت راجلا عن مركز الاعتقال... ولم أتمكن من قطع مسافة طويلة، إذ سرعان ما اقتربت مني سيارة نزل منها فجأة أشخاص رموا بمعطف فوق رأسي ودفعوني إلى داخل السيارة. تمت العملية كلها بسرعة قصوى لم أتمكن معها من القيام بأي رد فعل، بل ولم أتمكن حتى من الصراخ. سارت السيارة بنا حوالي ساعة قطعت في ما بدا لي خلالها مسافة طويلة. قبل إخراجي من السيارة، وضعوا عصابة على عيني، سمعت من حولي أشخاصا يتحادثون فيما بينهم بالبربرية. وسأعلم فيما بعد أنهم جميعا ينحدرون من قبيلة أوفقير، وهم من أخلص أتباعه الأوفياء، وقد كلفوا بحراستي في معتقلي الجديد بدار المقري، حيث سأقضي أحد عشر شهرا. [342]أكاد أقول إنني جررت جراء على أرضية الفيلا قبل أن يرمى بي في أحد الأماكن القصية بها. لم تفارق العصابة عيني حتى في الليل، لهذا لم اكن أرى أي شيء، تصلني فقط صرخات رهيبة وأنين متواصل أعرف معها أن هناك أشخاصا آخرين في المعتقل يتعرضون لصنوف التعذيب. كنت شبه عار مثل المحتجزين الآخرين. وسأظل معصب العينين طوال الأشهر التي قضيتها هناك. قيدت يدي وقدمي، وطرحت أرضا إلى جانب معتقل آخر. منعت من الوقوف او التحدث إليه وإلا انهالت علي ضربات السوط. ولكن مع مرور الأيام، ارتخت العصابة بعض الشيء وتمكنت من التعرف على بعض المحتجزين، وخاصة الشخص الذي كان سائقي في تنقلاتي بفاس. وتعرفت أيضا على صحفي مصري سعد زغلول الذي سألتقيه كثيرا فيما بعد بمنفاي بباريس[343]. وذات يوم، عرفت أن الحسن الثاني حل بدار المقري وبرفقته الأخوان محمد وعبد الحق العشعاشي وهما عضوان في الفرق الخاصة للجهاز الشهير الكاب1، قصد "المراقبة". وكان الأول يشرف في هذا المعتقل على عمليات التعذيب إن لم يكن هو نفسه ينفذها.

وفي مستهل شهر فبراير، أصيب سائقي بمرض خطير نقل على إثره إلى مستشفى ابن سينا. وهناك اخبر بعض الممرضين عن مكان احتجازي، وقد عمد أحدهم وهو قريب بعيد لي إلى إخبار أمي. والبقية تعرفونها".

عثر الوزاني بعد إطلاق سراحه على سيارته بفاس، ولكن دون البطاقة الرمادية والوثائق الأخرى. أخبره زميل قديم له في الشرطة أنها مودعة في وزارة الداخلية لدى كوميسير اسمه الماحي وهو عضو

---

[342] - قصر حقيقي، مشيد في فضاء ساحر وببناء بديع متقن. وقد خصصه الصدر الأعظم المقري لإقامته صيفا في السنوات(1930-1950). ويقع في طريق ازعير بحي السويسي على مبعدة 7 إلى 8 كلم من الرباط. وبعد الاستقلال مباشرة، تحول على يد المدير العام للأمن الوطني محمد الغزاوي إلى مكان رهيب للاحتجاز السري، باسم النقطة الثابتة2. وسرعان ما أصبح أشهر أمكنة الاعتقال والاستنطاق بالمغرب، مثل السافاك عند شاه إيران، والمركز الذي اتخذته الجستابو بشارع لوريستون بباريس، أو مركز لا بيد البرتغالي على سبيل المثال لا الحصر. ولم يكن معتقل تازمامارت قد وجد بعد. لم يكن الحراس يتكلمون العربية أو قليلا. وفي الواقع، لم يكونوا مكلفين بما يقع داخل الأسوار. ففي ولائهم الأعمى ل "بطلهم" لم يكونوا يطلبون سوى رضاه عنهم.

[343] - خلال "حرب الرمال" دعم عبد الناصر الجزائر. ويبدو أن بعض الضباط المصريين كانوا يشتغلون مع ضباط جزائريين. مهما يكن،فذات يوم، حطت مروحية مصرية على التراب المغربي بعد أن ظن ربانها أنه في الجزائر. ألقي القبض على ركابها من الضباط نقل الجميع إلى دار المقري. وقد أفضى لي بعضهم أن ربان المروحية لم يكن سوى حسني مبارك الرئيس الحالي لمصر.

في ديوان وزير الداخلية الجديد[344]. اتصلت بمساعد أوفقير هذا في يناير1965. لم أكن أجهل أنه يعرف جيدا موكلي، ولم أجد أي صعوبة في الحصول على الوثائق.

استأنف الوزاني الشاهدي عمله بالثانوية الفرنسية، بفاس... ولكن من جديد، سيحضر أفراد من الشرطة للقبض عليه هناك في أكتوبر1966. أخبره الناظر سرا بالأمر، فسارع إلى الهرب من باب خلفية. ومن حسن حظه أنه استطاع الوصول إلى سبتة على متن سيارة، وبرفقته أحد زملائه الفرنسيين، ليسافر عبر إسبانيا إلى باريس حيث التقى بي هناك. لقد كانت الشرطة المغربية ستلقي القبض عليه بسبب المعلومات التي أدليت بها في محكمة الجنايات بباريس حول حالته التي تظل مجرد واحدة من مئات حالات الاعتقال التعسفية التي عرفها المغرب في تلك الفترة.

وبالنسبة إلى أوفقير والحسن الثاني، فمصطفى الوزاني والشاهدي لم يُختطف أبدا، مثله مثل المهدي بن بركة، فتلك القضية قضية فرنسية خالصة.

عمليات التعذيب في تلك الفترة

كيف لنا ألا نتطرق هنا إلى ألوان التعذيب الذي كان ضحيته مئات من موكلي ورفاقهم، وقد تحدث عنه بإسهاب أمام هيئة الإنصاف والمصالحة الضحايا الاثنان والعشرون ألف وعائلاتهم؟

من بين طرق التعذيب الكلاسيكية نجد طريقة "الببغاء"، حيث توضع عصا تحت ساعدي وفخذي المعتقل المنكمش على نفسه، وتوضع عصابة على عينيه، قبل أن يُرفع ويُأرجح ويُضرب فوق القدمين... وهناك طريقة "المقعد"، وتقوم على ربط المعتقل بمقعد، ويرفع بعنف عموديا، بحيث تكون قدماه إلى الأعلى ورأسه إلى الأسفل، وبعدها يتم إغراق الرأس في حوض ما مملح. تختنق الضحية، وتتحرك مغالبة الموت، ويخيل لها أنهاغرقت وانتهى الأمر، وفجأة يُرفع المقعد ويثبت أفقيا. وهدف الجلاد من ذلك الحصول على اعتراف الضحية لهذا "يتكرم" الجلادون بعد كل جلسة تعذيب ب"إسداء النصح" للضحية كي يعترف بضلوعه في "المؤامرة"[345]. وكلما استمر الضحايا في إنكار المنسوب إليهم، تكررت جلسات التعذيب وتواصلت. ويتفنن الجلادون في طرق التعذيب، من اقتلاع للأظافر والأسنان، وصدمات كهربائية في اليدين والفخذين بل وفي العضو التناسلي. ولاينسى الجلاد إذلال الضحية حيث يعمد إلى إدخال قارورة في الشرج، مما يتسبب في تمزيقه، بل ويُغتصب المعتقلون الشباب على يد بعض الجلادين المهتاجين المتوحشين[346].

وفي هذا الصدد كتب الصحفي ستيفان سميث في لوموند بتاريخ2شتنبر2004 قائلا: "جعل الحسن الثاني رعاياه يعيشون طوال ثمانية وثلاثين عاما من الحكم، في جو من الرعب والخوف، دون أن

---

344 - سيرد ذكره فيما بعد باسم طالب المدرسة العليا للتجارة في قضية بن بركة. وسأفاجأ بالإلتقاء به في محكمة الجنايات بباريس.

345 - مؤامرة يوليوز ضد الملك، وأكتوبر بعد "حرب الرمال" ضد المغرب.

346 - سيؤكد عبد الرحمان اليوسفي في الندوة الصحافية التي عقدها في 13 ماي 1971 في إطار لجنة الدفاع عن متهمي مراكش أن "المقام سيضيق عن ذكر كل عمليات القمع الكبرى وكل المحاكمات المفبركة وأحكام الإدانة الصادرة وكل عمليات التصفية بما صاحبها من تعذيب ومعاناة وعاهات ووفيات وتصفيات دون محاكمة وإهانات ومس بالسلامة الجسدية وإتلاف للممتلكات. يكفي أن أقول لكم إن مسلسل القمع ما انفك يتفاقم ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ إنشائه سنة1959. بل وأجزم أن النظام اعتبر دائما أن منظمتنا تستهدف "الهجوم على النظام لتعويضه بآخر" حسب العبارة التي وردت في صك الاتهام في محاكمة مراكش".

يحسوا أبدا أنهم بمأمن من عملية اعتقال تعسفي، أو ضحية ضرب مبرح في مخفر شرطة، أو جلسة تعذيب في "نقطة ثابتة" ضمن شبكات الاعتقال الموازية، بل ضحية "الاختفاء" أو الاحتجاز في سجن سري، مثل سجن تازمامارت".

ها هي الأرجنتين تتحلى بالإرادة والشجاعة الكافية لفتح صفحة سنوات الرصاص التي عاشتها هي أيضا من1976 إلى 1983، في عهد الحكم الدكتاتوري العسكري. ولم يتردد رئيسها في الإعلان في أواخر سنة2003 أن المدرسة الميكانيكية للأسطول البحري ببوينس آيرس التي تعد أحد أكثر مراكز الاعتقال فظاعة، ستتحول إلى فضاء لحفظ ذاكرة المختفين. وأعبر هنا عن أملي أن يعمد جلالة الملك محمد السادس في القريب العاجل إلى تحويل دار المقري إلى فضاء لحفظ ذاكرة كل المختفين خلال" سنوات الرصاص".

تنقلات المهدي بن بركة سنة1963

يعتقد البعض خطأ أن أنشطة المهدي بن بركة وتحركاته المنفتحة على بلدان المغرب العربي الأخرى وعلى باقي أقطار العالم الثالث تزامنت مع مراحل نفيه خارج أرض الوطن، ذلك أنه التقى العديد من الزعماء الجزائريين، ولما يزل طالبا بالجزائر العاصمة سنة1941، وما لبثت أفكاره وقناعاته أن اتسعت لتشمل قضايا المغرب العربي الذي كان لا يزال رازحا تحت نير الاستعمار الفرنسي. ومنذ أن حصل كل من المغرب وتونس على استقلالهما، اختمرت في ذهنه فكرة بناء المغرب العربي الموحد، مما يستوجب حصول الجزائر أولا على استقلالها. لا غرو إذن أن نراه خلال مؤتمر طنجة المغاربي سنة1958، الذي حضره ممثلا عن حزب الاستقلال، من بين أكبر الزعماء نشاطا واقتناعا بضرورة إنجاح هذا اللقاء[347].

السنة البرلمانية الجديدة1964

استمر الحسن الثاني يسود ويحكم وحده، في غياب تام للبرلمان بأدائه الباهت. وجاءت نهاية مارس، وميزانية الجيش لم يُصادق عليها بعد، والأمر نفسه بالنسبة إلى المخطط الثلاثي الذي عرضته عليه الحكومة واحتدمت الخلافات داخل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، مما أثار امتعاض مؤسسها اكديرة نفسه. وكان هذا الأخير قد تدخل لصالح أصدقائه داخل الحزب خلال تشكيل الحكومة، وجعلهم يحصلون على عشر حقائب وزارية مقابل حقيبتين للحركة الشعبية، الشيء الذي دفع أحرضان إلى الجهر بانتقاده لهذا الخيار، بل إنه حض رفاقه في البرلمان إلى الانسحاب من الجبهة. ولم يتأخر رد اكديرة الذي تحرر من تبعيته المطلقة للقصر، إذ عمد إلى إنشاء حزب جديد، وهو الحزب الاجتماعي الديموقراطي الذي ضم شخصيات محايدة مثل الدكتور يوسف بالعباس ومحمد الغزلوي، إضافة إلى كل

[347] - يتصرف في كل تنقلاته بوصفه ممثلا مفوضا عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

الوزراء، وضمنهم عبد الرحمان الخطيب ونواب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ممن ليسوا أعضاء في الحركة الشعبية أو في حزب الشورى والاستقلال.

هكذا انتعشت في المغرب التعددية الحزبية بل وتكاثر عدد الأحزاب ليتجاوزا ما عرفه المغرب في عهد محمد الخامس. فبعد الانشقاق الذي حصل داخل حزب الاستقلال، وجه مولاي الحسن كل دهائه أميرا ثم ملكا إلى استغلال الشقاق بين حزب الاستقلال، أي المحافظين، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي هو مرادف للإصلاحية. بل للثورية في نظر البعض. وواصل السياسة نفسها مشجعا على تناسل الأحزاب المختلفة حتى نهاية عهده، وكلها كيانات جوفاء تدين بالولاء المتفاوت للملك. صحيح أننا أمام تعددية حزبية لا يمكن إنكار وجودها، ولكنها تعددية الواجهة والمظهر، وليس لها أي أثر يُذكر على الحياة السياسية، فالحسن الثاني يسير شؤون الدولة كملك دكتاتور، مع وجود بطانة القصر وفئة من الإداريين والموظفين السامين الذين يساعدونه، من قدماء الحركة الوطنية، أو شباب ذي طموح جامح، وأشخاص من اليمين والوسط بل ومن اليسار. وكلهم تحولوا بمرور السنين إلى خدَّم جلالة الملك، طيعين ومنبطحين ومستعدسن لتلبية كل رغباته والتنازل عن أي شيء لإرضائه...وجزاؤهم في أغلب الأحيان هو الاحتقار.

انطلقت الدورة البرلمانية الثانية في 18 ماي1964. ويومين بعد ذلك، قررت الحكومة الرفع في ثمن السكر الذي تحدده الدولة، دون إخبار النواب بتلك الزيادة. فالنظام لا يوليهم أي اعتبار، ويسعى دائما إلى إبراز أنهم لا يقومون بأي دور. وفي21 ماي، قرر نواب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال مغادرة البرلمان، تعبيرا عن احتجاجهم. وفي15يونيو قدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ملتمس رقابة ضد الحكومة، وطالب بالعفو عن كل المعتقلين السياسيين المحكوم عليهم في إطار "مؤامرة يوليوز". وجاء جواب الوزير الأول باحنيني في لقاء تلفزي، حيث استرسل في محاكمة توجهات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والنيل من زعيمه الذي في المنفى المهدي بن بركة والمدان مرتين غيابيا.

وفي صيف هذه السنة، اندلع صراع بين الحسن الثاني واكديرة الذي كان ضد إنشاء محاكم خاصة لمحاكمة حالات الفساد في الوظيفة العمومية. وكان يرى أن لا فائدة منها في وجود المحاكم العادية. وقد استقال من الديوان الملكي واستأنف عمله محاميا، ليدشن بذاك نهاية مرحلة طويلة(أولى) من التعاون مع من كان صديقه منذ فترة الشباب.

محاكمة "مؤامرة يوليوز" [348]

في 25 نونبر1963 سينطلق أول فصل في محاكمة امتدت أطوارها لمدة طويلة، برئاسة الطيب الشرفي يساعده قضاة عملوا في عهد الحماية. وقد قبلت المحكمة طلب النقض الذي تقدمت له هيئة الدفاع، كي يتبين للملاحظين ان المحاكمة تستوفي ظاهريا شروط النزاهة[349].

---

348 - قبل بضعة أيام، تمت تبرئة166 من الأعيان الذين أدينوا سنة1958 بسبب أنشطتهم المعادية لمصلحة الوطن في عهد الحماية.

349 - أجاب عبد الرحيم بوعبيد أحد الصحفيين من لوموند بتاريخ22 نوفمبر الذي سأله عن القضية قبيل انطلاق المحاكمة، بالقول: "يمكننا القول الآن، بعد أن أصبحنا نتوفر على عناصر الملف الذي يقوم عليه صك الاتهام، أن أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والمقاومة هم ضحية مؤامرة بوليسية". والشرطة المغربية تعطي الانطباع أنها نهووسة بفكرة التآمر(...) صحيح أنه كشفت

وفي9 دجنبر، رفض المجلس الأعلى طلب النقض، واكتفى بتعليل رفضه ببضعة أسطر: يخلو التحقيق من أي خرق للمسطرة يستوجب الدفع قانونيا ببطلان المتابعة، ومن أي عيب جوهري يمس بحقوق الدفاع".

لا يملك القضاة في دولة اللاقانو سوى أن يمتثلوا لما يمليه عليهم القصر من أوامر، رغم ان الملك لا يفتأ يشدد في خطبه على مبدأ استقلالية القضاء.

كتبت إلى رئيس المجلس الأعلى باسم هيئة الدفاع ملتمسا منه تمكيننا من نسخة من ذلك "القرار التاريخي" متعمدا تمييز هذه العبارة بالخط السميك. لما أخبر وكيل الملك مجيد بنجلون بالأمر، اشتكاني مباشرة إلى نقيب هيئة المحامين الأستاذ ألبير العطار وأبلغه أن الرئيس الأول للمحكمة ثارت ثائرته واعتبر أنني أهنت القضاء المغربي، وطالب بإصدار عقوبات في حقي. انزعج النقيب وأسقط في يده، ولكنني سارعت إلى طمأنته قائلا: "سأتصل مباشرة برئيس المجلس الأعلى، وهو إنسان ذكي، شديد اللباقة، ولي معرفة شخصية به".

بادرني رئيس المجلس الأعلى السيد الحمياني، وهو محام سابق في هيئة فاس – مكناس، بالسؤال عن أحوال أبي، وبعد أن ذكرت له الواقعة، أكد لي أنه لم يطلب من وكيل الملك اتخاذ أي إجراءات ضدي.

استُأنفت المحاكمة في26 دجنبر. تقدم مجموعة من المحامين من هيئة باريس، وهم النقيب تورب وميشيل بروغيي[350] وجيزيل حليمي ببذلتهم الرسمية من منصة القضاة وطلبوا من الرئيس السماح لهم بالالتحاق بهيئة الدفاع طبقا لما تنص علية الاتفاقية القضائية بين المغرب وفرنسا[351]. رفض الرئيس طلبهم[352]. لا شك أن القصر لم يرد أن يزيد الطين بلّة في حضور محامين أجانب. ونفس الجواب تلقاه زملاء تونسيون وجزائريون قدموا لمآزرة الدفاع.

وفي27 دجنبر شرعت المحكمة في استنطاق المتهمين. نهض اولهم وهو مومن الديوري الذي كان لا يزال في تلك الفترة طالبا. سوى نظارتيه القاتمتين، واقترب من الميكروفون، وأمام استغراب المحكمة استرسل في فضح المؤامرة البوليسية التي كان ضحية لها[353]. تحدث بنبرة قوية واثقة عن صنوف

عن وجود بعض الخلايا وبعض الأسلحة، بيد أن هذه الأخيرة موجودة في كل مناطق المغرب(...) هل يعقل أن أفراد الشرطة أقروا بضلوع أعضاء سابقين في المقاومة ومسؤولي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في "المؤامرة" انطلاقا من الكشف عن وجود خلية تتوفر بدرجة أو أخرى على بعض الأسلحة، وأشخاص عاديين بسطاء بهذه الدرجة أو تلك؟(...) الاحتجاز لعدة أسابيع، والتعذيب باستعمال أكثر الطرق تطورا مكنا من انتزاع الاعترافات المعروفة لسد فراغ الملف..."

350 - سألتقي به سنتين بعدها في محكمة الجنايات لاسين بباريس.

351 - بتاريخ 5 أكتوبر1957.

352 - هذا غيض من فيض الخروقات التي تخللت المحاكمة. فالرئيس لم يقبل أن يظلوا بالقاعة بوصفهم "ملاحظين ببذلة المحاماة"،لهذا أمرهم بنزع البذلة.

353 - أصررت على البقاء على قيد الحياة حتى هذا اليوم كي أتمكن من قول الحقيقة(...) لم تكن هناك أي مؤامرة مدبرة ضد جلالة الملك(...) كانت هناك مؤامرة أخرى دبرتها الشرطة ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واولئك الذين حاكوا خيوطها اختاروني كي أكون على رأسها(...)أربعة وثلاثون يوما من التعذيب قبل أن تبين لي الشرطة الهدف الذي تريد أن تحققه، وهو أن أوجه أصابع الاتهام إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية(...) أخذت الأسلحة من ثكنة عسكرية لتوضع أولا بمقر الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالدار البيضاء، ثم تُنقل إلى مزرعة بالصخيرات، حيث اقتادتني الشرطة لاستكمال فصول المؤامرة وإخراجها إخراجا متقنا".

التعذيب التي تلقاها، وخاصة ضربات خنجر ما زالت آثارها بادية على ظهره، وقد تعمد ان يكشفها لهيئة المحكمة، مبينا أن الغرض من ذلك كله نزع اعترافاته. ظل القضاة واجمين وسأله رئيس المحكمة:

- لماذا لم تذكر ذلك لقاضي التحقيق؟

- لأن هذا القاضي ليس سوى السيد الدبي، أي نفس الشخص الذي كان حاضرا عندما كانت الشرطة تستنطقني.

أحدثت اعترافات الديوري أثرا بليغا في الحاضرين، لاسيما وانه رفض حتى ذلك الوقت ان ينصب محاميا للدفاع عنه (كيلا يُتَّهم بأنه تأثر بتوجيهات محاميه". يا لها من قنبلة موقوتة انفجرت مخلخلة كل الأوراق. أليس هذا الرجل هو قطب الرحى في القضية؟ أي شيء يتبقى إذن في صك الاتهام إن انهار هذا الأساس الذي أقامت عليه النيابة العامة اتهاماتها؟

اختار الديوري عندها للدفاع عنه نقيب هيئة فاس الأستاذ عبد الكريم بنجلون وعبد الرحيم بوعبيد، ليرفع رئيس المحكمة الجلسة محددا تاريخ 2يناير لاستئناف المحاكمة.

ماهي إذن التهم التي وجهها وكيل الملك إلى الأظناء؟

"علمت الشرطة في مستهل سنة1962 بوجود مؤامرة تُدبَّر في الخفاء قصد الإطاحة بالنظام القائم في البلد واغتيال الملك. وفي بداية العام1963، تعرضت القاعدة العسكرية الأمريكية بالقنيطرة إلى محاولة فاشلة تستهدف الاستحواذ على الأسلحة الموجودة بها، وفي أعقاب ذلك تم اعتقال المدعو مونم الديوري الذي كشف عن كل ما يعرفه عن الأنشطة الثورية لبعض القياديين الذين اعتقلوا بدورهم، بينما لجأ البعض الآخر إلى الخارج. وبفضل هذه المعلومات، تمكنت الشرطة من مصادرة الأسلحة التي عُثر عليها بحوزة بعض أعضاء الخلايا الثورية. كما عثرت أيضا على مخازن للأسلحة بالقرب من أكادير والصخيرات. وفي الواقع، هناك مجموعتان منفصلتان كانتا في البداية تتحركان بطريقة مختلفة وباستعمال وسائل متباينة. ولكنهما في النهاية ربطا الصلات فيما بينهما، ونسقا للتحرك معا لتحقيق الثورة. وإحدى المجموعتان يقودها الفقيه البصري الذي كان يسعى إلى اغتيال الملك لهذا اتصل بالكومندان المذبوح رئيس الحرس الملكي وبضابطين آخرين، وقد اخبر هؤلاء الثلاثة السلطات العليا بالأمر. ولما عرض البصري خطته على صديقه المهدي بن بركة وعبد الرحمان اليوسفي، اتفقوا جميعا على إنشاء خلايا ثورية في المدن المغربية الكبرى للاستيلاء على السلطة في البلد بعد اغتيال الملك.

وقبل إنشاء هذه الخلايا، ذهب كل من اليوسفي والبصري إلى الجزائر، حيث اتصلا بعبد السلام الجبلي المكلف بجمع الأسلحة. إضافة إلى ذلك فاليوسفي كان على اتصال بمجموعة من الأجانب المرتزقة، ومنهم سوري يدعى قرموط الذي بين له خلال المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية كيفية إنجاح الانقلاب المزمع القيام به. واتصل البصري أيضا بعمر بنجلون وهو موظف سابق بوزارة البريد، قصد الإعداد للمرحلة الأخيرة من التمرد المسلح.وطلب منه مده بالأرقام الهاتفية الخاصة بالقصر الملكي والقيادة العامة للجيش وثكنات الرباط ومقرات الإذاعة في مجموع مناطق المغرب. وكُلف بنجلون أيضا بأن يمد بطريقة سرية إلى تخزين السلاح الذي حصل عليه الجبلي، ويوفر سيارات لنقل هذه الأسلحة نحو تازة والرباط والدار البيضاء. أما المهدي بن بركة، فإنه أنشأ خلايا بالرباط وأعطى

أعضاءها الأمر بمهاجمة خصومهم السياسيين باستعمال العنف. وكان مقررا أن يغتالوا موظفين سامين ويحتلوا مقرات المصالح الحيوية للدولة بالعاصمة، قبل أن يهاجموا القصر الملكي ويصفوا جسديا الملك.

وتشكلت مجموعة أخرى برئاسة شيخ العرب وهو مقاوم سابق بجيش التحرير الذي لم يستطع الالتحاق بالجيش بعد الاستقلال. وهو محكوم عليه بالإعدام غيابيا بسبب قتله شخصين من طاطا في أعقاب مشادة بينهم. ورغم ذلك، واصل التنقل في مختلف مناطق المغرب، محرضا الناس على التمرد، ومنشئا هو أيضا مجموعة من الخلايا المسلحة. وتمكن من الاتصال بمومن الديوري الذي وافق على العمل بجانبه. وقد أرسله مرتين إلى فرنسا لتحريض الطلبة والعمال واستقطابهم لمنظمته الثورية، وإلى الجزائر للاتصال بالجبلي قصد الحصول على الأسلحة. وفي إطار البحث عن دعم إضافي، أرشد شيخ العرب إلى عبد الفاضل الغماري الكاتب بالتعاون الوطني الذي مده بالمساعدة.

وكان كل من شيخ العرب والديوري يدركان أن مشروعهما لا يمكن أن ينجح إلا إذا تمكنا من الحصول على السلاح الكافي، من هنا محاولة الهجوم على القاعدة العسكرية الأمريكية بالقنيطرة، بتواطؤ مع بعض المستخدمين بالقاعدة. وقد لعب الديوري دور الوسيط بين شيخ العرب من جهة والمهدي بن بركة والبصري من جهة ثانية. وبعد عدة اجتماعات، قدم المهدي بن برك منحة لشيخ العرب بمبلغ مليوني درهم لشراء مقهى بالدار البيضاء يُخصص مدخولها لتمويل المنظمة الثورية. ومنحه أيضا شيكا بملغ خمسة عشر ألف دولار بواسطة سعيد بونعيلاتن على أن يتكفل بتصفية بعض الشخصيات الوازنة مثل كديرة وأوفقير وغيرهما، وبرشوة حراس القاعدة الأمريكية".

تواصلت المحاكمة لعدات أسابيع، وكل المتهمين الذي استنطقتهم المحكمة تحدثوا عن تفاصيل التعذيب الذي تعرضوا له. فنعيم بوبكر، مثلا، كشف عما تلقاه من سوء المعاملة والتكيل في مخافر الشرطة نفسها. وكم صدمنا ونحن نرى هذا الرجل الأربعيني يكشف عن بطنه وفخذيه والندوب التي تعلوها[354]. ولم يتمالك بوعبيد نفسه فصاح في وجه القضاة: "لاتختلف الطرق التي تستعملها الشرطة والنيابة العامة على الإطلاق عن تلك التي كنا ضحاياها في عهد الحماية سنة1952، عندما مثلنا في قفص الاتهام أمام المحاكم العسكرية الفرنسية"[355]. وقد سمح للمتهمين ولهيئة دفاعهم بالتعبير بحرية، وحتى الصحافة تركت لها حرية الإعراب عن مواقفها وتعليقاتها[356]. ومع ذلك، فصيف1963 الحسني الرهيب خلف حزبا مدمَرا، ووطنا من شماله إلى جنوبه ومن غربه ألى شرقه، مرتعد الفرائص رعبا.

---

354 - كتب محمد منصور، أحد قادة المقاومة في عهد الحماية ونائب برلماني عن الدار البيضاء ورئيس الغرفة التجارية، عن صنوف التعذيب التي تعرض لها رفاقه بعد اعتقالهم، ولم يصدر أي تكذيب لما قاله.

355 - ألم يلفظ والد مومن الديوري، أحد أوائل المقاومين المغاربة الذي اعتقل من جديد بعد تنحية محمد الخامس، أنفاسه بسبب التعذيب الذي تعرض له في أحد سجون الكلاوي حيث كان محتجزا؟

356 - دافعت ليفار الأسبوعية الناطقة باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية عن الطريقة التي سير بها الرئيس الشرفي المناقشات داخل المحكمة. وفي المقابل، وجهت أسبوعية الكفاح التابعة للحزب الشيوعي المغربي سابقا انتقادا لاذعا لسير المحاكمة. وبعنوان "القضاء يغمض عينيه"، كتبت قائلة : "إن لم يعد بوسعنا أن نتكلم عن محاكمة المؤامرة، فإن بإمكاننا أن نتحدث عن مؤامرة المحاكمة(...) وقبل أن يُطرح سؤال إن كان هؤلاء الأشخاص مذنبين، نسطع حقيقة فارضة نفسها: كل المتهمين دون استثناء هم ضحايا...ضحايا الشرطة(...) هل يُعقل أن طبيبا أجنبيا من الجيش الفرنسي ، الكابتان الفرنسي بن كمون، أنجز شواهد طبية غريبة، فالتعذيب ترك آثاره، بيد أن الطبيب لم يلاحظ شيئا"

ولكن ذلك في نهاية المطاف يصب في مصلحة الملك الذي يقبل حرية التعبير خلال المحاكمة، في انتظار أحكام أدانة حتمية، نظرا "للاعترافات" المحصَّل عليها عن طريق التعذيب.

وظل موكلي عباس القباج، الذي سيُحكم عليه بالبراءة، طوال استجوابه في المحكمة، يردد عبارة واضحة لالبس فيها: "أنني بريء وأن كنت لا استغرب وجودي هنا، إذ إن الإنتماء إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحده كاف لاعتقالي". ليستطرد مبينا موقفه من"المؤامرة" التي لايمكن لأي كان إنكاروجودها، ولكنها: "مؤامرة بوليسية ضد المنظمة التقدمية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي كان لزاما استئصالها بسبب استفحال المعارضة بجنوب البلاد". ونفس الموقف عبر عنه موكلي الآخر عبد الحفيظ الغماري الذي سيحظى بالبراءة أيضا: "لاأفهم لماذا اعتقلت والعلاقة الموجودة بين المؤامرة والوظيفة التي أشغلها".

ومن بين الوقائع البارزة في هذا الملف التي تستحق التوقف عندها لأهميتها الخاصة، اكتشاف "مخازن الأسلحة" المزعومة. والملاحظ أن وزير الداخلية قد أعلن عن العثور عليها في18يوليوز1963. والحال أن محاضر الشرطة تذكر أنها اكتشفت وصودرت بعد هذا التاريخ، أي في19يوليوز بالصخيرات حسب المحضر المرَّر بعد مداهمة الشرطة للمخازن المزعومة، وتم الحجز عليها بتاريخ 20 يوليوز. وفي أكادير بتاريخ 29يوليوز...وقد صرح المتهم الرئيسي الديوري أن "مخزن الأسلحة المزعوم يوجد بالصخيرات في إحدى الضيعات(...)"، والحال أن أصحاب الضيعة المذكورة اكتفوا بالتصريح للشرطة أن " لاعلم لنا بوجود المخزن"(كذا)، لتخلي سبيلهم ببساطة دون أي متابعة أو تحقيق. أما فيما يخص مخزن الأسلحة بأكادير، فمن السهل اليسير أن يتبين المرء من خلال المناقشات التي عرفتها المحاكمة، أن لا وجود لدليل يعُتد به يثبت بدقة المكان الذي اكتُشفت فيه الأسلحة.

وبعد شهر من الجلسات العبثية، أجمعت هيئة الدفاع نزولا عند إلحاح موكليها على الانسحاب من المحاكمة، مع إصدار بلاغ لإخبار الرأي العام بأسباب الإنسحاب. وقد لخص بوعبيد مضمون البلاغ في تصريح للصحافة: " هناك أسباب عديدة دفعتنا للانسحاب، يمكن تلخيصها في الإقرار الآتي: الدفاع يرفض تزكية هذه المهزلة القضائية".

بعد انسحاب هيئة الدفاع، قرر رئيس المحكمة الشرفي التعيين التلقائي لكل المحامين الذين نصبهم المتهمومن للدفاع عنهم كمحامين في غطار المساعدة القضائية، ولكننا رفضنا رفضا قاطعا تنفيذ قراره. ولم يفلح نقيب هيئة الرباط في إقناعنا بالتراجع عن موقفنا، وأجبناه متذرعين أساسا بما "يمليه علينا ضميرنا من واجبات"، مذكرين بكون موقفنا هذا لايتعارض مع القوانين التي تنظم مهنة المحامي. أصر الرئيس على قراره، بعد أن تناهى إلى علمه جوابنا القاطع، واعتبر أن الأسباب التي قدمناها ليست مقنعة. وتشبثنا نحن أيضا بموقف الرفض، ومنذ تلك اللحظة لم يلتحق أي محام بقاعة المحكمة، ليقرر الرئيس إعطاء الكلمة ختاما للمتهمين كما ينص على ذلك القانون، لكن بعد انسحاب الدفاع، اختار المتهمون جميعا نفس الجواب... التزام الصمت المطبق.

أدرجت القضية في المداولة التي استغرقت أمام استغراب الجميع سبعة أيام بلياليها. كنت أذهب كل يوم إلى المحكمة للاستفسار عن المستجدات، وفي اليوم السادس، أي في13 مارس1964، أسر لي

أحدهم ان النطق بالحكم سيتم مساء ذلك اليوم. عدت إلى المحكمة في الساعة الحادية عشرة ليلا، بعد أن حضرت عرضا مسرحيا مع بعض الأصدقاء، وجدت أوفقير والدليمي واقفين ببهو المحكمة، ولا شك أنهما حضرا ليتأكدا من أن القضاة سينفذون الأوامر الصادرة من فوق بحذافيرها. أحاطت قوات الأمن بقاعة المحكمة، تحسبا لما قد يقع من اضطرابات. وفي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، دخلت هيئة المحكمة إلى القاعة الممتلئة عن آخرها برجال شرطة مرتدين الزي المدني[357]. واستغرق النطق بالأحكام خمس ساعات. أدين67 متهما، وأطلق سراح37، وضمنهما موكليً، إضافة إلى المهدي العلوي ونائب برلماني آخر من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والحسن لعرج وعبد اللطيف جبرو، وغيرهم. وصدرت 7أحكام بالإعدام، ثلاثة منها ضد متهمين حاضرين في القاعة، وهم الفقيه البصري ومومن الديوري وعمر بنجلون. والثمانية الآخرون حكم عليهم بالإعدام غيابيا، ومنهم المهدي بن بركة الذي كان محكوما عليه بنفس الحكم في قضية سابقة في نونبر1963، وأحمد أكوليز المعروف بشيخ العرب، وعبد الله بوزليم وعبد السلام الجبلي وعبد الفتاح سباطة والحسين الخضار وسعيد بونعيلات المعروف بأجار والحسين فكيكي، أما المتهمون الآخرون، فقد حكم عليهم بالسجن المؤبد او بالسجن عدة سنوات.

أما عبد الرحمان اليوسفي التي طالبت النيابة العامة بخمس عشرة سنة سجنا نافذة في حقه، فلم يُحكم عليه سوى بعامين سجنا موقوفة التنفيذ. أيسعى الملك بهذا الحكم إلى التهدئة وتخفيف التوتر، أم أنه اعتراف ضمني بزيف هذه المؤامرة؟

وقد أرسلت منظمتان حقوقيتان وهما منظمة العفو الدولية التي تدعمها عصبة حقوق الإنسان من فرنسا، واللجنة الدولية للحقوقيين بجنيف، مراقبا عن كل منظمة لتتبع أطوار هذه المحاكمة النهر التي طالت واستطالت أكثر من ثلاثة أشهر، يتعلق الأمر بالأستاذ نيكولا جاكوب ممثلا عن المنظمة الأولى، وهو محام بهيئة باريس، والأستاذ إيريك ط. بولسون عن المنظمة الثانية، المحامي بهيئة أوسلو. وتضمن تقريراهما نفس الملاحظات سلبا وإيجابا[358]، وقد خلصا إلى وجود "خرق حقيقي وسافر للضمانات الأساسية المتضمَّنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الدستور المغربي".

قررنا رغم علمنا المسبق أن لاحياة لمن تنادي الطعن في هذه الأحكام الجائرة أمام المجلس الأعلى الذي رفض الطعن تماما كما فعل قبل بضعة أشهر، لتصبح تلك الأحكام سارية المفعول في 12ماي1964.

---

357 - لاشك أن الساعة المتأخرة، وعدم معرفة الجميع بتاريخ النطق بالحكم، فقد كنت المحامي الوحيد الموجود بالمحكمة. وتماما مثلما وقع في قضية عدي أوبيهي سنة1959 في نفس القاعة، فإن النطق بالحكم تم في ساعة متأخرة من الليل دون ان يُعلن عن ذلك سابقا. هكذا تتخذ كل الاحتياطات خوفا من أن يعبر الشعب المغربي عن احتجاجه ضد هذه الأحكام الجائرة العشوائية. ولكن كيف للمظاهرات أن تندلع في بلد يعيش تحت وطاة الخوف والرعب، بعد عمليات الاعتقال والاختطاف والاختفاء التي عرفها صيف تلك السنة؟

358- إخراج متقن لجعل المحاكمة تحت الأضواء، فهناك 53 محاميا للدفاع عن المتهمين، يحضر منهم دائما في القاعة من20 إلى 30، إضافة إلى العديد من الصحفيين المغاربة، إلى جانب مراسل لوموند لويس غرافيي، ومراسل جريدة جنيف، ووكالة فرانس برس، ووكالة المغرب العربي للأنباء،الخ، وللمتهمين ومحاموهم حرية التعبير دون قيود.

وفي19 غشت، وقع تعديل حكومي، أصبح معه أوفقير وزير الداخلية، اعترافا بأياديه البيضاء على النظام، مع استمرار تحكمه في الجهاز الأمني، متبوعا بمساعده الدليمي[359].

وبعد الاطلاع على الملفات ومتابعة عمليات استنطاق المتهمين في المحكمة، تأكدت بما لايدع مجلا للشك من عدم وجود أي مؤامرة دبرها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قصد قلب نظام الحكم عن طريق العنف. صحيح أن بعض المناضلين الناشطين بالدار البيضاء والقنيطرة وبني ملال كانوا ضد الملك ويرفضون احتكاره للسلطة واعتماده نظام الحكم الفردي المطلق، ولكن ذلك لم يصل حد تدبير مؤامرة ضده من قبل الحزب برمته. وصحيح أيضا أن بعض الأسلحة عُثر عليها في مقرات تلك الخلايا، ولم تتوان النيابة العامة عن التلويح بالعشرات منها... ولكنها كانت جميعا لمَاعة برَاقة، لأنها أُخرجت لتوها من مخفر شرطة أو مخزن سلاح.

وفي المقابل، تبين أن الملك الحسن الثاني لم يستسغ هزيمته المعنوية في الانتخابات التشريعية، لهذا انتهز فرصة اجتماع16 يوليوز لتدبير مؤامرة حقيقية ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، رغم أنه كان على معرفة تامة بتحركات" المتآمرين" قبل عدة أشهر. وهدفه من ذلك القضاء نهائيا على هذه القوة المعارضة ذات الامتداد الشعبي. واختار أن تكون المحاكمة مفتوحة أمام الصحافة كي يكشف للعالم "جرائم" أنصار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المرتكبة ضده، بتحريض من زعيمهم المهدي بن بركة على وجه الخصوص[360]. بيد أن هذه المناورة انقلبت على صاحبها، لتصبح مرادفا للاعتقالات الجماعية،والتعذيب الوحشي، والخروقات، واختلاق مخازن للأسلحة وهميةن والاتهامات المجانية...

ولا شك أن بن بركة كان على علم بنوايا بعض مناضلي حزبه الانقلابية، ولكنه كان يعرف أيضا مآل أي تحرك ضد الحكم، نظرا لميزان القوى القائم. وفي الواقع، فإن بعض المغاربة المتشبعين بالروح الثورية سيسعون إلى القضاء على الملك عن طريق القوة، ولكن بعد صيف1963. هكذا، في يونيو1964، ستجتاز بعض المجموعات المسلحة المعارضة الحدود قادمة من الجزائر، ولكن سرعان ما سينكشف أمرها، ليقاد أعضاؤها نحو المحكمة العسكرية التي ستحكم عليهم بالإعدام. والملاحظ أن هذه القضية، الحقيقية هذه المرة، لن تطول فصولها. وسينفذ الحكم بضعة أشهر بعد المحاكمة، في ربيع1965 غداة انتفاضة الدار البيضاء، كما لو أن الأمر من قبيل المصادفة ليس إلا.

وستمثل محاكمة "مؤامرة" يوليوز منعطفا حاسما في حياة ثلاثين قياديين صدر في حقهم الحكم بالإعدام غيابيا، فشيخ العرب ستغتاله الشرطة بالدار البيضاء في يونيو1964، والمهدي بن بركة اللاجئ في الخارج "سيختفي" في قلب باريس في السنة الموالية، أما بونعيلات اللاجئ بإسبانيا، فإن فرانكو سيسلمه بضع سنوات بعد ذلك إلى صديقه الحسن الثاني.

تصفية شيخ العرب

---

[359] - قرر الحسن الثاني بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لثورة الملك والشعب إصدار عفوه عن المتهمين المحكومين حضوريا وهم البصري والدويري وعمر بنجلون وتخفيف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد.

[360] - كتب بن بركة من جنيف في يونيو1964، في صحيفة ليتديان(l'étudiant قائلا: "ليست هذه المحاكمة سوى واجهة قانونية تستهدف التستر على مناورة متهافتة تحركها الرغبة في الانتقام السياسي".

كان احمد أكوليز المعروف بشيخ العرب مجرد طباخ بسيط بمدرسة خاصة بأبناء الأعيان بالرباط، وقد التحق بهذا العمل سنة1927 على يد أحمد بلافريج. انضم بعد ذلك إلى المقاومة ضد سلطات الاحتلال. كان من أنصار الكفاح المسلح، كما أنه ناضل، على غرار محمد بن عبد الكريم الخطابي، من أجل إقامة النظام الجمهوري بالمغرب. ولم يكن يخفي عداءه للقصرن وتبعا لذلك للوطنيين الاستقلاليين. زج به في السجن سنة 1953 بسبب محاولة اغتيال باشا الرباط، ليُطلق سراحه بعد عامين من الاحتجاز، عند حصول المغرب على الاستقلال. وسأفتح قوسا هنا لأقول إن على المؤرخين ان يوجهوا جهودهم لدراسة هذه الفترة، في محاولة لإلقاء الضوء على نوع من المقاومة الشعبية الثورية التي ناضلت ضد الاحتلل الفرنسي، وضد عودة الملك إلى العرش. وبُعيد إطلاق سراحه، ورد اسمه في قضية اغتيال عميل سابق في المخابرات الفرنسية. التجأ لفترة في الجزائر، حيث أشرف على تنظيم مجموعات مسلحة شرعت تدريجيا في الالتحاق بالتراب المغربي.

حكم عليه في مارس1964 بالإعدام غيابيا، وظل مختبئان مطاردا من الشرطة التي ظلت تبحث عنه في مختلف مناطق المغرب، مع تناسل الإشاعات حول وجوده هنا أو هناك[361]...وفي7يونيو 1964، وقف كومسير من المخابرات العامة وبرفقته أربع مفتشي شرطة باللباس المدني بباب فيلا في ضواحي الدار البيضاء، بعد أن تلقوا إخطارا من أحد المخبرين. لم يأخذوا أي احتياطات بالمناشبة، لهذا استقبلتهم الرشاشات بسيل من الرصاص خلَّف موت ثلاثة منهم على الفور. كان هناك فعلا " هاربون متخفون" داخل الفيلا. ومنهم شيخ العرب، مصحوبا بثلاثة من رفاقه، مما جعل الأجهزة الأمنية تسارع إلى تطويق المكان وسد كل المنافذ. وفي9 يونيو، قتل الأشخاص الأربعة[362]، ورميت جثتهم في مكان خارج المدينة. وعثر المارة أيضا على جثمان عبد الله بوزاليم أحد أبطال جيش التحرير المغربي المحكوم عليه أيضا بالإعدام غيابيا سنة1964، والذي يقدم على أنه أحد مساعدي شيخ العرب المباشرين. وفسرت الصحافة الرسمية موته بكونه نتيجة تصفية حسابات بين "المتآمرين". أما الحقيقة، فهي أن عبد الله بوزاليم اعتقل في شتنبر 1963، واقتيد سرا إلى دار المقري منذ15 نونبر. ومن الطبيعي إذن ألا يكون حاضرا في محاكمة يوليوز 1963، ولكنه كان "حاضرا" في جلسات التعذيب بدار المقري.

كان الحسن الثاني يريد إبلاغ خصومه رسالة واضحة، مفادها أن كل من تسوَّل له نفسه اللعب بالنار والتآمر ضده سيلقى نفس المصير. وسيظل قائما حول موقع شيخ العرب. صحيح أنه كان يتآمر ضد النظام الملكي، ولكن هل يمكن اعتباره مجرد "إرهابي" من دون قضية تحركه؟ سيأتي لا محالة يوم ستُعرض فيه حالته بموضوعية وتجرد أكثر، لتتراءى صورة مناضل مغربي شجاع أصر على الوقوف حتى النهاية ضد الحكم الفردي المطلق الذي انتهجه الحسن الثاني. ولاشك أن انحدار هذا الرجل من أصول اجتماعية شعبية له بالغ الأثر في مساره النضالي، فهو لم يتقبل، وهو ابن الشعب، أن يظل

---

361 - أتذكر كيف أن سياراتنا كانت تفتش في كل الحواجز التي تنصبها الشرطة المدججة بالسلاح في الطرقات، وكيف كان يطلب منا فتح صندوقها الخلفي.

362 - حسب مومن الدويري في كتابه السالف الذكر، عن موت شيخ العرب جاء بعد أن : "أطلق على نفسه آخر رصاصة كان يحتفظ بها كيلا يسقط حيا في يد الشرطة"، أما الجرائد فقد ذكرت أن الشرطة هي التي اغتالته.

الممسكون بالسلطة كالملك نفسه ثم حاشيته وبورجوازية الأعمال والمالكين من كل صنف والعملاء في عهد الحماية والاستعماريين الجدد بعد الاستقلال، يتجاهلون الفئات المهمشة والمعوزة والعاطلة.

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

تواصلت الاحتجاجات طوال شهور الشتاء والربيع من سنة1964. ولم يكن يقودها هذه المرة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المحروم من قيادته التي طالتها المتابعات والاعتقالات، بل كان وراءها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. رات هذه المنظمة النور غداة الاستقلال سنة1956 على يد مجموعة من المناضلين الشباب من أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد انقسام حزب الاستقلال، واستطاعت استقطاب أغلبية الطلبة المغاربة، وظلت تكتسح الساحة الطلابية، رغم إنشاء منظمة طلابية منافسة في غشت1964، ذات توجه استقلالي، وتحظى بدعم كبير من القصر.

ولم ينظر الحسن الثاني بعين الرضا إلى تحركات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب المكثفة، ولم يتقبل أيضا المواقف الانتقادية التي كانت تصدر عن هذه المنظمة في أعقاب كل مؤتمر تعقده، من هنا القمع المنهجي الذي تعرضت له باستمرار. ولكنها مع ذلك، واصلت سياسة التحدي،، وقررت مقاطعة الاستفتاء على الدستور، كما دعت سنتي1962 و1963 إلى مجموعة من الإضرابات في كل من الجامعات والثانويات، في فترة كان يحق فيها لتلاميذ الأقسام النهائية الانخراط في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب[363]. وفي هذا السياق أصدرت الحكومة مرسوما في 21 يونيو1963 يحصر صفة الطالب في الفئة التي تتابع دراستها في التعليم العالي، ومنحت النيابة العامة المنظمات الطلابية مهلة ثلاثة أشهر لتغيير نظامها الأساسي. احتج الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ضد هذا القار، ولكنه مع ذلك عمد خلال مؤتمره الثامن إلى تعديل نظامه الأساسي[364].وقد أصدرت هذه المنظمة في أعقاب مؤتمرها الثامن بيانا شديد اللهجة ضد النظام، خاصة وأن انعقاد المؤتمر جاء بُعيد الاعتقالات الأولى التي تعرض لها أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و "مصيدة الدار البيضاء". وتبين أن التوجه السياسي العام الذي صادق عليه الطلبة في مؤتمرهم يمضي في اتجاه التصعيد، والمجاهرة بانتقاد النظام، مما ادى إلى اعتقال العديد من الطلبة.

كان ضمن المعتقلين رئيس الاتحاد حميد برادة الذي اعتقل مساء انعقاد المؤتمر، في طريق عودته من منزل بوعبيد، على يد فرق خاصة من أفراد الشرطة الذين انهالوا عليه بالضرب المبرح، قبل أن يقتادوه إلى فيلا المقري. حكى لي عن هذه الوقائع من لقاء معه بتاريخ 30يونيو 2004، قال: "لم نكن نجد ما نأكله أو بالكاد. وكان المعتقلون الآخرون، أي عشرات المغاربة ممن زج به في السجن بنفس التهمة، يُؤخذون الواحد بع الآخر خارج الغرفة المشتركة، معصبي العينين، حيث يتلقون صنوف التعذيب في مكان آخر، قبل أن يعادوا من جديد بيننا. أما انا فلم أتعرض للضرب. أما الحالات الحرجة للضحايا الذين أفرط الجلادون في إذاقتهم ألوان التعذيب، فإن الممرض الحسوني الذي سيتكرر اسمه

[363] - أثارت هذه القرارات حفيظة وزير التربية الوطنية الدكتور يوسف بالعباس، واعتبر أن مشاركة مؤسسات بسيطة مثل الثانويات في الإضرابات يعد فضيحة.

[364] - من 30 يوليوز إلى 3 غشت 1963.

كثيرا في قضية بن بركة هو الذي كان يتكفل بها. أطلق سراحي بعد أربعة أيام، ولكن بعد أن أخذت إلى السكن الوظيفي لأوفقير الذي حاول جري إلى الحديث عن قرارات المؤتمر بحضور الكابتان بنسليمان.ذهبت بعدها إلى منزل عمر الفاسي أحد أعضاء مكتب الجمعية. وقررنا مواصلة النضال. ويبدو أن قراراتنا المستفزة للنظام أتت أكلها، فالمنظمة لم تتعرض للمنع.

كنت حينها أشغل منصب السكرتير العام لكونفدرالية طلبة المغرب العربي، وهو منصب نشغله بالتناوب. تلقى المكتب التنفيذي لجمعيتنا دعوة للمشاركة في الرباط في يوم دراسي حول القمع والتعذيب، إلى جانب أنشطة أخرى. وتمت المصادقة على اقتراح تعديل في السياسة العامة ينص على أن "العائق الوحيد أمام بناء المغرب العربي هو الملكية المغربية". حررتُ النص ليلا. وفي الصباح، نظمت الكونفدرالية ندوة صحفية حضرها مراسل لوموند لويس غرافيي. قرأت النص بصفتي اللسان الناطق باسم الكونفدرالية. وفي صباح اليوم الموالي، وصلت الجريدة إلى الرباط، تتضمن تغطية عن الندوة، ويشار فيها ببساطة إلى أن "حميد برادة يصرح بالرباط..." (...) ذهبت عند عمر الفاسي، وقررنا الاتصال بجان لاكوتور لنطلب منه إصدار استدراك في الجريدة. وبالقرب من مقر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وجدت شخصا في انتظاري، المدعو الراشدي الذي سيصبح نائبا برلمانيا فيما بعد عن التجمع الوطني للأحرار. وكان هناك أيضا شرطيان. "ها هو برادة الذي تبحثان عنه". طردت الراشدي من المقر، ودخل الشرطيان إلى مكتبي وطلبا مني أن أتبعهما. لم يكن لديهما امر من النيابة العامة باعتقالي، لهذا رفضت. وتعالى السب والشتم من هذا الجانب وذاك، وتدخل شخص قائلا: "نحن لا نبحث عنك، بل عن أحد الجزائريين وهو عبد الكريم ". تعهدت بالإفضاء لهم بكل ما أعرفه عنه[365]. انتظرت حتى خروج عمر الفاسي والشرطيين، وقفزت من النافذة المطلة على أحد مرافق المقر. تنكرت في هيئة امراة، واجتزت حواجز الشرطة دون أي صعوبة. صدر عن الرفاق بلاغ يذكر ان " حميد برادة قد اختُطف". ولم يتأخر جواب وزير التربية الوطنية: "بل إنه اعتُقل وسيخضع للمحاكمة وفق ما ينص على ذلك القانون، وسيكون بإمكانه الدفاع عن نفسه". وفي الواقع، فإن الوزير كان يستبق الأحداث. اختبأت في منزل والدي يومين أو ثلاثة. كان الجميع قلق على مصيري.وحده عمر الفاسي كان على بينة مما وقع. وبقيت مختبئا في منزل فرنسيين كانوا في عطلة. وساعدني صديق فرنسي ديلا سودا على مغادرةالمغرب سرا[366]. وفور وصولي إلى الجزائر العاصمة، تناهى إلى علمي إصدار شبيبة جبهة التحرير الجزائرية نداء إلى الشباب المغربي قصد التنديد "بحرب الرمال" التي يتواجه فيها غخوة أشقاء. اتصلت بعضو المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب فتح الله ولعلو الذي بلغني موافقة المكتب على تفويضي صلاحية التحدث باسم المنظمة مع رفاقنا الجزائريين.وفي مساء ذلك اليوم، ألقيت خطابا شديد اللهجة ضد سياسة الحسن الثاني. وبضعة أيام بعد ذلك، أصدرت المحكمة العسكرية بالرباط في حقي حكما بالإعدام غيابيا بسبب "المس بالأمن الخارجي للدولة، والخيانة في فترةالحرب". وفي

---

365 - كنا أقسمنا على القرآن ألا نبوح بأي شيء للشرطة، ولكن لم أكن أجد أي غضاضة في أن أذكر لهما كل شيء عن عبد الكريم لأنه كان قد استقل صباح ذلك اليوم نفسه الطائرة عائدا إلى بلده.

366 - حملني في سيارته حتى الحدود الجزائرية بأوراق تعريف مزورة باسم يهودي وبلحية ونظارات، وذكرت لأفراد الشرطة الذين أوقفوني في الطريق أنني ذاهب لحضور جنازة خالة لي بوجدة. اجتزت الحدود مشيا على الأقدام، قبيل اندلاع حرب الرمال، في يوم 15 أكتوبر.

نفس اليوم، حكم على المهدي بن بركة بالإعدام أيضا. وقد كان ألقى خطابا في القاهرة بنفس التوجه والمضامين، رغم اننا لم ننسق فيما بيننا."

وخلال الستة أشهر الأولى من سنة1964، توالت التجمعات الاحتجاجية والإضرابات في الجامعات ومظاهرات تلامذة الثانويات بالرباط والدار البيضاء وفاس وغيرها من المدن المغربية[367]، اعقبتنها موجة من الاعتقالات في صفوف الطلبة. وأغلقت بعض مقرات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في كثير المدن، واحتلت الشرطة البعض الآخر. ومع ذلك، ظلت المنظمة قوية ثابتة في وجه القمع، ولم تتوان غداة صدور أحكام الإدانة في "مؤامرة يوليوز" عن التنديد بالمحاكمة الجائرة مجددة تضامنها مع أبطال المقاومة، الفقيه البصري ورفاقه. وفي فاتح ماين تظاهروا إلى جانب العمال احتفلا بعيدهم السنوي، رافعين شعارات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين وعودة رئيسهم، ولكن دون جدوى.

وفي مستهل شهر شتنبر، أخبر محمد الحلوي، الرئيس الجديد للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، في أعقاب مؤتمر المنظمة التاسع المنعقد بالرباط[368]، مجموعة من الصحفيين بمضمون رسالة وجهها إلى المؤتمرين الرئيس السابق حميد برادة الذي عُيصن رئيسا شرفيا للاتحاد الطلابي. وقد رأى النظام في ذلك ذريعة كافية الاعتقال محمد الحلوي في14شتنبر على يد ثلاثة أفراد من الفرق الخاصة، اقتحموا مقر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب نفسه شاهرين سلاحهم، ودون أي امر بالاعتقال. وفي الغد، صدر أمر بتفتيش المقر، قبل إغلاقه وبقائه تحت حراسة الشرطة. حظي محمد الحلوي بالسراح الوؤقت يوم16 شتنبر، ولكنه اعتقل من جديد في18 شتنبر، او بالأحرى اختُطف في الطريق العام برفقة عضو من أعضاء المكتب التنفيذي، عمر الفاسي، من قبل مجهولين عمدا إلى تعصيب عينيهما قبل ان يقتاداهما إلى مكان مجهول، ثم إلى مفوضية الشرطة. وقُدِّم الحلوي وحده للمحاكمة أمام محكمة عسكرية وأودع سجن الرباط[369].

وفي 24 شتنبر بدا قاضي التحقيق العسكري التحقيق "المفصل" في القضية. ولم يصلني الخبر حتى الساعة الحادية عشرة صباحا. وكان زميلي الصديقي قد نُصَب أيضا محاميا إلى جانبي في هذه القضية، مساء ذلك اليوم. والحال أن كل الاستدعاءات التي توصلنا بها تؤكد ان التحقيقات ستبدأ في الساعة التاسعة(كذا) والحال أن عمليات تفتيش مقر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لم تسفر عن أي ادلة تدين المنظمة ورئيسها. لهذا فصك الاتهام الذي وضعه القاضي للأمر بالمتابعة يبين تهافت القضية وعدم

---

367 - كان هؤلاء الشباب، إضافة إلى إدانتهم النظام الحسني، يعبرون عن رفضهم للسياسة الحكومية في مجال التعليم.

368 - توقف المؤتمر مليا عند الأسباب الأساسية للأزمة التي تعصف بالمغرب، وجاء بيانه الختامي شديد اللهجة في انتقاده الحسن الثاني: "يكمن السبب الرئيسي في رغبة نظام الرجعي والإقطاعي الراسخة في تثبيت المراقبة الفعلية لأجهزة الدولة"، وذكر أيضا أن مواصلة هذه السياسة ادت بالنظام إلى فشل مزدوج سياسي واقتصادي: ففي المستوى المؤسساتي حاول القضاء على القوى التقدمية بذريعة تدبير "مؤامرة ثانية" مفبركة، وفي المستوى اللاقتصادي، كشف عن عجزه حتى في إطار سياسة ليبرالية اقتصادية، فالرشوة أصبحت هي النظام المتبع في كل الأجهزة الإدارية. "وأمام هذا الفشل التام...وحدها الإصلاحات الجذرية التي يضعها ويطبقها الممثلون الحقيقيون للجماهير الشعبية، المنبثقين خاصة عن مجلس وطني منتخب، قادرة على حل الأزمة الحالية والدفع بالبلد في درب التقدم الاقتصادي..."

369 - ما زلت أتذكر جيدا عملية الاعتقال المزدوجة هذه، خاصة وأن خبرها وصلني وأنا بمنزلي في الصباح الباكر في اليوم الموالي بينما كنت آخذ حماما، عن طريق عضوين من المكتب التنفيذي وهما فتح الله ولعلو وعمر الفاسي الذي أطلق سراحه مساء اليوم السابق.

استنادها إلى أساس قانوني: "قام قاضي التحقيق(...) بتفتيش مقرات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعثر فيها على كومة رماد واوراق محروقة، مما يثبت ان وثائق مفيدة تتضمن معلومات مهمة قد احرقت. وكان من الممكن ان تشكل الرسالة المعنية والوثائق المحروقة أدلة إضافية، وتتضمن معلومات هامة متعلقة بقضية برادة".

هكذا يُتضهم الحلوي ب "المشاركة في مؤامرة المس بالأمن الخارجي للدولة " استنادا إلى "كومة رماد" وقد آخذته الشرطة على عدم تسليم رسالة برادة إلى السلطات، وتتهمه بالتالي بالتواطؤ معه[370].

تحريك مسطرة الحل ضد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

لم تشف المتابعات القضائية ضد رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب غليل الحسن الثاني، خاصة وأن هذه القضية الجديدة لم تعمل سوى على تأجيج تحركات الطلبة. لهذا قرر نزع صفة الجمعية ذات النفع العام عن المنظمة الطلابية، قبل أن يعطي الأمر لوكيل الملك برفع دعوى مدنية بحلها " لعدم توافق نظامها الداخلي مع القانون". وهكذا شهرا بعد اعتقال رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الحلوي، وثمانية أشهر بعد محاكمة "الضالعين" في "مؤامرة يوليوز"، رفعت دعوى قضائية مزدوجة ضد رئيس المنظمة الطلابية التي يعتبرها القصر تقدمية إلى حد لا يُطاق، خاصة وأنها مرتبطة بعدوه الأول المهدي بن بركة[371].

انطلقت المحاكمة في21 أكتوبر1964. ويؤكد وكيل الملك في مطلبه أن نظام المنظمة الداخلي يخالف ظهير 21 يونيو1963 الذي يحصر صفة الطالب في فئة من يتابع دراسته في التعليم العالي. وأجلت المحاكمة مرتين لتمكين هيئة دفاع المنظمة من تقديم ملاحظاتهم على صك الاتهام[372]. وحضر المحاكمة مجموعة من المراقبين الأجانب تعبيرا عن تضامنهم، يتعلق الأمر بوفد عن الجمعية الدولية للحقوقيين الديموقراطيين، وعن الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، وبممثلين عن الطلبة الجزائريين والتونسيين.

قدمنا مجموعة من الملاحظات البسيطة، منطلقين اولا من خطأ وقعت فيه النيابة العامة سهوا او عمدا، حيث نسيت التحقق من الأوامر الصادرة من السلطات العليا، قبل تحريك المتابعة. ةلاحال أن نظام المنظمة الطلابية الأساسي وقع تغييره بعد صدور القانون المذكور في فصله الرابع، وسلم بانتظام إلى النيابة العامة بالمحكمة وإلى مفوضية الشرطة، سواء بعد المؤتمر الثامن المنعقد بالدار البيضاء قبل بضعة أيام من صدور القانون الجديد للمنظمة أو بعد مؤتمرها التاسع المنعقد بالرباط. وينص الفصل الجديد بوضوح على أن "الأعضاء النشيطين للاتحاد الوطني لطلبة المغرب هم: الطلبة المغاربة الذين

---

370 - بنت النيابة صك الاتهام ضده على الفصلين 181و182 من القانون الجنائي اللذان يتحدثان عن حالة الحرب والعقوبات المقررة خلالها، مما يعرض رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لعقوبة الإعدام.

371 - دعوى مزدوجة ولكنها منفصلة، إحداهما أمام المحكمة العسكرية التابعة للقوات المسلحة الملكية، والثانية أمام المحكمة العصرية بالرباط، التي يبت في قضاياها دائما قضاة فرنسيون.

372 - تشكلت هيئة الدفاع من أحمدج بلحاج ودانييل ليفي ومني شخصيا بوصفي المحامي الرئيسي.

يتابعون دراساتهم العليا بالمغرب وفي الخارج، والطلبة الأجانب الذين يتابعون دراساتهم العليا بالمغرب"[373].

حدد تاريخ16 دجنبر لتقديم المرافعات. واكتظت قاعة المحكمة بالطلبة الذين حضروا للتعبير عن تشبثهم بمنظمتهم. أعطيت الكلمة أولا لوكيل الملك، وأعلن، كما كان متوقعا، أن مطالبته بحل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لم تعد تستند إلى الجوهر، بل إلى الشكل، إذ إن المنظمة حسب زعمه لم تودع النظام الداخلي لدى النيابة العامة. وأكد النقيب إيف بايسير محامي القصر والدولة المغربية ما جاء على لسان وكيل الملك.

كان احمد بلحاج أول متدخل من هيئة الدفاع عن المنظمة الطلابية، وقد سعى إلى تبيان أن حل المنظمة يع مسا بإحدى الحريات الأساسية التي اكتسبها الشعب المغربي بفضل نضاله من أجل نيل الاستقلال[374]. وعالج دانييل ليفي القضية من منظور قانوني، معترضا على التأويل الذي قدمته النيابة العامة للفصل الثالث من ظهير الحريات العامة، فالفقرة الثانية من هذا الفصل تنص على أن أي منظمة لا تحترم قوانين الشكل، وهو ما لا يصدق على المنظمة الطلابية، فإن بإمكان القاضي الحكم بحلها، مما يترك للمحكمة نوعا من السلطة التقديرية[375].

كنت آخر المتدخلين، وتطرقت خصوصا لوضعية البلد السياسية وارجتماعية والاقتصادية. وشددت على كون الطلبة المغاربة الشباب لا يمكن أن يديروا ظهورهم لما يشهده وطنهم من أحداث. وذكَّرت بالمحنة التي أصابت اليسار منذ اعتلاء الحسن الثاني العرش، بل قبل ذلك مع قضية "المؤامرة ضد ولي العهد" سنة1960، ورفض انتخاب مجلس تأسيسي، ونتيجة الانتخابات المزورة في ماي1963، و "مؤامرة يوليوز"، إلخ. وأضفت قائلا إن الطلبة يكشفون كل يوم، في وقت استعر فيه القمع، عن شجاعة اضطر الكبار إلى التخلي عنها مُجبرين. وجلجل صوتي مدويا: "لا يتابع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لأنه لم يودع نظاما داخليا مطابقا للنصوص القانونية لدى النيابة العامة، ولكنه يُتابع لأنه لم يضع السلاح...وحل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مستشهدا بفولتير: "كل ما يقع يزرع بذور الثورة".

أدخلت المحكمة التي كان يترأسها قاض نزيه وهو فرانسيس فرانسيسي القضية إلى المداولة في30 دجنبر (هذا القاضي كان آخر القضاة الفرنسيين بالمغرب، وذلك بعد تعريب القضاء بصفة كاملة منذ اول يناير 1965). وجاء الحكم منصفا للطلبة، حيث اعتبرت هيئة القضاء أن ادعاءات النيابة العامة لا حجية لها.

وفي 6يناير1965، كتبت الأسبوعية المغربية ليبراسيون في هذا الصدد ما يلي: " حقق الاتحاد الوطني في محاكمة الرباط الانتصار. لم ينتصر وحده، ولم ينتصر الطلبة المغاربة وحدهم، بل كان

---

373 - ليس ثمة أي لبس فيما يتعلق باحترام المنظمة الطلابية للقوانين الجاري بها العمل فيما يخص الجمعيات، سواء ظهير الحريات العامة الصادر في 15نونبر1958 أو الجديد بتاريخ21 يونيو1963.

374 - دفعه ولعه بالتاريخ إلى أن يحتج بوضعية الصحافة في عهد شارل العاشر، منتقدا في السياق نفسه النظام الملكي.

375 - وأضاف قائلا: "وعلى المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية منظمة مثل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ففي بلد نام50 في المائة من ساكنته يبلغون من العمر أقل من 20 سنة، تكتسي المنظمة الطلابية أهمية خاصة. وفي إطار مثل هذه الجمعيات يتعلم الشباب كيف يتحملون المسؤولية ويصبحون رجال الغد". ولم ينس التذكير بإشعاع المنظمة العالمي، بفروع في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط.

نصرا لكل الديموقراطيين والتقدميين المغاربة(...) وكان أيضا لكل الديموقراطيين في مختلف أنحاء العالم الذين آمنوا بقضية الاتحاد ودافعوا عنها(...) كان الأستاذ موريس بوتان على حق عندما صرخ في وجه القضاة وواجههم بالحقيقة: " لا يتابع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لأنه لم يودع نظاما داخليا مطابقا للنصوص القانونية لدى النيابة العامةن ولكنه يُتابع لأنه لم يضع السلاح". يرفض الطلبة التوجه الرجعي واللاوطني الذي اختاره حكامنا، لهذا يحاربون مواقف النظام الرسمية وتأتي الأحداث لتبين أنهم على حق... يجب التنويه بالنزاهة الفكرية لهيئة المحكمة، فالحكم الصادر عنها ليس فقط انتصارا للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بل هو انتصار أيضا للقضاء".

وقد علمت فيما بعد أن هذا الفشل أثار حفيظة الحسن الثاني، ففكر في دفع النيابة العامة إلى استئناف الحكم، ولكنه تراجع، بعد أن ضرب أخماسا في أسداس. فلو كانت محكمة الاستئناف مشكلة من قضاة كلهم مغاربة وحكمت برفض الحكم الأولي، لكان تبين للجميع، وخاصة للمراقبين والطلبة الأجانب أن هؤلاء القضاة لم يفعلوا شيئا سوى تطبيق الأوامر الصادرة عن النظام.

تنقلات بن بركة سنة1964

منذ مغادرة المهدي بن بركة المغرب في يوليوز1963، واختياره الحياة في المنفى، استقر لبضعة أشهر بالجزائر العاصمة، حيث "عمل جاهدا على إضفاء البعد الأممي على مسألة الترابط بين معارك التحرر الوطني... فالجزائر العاصمة كانت قد أصبحت القلب الفكري النابض لحركات الاحتجاج الثوري الدولية"[376]. وظل يتنقل بين جنيف والقاهرة. ورغم خوفه على حياته، واتخاذه الاحتياطات اللازمة تحسبا للمخاطر، فإنه واصل تنقلاته مستعملا جواز سفر جزائريا. وفي شهر ماي، حل بباريس منتظرا وصول عائلته، بعد ان صدر ضده حكم ثان بالإعدام غيابيا[377].

وفي شهر أكتوبر، تلقى السفير المغربي تعليمات من الحكومة المغربية للتدخل لدى السلطات المصرية قصد حرمان المهدي بن بركة من التسهيلات التي تقدمها له الحكومة المصرية لممارسة نشاطه السياسي، بيد ان جمال عبد الناصر لم يستجب لهذا الطلب.

الأشهر الأولى من سنة 1965

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

بعد الاستقلال، غادر آلاف الفلاحين ممن لا أرض ولا عمل لهم البادية وتكدسوا في أحياء قصديرية ضخمة حول المدن، وقد صدقوا ما كان يحلو للحسن الثاني ووزرائه أن يرددوه في خطبهم من وعود

---

376 - جان غاليسو، مؤرخ وجامعي، لوموند ديبلوماتيك، أكتوبر2005.

377 - بقاء الأسرة في المغرب معناه التعرض لابتزتز الشرطة وتحمل كل أنواع الضغوط للحد من نشاط المهدي الدولي. وقد استقرت العائلة بالقاهرة في يوليوز1964، وحظيت بحماية الشرطة المصرية تماما مثل المهدي بن بركة الذي كان أصبح أحد أهم قادة العالم الثالث. وواصل المهدي تنقلاته إما بجواز السفر الجزائري أو بجواز سفر مصري. وكان يسهل عليه أكثر، وقد تقلد منصب مدير صندوق مساعدة حركات التحرر أن يتحرك ويواصل نشاطه وإشعاعه من جنيف، حيث كان من اليسير عليه أن يظل بمنأى عن أي مضايقات قد يتعرض لها. وكان يحظى بحماية "شبكة كوريل". وهذا الأخير هو أحد زعماء الحزب الشيوعي المصري الذي اضطر إلى اللجوء إلى فرنسا في مستهل الستينات.

حول تنمية البلد لصالح الشعب.ولم يفت هذه الفئة الفقيرة أن تلاحظ ما صارت عليه البورجوازية المغربية من ثراء، وما يصحب ذلك من فساد ضارب بأطنابه في كل القطاعات. ناهيك عن أن الملاك الجدد للأراضي المسترجعة من المعمرين[378]، ومسيري القطاع الصناعي المغاربة أصبحوا يعاملون العمال معاملة أسوء من تلك التي كان يعاملهم بها المعمرون ورجال الصناعة الفرنسيون في عهد الحماية، خاصة فيما يتعلق بالرواتب التي يتلقونها. ومع ذلك، لم تدفع هذه الوضعية الناس إلى تغيير نظرتهم إلى الملكية ولم تنتقص من مكانتها لديهم، إذ ظلوا ينظرون إليها بإكبار ويحيطونها بهالة المجد التي رافقتها منذ عودة محمد الخامس من المنفى، ولكنها جعلتهم يحسون بغير قليل من النفور من الملك نفسه في شخص الحسن الثاني، خاصة وأن ثروته الشخصية ما فتئت تتضخم بطريقة "ملكية"[379].وفي المقابل، فإنهم ظلوا يقدرون الزعماء النقابيين وقياديي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حق قدرهم، وعلى رأس هؤلاء المهدي بن بركة، رغم اضطراره العيش في المنفى.

خطاب الحسن الثاني في3 مارس

ألقى الحسن الثاني بمناسبة عيد العرش خطابه المعتاد بالمناسبة، وسأورد هنا مقتطفا طويلا منه: "أنه لمن الدواعي السرور الاحتفال به اليوم في جو من الفرح العارم(...) وإن عزمنا يترسخ بهذا الالتحام الوثيق بين الشعب وملكه في التفكير والنظر(...) وأهم مطمح لنا، وهو مطمحك أيضا، وأملنا المشترك، ظل على الدوام متمثلا في بناء نظام ملكيتنا الدستورية القائم على أمتن الأسس وأقواها(...) وهي تنسجم مع تقاليدنا العريقة وشخصيتنا التواقة بالفطرة إلى الحرية والعدالة والمساواة، في رفض كل شكل من أشكال الاستبداد(...) ليس للملك وللشعب وللحكومة من هدف سوى الرقي بالوطن وتعزيز تطوره وازدهاره وضمان الرفاهية والعدالة للجميع على قدم المساواة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية (...)". وختم العاهل المغربي هذه المرافعة المدهشة بالدعوة إلى "الوحدة، اقتناعا منا بأن الأمر يتعلق بأنجع الطرق للحفاظ على مكتسبات الأمة والسعي قدما في طريق التقدم والعظمة والازدهار". ولكنه لم ينس الإشارة في خضم هذا الأسلوب الاحتفائي بوجود "ظروف اقتصادية ومالية وعصبية، واتساع كبير للهوة بين افنتج والاستهلاك".

انتقد المهدي بن بركة هذا الخطاب، إذ عده "اعترافا بالفشل الذريع اكتسى بخطاب أخلاقي تعيس تفاديا للإقرار الصريح الواضح بالإخفاق"[380].

الوضعية في المدارس والثانويات

---

[378] - بعد رحيل المعمرين الفرنسيين، لم توزع آلاف الهكتارات من أجود الأراضي وأكثرها خصوبة على الفلاحين المغاربة، ولكن الحسن الثاني استولى عليها إما لصالحه شخصيا أو منحها لأقاربه وأصدقائه وحاشيته ورجالات الجيش.

[379] - سيصبح بفضل البنوك والمقاولات المؤممة أغنى رجل في المغرب، وأكبر ملاكي الأراضي الأكثر خصوبة التي تُسقى وتزرع بالطرق الحديثة.

[380] - الاختيار الثوري بالمغرب، مرجع مذكور،ص.15.

أربعة أيام بعد عيد العرش، انخرط طلبة جامعة القرويين بفاس في إضراب عام لمدة أربع وعشرين ساعة،احتجاجا على المشاريع الحكومية، وبدا كما لو أن الإضراب جواب مباشر على ما ورد في الخطاب الملكي. وقد عمدت الشرطة إلى التدخل بعنف في مواجهة المضربين. وفي18 مارس التحق بالطلاب المحتجين نقابات رجال التعليم الرافضة للمخطط الثلاثي الذي قدمه وزير التربية الوطنية يوسف بالعباس للبرلمان. وذهب رجال التعليم إلى حد نعت المخطط بالظلامية. وكان أساتذة التعليم الثانوي قد دخلوا في حركة احتجاجية منذ أشهر احتجاجا على هزالة رواتبهم.

أحداث23 مارس المأساوية

ألقى الملك خطاب العرش في 3 مارس، ولم يمر أكثر من عشرين يوما حتى اندلعت بالدار البيضاء أحداث مأساوية لم يشهد المغرب لها مثيلا منذ الاستقلال. وساعتمد هنا تقريرا مفصلا وضعه أحد أصدقائي الفرنسيين غوي مارتيني الذي كان يعمل حينها أستاذا بالدار البيضاء، لعرض هذه الأحداث كما وقعت. صدرت مذكرة عن وزير التربية الوطنية في9 فبراير1965 كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل هذه الوقائع الدامية. وتنص على أن التلاميذ البالغين من العمر18 سنة او اكثر في نهاية السلك الأول الذي يتوج بالحصول على شهادة الدراسات الثانوية، لن يمكنهم الانتقال إلى السلك الثاني المفضي إلى الباكالوريا، مما يحرمهم من إمكانية متابعة دراساتهم الجامعية، ولا يبقى أمامهم سوى الالتحاق بالمدارس التقنية والمهنية[381]. والغرض من المذكرة تشجيع التعليم التقني وتخريج تقنيين في خدمة القطاع الصناعي، عوض تخريج المحامين والأطباء، الخ[382]. في الواقع، فإن عدد التلاميذ المعنيين بالمذكرة لم يكن مرتفعا، ولكنها القطرة التي أفاضت الكأس.

ومنذ16 مارس، بدات المنشورات توزع في مختلف أنحاء المدينة، ذلك ان الشباب المنحدر من الفئات الشعبية أحس أن الحق في التعليم بوصفه أحد مكتسبات الاستقلال، والوسيلة الوحيدة للارتقاء الاجتماعي أصبح مهددا عن طريق إقصاء فئة من التلاميذ ممن تعدهم المذكرة الوزارية متجاوزين السن القانونية لمتابعة الدراسة التي يرغبون فيها. ولم يفتهم في الوقت نفسه أن يلاحظوا المستوى المتدني للتعليم العمومي مقارنة بالتعليم في مدارس البعثات الأجنبية.

وفي 22 مارس، عم الإضراب الذي أراده أصحابه مفتوحا المدارس الإبتدائية والثانويات، ورفض التلاميذ البالغ عمرهم مابين 10 و18 سنة الالتحاق بأقسامهم، ورشقوا بالحجارة أفراد الشرطة الذين تقدموا منهم حاملين الهراوات، وتناثر زجاج نوافذ المؤسسات التعليمية.

وظل الإضراب منحصرا حتى صبيحة 23 مارس في تلامذة التعليم الابتدائي والثانوي، ولكن بما أن المعتقلين في اليوم السابق في صفوف هؤلاء لم يُطلق سراحهم،فقد قرر الطلبة التضامن معهم في

---

381 - والحال أن عدد التلاميذ البالغين سن التمدرس حينها كان مرتفعا جدا، لهذا كان لزاما انتظار سنتين أو ثلاث سنوات قبل التوفر على مقعد دراسي. لهذا فالتلاميذ المعوزون الذين لا يحظون بالدراسة في مدارس البعثة الفرنسية يصلون في سن متقدمة جدا إلى القسم الثاني أو الثالث.

382 - بلغت نسبة الساكنة المتمدرسة في تلك الفترة 30 في المائة في التعليم الابتدائي و7 في المائة في الثانوي و1 في المائة التعليم العالي.

إضرابهم. رفع المضربون سقف شعاراتهم، واستأنفت المظاهرات قوية مجلجلة. وانطلق حشد هائل من المتظاهرين من مرس السلطان متجها نحو مفترق طرق أوروبا، وصولا إلى النيابة الجهوية لوزارة التربية الوطنية. وفي درب كوريا حاصر مئات المتظاهرين مركز شرطة، وأشعلوا النار فيه وفي مدخل مؤسسة تعليمية(...) وفي الساعة الثانية بعد الزوال، تطورت الأحداث بشكل غير متوقع، مع التحاق الكبار بالحركات الاحتجاجية. هكذا غادر مئات الرجال والنساء أحياءهم القصديرية التي لا تختلف في شيء عن أحياء الفافيلا البرازيلية، ويمموا شطر المدينة الحديثة...وسرعان ما غطت تحركات الكبار على مظاهرات التلاميذ، لتتفاقم الوضعية في طرفة عين، وتتحول إلى حركة تمرد، بل إلى انتفاضة حقيقية(...)[383]. وفي الشارع المسمى سابقا السويس الذي اشتهر خاصة في الأحداث المأساوية التي وقعت ما بين1952 و1955، حاول بعض أفراد القوات المساعدة تهدئة المتظاهرين، ولكن ثلاثة منهم، حسب رواية الشرطة، بُقرت بطنهم بالسكين. مهما يكن، فقد أمطرت الرشاشات المتظاهرين بسيل من الرصاص، مخلفة مصرع سبعة شبان. ثارت ثائرة النساء فشرعن في قذف أفراد القوات المساعدة بالمواقد المشتعلة وبالزجاجات. واحترقت بعض سيارات الجيب والسيارات الخصوصية والدراجات الهوائية، كما هوجم مخزن التعاون الوطني ونهبت المواد الغذائية الموجودة فيه من سكر ودقيق، الخ. وغادر موكبان ضخمان من المتظاهرين أحياء المدينة العتيقة ميممين شطر المدينة الأوروبية وصولا إلى مركز البريد، وفي طريقهم دمروا السيارات ونهبوا المحلات التجارية(...) واندلعت معارك حقيقية بين قوات الأمن والمتظاهرين الذي ما انفك عددهم يتزايد بتوافد آباء التلاميذ المعتقلين في اليوم السابق والعاطلين والغاضبين عموما(...) وفي الساعة السادسة مساء، وصلت حشود ضخمة من القوات المسلحة الملكية معززين بأربعمائة شاحنة وبالدبابات والرشاشات، وحاصروا مداخل المدينة الحديثة. وبعد ذلك بقليل، دوى صوت البنادق الرشاشة في أحد الشوارع، مما أدى إلى إصابة350 شابا بجروح في الرأس والصدر والظهر والركبتين(...) وانطلقت أعمال عنف جديدة، حيث أحرقت مدرسة سيدي معروف وستة أقسام، كما نهبت محتويات مستوصف وقيسارية.

أُعلن حظر التجول من الساعة التاسعة ليلا حتى الساعة السادسة من صباح اليوم الموالي. وظلت دوريات الجنود تجوب الشوارع طوال الليل مطلقة النار على النوافذ المضاءة، بل وعلى كل شيء يتحرك. ووصل إطلاق النار أقصى مداه في الساعة الحادية عشرة ليلا. وتواصلت الاضطرابات في الأحياء الأخرى، ككاريان سنترال وبن مسيك وسيدي عثمان(...) وانطلقت حملة واسعة من الاعتقالات في صفوف الأساتذة والنقابيين والشيوعيين والتلاميذ والطلبة. وفي24 مارس، انتهى كل شيء في الدار البيضاء، إلا حملة الاعتقالات التي لم تتوقف. واندلعت بعض الحوادث في مدن الرباط وفاس ومكناس ومراكش، وغيرها ولكنها كانت أقل عنفا...

---

[383] - عمد المتظاهرون إلى قطع الأشجار وإسقاط أعمدة الكهرباء والهاتف مما تسبب في انقطاع حركة السير، كما اقتلعوا علامات المرور. وما هي إلا بضعة ساعات حتى انتصبت الحواجز في الشوارع والدروب، انقطعت معها حركة السير وأصبح من الصعب بمكان تدخل قوات الأمن. وأضرمت النيران في حافلات النقل الحضري وأتلف بعضها الآخر، كما أحرقت ثلاث حافلات للنقل العمومي في أحد المرائب، وبعض السيارات الخصوصية. ورشقت قوات الأمن بأجزاء الزجاجات. وصدمت شاحنة باب السجن، قبل أن تضرم فيها النار،لكن المتظاهرين عجزوا عن اقتحام المبنى.

وبعد ست وثلاثين ساعة من عمر الإنتفاضةن سعى النظام إلى إيهام الناس أن الأحداث لم تخلف سوى قتيلين من المتظاهرين من كبار السنن و45 جريحا في صفوف الشرطة و2' عنصرا من القوات المساعدة. وفي الواقع، بلغ عدد القتلى، حسب قنصل فرنسا، في مسجد عين الشق وحده650 شخصا. وتحدثت المعارضة عن1500 إلى 2000 قتيل[384]، وآلاف الجرحى، وأغلبهم يتراوح عمره ما بين 5 و20 سنة، ومئات المعتقلين. أما الخسائر المادية فمن المرجح أنها تجاوزت ملياري فرنك فرنسي من العملة القديمة.

رفع المتظاهرون في البداية شعار"ليسقط بلعباس"، وبعدها رددوا عبارة "ليسقط الوزراء" قبل أن يتحولوا في المساء إلى شعار "ليسقط الملك". ورُفعت أيضا لافتات كُتب عليها "لتحي الجمهورية، المضربون على حق"، و"ليأت بن بلة وجمال عبد الناصر لنصرة الفقراء"، و "أين الملك؟ في إفران"، أو "هل هو خائف، ألا يبالي؟"، وأيضا "لا نريد مساجد، نريد مدارس". ومزقت صور الحسن الثاني[385]. وتحول ما كان غضبا تلاميذيا في الصباح إلى تمرد في الظهيرة. وتحدى الفقراء البذخ كما تمثل لهم معروضا في واجهة المحلات، و"تحرروا" لتوهم، وأغاروا على كل ما كانوا عاجزين عن اقتنائه[386]، مما جعل لوموند تتحدث عن هذه الأحداث في أبريل1965، وترى فيها تعبيرا عن "غضب الطلبة وبؤس العاطلين". وفي 24 مارس، ندد وزير الاقتصاد والمالية السرقاوي بمثيري الاضطرابات الذين تحركهم حسب زعمه أياد أجنبية، وأضاف: "يؤسفني أنه في اللحظة التي كان فيها المشكل المعلق على وشك الحل(...) قامت عناصر مخربة تنتمي إلى منظمات سياسية معروفة ارتأت ان تشعل فتيل الاضطربات". لنتذكر كيف أن "مؤامرة يوليوز" سنة 1963 أيضا كانت وراءها أياد اجنبية حسب النظام.وإن كان القصر قد فضل بعدها ألا يتوقف كثيرا عند هذا العامل، وفضل السكوت عنه، مما يغني عن أي تعليق. وها هو اليوم مع هذه الأحداث، يجد بصعوبة كبرى في الإتيان بدليل على وجود هذه القوى الخارجية المتربصة. أما عن إمكانية اتهام المعارضة ب"التآمر"، فلا يخفى أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فضل بعد القمع الشرس الذي تعرض له سنة1963 أن يحسب خطواته ويتحرك بحذر كبير في إطار المعارضة القانونية. والاتحاد المغربي للشغل نفسه فوجئ بأحداث مارس بالدار البيضاء بل إن تطورها على ذلك النحو تجاوزه بكثير. وحده الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عمد بعد القمع الذي تعرضت له حركة التمرد في البداية إلى تنظيم مجموعة من المظاهرات بالرباط وفاس ومكناس ومراكش والقنيطرة وتازة وآسفي، الخ. وفي بعض المدن الأوروبية التي يتوفر فيها على فرع هناك، مثل باريس والجزائر العاصمة والقاهرة ودمشق وموسكو.

---

384 - ليس من المستبعد أن يكون الأمر كذلك، فالعائلات تفضل التستر على مأساتها. ويبقى من الصعب معرفة ما وقع بالضبط، نظرا لأن الصحافة المحلية والأجنبية ممثلة بمراسليها منعت من التعليق على الأحداث أو تقديم معلومات ذات مصداقية عنها.

385 - أين نحن من تلك الفترة التي كان فيها محمد الخامس الذي نفته السلطات الفرنسية خارج المغرب، ينعت بكونه" سلطان الكاريان سنترال"؟

386 - صرح نائب برلماني لمراسل جريدة لوموند قائلا في هذا الصدد: "إنها موجة غضب انطلقت عفويا، ليس غضبا صادرا عن حزب الاستقلال أو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. إنه غضب لا أقل ولا أكثر".

أبرز لويس غرافيي[387] الدور الكبير الذي اضطلع به الجيش المغربي في قمع حركة التمرد، متوقفا خاصة عند "الدور الكبير الذي قام به أحد قادته وهو الجنرال أوفقير وزير الداخلية ومدير الأمن الوطني الذي يستجمع سلطات كبرى بين يديه، مما يجعله يتربع فوق قمة سلطة اكتسبها خلال عشر سنوات من الارتقاء المتواصل(...) واليوم مع استعراض القوة الذي قام به المتظاهرون، أجاب باستعراض قوة أكبر". وختم هذا الصحفي بملاحظة دقيقة: "تطل قامته الفارعة على الأحداث الأخيرة من عل، ويمتد ظلها ليتراءى في خطوط المستقبل". ويحكي البعض أن أوفقير شارك شخصيا في قمع الأحداث، حيث حلق بمروحيته فوق المتظاهرين وشرع يمطرهم بوابل من رصاص رشاشته.

قمعت الانتفاضة بالدم والنار. وستظل الدار البيضاء تتذكر طويلا هذه الأحداث الدامية، خاصة بعد انصرام سبعة أشهر من وقوعها، وبالضبط غذاة "اختفاء" المهدي بن بركة.

خطاب الملك في29 مارس

غداة تلك الأحداث المأساوية، ألقى الملك خطابا جديدا، ومما ورد فيه" "شعبي العزيز، لم تعد الطريقة التي عبرت بها عن غضبك مقبولة، ولا تليق بتاريخك ولا بعبقريتك(...) ولم أرض أن يستولي على هذا البلد المتحضر قانون الغاب والفوضى، لأنني اعتقد ان لا شيء يبرر أحداث الدار البيضاء أيا كانت الظروف". ولم يجد غضاضة في أن يستطرد: "قليلة هي الدول التي يعمل فيها الحكام والسلطة العليا بمثل هذا القدر على ضمان غد أفضل للشعب(...) لقد وضعتني تحت المحك(...) ولو لم أرد لك النظام الديموقراطي ما كنت لأمنحك إياه، غن أي أحد لم يرغمني عليه، وغنما كان التقاء من الجانبين، كانت النية الصالحة ظاهرة منك أيها الشعب ومني كذلك(...) يبقى إذن الوسطاء السياسيون الذين تتطلبهم المرحلة والمؤسسات الديموقراطية. أيحسبون أنهم بهده الطريقة يؤدون مهمتهم داخل البرلمان؟ أهذا هو الإخلاص للديموقراطية؟ كلا، إنه إجهاز عليها".

خطاب هام على لسان حاكم مطلق يبتدئ بإدانة ما صدر عن البعض من "غضب لا يليق بهم "قبل أن يذكر شعبه الطيب أنه يعمل جاهدا كي يؤمن له الرخاء والازدهار، ولا ينسى التلميح إلى أنه ارتضى من تلقاء نفسه"منحة نظاما ديموقراطيا". ولكنه مع ذلك يتناسى أن البرلمام الذي ينتقده يضم نوابا لم ينتخب أغلبهم إلا بعد الحصول على موافقته. وهو لايثق بتاتا في "أصدقائه" المنتخبين، بل ويحتقرهم كل الاحتقار، كما أنه لا يولي أي أهمية للوزراء في الحكومة القائمة. وأخشى ما يخشاه هم ممثلو الأقلية، وخاصة نواب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

واجهت الشرطة والقوات المساعدة والجيش المظاهرات بقمع وحشي دام[388]، وفي المقابل، أبدى النظام تسامحا بينا في مئات الأحكام الصادرة ضد المعتقلين في هذه الأحداث، مما أثار استغراب المراقبين. والحال أن الحسن الثاني اختار طريقة قمع أكثر دهاء، من هنا تنفيذ حكم الاعدام في

---

387 - بعنوان "نهم كبير للتعلم ونقمة اجتماعية معممة"، لوموند،27 مارس1965.

388 - عنونت أسبوعية ليبراسيون التابعة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقالا حول الموضوع ب "أسبوع دام"، واختارت له خطا أسود بحجم 5 سم(في العدد بتاريخ31 مارس إلى 6 أبريل1965).

الأشخاص الأربعة عشر القادمين من الجزائر، المعتقلين في يونيو1964. وستكتفي الحكومة بالتعليق على هذا التزامن بالقول إن الأمر "مجرد مصادفة".

ارتعدت فرائص الحسن الثاني خوفا، فلأول مرة ردد المتظاهرون هتافات تندد باسمه وامتلأت الجدران بكتابات ضد شخصه. ولم يكن يتصور أبدا أن تخرج إلى الشارع كل هذه الحشود الشعبية الضخمة. لهذا اغرورقت عيناه بالدموع وهو يلقي خطابه على شاشة التلفزة مستعملا الدارجة كي يفهمه الجميع. وقد ندد بالدور السلبي الذي قام به الأساتذة حيث حرضوا تلاميذتهم على الإضراب والتظاهر في المدن. ولكنه لم يجد مناصا من الحديث عن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالعاصمة الاقتصادية للبلد، كما أشار إلى تسريح عشرة آلاف عامل مؤخرا، وإلى الزيادة في ثمن المواد الأساسية كالسكر مثلا، والجمود الاقتصادي المتواصل منذ سنوات، وازمة التعليم.

أراد الملك إذن تبليغ رسالة بسيطة مدروسة جيدا تستهدف من جسور الحوار بين العرش والشعب. وسعى أيضا إلى توجيه نداء من أجل الوحدة الوطنية، لهذا لم يتردد في الاستشهاد بقولة الوزير البريطاني ونستون شورشيل في يونيو1940، وتوظيفها لصالحه[389]. وأراد في نفس الوقت توجيه تحذير قوي إلى النواب البرلمانيين: "من المسؤول. أهو واضع الدستور؟ أهو ذاك الذي تبناه؟ كلا وألف كلا، إنه بالأحرى ذاك الذي طبقه". يا له من كلام غريب يتناقض كلية مع ما سبق وأن قاله، ثلاث أسابيع قبل ذلكن في خطاب عيد العرش، حيث امتدح النواب ورأى أنهم يقومون "بنشاط يثير الإعجاب" هل استعمل حينها السخرية التي نادرا ما يوظفها في كلامه؟ فمنذ انتخابات1963، أي طوال عامين كاملين، لم يصوت البرلمان ذي" النشاط المثير للإعجاب" سوى على ثلاثة قوانين.

حلل لويز غرافيي الخطابالملكي في جريدة لوموند[390]، ونقتطف من مقاله هذا المقطع الذي يبدو انه يستبق الأحداث: "هل سيقود هذا التحذير الموجه للنواب(...) إلى إعلان حالة الاستثناء التي ينص عليها الدستور المغربي في أحد فصوله مستلهما الفصل السادس الشهير من الدستور الفرنسي؟" لقد قرأ هذا الصحفي وضعية المغرب جيدا، وتنبأ بما ستؤول إليه الأمور، فبعد أقل من شهرين ونصف، وبالضبط في7 يونيون سيعلن الحسن الثاني "حالة الاستثناء".

وقبل ذلك، سيحاول الملك من جديد الانفتاح على الأحزاب السياسية التي لم يحملها مباشرة أي مسؤولية في خطاب29 مارس. وفي الواقع، فإنه لن يسعى إلى إلصاق التهمة بالمهدي بن بركة، رغم أن خصومه سارعوا مباشرة إلى إثارة اسمه بعد اندلاع أحداث الدار لبيضاء، ولكن لم يلبث أن تبين الجميع أن "انفجار" مدينة الدار البيضاء لا يمكن أن يكون بن بركة مسؤولا عنه.

كيف قيَم المهدي بن بركة الوضعية؟ وما هو موقفه من الخطاب الملكي في 29 مارس؟ لنستمع إليه يقول في هذا الصدد: "تجاوز تلاعب الملك كل الحدود المعقولة، مما حدا بالشعب بالمدن الكبرى، وخاصة الدار البيضاء، إلى النزول إلى الشوارع، لتبيان تهافت الإصلاح، ولكي يكتب بمداد الدم معلنا إفلاسه وعجزه. وإذا كانت الانتخابات مزيفة، وحرية التجمع ممنوعة، والصحافة مكممة، والوطنيون

---

389 - "وكما قال شورشيل لشعبه في الوقت الذي كان فيه بلده يخوض الحرب ضد الألمان: "ليس لدي ما أمنحك إياه، سوى دمي وعرقي ودموعي".

390 - 31 مارس1965.

اللسان المعبر عن الجماهير مطاردين، فكيف نستغرب، كما فعل ذلك رئيس الدولة، أن يلجأ الشعب إلى مثل تلك الوسيلة المباشرة في التعبير، سعيا إلى إسماع صوته؟[391] (...) من هو المسؤول المباشر إنه الخداع الذي يشكل منذ1960 أساس السياسة الرسمية للدولة. فالسكان يُدفعون دفعا إلى التصفيق والتهليل مجبرين أو عن طريق التخفيف من البؤس، ويتم جعل هذه التصفيقات المفروضة أساس الحكم. بيد أن الكلمة الأخيرة تظل دائما للحقيقة التي تنتقم من التزوير، والسياسة الحقيقية تبقى دائما هي سياسة الحقيقة"[392].

ورغم الانتقادات الشديدة التي يوجهها المهدي بن بركة للنظام و "للفرق الخاصة التابعة للشرطة وللجيش التي أصبحت لها اليد الطولى"، فإنه ظل مقتنعا، كما كان سنة1962، أن "الشروط التي كانت حينها ضرورية للوصول إلى تراض، من دمقرطة للحياة العامة، وإصلاح زراعي، وتضامن حقيقي مع إفريقيا والدول العربية الثورية، مازالت صالحة اليوم". نجد أنفسنا دائما أمام فكرة التراضي مع النظام، ولكن ليس بأي ثمن، خاصة وأن المهدي بن بركة يستطرد لتوضيح فكرته. "ها هو مضمون الحل الانتقالي الذي لن يمثل سوى مرحلة في مسارنا السياسي الذي سيتوج بإقامة نظام اشتراكي حقيقي".

كنت في تلك الفترة قد غادرت المغرب منذ فاتح مارس، حيث قضيت بضعة أيام بباريس قبل أن ألتحق بالجزائر العاصمة للقاء زميليَّ المعطي بوعبيد وأحمد بلحاج، قصد تشكيل فريق الدفاع عن الزعيم القبائلي الحسين آيت أحمد، بطلب من عبد الرحمان اليوسفي. عدت إلى المغرب، لأجد في استقبالي خبرين أثارا دهشتي واستغرابي. فقد أنهى إلى علمي مساعدي الأستاذ السراج أن الشرطة أتت إلى مكتبي في اليوم السابق واستفسرت عن موعد وصولي. وحسب ما فهمه من كلام أفراد الشرطة وشروحهم الملتبسة، فإنهم كانوا مكلفين باعتراض سبيلي في المطار ومنعي من الدخول إلى التراب المغربي. يبدو إذن أن الملك لم يتقبل بعد الهزيمة التي ألحقتها به شخصيا قبل أربعة أشهر خلال محاكمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب[393]. وسيخبرني مساعدي أيضا أنني عينت عضوا في مجلس هيئة محامي الرباط، مكان زميل لي استقال من تلك الهيئة...رغم أن كل زملائي الفرنسيين صوتوا ضدي. لاشك أنهم لم يتقبلوا بعد الدور الذي قمنا به أنا وأبي، إلى جانب العديد من الفرنسيين الأحرار الآخرين، في تسهيل عودة محمد الخامس من المنفى.

محادثات الحسن الثاني مع الأحزاب

كان الملك الحسن الثاني قد أعطى الأمر لأقرب مساعديه أوفقير المكلف بالمهام القذرة بعدم التساهل مع المتمردين وقمعهم بالحديد والنار. مستعينا بقوات الجيش إلى جانب الشرطة، بينما حاول من جانبه البحث عن "مخرج سياسي" بالانفتاح على الأحزاب. ولم يكن يجهل أنها أحست مثله بالرعب والفزع

---

391 - كل شيء يصل إلى علم الملك، فحرسه الشخصي يشكل دولة داخل الدولة. ولا يتم اعتقال أي شخص إلا بعد أن يأمر الملك بذلك"، رؤوف أوفقير، مرجع مذكور، صفحتا75 و168.

392 - الاختيار الثوري بالمغرب، مرجع مذكور، الصفحات 16 و17 و18.

393 - سيستغل الحسن الثاني الهزتين اللتين تعرض لهما عرشه في أعقاب المحاولتين الانقلابيتين في يوليوز1971 وغشت1972 ليأمر ببساطة بحل هذه المنظمة في 24 يناير1973.

وهي تعاين ما حدث. وفي الواقع، يمكنني أن أؤكد، من موقع المراقب عن كثب لتطور الأحداث، ومما سمعته من معارفي، أن الجميع أحس بالخوف الشديد في تلك الفترة، انطلاقا من أدنى قيادي حزبي، صعودا إلى أعلى سلطة في البلد. أهي الثورة الشعبية قد شقت طريقها؟ هكذا عنَّ للحسن الثاني أن يعتمد إستراتيجية مزدوجة، إحداهما منفتحة على الأحزاب، وخاصة أحزاب المعارضة، وثانيهما لم يتوقعها أحدا، وتقوم على الاتصال بزعيم المعارضة الأوحد الموجود مع ذلك خارج المغرب منذ سنتين، وهو المهدي بن بركة.

وفيما يخص الأحزاب، أطلق الملك فكرة عقد مصالحة وطنية، تذكر بأيام الاستقلال المجيدة الأولى. وكان يستعجل تحقيق هذا المطمح، وربما فكر في إحياء تجربة1959-1960 واستدعاء اليسار للحكم. مبدئيا، لم يكن اليسار ضد هذه الفكرة. ولكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرى أن الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد تتطلب إصلاح بنيات الدولة إصلاحا جديا، كما أنه ضم صوته إلى النقابات التعليمية والاتحاد المغربي للشغل، منددا ب "المخطط الثلاثي" الذي وضعه وزير التربية الوطنية. كما أن الحزب اشترط مسبقا قبل إجراء أي حوار مع الملك إطلاق سراح الفقيه البصري ورفاقه، وعموما إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

وقد اختار الحسن الثاني يوم عيد الأضحى في14 أبريل لإلقاء خطاب جديد يمثل منعطفا حقيقيا في السياسة التي اعتمدها الملك حتى تلك الفترة.ابتدأ بالإعلان عن عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين، مستجيبا بذبك لمطلب اليسار، لكنه عبر عن تحفظ كبير فيما يخص المعارضين الذين صدرت ضدهم أحكام بالإدانة غيابيا، ومنهم طبعا المهدي بن بركة: **"كنت أتمنى أن يشمل عفوي كل الذين صدرت في حقهم أحكام بسبب اقترافهم جريمة المس بالأمن الخارجي للدولة، لو لم يكونوا قد فروا من عدالة بلدهم، ولجأوا إلى الخارج، وتمادوا في الخطأ(...) وعلى هؤلاء أن يفهموا أن زمن المؤامرات والفتن قد ولى (...) وإذا ضيعوا هذه الفرصة، وإذا تمادوا في الخطأ(...) أحذرهم من العواقب الوخيمة لمقاصدهم الدنيئة، وألفت نظرهم أن رحمتنا لن تعادلها سوى صرامتنا" (التشديد من الكاتب)**[394].

وفي الغد، قدم وزير الاعلام مولاي أحمد العلوي بعض التوضيحات حول الخطاب الملكي مبينا أن العفو الملكي يشمل أيضا كل العملاء المتورطين في عهد بنعرفة المحرومين من حقوقهم المدنية والسياسية، والذين صدرت في حقهم أحكام افدانة في قضية عدي أوبيهي، أو "تمرد الريف". هكذا أُطلق سراح خمس وستين معتقلا مباشرة، وضمنهم الفقيه البصري ومومن الديوري وعمر بنجلون. ولم ينس الوزير أيضا ان يذكر أن إجراءات العفو من المفروض أن يعقبها تشكيل حكومة وحدة وطنية، وبالتالي فإن الملك سيجري مشاورات في هذا الصدد مع الأحزاب والمنظمات النقابية.

اتجه الحسن الثاني أولا نحو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أكثر الأحزاب معارضة لسياسته. هكذا استقبل لأول مرة منذ ماي1960، وفدا عن هذا التنظيم السياسي يقوده الرجلان الثاني والثالث في

[394]- لوبوتي ماروكان، 15 أبريل 1965.

الحزب، عبد الرحيم بوعبيد واليوسفي[395]. وأخبر الوفد الملك أن الحزب مستعد لتحمل المسؤولية، ولكن ذلك رهين بتحقيق أربعة شروط:

- وضع دستور جديد يمنح الملك بموجبه دورا مهما، ولكن مع حكومة مسؤولة،
-تشكيل حكومة منسجمة،
- تقديم برنامج إصلاحات مدقق،
- منح هذه الحكومة سلطات تامة مع جعلها مسؤولة أمام البرلمان.

وطبعا كان المهدي بن بركة يحاط علما بهذه المحادثات وهو خارج المغرب. وكان لا يزال هدفا لسهام الكثيرين، ذلك أن القوى الرجعية وركائز المحافظة وحلفاء الملك لم يتورعوا في الخفاء أحيانا وعلانية أحيانا أخرى عن الترويج لفكرة كونه "العقل المدبر والمنظم لانتفاضة الدار البيضاء". لم تكن مثل هذه الخزعبلات لتنطلي على شخص بمثل ذكاء الحسن الثاني، يتوفر إضافة إلى ذلك على شبكة استخباراتية فعالة. ولكنه سعى بشتى الوسائل إلى التخفيف من حماس دعاة تشكيل حكومة وحدة وطنية، سعيا إلى كسب الوقت[396].

ووافق حزب الاستقلال المُقصى من السلطة منذ نهاية1962 هو أيضا التعاون مع الملك ولكنه اشترط قبل ذلك إجراء انتخابات جديدة. صحيح أن استحقاقات 1963 منحته وضعية مريحة، حيث فاز ب43 مقعدا من أصل140، ولكنها كانت مشوبة بالعديد من الخروقات[397]، وهي في الحقيقة أقل بكثير مما ستعرفه كل الانتخابات حتى سنة2002.

أما الاتحاد المغربي للشغل فقد كان وجه من جانبه انتقادات حادة للقصر لكن انتفاضة معطلي المدن الصفيحية أثارت قلقه، وبالتالي فإن موقفه من النظام كان في العمق موقفا معتدلا مهادنا.

ولم يكن في نية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مد يده إلى القصر، بعد الإضرابات التي خاضها في مجموع البلاد، والقمع الشرس لانتفاضة الدار البيضاء. بيد أن إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وإلغاء كل الأحكام الصادرة ضد المناضلين التقدميين غيرت نسبيا المعطيات على الساحة. هكذا عبر في بيان له عن أن "الطلبة رحبوا بقرار رئيس الدولة".

وأشاد زعيم الحزب الشيوعي المحظور علي يعتة نفسه بالمبادرة الملكية، مطالبا في نفس الوقت ب "تغيير جذري للتوجه العام واحترام الديموقراطية".

وفي20 أبريل، اتخذ الحسن الثاني مبادرة جديدة، حيث قدم لممثلي الأحزاب والنقابات مذكرة تضم تقريبا أربعين صفحة، باسم "ميثاق العهد الجديد"، من المفروض أن تستلهمها الحكومة الجديدة في وضع

---

395 - كان عبد الرحيم بوعبيد قد التقى ثلاثة أشهر قبلها بصفة شخصية الحسن الثاني، ولكن خلال هذا اللقاء كان الملك هو الذي قدم شروطه.

396 - يحكي اليوسفي في إحدى محاضراته كيف أن الحسن الثاني صرح في إحدى المشاورات لوفد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يترأسه بوعبيد وكنت عضوا فيه: "تحليلكم صائب، الحق معكم أنتم. أغلبيتي ضعيفة جدا، ولكن لا يمكنني بين عشية وضحاها أن أغير موقعي. يجب أن تمنحوني بعض الوقت حفاظا على مشاعر أصدقائي الحاليين. سنجري معا مراجعة دستورية وانتخابات تشريعية جديدة، في شهر أكتوبر مثلا، إن شاء الله" وكما يليق بالمسلم الحق الذي يتبع التعاليم القرآنية لم ينس الملك أن يذكر عبارة إن شاء الله، ولا شك أن الله لم يشأ ذلك، كما سيتبين لنا في الجزء الأخير من هذا الكتاب.

397 - كان علال الفاسي قد التقى بالحسن الثاني قبل أحداث الدار البيضاء، مما يدل على أن التفاهم بين الطرفين كان ممكنا.

برنامجها. وتحتوي هذه الوثيقة التي سيطلق عليها اسم "خطة الحسن الثاني" أساسا مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها لا تشير بتاتا إلى القضية الأساسية التي تهم الأحزاب، قضية المؤسسات، وخاصة الدستور. ذلك أن العاهل المغربي يرى أن لامكان على الإطلاق للأفكار التي يطرحها بوعبيد ورفاقه في الأجندة السياسية آنذاك. والحال أن بوعبيد نفسه اعتبر، في حديث صحفي أدلى به إلى فرانسوا مينلي من جريدة لوفيغارو[398]، أن حكومة وحدة وطنية هي بمثابة فخ لأنه لا علاقة البتة بين حكومة وطنية وحكومة منسجمة. أما قضية تغيير الدستور ووضع دستور جديد، فسيظل المغاربة يتحدثون عنها طويلا دون أن تتحقق.

مُنحت الأحزاب مهلة أسبوع لموافاة الملك بجوابها. وكلها رفضت الاقتراحات الملكية. فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ارتأى ان الخطة لا تتطرق بوضوح لقضاي الجوهر، أما الاتحاد المغربي للشغل، فظل على موقفه المنادي بحكومة وحدة وطنية ولكن شرط أن يحظى برنامجها بموافقة الملك. وصعَّد حزب الاستقلال خطابه، فهو قد شارك في الحكومات المتعاقبة منذ1962 ولا يريد أن يتجاوزه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وليس له سوى شرط مسبق واحد يتمثل في "العودة إلى الشرعية عبر تنظيم انتخابات جديدة"، الأمر الذي لم تتطرق له المذكرة الملكية.

ولم يقبل اكديرة، مؤسس الحزب الاجتماعي الديموقراطي على أنقاض جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، هوأيضا حل البرلمان الذي يحظى فيه بالأغلبية شريطة أن يتحالف مع زعيمي الحركة الشعبية الدكتور الخطيب رئيس مجلس النواب وأحرضان.والحال أن الحزب الاجتماعي الديموقراطي لم يكن في أحسن أحواله، فبعد أحداث مارس، غادر "الجرذان" السفينة قبل أن تبتلعها المياه، وفي مستهل يونيو لم يبق في الحزب إلا مؤسسوه. والعاهل المغربي أدار ظهره لكديرة، كما أن رفاقه "الشجعان" تخلو عنه، وهم مستعدون فنشاء حزب ملكي جديد يأتمر مباشرة، ولكن وراء الستار، بأوامر الملك، مما سيجعله يحظى بكل الامتيازات التي يغدقها الملك على الأوفياء له ذات الشمال وذات اليمين...دون حساب...

وفي19 ماي، استقبل الحسن الثاني وفدا جديدا عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقوده من جديد بوعبيد واليوسفي. ابتدأ القياديان بشكر الملك على إطلاق سراح المعتقلين بسبب "المؤامرة"، ظنا منهما أن ذلك اللقاء يشكل امتدادا لجلسات الحوار بين الطرفين. بيد أن الملك تحدث في جوابه خاصة عن المهدي بن بركة، وعبر عن أسفه لكون هذا الأخير لم يقبل الاقتراح الذي قدمه له ابن عم الملك مولاي علين وفيما بعد سأعود إلى هذه النقطة بالتفصيل. وقد أكد اليوسفي، الذي كان عاد لتوه من فرانكفورت، للملك أن بن بركة مستعد للعودة إلى المغرب ولكن ببعض الشروط، وبعد وفائه بمجموعة من الالتزامات الدولية.وجاء جواب الملك قطعيا لا لبس فيه: "بما انه لم يعد خلال الفترة التي طلبت منه فيها ذلك، فلم يعد لهذا الأمر أي أهمية"[399].

---

[398] - 20 ماي1965.

[399] - في تصريح لليوسفي لجريدة لوموند بتاريخ 11 أكتوبر1966، سبق الاستشهاد به. بقي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أمام هذه الوضعية الحزب الوحيد الذي يعارض سياسة الملك.

تواصلت المناوشات داخل البرلمان، واختلطت الأوراق، فبعض نواب الحركة الشعبية صوتوا بجانب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال على العديد من القوانين والمشاريع. هكذا تقدم حزب الاستقلال باقتراح تعديل لقانون الصحافة تمنع بمقتضاه الشركات الأجنبية من طبع صحفها بالمغرب، وتمت المصادقة على المقترح، رغم اعتراض اكديرة، وذلك بفضل امتناع نواب الحركة الشعبية عن التصويت، مما أثار استياء الحسن الثاني، فأعلن في اليوم نفسه حل البرلمان وإقرار "حالة الاستثناء".

حالة الاستثناء

لم يصدر أي جواب عن الملك، سواء بالإيجاب أو النفي، على الشروط التي وضعها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وغيره من التنظيمات اليسارية،ولكنه اتخذ قرار حل البرلمان، مستجيبا بذلك بطريقة غير مباشرة إلى أحد المطالب التي تقدمت بها، إلى جانب حزب الاستقلال. هكذا قرر إعمال الفصل 35 من الدستور المغربي، وإعلان "حالة الاستثناء" في الخطاب الذي وجهه يوم7 يونيو إلى "شعبه العزيز": إن قرارنا هو أكثر من مجرد إجراء أملته الظرفيةن بل عن تعبير عن إرادتنا الانخراط بإصرار وعزم في عهد التغييرات الجذرية(...) قصد وضع حد للميوعة واللامبالاة(...) بفضل سلطة قوية وعادلة ومستقرة"[400].

هكذا منح الملك لنفسه، رسميا هذه المرة، كل السلطات، مع إقامة حكومة من "التقنوقراط" يترأسها شخصيا، تناط بها مهمة وحيدة وهي النجاح. ولم تكن هذه الحكومة في واقع الأمر تختلف عن سابقتها. وفي الوقت نفسه، واصل الحسن الثاني، بكل ما أوتي من قدرة على المناورة والنفاق، محادثاته مع الأحزاب.

ويتطرق الحسن الثاني في كتاب "الحسن الثاني، ذاكرة ملك" إلى "الدلالة الكبر" لإعلان حالة الاستثناء الهادفة إلى إنجاز "تغييرات جذرية" سبق وأن أعلن عنها في خطابه. وفي18 يونيو، خص الملك المراسل الخاص لجريدة لوفيغارو بحديث صحفي قال فيه: " لم أحد عن الشرعية، بل احتكمت إلى مقتضيات فصل في الدستور يمنحني ذلك الحق(...) فالهوة كانت قد اتسعت بين السلطتين التنفيذية والتشريعية(...) وأخيرا، فإن نفور الشعب المغربي من مؤسساته أصبح يشكل خطرا على الديموقراطية(...)".

ومع ذلك، ألفى الملك نفسه هذه المرة في مواجهة الأغلبية السابقة التي طردها من قبة البرلمان، حيث ارتفع صوت الدكتور الخطيب معارضا القرار الملكي[401]، أما أحرضان فقد قبل المشاركة في الحكومة الجديدة، مقررا طرد كل أطر الحركة الشعبية المعارضين لتوجهه من الحزب، ولكن دون المساس بالخطيب، مفسرا ذلك بالرغبة في المحافظة على وحدة الحزب. هكذا احتدم الصراع بين الطرفين حول التحكم في الحركة الشعبية، حيث كان الدكتور الخطيب وأنصاره يطالبون بعقد مؤتمر وطني للحزب، بينما لا يرى أحرضان سببا موجبا لذلك. وسيستغل هذا الأخير سفرا رسميا قام به خصمه الدكتور

---

400 - لوبتي ماروكان،8 يونيو1965.

401 - اعتبر الخطيب أن الأغلبية البرلمانية مازالت قادرة على العطاء، ولم يتردد في التأكيد أن لاشيء يبرر اللجوء إلى الفصل35 من الدستور وتعطيل المؤسسات الديموقراطية.

الخطيب إلى العربية السعودية، لطرده من صفوف الحزب، عن طريق الدعوة المفاجئة إلى عقد المؤتمر الخامس للحركة الشعبية بالقنيطرة في نونبر 1966[402].

وواصل حزب الاستقلال معارضته المفتوحة، وتجلى ذلك خاصة في الانتقادات الحادة التي لم تنفك جريدة العلم توجهها إلى السياسة الحكومية، كما كان قياديي الحزب عبروا عن رفضهم المطلق لكل اتصال بين حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والقصر.

وظل اليسار عموما في حالة ترقب، فقادة كل من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل مقتنعون أن الحسن الثاني عازم هذه المرة جديا على تعديل الدستور. وفي نهاية يوليوز، التقى وفد عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة بوعبيد بالملك، وقد المشروع السياسي للحزب، ملحا على ضرورة إجراء انتخابات جديدة. بيد أن الملك لا يبدو متعجلا، لهذا بادر الوفد بالقول: " إن تصرف أصدقائكم بالخارج لايسهل المأمورية بتاتا"[403]. ومع ذلك، ففي خلال اللقاء الأخير بالعاهل المغربي، تولد لدى بوعبيد الانطباع أن الملك مستعد للتعاون مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بل إن الرجل الثاني في الاتحاد كان مقتنعا أن المصلحة العليا للبلد تقتضي التفاهم بين حزبه والقصر، ولكن طبعا ليس بأي ثمن، فالشروط التي طرحه الحزب ما زالت قائمة.وأخيرا، حدد الحسن الثاني لبوعبيد، موعدا جديدا للقاء، وتحديدا في شهر أكتوبر، كما ذكر ذلك بوعبيد نفسه في 3 نونبر لسفير فرنسا ر. جيي، أي بعد "اختفاء" المهدي بن بركة.

ومع ذلك لم يكن بوعبيد في أعقاب هذا اللقاء مطمئنا كل الاطمئنانن إذ ظل يتساءل إن كان الحسن الثاني عازم حقا على التعاون الجدي مع القوى الحية في البلد، أم أنه قرر في قرارة نفسه مواصلة الحكم وحده، ظنا منه أنه قادر على ذلك، وبالتالي فلا حاجة له في إشراك قوى اليسار. وقد اعترف بوعبيد لسفير فرنسا بصعوبة استجلاء نية العاهل المغربي خاصة وأن "أفكار الحسن الثاني اليوم ليست بالضرورة نفس أفكار اليوم السابق، ولن تظل نفسها في اليوم الموالي". وسيأتي الخطاب الذي يلقيه الملك كل سنة بمناسبة 20 غشت مصداقا لما ذكره بوعبيد، ففيه يرفع الحسن الثاني من حدة وعيده ضد مغاربة المنفى: "وإذا كان بعض الأشخاص الذين تحركهم نوازع الشر يتمادون في الضلال، وظلوا يتآمرون ضد بلدهم ومواطنيهم، فإن وطنهم قد تبرأ منهم بدوره"[404].

وفي الحقيقة، فإن "حالة الاستثناء" لم تغير بنية الحكم الحقيقية في البلد، فالملكية المغربية المطلقة والليبرالية في الآن نفسه كما ينص على ذلك دستور1962 أو كما في خطابات الملك، لم تعد سوى مطلقة رسميا هذه المرة. والحسن الثاني أصبح يقود البلاد وينظم لصالحه ولصالح حاشيته من الأتباع الموالين له، نظاما يقوم على الفساد المستشري في كل المجالات، رغم أن بعض أكباش الفداء تقدم للمحاكمة هنا وهناك ذرا للرماد في العيون. والمعارضة التي كانت تعبر منذ1960 عن طريق الصحافة

---

402 - سيشكل الدكتور الخطيب وأنصاره حزبا سياسيا جديدا باسم الحركة الشعبية الديموقراطية في فبراير1967، وطبعا فهذا الانقسام الجديد على غرار ما عرفه حزب الاستقلال سنة1959 لا يمكن سوى أن يصب في مصلحة الحسن الثاني الذي يؤمن كل الإيمان بمبدأ فرق تسد.

403 - في تصريح أدلى بها اليوسفي لجريدة لوموند سبق ذكره.

404 - لوبوتي ماروكان،21 غشت1965.

عن مواقفها متحملة ضروب المضايقات، كممت أفواهها تماما، وفرضت عليها الكثير من الخطوط الحمراء. وتعرضت صحفها للمصادرة، بل وللمنع أحيانا كثيرة. واستهدفت قوى القمع من جديد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمراكش وتازة ووجدة ومنطقة سوس، الخ.ةوتعرض بعض أطر الحزب للتهديد، واعتُقل البعض الآخر، و"سيختفي" الكثيرون كما هو حال المهدي بن بركة. كما أن العديد من المعتقلين الذين أطلق سراحهم نظريا، لم يستعيدو حريتهم[405]. "لايخفى إذن أن الوضعية في المغرب ازدادت ترديا(...) ابتداء من يوليوز1956. ورغم ما تروجه مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس من ادعاءات، فإن الأزمة واقع لا يرتفع"[406].

ربيع1965 بالجزائر

انطلقت محاكمة حسين آيت أحمد بالعاصمة الجزائر من 7 إلى 10 أبريل[407]. وهذا الزعيم القبائلي سرعان ما تحول إلى معارض لرفيقه في الكفاح أحمد بن بلة الذي سيُنتخب في15 شتنبر1963 رئيسا للجمهورية الجزائرية. وفي يونيو1964، أعلن في خطاب شديد اللهجة موجه ضد بن بلة أنه سيخوض معركة لاهوادة فيها ضد النظام[408]. وفي10 أكتوبر اعتصم بالجبال وانخرط في الكفاح المسلح السري برفقة أعضاء من جبهة القوى الاشتراكية، بيد ان قوات الأمن ما لبثت أن استعادت السيطرة على كل مراكز التمرد بمنطقة القبائل، وتمكنت من اعتقال حسين آيت أحمد في17 أكتوبر. ووجِّهت له المحكمة الجنائية بالجزائر العاصمة تهمة إشعال انتفاضة بلاد القبائل.

التقيتُ في العاصمة الجزائر بالمعطي بوعبيد وأحمد بلحاج[409]. كان علينا أن نلتحق بفريق الدفاع عن الزعيم القبائلي المشكَّل من زملاء جزائريين، أذكر منهم على وجه الخصوص الأستاذين أوصديق والشريف باطوش. وانتصب للدفاع أيضا زملاء فرنسيون من هيئة بارسي[410]. وقد تمكنت من الالتقاء بحسين آيت أحمد[411] المعتقل بسجن باربوس، بفضل حصولي على "ترخيص بالاتصال".

انطلقت المحاكمة يوم7 أبريل بقاعة المحكمة الابتدائية بقصر العدالة بالجزائر العاصمة. كنت متأثرا أيما تأثر وأنا أجد نفسي في نفس القاعة التي جرت فيها، قبل إحدى وعشرين سنة، محاكمة بيير بيشو،

---

405 - وفي هذا السياق، نفهم كيف أن سفير المغرب بالقاهرة استدعى الفقيه البصري لحضور حفل زفاف ابنته، ليتلقى مباشرة الأمر بتنحيته أثناء الحفل نفسه من قبل وزير الشؤون الخارجية بالنيابة الذي قال له : "لايمكن أن يقبل صاحب الجلالة أن خادما له يستدعي قاتله"، في تصريح لليوسفي لجريدة لوموند، سبق ذكره.

406 - نفسه.

407 - انتُخب الزعيم القبائلي ومؤسس جبهة القوى الاشتراكية نائبا في أول برلمان جزائري بعد الاستقلال المعلن في 2 يوليوز1962.

408 - اتهم بن بلة في فاتح أكتوبر المغرب بمؤازرة انفصال منطقة القبائل، وهي تهمة قد تصدق على الحركة الشعبية، ولكن النظام المغربي نفاها رسميا.

409 - كان حينها شريكا لبوعبيد وعضوا في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مثل المعطي بوعبيد.

410 - الأستاذ جولي الوزير السابق للشؤون المغربية والتونسية ومساعده الأستاذ جيبو أحد المحامين المدافعين عن الدليمي أمام محكمة الجنايات لاسين.

411 - منذ لقائنا الأول استوقفني ذكاؤه ومعرفته العميقة بوضعية بلده. وكان في الحقيقة حريصا على مصلحة وطنه أكثر من حرصه على شخصه. وبادرني بالقول دون مواربة: "لن يظل بن بلة في الحكم بعد ثلاثة أشهر". أهي قدرة على التنبؤ. أم قوة حدس، أم أمل منغرس في ألياف النفس؟

وعلى رأس هيئة الدفاع والدي[412]. ذكَّرت بهذه الواقعة في مرافعتي، مطالبا من المحكمة ألا يتكرر الأمر "بين إخوة جزائريين، أبطال المقاومة الجزائرية"، وانتقدت بشدة النائب العام الذي سمح لنفسه في آخر لحظة بإخراج وثيقة لم يطلع الدفاع عنها، تتضمن تهمة مباشرة لحسين آيت أحمد بالمسؤولية عن التمرد المسلح لبلاد القبائل. ولكن رغم المرافعات الرائعة لهيئة الدفاع والمرافعة المتميزة التي ارتجلها حسين آيت أحمد شخصيا على غرار الثوريين الرومانسيين في الثلاثينات، فإن الزعيم القبائلي حكم عليه بالإعدام[413].

وفي اليوم الموالي، احتفلت الجزائر بعيد الأضحى أكبر أعياد المسلمين. وقد تقاطرت بالمناسبة على الرئيس بن بلة العديد من الملتمسات مطالبة بالعفو عن الزعيم القبائلي. ومن جانبي اتصلت بأحد أصدقائي من مستشاري الرئيس وأحد المقربين منه، إسماعيل محروق[414]. استغل بن بلة مناسبة العيد، ووافق على العفو عن آيت أحمد وتخفيف حكمه إلى السجن المؤبد[415]. وسنرى فيما بعد أن بلة نفسه سيجني بعد أشهر قليلة ثمار هذا القرار...

وأنا أتجول في المدينة، وقفت مشدوها أمام واقعة عاينتها شخصيا يوم العيد. غادر بن بلة بصحبة بعض الوزراء والرفاق والحراس الشخصيين في الصباح القصر الرئاسي المشرف على العاصمة، وانحدروا مشيا على الأقدام ميممين شطر المسجد الموجود أسفل المدينة قريبا من الميناء. ورويدا رويدا، خرج من الأزقة القريبة، مئات ومئات من مناضلات ومناضلي جبهة التحرير الجزائرية، ومن المواطنين العاديين، وانضموا جميعا إلى الموكب الرئاسي. وقد ربا عددهم وقت الصلاة على 100 ألف جزائرية وجزائري يحيطون برئيسهم ويهتفون باسمه. يا له من حماس فياض يحرك هذه الجموع الجذلانة. ما أصدق الحب الذي يكنونه لرئيسهم بن بلة.

التقى بن بلة في 12 ماي الحسن الثاني على الحدود الجزائرية المغربية، ولكنه استبعد قصدا من المحادثات وزيره للشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ونائبه ووزير دفاعه الهواري بومدين.

وكان من المقرر أن ينعقد بالجزائر العاصمة بتاريخ29 يونيو المؤتمر الثاني الإفريقي الأسيوي، أو "باندونغ" الثاني. وكان بن بلة يسعى بهذه المناسبة إلى أن يتوَّج رجل دولة ذا إشعاع دولي. ولكن عشرة أيام قبل المؤتمر، في الليلة الفاصلة بين يومي18 و19 يونيو، سيعصف انقلاب عسكري بكل طموحاته[416].

سقوط بن بلة

412 - كان حينها نقيبا لهيئة فاس-مكناس.

413 - لم تشذ هذه المحاكمة عن القاعدة السائدة في تلك الفترة في مختلف بلدان العالم الثالث، فيما يخص المحاكمات السياسية.

414 - التقيت في غضون ذلك بوالدة آيت أحمد، وهي امرأة قبائلية ذات شخصية قوية، تمثل نموذج المغاربية البدوية المتقدمة في السن، تزن كلامها جيدا. ومما قالته لي حينها: " كنت دائما اعتبر أحمد كابن لي، تماما مثل حسين. وإذا سمح أحمد يتنفيذ حكم افعدام في ابني، فسأعمل على أن يعدم هو أيضا بدوره".

415 - لم تكن هناك نية لإطلاق سراح آيت أحمد بعد انقلاب 19 يونيو، ولكن بفضل مساعدة بعض الحراس، فإنه سيتمكن من الفرار سنة1966، والالتحاق بسويسرا حيث سيستقر حتى هذا اليوم.

416 - قررت اللجنة التحضيرية تأجيل المؤتمر إلى 5 نونبر والإبقاء على مكان انعقاده بالعاصمة الجزائرية، بسبب التنافس الصيني السوفياتي الذي لم يتم الحسم فيه وبسبب الوضعية الجديدة بالجزائر.

يذهب البعض إلى القول إن بوتفليقة بادر إلى التحرك بعد أن تناهى إلى علمه رغبة بن بلة في إقالته. مهما يكن، فإن بوتفليقة هو الذي أمر الجيش برئاسة بومدين بإلقاء القبض على الرئيس، ونصَّب هذا الأخير على رأس الدولة. نزل الخبر كالصاعقة، فلا أحد من المراقبين والرأي العام الوطني والدولي كان يتوقع هذه "القنبلة" التي أطاحت برئيس دخل الجزائر مظفرا قبل ثلاث سنوات خلت، ينتظر انعقاد "باندونغ" الثاني بعد عشرة أيام ليتوَّج رجل دولة ذا إشعاع دولي. ليس هذا فقط، بل إن الصحافة لاحظت باستغراب شديد أن الانقلاب لم يخلف أي ردود فعل في أوساط الجزائريين، ما عدا بعض التجمعات البسيطة، ومظاهرات الغضب الصغيرة المتفرقة، هنا وهناك بالجزائر العاصمة ووهران وعنابة. صحيح أن قوات الجيش تجوب الشوارع تحسبا لكل طارئ، ولكن أين هي الجماهير الشعبية الغفيرة؟ وأين اختفة أولئك المناضلات والمناضلون المتحمسون الذين كانوا يحفون ببن بلة قبل بضعة أسابيع؟ أتعمد التوقف مليا عند هذه الظاهرة، لأني أعدها بالغة الأهمية لفهم أبعاد التغير الجذري، ابتداء من 19 يونيو، في موقف الحسن الثاني من اليسار المغربي وتحديدا من زعيمه المهدي بن بركة[417].

ومع ذلك، فإن انقلاب الجزائر أثار قلق الحسن الثاني ومخاوفه، وربما فكر حينها في مستقبله هو نفسه. وتصور أن الزعيم الجزائري سيكون موضوع متابعة قضائية، وسيمثل أمام محكمة ستدينه بالأفعال المنسوبة إليه، لينفذ فيه الحكم بالاعدام، رغم أن بن بلة عفا قبل بضعة أشهر عن آيت أحمد وخفف حكمه إلى السجن المؤبد. لهذا استدعى سفيره بالجزائر العاصمة قاسم الزهيري، وكلفه بإبلاغ رسالة شخصية مزدوجة إلى الرجل القوي الجديد بالجزائر: "أخبروه أنني لا أنوي التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وأنني لا أدين الانقلاب. ولكنني أعتبر بن بلة أحد الرموز الجزائرية الذي بذل الكثير من أجل حرية بلده، لهذا أؤكد على ضرورة عدم محاكمته، وخاصة ألا ينفَّذ فيه حكم الإعدام، إن صدر في حقه. لا أريد أن تراق أي قطرة دم بيننا". وكما يقع غالبا في مثل هذه الحالات بإفريقيا والشرق الأوسط أو أمريكا، فالهواري بومدين وعد السفير المغربي أنه سيلبي طلب الحسن الثاني[418].

نصَّبتني عائلة بن بلة إلى جانب زميليَّ المعطي بوعبيد وبلحاج للدفاع عن الرئيس الجزائري السابق. سافرنا إلى الجزائر العاصمة حيث كنا قبل بضعة أشهر ضمن هيئة الدفاع عن حسين آيت أحمد. ذهبنا للقاء وزير العدل الذي ظل في منصبه لعد الانقلاب، وكنا التقيناه سابقا في قضية الزعيم القبائلي. طلبنا منه ترخيصا بزيارة الرئيس الجزائري. لم يمنحنا الترخيص لأن بن بلة كما قال: "ليس متابعا أمام محكمة. إنه فقط معتقل ومحكوم عليه بالإقامة الجبرية في أحد مراكز الاحتجاز"[419].

وفي غضون ذلك، كان الحسن الثاني يضرب أخماسا في أسداس. فهو يخشى أيضا انعكاسات سقوط بن بلة على المستوى الخارجي، فبومدين كان وزير دفاع في حكومة الرئيس السابق، وبما أنه اليوم

---

417 - لم يغب الأمر عن أجهزة مخابراته، فإذا كان بن بلة المحبوب من الشعب، وأحد زعماء العالم الثالث المكرسين عالميا، قد اختفى من الساحة السياسية دون أن يحرك الشعب الجزائري ساكنا، فلماذا لا يحدث نفس الشيء في حالة إجبار المهدي بن بركة على العودة إلى المغرب؟

418 - حكى لي هذه الواقعة صديقي الكبير قاسم الزهيري في نونبر1999، خلال عودة عائلة المهدي بن بركة إلى المغرب وقد كنت أرافقها. وبدا لي أنها تكتسي دلالة خاصة فيما يتعلق بالمخاوف التي كانت تنتاب الحسن الثاني بصورة هوسية، وبالتالي وجب استحضارها عند تحليل قضية بن بركة.

419 - لن يُطلق سراحه إلا سنة1980 أي بعد خمس عشرة سنة من الاحتجاز.

أصبح رئيسا، ألن يحاول الدفع بالجيش المسلح من قبل الاتحاد السوفيتي إلى الانتقام من هزيمة "حرب الرمال"؟ ألن يضع يده في يد المعارضة المغربية المستقرة بالجزائر، ليساعدها على تحقيق حلمها الوحيد، أي الإطاحة بالملكية؟ وفي الواقع، لن يتحقق شيء من ذلك[420]، فبعد الانقلاب تغيرت وضعية هؤلاء المعارضين رأسا على عقب.

ما هو الموقف الذي اتخذه المهدي بن بركة من الانقلاب؟ يعني سقوط بن بلة انهيار نظام سياسي ثوري بكامله، لهذا كان من الطبيعي أن يحس بن بركة بالقلق، خاصة وأنه كان على علاقة وطيدة بالرئيس الجزائري الذي حظي، إضافة إلى ذلك، بدعم زعيم عربي يكن له بن بركة إعجابا شديدا، وهو جمال عبد الناصر. كان من المفروض إذا أن يدين كلا من الانقلاب ومدبره بومدين. ولكن لاشيء حصل من ذلك. فمن جديد ستغلب على المهدي بن بركة برغماتيته وواقعيته، كما سيتبين من هذه الواقعة الطريفة التي حكاها لي فتح الله ولعلو[421]. "اتصل بنا المهدي بن بركة يوم19 يونيو حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا وكنت مع أحمد الجوهري بزنقة سربانت. أخبرنا بسقوط بن بلة، ولم نكن بعد قد علمنا بالخبر. سارعنا إلى الذهاب إلى 115 شارع سان ميشيل، حيث مقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، حيث كان يوجد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي كان يترأس الاجتماع بين هذه المنظمات، والاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، والاتحاد الوطني لطلبة الجزائر، والاتحاد الوطني لطلبة تونس. قمنا بصياغة وإصدار بيان شديد اللهجة ضد بومدين، وقررنا أيضا تشكيل لجنة لدعم بن بلة. وبعد عودتنا إلى المقر بزنقة سربانت، تلقينا مكالمة هاتفية ثانية من المهدي بن بركة. كان غاضبا جدا وهو يعبر عن رفضه للبيان: " بن بلة انتهى. سألتقي ببومدين" أجابه الجوهري: "أمر غير معقول. هذا انقلاب عسكري، وبومدين شخص فاشي". عندها رد عليه المهدي بكل بساطة: " الفاشي هو أنت" وفي نهاية يونيو، التقى بن بركة واليوسفي وبوعبيد بزنقة سربانت، ودار بينهم نقاش ساخن حول هذه القضية. وطلب من المهدي بإلحاح ألا يذهب للقاء بومدين. وسيرضخ بن بركة في النهاية لهذه الطلب. وأؤكد هنا أنه لم يعبر لنا في أي لحظة عن نيته العودة إلى المغرب".[422]

---

420 - سيقول الحسن الثاني فيما بعد : "بكل صراحة سرني تولي شخص آخر رئاسة الجزائر تمكنني محاورته ومصافحته". ذاكرة ملك، الحسن الثاني، مرجع مذكور،ص77.

421 - خلال لقاء مع الكاتب في 10 دجنبر2001. وكان ولعلو حينها طالبا بباريس، وكان يشغل منصب السكرتير العام لفدرالية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بفرنسا، وكان مكتبها بمقر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بزنقة سربانت(Serpente).

422 - أكد لي اليوسفي في أحد لقاءاتنا يوم 8 يونيو2003، أن المهدي بن بركة لم تعد تخطر بباله فكرة العودة إلى البلد بعد يونيو1965، مع إعلان الحسن الثاني "حالة الاستثناء"، وسقوط بن بلة.

الجزء الثالث
قضية بن بركة
الدعوى الأولى من1965 إلى 1975

العودة الطوعية والعودة بالقوة

بن بركة وتنقلاته سنة1965

ولكن ترى ماذا فعل بن بركة سنة1965؟سيتبين أن الاحتياطات التي اتخذها وهو بجنيف حيث أصبح يقيم كانت مفيدة إلى أقصى الحدود، ففي مستهل السنة كاد يُختطف في طريق عودته إلى منزله بالسيارة برفقة بعض الرفاق الجزائريين. ومع ذلك واصل تنقلاته وأنشطته في مختلف القارات. وقد شارك في فبراير ممثلا عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الندوة الإفريقية الأسيوية بموافقة السلطات الجزائرية، مما أثار احتجاج الحكومة المغربية. وكانت فرصة للقاء مطول مع شي غيفارا.وفي

بداية أبريل، حل بالقاهرة لحضور أشغال مؤتمر دولي حول فلسطين، حيث قدم عرضا قوي اللهجة في موضوع "دور إسرائيل في إفريقيا"[423].

وفي أواخر هذا الشهر، حضر لقاء فرانكفورت الذي سأعود إليه فيما بعد. وها هو من جديد في مطلع ماي بجنيف. ويبدو أنه متضايق من الخلاف المحتدم بين بورقيبة وجمال عبد الناصر، ويتساءل إن كانت هذه الوضعية ستؤجل التغييرات التي تفرضها الظروف في المغرب.

وفي المستوى الدولي، نوه بالسياسة الفرنسية المستقلة التي اعتمدها ديغول تلك السنة، قصد تخليص بلاده من "الحماية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها على أوروبا تحت غطاء الدفاع عنها".

وفي شهر ماي، سافر إلى أكرا للمشاركة في المؤتمر الرابع لمنظمة تضامن شعوب إفريقيا وآسيا التي أنشئت سنة1957، حيت انتُخب رئيسا للجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس المزمع عقده في هافانا في يناير1966.

واستقر في شهر يوليوز ببكين. وفي شهر غشت شارك في "المؤتمر الدولي المناهض للقنبلة الذرية" بناجازاكي[424].

وكانت المحطة التالية هي القاهرة التي حط بها الرحال يومي1 و2 شتنبر للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية. وفي3 شتنبر التقى لبضعة دقائق الصحفي فيليب برينيي[425] الذي عرفه على جورج فيغون[426]. وفي7 شتنبر، استقل الطائرة من جنيف إلى باريس مع أخيه عبد القادر. وفي 15 من نفس الشهر، قفل عائدا من جديد إلى باريس.

وفي 20 شتنبر التقى من جديد بفيغون وبرنيي، ولكن بجنيف هذه المرة[427].

---

423 - يرى بن بركة أن كفاح الفلسطينيين والعرب ضد إسرائيل جزء من مجموع حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم برمته." هو ليس قضية بين اليهود والعرب، بل ثورة عربية ضد المؤامرات الإمبريالية من دون أي شوفينية عرقية".

424 - أكد في عرضه على ضرورة محاربة "الإمبريالية الأمريكية- وذلك في عز الحرب ضد فيتنام- الساعية إلى فرض هيمنتها على العالم". وطبعا لم ينس أن ينادي بضرورة إزالة آخر القواعد الأمريكية بالمغرب.

425 - كان بن بركة قد اتفق سابقا مع برنيي الذي يعرفه منذ وقت طويل على إخراج فيلم عن حركات تصفية الاستعمار وزعماء العالم الثالث، يقدم في افتتاح هذا المؤتمر.

426 - كانت مسألة تمويل الفيلم تؤرق بن بركة، وفي إطار مساعي برنيي لحل هذا المشكل التقى، كما قال، بفيغون أحد معارف الكاتبة الروائية المقربين مارغاريت دوراسMarguerite Duras، وهو شخص يقضي جل وقته في حانات سان جرمان دي بريSaint Germain des Prés مستعرضا شخصيته "الهامة". وقد نفسه له كمدير شركة نشر، واقترح عليه أن تتكفل دوراس بكتابة السيناريو، على أن يخرج الفيلم جورج فرانجوGeorge Franju، ويقوم هو شخصيا بتمويله.
ينحدر فيغون من أسرة ثرية، وقد انخرط سريعا في عالم الانحراف، مرتكبا بعض السرقات البسيطة، قبل أن تطاله يد العدالة بسبب قتله شرطيا أراد أن يسقطه في 20 نونبر1950 متلبسا في كمين. تكفل بالدفاع عنه الأستاذ جان هوجJean Hug، وحُكم عليه بعشرين سنة سجنا نافذة. وبعد خروجه من السجن المركزي بمدينة ميلون سنة1961، انتصب للدفاع عنه في بعض القضايا المدنية مساعد الأستاذ هوج، بيير لومارشانPierre Lemarchand الذي كان يعرفه منذ وقت طويل، حيث كانا قد تابعا دراستهما معا بثانوية سانت باربSaint Barbe، وظلا منذ تلك الفترة صديقين حميمين.ولومارشان هذا هو الذي نصحه بالعمل في الصحافة، كي يحقق رغبته في كتابة روايات بوليسية. أراد فيغون السفر إلى إسبانيا، رغم أنه ممنوع من دخول التراب الإسباني، لهذا طلب من صديقه لومارشان تمكينه من جواز سفر. وبفضل تدخل صديق للمحامي وهو كوميسير في المخابرات العامة، جان كاي Jean Caille، تمكن فيغون من الحصول على هذه الوثيقة...وفي نفس الوقت، لم يقطع فيغون صلاته ب"الوسط"...

427 - حسب برنيي، فإن فيغون كان يتفاخر بقدرته على جمع عشرات الملايين من الفرنكات الفرنسية من العملة القديمة لتمويل الفيلم.

وفي25 شتنبر، يمم شطر هافانا، حيث التى بفيديل كاسترو[428]. وخلال هذا اللقاء أخبر الزعيم الكوبي بن بركة بالمخاطر التي تتهدده والتي تقف وراءها السلطات المغربية. ولم يتردد بن بركة في جلسة تحضيرية للمؤتمر في القول: "سيتقاطع في المؤتمر تياران اثنان للثورة العالمية: تيار نابع من ثورة أكتوبر، وتيار الثورة الوطنية التحررية". لا غرو إذن أن تؤدي المواقف التي يجاهر بها المناهضة للأمريكيين والإسرائيليين والإمبرياليين والاستعماريين الجدد، والمناهضة للحسن الثاني، إلى إيغار صدر الجميع ضده، ليس فقط العاهل المغربي، بل حكومات العديد من الدول.هكذا سيصبح الزعيم المغربي موضوع مراقبة لصيقة من قبل أجهزة المخابرات التابعة لكل هذه الدول.

وفي مطلع أكتوبر، عاد إلى جنيف عبر براغ، ومنها سافر في6 أكتوبر إلى جاكارتا عبر القاهرة. وكان عازما على الذهاب إلى أندونيسيا، عندما تناهى إلى عمله وقوع انقلاب عسكري يوم18 أكتوبر أطاح بأحد زعماء العالم الثالث الكبار، أحمد سوكارنو، بمساعدة وكالة الاستخبارات الأمريكية. هاهم الزعماء يتساقطون، بعد فليكس دوميي زعيم الثورة الكاميرونية[429]، وبعد اغتيال باتريس لومومبا الوزير الأول في أول حكومة أعقبت استقلال الكونغو البلجيكية سابقا[430]... بل وفي سنة 1965 نفسها، كان اغتيال الوزير الأول الإيراني علي منصور، والجنرال دلغاو أحد زعماء المعارضة البرتغالية، وأ. مولينا نائب وزير دفاع غواتيمالا...ولا ننس سقوط بن بلة، ثم سوكارنو...فعلى من الدور الآن؟

وطوال كل هذه السنوات من العيش في المنفى، كرس الزعيم المغربي جل أنشطته للنضال في المستوى الدولي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا العالم الثالث ومناهضة الاستعمار، ولكنه لم ينس مع ذلك إخوانه قياديي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث ظل في اتصال دائم بهم، وخاصة مع عبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي.

ولا شك أن تنقلات بن بركة في مختلف بقاع العالم، والمكانة المتميزة التي أصبح يحتلها ضمن قادة العالم الثالث، ورفضه العودة إلى المغرب إلا بعد تحقق شروط يرفضها الحسن الثاني، نالت من كبرياء الملك في الصميم. هكذا تحرك في مستويين اثنين، مستوى ظاهر عن طريق إيفاد الأمير مولاي علي لمحاولة عقد صلح مع الزعيم المغربي، ومستوى خفي، حيث سعى بخبث ودناءة، تحت جنح الظلام، إلى تدبير عودة بالقوة لا " لأستاذه السابق في الرياضيات"، ولكن لمعارضه الأول.

حول العودة الطوعية

يحكي البعض أن الملك أنشأ في القصر مجلسا مصغرا بدأ اجتماعاته في 25 مارس، ويضم أوفقير والدليمي ومولاي حفيظ[431] وغدريس محمدي مدير الديوان الملكي، لتدارس "قضية المهدي بن بركة"،

---

428 - كان الأمر يتعلق بالتحضير للأعمال القادمة للمؤتمر التي لم يكون لها من هدف سوى "توحيد شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد الإمبريالية الأمريكية التي تنصب نفسها "دركيا للعالم"، وضد الاستعمار والاستعمار الجديد".

429 - مات مسموما بجنيف في 3 نونبر 1960.

430 - أطيح به ونقل إلى كاتانغا، واغتيل في يناير1961. وبعد انصرام سنوات عديدة، كشفت بلجيكا سنة2001 عن الملابسات الحقيقة التي حفت بمقتله. ويندرج هذا الاغتيال فيي إطار مخطط غربي للقضاء على الحركات المنادية باستقلال البلدان الإفريقية وغيرها.

431 - كولونيل ووزير القصور الملكية والتشريفات والأوسمة.

ذلك أن الحسن الثاني أحس أن بن بركة أخطر على نظامه في الخارج منه وهو داخل المغرب، وبالتالي يجب العمل بشتى الوسائل على جعله يعود إلى البلد، إما عن طيب خاطر، الشيء الذي لا يتصوره الملك، أو بالقوة[432].

هكذا سعى إلى ربط الاتصال بالمهدي بن بركة في نفس الوقت الذي استقبل فيه ممثلي الأحزاب في شهر أبريل. أكان يرغب في بث الشقاق في صفوف قياديي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أم كان يريد حقا جعل الحزب يضطلع بدور هام في حل الأزمة التي تعصف بالبلد؟ أكان يسعى إلى إغراء المهدي بن بركة وإسقاطه في الفخ وإقناعه بالعودة إلى المغرب عن طيب خاطر، قصد اعتقاله ثم تصفيته بمجرد ما أن تطأ قدماه أرض الوطن؟ ألم يوجه الملك في13 أبريل التحذير الآتي: "على هؤلاء أن يدركوا أن زمن المؤامرات والفتن قد ولى... وأذكرهم أن حلمنا لن يعادله سوى صرامتنا"؟ حكى جان لاكوتور في صحيفة إيفينمون في شهر أكتوبر1966 في هذا الصدد واقعة حبلى بالدلالات: "قبل عامين عندما استقبلني الملك لآخر مرة، جرى الحديث عن عودة المهدي بن بركة في سياق القرار الملكي القاضي بالعفو عن المحكوم عليهم في مؤامرة يوليوز. ولكن ما إن سألته عن إمكانية عودة بن بركة إلى المغرب، حتى انتفض واقفا كالملسوع، وصاح: "بن بركة؟ أبدا. مفهوم؟ لن تطأ قدماه أبدا أرض المغرب. تذكر هذا اليوم ولا تنس ما سأقواه لك: بن بركة لن يعود أبدا(...) أقسم لك بشرفي".

مهما يكن، فقد كلف الملك سفير المغرب في فرنسا ابن عمه وصهره الأمير مولاي علي بلقاء المهدي بن بركة لدعوته إلى العودة. اتصل مولاي علي في البداية بعبد القادر أخ المهدي[433]. تم اللقاء أواخر مارس بباريس[434]. رفض المهدي الاستجابة لدعوة الملك عندما كان بالقاهرة، فقد كان لا يزال عرضة لبعض التخوفات، لكنه رأى في إطلاق سراح الفقيه البصري والمعتقلين الآخرين في14 أبريل والذين كانوا قد اعتقلوا في مؤامرة يوليوز1963، علامة على أن الوضعية بالمغرب تشهد بعض التغيرات. هكذا قدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في20 أبريل بتنسيق تام معه جوابا على "المذكرة الملكية" يتضمن خطة حقيقية لإنقاذ البلد من الأزمة المستفحلة. وفي ظل هذه المستجدات، ما كان بإمكان المهدي بن بركة إلا أن يقبل اللقاء بمولاي علي.

تم اللقاء في 25 أبريل بمنزل عبد القادر في فرانكفورت. اختار مولاي علي السفر إلى تلك المدينة عبر ميلان بتوقف وحيد في نيس. وتشاء الصدف أن يستقل اليوسفي الذي كان في رحلة استجمام بمدينة كان بعد أشهر من الاعتقال نفس الطائرة. لقد كان الرجل الثالث في الحزب سيحل هو أيضا بفرانكفورت

---

[432] - عملية تحمل اسما سريا وهو "بويا بشير".

[433] - مستشار تجاري سابق للمغرب بألمانيا الفدرالية، قبل أن يصبح مديرا للقسم الاقتصادي بوزارة الشؤون الخارجية بالرباط حتى سنة1961. وبعد فترة اعتقال قصيرة بأحد سجون المغرب في صيف1963، استقر بفرانكفورت حيث اشتغل في التصدير والاستيرادز كان صديقا لمولاي علي طوال عدة سنوات، بل إنهما كانا شريكين في مشروع اقتصادي.

[434] - بفيلا سعيد مقر السفير المغربي بباريس. يروي عبد القادر وقائع هذا اللقاء : "يطلب منك الملك أن تحمل رسالة إلى المهدي وتقول: "جلالة الملك لديه معادلة يريد أن يحلها، وبما أنه أستاذه في الرياضيات سابقا، فسيفهم المقصود". المهدي بن بركة أخي، مرجع مذكور، ص209.

لوضع ترتيبات اللقاء[435]. وصل المهدي بن بركة إلى فرانكفورت قادما من جنيف. ويروي أخوه وقائع اللقاء قائلا: "أتذكر أول سؤال طرحه المهدي بن بركة على مبعوث الملك: " ما هو موقف الجيش من الاتصالات التي يجريها الملك مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومن توجهه إلى الانفتاح على اليسار؟ أجابه مولاي علي: " ليس هناك أي مشكل من هذا الجانب". حينها أكد له المهدي أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مستعد رغم الوضعية الكارثية للبلد أن يتقلد المسؤولية ولكن ببعض الشروط:

- توقيع عقد مع الملك لفترة سنتين تحدد بمقتضاه المسؤوليات داخل الحكومة تحديدا دقيقا[436]،
- تشكيل الاتحاد الوطني بعد ذلك حكومة منسجمة تضم شخصيات مستقلة تحظى بثقة الملك.
- حل البرلمان نظرا للخروقات وعمليات التزوير التي سبقت إجراء الانتخابات.

إضافة إلى ذلك، طالب المهدي بن بركة قبل عودته إلى المغرب، رفعا لكل لبس ممكن الحصول على صك براءة، أي إصدار ظهير ملكي بالعفو عنه من حكمي الإعدام الصادرين في حقه غيابيا. وهو هنا يتذكر أساسا "كلمة الشرف" الذي أعطاها الملك لباشا ميدلت السابق موحا أورا الذي وثق ثقة عمياء في الوعد الملكي غداة "تمرد" عدي أوبيهي. لهذا لم يرد أن يلقى نفس المصير إن اكتفى بوعد شفوي من الحسن الثاني.

ويحكي عبد القادر في كتابه عن هذه العودة: "أتذكر أن مولاي علي قال لأخي، بنبرة ليس فيها أي إلحاح، توحي كما لو أن الأمر يتعلق بنقطة عرضية ليس إلا، إن الحسن الثاني يطلب منه العودة إلى المغرب، وقد أجابه المهدي إنه سيفكر في الأمر". ولكنه أكد له إن العودة إن تمت، فستعقب انعقاد مؤتمر القارات الثلاث المقرر في هافانا في شهر يناير[437].

يبدو إذا أن للمهدي التزامات دولية يراها أهم من مسألة العودة، خاصة وان بالرباط رفاقه بوعبيد واليوسفي او الفقيه البصري الذين يمكنهم مثله تماما مواصلة النقاشات مع الملك. دع أنه كان حائرا لا يدري كيف يضحي بدور توحيد القوى التقدمية بالعالم الثالث الذي يضطلع به ويرى أنه قاب قوسين أو أدنى من تحقيقه.

ويزعم البعض أن المهدي بن بركة قد يكون التمس من الحسن الثاني التخلص من وزيره في الداخلية. هل هذا صحيح؟ شخصيا استبعد ذلك. وحتى لو فعل، فمن الواضح أنه كان يسعى إلى "تشجيع"

---

435 - هل كان الأمير يشك أن اليوسفي كان على علم باللقاء؟ مهما يكن، فحضور اليوسفي يبين متانة الروابط بين قياديي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ووحدة صفهم وتواصلهم المستمر، رغم مساعي الحسن الثاني إلى الإيقاع بينهم، وهو الذي كان يظن أن بإمكانه التفاهم مع بوعبيد مباشرة في حال رفض بن بركة.

436 - لاشك أن المهدي شخص ثوري في المستوى الإيديولوجي، ولكنه يعرف متى يكون واقعيا براغماتيا. ولقد جعلته الخبرة التي اكتسبها وهو يتقلد مسؤوليات التسيير لمدة ثلاث سنوات عندما كان رئيسا للمجلس الوطني الاستشاري صارما في احترام المبادئ، ولكنه متفهم مرن فيما يخص تفعيلها في الواقع. وسيقول عنه جان لاكوتور : "بن بركة هو لينين زائد إدغار فور" وليست فكرة العقد أو الميثاق التي يطالب بها بن بركة جديدة. فخلال معركة الاستقلال، وقعت الحركة الوطنية والسلطان محمد الخامس عقدا حقيقيا ظل الطرفان وفيين لروحه حتى النهاية. لابد إذن أن المهدي بن بركة داعبه أمل تكرار هذه التجربة والتوصل إلى "توافق تاريخي"،وهو أمل عانقه منذ وقت طويل، ولكن ليس بأي ثمن. لكن الحسن الثاني ليس هو محمد الخامس. والطريقة التي يتصور بها مسألة الحكم وممارسته تجعله لا يؤمن بمبدأ الالتزام مع طرف ثان. والحكم بالنسبة إليه هو مزيج متقن من السلطة الروحية والسلطة الزمنية، وبالتالي لا يمكنه أن يتعهد بأي التزام في هذا الصدد.

437 - مرجع مذكور،ص.2011.

الحسن الثاني مسبقا على الرفض...مما يسمح له بعدم الاستجابة لطلب العودة الطوعية التي وجهت له[438].

مهما يكن، فبع الإعلان عن "حالة الاستثناء" وتصريحات الملك برغبته في التغيير، فكر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية جديا في عودة زعيمه إلى الوطن. لهذا حل أخوه بالرباط في نهاية يوليوز، وطفق يبحث عن منزل كبير يكتريه لاستقبال العائلتين، وفي نفس الوقت عمل على تسجيل الأطفال الستة بإحدى المدارس. والحال أن الشرطة ألقت القبض عليه بضعة أيام بعد وصوله، وزجت به في السجن قبل أن يقدَّم إلى المحاكمة بتهمة ارتكابه مخالفة بسيارته. ولن يطلق سراحه إلا بعد تدخل شخصي من مولاي علي، ولكن مع نصحه بمغادرة المغرب في أسرع وقت. أبهذه الطريقة تُمهَّد "الظروف المواتية لعودة المهدي بن بركة إلى المغرب"، استجابة لرغبة الحسن الثاني، كما سيحلو لبعض الصادحين بأمجاد العاهل المغربي أن يرددوه بعد "اختفاء" الزعيم المغربي؟ أما عبد القادر[439] فقد فهم أن عودة أخيه بمحض اختياره لم تعد ضمن أجندة الملك. ألم يكن الأمر كله مجرد مناورة من قبل الملك؟

ولن يحصل بن بركة ورفاقه على "الضمانات الأساسية" التي طالبوا بها، كما أن الزعيم المغربي لم يتلق صك الأمان كتابة ضمانا لسلامته في حال عودته[440].

هل كان المهدي بن بركة حقا مستعدا للتعاون مع الملك كما يردد ذلك الكثيرون هنا في فرنسا؟ أنا متيقن أن العكس هو الصحيح، اللهم إلا إذا تحققت الشروط الواضحة التي ذكرتها فيما سلف. حينها كان على الحسن الثاني أن يقبل إقبار الملكية المطلقة كي يحل محلها نظام ديموقراطي اشتراكي ذي توجه ثوري. وما تأكيدي على هذه الاختلافات الجوهرية إلا لكي أبين أن التوافق كان مستحيلا بين الرجلين، فمن المعلوم أن " عرشا واحدا لا يسع ملكين"[441].

وأمام هذا الرفض لأي اتفاق مبدئي، هل نتصور أن شخصا مثل الحسن الثاني، الحاكم المصاب بجنون العظمة، وقبل هذا وذاك أمير المؤمنين، يمكن أن يقبل أن تظل الحال على ما هي عليه؟ دع أن بن بركة مازال يحظى بشعبية كبرى في أوساط الشعب المغربي، وخاصة لدى الشباب، والطلبة منهم على وجه الخصوص. كما أن إشعاعه في الخارج و"الهالة" التي تحيط به أينما حل وارتحل في العالم، تجعل منه أحد قادة العالم الثالث الكبار، بشخصية رجل دولة حقيقي. هل يعقل أن يكون الزعيم المغربي معروفا أكثر في بيكين وموسكو والقاهرة وكوبا، بل ومحترما أكثر من ملك المغرب؟ أليس المهدي بن

---

438 - لم يكن الحسن الثاني قادرا على الاستغناء عن أوفقير. تماما مثل نابوليون الذي لم يكن قادرا على إبعاد فوشي وزير الشرطة في عهده، ومنفذ الأعمال القدرة، رغم أن هذا الأخير سيخونه بعد مائة عام، كما فعل أوفقير سنة1972. وفي المقابل، كان بإمكان الملك الاستغناء عن بن بركة، خاصة إن تمكن من إسكاته...

439 - بعث بن بركة من جنيف رسالة إلى زوجته في 24 أكتوبر، يقول فيها: "اتصلت بالهانف بعبد القادر، ولم يقدم لي أي خبر جديد عن المغرب. إنه فقط منشغل بالتحضير لاستقراره بباريس، قبل أن يستقدم زوجته وأطفاله. أنتظر أخبارك وأخبارا عن مدرسة الأطفال. أتمنى أن تكون ظروف الدراسة جيدة بالمدرسة وبالمنزل". من الواضح أن مسألة العودة لم تعد مطروحة.

440 - سأرد التحية لعيسى بابانا العلوي بأحسن منها، وقد نعتني بالكذاب في صفحة 302 من كتابه المتملق "أبعاد ملك اسمه الحسن الثاني"، وهو نعت يصدق عليه في قوله بالصفحة320: "كان الجميع يعرف أن الحسن الثاني يكره "الضربات من تحت الحزام"، لهذا اتصل بالمهدي بن بركة على أعلى المستويات الدبلوماسية، بواسطة سفيره في فرنسا وابن عمه ليخبره أنه حظي "بالعفو الملكي" و"بالصفح" عنه". أجيبه أن الأمر ليس كذلك، فالمهدي بن بركة لم يصدر أبدا في حقه العفو. ولن يسع المقام هنا لسرد الكثير من "المعلومات المفتقرة للدقة" التي يزخر بها هذا الكتاب، حتى لا أقول كلمة أخرى.

441 - يقول المثل الإفريقي: "ل يمكن أن يتعايش تمساحان في المستنقع الواحد".

بركة على اتصال دائم بقادة يكرههم الملك مثل بن بلة وعبد الناصر وفيديل كاسترو؟ لن يقبل كبرياء الملك بذلك، بل سيراه استفزازا لشخصه المتكبر. لا غرو إذن أن يتمنى في أقل الأحوال ان يراه يختفي عن ناظريه.

ما الذي وقع إذن بعد 8 يونيو كي يتصرف الملك على ذلك النحو؟ وقد حدث جلل تمثل في الإطاحة ببن بلة دون أن يصدر أي رد فعل شعبي ضد الانقلاب. ولا شك أن الملك استبعد منذ تلك اللحظة احتمال عودة المهدي بن بركة طوعا إلى المغرب، خاصة مع الشروط التي يطرحها[442].

حول العودة بالقوة

أكان الملك جادا أم مناورا؟ المهم أن محاولته لم تأت أكلها. أخرج الحسن الثاني ورقة ثانية شرع يعدها غداة انتفاضة الدار البيضاء.

والسؤال: ألم يفكر الحسن الثاني منذ فترة طويلة في هذه "العودة بالقوة"؟ التقيت ببول دبي، سفير فرنسا السابق في العراق الذي بدأ حياته المهنية مراقبا مدنيا بالمغرب. وقد حكى لي أنه التحق بعد الاستقلال بالشؤون الخارجية، وعين في القسم السياسي لسفارة فرنسا بالرباط، تحت إمر الكولونيل دبري. وفي تلك الفترة حضر إلى السفارة الدليمي، وكان حينها مساعدا أوفقير في الإدارة العامة للأمن الوطني، وطلب من دبري "إن كان بإمكان المخابرات الفرنسية أن تفكر في جعل المهدي بن بركة يعود"، ولا شك أنه كان يفكر في الطريقة التي جعل بها نفس الجهاز الكولونيل أرغو بألمانيا "يعود" إلى فرنسا سنة 1963[443]. بيد أن بول دبي لا يعرف ما إذا كان قد حصل اتصال بين دبري والمخابرات الفرنسية، لأنه لم يُكلَّف شخصيا بهذه القضية، ولن يسمع أي كلام عنها إلى أن "يختفي" المهدي بن بركة.

وتلتقي هذا الرواية مع رواية أخرى أوردها البشير بن يحمد[444] الذي يتذكر ما قاله له موظف سام مغربي سنة1966، طالب بعدم ذكر اسمه: "بعد انتهاء حرب الرمال، جمع صاحب الجلالة أربعة أو خمسة جنرالات ومسؤولين مدنيين أو ثلاثة لتدارس قضية المهدي بن بركة. وصدر الحكم بالإعدام، مصحوبا بمطلب عدم تنفيذ الحكم بإحدى العواصم التي كان يتنقل بن بركة بينها، وهي القاهرة وجنيف والجزائر وهافانا، حيث بإمكان قناص أن يرديه قتيلا على طريقة الموساد. وعوض ذلك، يجب إلقاء القبض عليه وإحضاره فوق التراب الوطني كي ينفذ فيه الحكم السياسي وليس القضائي هناك. وإذا استطاع القائمون بالعملية إحضاره، فعليهم أن يجعلوه يتكلم، ويبلغوه نص الحكم قبل تنفيذه. وقد كُلف أوفقير بقيادة عملية "تنفيذ الحكم".

---

442 - ما أبعدنا عن الشروط التي وضعها الحسن الثاني سنة1998 لليسار المغربي، وليس العكس، ممثلا باليوسفي زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أصبح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ولكن ذلك تم بعد 37 سنة من حكم شبه دكتاتوري لملك كانت حالته الصحية قد تدهورت إلى أقصى الحدود.

443 - انظر أسفله.

444 - مدير جون أفريك أنتلجان الأسبوعية،2213 بتاريخ 10 يوليوز،2001.

من المرجح أن يكون الحسن الثاني قد قرر سنتي 1963 و1964 "التصفية" النهائية لخصمه بعد "الخيانة" الصادرة عنه[445]، ولكن بعد سقوط بن بلة، يبدو لي أن فكرة جديدة راودت الحسن الثاني، ومفادها إرجاع المهدي بن بركة إلى أرض الوطن، ولكن قصد إخراسه، والاحتفاظ به حيا محتجزا في إحدى الزنزانات المعتمة.

وإذا كان قرار "إرجاع" بن بركة إلى المغرب تعود حقا إلى سنة1964، فهناك حدث لا يخلو من دلالة رافق ذلك التصميم، ويتمثل في تعيين الأمير مولاي علي سفيرا للمغرب بفرنسا في شهر دجنبر من تلك السنة. أكان الحسن الثاني ينوي استخدام ابن عمه صديق عبد القادر أخ المهدي لإسقاط هذا الأخير في فخ "العودة الطوعية"؟ ألم يقل الحسن الثاني لوفد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي التقى به في شهر ماي1965: "لاأفهم لماذا لم يرد المهدي بن بركة على اقتراحي الخاص بعودته. هل يخشى السقوط في كمين ما؟"

أهمية سقوط بن بلة

أعلن الحسن الثاني حالة الاستثناء في 7 يونيو. ويأتي سقوط بن بلة في 19 يوليوز وما نتج عنها دون أي ردود فعل شعبية يُعتدَّ بها ليجعله أكثر تصميما على تنفيذ قراره إرجاع المهدي بن بركة إلى المغرب بالقوة. فالرياح جرت بما تشتهيه سفنه، والأحداث الموالية ستبين صواب حساباته. وهو يعتبر أن "الشارع المغربي" الذي لم يعد يتذكر الزعيم المعارض منذ أكثر من سنتين، لن يحرك على غرار الشعب الجزائري ساكنا، خاصة بعد القمع الشرس البوليسي والعسكري الذي تعرض له غداة أحداث الدار البيضاء في 23 مارس. يكفي أن يذكر "شعبه العزيز" أن بن بركة محكوم عليه مرتين بالإعدام غيابيا، وفي المرة الأولى بسبب "خيانته، ومواقفه لصالح الجزائر إبان حرب الرمال". دع أن الحسن الثاني لم يغب عنه هذين الحكمين لم يثير أي ردود فعل في الشارع المغربي[446]. إضافة إلى ذلك، فالملك سرعان ما تناهى إلى علمه عزم الرئيس الجزائري الجديد إيقاف أي مساعدة عن المناضلين المغاربة اليساريين اللاجئين بالجزائر.

يا لها من سعادة غامرة يستشعرها الحسن الثاني وهو يتخيل يوما قريبا يُغيَّب فيه عدوه الأول في ظلمات قلعة مغربية، ليلقى نفس مصير عائلة أوفقير غداة انقلاب 1972، أو في "نقطة ثابتة"،PF1، PF2،PF3 ،إلخ. ودون أن يتحرك أيَّ من أصدقائه الجزائريين والناصريين والمغاربة وغيرهم ضد هذا القرار. يا له من انتصار سياسي مدوٍّ سيحصل عليه لو حول المهدي بن بركة إلى " ميت سياسي"، تماما مثل بن بلة في الجزائر. خاصة وأن الاحتفاظ ببن بركة حيا في المغرب، سيمنحه فرصة " إخراجه إلى النور" فيما بعد، عند الاقتضاء، إما لاستخدامه في مواجهة أي معارضة جديدة مسلحة أو مدنية، أو لتنصيبه على رأس المعارضة الحالية إن هي قبلت أخيرا الانصياع والرضوخ.

---

445 - انظر اسفله المهمة التي أعطاها المغاربة لجو عطية.

446 - صحيح أن القمع الوحشي الذي تعرض له مناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ يوليوز1963 لم تدفع بالمغاربة إلى التحرك.

مؤتمر الرؤساء العرب

وسعيا إلى استكمال الخطة بهدوء ورصانة، كان على الملك أن يعمل على استصدار تفويض بالتحرك بحرية لا من القادة الجزائريين فقط الذين منحوه في الحقيقة موافقتهم الضمنية، بل من جميع القادة العرب. لهذا دعا إلى عقد قمة عربية بالدار البيضاء من13 إلى 17 شتنبر1965، تعهد فيه القادة العرب بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض. ها هي الطريق إذن أصبحت معبَدة أممه لإجبار النهدي بن بركة على العودة، بشرط وحيد: عدم اختطافه داخل بلد عربي.

الوضعية السياسية بالمغرب

تواصلت حالة الاستثناء بالمغرب أمام لا مبالاة الشعب المغربي الذي ظل ينتظر إصلاحات وعده بها الملك، ولكن لاشيء يدل على أنها ستتحقق قريبا. وزادت القمة العربية بالدار البيضاء في تعزيز مكانة الحسن الثاني[447]. ولم يعد الرأي العام الوطني يولي أي أهمية للبرلمان المعلق. باختصار، دخل المغرب تقريبا في حالة جمود سياسي، واختلطت الأوراق، وكان المستفيد الأكبر هو القصر.

وقد حاول الحسن الثاني قبل " العودة بالقوة" للمهدي بن بركة إلى المغرب حرمانه من دعم حلفائه الثوريين، ففي نفس الوقت الذي اوفد فيه ابن عمه مولاي علي ليطلب منه العودة طوعا إلى المغرب، التمس من فيديل كايترو الكف عن استقباله بكوبا...وإلا تخلى المغرب عن العقد الهام الذي وقعه مع هذا البلد في مستهل 1965، لاستيراد حوالي 150 ألف طن من السكر سنويا. ضربة قوية للاقتصاد الكوبي، ستفقد معه كوبا زبونا مهما، خاصة وأنها تبحث عن زبائن جدد ينافسون الاتحاد السوفيتي الذي يحتكر وحده مسألة شراء المحصول بأبخس الأثمان. كان هدف النظام المغربي واضحا، قطع الطريق أمام بن بركة للمشاركة في مؤتمر القارات الثلاث، رغم أنه رئيس اللجنة التحضيرية، وقد يكون ذل بإيعز من الولايات المتحدة الأميريكية. يبدو أن السلطات المغربية لم تكن تعرف جيدا "الزعيم الأعظم" الذي سارع إلى رفض المساومات المغربية: "ليتوقف المغرب عن شراء السكر الكوبي إن أراد، ولكن لا أريد أن يبتزني أحد بشأن صديقي الرئيس بن بركة". وفي المقابل، اخبر فيديل بن بركة بالطلب الذي تقدمت به السلطات المغربية بشأنه. وقد كانت المخابرات الفرنسية على علم بمساعي الحسن الثاني، حسب ما اطلعت عليه في ملف مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس.

وقد توصل المهدي بن بركة بطريقة غير مباشرة بتحذير ثان خلال الصيف، حيث توصلت عائلته المستقرة بالقاهرة بنصيحة تهيب بها الانتقال للعيش في حي راق يخضع لمراقبة أكبر من قبل الشرطة. وقد عملت بهذه النصيحة.

---

[447] - وخاصة في البوادي حيث يتمكن الفلاحون رغم الصعوبات من تلبية حاجياتهم بفضل الاكتفاء الذاتي.

اختفاء المهدي بن بركة

شريط الأحداث في فرنسا

نزل المهدي يوم الجمعة29 أكتوبر1965 في الساعة التاسعة صباحا بمطار أورلي قادما من جنيف. وقبل يومين، كان قد أكد للصحفي فيليب برنيي أنه سيلتقي بكل من السينمائي فرانجو وجورج فيغون في حانة ليب لتناول الغداء معهما، في الموعد الذي حدده برنيي نفسه.

ولنعد بشريط الأحداث إلى الوراء قليلا. قبل بضعة اشهر استقر بالعاصمة الفرنسية في بداية أبريل 1965 عميدان في الشرطة المغربية وهما الشتوكي[448]، واسمه الحقيقي ميلود التونزي وماحي غالي واسمه الحقيقي آدم العلمي، وهما من أقرب مساعدي أوفقير.

وفي أبريل، حل أوفقير نفسه بباريس، حيث عقدا اجتماعا بكريون مع بعض "الأصدقاء الفرنسيين". من هم[449]؟ ألم يكن الأمر يتعلق بتدارس مشروع عودة المهدي بن بركة الطوعية أو بالقوة، وفي هذه الحالة "النظر، فيما نحن متأكدون منه، أي مشروع اختطافه"؟[450]. وخلال أول محاكمة في " قضية بن بركة" بمحكمة الجنايات لاسين، كشف جاك بومون الملقب ب "الكولونيل برتراند" [451] لأول مرة أن مذكرة داخلية بتاريخ 30 أبريل1965 تهم مصلحته تضمنت ما يلي: " كلَّف الجنرال أوفقير وزير الداخلية المغربي الذي حل بباريس في21 أبريل من قبل ملك المغرب بالاتصال بالمهدي بن بركة لمحاولة إقناعه بالعودة إلى المغرب مع رفاقه، فالحسن الثاني مصمم على إيقاف مسطرة تنفيذ الإعدام الغيابي الصادر في حق زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية".

هل تتضمن هذه "المذكرة" حقا كل ما قاله أوفقير لمخاطبيه[452]؟ هل انخدع هؤلاء بالضمانات التي قُدِّمت لهم حول إيقاف مسطرة العقوبة الغيابية الصادرة في حق بن بركة؟

كان الماحي[453] يكن تقديرا خاصا للمدعو أنطوان لوبيز مفتش شرطة مركزي بأوررلي، ويقوم أيضا بثلاث وظائف أخرى، حيث يعمل منذ 1958 مخبرا تابعا لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس،

---

448 - أطلق عليه الماحي اسم ميلود الشتوكي.

449 - رغم سيل الأسئلة التي تهاطلت على المدير الجديد لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس الجنرال غيبوGuibaud ووزير الدفاع مسمرMessmer، في جلسات المحاكمة التي جرت سنة1966، فإنهما لم يكشفا أبدا عن اسم الشخصيات المعنية.

450 - تصريح قدمه اليوسفي لجريدة لوموند بتاريخ11 أكتوبر1966.

451 - مدير أبحاث بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، وأحد أهم الضباط بهذا الجهاز، وهو رئيس مارسيل لوروا Marcel Le Roy الملقب فانفيلFinville.

452 - نظرا للدور الكبير الذي لعبه بومون في القضية، استغربت وأنا لا أرى اسمه يرد سوى مرة واحدة، وبلقب الكولونيل برتراند، في الكتاب القيم لكل من ج. ديروجيJ.Derogy وف.بلوكينF.Ploquin "إنهم قتلوا بن بركة. معلومات سرية عن جريمة دول"، فايار،1999.

453 - ولد بالرباط سنة1936، موظف سابق في السفارة المغربية بفرنسا سنة1962. التحق بوزارة الداخلية سنة1964. عمل سكرتيرا لأوفقير ورتبته ضابط شرطة مركزي. التحق بأحد فروع معهد الدراسات العليا في التجارة بباريس في شتنبر1965، استقر في شارع لورميل بشقة صغيرة يمتلكها روجير لنتز وهو صاحب سوابق إجرامية وصديق بوشسيش وعصابته، وكلهم

وأصبحت اليوم تسمى المديرية العام للمصالح الخارجية، باسم مستعار وهو "دون بيدرو"، وهو أيضا منذ1962 عميل تابع للفرقة الخاصة المكلَّفة بقضايا المخدرات في مديرية الأمن بباريس برئاسة ضابط الشرطة لويز سوشون. ومارسيل اوروا الملقَّب بفانفيل، المكلَّف بتجنيد مخبرين جدد لصالح لوبيز ومصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس التي يرأس داخلها المصلحة السابعة[454]، هو الذي استقدم هذا العميل الموظَف في فرقة الأمن التابعة لشركة الطيران إير فرانس[455].

كُلف الشتوكي بمهمة الاتصال بالمخابرات الفرنسية. ولم يتردد الماحي في الاستنجاد بلوبيز الذي قدم له كلا من فانفيل ومساعده ج.ب اونوار خلال وجبة غداء جمعت بين هؤلاء الأشخاص الخمسة في شهر مارس1965. ويبدو أنهم لم يتطرقوا في أحاديثهم إلى قضية "بن بركة"، ولكنهم تناولوا: "قضية مرتبطة بالنفط لها علاقة بمصالح فرنسا الاقتصادية، والحال أن الأمر لم يكن يتعلق بمسألة تقنية من اختصاص المصلحة الخامسة، مما يرجح فرضية أن ذلك كله لم يكن سوى ذريعة لربط الاتصال لأهداف تظل مجهولة بالنسبة إلى المصلحة الخامسة. ولم تسجل أي نقط أو تقرير عن اللقاء، مما يعد مخالفا للقاعدة المعمول بها داخل المصلحة الخامسة"[456].

وفي نفس الفترة، أي في شهر أبريل، اتصل الشتوكي أيضا ببرنيي[457]، وكان حينها مديرا لإحدى الوكالات الإخبارية. تم أول لقاء بينهما في مقهى لابي قريبا من مبنى الأوبرا. ولما أنه كان على علم بالعلاقة التي تجمعه ببن بركة، فقد طلب منه مساعدة وزير الداخلية المغربي أوفقير على الالتقاء بزعيم المعارضة المغربية. وسيلتقي به من جديد خمسة عشر يوما بعد ذلك بحانة مونتانا بسان جيرمان دي بري، وكان برفقته شخص آخر يرجح أنه لوني. واقترح عليه إن هو قبل مساعدتهم على "استرجاع" المهدي بن بركة[458] مبلغا ماليا قدره أربعون مليونا فرنك فرنسي من العملة القديمة يمكن أن يساعده في تمويل وكالته. اعترض بريني متعللا بصداقته للمهدي بن بركة التي تمنعه من قبول الاقتراح، غير أن الشتوكي طمأنه ضاحكا أن الأمر يتعلق بجس نبضه ليس إلا كي يقبل الدعوة التي وجهها له الملك للعودة إلى المغرب[459].

عملاء يعملون لصالح مصلحة التوثيق الخاجي ومحاربة التجسس في بعض المناسبات المتفرقة. عاد إلى المغرب بعد حصوله على البراءة سنة1967، وسيلقى حتفه في حادثة طريق سنة1983، تسعة أشهر بعد الحادثة التي تعرض لها الدليمي.

454 - تابعة لمديرية الاستخبارات وهي أكثر المصالح نشاطا فيما يتعلق بالبحث في مجال التجسس بشتى الوسائل وبتحليل المعلومات المتوفرة.

455 - أنظر أسفله.

456 - مذكرات مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس في 14 و23 شتنبر1966.

457 - يعرف المغاربة جيدا هذا الصحفي الفرنسي الذي اشتغل في راديو ماروك من1956 إلى 1958 ليلتحق بعدها بالجزائر وهناك تعرف على العديد من الزعماء المغاربة، ومنهم المهدي بن بركة. وقد عمل سنة 1960 في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الفرنسي.

458 - كان مقررا أن يُختطف المهدي بالجزائر العاصمة خلال المؤتمر الإفريقي الأسيوي المزمع انعقاده في يونيو ليبادل بالكولونيل صدوق وهو معارض جزائري لبن بلة لاجئ بالمغرب.

459 - مع ذلك سارع برنني إلى إخبار الكولونيل صدوق الذي حزم حقائبه وسافر على التو إلى باريس. وفي الأيام الموالية أخبر صديقين لبن بركة وهما المهدي العلوي وعبد الرحمان اليوسفي وأخاه عبد القادر، غير أنهم جميعا لم يهتموا كثيرا بهذا التحذير لأنهم اعتادوا تلقي مثل هذه التحذيرات.

حل لوبيز بالمغرب وبقي هناك من 8 إلى 10 ماي، التقى خلالها بأوفقير[460]. وبمجرد عودته إلى باريس، أخبر فانفيل الذي حرر مذكرة في الموضوع بتاريخ12 ماي، وأرسلها في17 من نفس الشهر إلى المصلحة الثالثة(IIIA) المكلفة بالعالم العربي وإلى الكولونيل بومون، مصحوبة برسالة يشيد فيها بلوبيز[461]. وتتضمن المذكرة النقاط الهامة التالية: " أكد لي الجنرال مشروعه الرامي إلى "استرجاع" المهدي بن بركة، ولكن عليه أولا أن ينتظر نتائج تصريح جلالة الملك الداعي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية... ولم يتردد في الإفضاء لي برغبة بعض القادة المغاربة في تنحية بن بركة من موقعه باستعمال طرق ملتوية".

والغريب أن هذه المذكرة لم يُستفد منها كما يجب. لماذا؟

وفي أعقاب ذلك، قدم فانفيل "استمارة" إلى لوبيز بطلب من المصلحة الرابعة iv، تتعلق فيما يبدو "بسياسة المغرب الداخلية والخارجية". وهو أمر يثير الاستغراب، لأن مذكرة 12 ماي كانت خاصة ببن بركة. والسؤال ما هو مآل الأجوبة التي قدمها لوبيز عن هذه "الاستمارة" في مذكرته بتاريخ فاتح يونيو1965 والتي لا وجود لها ضمن الوثائق التي رُفعت السرية عنه؟ ولماذا لم تتم إضافة سوى صفحة واحدة تتضمن14 سؤالا لملف القضية في نونبر1965، بينما تحدث لوروا فانفيل عن 21 سؤالا خلال جلسات المحكمة الأولى؟ هل كان ذلك مجرد خطأ ارتكبه، أم أنه ذكر الحقيقة؟

عاد اليوسفي إلى المغرب قادما من فرانكفورت في مستهل شهر ماي، فهاله المناخ السياسي المتردي السائد؟[462]. وزار لوبيز الرباط من جديد في28 ماي. وفي 7 يونيو أعلن الملك " حالة الاستثناء".

وفي نفس الشهر، التقى برنيي ببن بركة في جينيف، وحدثه عن الفيلم الذي يريد تصويره في موضوع تصفية الاستعمار، طالبا من المهدي أن يكون مستشاره الفني. أعجب بن بركة كثيرا بفكرة الفيلم، واقترح أن يوضع له عنوان basta(كفى)، في إحالة إلى النداء الشهير الذي وجهه كاسترو إلى الأميريكيين: "والآن أيها اليانكي، البشرية تقول لكم كفى".

وفي 23 يونيو، تدخل فانفيل لدى مدير مكتب المدير الرئيس العام لإير فرانس السيد باربيي barbier لترقية لوبيز "ممثلا عاما لشركة الخطوط الفرنسية بالرباط[463] ". وبالموازة مع ذلك، تدخل لدى سكرتير وزير الداخلية روجي فري Roger Frey[464]. وخلال شهر غشت، أرسل فانفيل الشتوكي الذي كان في زيارة جديدة لباريس للالتقاء بباربيي قصد تدعيم طلبه انتقال لوبيز إلى الرباط. ومرة

---

460 - سافر إلى المغرب مرات عديدة مجرى هذه السنة، تسع مرات من فاتح مارس إلى 30 شتنبر.

461 - تكشف الرسالة عن علاقة الصداقة التي تربطه بأوفقير، وحضوره حفل الزواج الثاني لهذا الأخير، وفتح الطريق أمامه لدخول البلاط الملكي والتعرف على ساكنيه، كما يذكر فيها أن شركة الخطوط الملكية المغربية ترغب في خدماته لتسيير قسم العلاقات الخارجية. هل كان للقاء بين أوفقير ولوبيز هدف آخر؟

462 - "بدت لي طلائع الوضعية السائدة من خلال الطريقة التي استقبلتني بها الشرطة في المطار، فقد فتشت جيدا أمتعتي بحثا عن شيء ما فيما يبدو. كانت الآفاق كلها قد انسدت، والديوان الملكي كان يكرر على مسامع الجميع أن القصر متذمر جدا من الجواب الذي تلقاه من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن مذكرته". تصريح لجريدة لوموند في 11 أكتوبر1966.

463 - كان الهدف لفت انتباهه إلى الأهمية التي توليها مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس لمسألة قبول إيرفرانس لتعيين لوبيز في ذلك المنصب.

464 - سافر لوبيز من جديد إلى المغرب في شهر غشت للالتحاق بزوجته وابنتيه قصد قضاء عطلة بمنزل وضعه تحت إشارتهم أوفقير. وقد التقى هناك ببوشسيش.

أخرى لم يُقدم أي تقرير عن هذا الاتصال لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. ولكن ذلك لن يمنع فانفيل من التصريح أمام محكمة الجنايات بباريس في7 شتنبر 1966 بكل وقاحة: " أؤكد أمامكم رسميا أنني لم أتعرف قط على الشتوكي"[465].

وهذه المساعي تبين الأهمية التي أولتها مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس لمسألة تعيين لوبيز بالرباط، وأيضا المكانة الخاصة التي كان يحظى بها هذا الشخص لدى رئيسه المباشر[466]. ويدل ذلك أيضا على درجة تظاهر المغاربة بالتزامهم بقواعد اللعبة قصد عدم إثارة شكوك مخاطبيهم، بينما كانوا دون شك يستعملون لوبيز كهميل مزدوج. ولن تفوتنا الإشارة إلى حلول لوبيز المغرب من جديد في 29 يونيو و9 غشت...

بناء عليه، يصعب تصور كيف أن المخابرات الفرنسية لم تسع قط إلى معرفة هوية الشتوكي الحقيقية، كما سيردد ذلك رجالها خلال التحقيق في القضية.

وفي 2 غشت حل الدليمي بباريس. وفي 13 من نفس الشهر سافر المدعو جورج بوشسيش إلى المغرب. وهو يملك منزلا بديعا ذي معمار بورجوازي بفونتناي لوفيكونت بليسون(91)، غير بعيد عن منزل صديق طفولته الذي التقى به سنوات عديدة من الفراق، أنطوان لوبيز المقيم بأرموي منذ1962. ومنذ تلك اللحظة، توثقت روابط الصداقة بينهما أكثر وامتدت إلى عائلتيهما.

والحديث عن هذا الأفاق بوشسيش يجر حتما إلى استحضار "عصابته": جوليان لوني الملقب ب "ديدي الكبير"، وجان باليس، "لوبالوا"، أو " السيد جان"، وبيير دوبايل الشهير باسم "بييرو" وهو الحارس الشخصي لعطية. وهؤلاء الأشخاص الأربعة "التائبون" منذ عدة سنوات مثل رئيسهم جو عطية، تلتجئ المخابرات الفرنسية إلى خدماتهم برئاسة عطية لحل بعض القضايا، وهم جميعا يحملون البطاقات متعددة الألوان الخاصة بمصلحة العمل المدني(SAC)[467]. وسأتوقف قليلا عند عطية هذا. يلقب "بملك البراءة من أجل بطلان الدعوى". تحول إلى العمل في "جهاز المخابرات"، وكشف عن "مواهبه" أولا بطنجة، حيث أصبح بفضل علاقة الصداقة التي تربطه بالكولونيل برتراند مخبرا تابعا لهذا الجهاز[468]. وقد كان في الحقيقة كلف من قبل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بتدبير

---

465 - ولكنه اعترف بكونه سافر إلى المغرب مرات عديدة، بغرض "وضع منظومة- ليس لها مثيل في إفريقيا-، ولا علاقة لها بالقضية"، كما ادعى ذلك.

466 - كتب فانفيل إلى الجنرال جاكيي في 25 يونيو1965 مشيدا بلوبيز:"يتميز وإخلاصه الشديد، وقد ساعد المصلحة على تنفيذ العديد من العمليات المتعلقة بشخصيات أجنبية". وكان لوبيز يرتبط بعلاقة صداقة حميمة بفانفيل. ألم يستعه لحضور حفل زفاف ابنته بالمركز العسكري سان أغستين في يوليوز1956؟

467 - وهؤلاء الأربعة تربطهم علاقات متينة بمصالح الشرطة المغربية، ويتبادلون مع أفرادها الخدمات. وكان بوشسيش نائبا لبييرو المجنونPierrot le Fou رئيس "عصابة تراكسيون أفون" Gang des tractions avant بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن يعمل تحت إمرة عطية، رئيس عصابة آخر مشهور في الأوساط الإجرامية. حكم عليه بالسجن مرات عديدة، قبل أن يوجه نشاطه نحو بيوت الدعارة. وكان يملك منها ثلاثة، واحد بالدار البيضاء باسم"غران أوتيل" واثنان بباريس. وكان بوشسيش وعطية بحاجة إلى شريك من "مستوى عال" بباريس، لهذا فكرا فيغون الذي تعرفا عليه بالسجن، ويسهل عليهما الاتصال به. من هنا اهتمام فيغون بمرافقة برنيي للقاء بن بركة بسان جرمان ديبري.

468 - سقط عطية في قبضة الألمان سنة1943، وحكم عليه بالإعدام قبل أن يرسل إلى ماوتهاوسن. وفي سنة 1945، نقل إلى معتقل آخر، وقد حمل على ظهره لعدة كيلومترات معتقلا آخر مريضا. لم يكن سوى جاك بومون واسمه الحركي الكولونيل برتران الذي سيصبح فيما بعد إحدى أكبر الشخصيات المتنفذة في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس.

عملية اغتيال الزعيم الاستقلالي علال الفاسي. وفي طنجة سيتعرف على لوبيز الذي كان وقتئذ يعمل هناك لحساب إير فرانس. وعطية هو الذي سينصح لوبيز بالتخلي عن محاميه تكسيي فنيانكورن واختيار محام جديد عنه في المحاكمة الثانية المتعلقة بقضية بن بركة(1967) وهو المحامي الشاب والزميل المتألق مارسيل بازولي.

مؤخرا روى لي بازولي واقعة ذات أهمية خاصة. في مطلع شهر غشت1965، زار موكله جو عطية المحتجز بسجن فريسن، لمخالفته أمرا بالمنع من الإقامة في مقاطعة هو دوسين، وقد أفضى له ببساطة أنه ليس متضايقا من وجوده خلف القضبان، فبعد فترة قليلة ستشهد باريس حدثا جللا لا يريد أن يكون طرفا فيه. والتقى بازولي من جديد بموكله بعد عيد القديسين في فاتح نونبر، وقد كشف له حينها أن الحدث الهام الذي كلمه عنه قد وقع، ويتمثل في "اختفاء" بن بركة. واستطرد : "تلقيت أمرا بتصفية المعارض المغربي جسديا، وقد كنت عازما على تنفيذ العملية بجنيف ببندقية قنص، ولكن توصلت بأمر مضاد مفاده أن المغاربة يفضلون اقتياد بن بركة حيا إلى المغرب، وأن فيغون هو الذي سيتكفل بالعملية بباريس". وأسر لي زميلي قائلا: "عطية لم يرد العمل مع هذا الأخير، لأنه لم يكن يثق فيه لأنه يعتبره ثرثارا، لهذا كلف مساعده بوشسيش بالقضية"[469].

عندما سأل قاضي التحقيق جو عطية بعد "اختفاء" بن بركة، وانتشار الاشاعات، أنكر طبعا إنكارا تاما أي معرفة له بخبايا القضية، لأنه كان حينها معتقلا بسجن فريسن[470]. لكن ابنته نيكول ذكرت في الصفحة234 من كتابها "جو عطية" أن فيغون اتصل بأبيها فعلا لاختطاف الزعيم المغربي، وأن والدها رفض "لأنه معتاد أن يكون القائد، ولم يقنع بدور مساعد فيغون".

وفي15 غشت، ظهر على شاشة التلفزيون المغربي أحد مساعدي أوفقير المقربين، كاتب الدولة في الداخلية الحاج بن العالم، مخاطبا المشاهدين بقسمات تشي بهول الحدث: " تسللت بطريقة سرية مجموعة من خمسة مغاربة مسلحين ببنادق عسكرية إلى إقليمي الناظور ووجدة، بغرض زرع الفتنة(...) زمن الممكن أن يوجد ضمن هؤلاء العناصر الجديدة أشخاص شملهم العفو الملكي (...) أما الغائبون، فعليهم تقديم أنفسهم للعدالة. ويبدو أن بعضهم بعد أن أحس أن البلد لم تعد مضيافة كما كانت، استعملوا طريقة لا يقرها القانون". والحسن الثاني ألم "يختر طريقة أخرى لا يقرها القانون أيضا" عندما قرر إرجاع المهدي بن بركة إلى المغرب؟

وفي نفس الفترة، وقعت حادثة غريبة بسفارة المغرب ببيروت، حيث اختُطف شخص حاول الفرار من مقر السفارة بإلقاء نفسه من نافذة. هل يتعلق الأمر باختطاف أم باحتجاز يمهد "للقضية" ؟

وطوال صيف1965، تعرضت البلد لموجة قمع رهيبة طالت مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما أن العديد من المعتقلين الذين شملهم العفو نظريا، لم يسترجعوا حريتهم.

صحيح أن بوعبيد التقى آخر مرة الحسن الثاني في شهر غشت، ولكنه بعد أن افترق عنه، لم تكن له أدنى فكرة عن نوايا الملك الحقيقية، فهو قد ضرب له موعدا في أكتوبر، وربما قد يكون قرر الاستمرار

---

[469] - سيروي بازولي نفس القصة للقاضي رمائيلRamael في 17 يناير2005.

[470] - في 16 أبريل 1966.

في حكم البلد وحده...وفي هذه الحالة، فإن عودة المهدي بن بركة بمحض إرادته لا تعدو كونها حيلة خبيثة لإلقاء القبض عليه بمجرد مغادرته الطائرة، والإلقاء به في غياهب السجن إلى الأبد. وإذا صدقنا حول هذه النقطة إحدى الكتابات العديدة في الموضوع، وهي رواية أحمد البخاري العميل السابق في الكاب1، المشكوك في صدقها والزاخرة بالتناقضات، التي يهدف من ورائها "إراحة ضميره"، فإن هذا الطرح هو الأقرب إلى الحقيقة.

وفي31 غشت، برز الشتوكي من جديد على ساحة الأحداث، وطلب من لوبيز تسهيل سفر كل من فيغون وبرنيي إلى القاهرة قصد الالتقاء ببن بركة والحديث معه عن تصوير فيلم سينمائي[471]. وفي 2 شتنبر سيكتشف برنيي في الساعات الأولى من الصباح أن صلاحية جواز سفره قد انتهت. استحضر فيغون لوبيز ولم يكن برنيي قد تعرف عليه بعد. رافقه إلى مفوضية الشرطة بكي دي أورفيفر حيث سارع أحد أفراد الشرطة القضائية روجي فواتو مساعد سوشون رئيس فرقة مكافحة المخدرات إلى تجديد جواز سفره على التو. وفي الساعة العشرة وخمسين دقيقة، حلقت الطائرة ببرنيي وفيغون في اتجاه القاهرة، حيث التقيا ببن بركة[472]. وكما لو أن الأمر مجرد مصادفة، سيحذو حذوهما الشتوكي ويسافر هو أيضا إلى القاهرة بعد الظهر عبر طائرة أخرى أقلعت من مطار بورجي الذي حل به مرفوقا بلوبيز.

وبعد عودة الشتوكي في 5 شتنبر، سيصور لوبيز الوثائق الخاصة بالاجتماع التحضيري لمؤتمر القارات الثلاث ويضعها في حقيبته الجلدية.

وفي 13 شتنبر سيصل المهدي بن بركة إلى مطار أورلي قادما من لندن، وسيقيم لغاية يوم 16 من نفس الشهر في منزل صديقه جو أوحنا، وسيخبر لوبيز بذلك الشخص الذي يؤمن اتصاله بجهاز المخابرات.

وفي 18 شتنبر، سيلتقي لوبيز بزوجة أوفقير التي ستطلب منه أن يعثر لها على غرفة في فندق، وسيتكفل فانفيل بذلك. وفي19 شتنبر، رافق لوبيز زوجة أوفقير إلى المطار، وقد كانت تنوي السفر إلى جنيف لإيصال أطفالها، وسيلتقي بالشتوكي وفيغون واقفين في الشباك الخاص بإير فرانس. وكانوا يريدون اقتناء ثلاث تذاكر لجنيف لليوم الموالي، حيث من المقرر أن يلتقي فيغون ببن بركة من جديد في 20 شتنبر، ولكن بحضور السينمائي فرانجو. وكان الشتوكي سيسافر في نفس اليوم، أما فيغون، فسيستقبل الطائرة في صباح اليوم الموالي برفقة فرانجو، على أن يلحق بهم برنيي خلال الصباح. تعمد فيغون ألا يذهب لأخذ فرانجو الذي ظل ساعة كاملة ينتظره على الرصيف... إلى أن أقلعت الطائرة دونه. وسيسافر مع برنيي في طائرة الحادية عشرة صباحا وخمسة وخمسين دقيقة. وعندما وصل فيغون إلى قاعة الانتظار كان برفقته شخص لا يعرفه لوبيز، وقد قدمه إليه قائلا: " الأستاذ المحامي بيير لومارشان"، قبل أن يستطرد: " ها أنت ترى، أنا أيضا أمنت جانبي، وحصلت على التغطية

---

471 - سيتكفل الشتوكي بأداء ثمن تذاكر السفر بالطائرة وفاتورة الفندق.

472 - سيحكي فيغون فيما بعد أنه أخذ معه حقيبة صغيرة مليئة بالمتفجرات قصد تصفية بن بركة، ولكنه رماها في النيل في آخر لحظة. يصعب في الحقيقة تصديق هذه الرواية، إن كان برنيي سيجيب فيما بعد صحفيا بالقول إن فيغون كان يحمل معه فعلا حقيبة صغيرة في رحلة الذهاب، ولكنه لم يرها في رحلة العودة.

المناسبة"[473]. وكان هذا الزميل سيستقل نفس الطائرة، ولكن، كما سيقول فيما بعد، لزيارة موكل له في السجن وهو السيد أبيطبول Abitbol.

وحده برنيي تناول الغداء مع بن بركة، قبل أن يلتحق بفيغون بعد الظهيرة. وفي وقت متأخر من المساء، ذهبا معا للقاء بن بركة، كي يسلمه فيغون شيكا، حسب رواية برنيي، بيد أن الزعيم المغربي التمس منه منحه لأحد ملاجئ الأيتام بالمغرب. وقدم له فيغون أيضا مشروع العقد الذي حرره.

وسيتبين من خلال المحاكمة أن فيغون التقى ببن بركة في21 شتنبر، بعد سفر برنيي، أما لوبيز فقد يمم من جديد شطر المغرب في29 شتنبر.

وفي 20 شتنبر نفسه، أخبر ممثل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بسفارة فرنسا بالرباط مدير الأبحاث بتوصله من أوفقير بطلب تأكيد المعلومات الآتية: 1) طلبت السلطات الجزائرية من بن بركة مؤخرا مغادرة التراب الجزائري فورا. وأمام هذا الإجراء القطعي، يحتمل أن يكون بن بركة قد طلب اللجوء السياسي بفرنسا. 2) كل العناصر الانقلابية المستقرة بالجزائر تحضر للانتقال إلى موريطانيا (...) قد يمثل هذا الإجراء النتيجة الأولى للقرارات المتخذة في مؤتمر القمة بخصوص عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد".

ويخلص ممثل الجهاز المذكور إلى أن "إلحاح أوفقير يوحي بأن السلطات المغربية لا تنظر بعين الرضا إلى الوجهة المذكورة المتعلقة ببن بركة من جانب، والعناصر الانقلابية من جانب ثان"[474].

وبعد أن علم فانفيل بواسطة لوبيز بتنقلات كل من برنيي وفيغون، أرسل مذكرة جديدة يوم 22 شتنبر، باسم مدير الأبحاث بومون، إلى المصلحة الثالثة أ : " حسب لوبيز، قد يكون أوفقير طلب من المدير العام للأمن الوطني المغربي الدليمي التخطيط لمحاولة الاتصال ببن بركة زعيم المعارضة المقيم حاليا بجنيف. ولتحقيق هذا الغرض، أوفد إلى القاهرة في2 شتنبر فريقا خاصا(...) مكونا من الشتوكي وبرنيي وفيغون (..) وقد ذكر بن بركة أن علاقته بالعرش ليست على تلك الدرجة من السوء التي يتوهمها البعض، والدليل على ذلك أنه استقبل بطلب من الحسن الثاني مولاي علي بفرانكفورت(...) لكن لوبيز، حسب قوله، لم يستطع التوصل إلى السبب الحقيقي لهذه المهمة، رغم الأحاديث الطويلة التي دارت بينه وذلك الثلاثي(...) هل يستهدف وزير الداخلية فقط التعرف على النشاط الحالي لزعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أم أنه يسعى إلى الإحاطة عن كثب ب "هدف" دائم؟ مهما يكن، فإن لوبيز يشير إلى "سفر جديد ينوي الثلاثي القيام به إلى جنيف يوم 20 شتنبر، مصحوبين هذه المرة بشخص يسمى لومارشان، ليست لدينا معلومات عنه، ولكنه هو الذي تكفل ب "ترتيبات" سفر كل من برنيي وفيغون".

يجدر بنا أن نتوقف مليا عند هذه المذكرة الهامة، قصد استجلاء مضامينها.

- عندما يذهب لوبيز إلى القول إن العلاقات بين بن بركة والعرش ليست سيئة جدا كما يظن البعض، فهو إما يقدم معلومة خاطئة، أو ان فانفيل يخلط بالأحرى، سهوا أو عمدا، بين فترتين متباعدتين، فلقاء فرانكفورت يعود فعلا إلى 25 أبريل، والوضعية لم تعد كما كانت في مسار المواجهة المتواصلة بين

---

473 - في تصريح أمام القاضي زولنجرzollinger في 16 نونبر1965، وقد ظل لومارشان دائما ينكر ذلك.

474 - مذكرة عثر عليها في أرشيف سفارة فرنسا بالمغرب بنانت.

الحسن الثاني وبن بركة، بعد إعلان حالة الاستثناء والإطاحة ببن بلة بضعة أيام من ذلك. ولم يكن لوبيز يجهل ذلك، وهو الذي جالس الشتوكي، بل وأوفقير نفسه في المغرب. من هنا، فالخلاصة التي ينتهي إليها فانفيل في مذكرته في شكل استفسار هي خلاصة مشبوهة، خاصة وان بومون توصل بالمذكرة السالفة من ممثل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بالرباط.

- وتكذب المذكرة أيضا عندما تشير إلى لومارشان كشخص لا تتوفر معلومات عنه، ففيغون سبق أن قدمه إلى لوبيز بوصفه محاميا[475]. كما أن لوبيز طلب من عميل تقني تابع للمصلحة السابعة جاك فوف إخبار فانفيل بذلك. وعندما سئل هذا العميل، قال بوضوح: " قال لي لوبيز الذي كان في زيارة لأورلي في 8 شتنبر أن أخبر فانفيل أن "لومارشان هو نفسه شخص نادي سان بير (نادي فيو دي لا فيبي)، وأنه متوجه للحصول على معلومات عن فيغون". وقد بلغت هذه الرسالة شفويا إلى فانفيل بعد عودتي إلى المصلحة وقت الظهيرة". والحال أن هذا الأخير لا يذكر هذه المعلومة الرئيسية في مذكرته بتاريخ 22 شتنبر. وفي جواب عن سؤال وجهه له رئيس محكمة الجنايات، اعترف فقط أنه أدرك "في الأيام الأولى من أكتوبر(كذا) أن "لومارشان" هو نفسه الأستاذ المحامي لومارشان. وعن سؤال رئيس المحكمة بيريز:

- ألم تحرر تقريرا في الموضوع؟

أجاب:

- كلا

ويبقى السؤال: لماذا لم تتم الاستفادة من هذه المذكرة، على غرار سابقتها التي أهملت هي أيضا؟ وفي 24 شتنبر، وعد بومدين الحسن الثاني بأن يرفض من الآن فصاعدا إقامة بن بركة بالجزائر.

شهر أكتوبر

في 2 أكتوبر، برنيي وفيغون يلتقيان معا عند فرانجي. وفي نفس اليوم، يسافر الماحي إلى المغرب. وبعد عودته، يلتقي بالشتوكي بفندق أونيك الذي يملك فيه لوبيز بعض الأسهم، ويقوده إلى أورموي وإلى فنتوناي لوفيكونت.

وفي3 أكتوبر، سيقيم الشتوكي بفندق الإليزي القريب من شارع لا بوسي، وسيظل هناك حتى è أكتوبر. ولن تعثر الشرطة على أثر آخر يدل على زيارته لباريس سوى هذه الإقامة الممتدة لأربعة أيام.

وفي 6 أكتوبر، استقل فيغون والشتوكي نفس الطائرة إلى جنيف. ومن جديد سيلتقي فيغون وحده ببن بركة وسيسلمه مشروع العقد. هل خططا معا في ذلك اليوم للسيناريو المزدوج في نهاية الشهر: اللقاء المقرر، نظريا، في حانة ليب بين فيغون وبرنيي وفرانجو وبن بركة قصد التحضير لتصوير فيلم "كفى" من جهة؟ واختطاف بن بركة في شارع سان جرمان قرب الحانة من جهة ثانية؟

والغريب أن لوبيز سيحل بدوره بجنيف، برفقة بوشسيش، بطلب من عميل مغربي، جبايلي، المكلف بتحديد مكان وجود بن بركة. وسيخبره أن الزعيم المغربي سافر إلى جاكارتا. وسيخبر لوبيز فانفيل بواسطة العميل ميشيل بعودة المهدي بن بركة. ومرة أخرى لن يحرر فانفيل أي تقرير في الموضوع.

---

475 - سيكرر ذلك كثيرا خلال التحقيق.

لم يقبل فيغون تقديم هذه الخدمات للمغاربة إلا طمعا في تأمين "دخل مالي"[476]. وبما أن المبالغ الموعودة التي كان يمني النفس بها لم تصل، رغم تطمينات الشتوكي، فإنه ذهب في 10 أكتوبر إلى أورلي للقاء لوبيز، وطلب منه بغضب شديد أن يتدخل بسرعة لدى أصدقائه المغاربة كي يوفوا بوعدهم، مهددا في حال رفض طلبه، ب "إشعال النار" عن طريق الإفضاء بكل ما يعرفه للصحافة، كاشفا عن المصير الذي ينتظر بن بركة. ما كان من لوبيز إلا أن سارع بإخبار فانفيل بالأمر[477]. والحال أن هذا الأخير لم يحرر أيضا كعادته أي تقرير رغم أهمية المعلومات[478] التي توصل بها. وسيذكر في سياق دفاعه عن نفسه أنه "دعا بإلحاح لوبيز إلى عدم المجازفة بنفسه في هذه القضية، وأن يؤكد لفيغون أن علاقته بالمغاربة تنحصر في إطار عمله في إير فرانس، وبالتالي، فإن تلك الوقائع لا تهمه" (كذا)

وخلال التحقيق، سيعترض لوبيز على ما قاله فانفيل الذي حسب قوله أطلق له الحبل على الغارب وأعطاه حرية التصرف، وسيقول للقاضي زولنجر[479] إن فانفيل: " طلب مني مواصلة مهمة مراقبة الوسط المغربي بل وحتى تحركات بن بركة بوصفه مغربيا". مهما يكن، فلا شيء كان يمنع لوروا فانفيل من تبليغ هذه المعلومة الهامة إلى رؤسائه، خاصة وأنها وصلته عن "أحد أم مصادره."

ولم يتردد فيغون، أمام تماطل الطرف المغربي، في تنفيذ وعيده في 14 أكتوبر. هكذا اتصل بمدير أسبوعية مينوتMinute ،فرانسوا برينيو Francois Brigeau، وكشف له عن سعي جهاز المخابرات المغربية إلى تكليفه بدور تدبير كمين "للزعيم الثوري المغربي"، مقابل مبلغ مالي قدره مائة مليون فرنك فرنسي قديم...لم يتوصل به. كما حكى له أيضا عن الشرك المحبوك الذي يجرإليه الزعيم المعارض، عن طريق إيهامه بوجود فيلم سينمائي في طور الإعداد، ولم ينس إخباره بتنقلاته إلى القاهرة وجنيف برفقة برنيي...ظل مدير الأسبوعية حائرا أمام ما سمعه من أقوال يكتنفها الكثير من الغموض والضبابية. ولم يدر كيف يتعامل مع هذه "التقولات" قبيل حملة الانتخابات التشريعية بفرنسا. خاصة وأنه لم يكن يعرف جيدا هذا الشخص الذي قدمه له صديق مشترك بينهما. دع أن فيغون دفع، يومين بعد ذلك، ذلك الشخص الذي قدمه له، إلى الاتصال به هاتفيا، ليطلب منه تجاهل ما قاله له.

ولن يتفطن ذلك الصحفي إلى الحقيقة، إلا بعد "اختفاء" بن بركة، حينها سيتذكر المعلومات التي حصل عليها يوم14 أكتوبر، وسيعمل على نشرها تدريجيا، ولكن عن طريق التلميح لا التصريح، خوفا من أن يتابع بتهمة " عدم التبليغ عن مجرم".

كان للومارشان[480] جاسوسه الخاص بأسبوعية لامينوت وهو جيرالد كوهييGerald Ghier. ومن الطبيعي إذا أن يكون على علم بالمخاطر الحقيقية التي تتهدد بن بركة سواء عن طريق هذا الأخير أو

---

476 - يقال أن الشتوكي وعده بمائة مليون فرنك فرنسي من العملة القديمة.

477 - اعترف لوبيز في إطار التحقيق معه بتاريخ4 نونبر1965 : "في 10 أكتوبر تقريبا ذكر لي فيغون أن المغاربة يريدون الاستفادة من شبكة معارفه لربط الاتصال ببن بركة، واختطافه وجعله يختفي عن الأنظار. وأخبرني أنه طلب منهم20 مليون فرنك قديم مقابل الخدمات التي قدمها حتى تلك الفترة..."

478 - لن يخبر رؤساءه إلا في 12 نونبر، أي 15 يوما بعد اختطاف بن بركة. بل إن فانفيل نفسه سيكشف في هذا اليوم أيضا عن خبر سفر لوبيز إلى جنيف يوم 17 أكتوبر.

479 - محضر10 يناير 1966

480 - سيذكر لي ذلك شخصيا في أحد اللقاءين الذين جمعاني به.

عن طريق فيغون. ومع ذلك، سيصر على الإنكار، سواء أمام قاضي التحقيق زولنجر، أو خلال محاكمتي 1966 و1967. وسنعود بالتفصيل إلى هذه النقطة.

وفي منتصف أكتوبر، أرسل فواتو إلى لوبيز بطلب منه نظارات وشوارب مزيفة ليرتديها متنكرا في 29 أكتوبر[481].

وفي 19 أكتوبر، اتصل لوبيز بالدليمي أو العشعاشي بالرباط، وأطلعه على سفره إلى جنيف وعلى تهديدات فيغون. هل تلقى ضمانات من مخاطبه؟ مهما يكن، فقد غير فيغون رأيه، وطلب من مدير أسبوعية لامينوت عدم نشر المعلومات التي قدمها له.

وفي20 أكتوبر، عثرت إدارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على مكالمة هاتفية أجراها لوبيز مع فانفيل بمنزله من الساعة الثامنة وست وخمسين دقيقة إلى التاسعة وأربع دقائق صباحا، أي أنها دامت ثمان دقائق. ولم يتم قط الإشارة إلى هذه المكالمة. ما هو السبب؟ وفي الساعة الرابعة بعد الزوال وسبع وثلاثين دقيقة اتصل لوبيز بمديرية الأمن بباريس. فمع من تكلم؟ سوشن؟

وفي 22 أكتوبر، تلقى مارسيل شوسي Marcel Chausée، الملقب بديوزرم Desormes، من رئيسه فانفيل مذكرة مكتوبة بخط اليد قصد تحرير بيان معلومات لصالح المصلحة الثالثة أ، تتضمن تاريخ وصول أربعة مغاربة إلى باريس وهم أوفقير والدليمي والشتوكي والماحي، يسعون إلى "ربط الاتصال بين بركة وتحقيق التقارب بينه والحكومة المغربية". ولكن بعد ثلاث أرباع ساعة من ذلك، عاد فانفيل، وقال لمساعده في حضور شخص ثالث: " لا تفعل أي شيء مؤقتا، هناك مستجد يغير كل المعطيات، لم يعد الأمر يتعلق بتقارب، بل إنهم سيصفَُنه" من قدم لفانفيل هاتين المعلومتين اللتين سينكرهما مؤكدا أن الأمر كان يتعلق بأربع عمال أقاليم مغاربة حلوا بفرنسا يوم19 أكتوبر؟ من لوبيز دون شك[482].وبضعة أيام من ذلك، سيقدم فانفيل لديزورم نسخة من مذكرة أخرى طالبا منه أن يضعها في ملف "لوبيز" مع لائحة بأسماء المغاربة. ولكن في 2 نونبر صباحا، أي بعد "اختفاء" المهدي بن بركة، سيستعيد فانفيل النسخة ولائحة المغاربة الأربعة. وهكذا لن يطلع أحد أبدا على هذه الوثائث[483].

وفي نفس اليوم، أي 22 أكتوبر، اتصل المهدي بن بركة من جنيف هاتفيا بأحد مواطنيه التهامي الأزموري، وهو طالب في سلك التبريز في التاريخ، ليخبره أنه حدد موعدا معه بباريس يوم الجمعة 29 أكتوبر في الساعة الثالثة بعد الزوال.

وفي25 أكتوبر، كلم لوبيز الدليمي بفاس. وفي الثامنة مساء، التقى ببوشسيش القادم من الدار البيضاء وبالماحي، لتناول العشاء معا بفندق أستور، حيث ينزل العمال المغاربة الأربعة الذين جاؤوا إلى باريس

---

[481] - سيؤكد لوبيز في هذا الصدد : "تنكرت بهذه الطريقة كي أبحث عن فيغون في حي سان جيرمان دي بري"، اعترافات جاسوس، مرجع مذكور،ص.155.

[482] - تتضمن مذكرة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بتاريخ 23 مارس1966 أن لوبيز اتصل هاتفيا بفانفيل في الساعة التاسعة صباحا وسجل المجيب الآلي مكالمته. وما إن علم فانفيل بوصوله، حتى سارع إلى الاتصال به هاتفيا.

[483] - هاتان الواقعتان لم يصل خبرهما إلى رؤساء فانفيل إلا في شهر يناير1966. ولكن هذا الأخير سيتشبث بإنكارهما في التحقيق الذي خضع له داخل جهاز المخابرات، رغم وجود العديد من الشهود الذين حضروا الواقعتين.

للاستفادة من دورة تكوينية. وسيذهبون جميعا إلى "إقامة نييل [484] Niel" حيث سبقهم لوني ودوبايل وباليس إلى الحانة.

وفي 26 أكتوبر، كلم المهدي بن بركة هاتفيا برنيي ليخبره أنه سيحل بباريس يوم 29 أكتوبر. وفي مكالمة ثانية في صباح اليوم الموالي، حدد له المهدي بن بركة موعدا في الساعة الثانية عشرة زوالا وخمس عشرة دقيقة. وقد اقترح عليه برنيي نفسه، كما ذكر ذلك للشرطة، أن يتناولا الغداء مع فرانجو وفيغون بحانة ليب. وهو ما قبله بن بركة...ولكنني كنت قد تقدمت بطلب إلى السلطات السويسرية للحصول على كشف المكالمات الهاتفية التي أجراها المهدي بن بركة ما بين 22 و30 أكتوبر1965، وقد استوقفتني ثلاث مكالمات في26 أكتوبر، إحداهما لفيغون والأخريان لفيليب برنيي. ألم يتصل فيغون ببن بركة يوم28 أكتوبر وأخبره أن اللقاء لن يتم في حانة ليب ولكن في مطعم سان جرمان، بل وأمامه [485]؟ ومن الأهمية بمكان التوقف عند أقوال جان فنيو [486]: "أخبرني فيغون أنه التقى ببن بركة في غياب برنيي(وهو أمر صحيح) واتفقا معا على موعد آخر سعى ألا يخبر به برنيي".

الخميس 28 أكتوبر

حوالي العاشرة صباحا، أخبر بن بركة محمد الطاهري ممثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بباريس أنه سيزوره في اليوم الموالي في نهاية الظهيرة بمنزله، وطلب منه حجز ثلاث تذاكر في أحد المسارح. كما عثرت إدارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية أيضا على اتصال هاتفي للوبيز على الساعة الخامسة و47 دقيقة دام دقيقتين مع مكتب فانفيل، وقد ترك لوبيز لهذا الأخير رسالة، وإن كان سيزعم أنه لم يتلقها [487].

وفي الساعة التاسعة مساء، التقى الشتوكي بلوبيز في أورلي حسب قوله. وقد يكون العميل المغربي أخبره بأن لقاء مقررا في اليوم الموالي بين أوفقير وبن بركة، وأنه من المستحسن لتبديد مخاوف هذا الأخير أن يرافقه بعض أفراد الشرطة الذين يثق فيهم إلى مكان اللقاء. وزيادة في تحبيك الخطة، اتصل الشتوكي حينها ب "شخص من وزارة الداخلية"، ولكن في منزله نظرا للساعة المتأخرة [488]. اطمأن لوبيز، وسارع إلى الاتصال بصديقه سوشون الذي اعتاد التعامل معه مهنيا، وطلب منه أن يؤدي له خدمة مستعجلة. التحق به سوشون مباشرة في أورلي. لنستمع إليه يروي الواقعة في مفوضية الشرطة، أربعة عشر يوما من الاختطاف: " لم يكن لوبيز يتردد في القول مرارا وتكرارا إنه يؤدي نفس الخدمات إلى جهاز آخر (مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس) غير الشرطة القضائية(...) ولم أستطع

---

484 - 93 شارع نييل 75017 باريس.

485 - كيف تساور المهدي بن بركة الشكوك في هذا الشخص المنحدر من عائلة راقية، وصديق مارغاريت دوراس، المفروض أن يمول فيلم "كفى"؟ وأنى له أن يعرف أنه مجرد أفاق ولص تافه؟

486 - أدلى بها أمام القاضي بيريز أثناء التحقيق الجديد في القضية، بعد حضور الدليمي يوم21 دجنبر1966.

487 - سيبين التحقيق داخل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس أنه إن لم يكن تلقاه شخصيا، أو أنه لم يوجه إليه، فإنه سجل في المصلحة التابعة له. كما وقع قبل بضعة أيام مع المكالمة السابقة في 22 أكتوبر.

488 - يقول لوبيز في محضر الاستنطاق بتاريخ16 نونبر1965 : "أكد لي الشتوكي أنه يحظى بدعم مصالح وزارة الداخلية الفرنسية".

رفض طلبه بعد أن واتتني الفرصة كي أقدم له خدمة وقد خدمني مرات كثيرة(...) وقد أخبرني أن شخصا مغربيا خطيرا مثيرا للفتن يسمى بن بركة يوجد الآن بباريس في إطار نشاطه السياسي، وأنه دبر مؤامرات عديدة ضد ملك المغرب، وأنه بصدد الإعداد لعمل إرهابي جديد. وقال إن ذلك الشخص حظي بالعفو الملكي وله كامل الحرية في العودة إلى بلده، ومن ثم فتصرفاته هذه لا معنى لها(...) وطمأنني بأن الأمر يتعلق فقط بتسهيل لقاء بن بركة هذا بأوفقير وزير الداخلية المغربي الذي سيكون مرفوقا بالدليمي المدير العام للأمن الوطني. وطلب مني لوبيز استعمال صفتي كضابط شرطة لتبديد مخاوفه ومرافقته للقاء تلك الشخصيتين المغربيتين. وأخبرني أيضا أن ذلك الشخص سيتناول في اليوم الموالي الغداء مع السينمائي فرانجو، في إطار الإعداد لتصوير فيلم في موضوع تصفية الاستعمار، وبالتالي يجب التصرف بسرعة".

وفي الأقوال التي أدلى بها سوشون للقاضي زولنجر في 13 يناير1966، سيقدم معطيات أكثر دقة: " مساء يوم 28 أكتوبر(...) أكد لي لوبيز أن رئيسه فانفيل على علم بكل شيء، هو وجاك فوكار، بل إنه استعمل عبارة عامية بعض الشيء: " foccart au parfulm " ،(فوكار على بينة من الأمر). صدقته في تلك اللحظة(...) طلبت منه مع ذلك ضمانات أكثر، وأخبرته أنني سأقدم له جوابي صباح اليوم الموالي. وهو ما فعلته. وفي 29 أكتوبر على الساعة العاشرة صباحا، أخبرني شرطي أنني مطلوب في الهاتف".

يستحضر سوشون مضمون هذه المكالمة في كتابه[489]:

" – السيد سوشون؟ هنا السيد أوبير مدير ديوان وزير الداخلية. أتصل بكم لأعرف إن كان لكم موعد هذا الصباح، وإن كنتم عازمين على الذهاب إليه.

- بالتأكيد سيدي المدير.

- حسنا، هذا كل ما كنت أريد معرفته. شكرا جزيلا.

اعتبرت أن هذه المكالمة هي بمثابة " الضوء الأخضر" الذي وعدني به لوبيز. وفي تلك اللحظة لم أفكر في التأكيد من مصدر المكالمة، بل ولم أكن لأجرأ على السؤال".

وسيتبين إثر مواجهة في مكتب القاضي أن السيد أوبير ليس هو الذي اتصل بسوشون. ولكن من يكون؟ وسيظل ضابط الشرطة ثابتا في أقواله مؤكدا نفس المعلومة التي اعتبرها ذات أهمية بالغة، فهناك شخص اتصل من وزارة الداخلية مدعيا أنه السيد أوبير مدير ديوان الوزير. قد يقال إنه توصل بالمكالمة من مخدع هاتفي بالشارع العمومي. يجيب سوشون على هذا الاعتراض: " كلا، فقد توصلت بالمكالمة عن طريق الخط الخاص الرابط بين الشرطة القضائية ووزارة الداخلية"[490].

عثرت في الملف على رسالة غفل من الاسم موجهة إلى القاضي زولنجر تؤكد أن صاحب المكالمة الشهيرة هو " السيد برات pray الملحق بديوان فراي frey المكلف بمهمة بتغطية كل عمليات الاختطاف"(؟) ولم يجر، فيما يبدو، أي بحث لمعرفة إن كان "المبلِّغ عنه" موجود حقا والحال أنني

---

489 - اصمت أيها المتهم، منشورات لاطابل روند،1970،ص.99.

490 - الغريب أنني لم أجد أي أثر في الملف- وكنت حينها في المغرب- لانتقال قاضي التحقيق إلى مكاتب الشرطة القضائية للتحقق من الأمر.

توصلت في إطار عملية تحرَ شخصية إلى العثور على أثر في الجريدة الرسمية لشخص اسمه أليكس كلود برات Alex Claude Prat، وبالضبط في ديوان السيد فراي. هل هو نفس الشخص المذكور في الملف؟ أما زال على قيد الحياة؟ ما زالت الأبحاث جارية في هذا الصدد...

الجمعة29 أكتوبر

أخبرت شرطة النقطة الحدودية فرني – فولتير Fernet Voltaire المخابرات العامة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني بعبور المهدي بن بركة في اتجاه باريس، لكن هذه المعلومة لم تبلَغ لمديرية الأمن بباريس[491]، وبالأحرى لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. لهذا سيكتب وزير الدفاع للقاضي زولنجر: " لم تتوصل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بأي معلومة مسبقة تخص وصول المهدي بن بركة"[492]. وما إن وصل الزعيم المغربي إلى مطار أورلي في الساعة التاسعة صباحا حتى سارع إلى الاتصال هاتفيا بالتهامي الأزموري، ولكنه لم يكن بمنزله. ولما أُخبرت زوجة التهامي بمكالمة بن بركة، عملت على الاتصال به لتعلمه أن الموعد المقرر مع الزعيم المعارض تغير من الساعة الثالثة بعد الزوال إلى قبيل الزوال بمقهى رون بوان Rond Point بشارع شانزليزي.

في الساعة التاسعة وخمسة دقائق، حاول لوبيز الاتصال بفانفيل لإخباره بوصول المهدي بن بركة، ولم يكن هو أيضا في منزله، إذ أنه خرج باكرا لاستقبال "رئيسه" الجنرال جاكيي بأورلي... الذي لن يصل إلا قبيل الزوال، لهذا كلف زوجته بتبليغه رسالة، ولكنها لم تفعل، حسب فانفيل، مما يثير الكثير من علامات الاستفهام، فكشوفات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية تبين أن المكالمة دامت ست دقائق.

وحوالي العاشرة صباحا، وصل المهدي بن بركة إلى منزل صديقه جو أوحنا المغربي الإسرائيلي، وكان في تلك الفترة يقيم بالولايات المتحدة الأميركية. وقد اعتاد الزعيم المغربي النزول عنده في أغلبية الأحيان التي يأتي فيها إلى باريس[493]. ومن هناك كلم أخاه بالهاتف وحدد له موعدا للقاء حوالي السابعة والنصف مساء بمنزل الطاهري.

وفي نفس الساعة، تلقى سوشون "الضوء الأخضر" كما سماه في كتابه السالف، وذهب للقاء لوبيز، كما اتفقا على ذلك، في الساحة المقابلة لكاتدرائية نوتردام دي باري، ووسيتلقى منه تأكيدا للموعد المقرر في حانة ليب في الساعة الثانية عشرة وخمس عشرة دقيقة بعد الزوال.

وبعد عودته إلى مكتبه، سيطلب من مساعده روجي فواتو الاستعداد لمرافقته لإنجاز عملية في وقت الغداء. والغريب أن سوشون سيلتقي في تلك اللحظة رئيسه المباشر سيمبيل Simbille وبعده بقليل

---

491 - نحن هنا أمام دليل آخر على انعدام التنسيق القائم حينها بين مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ومديرية الأمن بباريس

492 - رسالة بتاريخ11 ماي1966 جوابا على استفسار القاضي.

493 - سيعثر أخوه هناك على فوطته الشخصية والسيناريو التفصيلي لفيلم"كفى"، وتذكرة السفر بالطائرة إلى جنيف بتاريخ 31 أكتوبر.

المدير المساعد لمديرية الأمن بباريس جوليان كوفنيو Julien Couvigneau، وسيخبرهما بخروجه في مهمة مع فواتو للقاء لوبيز، ولكن لا أحد منهما تجشم عناء سؤاله عن طبيعتهما[494].

وحوالي الساعة الحادية عشرة والنصف، سيستقل الشرطيان سيارة403، سيارة المصلحة3076 م.س 75التابعة لمديرية الأمن، ويتوجهان إلى شارع سان جرمان، حيث ركنا السيارة بالرصيف الموازي للشارع الرئيسي، على مسافة عشرين مترا تقريبا من حانة ليب. وجدا لوبيز هناك متنكرا، وكان حاضرا أيضا الشتوكي كما سيذكر ذلك لوبيز[495].

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف، التقى بن بركة بزوجة الأزموري في مقهى رون بوان، حيث التحق بهما بعد فترة زوجها. طلب منه المهدي بن بركة إنجاز تحليل تاريخي لعملية تصفية الاستعمار في القارات الثلاث، وحدد له أجلا قصيرا للقيام بذلك، الأمر الذي استصعبه الطالب ورآه من قبيل المستحيل نظرا لضيق الوقت. والتمس منه بن بركة أيضا المشاركة في إعداد فيلم عُهد بإخراجه إلى المخرج السينمائي فرانجو.

وفي نفس اللحظة، يطلب بوشسيش الموجود بمنزله في فونتاي دي لو فيكونت من خادمته مارت شنو Marthe Chenu أخذ عطلة قصيرة في فترة ما بعد الزوال، وطلب أيضا من صهره لويز أندريو Louis Andrieu مغادرة المكان حيث كان يقيم وعدم العودة مساء، " دون أن يقدم لي أي تفسير"، كما سيؤكد ذلك أندريو للمحققين. كل شيء ممكن في هذا الوسط.

وسيغادر بن بركة والأزموري من جانبهما شانزليزي على متن سيارة أجرة طلبا من سائقها أن ينزلهما أمام مطعم سان جرمان. وعكس ما يروج هنا وهناك، لم يتم الحديث بين الرجلين ولو مرة واحدة عن حانة ليب[496]. سأنطلق من ملاحظتين لتدعيم أقوال الأزموري. بما أن بن بركة والأزموري وصلا قبل الموعد بقليل، فإنهما لم يجلسا لا في حانة ليب ولا في المطعم، بل قاما بجولة حول المركب السكني بذلك الشارع. ولم يخطر ببال الطالب في أي لحظة، وقد كان شاهدا على ما حدث، أن يذهب إلى الحانة أو المطعم لإخبار الأشخاص الذين سيلتقيهم بن بركة، لأنه لم يكن يعرفهم[497].

---

494 - يرى سوشون في ذلك دليلا على أن "مديري ورؤساء مصالح الشرطة القضائية بمن فيهم مدير الأمن، كانوا يعرفون لوبيز، ويقدرونه كثيرا" (مأخوذ من أقواله في التحقيق أمام القاضي بينسو في يناير1976).

495 - بالشارب والنظارات الطبية المزيفة التي أخذها من سوشون خمسة عشر يوما من ذلك، وقد صرح لوبيز أمام القاضي زولنجر أثناء التحقيق معه في16 نونبر 1965 أن الشتوكي أكد له أنه مدعوم من مصالح وزارة الخارجية الفرنسية.

496 - قرأت الأقوال التي أدلى بها الأزموري أمام الشرطة القضائية مرات عديدة، وهي واضحة لا تحتمل أي تأويل: "لم يتم ذكر اسم ليب على الإطلاق، سواء في مقهى رون بوان أو في سيارة الأجرة(...) أو خلال النزهة القصيرة التي قمنا بها في الشارع. لكن بن بركة أخبرني أن له موعدا بمطعم سان جرمان دي بري حيث سيتناول الغداء مع منتجي الفيلم الذي حدثني عنه(...) لم يذكر لي أسماء الأشخاص الذين سيلتقي بهم(...)". وادعى البعض أيضا أن بن بركة قال للأزموري إن له موعدا مع مبعوث من الملك، بل مع الملك نفسه. والحال أننا لا نجد أي ذكر لهذه المعلومة في ملف جلسات التحقيق، لا نجد ذكر لها كذلك في جلسة التحقيق أمام القاضي زولنجر في 5 دجنبر1965، ولن يتم الحديث عن حانة ليب إلا بعد الاستماع إلى برنيي، وانطلاقا من تلك اللحظة، سيحلو للجميع أن يكرر هذه المعلومة.

497 - اعترض برنيي بحدة وغضب شديد أقوال الأزموري، وظل متشبثا بنوعد تناول الغداء بحانة ليب. ولكن ألم يتساءل إن كان فيغون قد تلاعب به؟

وسيصرح الأزموري ان اعتقال بن بركة تم أمام السينما التابعة للمركب. أما سوشون فسيذكر أن إيقافه تم أمام فندق تيران المحاذي لحانة ليب. ويورد الواقعة في كتابه[498] على النحو الآتي: " حوالي الثانية عشرة والنصف بعد الزوال، أبصرت رجلا قصير القامة يطابق مظهره الوصف الذي قدمه لي لوبيز(...) وكان برفقة شخص أصغر منه سنا بكثير، بملامح متوسطية لا تخطئها العين. وكانا ينحدران في شارع سان جرمان في اتجاهي(...) استوقفت الشخص المغربي بالضبط وسط حشد المارة، وعادة ما يكون الشارع مكتظا بالناس في هذه الساعة من النهار. أظهرت له بطاقة الشرطة... طالبا منه وثائق تثبت هويته. سارع إلى تقديم جواز سفر دبلوماسي يحمل اسمه الحقيقي. تظاهر صديقه بانه بصدد إخراج أوراق هويته، لكنني بادرته بالقول بكل لطف وأدب: " امتثل لطلبي وابتعد عنا ببضعة أمتار، وحينها لم اكن أعرف هويته. سأعلم فيما بعد انه سارع إلى الهرب، ولا أظنه كان سيفعل لو عرف أن الأمر يتعلق حقا بعملية "اختطاف" حقيقية(...) وأورد هنا تقريبا حرفيا الحوار الذي دار آنذاك:

- أرجو ألا يزعجك سؤالي. هل يمكنك أن تذكر لي السبب الحقيقي لمجيئك إلى باريس؟

- لابأس. جئت للقاء أشخاص يعملون في مجال السينما، لنتحدث في موضوع تصوير فيلم عن تصفية الاستعمار.

- ألا تظن أنك بباريس من أجل أغراض سياسية؟

- لم آت إلى فرنسا لممارسة نشاط سياسي.

- مع أن لك موعدا مع شخصيات سياسية مني أن أرافقك للقائهم. أردفت وانا أشير إلى سيارة403:

- وارجو ألا ترى مانعا في مرافقتي.

لم يبد بن بركة أي اعتراض. صعدنا معا الشارع في اتجاه السيارة، وفي كثير من الأحيان فرق بيننا بعض المارة(...) وصل إلى السيارة قبلي، ولما التحقت به كان قد فتح الباب من جهة الشمال. حينها التفت ناحيتي وسألني كانه يريد التيقن من أقوالي، ولكن بنبرة لا تشي بأي خوف أو قلق: " يتعلق الأمر حقا بالشرطة الفرنسية؟" أجبته بالإيجاب. ولما التحق بنا فواتو، طلبت منه أيضا ان يبرز بطاقة الشرطة. امتثل لطلبي. إذ ذاك صعد الرئيس بن بركة وحده إلى السيارة، نعم أؤكد ذلك، وحده، وتبعه فواتو".

تستدعي هذه الرواية التي ظل يكررها ضابط الشرطة في نظري ثلاث ملاحظات:

- لو كان سوشون- ربما عم حسن نية واعتقادا منه أنه " محمي" [499]- كان يعرف فعلا أنه يقوم باختطاف بن بركة، لما تردد في إرغام رفيقه أيضا على امتطاء السيارة، هذا الشخص الذي سيصبح الشاهد الرئيسي في القضية و " وحبة الرمل التي افسدت عمل الآلة المحكم"[500].

- لو كان بن بركة ركب سيارة الشرطة عن طيب خاطر، وهو الأمر الذي لا يتقبله الكثيرون، فلأنه كان ملتزما بموعد سياسي خلال مقامه بباريس، وما اختياره فورا الذهاب إلى ذلك الموعد، إلا لكونه يعتبره أهم من اللقاء حول الفيلم. ولحكم معرفتي الجيدة بالمهدي بن بركة، يمكن أن أؤكد أن أهمية موعد

---

498 - مرجع مذكور، الصفحتان28و29.

499 - قد لايكون الأمر كذلك مائة في المائة، فهو يعرف نوعية الأشخاص الحاضرين في العملية وسوابقهم، لوني الموجود في السيارة وبوشسيش في استقبالها... ولم يخبر بن بركة أن "الشخصيات السياسية" التي سيلتقي بها هي "شخصيات مغربية" كما ذكر له ذلك لوبيز في اليوم السابق...ولكن صحيح أن بالنسبة إلى سوشون، والكثيرين مثله، فاسما أوفقير وبن بركة لا تعني أي شيء...

500 - جون أفريك، 30 يناير 1978.

ما كانت تجعله دائما يفضله على أي التزام آخر. ولكن واحسرتاه، فقد أدى حياته ثمنا لتفضيل ذاك الموعد وإعطائه الأولوية.

أي موعد آخر كان ملتزما به؟ الجواب نجده دون شك لدى أعضاء "التضامن"، الشبكة التي يرأسها صديقه هنري كورييل[501]: " تمكنت شبكة "التضامن" من تنظيم لقاء له بأحد أقرب مساعدي الجنرال ديغول. وكان من المقرر أن يُستقبل يوم30 أكتوبر في الإليزي[502] (...) تبع بن بركة مفتشي الشرطة دون أن يطرح أي سؤال. لما تصرف على ذلك النحو؟ لأنه موجود رسميا بفرنسا. وسيُستقبل غدا بقصر الرئاسة. فما الذي يجعله لا يثق في الشرطة الفرنسية؟ ومن الأرجح أنه اعتقد أن موعد الإليزي قد تم تقديمه"[503].

لم يؤكد أحد من محيط ديغول الموعد المذكور، وإن كان هذا التصرف لا يعني الكثير.ففي ديوان الرئيس،كان الجميع يعرف أن المهدي بن بركة هو أكبر معارضي الحسن الثاني، إضافة إلى ان الجنرال ديغول وجه دعوة إلى ملك المغرب ليحضر بجانبه يوم11 نونبر الاستعراض العسكري المنظم سنويا. ألم يجب بن بركة نفسه برنيي المتخوف في أعقاب لقاءاته الأولى بالشتوكي: " لا تقلق. غإنني سأستقبل من قبل الجنرال ديغول"؟ كان للمهدي بن بركة إذن موعد غب الإليزي، لاشك في ذلك[504].

في الساعة الثانية عشرة وعشرين دقيقة، ركب إذن بن بركة سيارة الشرطة403، وركب على إثره فواتو. وقد كان هناك بالمقعد الخلفي للسيارة شخص مجهول بالنسبة إلى المهدي، وهو لونوي، أحد المجرمين. جلس لوبيز المتنكر بالمقعد الأمامي قرب سوشون، وشرع يدله على الطريق، إلى أن وصلت السيارة إلى منزل بوشسيش بفونتاي لوفيكونت. استقبل بوشسيش ودوبايل بن بركة. وكان باليس ودوبايل موجودين في مكان الاختطاف، وقد تجاوزا سيارة سوشون في الطريق السيار. لم يبد بن بركة أي قلق، حسب ما ذكره مختطفوه، فمنزل بوشسيش الراقي الجميل [505] لا يمكن سوى أن يزيد من اطمئنانه إلى أن الأمر يتعلق حقا بموعد مع شخصيات هامة.

ومنذ تلك اللحظة، لن يرى احد أبدا الزعيم المغربي.

يقول ر. موراتيت: " هكذا ابتدات فصول ما سمي قضية بن بركة، في انتظار أن نطلق عليها اسم "القضية" دون إضافة أو نقصان، قضية ستلقي بظلالها لسنوات عديدة على الحياة السياسية الفرنسية، وربما على الحياة السياسية المغربية إلى الأبد"[506].

عاد سوشن وفواتر ولوبيز إلى باريس[507]. نزل لوبيز في شارع باك، وذهب إلى كباري دون كاميو، ومنه اتصل هاتفيا بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس لإخبار لوروا فانفيل. لم يجده، ولكنه

---

501 - اغتيل بباريس في 4 ماي1978.

502 - سبق وأن استقبل بن بركة بالإيليزي. فديغول كان حريصا على أن يرفع من مصداقيته سواء في مؤتمر باندونغ الثاني الذي سيجمع في مستهل نونبر قادة العالم الثالث بالجزائر العاصمة، أو في مؤتمر القارات الثلاث الذي يتم التحضير لانعقاده في يناير بكوبا، والمعلوم أن بن بركة كان محركه. لهذا فديغول كان يعتبر الزعيم المغربي ورقة رابحة في هذا الصدد.

503 - رجل نسيج وحده، جيل بيرو، منتشورات برنار بيرو،1984،ص.787.

504 - إنهم اغتالوا بن بركة،مرجع مذكور،ص.325.

505 - مرجع مذكور،ص.30.

506 - إنهم اغتالوا المهدي بن بركة، مرجع مذكور،ص.59.

طلب من مساعده جاك بواطيل إبلاغه الرسالة الاتية: "أخبر طوماس أن دون بيدرو يخبره أن الموعد تم في فونتناي لوفيكونت، قريبا من منزلي". وسيؤكد جاك بواطيل أنه ترك لفانفيل ورقة فوق مكتبه تتضمن نص الرسالة، وانه أعادها على مسامعه جهارا بعد عودته إلى المصلحة، الأمر الذي سينكره طبعا فانفيل.

وفي غضون ذلك في مقهى ليب، شعر برنيي بالقلق بسبب تأخر بن بركة، وكلم هاتفيا سكرتيرته وأشخاصا آخرين، واتصل أيضا بجنيف مستفسرا عنه...ثارت ثائرة فرانجو بعد أن ظل ينتظر من جديد بن بركة دون جدوى، وغادر الحانة، بينما ظل هناك كل من برنيي وفيغون لتناول الغداء.

أبلغ الأزموري زوجته أن تلحق به في منزل إحدى الصديقات، وتخبر أيضا ممثل الطلبة سيناصر بما وقع. وظل حائرا لا يدري ما العمل، وقر قراره على الاختباء في منزل صديقه نيلكن يومي السبت والأحد.

وفي فترة ما بعد الظهيرة، ذهب فيغون إلى منزل بوشسيش، والسؤال: أذلك قصد الحصول على المبلغ المالي الموعود؟ وحوالي الساعة الثالثة، ذهب لوبيز بدوره هناك[508]. وقد تذكر أن الشتوكي طلب منه في الصباح إخبار الرباط. لهذا رافق بوشسيش إلى أورلي، وهناك اتصلا بالمغرب. وتم الاتصال الأول في الساعة الخامسة مساء وتسع عشرة دقيقة للتحدث شخصيا مع أوفقير بوزارة الداخلية، وتبعه اتصال ثان بالإدارة العامة للأمن الوطني للحديث مع الدليمي. ولما لم يجداهما، تركا لهما رسالة، الأولى لدى الكابتان بنسليمان مدير ديوان أوفقير، والثانية لدى عميد الأمن المركزي عبد الحق عشعاشي مدير ديوان الدليمي[509].

تمكن مستخدمان بالبريد من التقاط بعض الكلمات المتفرقة من المكالمتين، وخاصة من المكالمة التي أجريت مع الشخص المخاطب بوزارة الداخلية، وقد ذكرا في شهادتهما ما سمعاه" الأمر مستعجل. يجب أن يأتي في أقرب وقت، وإن دعت الضرورة في طائرة عسكرية" ولاحظ المستخدمان أن علامات التوتر كانت بادية على رفيق لوبيز خلال المكالمتين. هل حدث شيء غير متوقع؟ هل ساءت حالة بن بركة؟

وفي مطلع المساء، ذهب كل من الطاهري وعبد القادر إلى المسرح بعد أن انتظرا مجيء المهدي بن بركة دون جدوى. وبعد عودة الطاهري إلى منزله حوالي منتصف الليل، وجد في انتظاره رسالة من سيناصر. لحق بممثل الطلبة قريبا من محطة القطار مونبارناس، وتمكن من معرفة ما حدث. وقام بدوره بإخبار عبد القادر أخ المهدي، كما نصح الأزموري بالبقاء مختبئا.

---

507 - صرح فواتو للقاضي زولنجر : " ونحن في الطريق، أكد لنا لوبيز أن المصالح الرسمية التي كان على اتصال بها كانت على علم بهذه العملية". وفي كتاب "اصمت أيها المتهم، يقول سوشون: "شدد أساسا على روح التعاون السائدة بيم مسؤولي الشرطة المغربية ونظرائهم في وزارة الداخلية الفرنسية".(مرجع مذكور،ص34).

508 - هذا على الأقل ما صرح به لوبيز لأول مرة في فرانس سوار يوم31 ماي1972 : " عندما رأيت آخر مرة بن بركة حوالي الساعة الثالثة بعد الزوال يوم29 أكتوبر، كان يتناول غذاءه...وكان يتكلم بطريقة ودية مع صاحب المنزل بوشسيش. كان هناك أيضا فيغون، وبدا لي أن بن بركة يتحكم جيدا في الوضع،ولم يكن قلقا"(كذا).

509 - سيقول لوبيز يوم4 نونبر أمام عميد الأمن بوفيي: " قلت لأوفقير شيئا مثل: "أثاثك أو السلعة التي طلبتها جاهزة"، وللثاني بالاتفاق مع الشتوكي: " الشخص الذي دعوته وصل، وقد وافق على الالتقاء بك". وقد أخبرني السيد العشعاشي أن رئيسه غير موجود، ولكنه سيبلغه الرسالة".

قضى سوشون، المطمئن إلى أنه لم يفعل غير تقديم خدمة لصديقه لوبيز، الأمسية في النادي العسكري حيث وشح بوسام ضابط التربية الوطنية[510].

عاد فيغون حوالي الساعة الثامنة مساء إلى باريس. شرب كثيرا في إحدى الحانات، واسترسل يحكي عن "القضية" لصحفيين. كان أحدهما يعمل مخبرا لحساب الاستعلامات العامة، وقد يكون اسمه جان مارفيل Jean Marvier . وقد أُخبر عميد الشرطة كاي Caille في اليوم الموالي، ولكنه سيظل دائما يرفض الكشف عن اسمه.

تلقى لوبيز مكالمة من الرباط، وعلى إثرها اتصل هاتفيا بأوفقير بمكناس، في الساعة الثامنة مساء وخمس وخمسين دقيقة. ومما قال له: " الموعد يُحضَّر له، وقد تم الاتصال"[511]. وذكر له أوفقير أنه ذاهب لملاقاة "الرئيس" بفاس. وقد اتصل به من جديد في الساعة العاشرة والنصف مساء، بعد أن التقى بالملك، وأخبره أنه سيستقل الطائرة ليلا إلى باريس.

السبت30 أكتوبر

انتظر لوبيز أوفقير في الساعة الثالثة ليلا بمطار أورلي، دون جدوى. وفي الصباح توصل منه بمكالمة يخبره فيها أنه سيصل في الساعة الخامسة مساء.

وكان الدليمي بالجزائر العاصمة قصد وضع ترتيبات قدوم الحسن الثاني لحضور أشغال مؤتمر القمة. وحسب ما أدلى به أمام محكمة الجنايات بباريس، فإنه تلقى الأمر بالعودة إلى الرباط، نظرا لكون الزيارة الملكية ألغيت، وهو في ذلك كاذب، فعندما عاد إلى الرباط لم يكن قرار إلغاء السفر الملكي قد صدر. ولما لم يجد طائرة تربط مباشرة بين الجزائر العاصمة والرباط، طلب من لوبيز عبر الهاتف أن يساعده على الحصول على مقعد في طائرة إير فرانس التي تغادر الجزائر في اتجاه العاصمة الفرنسية في الساعة الواحدة بعد الزوال. أخبر لوبيز بوشسيش بهذه المستجدات، لينتقل بعدها إلى أورلي كي يرى بنفسه إن كانت الإجراءات قد اتخذت لمساعدة الدليمي.

وهناك التقى برجل الشرطة المغربي الحسوني[512] وتناول الغداء معه، إضافة إلى دبايل ولوني وباليس ببراي فيي بوسط" Paray –Vielle – Piste.

في غضون ذلك، أخبر الطاهري صديقين بما وقع، وهما المحامية جيزيل حليمي وإدغار فور[513]. وأبلغ أيضا جان لا كوتور من جريدة لوموند التي أعلنت في طبعتها الأولى عن "إيقاف بن بركة أمام مطعم بشانزليزي". وبعد عملية تحر سريعة، أخبر ضابط الشرطة ألكايد المكلف بشؤون المغاربة بباريس عبد القادر بن بركة أن أخاه ليس محتجزا من قبل أي مصلحة رسمية من مصالح الشرطة الفرنسية.

---

510 - نقرأ في الصفحة 22 من كتاب اصمت أيها المتهم : "قمنا أنا وفواتو باختطاف زعيم المعارضة المغربية، والمشكل الوحيد أننا حتى تلك اللحظة لم نكن نعرف على الإطلاق طبيعة العمل الذي قمنا به".

511 - ضمن الأقوال التي أدلى بها لوبيز أمام قاضي التحقيق لوبيز في16 نونبر1965.

512 - يذكر في التحقيق باسم الممرض الحسوني، ويقوم بمهمة "طبيب" الفرق الخاصة. ويعرفه لوبيز. وسيحظى بترقية سريعة في الإدارة المغربية، إلى حد أنه سيعين مدير أمن إقليمي وهو المنصب الذي سيشغله حتى تقاعده في نهاية التسعينات.

513 - وقد ركزا تدخلهما لدى وزير الداخلية روجي فري.

وفي الساعة الثانية بعد الزوال، وصل الدليمي إلى باريس، حيث قاده لوني هو وبو بكر الحسيني أو الحسوني إلى منزل بوشسيش. وفي غضون ذلك، قام مغربي ما بين الثالثة والرابعة بعد الزوال بحجز أربع تذاكر سفر بالطائرة المقلعة من باريس إلى الدار البيضاء في الساعة الحادية عشر مساء وخمس وأربعين دقيقة، باسم بوشسيش والدليمي والحسيني والمدعو كوهن، بعنوان 7 شارع فونتناي، وهو عنوان منزل بوشسيش. وقد أكد لوبيز الذي كان حاضرا حينها للمحققين أن الحجز تم بالفعل. ولكن الأهم الذي يجب ألا يغيب عن البال أن الحجز سيلغى فيما بعد، لأن التذاكر لم تُستعمل[514].

وصل أوفقير بدوره إلى مطار أورلي في الساعة الخامسة مساء، ووجد في استقباله الشتوكي والماحي ولوبيز[515] الذي قاده إلى منزل بوشسيش حيث استقبله الدليمي حوالي الساعة السادسة. سلم أوفقير جقيبته إلى الماحي وطلب منه أن يحجز له غرفة في فندق رويال ألما، وأن ينتظره هناك برفقة الشتوكي[516]. وظلا ينتظرانه فترة طويلة دون جدوى، ذلك أن أوفقير لم يستعمل الغرفة تلك الليلة، وفيما بعد سيرسل شخصا يحضر له حقيبته. وقد حاول الماحي الاتصال مرات عديدة هاتفيا بمنزل بوشسيش، ولكن لم يتلق أي جواب.

عاد لوبيز إلى منزله، وذهب مع أسرته حوالي السابعة مساء إلى بيلغارد بلواري لقضاء عيد القديسين هناك، ولكن بعد أن ترك مفاتيح منزله لأوفقير نزولا عند طلبه[517]. وحوالي الساعة العاشرة والنصف مساء، سيقفل عائدا إلى منزله، بعد أن وصله، حسب زعمه، خبر "إيقاف" بن بركة عن طريق الراديو، وهناك سيلتقي بأوفقير والدليمي والحسيني وفيغون وبوشسيش ورجاله الثلاث، وشخص آخر لن يعرف أحد بحضوره حينها إلا بعد صدور كتابه الأخير وتصريحاته أمام قاضي التحقيق آنذاك السيد بانسو[518]. وبعد قليل، غادر الثلاثة المكان، ما عدا الحسيني. وسيقول لوبيز خلال المحاكمة: " كان أوفقير يبدو غاضبا(...) ظننت أنه كان ضحية تلاعب وخداع"[519]. سيكتب المدعو نورالدين شلال بجريدة نوفيل أوبسرفاتور أن " أوفقير كان غاضبا بعد اكتشافه عند وصوله اغتيال بن بركة، فلقد كان في نيته استنطاقه وترحيله سرا إلى المغرب"[520].

في غضون ذلك، ماذا وقع بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس؟ ادعى فانفيل أنه سمع في الراديو في الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال خبر "اختفاء" بن بركة. والملاحظ أن إذاعة أروبا لم تعلن الخبر إلا في الساعة الثامنة مساء. وقال إنه حاول بعدها الاتصال برئيسه مدير الأبحاث روني

---

514 - سيصرح ميل بينار موظف المطار الذي ظل في المداومة حتى الساعة الواحدة ليلا : "بعد وقت قصير،أقبل لوبيز، وذكرت له أنني ألغيت الحجز. حرك رأسه دلالة على الموافقة، ولم يدل بأي تعليق". وفي جلسة التحقيق في فاتح أكتوبر1966، سيقول لوبيز ببساطة: "لابد أن شيئا ما قد وقع، وقد كان واضحا أن مشكلا ما قد حدث"(مرقون، مجموعة أوراق30).

515 - سيصرح لوبيز سنوات من ذلك للصحافة : "قبل استقباله، صعدت إلى مكتبي، فرأيت طائرتين عسكريتين مغربيتين من نوع داكوتا واقفتين في منطقة الشحن". والحال أن التحريات المنجزة حينها لم تشر إليهما. ألم تسجلا إذن؟

516 - طلب أوفقير أيضا من الماحي، حسب الأقوال التي أدلى بها أمام القاضي، أن يتصل به بعد فترة قصيرة في منزل بوشسيش

517 - أنى له أن يرفض؟ لا ننس أنه قبل بضعة أشهر نزل في منزله بالرباط. وروجي فراي نفسه ألم يستقبل هو ونجله في منزل أوفقير في صيف1965؟

518 - انظر أسفله.

519 - جلسة 10 أكتوبر1966(مرقون،مجموعة الأوراق30).

520 - بتاريخ19 أكتوبر1966.

برتران الملقب ببومون[521]، بعد أن حصل على رقمه الشخصي. ويزعم أنه اتصل به كي يعرف إن كانت هماك علاقة بين قصة الاختطاف هاته وما ضمنه في التقارير التي حررها. وقد أجابه صوت امرأة ذكرت له أن السيد بومون يقضي عطلة نهاية الأسبوع.وفي جلسة فاتح أكتوبر1966، سيفضحه رئيسه حول هاتين النقطتين مبينا أنه كذب في تصريحاته: " لم أتلق أي مكالمة هاتفية من فانفيل طوال ثلاثة أيام".

وسيصل خبر اختطاف بن بركة حوالي الساعة الثالثة وخمسين دقيقة بواسطة شخصين تقمصا شخصية شرطيين" إلى مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس عن طريق مفوضية الشرطة. وبعثت الرسالة إلى القطاع الجغرافي المعني. وبعد أن تناهى الخبر إلى علم ضابط المداومة بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس قام بتبليغه إلى "الرئيس" الجنرال جاكيي بمنزله، وحسب الضابط، فإن جاكيي " لم يدل بأي تعليق"، ليخبر بعدها مدير ديوانه مورفان الملقب بماريين " الذي لم يصدر عنه أي رد فعل خاص أيضا". ويبدو أن قضية بن بركة لم تبتدئ فصولها بالنسبة إليهما إلا صباح يوم2 نونبر، عندما سيستمعان إلى لوروا فانفيل، وبعد أن وُجهت أصابع الاتهام إلى مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، أما قبل ذلك، فربما كانا يعتقدان أن البحث عن شخصية سياسية اختفت في قلب باريس من اختصاص مديرية الأمن أو مديرية التراب الوطني.

وحسب المعلومات التي استقاها كاي فإن " العديد من الأطراف التي لها يد في المأساة شرعت في فترة بعد الزوال في البحث عن غابة قصد إخفاء جثة بن بركة الذي أراد الدليمي تصفيته على الفور"[522].

الأحد31 أكتوبر

حوالي الساعة الثانية عشرة ليلا وخمس عشرة دقيقة هاتف الدليمي لوبيز كي يأخذه مع أوفقير إلى مطار أورلي. وبعد العودة إلى أورموي، نصح أوفقير لوبيز بالذهاب إلى النوم. ويحكي لوبيز أنه تمكن من نافذة غرفته، أن يشاهد سيارة تحمل لوحة تسجيلها ترقيما دبلوماسيا، ترجل منها شخصان. وقد استطاع أن يلتقط بعض الكلمات المتفرقة من الحديث الذي دار بين ضيوفه باللغة العربية الدارجة، ومنها لفظة "الطيارة" (الطائرة).استيقظ لوبيز في الساعة الخامسة صباحا،وأخذ أوفقير والدليمي والحسوني إلى مطار أورلي[523]. ووسينكر الدليمي هذه الواقعة، خلال المحاكمة الثانية، رغم أن أشخاصا شاهدوهم معا

---

521 - كابتان سابق في القوات الجوية، وموظف بوزارة القوات الجوية بعد الحرب، ثم ملحق عسكري بسفارة فرنسا بيوغوسلافيا، قبل أن يلتحق بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. وابتداء من سنة1964، أسندت له أكبر المسؤوليات بعد المدير. وسيقيله ألكسندر دي مارنش. وهو مدني عينه جورج بومبيدو مكان الجنرال غيبو في أكتوبر1970.

522 - صرح لومارشان أمام القاضي زولنجر بتاريخ 24 يناير 1966: "أكد لي فيغون بقوة أن بن بركة ترك على قيد الحياة ووضع قبو منزل وأوكل أمره للمغاربة، ثم قال لي لو كانوا قتلوه فمن الأرجح أنهم دفنوه في غابة قرب الفيلا".

523 - في جلسة التحقيق في4نونبر،صرح أمام القاضي بوفيي أنه قبل أن يودع لوبيز "المغاربة" سألهم من جديد: "فقاموا بحركة معروفة لديهم، شائعة عند المغاربة، حيث رفعوا يدهم اليمنى إلى مستوى رأسهم، ولكنهم لم يجيبوني"

بالمطار[524]. وفي الساعة الثامنة، استق أوفقير الطائرة إلى جنيف، بينما سافر الدليمي والحسيني إلى الدار البيضاء في الساعة التاسعة وخمسة وأربعين دقيقة.

والتحق لوبيز بعائلته ببيلغارد. وقُبيل الزوال، أجرى مكالمة مع فانفيل استغرقت مدة طويلة[525]. وحسب الأقوال التي أدلى بها، فالحديث دار حول اختطاف بن بركة، وقد قال له فانفيل، فيما يحكي: " نعم قرأت الجرائد. بصمات أوفقير حاضرة فيما وقع.". عندئذ أضاف لوبيز قائلا: " أخذت فعلا أوفقير إلى فونتناي"، الأمر الذي ينكره فانفيل[526]. وبعد فترة قصيرة، سيتلقى ضابط المداومة بمصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس، سؤالا من مديرية الأمن بباريس[527]، سينقله إلى فانفيل، ويتعلق بمعرفة إن كان " أحد العملاء المكلفين بتجنيد المخبرين والتعامل بهم" قد ربط أي اتصال بالمهدي بن بركة. وقد أجاب فانفيل بالنفي. جواب من جنس السؤال طبعا. ويؤاخذه "رئيسه" الجنرال جاكيي على ذلك في رسالة وجهها إلى القاضي زولنجر[528]. إنه على علم بكل شيء، ولكنه لم يتحرك إلا في 2 نونبر صباحا...

وحوالي الساعة الحادية عشرة صباحا، ذهب عبد القادر بن بركة إلى مفوضية الشرطة لتقديم شكاية. وحكى عن الوقائع كما سمعها من الزموري، ولكنه أخطأ في اسم المطعم، وهو الخطا الذي سيتدارك بعد قليل. وتم الاستماع أيضا إلى الطاهري بعد الزوال، وقد أثار اسم فرانجو.

اطلع فواتو المكلف بالمداومة بمقر الشرطة القضائية على مضمون كل القصاصات المرتبطة باختطاف الزعيم المغربي، لكنه تستر على ما وقع، ولم يخبر ولو رئيسه المباشر[529].

الإثنين فاتح نونبر

لم تأت الساعة التاسعة وأربعون دقيقة صباحا، حتى استقل بوشسيش الذي قضى يوم الأحد بمنزله برفقة الماحي، الطائرة باتجاه الدار البيضاء.

ووصل إلى علم عميد الأمن جان كاي، رئيس القسم الثاني، ثم المدير المساعد بالشرطة القضائية التابعة لمفوضية الشرطة، عن طريق مخبر، سيرفض دائما الكشف عن اسمه، نبا اختطاف بن بركة ومشاركة فيغون في العملية، فأحاط علما بالخبر عميد الأمن سومفيل مساعد رئيس الشرطة القضائية.

استمع عميد الأمن مارشان بالفرقة الجنائية إلى المخرج فرانجو، قبل أن يستمع إلى برنيي الذي جاء إلى المفوضية دون استدعاء. وكلاهما تحدث عن فيلم "كفى" وعن الانتظار في حانة ليب، وحاولا مد

---

524 - سيصرح لوبيز أنه تناول الفطور حوالي الساعة السادسة في مقهى المطار بالطابق الرابع. وقد أكد مستخدمو المقهى أنه كان برفقة ثلاثة أشخاص بقسمات شمال إفريقية.

525 - حسب سجلات البريد، فقد دامت المكالمة اثنتي عشرة دقيقة، وقد صرح لوبيز أمام القاضي زولنجر في 7 يناير1967: "أخبرت لوروا بكل تفاصيل العملية وبالدور الذي قام به كل واحد، بما في ذلك سوشون. وابتداء من هذه اللحظة، أصبح لوروا يعرف كل ما أعرفه". أما لوروا فسيقول للقاضي: "هذا صحيح...لكنه أخفى عني شيئا واحدا وهو دوره في الاختطاف".

526 - محضر الاستنطاق في 11 مارس1966، صفحة9 : "لم يذكر لي لوبيز أي شيء عن دوره في الاختطاف".

527 - وذكرت له أن مديرية الأمن تجري تحريا في مسألة اختطاف بن بركة.

528 - بتاريخ 7ماي1966.

529 - سيصرح : "لم أتحمل أي مسؤولية قبل الاختطاف، لهذا لم أكن ملزما بتحمل أي مسؤولية بعده"(كذا). برأته محكمة الجنايات، ولكن سيصدر في حقه إجراء تأديبي وهو الإيقاف عن العمل.

الشرطة ببعض المعلومات التي قد تنير طريقها في التحقيق والتحري. ولم يخف برنيي أن تصرفات فيغون منذ29 أكتوبر أثارت شكوكه، ولكن لا عميد الأمن مارشان، ولا زميله عميد الأمن بوفيي رئيس الفرقة الجنائية الذي كُلِّف بالتحري في القضية بعد يومين، بذلا جهدا يُذكر لإلقاء القبض على فيغون[530] وستبين الاعترافات الأخيرة للومارشان أنني على صواب فيما أذهب إليه.

وفي المساء، التقى برنيي بعبد القادر بن بركة وأخبره أنه تلقى مكالمة من مجهول حدثه عن تحركات سيارات ضخمة، وإحداها تحمل ترقيما دبلوماسيا، ظلت تذرع شارع فونتناي لوفيكونت ذهابا وإيابا.

الثلاثاء2 نونبر

عاد إلى المغرب الدليمي وعبد الحق عشعاشي[531] والحسوني وشخص اسمه فكري في الطائرة ليلا. ماذا كانوا ينوون فعله؟

في الساعة الثامنة، كلم المحامي لومارشان عميد الأمن كاي الذي تربطه به علاقة شخصية، والتمس منه أن يلقي القبض على فيغون.

وفي مقر الشرطة القضائية، ترسخت لدى موريس بوفيي بعد الاطلاع على المحاضر الأولى وبعد المعلومات التي تلقاها، خاصة من كاي، أن عميلا تابعا لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس وهو لوبيز ضالع في هذه القضية إلى جانب أحد المجرمين ذوي السوابق وهو فيغون. استدعى بوفيي من جديد برنيي وبعده عبد القادر بن بركة. وتناهى إلى علمه وجود تحركات مريبة في محيط منزلي بوشسيش ولوبيز، مما دفعه إلى مطالبة رجال درك منيسي التابعة لها منطقة فونتناي لوفيكونت أن يتحروا الأمر ويقوموا بأولى الأبحاث.

وتم الاستماع أيضا في مقر الشرطة القضائية إلى مارغاريت دوراس التي ذكرت كيف أن فيغون اتصل بها لكتابة سيناريو فيلم حول تصفية الاستعمار،وأضافت : " حدثني عن شخص اسمه المهدي بن بركة لم يسبق لي أن سمعت به، وقال لي إنه سيتكفل باختيار اللقطات".

وفي ذلك اليوم، نصب عبد القادر نفسه طرفا مدنيا ورفع دعوى ضد مجهول من أجل " الاختطاف والاحتجاز" وقد كان يرافقه النقيب ثورب.

وكُلِّف القاضي زولنجر بالملف.

وعندما وص لفانفيل في مطلع الصباح إلى مقر مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، حرر مذكرة أولى لمدير البحث حول مكالمة لوبيز يوم31 أكتوبر التي يحكي فيها عن تحركات أوفقير والدليمي في اليوم السابق، وأيضا عن نزول الجنرال بمنزله، وعن وصول السيارات الدبلوماسية، الخ.

---

530 - كتب الصحفي فرانسوا كافيجليولي ساخرا :"فيغون مختف؟ الشرطة أيضا مختفية. لم يعد الهدف إلقاء القبض على فيغون ولكن تفادي الإلتقاء به". بن بركة، أمام القضاة، منشورات لاطابل روند دو كومبا، فبراير1967.

531 - عميد أمن مركزي ومساعد الدليمي ومدير سابق لديوان أوفقير بالإدارة العامة الأمن الوطني.

ولكنه لم يشر إلى الدور الذي يحتمل أن يكون لوبيز قام به في الاختطاف[532]. ونتساءل عن السبب الذي جعله لا يقدم على هذه المبادرة منذ31 أكتوبر.

وقبيل الزوال، اطلع رئيس الجهاز الجنرال جاكيي على هذه المذكرة إلى جانب مذكرتين مؤرختين في 17 ماي و22 شتنبر. استدعى مدير ديوانه فانفيل، وماريان الملقب بمورفان وبومون لتدارس القضية، واتخذ قرار إيفاد فانفيل برفقة عميلين آخرين وهما كامب وكلين إلى الإدارة العامة للأمن الوطني ومفوضية الشرطة محملين بالمعلومات المتوفرة لدى الجهاز، مما قد يساعد الشرطة في تحرياتها. وتم اللقاء بالسيد كودار المسؤول عن ديوان مدير الإدارة العامة للأمن الوطني، والسيد غريمو/ وفيما بعد بالسيد سومفيل مدير ديوان السيد بابون.

ولم يتورع فانفيل عن تحريف الوقائع في تقريره عن اللقاءين، كما سيؤكد ذلك مخاطبوه، فقد ادعى أنه حدثهم عن "مناورات الشتوكي وفيغون ولومارشان بتحريض من أوفقير والدليمي"، بينما سيصرح الذين حضروا اللقاءين أنه لم يذكر لا الدليمي ولا أوفقير ولم يكشف عن هوية لومارشان. وفي المقابل، فإنه حدثهم عن الدور المحتمل للطالب الماحي. أما لوبيز، فقد اعترف بكونه هو الشخص الذي يزوده بالمعلومات، ولكنه لم يذكر أي شيء آخر بصدده. باختصار، فإن فانفيل حاول جاهدا أن يبين لهم أن " مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس لا يد لها في الاختطاف". وخلال جلسات التحقيق، سيكتفي بالقول إنه قبل ذلك كان قد تناول غداءه حوالي الساعة الثانية مع عميد الأمن كاي وأنه أخبره بكل ما وقع(كذا)، والحال أن السيد كاي الذي حضر اللقاء مع سومفيل كذبه تكذيبا قطعيا.

وفي منتصف النهار، ذهب فيغون إلى منزل لومارشان، حيث التقى بكاي، ولكن هاذين الأخيرين سينكران ذلك، فالاتصال تم، حسب قولهما، هاتفيا، وسنعود إلى هذه النقطة عند حديثنا عن " حالة لومارشان".

وفي الساعة الثالثة بعد الزوالن استقبل مدير الأمن الإقليمي بابون عميد الأمن كاي الذي قدم له تقريرا عما استطاع الحصول عليه من معلومات[533].

عاد أوفقير من جنيف في الساعة الرابعة بعد الزوال، وعندما سأله الصحفيون، لم يذكر لهم الحقيقة[534]، وأكد لهم أنه أول من فوجئ بحادث اختطاف زعيم المعارضة الذي وصله " عن طريق الصحافة" (هو أيضا، مثل الحسن الثاني).

التقى لومارشان بكاي مرة ثانية حوالي الساعة السادسة مساء، وقد أخبره عميد الأمن أن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس لا تغطي العملية. وتقريبا في نفس اللحظة، التقى فانفيل بلوبيز[535]

---

[532] - وختم مذكرته بما يلي : "لست أدري إن كانت هناك علاقة سببية بين اختفاء بن بركة والوصول شبه السري لأوفقير إلى باريس".

[533] - في جلسة التحقيق في 31 يناير 1966، سيصرح أمام القاضي زولنجر : "الحقيقة التي لا مراء فيها أن الفضل في معرفة كل تفاصيل القضية بتلك السرعة يعود إلي وإلى المحامي لومارشان. لقد أديت واجبي في هذه القضية على أحسن وجه".

[534] - سيصرح لجريدة لوفيغارو : "غادرت الرباط يوم السبت، وأخذت أطفالي إلى سويسرا(كذب) وحللت بباريس. نحن أول من فوجئ. إن بن بركة حظي بالعفو الملكي" (كذب).

[535] - سافر لوبيز في الصباح إلى أورموي. وفي حوالي العاشرة صباحا، كلمه الماحي "للسؤال عن أحواله". ماذا فعل يوم فاتح نونبر؟ لا أحد طرح عليه هذا السؤال، سواء خلال التحقيق أو جلسات المحاكمة.

بحانة إستري الذي تملكه زوجة عميل تابع للمصلحة السابعة، ح. ب. لونوار. ويحتمل أن فانفيل أخبر كاي في ذلك المساء نفسه أن لوبيز أكد له أن لايد له في القضية(؟)

الأربعاء 3نونبر

خصصت مختلف وسائل الإعلام حيزا مهما لحدث "اختفاء" المهدي بن بركة. واستغرب المراقبون رد الفعل الحاد الصادر عن الجنرال ديغول خلال مجلس الوزراء[536]. وقد واتتني الفرصة بضعة أشهر من ذلك، لأستمع إلى شهادة شخص كان حاضرا حينها، وهو جيلبير غراندفال المقيم العام السابق بالرباط: "كان ديغول معروفا بسورات الغضب الشديد التي تخرجه أحيانا عن طوره، ولكنني لم أره قط في مثل تلك الحالة من الحنق والاهتياج. خاصة بعد أن عرف أن العديد من أعوان الدولة، بل وربما من الاستخبارات، ضالعون في هذه الجريمة الشنعاء"[537]. لقد شكل خبر اختطاف بن بركة صدمة كبرى لديغول، وأحس أن الحسن الثاني جرحه في كبريائه[538]، وهو الذي وجه له أسابيع قبل ذلك رسالة شخصية يدعوه فيها للحضور بجانبه الاستعراض العسكري يوم11 نونبر...

شرعت الشرطة القضائية إذن في البحث عن لوبيز. وطلب نائب المدير سيمبيل من سوشون العثور عليه لمعرفته بالصداقة التي تجمع بينهما. ولما عرف سوشون الأسباب التي تجعل الشرطة القضائية تبحث عن لوبيز، قرر "الاعتراف"، غير مبال بما قد يجره ذلك من ويلات على رئيسه وعلى المدير ماكس فرني. وما كان من هذا الأخير إلا أن سارع إلى إخبار بابون الذي أخبر بدوره فريي...ولكن دون أن يخبر عميد الأمن بوفيي. والغريب أن سيمبيل نصح سوشون أن يجيب كل مستنطقيه بعبارة "لم أكن على علم بأي شيء". الأمر الذي سينكره رؤساؤه خلال التحقيق.

وحوالي منتصف النهار، تقدم أخيرا التهامي الزموري وزوجته إلى الشرطة القضائية، مرفوقا بالمحامي ثورب، وقد فسر صمته طوال خمسة أيام بشعور الخوف الذي استبد به[539]. وزود المفتش غرلان بأكبر قدر ممكن من المعلومات التي عمد غرلان إلى استكمالها بعد الاستماع إلى أقوال زوجته. وفي الساعة الثانية عشرة وثلاثين دقيقة بعد الزوال، قدم عميد الأمن كاي تقريرا جديدا لبابون، واتصل هاتفيا ببوفيي بهذه المعطيات الجديدة. وقد سارع بوفيي بعد أن توفرت له معلومات كافية إلى الأمر

---

536 - صور جان لاكوتور حالة ديغول وما خلفه في نفسه هذا الحدث في كتابه "ديغول الجزء3. العاهل"، صفحة629: "عندما قرأ ديغول التقرير استشاط غضبا. هكذا إذن فهذا "الملك الذي لا شأن له"، وهذا "العاجز الذي لا يُعتمد عليه" المدين بكل شيء لفرنسا، ابتداء من عرش أبيه نفسه الذي اعتلاه قبل أربع سنوات في ظروف مريبة، لا يكتفي بتصفية حساباته فوق التراب الفرنسي، ولكنه يسخر منه، من ديغول"

537 - في لقاء مع الكاتب في خريف1966.

538 - "هذا الغضب لم يثر استغراب هنري كورييل وأصدقاءه. فالجنرال كان يحس أنه جرح في كبريائه، حيث تم اختطاف شخص أمام عتبة مكتبه، كان من الواجب أن يعتبره بمثابة ضيفه".

539 - ولكن بعد أن قال "استغربت وأنا أرى الشرطة تستوقف بن بركة، ولكن قلت لنفسي ربما يتعلق الأمر بمراقبة عادية يقوم بها أفراد الشرطة، وربما لا يريدون أن أكون طرفا فيها، لهذا لم أفكر في إعلام أي مصلحة من مصالح الشرطة، خاصة وأن بن بركة لم يبد أي دهشة ولم يعبر عن أي احتجاج". وسيؤاخذه الكثيرون على هذا الصمت، ولكن في الواقع، الطاهري نفسه هو الذي نصحه، بعد أن اتصل به سيناصر، بأن يظل مختبئا هو وزوجته وطفلاه.

بإجراء تفتيش لمنزلي بوشسيش ولوبيز لم يفض إلى أي نتيجة. مثُل لوبيز أمام بوفيي بعد أن اقتاده سوشون، وظل يتكلم طوال فترة الظهيرة بكاملها والمساء أيضا، ولكن دون أن يحرِّر أي محضر[540].

وفي غضون ذلك، كان وزير الداخلية روجي فريي يستقبل العمال المغاربة الذين أكملوا دورتهم التكوينية، خلال الحفل الذي نظمه على شرفهم. وقد استغرب وهو يرى الجنرال أوفقير ضمن الحاضرين، " فلا أحد أخبرني بحضوره. وقد قال لي إنه استغل هذه المناسبة للسلام علي(...)[541]". وبما أنه لم يرد البقاء وقتا طويلا مع أوفقير، فقد غادر الحفل مسرعا.

وفي السياق نفسه، حكى لي موريس غريمو[542]، وكان حينها مديرا عاما للأمن الوطني: " كان أهم حدث في اليوم السابق 2نونبر هو حدث اختفاء بن بركة. لهذا، عندما وصلنا خبر حلول أوفقير بباريس24 ساعة بعد واقعة الاختفاء، ساورتنا شكوك كبيرة. كلمته في السفارة، ولكن وجدت أنه سافر إى جنيف(...) كلمته من جديد قبل حلول الليل، وقال لي إن هذا الحدث فاجأه كثيرا، بل إنه ليس مقتنعا بأن بن بركة اختُطف أصلا(...) وأسر لي الوزير الذي قدمت له تقريرا عن هذه المكالمة أن بابون لا يساوره أدنى شك في أن أوفقير ضالع في هذه القضية. وبما أن حفل استقبال العمال المغاربة يوم الأربعاء كان مقررا في أجندة الوزير، وبما أن هذا الأخير لم يكن يرغب في الالتقاء بأوفقير الذي أعلن حضوره، فلقد تكفلنا أنا ومدير ديوانه أوبير باستقبال المدعوين(...) وفي مساء نفس اليوم، حضرنا أنا وأوبير أيضا حفل العشاء الذي نظمه سفير المغرب بفيلا سعيد لتقديم الشكر للشخصيات الفرنسية التي استقبلت العمال المغاربة خلال مقامهم بفرنسا. واسترعى نظرنا في الحفل أوفقير متوتر الأعصاب، مضطربا أشد ما يكون الاضطراب، يغادر دون انقطاع قاعة الحفل لإجراء بعض المكالمات الهاتفية. ومع ذلك، تمكنتُ من انتزاع جملة يتيمة من فمه حول المختفي: " بن بركة هذا شيطان رجيم، لا ينفك يحوك في جنح الظلام المؤامرات الخسيسة، متحالفا مع المجرمين. وإن كان قد اختفى، فذلك من حسن حظنا جميعا". " بعد عودتي إلى الوزارة حوالي الساعة الحادية عشرة مساء، سردت على مسامع الوزير أقوال أوفقير، ولكنه قاطعني قائلا: " هناك مع الأسف معطى جديد. سأكلمك عنه غدا" [543] وفي نفس الوقت تقريبا، اتصل ملك المغرب شخصيا بأوفقير ليطلب منه العودة بسرعة إلى المغرب.

وفي مطلع الليل، ذهب باليس ودوبايل ولنوي إلى منزل الماحي للالتقاء بأوفقير والحصول على تسبيق من المبلغ المالي الموعود قصد العودة سريعا إلى المغرب. التقى الماحي بالجنرال في فيلا سعيد، وقد أحاله على الدليمي الذي كان حينها بفندق أدلفي مع زوجته. والتحق الجميع بأوفقير في منزل السيد البلغيثي[544] المستشار التجاري لسفارة المغرب بباريس. وبعد جلسة مطولة جمعت بين أوفقير والدليمي

---

[540] - صرح خلال جلسة التحقيق في 10 أكتوبر1966 : "قلت لعميد الأمن بوفيي: "لكن أوفقير، يمكن أن أقودك إلى لقائه في حفل الغداء المنظم بوزارة الداخلية".

[541] - تصريح أمام الجمعية الوطنية في 6 ماي 1966، الجريدة الرسمية، ص.1140.

[542] - تعرف السيد غريمو على أوفقير عندما كان مديرا للإعلام بالرباط في الخمسينيات.

[543] - في لقاء مع الكاتب.

[544] - صرح الماحي في إطار التحقيق معه في 17 نونبر: "كان البلغيثي في حوار مع أوفقير حول القضية. كانا متضليقين جدا من العواقب والانعكاسات".

في قاعة معزولة، منح هذا الأخير الماحي عشرة آلاف فرنك، الذي دفعها بدوره إلى باليس دون أن يحصل على وصل الاستلام.

الخميس 4نونبر

حرر بوفيي أخيرا في الصباح الباكر محضر لوبيز الجزئي، على الأقل فيما يزعم واضعه، لأنه تعمد ألا يضمِّنه أقواله التي يتهم فيها المحامي والنائب البرلماني بيير لومارشان.

وفي الساعة التاسعة وخمسة وخمسين دقيقة استقل أوفقير والدليمي الطائرة عائدين إلى المغرب دون أن يتعرضا لأي مساءلة كما لو أن شيئا لم يقع، بل إن تذكرة سفرهما حجزتها مصالح الكي دورساي Quai d'Orsay[545]. مع أن كلا من بومبيدو وفريي كانا على علم بالتصريحات الأولى للوبيز منذ مساء يوم3 نونبر. ورغم ذلك لم يقرر إيقاف المغربيين. لماذا؟ أخوفا من أن يتكلما بدورهما؟[546].

كان مقررا أن تجرى الانتخابات الرئاسية بفرنسا في شهر دجنبر. وظل ديغول حتى ذلك اليوم مترددا في تقديم ترشيحه لولاية ثانية، وفي المقابل، أبدى بومبيدو، بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية حيث قضى فصل الصيف، استعداده لخوض المعركة الانتخابية. ولكن ها هو الجنرال ديغول يعلن للفرنسيين ترشحه في الساعة الثامنة مساء. لا شك أن فشل حكومة بومبيدو والشرطة والمخابرات الفرنسية في قضية بن بركة كان بمثابة مأساة حقيقية أقضت مضجعه[547]. هل شكل النداء المؤثر الذي وجهته والدة "المختفي" القطرة التي أفاضت الكأس، وجعلته يقتنع بضرورة المحافظة " على شرف السفينة"؟ ولنا عودة فيما بعد إلى ذلك النداء.

الأيام الموالية

أصدر القاضي مذكرة بحث في حق "المجرمين" الأربعة إضافة إلى المغربي الماحي الذي اعتُقل في شقة صغيرة يملكها روجي لينتز صديق بوشسيش. وفي 5 نونبر، وُضع الماحي ولوبيز في السجن الاحتياطي[548].

---

[545] - كتب فرانسوا كافليولي خلال محاكمة 1966 في صحيفة كومبا : " ساعد السيد لابولاي باسم الكي دورساي الجنرال أوفقير على مغادرة التراب الوطني ليلة 3 نونبر. وفي اليوم الموالي استقل السيد ملو مدير ديوان وزير الشؤون الخارجية الطائرة نحو الرباط باسم الكي دورساي أيضا، حاملا رسالة شفوية إلى السيد جيلي، يذكر فيها كيف أن شكوكا قوية تحوم حول الجنرال أوفقير(...) وانتهى الصحفي إلى الخلاصة الآتية: " قد نقتنع ونسلم بوجود حساسيات دبلوماسية يصعب سبر أغوارها، تماما كما توجد حساسيات بوليسية وحساسيات محاربة التجسس، ولكننا لا نفلح في تفسير التناقض الحاصل بين تصرفي موظفين تابعين للكي دورساي".

[546] - ولن يصدر ماكس فرني مدير الشرطة القضائية لكل مصالح الشرطة الأمر " بالبحث المستعجل في إطار جريمة خطيرة عن المجرمين الأربعة إضافة إلى الماحي إلا في الساعة الواحدة بعد الزوال من ذلك اليوم.

[547] - وصفت صحيفة لاغازيت دو لوزان اختطاف بن بركة بكونه " إهانة شخصية للجنرال ديغول" وجهها له القصر المغربي.

[548] - صرح لوبيز أمام القاضي زولنجر في 10 نونبر: " كنت على علم بالمفاوضات الجارية بين السلطات المغربية وبن بركة. والشتوكي هو الذي أخبرني في اليوم السابق بالموعد المحدد أمام حانة ليب يوم 29 أكتوبر في منتصف النهار. وقال لي أيضا إن هناك لقاء مقررا بين بن بركة وشخصية مغربية رفيعة المستوى..." وختم بالقول: "أتذكر فعلا أنني قلت لمحاميَّ بعد انتهاء أول جلسة في محاكمتي: "لم أقم سوى بواجبي، ليس هناك ما يجعلك تخجل مني".

وفي14 نونبر، جاء دور كل من سوشون وفواتو. وقد حرصت الشرطة القضائية أن تنتظر لأسباب سياسية ودبلوماسية حتى تلك اللحظة قبل أن تخبر القاضي بدورهما في اختطاف بن بركة. وحتى عميد الشرطة يوفيي لم يتم إخباره إلا يوم11 نونبر. وقد استنطقهما في ذلك اليوم. وحسب سوشن، فإنه تعمد ألا يضمِّن المحضر التصريحات التي تضع موضع الاتهام، انطلاقا مما ذكره له لوبيز يوم28 أكتوبر، كلا من لومارشان وفوكار...ذلك أن يوفيي نصحه، فيما يزعم، بالقول " لو كنت مكانك، لما ذكرت هاتين الشخصيتين".

ومرة أخرى، أثار ديغول في المجلس الوزاري المنعقد في 10 نونبر قضية بن بركة، قائلا بحدة وغضب: "دبرت الحكومة المغربية، وفي كل الأحوال وزير داخليتها، هذه القضية بمساعدة الفرنسيين. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، لتصبح القضية المطروحة هي قضية علاقتنا بالمغرب. وسنرى كيف نتصرف، فإن تخلى الملك عن أوفقير، يمكننا التسليم بأنه لم يكن على علم بما وقع، وإن وقف بجانبه، فمعناه إما أن أوفقير نفذ أوامر وجهت له، وغما أنه يتحكم في الملك ويوجهه. مهما يكن، فسنرى الأمر في حينه"[549].

وقد بلغت الجرأة بوزارة الداخلية حد إصدار بيان في12 نونبر تكذب فيه تورط أفراد شرطة فرنسيين في القضية. ولكن صحيح أيضا أن مساعد مدير ديوان الوزير، الذي وجد نفسه غارقا تحت سيل أسئلة الصحفيين، لم يكن هو أيضا على علم بما وقع. قال لي موريس غريمو في هذا الصدد: " كلمني جان بوزي في الساعة التاسعة مساء. استغربت بعد أن عرفت أنه يجهل كل شيء عن ضلوع مفتشي الشرطة القضائية في الاختطاف، وسارعت إلى إخباره بما وقع. وأكد لي أنه لم يكن على علم بأي شيء مما ذكرته له. إن كان صادقا، فذلك دليل على قدرة روجي فريي المذهلة على إخفاء جريمة الإخلال بالواجب المهني التي ارتكبها شرطيان، على أقرب مساعديه، لمدة تسعة أيام بلياليها[550].

وبما أن هذين الشرطيين قد أصبحا متهمين، فإن القانون يمنع على القاضي الاستعانة بخدمات الشرطة، مما سيعقد كثيرا مأموريته، إذ عليه أن يقوم شخصيا بكل ما تفرضه المسطرة من إجراءات، دون إمكانية الاستعانة بالإنابة القضائية.

أصدر القاضي مذكرة توقيف دولية في حق بوشسيش يوم8 نونبر. وقد أنكرت السلطات المغربية وجود هذا الشخص في المغرب. ورفضت السلطات المغربية طلب الإنابة القضائية الدولية المتعلقة بالاستماع إلى كل من أوفقير والدليمي. وكان لزاما الانتظار حتى18 نونبر كي تصدر مذكرة توقيف ضد فيغون ودوبايل ولونوي وباليس. وبعد بضعة أيام، أي في 26 نونبر، وُجِّهت التهمة إلى برنيي، وأودع في السجن الاحتياطي على ذمة التحقيق.

وفي مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، لن يطَّلع كل من بومون، فيما يدعي، والمدير العام على التقرير الذي وضعه فانفيل، انطلاقا من المعلومات التي تلقاها من لوبيز يومي8 و12 أكتوبر، إلا يوم12 نونبر.

---

549 - هو ديغول، آلان بيفريت، الجزء الثاني،ص.452، فايار1997.

550 - من لقاء مع الكاتب

انعكاسات "اختفاء" بن بركة في المغرب

الجمعة29 أكتوبر

اختُطف المهدي بن بركة حوالي الساعة الثانية عشرة والربع زوالا بشارع سان جرمان. ويبدو أن نائبا برلمانيا فرنسيا غير لومارشان[551]، وهو ماكس بروسي، وصله الخبر مباشرة، دون شك عن طريق عميل في الاستخبارات العامة [552]، يدعى برجي، حسب التحريات التي قمت بها[553]. وقد سارع إلى الاتصال هاتفيا بأحد أصدقائه بالرباط هو محمد الشرقاوي، وزير وصهر الملك، وهو الذي حكى لي الواقعة. أخبره بالحدث، ليسارع بدوره إلى نقل الخبر مباشرة إلى الحسن الثاني بفاس. وهذا الوزير أخبر أيضا في بداية أحد الاجتماعات، في الساعة الثالثة بعد الزوال، أوفقير الذي أجابه: " سأذهب على التو للقاء الرئيس[554] بفاس"[555]. وحسب هذه الشخصية، فكل من الملك وأوفقير " فوجئا بهذا الخبر". فهل نُفِّذ الاختطاف قبل الموعد المحدد له، اعتبارا على أن الملك كان سيُستقبل من قبل ديغول في11 نونبر؟[556]، أم أن هذا الوزير مرر لي هذه المعلومة لتبرئة الملك وخادمه الوفي؟

مهما يكن، فهذه المعلومة تبدو لي أساسية فيما يخص تصميم الحسن الثاني على إرجاع بن بركة إلى المغرب بالقوة، وبالتالي فيما يخص مسؤوليته وثبوت التهمة عليه في "القضية". ونتذكر في هذا الصدد جوابه الكاذب عندما سأله إيريك اوران: "كيف وصلك خبر هذه الجريمة؟ " عن طريق الصحافة" (كذا)[557].

السبت 30 أكتوبر

---

551 - يحكي ج.ديروجي في الصفحة133 من كتابه إنهم اغتالوا بن بركة :"وأنا أغادر المطعم يوم 2 نونبر1965، أمسكني برنيي من يدي وقال لي إنه متأكد أن نائبين برلمانيين لا يمكنه مع الأسف ذكر اسمهما على علم باختطاف بن بركة. التقيت ببرنيي ثلاثة أيام من ذلك، فأفضى لي باسم أحد هاذين النائبين: لومارشان وهو نائب عن منطقة يون. وهي أول مرة أسمع بهذا الشخص".

552 - يؤكد موريس غريمو هذا الأمر في كتابه : لم أولد في شهر ماي1968، منشورات تالانديي،2007.

553 - نائب مدير الاستخبارات العامة بالإدارة العامة للأمن الوطني. وهو معروف بعلاقاته الوطيدة بوزارة الداخلية. وهو قريب من مصلحة العمل المدني ورجال "الوسط" الباريسي. ولا يخفي معاداته الشديدة للشيوعية، أهو أيضا من واصل تزويد عميد الشرطة كاي بل وحتى فريي بالمعلومات؟

554 - استعمل لفظة الباطرون للإشارة إلى الملك(المترجم).

555 - أكد لي صديق أمريكي هذه الرواية : "التقيت قريبا لي كان حاضرا في اجتماع بفاس، وإذا بأوفقير يحضر في فترة بعد الزوال وقال للملك: "لدي خبر خطير". اختليا ببعضهما لمدة ساعة، ثم غادر أوفقير". من لقاء للكاتب مع محمد الحبابي في أكتوبر2006.

556 - أوقفت العملية في 10 أكتوبر بعد تهديدات فيغون، واستأنفت لأن فيغون علم عن طريق برنيي أن بن بركة سيحل بباريس في29 أكتوبر. ولا بد أن فيغون وعصابته من أصحاب السوابق فكروا أنه لم يبق سوى 48 ساعة لتنفيذ العملية وربح المبلغ الموعود. ولم تجر الرياح بما تشتهيه سفن المجرمين، لأن الخطة كانت مرتجلة". عدد خاص من كرابويو،ص.27.

557 - ذاكرة ملك، الحسن الثاني، مرجع مذكور،ص.100.

ظل الخبر طي الكتمان في المغرب. واكتفت صحيفة لافيجي ماروكان بالقول إن " الحسن الثاني ترأس مساء يوم 28 أكتوبر بالقصر الملكي بفاس جلسة عمل مع المدير العام للديوان الملكي الجنرال أوفقير".

وحوالي الساعة الثالثة بعد الزوال، طلب مني صديقي أحمد بلحاج أن أستقبله توا لأمر مستعجل بالغ الحساسية والأهمية(؟). فقد وصل إلى علمه وهو خارج الرباط أن الديوان الملكي يبحث عنه في كل مكان ليعرض عليه منصب نائب المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط. فهل يقبل، علما أنه عُيَن في يونيو نقيبا لهيئة المحامين؟ وهو مطالب بتقديم جوابه في الحين. قلَبنا الأمر على أوجهه، ولاحظت أنه أميل إلى القبول، فالمهمة تبدو مغرية، وهي على أي حال أقل عرضة للضغوط والإكراهات من مهمة النقيب. وقبل هذا وذاك، أنى لأي كان أن "يفلت"، حتى وإن كان شريكا لعبد الرحيم بوعبيد، من طلب هو أقرب إلى الإلحاح صادر عن الديوان الملكي؟ تفهمت قلق أحمد...مهما يكن، ألن يساعد وجود شخص من اليسار في هذا المنصب على الوقوف عن كثب على الفساد المستفحل يوما عن يوم في البلد؟ اقتنعت بموقفه، وقبلت أخيرا أن يقدم جوابا بالإيجاب على ذلك الطلب.

وُجِّهت لنا دعوة نحن الاثنين مساء نفس اليوم لحضور حفل زفاف زميلنا الشاب محمد الصديقي المحامي المتدرب في مكتب بوعبيد وبلحاج. انتقلنا في سيارته إلى مقر الحفل بالدار البيضاء، ولم نتطرق بتاتا لموضوع الاقتراح الملكي. وبما أن أي حفل لا يخلو من أقارب وأصدقاء من مختلف المشارب السياسية، فقد علمنا بالخبر الرهيب، حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا، وقد انتصف الحفل، أعني خبر اختطاف المهدي بن بركة في قلب باريس. وأخبرني الصديق الذي بلَغنا النبأ أن عبد الرحيم بوعبيد، إذ تعذر عليه الحضور، يطلب مني أن ألحق به في أقرب وقت بمدينة سلا.

الأحد 31 أكتوبر

اكتفت الصحافة المغربية بإيراد خبر ترأس الحسن الثاني في اليوم السابق لمؤتمر القضاة[558] بفاس. ولم تشر على الإطلاق لحادث "اختفاء" المهدي بن بركة. أكان من المتوقع استقباله "حيا" بالرباط؟ أم أن الملك توصل بمعلومات أخرى عن المأساة؟ ومع ذلك، يصر مسؤولو مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس وموظفون سامون ورجال سياسة فرنسيون على إيهامنا بان زعيم المعارضة كان سيتسلم في المدى القريب رئاسة الحكومة.

ذهبت في الصباح الباكر إلى منزل بوعبيد، فأكد لي خبر المأساة التي جرت فصولها بباريس، وطلب مني التدخل لدى السلطات الفرنسية والمغربية باسم والدة المهدي للافطومة بوعنان. التقينا بها بعد قليل، وكانت في غاية التأثر، لا تفتأ تتساءل: " كيف اختُطف ابني في باريس بفرنسا في واضحة النهار؟ وطلبت مني أن أكون محاميها في القضية.

[558] - طلب الملك من المؤتمرين الست مائة : "أن يعملوا من أجل الفضيلة والنزاهة، وأن يحركهم الشغف بالعدالة والحرص على احترام القانون"، عن لوبوتي ماروكان.

اتصلت بسفارة فرنسا بالرباط. وبفضل تدخل صديق لي جان لابوشي مساعد الملحق العسكري بالسفارة، استقبلني على التو، في غياب السفير روبير جيي، الوزير المفوض اكسافيي دو لاشوفالوري. ذكرت له سبب مجيئي كمحام ممثل لوالدة المهدي بن بركة، وأخبرني أن لا يعرف عن القضية أكثر من الأسطر القليلة التي وردت عنها في جريدة لوموند.

ذكرت لجان لا بوشي أن معرفتي العميقة بالسياسة المغربية تجعلني على يقين أن اختطاف المهدي بن بركة لا يمكن أن يقف وراءه سوى " رجال استأجرتهم الإدارة العامة للأمن الوطني" بتواطؤ مع الاستخبارات الفرنسية. وبطلب مني، أخبر باريس بما ذكرته له. وأرسل برقيتين، إحداهما لوزارة الشؤون الخارجية، والأخرى لمصلحة التوثيق ومحاربة التجسس[559]، يخبرهما فيهما أن والدة المهدي بن بركة نصبتني محاميا لها، مستعرضا كل ما ذكرته حول الدور المفترض الذي قام به عملاء أوفقير.

ورد في البرقية الأولى: " في غياب السفير، استُقبل الأستاذ بوتان..." وهي عبارة أثارت بعض الضجة. و جاء الجواب على التو : " ولكن أين ذهب روبير جيي؟ لم تكن الوزارة تعلم أنه في سفر، ليُعثر عليه في إسبانيا[560]حيث استغل نهاية أسبوع طويلة بمناسبة عيد القديسين لممارسة القنص بدعوة من الجنرال فرانكو.

توصل ضابط المداومة التابع للاستخبارات الفرنسية بالبرقية الثانية في الساعة العاشرة وعشرين دقيقة. وفي الساعة الثانية وخمسة وعشرين دقيقة توصلت بها المصلحة الثالثة[561]. ويبدو أن المعلومة لم تُبلَّغ في حينها للمصلحة المختصة...صحيح أننا في يوم الأحد...إضافة إلى ذلك، فما الذي يعنيه اسما أوفقير أو بن بركة، هاتان الشخصيتان الأجنبيتان، لمستخدمين صغار في الاستخبارات الفرنسية؟ إلا إذا كان وراء الأكمة ما وراءها. وحسب المعلومات المتوفرة بعد بضعة أشهر، سينكر المدير الجنرال جاكيي كونه أخبر بوصول هذه هذه البرقية. مع أنها كانت دليلا يقود إلى أوفقير، ألم يذكر لوروا فانفيل في يوم الأحد هذا للوبيز أنه يشك " في وجود بصمات أوفقير فيما وقع"، الأمر الذي سينكره فيما بعد.

وفي فترة بعد الزوال، أخبرت صديقي بلحاج بالاتصالات التي قمت بها، وطلبت منه على غرار القضايا الأخرى، أن " يستأنف العمل" بجانبي. انزعج كثيرا وأجابني باستحالة تلبية طلبي، فلقد أعطى موافقته المبدئية على العمل في المكتب الشريف للفوسفاط[562].

وتلقيت نفس الجواب في 2 نونبر من زميلي التبر من هيئة الدار البيضاء. فقد كان أعطاني موافقته المبدئية على المرافعة بجانبي في قضية المهدي بن بركة محاميا ممثلا لوالدته. انتظرته دون جدوى بمكتبي قبل أن ألتحق وحدي بوزارة الداخلية. وقد لاحظت أن هناك قاسما مشتركا بين رجال السياسة

---

559 - نقرأ في وثيقة رقمها1008 بتاريخ 31 أكتوبر 1965 عُثر عليها في ملفات مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس: "تلقى رئيس المركز مؤخرا بمنزله زيارة الأستاذ موريس بوتان، وهو محام بهيئة الرباط(...) اختطف بباريس على يد رجال استأجرتهم الإدارة العامة للأمن الوطني(...) تأثر كبير في أوساط الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يتساءل كيف أن عملية اختطاف من هذا الحجم وقعت دون أن تثير انتباه السلطات الفرنسية. ولا يستبعد البعض وجود اتفاق ضمني فرنسا طرف فيه اتنفيذ هذه العملية(...) نصبت العائلة الأستاذ بوتان محاميا في القضية(...)".

560 - سيؤكد هذا الأمر بنفسه يوم29 شتنبر1965 أمام محكمة الجنايات بباريس.

561 - استقيت هذه المعلومات الدقيقة من ملف مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس.

562 - أعلنت الصحافة في 4 نونبر أن نقيب هيئة المحامين بالرباط الأستاذ أحمد بلحاج استلم منصب مدير ديوان المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط علي بنجلون.

المغاربة، أشار إليه واتربوري في كتابه[563]. ولكن أليس هذا حال كل رجال السياسة، بغض النظر عن جنسيتهم؟[564]

الاثنين فاتح نونبر

طلب الدليمي بعد رجوعه من باريس، حيث سيعود بعد قليل، من لابوشي أن يأتي للقائه في أقرب وقت. وبادره بالقول: " علمت في الطائرة من خلال قراءة الصحف(هو أيضا) خبر " اختفاء بن بركة". وبنبرة هي خليط من الاحتجاج والعدوانية، شرع بصفته رئيس الشرطة المغربية يعبر عن تنديده في حضرة ممثل عن السفارة الفرنسية باختطاف مواطن مغربي، وسياسي مرموق، في قلب باريس. لقد تصرف الدليمي هذا التصرف الوقح من تلقاء نفسه، فلا الملك ولا الحكومة المغربية أصدرا أي رد فعل حتى تلك اللحظة. وشعر لابوشي أن الدليمي يحاول استدراجه لمعرفة طبيعة المعلومات التي أرسلتها السفارة الفرنسية إلى باريس حول الحدث[565].

وعند حلول الليل، أصدر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بيانه الأول يستعرض فيه وقائع اختطاف بن بركة، ويضع الحكومة الفرنسية أمام مسؤولياتها، لأن العملية تمت فوق التراب الفرنسي في قلب باريس[566]. كما ينتظر التفسيرات الضرورية التي يجب أن تتقدم بها السلطات الفرنسية و المغربية الرسمية حول الحدث. وقد أخبرت الإدارة العامة للأمن الوطني السفارة الفرنسية أن كل الاحتياطات قد اتخذت لمنع صدور هذا البيان في أي شكل كان. ولكنه سيصدر في اليوم الموالي في جريدة التحرير، ولكن العدد سرعان ما خضع للمصادرة. وقد انتقدت الجريدة صمت الحكومة المغربية التي يبدو أنها غير مهتمة بالمأساة.

الثلاثاء2 نونبر

ذهبت وحدي إلى وزارة الداخلية حوالي الساعة الثالثة بعد الزوال، وطلبت لقاء الجنرال أوفقير أو أحد مساعديه. ظللت أنتظر فترة الزوال بكاملها، فالوزير يوجد في باريس، الأمر الذي كنت أجهله. ولم يستقبلني أحد. وعندما حان وقت انصراف الموظفين، سألني ساع من الوزارة:

-ماذا تنتظر منذ ساعات؟

-طلبت لقاء الجنرال أو أحد مساعديه. أريد على الأقل تقديم رسالة.

-قدمها لي، سأقوم بالواجب،

---

563 - " يحرص المغربي أولا وقت الأزمة على عدم اتخاذ موقف، ويظل بمنأى عن الصراع، محاذرا كيلا يهين أي طرف إهانة لا تغتفر، وسيسعى إلى الإنضمام إلى المنتصر، إن وجد"، مرجع مذكور.

564 - ظل أحمد بلحاج صديقا لي حتى وفاته سنة2000. وظلت الصداقة التي تجمعني بأفراد عائلته قائمة إلى اليوم. ولكن انتقاله السريع من المعارضة إلى القصر، إلى حد أنه أصبح وزيرا، أثارت استيائي. يا له من دهاء خارق يجعل الحسن الثاني يحول معارضا شرسا إلى أوفى الخدم الطيعين. بل إنه سيوشحه بالوسام العلوي خمسة أشهر من ذلك.

565 - من لقاء مع الكاتب في 2 نونبر1965.

566 - ويذكر أن السلطات الفرنسية تسمح منذ وقت طويل لفرق الشرطة المغربية أن تواصل نشاطها المكثف فوق التراب الفرنسي، وخاصة لمراقبة أعضاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتجسس عليهم". ليبراسيون(المغرب)،10/4 نونبر1965.

-شكرا سلفا، ولكن أريد أن يوضع خاتم مؤرخ على نسختها.
-حسنا.
نفذ ما قاله. وها هو هذا الرجل الطيب البسيط يقوم بما لم يجرأ موظفون سامون على القيام به.
ذكرت في هذه الرسالة[567] باختطاف بن بركة، وبأشياء أخرى من بينها: " بعض المشاكل التي واجهها مع السلطات المغربية وخاصة السلطات القضائية التي حكمت عليه بالإعدام غيابيا مرتين، تتساءل عائلته إن كانت ثمة علاقة بين هذه الأحكام وهذا الاختطاف. وفي حالة الجواب بالنفي، تلتمس منكم طمأنتها وتعريفها بالإجراءات المتخذة من قبل حكومة صاحب الجلالة لدى الحكومة الفرنسية قصد الحصول على كل المعلومات الدقيقة المفيدة حول جوهر القضية والتدابير المزمع القيام بها في هذه القضية الخطيرة"[568].
ورغم أن هذه الرسالة الواضحة لا تشير بأصابع الاتهام إلى الحكومة المغربية، فإنها ظلت دون جواب.
وفي المساء، ذهبت للقاء عبد الرحيم بوعبيد، وقد كان تلقى للتو خبرا مأساويا صادرا عن سفارة يوغوسلافيا بباريس: " توفي المهدي بن بركة. وهناك اتفاق بين أوفقير والسلطات الفرنسية على عدم نشر الخبر كيلا تقع أي اضطرابات داخل المغرب. ويحتمل أن يكون المشرف على الاختطاف من الجانب المغربي المدعو الحسوني، وهو عضو في الفرق الخاصة التابعة لأوفقير". أصبنا بالذهول رافضين تصديق الخبر. ما زلنا متمسكين ببعض الأمل...

الأربعاء 3 نونبر

أكد السفير الفرنسي بالرباط روبير جيلي لعبد الرحيم بوعبيد في لقاء جمع بينهما أن " السلطات الفرنسية جندت كل الوسائل والإمكانيات لإلقاء القبض على المسؤولين عن اختطاف بن بركة".
وقبيل حلول الليل، سادت فجأة حالة من التوتر والهلع في أعقاب إعلان وكالة أخبار فرنسية عن اكتشاف جثة بن بركة مرمية في بركة ماء بمنقة إيسوان. طلب مني بوعبيد أن أذهب إلى السفارة الفرنسية للاستفسار عن الأمر. بادرت إلى الذهاب برفقة مراسل لوموند لويس غرافيي. استقبلنا السفير بنفسه[569]، بكلمات كلها لوم وعتاب:
- لماذا كل هذه البرقيات المتقاطرة على السفارة من كل جهات المغرب بتوقيع اصدقاء بن بركة(يتعلق الأمر بفروع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية). أرى من غير اللائق أن أوضع في قفص الاتهام على هذا النحو. لماذا التكالب علي بهذه الطريقة؟
أجبته على التو:
- المهدي بن بركة اختُطف بباريس، أليست السفارة في هذه الحالة " صندوق بريد" فرنسا بالمغرب؟

---

567 - موقعة باسمي ونيابة عن وملائي النقيبين عبد الكريم بنجلون من فاس والمعطي بوعبيد من الدار البيضاء، وأيضا الأستاذ التبر من مكتب الدار البيضاء.
568 - نشرت في جريدة ليبراسيون(المغرب) في نفس العدد، ص.4.
569 - أثقلت الأحداث كاهله. جلس على كرسي منفرج الساقين، بينما اقتعدنا كنبة مريحة بديعة المنظر.

صدمته أقوالي. ونظرا لخطورة الوضعية، لم أرد مواصلة ذلك الكلام، وأفصحت له عن الهدف من زيارتنا:

- سمعنا قبل قليل أن جثة بن بركة عثر عليها في بركة ماء. أيمكنكم الحصول على معلومات إضافية من الكي دورساي في هذا الصدد؟

وبعد محاولات عديدة، أفلح روبير جيي في الساعة التاسعة وثلاثين دقيقة مساء في مكالمة الأمير مولاي علي وبعده لابولاي مدير شؤون شمال إفرقيا وبومارشي مدير ديوان وزير الشؤون الخارجية، بفيلا سعيد مقر سكن سفير المغرب، حيث نظم حفل على شرف العمال المغاربة. لم يكن مخاطبوه على علم بأي شيء، تماما مثل السيد أوبير ممثل وزارة الداخلية في الحفل. وفي أعقاب ذلك، تلقى السفير الفرنسي مكالمة من أوفقير، ولم يكن يعلم بوجوده بباريس. وبدا له الجنرال هادئا جدا[570].

وفي الصحافة المغربية، لا نعثر سوى على خبر وحيد يخص العاهل المغربي: " هبة ملكية تنقد أيتام جوزفين بيكر الأحد عشر"[571]. لكن ماروك- أنفرماسيون تورد تصريحا قدمه أوفقير لأوروبا1، وهو يستقل الطائرة عائدا إلى المغرب: " لاعلاقة لحكومتي باختطاف بن بركة". ولم تنس الجريدة الإخبار عن طلب الزيارة الذي تقدمتُ بها إلى وزير الداخلية. أما المحرر فقد حثت " الحكومة الفرنسية على إعطاء كل التوضيحات الضرورية حول المنظمة الإجرامية(الأجنبية) التي أنجزت عمليتها فوق ترابها(...) ومن الحكومة المغربية ألا تلزم الصمت، حتى وإن كانت تعتبر المناضل بن بركة خصما، فهو أولا وقبل كل شيء مواطن مغربي".

الخميس 4 نونبر

عاد كل من أوفقير والدليمي صباحا إلى المغرب. ولم يتخل الحسن الثاني عن رغبته في الإعلان عبر بيان مشترك فرنسي مغربي عن سفره المقبل إلى باريس. ولم يتردد الوزير الأول المغربي عن الإجابة بالنفي عن سؤال وجهه إليه سفير فرنسا إن كان " اختفاء" بن بركة يشكل معطى جديدا في هذا الصدد.

وفي غياب تحركات جدية في قضية " الاختطاف" أفضت لي والدة المهدي بن بركة بعزمها الاتصال بالجنرال ديغول نفسه. وقدمت لي رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، سارعت في الصباح إلى إيداعها مصالح السفارة: " أتشرف باللجوء إليكم والاستنجاد بسلطتكم السامية وحسكم الأخلاقي الذي ظل دائما يوجه أعمالكم. إن مصير ابني بين أيديكم، لهذا ألتمس منكم سيدي الرئيس أن تتدخلوا لتخليصه من أيدي المختطفين المجرمين الذي اختاروا تنفيذ جريمتهم فوق التراب الفرنسي. ولم يعد لعائلة بن بركة بأبنائها الأربعة وزوجة المهدي واخواته من أمل إلا فيكم"[572].

---

570 - عكس الانطباع الذي تولد لدى السيد غريمو. التمس روبير جيي من أوفقير خاصة تعزيزات أمنية إضافية، لأنه يخشى انعكاسات الاختطاف على الجالية الفرنسية بالمغرب. هكذا أحاط أفراد من القوات المساعدة بالسفارة والقصر الملكي تحسبا لأي مظاهرات ممكنة.

571 - لوبوتي ماروكان.

572 - جريدة ليبراسيون(المغرب)، مرجع مذكور،ص4.

ووجهت جريدة التحرير سهام نقدها خاصة لأوفقير بسبب التصريحات التي أدلى بها لإذاعة أوروبا1[573]. وفي المساء، صدر بيان جديد عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتعرض لخبر العثور على الجثة الصادر في اليوم السابق، ويدين كل مناورة هادفة إلى التستر على الحقيقة، مطالبا بإجراء التحريات حول الأخبار الكاذبة. ومما ورد فيه: " إن من شأن إقامة بعض مسؤولي أجهزة الأمن المغربية بباريس منذ30 أكتوبر أن يثير الكثير من التخوفات والقلق". كما أصدر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بيانا في هذا الصدد[574].

وكانت هذه المنظمة قد قررت في اليوم السابق خوض إضراب للتعبير عن احتجاجها، نُفِّذ فعلا بالرباط يوم صدور البيان. أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فقد أحجم عن تنظيم أي تظاهرة في الشارع، خوفا من أن يستغل النظام الفرصة لإعادة سيناريو القمع الذي عرفه صيف1963.

وفي المساء أيضا، حل بالرباط مدير ديوان وزير الشؤون الخارجية السيد فيليب مالو، مكلفا بمهمة بتقديم المعلومات الإضافية عن " القضية " إلى الحسن الثاني...لكن المسؤولين المغاربة استبقوا الأمر، ليسارع مدير الديوان الملكي ووزير الشؤون الخارجية الطيب بنهيمة إلى استدعاء سفير فرنسا قصد إبلاغه غضب الملك الشديد. فقد تناهى إلى علم الحسن الثاني أن التلفزيون الفرنسي عمد مباشرة بعد تقديم تصريح الجنرال ديغول، إلى بث لقاء مع عبد القادر بن بركة يذكر فيه أن عملية نقل أخيه إلى المغرب جارية في تلك الأثناء[575]. هكذا سيغادر فيليب مالو الرباط في7 نونبر دون أن يستقبله الحسن الثاني.

الجمعة 5 نونبر

استقبل الحسن الثاني باكرا في الصباح الكولونيل طويا الذي قدم له تقريرا تلقاه من باريس، وأخبره أن فرنسا تطالب برحيل أوفقير. دافع الملك عن وزيره الذي كان استقبله مباشرة بعد وصوله من باريس. وحوالي الساعة السادسة مساء، استقبل أخيرا سفير فرنسا بحضور كل من المحمدي وبنهيمة. عبر الملك في البداية عن امتعاضه[576]: " القضية خطيرة...امنحوني مهلة ثلاثة أيام. عندما يُهاجم وزير ما، فإن الهجوم في الحقيقة يستهدفني أنا شخصيا. كيف نتصور أن ما تقولونه صحيح، مع أنني عازم على التوجه إلى فرنسا يوم11 نونبر[577]، وأن أحرضان عاد للتو من هناك، وأن وزيركم بيساني عازم على

---

573 - فندت الجريدة الأخبار الرائجة حول وجود اتصالات مكثفة بين المعارضة والحكومة المغربية، مستنكرة موقف الصمت الذي اعتمدته الحكومة منذ خمسة أيام، مما من شأنه أن يقوي من الشكوك والتساؤلات. دع أن الوزير لم يكشف عن أسباب زيارته لفرنسا ولا عن تاريخ حلوله بها، وهو أمر غير مألوف في العلاقات بين البلدين.

574 - إن الفعل المرتكب داخل التراب الفرنسي يجعل الحكومة الفرنسية أمام مسؤولية جسيمة(...) والصمت الذي اختارته الحكومة المغربية أمر غير مقبول. ومن حقنا أن نطالبها بالخروج عن صمتها واتخاذ موقف واضح".

575 - سيتذرع فيليب مالو أمام محكمة الجنايات بباريس بتاريخ28 شتنبر بالسر الدبلوماسي حول هذه المهمة.

576 - بالنسبة إلى الملك، موظف بسيط تابع للكي دورساي جاء يخبره بتطورات القضية والشخصيات المتهمة. كان يفضل لو تم اختيار شخصية وازنة مقربة من الجنرال ديغول نظرا لأهمية الرسالة. المسألة إذن مسألة مواجهة بين كبرياء رجلين، ديغول والحسن الثاني مما يمنع حدوث أي اتفاق. لهذا اختار الملك ببساطة موقف الإزدراء والاستهانة.

577 - استدعي الحسن الثاني فعلا برسالة شخصية من ديغول للحضور يوم11 نونبر في الاستعراض التقليدي للقوات العسكرية الفرنسية بالشانزليزي. مما زاد من غضب الرئيس الفرنسي بعد ما حدث.

زيارة المغرب؟ أفي هذه الظروف يمكن أن يحل أوفقير والدليمي بفرنسا قصد تنفيذ العملية؟ هل يخطر ببال البعض أنني قد أكون متورطا بشكل أو بآخر في هذه القضية؟ إن أساس أخلاقي هو الشرف وتقاليد عائلتي... يجب تغليب مصلحة الدولة على ما عداها...ما هو الرهان في كل هذا؟ فمن جهة، هناك تصرف صادر عن مجموعة من المجرمين، ومن جهة ثانية هناك العلاقات بين المغرب وفرنسا... كل ما أطلبه هو الحقيقة. وكل التلميحات والتقولات هي من قبيل المستحيل". باختصار، يستبعد الملك أي إمكانية للتخلي عن أوفقير.

أُخبر ديغول في الصباح برفض الملك الطلب الفرنسي، مما زاد من حنقه وغضبه. ألهذا السبب أرسل إلى والدة المهدي بن بركة ذلك الجواب عن رسالتها؟ استُدعيت عند نهاية الظهيرة إلى السفارة الفرنسية، ليخبرني المستشار القانوني بالجوب[578]. انتابني وأنا أطلع عليه شعور دهشة ممزوجة بالفرح، وطلبت منه أن يقدم لي الرسالة كي أبلغها لذوي الحقوق. رفض طلبي: " يستحيل ذلك. ولكن من حقك أن تحفظها عن ظهر قلب" وبعد أخذ ورد، سمح لي باستنساخها وبإطلاع موكلي عليها دون غيرها. وجاء فيها: "أرجو منكم أن تخبروا والدة المهدي بن بركة أن الجنرال ديغول توصل بالرسالة التي بعثتها له، ولا يفوته أن يطمئنها أن العدالة الفرنسية ستأخذ مجراها بكل صرامة وحرص ودقة".

سارعت فورا إلى إخبار كل من والدة المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد.وقد منحهما التزام الرئيس الفرنسي شخصيا الأمل والإصرار على المضي قدما، أليست فرنسا أرض حقوق الإنسان والحريات والعدالة؟

ولكن واحسرتاه، سيختطف الموت فطومة بوعنان يوم 20 أكتوبر سنة1970 بضعة أيام قبل وفاة الجنرال ديغول، دون أن تقر عيناها بمعرفة الحقيقة حول مصير ابنها.

تناولت العشاء تلك الليلة عند بعض الأصدقاء. وحوالي الساعة العاشرة، دخل علي مراسل لوموند بعد أن ظل يبحث عني هنا وهناك، وبادرني بالقول: " خلال حفل كوكتيل، أخبر الملحق التقني للسفارة جميع الحاضرين أن الجنرال ديغول بعث رسالة جواب إلى موكلتك، وأنك تلقيت الجواب شخصيا. قدمه لي" انتبني شعور الحنق وأنا أرى موظفا في السفارة يتلاعب بي، فبلغت مضمون الرسالة إلى السيد غرافيي مراسل لوموند، وبلغناه معا إلى وكالة الأخبار الفرنسية فرانس بس, وفي منتصف الليل، أعلنت قنوات الراديو الخبر. والحال أن السيد ر. جيلي كان قد غادر الرباط في المساء متجها إلى باريس لاستشارته في قضية ما. وعندما نزل بمطار أورلي، علم بالخبر عن طريق فرانس سوار. غضب مني كثيرا، كما سيخبرني بذلك أحد المقربين منه[579].

---

578 - السيد كامبارنوسCambarnous.

579 - نهار ذلك اليوم، وزع منشور باللغة العربية بالرباط يدعو الشعب المغربي إلى خوض إضراب عام احتجاجا على "اختفاء بن بركة. وقد أعلنت التحرير خبر إلقاء القبض على لوبيز، مشيدة بما تبذله الشرطة الفرنسية من جهود. ولم يفتها توجيه سهام النقد إلى أوفقير مبينة التناقض الموجود بين تصريحاته وأقوال السفير المغربي بفرنسا. وانتقدت الصحافة التابعة لحزب الاستقلال بدورها الحكومة المغربية على "صمتها المطبق في قضية أثارت موجة غضب في العالم بأكمله". كما أن لوبينيون عمدت في افتتاحيتها إلى توجيه انتقاد حاد لسلطات الرباط التي "لم تتقدم بأي احتجلج إلى السلطات الفرنسية جراء المخاطر التي تتهدد المواطنين المغاربة المقيمين بفرنسا".

ومساء ذلك اليوم، أصدر وزير الإعلام المغربي اخيرا أول بيان في الموضوع: " (...) وقع اختطاف المهدي بن بركة في ظروف غريبة، نظرا لأنشطته السرية منذ فراره من بلده وإقامته علاقات مع منظمات أجنبية في العديد من البلدان. وقد عمدت منظمات وصحافة مغرضة(...) إلى استغلال هذا الحدث الذي وقع في بلد أجنبي لتقديم تأويلات لا تعدو كونها تعبيرا عن استياء أصحابها وعن النوايا السيئة التي يضمرونها تجاه المغرب" (كذا).

وأخيرا، بعد صمت طال واستطال، اصدر الاتحاد المغربي للشغل بيانا أول يدعو فيه العمال إلى تحري" اليقظة والحذر"، ولكن دون أن يلوح بأي رد فعل وازن احتجاجا على ما وقع. ومرة أخرى، سيبادر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى حمل المشعل عاملا على حض الشباب على التحرك. شعرت السلطات بالقلق، فذكرى أحداث مارس بالدار البيضاء ما زالت عالقة بالأذهان، لهذا أرسلت إلى عمال الأقاليم تعليمات صارمة بإحكام المراقبة على أنشطة الطلبة.

السبت 6 نونبر

استُدعيت من جديد إلى سفارة فرنسا بالرباط، لأجد نفسي أمام المستشار القانوني الذي بادر، بتوجيه من روبير جيلي، إلى توجيه لوم شديد إلي بسبب إفشاء مضمون الرسالة. فالقصر، كما أخبرني، عبر عن احتجاجه بسبب خرق الأعراف المعمول بها في تقديم جواب الجنرال ديغول إلى والدة بن بركة...أجبت المستشار بإخباره بما فعله زميله في السفارة خلال الحفل.

استدرك بالقول:

-لا يؤاخذ السيد السفير على الإخبار بالرسالة، ولكن على تأكيدك أن رسالة رئيس الدولة بعث بها الإليزي إلى السفارة التي قدمتها لك.

شعرت بالحنق على نفسي لأنني تجشمت عناء المجيء إلى السفارة لسماع مثل هذه الترهات.

-ولكن أيها السيد المستشار من هي في نظرك الجهة التي يمكن أن تخبرني بمضمون الرسالة فيما عدا السفارة؟

جاء جوابه مثيرا للضحك، في تفاهة كلامه السابق:

-ولكنك ولدت في المغرب، وتتعامل مع الأوساط المغربية منذ سنوات عديدة، ولا يخفى عليك وجود ما يسمى " الهاتف العربي"(كذا) دون تعليق[580].

خضعت أنشطة اليسار في المغرب لمراقبة لصيقة في البلد برمته . وصودرت أعداد كل من المحرر (الاتحاد الوطني)، وأسبوعية الحزب الشيوعي سابقا. وانتشرت قوات الأمن في كل مكان على أهبة الاستعداد للتدخل. ومنع توزيع الصحف الفرنسية بدعوى ضرورة إخضاعها للمراقبة. ومع ذلك، ظلت الوضعية هادئة، ولم تسجَّل أي اضطرابات، في حين نشرت الصحافة الحكومية بيان وزارة الإعلام.

[580] - لا يخفى أن الإعلان عن هذه الرسالة وتقديمها مباشرة إلى المحامي قد تسبب في أول أزمة دبلوماسية بين المغرب وفرنسا، فالبنسبة إلى القصر، كان لزاما أن تُختار الطريق الدبلوماسية.

الأحد 7 نونبر

شاءت المصادفة أن أصل إلى حفل نظمته سفارة الاتحاد السوفييتي لتخليذ ذكرى "ثورة أكتوبر" في نفس الوقت الذي وصل فيه صهر الملك محمد الشرقاوي.حياني بلطف وبادرني بالقول:

-الأستاذ بوتان، من غير اللائق أنك قبلت تمثيل والدة المهدي بن بركة كمحام في القضية. أنت تعرف جيدا انه اغتال عباس المسعدي سنة 1956 بمنطقة الريف(كنت أجهل حينها أن هذه الجريمة تُنسب إلى بن بركة)، لماذا لم تنتصب محاميا عن عائلة المسعدي؟

-لأن هذه العائلة لم تطلب مني ذلك. وأنت تعرف أنها لو كانت فعلت، ما كنت لأتردد لحظة في القبول. كنا دائما أنا وأبي ضد الجرائم السياسية. واليوم، يتعلق المر بجريمة ذهب ضحيتها المهدي بن بركة، وقد كلفتني والدته لتمثيلها في القضية.

التقيت بعدها بقليل في الحفل نفسه علي يعتة السكرتير العام للحزب الشيوعي سابقا. أخبرني أن جريدة الحزب تعرضت للمصادرة.وفي اليوم نفسه، صودرت أيضا جريدتنا المحرر ولوبوتي ماروكان. اما ماروك انفورماسيون فقد نشرت هي أيضا نص جواب الجنرال ديغول على رسالة والدة المهدي بن بركة[581].

الإثنيت 8 نونبر

تناقلت الأيدي منشورات معادية للجنرال أوفقير بكل من الرباط والدار البيضاء. وسارعت قوات الأمن إلى قمع مظاهرة طلابية ضخمة بالعاصمة، خوفا من تفاقم الوضع. وتحدثت بعض المصادر عن جرحى، بل إن البعض أشار إلى وجود قتلى. ولكن لا وجود لأصداء للحدث في الصحافة.ولم تسجل أي اضطرابات في باقي المدن، يبدو إذن أن الاتحاد المغربي للشغل يتحكم في زمام أتباعه ويكبح جماحهم جيدا. نددت جريدة الاستقلال بمصادرة صحف الاتحاد الوطني لقوات الشعبية، وصرح علال الفاسي في موضوع اختطاف بن بركة: " لا نقبل بتاتا اللجوء إلى هذه الممارسات أيا كان مصدرها، ومهما كانت دوافعها".

وفي اليوم نفسه، أصدر القاضي زولنجر مذكرة اعتقال دولية ضد بوشسيش، وقد علم عن طريق قصاصة أخبار صادرة عن وكالة أنباء المغرب العربي أنه يوجد تحت مراقبة الشرطة المغربية بفندق في الدار البيضاء. وقد صرح بوعبيد لمينيلي Mennelet من جريدة لوفيغارو: " ننتظر تحرك حكومتنان واول ما يجب أن تفعله، هو ان ترحِّل المدعو بوشسيش، الموجود حاليا بالمغرب(...) وإلا ستكون فضيحة".

الثلاثاء 9 نونبر

[581] - عبرت صحيفة الجمهورية بالقاهرة عن "قلقها جراء اختفاء بن بركة" : خاصة بعد أن " نتذكر ما وقع للعديد من الوطنيين الذين اختفوا أو اغتيلوا في ظروف بشعة وغامضة. ونتذكر هنا حالة المناضل صلاح بن يوسف الذي قتل برصاصة في فندق بفرانكفورت. وفي كل الحالات، لم يعرف الجاني. وحسب الشهود، لم يكن وحده".

عاد السفير الفرنسي إلى الرباط، بعد أن استقبله في نهاية الأسبوع الجنرال ديغول الذي خاطبه بصراحة ووضوح: " إذا أبعد الحسن الثاني أوفقير، فإنني مستعد من جانبي أن أتكفل بمشروع السفر إلى باريس داخل أجل بضعة أسابيع، وإذا احتفظ بأوفقير، فمعناه أنه يحمل نفسه مسؤولية القضية". وفي غضون ذلك، أجلت زيارة الوزير بيساني المقررة إلى المغرب.

وحتى تلك اللحظة، كانت بعض أطراف المعارضة من اليسار تحمل الحكومة الفرنسية المسؤولية، ولكن بعد دقة التحريات التي قامت بها الشرطة الفرنسية، وتطمينات السفير روبير جيلي لعبد الرحيم بوعبيد، وخاصة بعد الجواب الذي تلقته والدة بن بركة من الجنرال ديغول، غيرت هذه الأطراف موقفها، وبدا لها أن فرنسا غير مسؤولة عن الحادث وبالتالي، لم يعد هناك تخوف من أن ينتقم البعض من الجالية الفرنسية المقيمة بالمغرب. وفي المقابل، فإن الكثير من المغاربة، وضمنهم أعضاء من الحكومة، سرهم ضلوع أوفقير في القضية، وعمد البعض منهم إلى تشجيع الملك على إبعاد وزير داخليته، خاصة وأن لا أحد من الرأي العام يوجه أصابع الاتهام إلى الحسن الثاني[582].

ولأول مرة خصصت الجريدة الشبه رسمية الأنباء افتتاحيتها للقضية[583]: " نريد قبل أي كان أن تتبين براءة الأجهزة المغربية من هذه التهمة(...) وإذا كان المغرب قد التزم الصمت حتى هذه اللحظة، فلأنه يرغب في عدم التشويش بردود أفعال مضطربة ومتسرعة على عمل السلطات الفرنسية التي ما زالت تتحرى الأمر بجدية قصد الكشف عن الجناة".

الأربعاء 10 نونبر

قدم الكولونيل طويا رسالة من الجنرال ديغول إلى الحسن الثاني الذي كان لا يزال بفاس[584]. وفي نهاية الظهيرة، استقبل الملك إدريس المحمدي والطيب بنهيمة في حضور الأمير مولاي علي. وأخبرهم بموقف فرنسا المنادي بتنحية وزير الداخلية، وبعزمه على الاحتفاظ به، نظرا لتفانيه وإخلاصه لشخصه وللعائلة الملكية ولوطنه. " دع أن مسؤولية أوفقير في الحادث، التي يستبعدها شخصيا، ليست مؤكدة. وإن هو استجاب للطلب الفرنسي، فمعناه أنه يضفي المصداقية على الأكاذيب المروَجة في الخارج". قبل أن يستطرد: " أيُعقل أن أضيِّع الشخص الوحيد الذي يمكنني الاعتماد عليه وقت الشدة؟ إن كرامتي كرئيس دولة ورئيس حكومة مسؤول عن وزرائه هي في المحك الآن. ومن واجبي أن أحميهم، في انتظار مستجدات قد تدفعني إلى اتخاذ موقف آخر"[585].

---

582 - تشكل معسكران، أحدهما يطالب برحيل أوفقير والآخر يصر على بقائه. وبعض الوزراء لا يشكون في مسؤوليته ويرون أنه عمل لحساب الأمريكيين. ويبدو أن الحسن الثاني قرر في الليلة الفاصلة بين يومي 9 و10 نونبر التخلي عن أوفقير، ولكنه تراجع تحت ضغوط الشرطة والجيش: "أليس أوفقير هو الذي أنقذك في شهر مارس؟" ويجب أيضا استحضار كبرياء الملك الجريح، ويصعب عليه الاستجابة فيظن البعض أنه تنازل من قبله لضغوط الحكومة الفرنسية.

583 - بعنوان : " في انتظار انجلاء الحقيقة".

584 - يتعلق الأمر في الحقيقة باقتراح : " إما تنحية وزير الداخلية رسميا، وإما أن يقدم هو نفسه استقالته في رسالة تنشر على العموم". لم يقبل الحسن الثاني الاقتراح، فمن غير المقبول في نظره أن تصدر مثل هذه الاقتراحات من فرنسا.

585 - نشرت وكالة أنباء المغرب العربي تعليق رسميا صدر في جريدة الأنباء الرسمية يسعى إلى الكشف عما تتضمنه بعض تصريحات عبد القادر بن بركة من تناقض، ففي31 أكتوبر: " ذكر للشرطة الفرنسية أنه لايظن أن المغرب متورط في هذه القضية(...) ولكن بعد لقائه ببعض مثيري الفتن،شرع يكيل التهم لبلاده". واستطردت على نفس المنوال: "الاتهامات المتعجلة

وفي لوفيغارو، طرح الصحفي مينيلي[586]"السؤال الذي يطرحه كل المغاربة المحرومين من إمكانية الاطلاع على الصحف، ولكنهم يتابعون الأحداث عبر المذياع: " ماذا سيفعل الملك؟" هل ينطوي التخلص من شخص يمسك بمقاليد جزء من الجيش وكل أجهزة الشرطة على خطر على القصر؟ لا تقوم هذه الفرضية على أساس، فقوة أوفقير يستمدها من ثقة الملك. وإذا حصل وفقد تلك الحظوة، فالجميع سينفض من حوله ويدير له ظهره، كما وقع مع العديد من الشخصيات الأخرى. وإلا على الجنرال أن يقوم بانقلاب على الملك، وهو أمر مستبعد في الظرفية الحالية".

تابع الملك بحنق شديد الاهتمام الكبير الذي أولته الصحافة الفرنسية، سواء المنتمية إلى اليسار أو اليمين، لقضية بن بركة. وإن كانت هذه الوسائل الإعلامية في الحقيقة يحركها الهاجس الانتخابي مما جعلها توظف الحادث للتهجم على ديغول[587].

وبدا لي أمام عدم اتخاذ النظام المغربي أي موقف، أن الأوان قد حان كي يصدر أعضاء الأمانة العامة لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهم رفاق المهدي بن بركة، بيان إدانة يوقعونه جميعا. أعددت نصا في هذا الصدد. عبر لي بوعبيد واليوسفي عن موافقتهم المبدئية، قبل أن يستطردوا: " لا حاجة إلى لقائنا من جديد، في حال حصولك على موافقة الآخرين".

ذهبت إلى الدار البيضاء في ذلك اليوم، وكلي اطمئنان أنني سأقنع قيادي الحزب الآخرين على التوقيع. التقيت بزميلي المعطي بوعبيد في منزله، حيث التحق بنا المحجوب بن الصديق. ولم تفلح الساعات الثلاث التي قضيناها في النقاش في دفعهم إلى التوقيع على النص الذي اقترحته. أصر عضوا السكرتارية العامة على الرفض: " لا يمكننا التوقيع إلى جانب الفقيه البصري، هذا الوغد، هذا النكرة الذي لايساوي شيئا". واسترسلا في وصفه بأقذع النعوت. أسقط في يدي. لم يكن يخفى على الصراعات المحتدمة بين قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ولكن ليس إلى الحد الذي يمنعهم من التوقيع على نص مشترك للتعبير عن إدانتهم حدث "اختفاء" رفيقهم الزعيم بن بركة...بينما يواصلون الاجتماع معا في إطار الأمانة العامة للحزب. وبعد عودتي إلى الرباط، اتضحت لي الأمور بجلاء. فقد علمت أن الحسن الثاني استقبل بفاس يوم السبت 6نونبر النائب العام للاتحاد المغربي للشغل برفقة خمسة قياديين آخرين. وخلال الاجتماع، استجاب الملك لبعض المطالب التي كانت تقدمت بها المركزية النقابية قبل أشهر، وبالتالي، فإن قضية بن بركة لم تعد من أولويات النقابة... وفي الحقيقة، فإن المعطي بوعبيد والمحجوب بن الصديق أدركا أن الحسن الثاني هو الذي أصبح السيد المطاع الممسك الوحيد بمقاليد الأمور. وعليهما إذن أن يكفا عن التضامن مع بن بركة "المختفي" وإلا فقدا كل أوراقهما، وضاعت أمامهما أي فرصة لاستلام منصب في هرم السلطة مستقبلا. ولم يخطر ببالي حينها أن هذين الشخصين سيتغيران رأسا

والأكاذيب المنشورة في الصحافة الفرنسية والهذيان العصابي الذي خلفته لم تنل في شيء من تبصر وحكمة وتيقظ المغرب، مما بين خطأ أولئك الذين أولوا صمت المغرب على أنه علامة على ضعف".

586 - بعنوان : "هل سيقيل الحسن الثاني الجنرال أوفقير؟"

587 - هكذا استحضرت كارفور حادث اختطاف الكولونيل أرغو وقارنته بحادث اختطاف بن بركة: "لكن ديغول لم يقدم ضمانات لعائلة الكولونيل أرغو الذي اختطف هو أيضا في ميونيخ يوم5 فبراير1963، ليساق إلى باريس مقيدا مثل نعجة، ويقدم إلى محكمة الأمن التي حكمت عليه بالسجن المؤبد. ويبدو أن النظام الحاكم لم يستشط غضبا بسبب اختطاف الكولونيل المذكور الذي تم، على غرار ما وقع للمهدي بن بركة، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية".

على عقب وينتقلان إلى المعسكر الآخر. وهو ما وقع، حيث أصبح أولهما وزيرا اول بعد إنشائه حزبا ملكيا، وثانيعما اعتمد طريقة أكثر تسترا وتكتما، وشعاره: " أجاهر بقوة بمعارضتي في الخطاب، ولكنني عمليا أخدم النظام الحاكم".

الخميس 11 نونبر

لم تشهد مدن فاس والرباط والدار البيضاء سوى بعض التجمعات المحدودة لمناضلين عبروا عن إدانتهم، بيد أن معظم المدن وُزِّعت فيها منشورات شديدة اللهجة ضد النظام الحاكم. وانتشرت كتابات على الجدران: " اختفى بن بركة، ولكن الحسن الثاني أيضا سيختفي"، سرعان ما بادرت السلطات إلى إزالتها. كان الحسن الثاني إذن على حق، فكل ما توقعه صحيح. وتماما كما وقع في الجزائر، غداة الإطاحة ببن بلة، فإن "اختفاء" زعيم اليسار لم يخلف أي ردود أفعال يُعتدَ بها. وإذا كان اغتيال فرحات حشاد سنة1952 فجر مظاهرات بالدار البيضاء ومدن أخرى بالمغرب، فذلك راجع إلى ضغوط الجماهير الشعبية التي فاجأها الحدث ودفعها إلى التحرك، كما وقع أيضا في مارس1965. بيد أن القمع العنيف في صيف1963، والاغتيالات التي وقعت في أعقاب أحداث الدار البيضاء، خلفت أثرا لا يمحى...دع أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أصبحت تتوزعه ثلاثة تيارات: اليسار المتطرف مع الفقيه البصري وعمر بنجلون، والمعتدلون وعلى رأسهم بوعبيد وعبد اللطيف بنجلون رئيس الفريق النيابي بمجلس النواب، ومحمد الحبابي وغيرهم، و" النقابيون" يتقدمهم عبد الله إبراهيم ومحجوب بن الصديق والمعطي بوعبيد ومحمد عبد الرزاق... وفي ظل هذه الشروط، لم يكن الحزب عازما على القيام بأي تحركات ذات شأن، ما عدا إصدار بيانات الإدانة...

الجمعة12 نونبر

توصلت سفارة فرنسا بالمغرب بطلب الإنابة القضائية المتعلق بالاستماع إلى أوفقير والدليمي الذي تقدم به القاضي زولنجر، وسارعت إلى إخبار الحكومة المغربية التي رفضت تنفيذها بأمر من الحسن الثاني. طالب الملك بالملف الكامل لمعرفة حقيقة الأدلة المتوفرة ضد هذين المسؤولين التابعين له. ويبدو أن الأوساط الرسمية لم تعد ترغب في التحصن وراء موقف الصمت الذي اتخذته منذ29 أكتوبر، ولأول مرة قبل وزير مغربي وهو أحرضان التحدث مع الصحافة في هذا الصدد[588].

السبت 13 نونبر

نشرت الجريدة المصرية الأهرام آخر حوار أجراه بن بركة مع مديرها السيد هيكل " قبل مغادرته القاهرة بوقت قليل". ومما ورد فيه: " أحس بالخطر أكثر من أي وقت مضى. مددنا يدنا نحو الملك،

[588] - برأ ذمة أوفقير مما حدث، مبرزا "تعلقه الراسخ بالعرش". "باريس تشعر بالغضب وتطلب القصاص، بيد أن الرباط لن تمنحها جانيا على المقاس". وجاهد أيضا للموازنة بين اختفاء "شخص شرير" ومصير العلاقات المغربية الفرنسية. ولم يتورع مع ذلك في اتهام الشرطة الفرنسية : "لا يمكن للشرطة المغربية أن تنفذ عملية معقدة مثل تلك فوق التراب الفرنسي، من دون مساعدة أحد أجهزة المخابرات الفرنسية التي بينت عن كفاءتها في هذا المجال في مناسبات سابقة".

وهو أيضا مد يده نحونا(...) قبلنا هذا العرض رغم علمنا أن عقبات عديدة تنتصب في الطريق. يجب علينا ألا ننساق للأوهام، فالجيش المغربي عقبة في وجه أي تطور ديموقراطي في بلدنا، ومن باب أولى أمام أي خيار ثوري". وقد اعتب رالعديد من المراقبين أن هذا الحوار ينطوي على إرهاصات تستبق الأحداث، مع أن الجريدة لم تحدد تاريخ إجرائه. ولكنني أتساءل، مستحضرا السياق السياسي الذي أعرفه جيدا، ألم تسع الجريدة إل إبراز أنها أفلحت في تحقيق سبق صحفي، فتكلمت عن حوار جرى مؤخرا، بينما هو يعود إلى ربيع1965، بُعيد أحداث الدار البيضاء التي بثت الرعب في نفس الملك، على غرار الطبقة السياسية برمتها؟

الأحد 14 نونبر

اختارت الحكومة المغربية موقف الصمت، ولم تعمل بذلك سوى على تعزيز الشكوك التي أثيرت حول ضلوع المغاربة في اختطاف بن بركة. وبعد الإعلان عن اعتقال كل من فواتر وسوشون، والشروع في التحقيق معهما، أعلن القصر عن موقفه بوضوح: " يتعلق الأمر بقضية فرنسية محضة"[589].

وقد أنكر أوفقير في حديث أدلى به إلى الأسوسياتيد برس أي مسؤولية له مباشرة أو غيرمباشرة في اختطاف بن بركة: " فعندما سافرت يوم الأحد صباحا إلى سويسرا، كنت لا أزال أجهل أن بن بركة قد اختُطف" (كذا). وحكى عن الحقيبة التي تركها لدى الماحي بطريقة تخالف ما قاله هذا الأخير...وأخيرا، عبر عن رفضه طلب الإنابة القضاءية الذي تقدم به القاضي زولنجر، ودعاه إلى زيارة المغرب واستنطاقه أمام صحافة العالم برمته، مؤكدا: " أنا مرتاح الضمير، وليس لديً ما أخفيه"[590].

الإثنين 15 نونبر

أصدر الديوان الملكي بيانا ورد فيه: "نتمنى أن تفلح التحريات في الكشف عن الحقيقة كاملة. ونتمنى أيضا ألا تتأثر روابط الصداقة المتينة التي تجمع بين الشعبين المغربي والفرنسي بتبعات هذه القضية المؤسفة".

وكتب السفير الفرنسي في الرباط في مراسلة بعث بها إلى المكي دورساي: "عدد أفارد جاليتنا ما زال 100 ألف. إنهم يشعرون بالقلق الشديد، لأنهم لم ينسوا بعد مجازر وادي زم ومكناس، وقد يكونون مصيبين في ذلك ام لا،(...)وهم قلقون أيضا على مصالح ضخمة لهم بالمغرب(...) وأعتقد أن الملك إن كان مسؤولا عن جانب من عملية بن بركة، فهو غير مسؤول عن توقيت العملية.وعندما اشترط ديغول على الملك ألا يستقبله إلا إذا أبعد أوفقير، فإنه أضفى على القضية بعدا شخصيا واضحا".

---

589 - "كان هناك سعي إلى النيل من المغرب باستغلال مفرط في قضية مأساوية. التزم المغرب موقف الصمت...حريصا على ترك التحقيق الذي تقوم به العدالة يأخذ مجراه في البلد الذي وقع فيه الحادث"(كذا).

590 - لورور،15 نونبر1965.

وظلت الوضعية بالمغرب هادئة لا يعكر صفوها أي اضطرابات، بفعل الصمت المفروض على مختلف الأطراف، وخاصة الإذاعات المحلية[591]، كما أن السلطات واصلت متابعة الوضع عن كثب متخذة كل الاحتياطات اللازمة[592].

الأربعاء 16 نونبر

أصدرت السكرتارية العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بدورها بيانا تعلم فيه " الرأي العام الوطني والدولي أن وسائل إعلامها تخضع للمصادرة منذ 6 نونبر1965(...)"، وتخلص إلى أن " التاريخ سيسجل أن الاحتفال بالذكرى العاشرة للاستقلال وعودة جلالة الملك المغفور له محمد الخامس تم في جو يطبعه خنق الحريات وقمع الأطر المتنورة في البلد والاختطاف افجرامي لأحد أشد صانعي تحرير وبناء المغرب العربي شجاعة، أخينا المهدي بن بركة".

الخميس 17 نونبر

أدلى أوفقير بحديث جديد إلى الصحافة، يعلن فيه براءته مؤكدا أن " ما تسرب من التحريات لا يستهدف سوى النيل من شرفه، وبالتالي من شرف الحكومة المغربية(...) قلت ذلك وأكرره: إن من اختطفوا بن بركة هم أنفسهم أولئك الذين يريدون المساس بالعلاقات الجيدة القائمة بين البلدين(...) إنني طلبت من الأجهزة التابعة لي إعداد ملف كامل عن القضية. ولن أنشره قبل 5 دجنبر، تاريخ الانتخابات الرئاسية، مجاملة للحكومة الفرنسية وحينها ستنجلي الحقيقة ساطعة". وأفتح قوسا هنا لألاحظ أن أربعين سنة مرت دون أن يخرج هذا الملف إلى الوجود. وأضاف أوفقير في نفس الحديث الصحفي: " توصلت الرباط فعلا بمذكرة الاعتقال الصادرة ضد بوشسيش، ومباشرة بعدها أعطيت أوامري بصدده. ولن أذخر جهدا في هذا المضمار، بحيث إنه لن يفلت من يد العدالة إن كان لا يزال بالمغرب". وبضعة أيام من ذلك، توصل القاضي زولنجر بجواب مقتضب: " لا يوجد بوشسيش بالمغرب". أكذوبة أخرى تنضاف إلى سجل الشرطة المغربية المليء بالأكاذيب.

الجمعة 18 نونبر

عكس ما كان معمولا به منذ 1955، بمناسبة يوم 18 نونبر، فإن الملك لم يلق خطابه المعتاد في هذا اليوم، ولكنه نظم استعراضا عسكريا ضم 30 ألف جندي مزود بعتاد حديث واسلحة خفيفة مخصصة لعمليات حفظ الأمن والتصدي للاضطرابات[593].

---

591 - "تمضي الأمور كما لو أن الطبقة السياسية المغربية تأثرت أيما تأثر بالقضية، وأن الطبقة العاملة لم تتأثر بها إلا قليلا. إنها عانت الكثير فيما مضى، الأمر الذي لا يخفى على الملك وأوفقير. وقد استغلاه أفضل استغلال لصالحهما". أوليفيي تود، نوفيل أوبسرفاتور،17 نونبر1965.

592 - تخضع الصحف المغربية لرقابة شديدة، مما يؤخر صدورها وبيعها، هذا إذا لم تُصادر...أما الصحافة الأجنبية فإنها تُمنع من التوزيع بالمغرب كلما تعرضت للقضية.

593 - ارتدى الحسن الثاني بالمناسبة بذلة عسكرية كاملة بوصفه القائد العام للقوات المسلحة، حريصا بذلك على استعراض قوته أمام الشعب المغربي.

وقرر قياديو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إيقاف إضرابهم واستئناف الدراسة، مع مواصلة تتبع القضية باليقظة الضرورية. ومع ذلك لم يفلحوا في دفع السلطات إلى إطلاق سراح رفاقهم المعتقلين على خلفية توزيع منشورات ممنوعة.

السبت19 نونبر

نشرت وكالة أنباء المغرب العربي خبر الرسالة التي بعث بها بوشسيش من ألمانيا، مؤكدة انه " ليس عازما إلى حدود تلك اللحظة تقديم نفسه للعدالة" (كذا) لتستخلص أن " بوشسيش لا يوجد إذن في المغرب"[594] (كذا).

وواصل زب الاستقلال مطالبته برفع حالة الاستثناء، التي ستدوم مع ذلك خمس سنوات. والعودة إلى الشرعية.

أما ديغول فقد ظل غاضبا من موقف الرباط، فالحسن الثاني ما انفك يردد مرارا وتكرارا أنه " يتمنى انجلاء الحقيقة"، والحال أن المطالبة بترحيل بوشسيش ظلت صيحة في واد، كما أن الحكومة المغربية ترفض طلب الإنابة القضائية المتعلقة بأوفقير والدليمي. وفي نظر الجنرال ديغول، فهذا الموقف قد يفسَّر بكونه اعترافا بالجريمة.

زارتني في مكتبي أختان للمهدي بن بركة، ليخبراني أنهما قدمتا لتأدية " مهمة" : " التمس منا المهدي آخر مرة التقيناه، أن ننصبك محاميا في قضيته في حال وقوع له مكروه. وهو ما فعلته أمي". تأثرت أيما تأثر لهذه المهمة التي كلفني بها المهدي، كانما جاءني صوته من العالم الآخر.وهذا يجعلني أربعين سنة من ذلك، ما زلت أسعى لمعرفة ما وقع في يوم 29 أو 30 أكتوبر في فيلا بوشسيش.

دجنبر1965

استعادت الحياة السياسية الهدوء الذي ميزها بعد فرض حالة الاستثناء، ولم تعد الأحزاب السياسية تقوم بأي تحرك يذكر. وانكفأ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على نفسه، واتسعت الهوة الفاصلة بينه والاتحاد المغربي للشغل. وقد صرح بوعبيد قائلا: " هناك جثة بيننا والنظام". وبدا أنه لم يعد يرغب في استئناف الحوار مع النظام، والقصر أيضا لم يبد رغبة في ذلك، عكس ما كان عليه الحال قبل بضعة أشهر.

وفي 7 دجنبر، كاتبت من جديد زملائي التبر والمعطي بوعبيد وبنجلون: " أظن أن الوقت حان ان نكتب من جديد إلى وزير الداخلية أو مباشرة إلى جلالة الملك هذه المرة، باسم والدة المهدي بن بركة التي لا تزال تجهل كل شيء عن مصير ابنها". وحده الأستاذ التبر أجابني، ولكن دون أن يتطرق لاقتراحي.

---

[594] - وفي الواقع، يذكر مصدر موثوق أن هذه الرسالة التي كتبها فعلا بوشسيش أرسلها من ألمانيا عميد الأمن زياني الذي غادر المغرب برفقة شرطيين في 14 نونبر قصد التحضير لزيارة الملك إلى بون.

وفي 23 دجنبر، بعث السفير الفرنسي بالرباط مراسلة إلى الكي دورساي حول " الرقابة المغربية وقضية بن بركة": " تلطخت صورة الليبرالية التي اشتهر بها الإعلام في المغرب بشكل ملحوظ، منذ تفجر قضية بن بركة، إلى حد أن بإمكاننا التأكيد على الأقل حتى هذه اللحظة أن السلطات المغربية تمارس على الصحافة الوطنية والأجنبية رقابة لا تقل عن تلك السائدة في البلدان التي تسود فيها أكثر الأنظمة سلطوية...وهذه القيود جعلت الصحفيين المغاربة يجاهرون باحتجاجهم، مذكرين أن " رئيس الدولة صرح مرارا وتكرارا أن حرية الصحافة تشكل مبدء مقدسا على الدولة أن تحترمه أيا كانت الظروف"[595].

حللت بباريس في زيارة تدوم من 19 إلى 26 دجنبر، وهناك التقيت بالزملاء الذين نصبتهم زوجة المهدي بن بركة لتمثيلها في القضية، وبعدها بالقاضي زولنجر، وقدمت له نسخة مكتوبة بخط اليد عن الجواب الذي بعثه الجنرال ديغول لوالدة المهدي بن بركة. عبر لي عن قلقه الشديد أمام الصعوبات التي يلاقيها في التحقيق، وخاصة مع الشخصيات السامية التي " لا تفتأ تضع العقبات في طريقه". واشتكى من تصرف الأستاذ المحامي لومارشان الذي يحظى في نظره بالحماية. وكان قد استنطقه قبل بضعة أيام، ولكنه أنكر أي ضلوع له في القضية. واعتبارا للرسالة التي وجهها ديغول إلى والدة بن بركة، فقد التمس مني أن أسعى إلى لقاء الرئيس الفرنسي لإخباره بهذه الصعوبات، وهو ما فعلته بفضل تدخل صديقي فانسون مونتي.

[595] - مراسلة ضمن أرشيف سفارة فرنسا بنانت.

أحداث الشهور الأولى من سنة1966

مؤتمر هافانا بكوبا

انعقد كما هو مقرر أول مؤتمر لتضامن شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بهافانا من 3 إلى 12 يناير 1966، بحضور 27 وفدا يمثلون الحركات الثورية. وحضر فيديل كاسترو في كل المناقشات بقوة موجها دفة الحوار. وقرر هذا المنتدى الذي يجمع بلداننا من العالم الثالث إنشاء منظمة تضم شعوب القارات الثلاث. وكان ذلك بمثابة إعلان ميلاد مؤتمر القارات الثلاث، ولكن في غياب الشخص الذي أعطى الكثير كي يتحقق هذا اللقاء، وهو المهدي بن بركة. وقد اتخذ المؤتمرون في أعقاب هذه القمة "قرارا" بشأن الزعيم المغربي[596].

يتعلق الأمر بالنسبة إلى هؤلاء المناهضين للإمبريالية بتنسيق استراتيجيات تحركاتهم التي تعطي الأولوية للنضال المسلح والعمل المشترك بين مختلف الحركات ذات التوجه الماركسي اللينيني، دون أن يعني ذلك الخضوع لهيمنة موسكو أو بكين.

وسينطلق هذا النضال المسلح بعدها بقليل بأمريكا اللاتينية. لكن اغتيال شي غيفارا في أكتوبر 1967 بأحد أدغال بوليفيا سيكون بمثابة إعلان لموت هذه الإستراتيجية، رغم أنها مازالت حتى يومنا معتمدة لدى الكثير من الحركات الثورية في بلدان عديدة.

ولا ننس أن اختفاء الزعيم المغربي في أعقاب رحيل العديد من القادة الآخرين، كما بينا ذلك فيما سلف، بدد الأمل العريض الذي كان يداعب الكثيرين حول تحرر الشعوب المقهورة. ويعد مؤتمر القارات الثلاث آخر المنديات التي سعت، إلى جانب مؤتمر باندونغ، منذ 1955، إلى فسح المجال لأحزاب العالم الثالث كي تعبر عن تطلعات البلدان الفقيرة.

---

596 - " يدين المؤتمر الجريمة النكراء التي راح ضحيتها رفيقنا بن بركة، وهي جريمة تخدم مصالح الإمبريالية والرجعية، ويوجه تحية أخوية صادقة للمهدي بن بركة الذي عمل جاهدا من أجل تقدم شعبه وناضل من أجل قضية الحركات الثورية بقاراتنا الثلاث في فرنسا أو في المغرب إو في أي بلد آخر". ويطالب أن تكشف الحقيقة حول هذه القضية المأساوية، وأن يعاقب عقابا شديدا كل المذنبين الضالعين في الجريمة، أكانوا في فرنسا أم في المغرب".

الأسابيع الأولى بباريس

ستتكشف خلال هذه الأسابيع الكثير من الجوانب المتعلقة بهذه القضية التي ستتخذ بعدا سياسيا واضحا.

رواية فيغون

ظل فيغون منذ لقاءاته بصديقه وحاميه لومارشان وعميد الأمن كاي يجوب شوارع باريس حرا طليقا، مما أثار استغراب الرأي العام وقلقه. فها هو يلتقي من يشاء من معارفه وأصدقائه وصديقاته والصحفيين،ويكلم بالهاتف من يشاء بكل حرية، وتؤخذ له الصور، بما في ذلك أمام البناية الشهيرة التي تحتضن الإدارة العامة للأمن الوطني بالكي دي أورفيفر من قبل صحفيي باري ماتش...دون أن تقوم الشرطة بأي جهد يُذكر للقبض عليه، رغم مذكرة الاعتقال الذي أصدرها في حقه القاضي زولنجر منذ 4 نونبر. وستحتاج الشرطة إلى شهرين كاملين لتتمكن من العثور عليه. وهنا أؤكد أن الاتفاق الذي عقده مع عميد الأمن حقيقة لا مراء فيها، وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد عند الحديث عن الدعوى الثانية المقدمة في القضية.

في العاشر من أكتوبر تقريبا هدد فيغون بالكشف عن كل ما يعرفه إن لم يقدم له الطرف المغربي الذي كلفه بالمهمة المبلغ الذي يطلبه. وفي 10 يناير، سينفذ وعيده متحدثا إلى مجلة ليكسبريس. وسيدعي صحفي شاب، يدعى جان فرانسوا كان، أن فيغون تحدث إليه وإلى جاك ديروجي[597]. هكذا صدرت المجلة حاملة صورة المهدي بن بركة تغطي الصفحة الأولى بأكملها، ويتوسطها عنوان عريض: " لقد رأيت بأم عيني مقتل المهدي بن بركة،رواية شاهد". وهذا العنوان لم يختره الصحافيان اللذان أجريا الحوار، وبل وضعه مدير المجلة جان جاك سيرفان شرايبر لأسباب تسويقية. وسيعترف هو نفسه بذلك خلال محاكمة1966، حيث أجاب النائب العام عندما سأله عن سبب اختيار ذلك العنوان:

- لماذا اخترت ذلك العنوان، مع أننا ما زلنا حتى يومنا هذا غير متأكدين من موته؟

- لإثارة انتباه الناس وفضولهم، إذ إننا كنا نريد أن تحدث هذه الوثيقة رجة كبرى ويتحدث عنها الناس طويلا.

- وبذلك تحققون هدفكم التجاري؟

- أربأ بنفسي أن أجيب عن الشتائم"[598].

كان للمقال وقع مدوٍ. وفي 11 نونبر، تساءلت لوفيغارو: " لماذا لا يزال فيغون حرا بعد اعترافاته الجديدة؟ هل هناك رغبة حقيقية في القبض عليه، أم أنه يستفيد من حماية خفية؟ الشيء الوحيد المؤكد أن فيغون حر، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق".

---

[597] - كلام غير صحيح، فقد تدخل شخص ثالث يدعى جوزيف زوريطا، وهو مجرم مدينة ليون ينتمي إلى مجموعة ليسكا، ويلقب بالبريكول، وتربطه علاقة جيدة بالمحامي لومارشان.

[598] - تحدث جان كان عن هذا الجانب في ماريان عدد 29 أكتوبر2005: "حققت ليكسبريس مبيعات تاريخية، وقد شكل ذلك بداية انطلاقتها الحقيقية".

إلى أي حد يمكن تصديق رواية فيغون هذه المزعومة؟ لقد لاحظت في الحقيقة منذ الجمل الأولى من كلامه ورود مجموعة من الوقائع المشكوك فيها، فهو قد تحدث عن حوار دار بين بن بركة وسوشون وفواتر في سيارة الستروين 403 التي كانت تقله إلى منزل بوشسيش ، بينما لم يشر لا لوبيز ولا فواتر ولا سوشون إلى هذا الحوار. ويشير إلى اتصاله هو ودوبايل بالدليمي بالمغرب، بينما كان هذا الأخير حينها بالجزائر العاصمة.

ولكن مما لاشك فيه واقعة الشاي الذي احتساه بن بركة مختلطا بالفنرجان، فربما قد دُسَّ فيه مقدار كبير جدا من تلك المادة، مما تسبب له في أزمة قلبية، وأيضا الضربات التي تلقاها من بوشسيش ورجاله، فقد يكون بن بركة حاول المقاومة بعد وصول الدليمي وإدراكه أنه سقط في الكمين المنصوب له.

ولكن ما لايمكن تصوره " أن يُسمع من الأسفل- حيث يوجد فيغون- ضجيج ضخم، ناتج عن تحطيم قطع أثاث وأواني المطبخ"، والحال أن الشرطة لم تشر في أعقاب عملية التفتيش التي خضع لها المنزل في 3 نونبر إلى وجود أي علامة تدل على حدوث هذا الأمر. ويقول أيضا: " وفي هذه اللحظة، وصل إلى الطابق الأرضي أوفقير". والحال أننا إن صدقنا لوبيز، فالدليمي حل بالمنزل ما بين الثالثة والنصف والرابعة زوالا، بينما وصل أوفقير ما بين السادسة والسادسة والنصف.

وتخلص مجلة ليكسبريس مع ذلك إلى أن " بإمكاننا التساؤل طبعا إلى أي حد تزيَّد فيغون في هذه الرواية وإن كان حقا شاهدا على المأساة التي يصفها".

ومن المؤكد أن هذه الرواية نشرت دون علم فيغون، وهي على أي حال وردت على لسان شخص آخر سردها على مسامع الصحفيين، وهو زويطا الذي سمعها من فيغون[599]. ويبقى أن فيغون انتفض غاضبا، وبعث بمجرد صدور المقال رسالة إلى القاضي زولنجر وإلى صحيفتي كومبا ولوموند يكذب فيها ما ورد في المجلة[600]. كما أن صديقته الروائية مارغريت دوراس ستدعم أقواله هاته في الأقوال التي أدلت بها أمام محكمة الجنايات بباريس في 19 شتنبر 1966[601]. مهما يكن، فالمقال سيكون سببا غير مباشر في مقتل فيغون. وقد أدرك بعده ضرورة الاختفاء عن الأنظار، خزفا من انتقام المغاربة وأصدقاءه الذين ورد اسمهم في الرواية.

وستكتب في هذا الصدد صديقة لفيغون إلى القاضي زولنجر في 17 فبراير1966: " عاد هذا المقال بالنفع على لومارشان، فقد مكن من تحويل الأنظار بعيدا عن فرنسا التي كانت حينها تترنح تحت وقع الفضيحة، لتتركز على المغرب، عن طريق تقديم أوفقير بوصفه المنفذ الرئيس للعملية. وهو ما قامت به على أحسن وجه الصحافة الفرنسية".

---

599 - صرحت صديقة لفيغون أمام القاضي زولنجر في 17 يناير1966 ب"الاعتراف" الآتي : "حكمت ليكسبريس على فيغون بالموت، دون أن تدري، بنشرها الرواية الكاذبة يوم10 يناير، كما حكاها لها المدعو زوريطا الذي خدعها(...) كانت تلك آخر ضربة تلقاها من الشخص الذي يوجد وراء كل مآسيه، بيير لومارشان(...) وكان جوزيف زويطا حينها شريكا لبوشسيش في إدارة " السفانكس"، النادي الليلي بالمحمدية الذي هو في الحقيقة ماخور.

600 - "أتمنى ألا يكون كل الذين يعرفوني ممن قرأوا ليكسبريس قد تصورا لحظة أنني صاحب هذه الرواية المتهافتة(...) رواية لا أساس لها ولا يمكن تصديقها وهي متناقضة مع موقفي البارحة".

601 - "اتصل بي فيغون هاتفيا في13 يناير، وأكد لي أن هذه الرواية غير صحيحة، وأنه ليس صاحبها".

موت فيغون

مهما يكن من صدق أو كذب الأقوال المنسوبة إلى فيغون، فإن تحركه بباريس حرا طليقا أثار حفيظة الجنرال ديغول من جديد في مجلس الوزراء يوم12 يناير. فقد أصبحت قضية بن بركة مسألة شخصية بالنسبة إليه[602]، وكان حريصا على انطلاق التحريات في أقرب وقت، لوضع حد لحماقات هذا السجين السابق الذي تمتع طويلا بتسامح العدالة وتغاضيها عن أفعاله، مما يشكل فضيحة في حد ذاتها. وصب جام غضبه خاصة على روجي فريي الذي سارع إلى توجيه الأمر إلى بابون كي يضع حدا لتصرفات فيغون المتهورة: " يجب اعتقاله ودفعه إلى الكلام، فهو الشاهد الرئيسي في القضية". وفي مساء السابع عشر من يناير، وصل الخبر إلى الشرطة بوجود فيغون، تحت اسم لونورمان، في عنوان14 شارع رينود بالحي السابع عشر، في شقة صغيرة كان سيغادرها ذلك المساء نفسه...من هو الشخص الذي خان فيغون؟ من أبلغ عميد الأمن كاي الذي لا يعدم دائما من يمده بالمعلومات؟ [603] وعندا أُبلغ بابون بدوره، طلب من رئيس القيادة العامة للشرطة البلدية بإرسال رجاله مسلحين بالرشاشات ومحاصرة الشقة دون دخولها في انتظار وصول ضباط الشرطة القضائية. وحوالي الساعة العاشرة مساء، طلب هؤلاء من خارج الشقة من فيغون الاستسلام، قبل أن يصدر الأمر باقتحامها: " الشرطة. افتح" وانطلق الرصاص في نفس الوقت، وكسرت باب الشقة. دخل الضابط ليجد أمامه جثة فيغون ممددا على بطنه وراء الباب، ورأسه غارقة في بركة من الدماء، وبالقرب منه مسدس. وصدرت المعاينات الأولى التي سارع النائب العام بالإعلان عنها رسميا بشكل قاطع: " يتعلق الأمر بانتحار"[604].

لكن أصدقائه يشككون في هذه الرواية، فالبنسبة إليهم، فيغون اغتيل لمنعه من الكلام. ويتهم بعضهم مباشرة المحامي لومارشان الذي يرون أنه ضحى به كي لا يبلغ عن الدور الذي قام به في القضية. ولكنني شخصيا، رجحت دائما فرضي الانتحار،ولكن مع اقتناعي بما أسميه " الاغتيال المعنوي" ، فالرجل كان على علم بالكثير من الأمور المتعلقة بقضية الاختطاف، بل والاغتيال، ولم يكن يخفى عليه ما قام به كل طرف في القضية. لنعمل عقلنا جيدا، ونتساءل أكان لومارشان وكاي وبابون وروجي فري يريدونه حقا أن يفضي بما يعرفه؟ فلو كان غادر الشقة مشهرا سلاحه، فمن الأرجح أن " رصاصة طائشة" كانت ستردبه قتيلا، وهو الذي ظل طوال شهرين يسخر من الشرطة. كان سيلقى حتفه تماما كما يقع للمجرمين الخطيرين من طينته في مثل هذه الحالات.

---

602 - الاضطرار إلى إجراء دور ثان في 5 دجنبر لانتخاب الرئيس جعل الحملة الانتخابية تتواصل. وكان لزاما انتظار 8 يناير لتشكيل الحكومة الجديدة وتنصيب الرئيس. ولم يكن للمسؤولين الوقت للانكباب على القضية بسبب شهرين من الاضطرابات والانتقادات الحادة من جانب المعارضة، حيث تجمع آلاف الأشخاص بالتعاضدية للمطالبة بالكشف عن الحقيقة كاملة.

603 - تباهى بكونه من أبلغ إدارة الشرطة القضائية بآخر عنوان لفيغون الفار من العدالة.

604 - عوض أن يتعرض لملاحقات العدالة وعقوباتها، فضل فيغون من جديد، فيما يبدو، ان يتحدى الجميع ويثير حيرة الرأي العام ووسائل الإعلام، وينتحر. التقيت بالطبيب الشرعي الدكتور ديمون الذي سارع إلى الالتحاق بعين المكان بطلب من القاضي المكلف بالتحقيق. وقد أكد لي أنه لايشك لحظة في كون فيغون انتحر. والحال أن هذا الطبيب الشرعي لم يختره القاضي زولنجر، كما تقضي بذلك الأعراف والقواعد المعتمدة في هذه القضايا. فقد حرصت النيابة العامة على تكليف قاض آخر بالتحقيق وهو روني أوريك الذي سبق وأن حقق في قضية أخرى لفيغون قبل سنوات عديدة.

وفي اليوم نفسه، أقيل لُوروا فانفيل من مهمته في مصلحة التوثيق ومحاربة التجسس الخارجي، دون أن تكون هناك أي علاقة سببية بين هذه الحادث أو أو ذاك.

وفي 14 يناير، انهار سوشون أما إلحاح المحقق، ليصرح للقاضي زولنجر أن صاحب المكالمة الهاتفية من وزارة الداخلية هو السيد أوبيرن مدير ديوان وزير الداخلية، وسيظهر أن كلامه غير صحيح، عن طريق المقارنة الصوتية، كما أكد له أن أوبير طمأنه بكون القضية تحظى بحماية السلطات الفرنسية.

وظل فانفيل متشبثا بإنكاره معرفة ما كان يحاك ضد بن بركة قبل29 أكتوبر. ولكنه أقر أن العديد من العناصر توفرت لديه يوم2 نونبر عن طريق كل من فيغون ولوبيز، بما يكفي لإبلاغ الشرطة، الأمر الذي أنكره السيدان غودار وسيمفيل أمام قاضي التحقيق، فقد صرحا أن فانفيل لم يخبرهما بتاتا بما يعرفه عن اختطاف بن بركة، فهو لم يأت إلا للحصول على بعض المعلومات. وفي الواقع، فإن الأجهزة الرسمية كانت على علم بالخطوط العريضة للقضية عن طريق عميد الأمن كاي. وإذا كان المسؤولون فسروا التزامهم الصمت بعدم الرغبة في التشويش على التحريات. فالمشكل يُطرح في المدة استغرقها هذا الموقف مما أدى بالصحافة الفرنسية[605] إلى الحديث عن " مؤامرة الصمت" التي دامت عدة أسابيع، مما جعلها تطالب برحيل روجي فريي.

اطمأن بال السلطات المغربية في أعقاب تصريحات الشرطيين الفرنسيين. هكذا صرح السفير المغربي بباريس عند حلوله بمطار الدار البيضاء: " ما زلت مصرا على القول إن القضية فرنسية محضة، وضلوع أوفقير في اختطاف بن بركة أمر لا يمكن تصوره". وهي الفكرة التي سيظل الحسن الثاني يرددها طوال فترة حكمه. وسيصرح يوما لصحفيين أمريكيين: " يُدرج اسم المغرب في هذه القضية لسبب وحيد، وهو جنسية الضحية".

المبادرات بالمغرب

بعثت برسالة يوم 17 يناير إلى النقيبين عبد الكريم بنجلون والمعطي بوعبيد. واقترحت عليهما أن نرفع دعوى مشتركة باسم والدة المهدي بن بركة ضد الجنرال أوفقير والدليمي المدير المساعد للأمن الوطني وعميد الأمن الشتوكي طبقا للقانون الجنائي المغربي[606]. لم أتلق أي جواب مكتوب، ولكن قيل لي شفويا: " لنترك العدالة الفرنسية تأخذ مجراها".

وقد أصدر السكرتارية العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في 18 نونبر بيانا واضحا: " مر أكثر من شهرين ونصف على ارتكاب جريمة راح ضحيتها أخونا المهدي بن بركة. وقد بينت التحريات التي

---

[605] - لوفيغاغرو يوم 18 يناير : " إن كان هناك مس بالقضاء، فإنه من الوضوح بمكان. وهذا يشكل في نظر الرأي العام فضيحة كبرى". لورور(نفس اليوم): (أنى لنا ألا نتساءل أمام هذه الوقائع، بمن هؤلاء الذين اعتقد أفراد الشرطة النظاميون والموازون أنهم تحت حمايتهم حتى يةافقوا على القيام بهذه المهمة غير المألوفة؟"

لوموند في نفس اليوم: " ينصب السؤال الآن حول مفهوم أمن الدولة والشرطة والعدالة، والعلاقات القائمة بينها".

لوموند في 19 يناير، حيث لم يتورع روبير غروسي عن القول دون مواربة: "يتعلق الأمر بمعرفة هل مازالت هناك دولة؟"

[606] - " الذي يتعرض لمسألة " مساس الأشخاص الذاتيين بالحرية الفردية"، ويمنح "المحاكم المحلية الاختصاص في الوقائع التي اعد جرائم مرتكبة خارج المملكة على يد مواطنين مغاربة".

سارعت العدالة الفرنسية إلى إجرائها بشكل قاطع المسؤولية التامة للسلطات المغربية كمنفذين للاختطاف والآمرين به(...). تحتمي الحكومة المغربية من جديد بالصمت، في الوقت الذي تعبر فيه الصحافة الدولية المكتوبة والمنطوقة والمرئية عن استنكار الرأي العام الأجنبي وغضبه، لهذا فصمت مسؤولي الرباط لا يمكن أن يفسر سوى كاعتراف واضح بالذنب".

رئيس الجمهورية يقوم برد فعل جديد

تدخل الجنرال ديغول من جديد في مجلس الوزراء بقوة وعنف. وقد أورد آلان بيريفيت ما قاله يومها في كتابه عن ديغول في الصفحة43 وما بعدها في الجزء الثالث: " دبرت العملية من الرباط، وهو أمر لا أقبله على الإطلاق. لقد قلت ذلك للملك عن طريق السفير. والملك لم يتمكن أو لم يرغب في محاسبة المسؤولين. وسنستنتج الخلاصات اللازمة(...) حصل المغاربة على تسهيلات كبرى في فرنسا بسهولة مدهشة، ولا أتكلم عن أشخاص يقاصر دورهم على التنفيذ(...) ولكن عن أجهزة الشرطة، هناك جوانب غامضة وتواطؤات(...) يجب الذهاب إلى أبعد حد بحثا عن الحقيقة مهما تكن العواقب. وأجهزة الخابرات تنفلت عن الرقابة، وتحركاتها غير مضبوطة، فليس يعقل ألا يتم إخبار رئيسها بما يقع. والأمر مفسه يصدق على الشرطة، إذ ليس معقولا ألا يُخبر رؤساؤها مباشرة بالوقائع. أخيرا، وصلت القضية إلى يد العدالة، فلنساعدها بشتى الوسائل، والحال أن هذا لم يحدث(...) وهناك قرارات يجب أن تُتَّخذ اليوم: أولا: إدانة المغاربة الضالعين في الجريمة، وسنرى كيف تتصرف الحكومة المغربية. لاشك أن رد فعلها سيكون سيئا جدا، وسنستخلص العواقب الدبلوماسية من رد فعلها ونتصرف بناء عليها، ونسحب سفيرنا. ثانيا، ستُلحق مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بوزارة الدفاع[607] (سيؤدي بومبيدو ثمن خطأ جاكيي الذي سيُقال من منصبه، جراء الأخطاء التي ارتكبها فانفيل. وسيحال على التقاعد، ليحل محله الجنرال غيبو). ثالثا، يجب إعادة هيكلة الشرطة رأسا على عقب (قصد وضع حد للحرب المستعرة بين أجهزتها[608]). رابعا، يجب أن تواصل العدالة عملها لتكشف عن خبايا هذه القضية الكريهة، وعليها أن تحكم غيابيا إن اقتضت الضرورة".

وفي أعقاب المجلس الوزاري، قدم كاتب الدولة في الإعلام تصريحا طويلا أمام الصحافة حول " هذا العمل الإجرامي المدبَّر من الخارج"، معلنا عن الإجراءات التي قررت الحكومة اتخاذها.

وفي 20 يناير، أصدر القاضي زولنجر مذكرات اعتقال ضد أوفقير والدليمي والشتوكي[609]. وفي 22 يناير، تضمنت مذكرة قُدِمت لوزير الخارجية المغربي كل التدابير المتخذة دون جدوى لدى الحكومة المغربية بصدد القضية، منذ 4 نونبر. وفي 23 يناير، عُلِقت العلاقاتُ المغربية الفرنسية بعد استدعاء السفير الفرنسي بالرباط، واحتُفظ بتمثيلية دبلوماسية بسيطة لتصريف الأعمال.

---

607 - إنها أول مرة لم تعد فيها هذه اللمصلحة تابعة لسلطة رئيس الحكومة.

608 - لم يُكلف فريي بالمهمة رغم كفاءته، وأسندت إلى عضو سابق من المجلس الدستوري وهو ليون نويل.

609 - تمنع مقتضيات الاتفاقية القضائية الفرنسية المغربية على فرنسا المطالبة بترحيلهم.

رفض الحسن الثاني التهم الموجهة لأعوانه الأوفياء. وعند استقباله في نفس اليوم بمناسبة عيد الفطر ضباط الأمن السامين، وعلى رأسهم أوفقير والدليمي، نفى تماما أي مسؤولية لهذا الجهاز في القضية[610]. وكرد فعل على قرار الحكومة الفرنسية، عمد الحسن الثاني إلى استدعاء سفيره بباريس.

وأثيرت القضية من جديد في المجلس الوزاري الفرنسي المنعقد بتاريخ 26 يناير[611]. وصدر بيان عن الحكومة يعرض التدابير المتخذة دون جدوى من قبل السفارة الفرنسية بالرباط، مذكرا بالإجراءات القضائية المتخذة في هذا الإطار التي لم تستجب معها الحكومة المغربية، مما أدى إلى استدعاء السفير الفرنسي بالرباط.

وجاء جواب السلطات المغربية في شكل بيان تلاه يوم 28 يناير وزير الإعلام، حيث يتم التأكيد على أن " المغرب عبر عن رغبته في أن يرى العدالة تكشف عن الحقيقة، كل الحقيقة المتعلقة بهذه القضية". ولن يفوت أيا كان أن يتبين ما تحقق في هذا الصدد بعد أربعين سنة من هذا التصريح.

أولت الصحافة الدولية اهتماما خاصا بحدث اختطاف المهدي بن بركة، لما يتميز به من طابع مثير: " أن تتم العملية على مرأى ومسمع الجنرال ديغول نفسه؟" أما الحكومة المغربية، فقد آثرت من جانبها عدم تقديم أي تعليقات موجهة للرأي العام الداخلي إلا نادرا، مع التزام الصمت تجاه الخارج، ولسان حالها يقول: " قضية بن بركة...لا علم لي بها".

ولكن مع الأزمة التي تعصف بالعلاقات المغربية الفرنسية، تحول اختطاف زعيم المعارضة المغربية المهدي بن بركة من مجرد حدث عابر ليتحول إلى قضية سياسية، مما حدا بالمغرب إلى أن يخرج عن صمته ويخوض حملة يدافع فيها عن موقفه، معتمدا ثلاث حجج متكاملة، فالأمر يتعلق أولا بقضية فرنسية داخلية، فليس ثمة أي أدلة تثبت ضلوع أوفقير في الاختطاف، والسلطات الفرنسية هي المطالبة بتقديم هذه الأدلة، وفرنسا بإصدارها مذكرات الاعتقال الدولية خرقت مقتضيات المعاهدة القضائية الفرنسية المغربية، وسعت إلى تسييس القضية. وبالموازاة مع ذلك، حل تسع وزراء مغاربة من مجموع واحد وعشرين بعواصم الدول الصديقة مكلفين بمهمة تقديم رسالة من الملك يدا بيد إلى رؤساء تلك الدول إن أمكن ذلك[612]. وفي القاهرة، تحولت الندوة الصحافية التي عقدها وزير الخارجية المغربي إلى تراشق بينه والصحفيين الذين لم يتوانوا عن تكذيب أقواله وتحميل المسؤولين المغاربة مسؤولية

---

610 - " تعلمون أن تهما خطيرة وجهت لجهاز الأمن الوطني، وخاصة لوزيرنا في الداخلية والمدير المساعد للأمن الوطني. ولكننا لا نشك ولو لحظة في نزاهة هذه الهيئة رغم التهم الموجهة لها...ولن يقال عنا يوما أننا نفذنا مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ما أراد خصومنا إلصاقه بنا من تهم..."، لافيجي ماروكين،24 يناير1996.

611 - يورد آلان بيريفيت التهم القاطعة التي وجهها ديغول : "نقولها بكل حسرة أسف، لا يمكننا التغاضي عن كون الحكومة المغربية خرقت سيادة فرنسا، عن طريق رشوة مجموعة من الموظفين والعملاء الفرنسيين. هو المتهم...وقد استفدنا كل الوسائل لإخبار الملك وحكومته بكل سرعة ممكنة، وبكل تكتم وسرية ممكنيين. ولكنهم لم يأخذوا كلامنا بعين الاعتبار، إما لكونهم ضالعين في القضية ضلوعا كبيرا- الملك نفسه؟- وإما لكونهم بحاجة إلى أوفقير لأسباب أخرى، وإما لأنهم أخيرا يحسبون أننا سنجتر مرارتنا وينتهي بنا الأمر إلى الصمت"، مرجع مذكور، صفحتنا 46و47.

612 - "أي فائدة سيجنيها المغرب من تدهور علاقاته بفرنسا؟". "لماذا لم يضع أوفقير نفسه رهن إشارة العدالة؟"

الاختطاف مع نعتهم بأقذع النعوت[613]. وهناك سؤال بدا لي وجيها طرحه صحفي مصري: " لماذا لم يبد المغرب حماسا يُذكر في إماطة اللثام عن قضية اختطاف أحد رعاياه؟"

صدرت الصحف المغربية يوم 25 يناير سواء الرسمية مثل الأنباء[614]، أو الحزبية مثل العلم ولوبينيون التابعتين لحزب الاستقلال[615] محملة بانتقادات حادة لفرنسا. وتكلمت الإذاعة المغربية عن "اتهامات رخيصة وجهتها الحكومة الفرنسية للمغرب دون أن تقدم أي دليل على ادعاءاتها". بل وقد دعا بعض أعضاء حزب الاستقلال إلى تأميم ممتلكات الفرنسيين بالمغرب"[616]. وقد عبر أوفقير مرات عديدة عن رغبته في التكفل بالدفاع عن نفسه[617].

وفي 26 يناير، قدمت الصحافة الفرنسية تغطية وافية لاجتماع حاشد لقوى اليسار بالتعاضدية. وسنحتفظ بالعبارة البليغة التي تفوه بها خلال هذا اللقاء دانييل ميير رئيس رابطة حقوق الإنسان: " لا يمكن التذرع بالمصلحة العليا للدولة لإقار الظلم، فالمصلحة العليا للدولة معناها هنا أن الدولة أصبحت لا تلوي على شيء". وتعاقب على المنصة على التوالي فرانسوا ميتران باسم " اتفاقية المؤسسات الجمهورية"، وج. مولي عن الفرع الفرنسي للأممية العمالية، وو.روشي عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وج. لوكانوي عن حزب الوسط، أمام قاعة ممتلئة عن آخرها. وقد عمد متران بصفة خاصة إلى فضح " صمت" النظام، وأضاف: " نقسم أننا سنصل إلى المسؤولين السياسيين في أي موقع كانوا"، وقد كان الموضوع الذي أثاره جميع المتكلمين هو أن " المسؤول هو ديغول".

الحادث الشخصي يوم29 يناير

وجدت نفسي في قلب حادث يدل فيما يدل عليه على طبيعة السياسة المتبعة في المغرب. غادرت صديقة لي الرباط قبل أسبوعين لقضاء بضعة أيام بباريس. طلبت منها أن تحضر لي الصحف الأسبوعية التي تطرقت للقضية المحظورة بالمغرب. بعد عودتها، حكت لي أنها خضعت لتفتيش دقيق في مطار الرباط قبل مغادرتها نحو باريس، ولكنها لم تفتَّش بالدار البيضاء، حيث حطت الطائرة بسبب الضباب الكثيف المخيم بمطار الرباط. قدمت لي رزمة من الصحف التي طلبتها منها. في صباح اليوم الموالي، أي 29 يناير، استدعاني برونو وزوجته لتناول العشاء بمنزلهما مساء ذلك اليوم. أخبرتهما أنني "سأحضر معي وثائق مهمة وصلتني من باريس". قبيل الزوال، لعبت مباراة التنس كعادتي كل يوم مع صديق يدعى راوول و. يأتي أسبوعيا من الدار البيضاء. اقترحت عليه أن يزورني بمكتبي في الساعة

---

613 - استقبل مبعوثو الملك عموما استقبالا حسنا، لكن رؤساء الدول اكتفوا بالاستماع إلى تفسيراتهم "فقضية بن بركة تخص فرنسا والمغرب ولا تخصهم". وفي دول المشرق التي لا يخفي قادتها تعاطفهم مع بن بركة، التزم القادة بسياسة عدم التدخل المنصوص عليها في الميثاق الموقع عليه مؤخرا بين الدول العربية.

614 - تحدثت الأنباء عن موقف الحكومة الفرنسية من المغرب ورأت أنه يسعى إلى جعل المغرب "كبش فداء"، قصد التنصل من مسؤولياتها. والمغرب يكرر القول إن الأمر يتعلق بقضية فرنسية بحتة. وهو لا يقبل المساومة بكرامته والتنازل عن سيادته.

615 - جاء في افتتاحية العلم أن فرنسا تحاول "النيل من سيادة المغرب"، لكنها تستطرد بالقول أيضا: "من الضروري الكشف عن الحقيقة كاملة، ومعاقبة كل المتورطين أيا كان منصبهم، وأيا كانت جنسيتهم".

616 - سيوظف الأستاذ نومو المحامي الرئيسي عن الدليمي أمام محكمة الجنايات بباريس هذه الحجة في إنقاذ موكله.

617 - سيصرح لجريدة لاسويس : "لم يعد المغرب محمية فرنسية، وباريس بمطالبتها باستقالتي، جرحت كبرياء هذا الوطن".20 فبراير1966.

الثالثة بعد الزوال لأطلعه على مجموعة من الأسبوعيات التي وصلتني من باريس. وصلت إلى مكتبي متأخرا ببضع دقائق. لم أجد أثرا لراوول. ولكنني وجدت أمام باب مكتبي المكسور القفل رجلا ضخم الجثة بادرني بالقول: " أنا عميد الشرطة فلان. اتصل بنا شخص من العمارة وأخبرنا أن مكتبك تعرض للسرقة". قمت بجولة سريعة في المكتب لمعاينة "الأضرار". ولكم كانت دهشتي وأنا أكتشف أن النقود التي تركته بدرج المكتب ما زالت هناك. والوثائق فوق المكتب أيضا. لم اكمل عملية تفقد المكاتب، حتى انتصب أمامي ثمانية أو عشرة أفراد من الشرطة بزيهم الرسمي. حينها تفطنت للحيلة السمجة التي دبرتها الشرطة. ثارت حفيظتي وسارعت إلى طرد الجميع خارج المكتب، وأنا أصرخ مهتاجا: " لا يتعلق الأمر بسرقة بسيطة. ولكن بقضية سياسية". التمست من عميد الشرطة أن يغادر هو أيضا مكتبي، ولكن بعد أن اخبرني أن شخصا حضر هناك في الساعة الثالثة بعد الزوال، وسأل عني، قبل أن يغادر بعد أن عرف أنني غير موجود. عرفت أن المقصود هو رواوول. اتصلت به في فندقه هاتفيا:

- احضر حالا كي تشرح لي ما وقع.
- مستحيل. لقد طلب مني عميد الشرطة بوضوح أن أعود إلى منزلي.
- من الضروري أن يظل شخص ما بالمكتب قبل حضور خادمي الوفي بوبكر.
- مستحيل
- ولكن لماذا؟
- لأن أمي رفضت أن أذهب هناك" (كذا)[618]

اتصلت باصدقاء آخرين، وكلهم رفضوا الحضور متذرعين بأسباب مختلفة. في مثل هذه الحالات، نتعرف على حقيقة الناس ونميز الشجاع منهم والجبان، ونعرف أيضا من هم أصدقاؤنا الحقيقيون. وفي الأخير سارعت لمساعدتي ضيفتي مستقبلا صديقتي سيمون برونو. شرحت لها ما وقع، وخمنت أن هناك دون شك من يتنصت على مكالماتي الهاتفية، وبمجرد ما تفوهت بعبارة " وثائق مهمة وصلتني من باريس"، حتى ثار فضول أجهزة المخابرات، لهذا قرر المسؤولون إرسال " مختص" للتنقيب في مكتبي يوم أحد دون أن يزعجهم أحد، علهم يعثرون على ضالتهم. ولكن وصول راوول خلخل حسابات عميد الأمن، خاصة وأنه علم منه أنني سأحضر بعد بضع دقائق. لم يبق له إلا أن يبعد ذاك الدخيل، ويكسر القفل للأيهام بوقوع عملية سطو على المكتب. لا حاجة لأن أذكر أنني تيقنت بعد عملية تحر بسيطة في العمارة أن لا أحد اتصل بالشرطة، ولكن عميد الأمن هو الذي قام في المقابل باستدعاء دورية من رجال الأمن لتحبيك المسرحية[619]...

الندوة الصحفية التي نظمها الجنرال ديغول

---

[618] - كان عمر هذا الصديق حينها36 سنة، ولم يكن متزوجا، وكان يعيش مع أمه.

[619] - سأطلع فيما بعد على مقال كتبه مراسل لوفيغارو بالمغرب في2فبراير،ورد فيه : "شرطي في كل ركن من الشارع،مخبر أو مندس لإثارة الفوضى داخل مجموعات يتناقش أفرادها...أوفقير هو المسؤول عن هذا الجو المختنق الذي يطبق على أنفاس المغاربة(...) إلى حد أن الجميع يتوجس خوفا قبل أن يجاهر برأيه في الهاتف أو عبر البريد". إنني إذن على حق فيما خمنته.دع أن مساعدي سيخبرني بضعة أشهر من ذلك الحادث أن سيارة شرطة رابطت طوال صيف1966-67 أمام باب مكتبي. لاشك أنها كانت مكلفة بإلقاء القبض علي، فقد عرفت أن القصر أصدر أمرا باعتقالي بمجرد وصولي إلى المغرب.

تواصلت ما سماها جان لاكوتور[620] " التدابير التطهيرية" طوال شهر فبراير. ففي العاشر منه، اعتقل فانفيل بتهمة "عدم التبليغ عن جريمة" وزُجَ به في السجن.

وفي الخامس عشر فبراير، لم يتورع بابون عن التصريح أمام القاضي زولنجر: " لا تمثل المعلومات المحصل عليها بتاريخ 3 نونبر دليلا على مشاركة عناصر مغربية في الاختطاف. ولن تتكشف بعض الجوانب الجدية في هذا الصدد إلا بعد اعترافات لوبيز صبيحة 4 نونبر". وفي الحقيقة، فإن لوبيز أدلى بأقواله يوم 3 نونبر. وفي نفس اليوم صدر بيان عن النائب العام للجمهورية أثار الكثير من الاهتمام: " صرح مدير الأمن الإقليمي السيد بابون أن مصالحه لم يتم إخبارها لا بمقدم بن بركة إلى باريس، ولا بالتهديدات التي ربما كانت تطاله، كما أن مصالحه لم تُبلغ بخبر حلول أوفقير بباريس"[621].

ولمَّ الكولونيل طويا يوم 18 نونبر أن لديه إحساسا أن الحسن الثاني ينتظر بقلق الندوة الصحفية التي سيعقدها الجنرال ديغول المعلن عنها قبل فترة طويلة، ذلك ان رئيس الجمهورية وبعد اعترافات الأسابيع الأخيرة ضاق ذرعا بسيل الانتقادات التي أصبح يتعرض لها، ولم يعد قادرا على التزام الصمت أكثر[622].

ألم يحس أنه أهين من قبل غاستون ديفير، هذا الشخص الذي يكن له مع ذلك تقديرا خاصا[623]؟ ألم يُجرح في كبريائه وهو يرى بعض رفاقه القدامى، من قبيل إمانويل أستيي دي لا فيجري، يعبرون عن حنقهم تجاه موقفه؟

هكذا استغل ديغول الندوة الصحفية التي استهل بها فترة الرئاسة السباعية لتوضيح موقفه: " يجب أولا أن نستحضر أم وزير الداخلية في الحكومة المغربية(...) كان وراء اختفاء أحد أبرز وجوه المعارضة المغربية، فوق ترابنا، كما تدل على ذلك كل القرائن(...) ولم يقم الجانب الفرنسي سوى بأمور ثانوية وغير مؤثرة(...)"

وبالنسبة إلى الجنرال ديغول، فما قام به أفراد الشرطة المغربية فوق التراب الفرنسي يشكل " مساسا بسيادة فرنسا"، وبالتالي يتوجب أن يعاقب وزير الداخلية بصفته تلك القانونية. ورد فعل ديغول هذا يثير الكثير من الاستغراب، خاصة إذا عرفنا أنه قبل عامين من ذلك، كان أمر أفراد مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس[624] باختطاف الكولونيل أرغو بمدينة مونيخ بألمانيا، خارقا بذلك السيادة

---

620 - ديغول، المجلد3، مرجع مذكور،ص.648.

621 - قد يكون هذا الكلام صحيحا، فعندما غادر بن بركة جنيف، تم إخبار الاستعلامات العامة التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني، والحال أن هذا الجهاز والإدارة العامة بباريس لا يتعاونان بتاتا فيما بينهما..

622 - كتب جان دانييل يوم26نونبر1966 في نوفيل أوبسرفاتور : " إن الدرس الذي يجب أن نستخلصه من قضية بن بركة مفاده أن الديغولية كيفما كان هدفها تقتضي اللصوصية والإجرام. قد يكون ديغول قد مثل أسطورة جذابة، ولكن فيما يخص تنمية الوعي النقدي لدى الفرنسيين، فالنتيجة أقرب إلى الكارثة(...) والكلمة الفصل ليست للعدالة، بل لمنطق تصفية الحسابات".

623 - كتب ديفير في لوبروفنسال : "رئيس الجمهورية هو الذي يمتلك كل السلط المدنية والعسكرية بل وحتى القضائية...لقد صمت الجنرال خلال الحملة الانتخابية(...) وهذا وحده دليل على أنه كان يخشى أن يفتح هذا الملف على مصراعيه. وهو بتصرفه على ذلك النحو، وضع نفسه في قفص الاتهام".

624 - في معرض سرد أنطوان أرغو، الرئيس السابق لمنظمة الجيش السري وأحد أكثر المتشددين في صفوفه، وقائع اختطافه يوم 25 فبراير1963 على يد أربعة أشخاص، سيصرح انطلاقا من معاينته للصور التي نشرت لمختطفي بن بركة، أن الأمر يتعلق بنفس العناصر التي اختطفته." الانحلال والخديعة والمأساة"، منشورات فايار،1983. وقد قيل لي شخصيا أن اختطاف أرغو نفذه

الألمانية. والحال أنه رفض حينها قاطعا احتجاجات سلطات بون. وسأعود إلى ندوة ديغول في معرض حديثي لاحقا عن المسؤولين في قضية بن بركة. وفي اليوم الموالي، أصدرت السكرتارية العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بيانا لا يتورع عن تسمية الأشياء بأسمائها[625]. كما عبرت لوبينيون عن إدانتها " الصمت المحير" للحكومة المغربية[626].

وتواصلت المواجهة المحتدمة منذ أسابيع بين الحسن الثاني وديغول، لم يتنازل الملك المغربي خلالها ولو لحظة واحدة عن موقفه[627]. وفي خطاب 3 مارس بمناسبة عيد العرش، لم يذكر اسم المهدي بن بركة. ونفس الشيء في خطاب فاتح يوليوز بمناسبة عيد المولد النبوي بقصر الرياض. ولكن مع اقتراب المحاكمة المقررة أخيرا في فاتح شتنبر، سيعود الحسن الثاني من جديد إلى توجيه سهام النقد إلى الجنرال ديغول، ولم يكشف عن فحوى هذه الانتقادات إلا في 28 أكتوبر1966 بجريدة لوفيغارو التي عمدت في الحقيقة إلى نشر مقطع من حوار أجرته الصحفية دانييل هنيبيل مع العاهل المغربي، في شهر غشت، ولم يُنشر سوى في مجلة ريناليتي، في شهر نونبر، واختارت لهذا الجزء عنوان " الحسن الثاني يشن هجوما حادا على ديغول" : ومن أهم ما ورد فيه " هناك خطران يتهددان أي رئيس دولة: تجاوز السن المعقولة لممارسة الحكم، أو ترك الخصومات الشخصية تعمي البصيرة وتضبب الرؤية(...) الوضعية خطيرة، مع أننا كنا قادرين على تفادي الوصول إلى هذا الوضع المتأزم"[628]. وبعد أن اتهم الرئيس الفرنسي بخرق المعاهدة القضائية بين البلدين، خلص إلى القول: " بما أن ديغول أصدر حكمه مستبقا القضاء، فقد وضعنا أمام أمرين أحلاهما مر، إما أن تفند العدالة اتهاماته، وإما أن علاقاتنا ستظل متدهورة لفترة طويلة(...) شخصيا، سأحس بالضيق والانزعاج لو اضطررت إلى تعلم الإنجليزية التي لا أتقنها أو الألمانية، ولكن لا مناص من الإقرار أن الوضعية خطيرة"[629].

الدور المريب الذي قام به ممثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

حللت بباريس لبضعة أيام في شهريوليوز. وهناك التقيت بزملائي الذين نصبتهم زوجة بن بركة غيثة بناني لتمثيلها في القضية وأيضا بممثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية محمد الطاهري. وقد سبق

الأمن العسكري بتنسيق مع مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس والمخابرات السرية الألمانية. وقد حكم عليه بالسجن المؤبد، وسيحظى بالعفو في عهد فرانسوا ميتران.

625 - وجه الرئيس الفرنسي أصابع الاتهام مباشرة بكلمات لا تحتمل أي تأويل إلى الحكومة المغربية حول عملية الاختطاف التي استهدفت أخانا بن بركة(...) وبالتالي، فإن العلاقات بين بلدينا دخلت مرحلة أزمة خطيرة غير مسبوقة(...) والشعب المغربي وكل النخب المغربية تطالب بالكشف عن الحقيقة كاملة بمختلف أوجهها وجوانبها الممكنة".

626 - رفع التحدي(...) ومسؤولونا الذين لم يتحركوا بعد(...) أصبحوا اليوم أمام النفق المسدود، وعليهم أن يرفعوا التحدي ويطالبوا السلطات الفرنسية بتقديم الدليل التي تثبت اتهاماتها(...) إن الحكومة اليوم أمام مسؤولية الكشف عن حقيقتها أمام التاريخ. ولا شيء يجب أن يقف في وجه انكشاف الحقيقة حفاظا على سمعة البلد ودرءا لكل شبهة تمس بصورته ومكانته دوليا".

627 - ظل يرفض اتخاذ موقف يفضي إلى معالجة القضية معالجة جدية عميقة، وواصل اتهامه باريس بالإخلال بمقتضيات الاتفاقية القضائية المبرمة بين البلدين. وإمعانا في إبراز إصراره على التشبث بموقفه، احتفظ بأوفقير في منصبه في أعقاب تغيير حكومي بسيط. ويبدو أنه مع ذلك كان يعد لحوار مفترض مع باريس، حيث إنه عين السفير المغربي السابق بفرنسا وزيرا للشؤون الخارجية.

628 - نعت رضا اكديرة وزير الشؤون الخارجية المغربي في حديث أدلى به لجريدة سويسرية هذا الحوار ب "الخطأ الفادح".

629 - لن يتحقق تطبيع العلاقات المغربية الفرنسية إلا في نهاية دجنبر1969 بعد تصريح لجورج بومبيدو أعلن فيه استئناف العلاقات التقليدية مع بلدان شمال إفريقيا.

أن حذرتني زميلتي ميشيل بوفيار من هذا الأخير، وذكرت لي أنه يزور قصر ماتنيون باستمرار، كما أن زوجته الثانية وهي إسرائيلية مغربية بالغة الجمال صديقة حميمة لزوجة بومبيدو. ومع ذلك، لم أتوقع أن يسعى الطاهري إلى ثنيي عن الذهاب إلى محكمة الجنايات لتمثيل موكلتي. كما أن خطابه لم يبد لي لبقا بما يكفي وهو يحاول إقناعي بعدم المجازفة بمستقبلي المهني بالرباط. وتساءلت مع نفسي إن كان الأمر يتعلق بطلب غير مباشر يوجد وراءه زملائي الباريسيين. استبعدت بسرعة هذا الاحتمال، رغم أنني سألاقي بعض الصعوبات خلال المحاكمة مع هؤلاء الزملاء. صدمني موقفه، خاصة وأنني المحامي الوحيد من الجانب المدني الذي واكب جيدا السياسة المغربية الداخلية منذ الاستقلال التي تشكل الخلفية الحقيقية و "الخيط الناظم الأحمر" للجريمة المعروضة على أنظار محكمة الجنايات بباريس. ألا يكون ذلك تعبيرا عن رغبته في التستر على تلك السياسة وعدم رؤية شخص يدينها أمام الملأ؟ ألا يكون مدفوعا بشخصية فرنسية أو مغربية؟ والأذهى أن الطاهري سيكشف لنا بعد المحاكمة الأولى بكثير أن بن بركة التقى عند وصوله إلى منزل جو أوحنا صباح يوم 29 أكتوبر امراة من أصل يهودي مغربي تدعى ر.مارسيل[630] لم تلبث أن التحقت بالولايات المتحدة الأمريكية. لماذا إذن لم يذكر هذه المعلومة لزملائي الباريسيين كي يحصلوا على شهادتها؟

لن يحضر الطرف المدني المحاكمة الثانية في ربيع1967. هل يكون الطاهري وراء قرار الانسحاب؟ لست أدري. وفي المقابل، ليس من قبيل المصادفة أن يعود الطاهري بعد بضع سنوات إلى المغرب منعما مكرما، ليمنحه الحسن الثاني منصبا وزاريا في ربيع1971. أي إنجاز "عظيم" حققه هذا الرجل كي يحظى بعطف الملك وكرمه، وينال هذه الحظوة ست سنوات بعد "اختفاء" صديقه المهدي بن بركة، مع أن الحسن الثاني كان معروفا بكونه لا يمنح الصدقات اعتباطا؟ وكيف تلقى رفاقه في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هذه الترقية؟

لن أقدم أي تعليق، وسأكتفي بإيراد ما قاله الحسن الثاني نفسه: " لاتكلموني عن طلبتنا الباريسيين، كلهم شيوعيون(بما في ذلك الطاهري، تعليق الكاتب). ولكن بمجرد ما يعودون إلى المغرب، أمنحهم مناصب عليا برواتب كبرى. حينها يلتزمون الصمت ويغيب خبرهم عن الناس، ويصبح همهم الوحيد ربح المال"[631]. لا يسعني سوى الإقرار أن الحسن الثاني على حق هذه المرة. فكم من مناضلين يساريين قدامى، حقيقة أو ادعاء، رأيتهم خلال الأربع وأربعين سنة الأخيرة، يصبحون مع الأسف طيعين مثل الحمل الوديع، بل وأغلب الأحيان ينتقلون إلى المعسكر الآخر[632]...

هل لعب إيلي توردجمان Elie Tordjmann دورا ما؟

630 - كشفت عمليات التنصت التي قامت بها مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس أنها كانت عشيقة لأحد أبرز الوزراء الفرنسيين في تلك الفترة.

631 - في لقاء مع سيمون لاكوتور سنة1963 أو1964 صدر بعنوان "حسن المغرب" في ليفينومونL'Evénement، أكتوبر1966.

632 - "شكل اختفاء بن بركة ضربة قاضية للحركة الثورية، فالحسن الثاني قطع رأس المعارضة، ويكفيه الآن أن ينتظر حتى تعمد أكثر الأجزاء تعفنا إلى التحول الجذري عن موقفها. وكم من رفيق وصديق لبن بركة التحق بجوقة مداحي النظام..." رؤوف أوفقير،مرجع مذكور،ص.205.

يتعلق الأمر بتاجر غني من أصل إسرائيلي مغربي يقيم بالدار البيضاء، وصديق حميم لأوفقير ومكلف بحساباته المالية بل وحتى الحسن الثاني. والغريب أنه كان موضوع تحريات طوال الأيام التي أعقبت اختفاء المهدي بن بركة، ولكنه لم يخضع فيما بعد إلى أي متابعة قضائية[633]، مع أن فحص لائحة المكالمات الهاتفية التي أجراها قبل الاختطاف وبعده، من فندق كران هوتيل دوري Grand Hotel Doré بباريس الثانية حيث كان يقيم، يطرح الكثير من علامات الاستفهام. ففي يوم 14 و15 أكتوبر، اتصل مرتين بمنزل بوشسيش، وفي أيام 15 و16 و19 و23 أجرى مكالمة هاتفية في الساعة السادسة وخمس وخمسين دقيقة، وفي 30 و 31 أكتوبر وفاتح نونبر والثالث منه، اتصل هاتفيا بمطار أورلي أو بمنزل لوبيز، وفي 23 و 28 أكتوبر و1 و2 نونبر اتصل بمنزل لنتز Lentz حيث كان يقيم الماحي، بل إنه اتصل في 19 أكتوبر بسوشون. فضلا عن المكالمات التي أجراها مع مدن مغربية وهي فاس والرباط والدار البيضاء.

وحسب الماحي، فإن توردجمان كان يزور سنويا إسرائيل، بل إنه لعب دور الوسيط بين هذا البلد والمغرب في عملية ترحيل اليهود المغاربة إلى إسرائيل مقابل عمولات مالية. هل قام بدور الوسيط في هذه القضية أيضا بين المغاربة ومصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس في شخص لوبيز؟ ألهذا لم يتعرض لأي متابعة أو تحقيق؟

نهاية التحقيق

في 21 مارس، التمس زملائي من الطرف المدني من القاضي زولنجر استكمال عملية الحصول على المعلومات المتعلقة بالقضية.وبعد أن ذكروه بوجود عبد الحق العشعاشي والممرض الحسيني والعاملان العربي الشلواطي وعبد السلام الصفريوي بباريس، وخاصة بإقامة نييل في 25 أكتوبر وقد تواجد العديد من الأطراف الأساسية في المأساة، وأيضا بزيارات المدعو توردجمان المتكررة إلى باريس، التمسوا منه توجيه طلب إنابة قضائية إلى السلطات المغربية لتلقي شهادات هؤلاء الأشخاص. لم يأخذ القاضي زولنجر طلبهم بعين الاعتبار، رغم وجاهته. وسلَّم الملف للنيابة العامة للتحقيق النهائي. وتقدم الطرف المدني والنائب العام بالطعن في الأمر الصادر عن القاضي. وفي 27 أبريل، قررت هيئة التحقيق استكمال عملية الحصول على المعلومات المتعلقة بالقضية، ولكن لمدة شهر واحد فقط. وهي مدة قصيرة جدا. وأمرت الهيئة " بالتحقيق في الحالة المدنية للحسيني والعشعاشي، الأول بسبب اتصاله بلوبيز ودوبايل ولونوي وباليس يوم30 أكتوبر وتواجده بفونتناي حيث رافق الدليمي، والثاني بسبب احتمال مشاركته في حراسة بن بركة، حسب شهادة عميد الأمن كاي، بقبو منزل لوبيز(...). وفي المقابل، لم يتعرض توردجمان والعاملان لأي استدعاء رغم الملاحظات الدقيقة التي قدمها محامو الطرف المدني. والسؤال لماذا أعفي هؤلاء؟ مهما يكن، فالقاضي زولنجر لم يجد الوقت الكافي لاستكمال

[633] - طلب القاضي زولنجر منذ ثاني فبراير من عميد الأمن بوفيي تزويده بكل المعلومات المتعلقة بهذا الشخص المغربي الذي حل بباريس من22 يوليوز إلى 5 غشت، وأيضا من18 غشت إلى 2 شتنبر، ومن13 أكتوبر إلى 5نونبر، ولكنه سارع في ذلك اليوم إلى العودة إلى المغرب، دون أن تستوقفه الشرطة الفرنسية أو تسائله...

التحقيق، وظل المغربيان المذكوران بمنأى عن أي متابعة. وأخيرا، تم في 8 يونيو إيقاف عملية تقديم القضية أمام محكمة الجنايات بباريس، بعد رفض طلب الطعن المقدم لمحكمة النقض.

يمكن القول إن القاضي زولنجر لم يقصر في تأدية عمله، فهو قد تصرف بما يمليه عليه ضميره وأدى عمله حسب ما أتيحت له إمكانيات التحرك، رغم أن تجاهل الكثير من عمليات التحري الضرورية. ولكن يجب الإقرار أن الملف الذي قدمه له عميد الأمن بوفيي كانت تشوبه ثغرات خطيرة. فمثلا، كان لزاما انتظار حتى14 يناير 1966 كي يقدم لوبيز للقاضي معلومات إضافية، وفاتح فبراير ليستمع إلى سوشون. وهناك صعوبة أخرى اعترضت عمله. ففي 25 نونبر، قررت محكمة التقض إبعاد الفرقة الجنائية من التحريات بعد أن علمت بضلوع شرطيين في القضية. وبالتالي أصبح على القاضي أن يقوم بتحرياته وحده دون معين. وها هي الداخلية تنأى بنفسها عن الملف، بل وحتى وزارة الدفاع لم تقدم للقاضي الكثير، متذرعة بلازمتها المقدسة، وهي " سر الدفاع الوطني". والأدهى أن القاضي زولنجر لم يمارس عمله أبدا باستقلالية بمعزل عن الضغوط، فلقد عملت كل الأجهزة الضالعة في القضية على عرقلة مهمته، بما في ذلك وزير العدل جان فوايي Jean Foyer ووزير الداخلية فريي، حتى بعد إصدار الجنرال ديغول الأمر بتسهيل مهمته. وقبل هذا وذاك، هناك عامل الوقت، فالتحقيق استغرق مدة قصيرة جدا لا تكفي لإضاءة كل الجوانب المتعلقة بالقضية[634]، رغم مساعي الزملاء. لقد دام ستة أشهر، مع أن كل جريمة تتطلب تحقيقا يدوم سنتين، بل وأحيانا مدة أطول[635]. لقد كان ديغول في عجلة من أمره، يلح على أن تأخذ العدالة مجراها في أقرب وقت. ولكن أي عدالة؟ ذلك هو السؤال[636].

المحاكمتان

محاكمة[637] 1966

انطلقت المحاكمة في 5 شتنبر، ودامت سبعة عشر أسبوعا، وتوقفت بحضور الدليمي. وحضر في قفص الاتهام ستة أظناء[638]، أما السبعة الآخرون غير الحاضرين، فقد حوكموا غيابيا[639]. وإلى جانب

---

634 - أجاب القاضي زولنجر دون مواربة عن سؤال وُجِّه له سنوات بعد ذلك : "لم يكن ممكنا أن أضيف أي شيء، فكل الأبواب كانت مغلقة والأقفال موصدة.(في برنامج شارل فيلناف Charles Villeneuve على قناة م6، السيف والميزان La Glaive et la balance، بعنوان "العدالة والسياسة"،21 مارس 1990).

635 - أحيل أحد زبنائي القدامى بالرباط وهو بوب دينار أمام محكمة الجنايات بباريس في مستهل سنة2006، بتهمة احتجاز وخطف متعسف لرئيس جمهورية جزر القمر سابقا، خلال محاولة انقلابية في شتنبر...1995.

636 - أغلق ملف القاضي بسرعة قصوى، خاصة وأن النظام كان يريد نفض يده من "ملف ضخم مليء بمناطق الظل المريبة". عن الجريدة السويسرية لالبرتي فريبور4،La liberté Fribourg أبريل 1966.

637 - تعرف باسم "قضية بن بركة"، إحالة على الضحية لا على المعتدين المتهمين، كما جرت العادة في القضايا الجنائية.

عبد القادر أخ المهدي بن بركة، مثل خمسة محامين زوجة الزعيم المغربي[640]. وحضرت بعد وصولي في اليوم السابق إلى باريس ممثلا عن والدة الزعيم المعارض. وسيتم الاستماع إلى مائتي شاهد.

وقد صرح عبد الرحيم بوعبيد لجريدة لوموند قائلا: " ننتظر أن تسلط العدالة الفرنسية الأضواء على كل مناطق الظل بحيث تنقشع الحقيقة كاملة(...) ونتعرف سواء على منفذي المؤامرة أو على المصير الذي لقيه المهدي بن بركة"[641].

انطباعاتي الأولى

اكتشفت قاعة محكمة الجنايات لاسين البديعة، وتعرفت على هيئة الحكم وعلى رأسها جان بيريز، وجلت بنظري في الجمهور وعشرات الصحفيين الفرنسيين والأجانب الحاضرين. وكم كانت دهشتي كبيرة وأنا أرى من بينهم سيمون بران وهي سكرتيرة سابقة لأبي[642]، حضرت ممثلة عن وكالة يونايتيد برس. وتعرفت أيضا على المتهمين ومحاميهم[643].

ومنذ الأيام الأولى، شدهت أمام الجو المائع الذي تدور فيه المحاكمة، سواء بسبب الطريقة التي يسير بها الرئيس الجلسات " مدغدغا الكبار، مهدهدا الضعاف" حسب تعبير موريس كلافيل[644]، أو طريقة تدخل بعض الزملاء من الدفاع، بل حتى ضمن ممثلي الطرف المدني. لم أعتد على مثل هذه الأجواء المتزلفة أمام محكمة جنايات او غيرها تبت في قضايا سياسية، لهذا انتابني شعور بالانزعاج، وتذكرت كيف أنني أتدخل بكل حرية بمحاكم الرباط، أما هنا، فهذا الجو المهادن وهذا التكلف الذي يقارب أحيانا الانبطاح جثم على صدري وجعلني أحس بالتوتر. وتساءلت أي نوع من القضاء هذا؟ كل شيء يوحي أننا أمام محاكمة باريسية مهذبة الأطوار تدور حول قضية بسيطة من قضايا الحق العام، وليس أمام " قضية سياسية أساسا، تجري في أعقاب إحدى أفظع الجرائم السياسية في التاريخ المعاصر"، بتعبير برنار سومي الوارد في مقالة كتبها في اليوم السابق على انطلاق المحاكمة بمجلة تمومياج كريتيان[645].

وقد تبين لي في فترات توقف الجلسات للاستراحة، في أعقاب لقاءاتي الأولى بالزملاء والصحفيين، أنهم يجهلون كل شيء عن الوضعية السياسية بالمغرب، وخاصة أجواء القمع السائدة هناك. دع أن الكثيرين قبل " اختفاء" بن بركة، إذا كانوا لا يجهلون اسم العاهل المغربي، فإنهم لم يسمعوا أبدا بشخص

---

638 - وهم لوبيز وسوشون وفواتو وبرنيي والماحي ولوروا فانفيل. ووجهت للخمسة الأوائل تهمة الاحتجاز غير القانوني والاختطاف، ولفانفيل "عدم التبليغ عن جريمة".

639 - أوفقير والدليمي والشتوكي وبوشسيش ودوبايل ولوني وباليس.

640 - النقيب السابق لهيئة باريس الأستاذ روني وليام تورب رئيس هيئة دفاع الأطراف المدنية والأستاذ ميشيل بروغيي قطب الرحى في الملف، والأستاذ بيير ستيب أحد أبرز وجوه اليسار المعروفة جيدا لدى القصر، والأستاذة جرمان سنشال الوجه النسائي المتألق، والأستاذة ميشيل بوفيار المدافعة عن مناضلي جبهة التحرير الوطني المتهمين في فترة الكفاح من أجل استقلال الجزائر.

641 - 8شتنبر1966

642 - في مجلة كونفلوون.

643 - الأستاذة فلوريو وكوزان وطكسيي فنيانكور وبياجي وهايو وج.نوفو والزوجان غورني وجافر وماجياني وغيرهم...

644 - لونوفيل أوبسرفاتور،30مارس1970.

645 - كتب جورج مينو معبرا بصدق عن أجواء المحاكمة، في أحد أعداد ماتش في شهر أكتوبر 1966 :" هناك لحظات يتولد لدينا الانطباع فيها أننا لسنا في محكمة جنايات للنظر في قضية يتابعها العالم برمته، ولكن في محاكمة تتعلق بقضية جنحية يتواجه فيها السيد برتران ضد السيدة ميشو".

اسمه أوفقير وبالأحرى الدليمي. وأغلبهم كان يجهل كل شيء عن الدور الذي اضطلع به الزعيم المغربي في مختلف مناطق العالم، بل حتى اسمه لم يكونوا يعرفونه، ما عدا بعض المختصين منهم. وهو الأمرالذي أكده لي زميل ديغولي المنزع، كان جالسا بجانبي، وهو ج.سينيشال، مع أنه من أبرز وألمه محامي هيئة باريس[646]. ولكنني لن أفاجأ كثيرا عندما سيصرح المخرج فرانجو بالقول: " ألم أكن أعرف من هو بن بركة"[647].

وستتخلل المحاكمة العديد من الحوادث، نظرا للثغرات المؤسفة التي شابت عملية التحقيق، خاصة وأنها دامت وقتا قصيرا جدا وجرت في ظروف غير مواتية، ناهيك عن أن الرئيس بيريز العليم بمختلف خبايا الملف وجوانبه، سيعمل جاهدا لكبح جماح المناقشات وحصرها. لا شك أنه بذلك يعمل ب "اقتراحات" – أوامر؟- وزير العدل جان فوايي الذي قد يكون ذكره بموقف الجنرال ديغول: " لم يقم الجانب الفرنسي سوى بأمور ثانوية وغير مؤثرة"، وبموقف جورج بومبيدو: " رفقا بالجانب المغربي، درءا لأي عواقب كبرى"[648].

وقد أُعطيت تعليمات للمحكمة لتفادي أي تهجَم قد يستهدف الملك أو يضع شخصه موضع اتهام. وقد وردت مذكرة من سفير فرنسا بالرباط ذات دلالة في هذا الصدد: " الملك الحسن الثاني واع بكوننا وفينا بالعهد الذي التزمنا به، فرئيس المحكمة قاطع المحامين عندما حاولوا جر النقاش إلى الشؤون الداخلية المغربية، وحتى اللحظة، لا يمكن لأي كان أن يزعم أن النقاشات حُوِّلت لتصبح محاكمة للملك والنظام"[649]. هذا قبل أن آخذ الكلمة للمرافعة.

لم ينفك فيليب برنيي يتصرف بانفعال كبير، مقاطعا البعض، صائحا في وجه البعض الآخر، دون أن يكون الرئيس قد أذن له بالكلام. ولم يتردد في وصف المسطرة القضائية العادية المتبعة في جلستنا تلك بنعت "السيرك". وقد يكون في كلامه بعض المبالغة، ولكن صمت البعض، وتستر البعض الآخر عن بعض الحقائق، والتصريحات المتقلبة لأنطوان لوبيز، ومحاولات لوروا فانفيل ابتزاز المحكمة بالتصريح بعزمه على الكلام دون أن يتكلم، وعمليات الاستماع الناقصة أو الزائفة للموظفين السامين بسلك الشرطة، وخاصة كاي وسومفيل، وإصرار لومارشان على الإنكار، وحيل طكسيي فنيانكور محامي لوبيز واللاديغولي الشرس، وغيرها من الظواهر، ولدت لدي انطباعا أنني أمام نقاش زائف حول قضية حقيقية جادة. وكم مرة صاح رئيس المحكمة لوبيز مستنكرا: " لسنا في مسرح"، وهو يعاين أقوال الشهود المتناقضة، وشهاداتهم المزيفة، وكلام بعضهم دون أن يقول شيئا. ومع ذلك، رفض الرئيس المنضبط لبعض المعايير الصارمة التي استنها في المحاكمة أن يبتعد المحامون عما يراه حدود ملف التحقيق". وقد ردد مرارا وتكرارا لازمته المنادية إلى عدم الخوض في السياسة الداخلية الفرنسية،

---

646 - قال لي إنه لم يسمع أبدا ببن بركة قبل تنصيبه محاميا في القضية.

647 - من هنا عمق الملاحظة الختامية التي وردت في مرافعة ميشيل بوفيار : "أقول إن من المؤسف ألا يكون العديد من الناس لم يسمعوا ببن بركة، زعيم المغرب والعالم الثالث، ولم يسمعوا أيضا باختطافه. أقول إننا منغلقون على أنفسنا سواء هنا بمحكمة الجنايات أو بفرنسا، بعيدين عما يمر به العالم من حياة وما يمتلئ به من مآس".

648 - جان بيريز قاضي تحقيق سابقا. وقد كلف خاصة بشكل مؤقت بإجراء التحريات المتعلقة بقضية اغتيال المحامي لوميغر – دوبرنيل بالدار البيضاء. ورغم أن هيئة التحقيق رفضت السراح المؤقت للمتهمين، فإنه أمر بإطلاق سراحهم

649 - رسالة في 23 شتنبر1966، أرشيف سفارة فرنسا بالمغرب الموجود بنانت.

ناهيك عن الأجنبية. ويمنع أيضا انتقاد أجهزة الشرطة...ويتذكر الجميع الجملة الشهيرة التي رددها بيريز: " لن يُطرح السؤال"[650].

ووجدت نفسي مثل جميع الزملاء أطرح بعض الأسئلة عن طريق الرئيس طبقا للقاعدة المعمول بها بفرنسا، وها هي بعض النماذج من تلك الأسئلة.

خاطبت الماحي مستنكرا، خلال استفساره عن هويته، ذكره مهنة "طالب" بينما هو يشتغل عميدا للأمن:

- هل ستذكرون للمحكمة إن كنتم استقبلتموني أم لا بوزارة الداخلية بالرباط عوض الجنرال أوفقير؟

قاطعني الرئيس:

- الأستاذ بوتان، هل أنتم شاهد أم محامي؟ هذا السؤال لن يطرح.

نهض الماحي واقفا فجأة وقال:

- لكنها الحقيقة.

وبعد استفسار المتهمين عن هويتهم، تم الانتقال إلى مسائل الجوهر.جاء دوري لسؤال المتهمين، وابتدأت بالماحي:

- بالنسبة إلينا، فالأمر يتعلق بمعرفة من هو الشتوكي الذي يبدو لي مفتاح الملف. وعندما أقول نحن، فإنني أعني أساسا موكلتي التي استغربت من الرباط ومازالت لم تفهم كيف أن السلطات لم تتمكن من معرفة من هو الشتوكي.

قاطعني الرئيس من جديد:

- هذه أحكام شخصية. أرجو أن تطرحوا سئالكم.

وخاطبت لوروا فانفيل قائلا:

- لوبيز أخبر المصلحة التابعة للسيد لوروا. فهل عرف أن لوبيز كان يعمل بتنسيق مع الشتوكي؟

- قطعا لا.

- السيد لوروا يعرف معرفة عميقة مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس... فهل يمكن أن يخبرنا إن كان من الطبيعي ألا يقوم لوبيز بإعداد ملف باسم الشتوكي وهو يعمل معه ويستقي الأخبار منه؟

- لست قادرا على الجواب عن هذا السؤال، فاول مرة[651] سمعت فيها بالشتوكي كانت في تقرير مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. وفي هذا اليوم من المحتمل أن يكون قد حرر ملفا، هذا كل ما أعرفه.

وتوجهت بالسؤال الآتي إلى برنيي:

---

650 - كتب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إيميل روش في16 دجنبر1970 إلى دانييل غيران : "لن أنسى أبدا المهدي بن بركة الذي عرفته جيدا قبل انتخابه رئيسا للجمعية الاستشارية وخلال ممارسته مهمته على رأسها، وأيضا وهو بالمنفى في فرنسا. وفي هذه اللحظة شعرت بالفرح الغامر وأنا أستقبلته ببلدنا الذي كان دائما كما قلت له ملجأ مشرع الأبواب أمام الجميع. حضرت السيدة زوجتي وابنتي المناقشات التي دارت خلال المحاكمة بمحكمة الجنايات، ودائما كانتا تغادران الجلسات وهما في منتهى الخنق، حيث يبدو أن كل "الأسئلة يجب ألا تطرح".

651 - كذبة أخرى.

- أريد أن أعرف إن كان السيد برنيي قد سعي، خاصة بعد لقائه الثاني بالشتوكي الذي أخبره عن عملية تدبَر ضد الرئيس بن بركة، إلى معرفة هوية مخاطبه الذي قدم نفسه كشخص مبعوث من القصر؟

- المصدر الوحيد المتاح لي كان هو سفارة المغرب، وقد قيل لي فيها إنه غير معروف.

- قال لنا السيد برنيي إنه كان صديقا حميما للمهدي بن بركة. أريد أن أعرف، في حالة جاءنا شخص وأخبرنا أن هذا الصديق في خطر، ألن نسعى إلى استفسار الأصدقاء والعالم بأجمعه عمن يكون هذا الشتوكي؟

- إن الوسائل التي أتوفر عليها للقيام بالتحريات أقل بكثير من تلك التي بحوزة أي جهاز من أجهزة الشرطة الفرنسية...ومصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس كانت مؤهلة أكثر مني لمعرفة هوية الشخص المعني...

وخاطبت أيضا لوبيز بواسطة الرئيس:

- لوبيز يعرف جيدا الشتوكي، تماما مثلما يعرف كلا من الدليمي والجنرال أوفقير. هل حاول لوبيز معرفة هوية الشتوكي؟

قاطعني الرئيس مخاطبا لوبيز:

- إنها المرة الخامسة أو السادسة منذ أمس التي يطلب منك الجواب عن هذا السؤال. أجب قبل أن يطرح عليك السؤال المرة السابعة.

- كان لدي ملف عنه في قسمي بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، وقد كان مكلفا بمهمة من قبل الحكومة المغربية، وهذه المعلومة موجودة في ملفه.

- لوبيز يعرف أن أي عامل أجنبي من شمال إفريقيا يحل بفرنسا عليه أن يقدم صورة شخصية له، أو يترك المصالح المختصة تأخذ له صورة. ألم يحصل أبدا على صورة للسيد الشتوكي؟

- لم آخذ أي صورة للسيد الشتوكي.

- هل يظن أن مصلحة ما أخذت صورة للسيد الشتوكي؟

- لست أدري إن كان مصور متجول قد أخذ له صورة(ضحكات في القاعة)

- شكرا. هذا السؤال قد يبدو سخيفا، ولكنني أؤكد على أهميته، فالبنسبة إلينا في المغرب من السخافة بمكان ألا تكون الشرطة الفرنسية قد تعرفت على هوية الشتوكي.

قاطعني الرئيس:

- أرجوك، لا تصدر أحكام قيمة على عمل الشرطة الفرنسية.

- كان الماحي يعرف منذ تلك الفترة الشتوكي، معنى ذلك أنه شخص موجود على وجه الأرض

قاطعني الرئيس من جديد:

- نحن لا نشك في ذلك.

- البعض في الرباط يشكون في وجوده، وهذه النقطة بالغة الأهمية، فالمحاكمة لها في الرباط نفس الأهمية التي لها هنا بفرنسا.

تدخل الرئيس مقاطعا:

- ولكن المحاكمة تجرى هنا بفرنسا.

- الماحي يعرف الشتوكي. هل يعرفه بهذا الاسم فقط؟
- عرفته عميدا للأمن باسم الشتوكي ميلود.
- أهذه الهوية الوحيدة التي يُعرف بها الشتوكي؟
ارتفع صوت الرئيس:
- إنها الهوية الوحيدة التي يبدو أن المتهم يعرفها.
- الماحي يعرف جيدا الدليمي. ما هو دوره داخل الإدارة العامة للأمن الوطني بالرباط؟
أجاب الرئيس:
- أعتقد أن الدليمي الذي فصل ملفه عن الملف الحالي، كان يشغل منصب مدير عام للأمن الوطني.
- حاليا نعم، ولكن ماذا كان دوره في تلك الفترة؟
تساءل الرئيس مقاطعا:
- ما علاقة السؤال بالوقائع الحالية؟
- هذا خيط سيوصلنا إلى الأشخاص الذي اختطفوا بن بركة، أي إلى الفرق الخاصة.
قاطعني الرئيس:
- كيف عرفت هذا؟ كيف وصلتك هذه المعلومة؟
- ذلك موجود في الملف، واسم الشتوكي يرد فيه.
- من أين حصلت على هذه المعلومات؟ اذكر لنا مصادرك.
- أطلب من الماحي أن يخبرنا ماذا كان يفعل الدليمي بالإدارة العامة للأمن الوطني آنذاك، حيث لم يكن مديرا لهذا الجهاز، بل كان الجنرال أوفقير الذي كان حينها برتبة كولونيل هو المدير.
تدخل الرئيس مقاطعا:
- لماذا هذا السؤال؟
- الغرض منه معرفة ما هي المصلحة التي كان الدليمي يسيرها.
أجاب الماحي:
- عندما عملت مع الجنرال أوفقير سنة1960، كان الدليمي حينها سكرتيره الخاص، وسنة من ذلك، عين في منصب مدير أمن إقليمي وأصبح على رأس المكتب المعروف كاب1 الذي تحدثت عنه.
- يعرف الماحي أن الدليمي كان رئيس الفرق الخاصة بالمغرب. هل يمكن أن يخبرنا إن كانت الفرق الخاصة قد شاركت في العديد من عمليات الاختطاف. وأعتقد سيدي الرئيس أن هذا السؤال له علاقة بالملف.
- لست مجبرا على الجواب عن هذا السؤال.
- يتعلق الأمر بقضايا مختلفة تقودنا مباشرة إلى هذه القضية.
استدرك الرئيس:
- ولكنها تقودنا إلى قضيتنا، والسياسة المغربية كل لا يتجزأ.
دوى صوت الرئيس متحشرجا:
- يتعلق الأمر بسياسة دولة أجنبية.

- يتعلق المر بزعيم مغربي أختُطف في قلب باريس على يد هذه الفرق.
- هذا السؤال لن يُطرح. تابع.
- لدي سؤال لا شك أنه لن يُطرح...هل يعرف السيد الماحي الفيلا الموجودة بالرباط التابعة للفرق الخاصة المعروفة بفيلا المقري؟
- هذا السؤال لن يطرح.
- ألا يمكننا طرح أسئلة لها مع ذلك علاقة مباشرة بالقضية؟
- أقول لك إنها أسئلة تهم قضايا بلد أجنبي.
- ولكنها تهم مباشرة قضية المهدي بن بركة...ليس لدي إذن أي سؤال أطرحه[652].

تركزت كل هذه الأسئلة الموجهة للمتهمين طبعا حول السياسة المغربية. وكيف كان بالإمكان تفاديها لمعالجة هذا الموضوع الأساسي؟ ولم أتمالك نفسي أمام عناد الرئيس ذات ظهيرة رائقة من الصياح في وجهه: " أنحن أمام قضية تتعلق ببواب عمارة، أم محاكمة المتهم فيها مباشرة النظام الحاكم بالمغرب؟ كيف يمكن رفض النظر في القضية من هذه الزاوية، إن كنا نريد فعلا أن " تأخذ العدالة مجراها بكل صرامة وحرص ودقة" حسب تعبير الجنرال ديغول نفسه في رده على طلب أم الضحية؟" [653]

ويبدو أن القاضي بيريز ليس وحده من لم يستسغ طريقتي في طرح الأسئلة بجرأة غير مألوفة بمحاكم باريس، بل أيضا محامو الدفاع، والغريب أن بعض زملائي من الطرف المدني أبدوا انزعاجهم من تدخلاتي. هكذا ظل الصحفيون يتساءولن: " من يكون هذا المحامي الشاب الذي جاءنا من المغرب؟- كان عمري حينها سبعا وثلاثين سنة- ومن يظن نفسه ليتكلم على هذا النحو؟" [654] ومن حسن حظي أن محامية صديقة لي وهي سيمون لوبران كانت حاضرة بالمحكمة، وقد عملت على طمأنة الجميع، ساردة على مسامعهم خبر "المعارك السياسية" التي خضتها بمحاكم المغرب قبل الاستقلال وبعده. وأضافت قائلة: " أخبركم أيضا أن والده هو النقيب بول بوتان الذي كان محاميا لبيير بوشو Pierre Pucheu بالجزائر العاصمة سنة1944". هكذا تغيرت طريقة معاملة طكسيي فنيانكور وزملائه لي وارتقيت في نظرهم درجات، وأصبحو حريصين على السلام علي قبل بداية الجلسات.

شهود الاتهام

نصَب رئيس المحكمة نفسه درعا واقية تبعد عن لومارشان كل الأسئلة المحرجة. كما أن عميد الأمن كاي حظي بالحق في التستر على مصادره، مما كان بردا وسلاما على كل أفراد الشرطة.

---

[652] - جزء من جلسة 7 شتنبر، نسخة مرقونة بطلب من الطرف المدني بلووي Bluet، رقم 23، رصيف سان ميشيل،75005،باريس.

[653] - تساءل دانييل غيران Daniel Guerin في صحيفة كومبا Combat: هل هناك عدالتان، تقابلان نظامين أحدهما بالإيليزي ويتسم بالصرامة، والآخر بماتنيون، أعرج وأعوج ولا يهمه سوى التخفيف والتستر والعرقلة؟

[654] - أزعجت مواقفي الكثيرين، لهذا تلقيت كل صباح مكالمات هاتفية من مجهولين لم يهددوني مباشرة، ولكنهم "نصحوني بجدية(كذا) بالكف عن الذهاب إلى المحكمة، فقد أتعرض لبعض الحوادث الخطيرة في طريقة إليها، وأنا أستقل المترو أو الحافلة...أهي المخابرات المغربية أو الفرنسية التي يحلو لها أن تخيفني؟

وتم الاستماع إلى موظفين سامين استدعتهم النيابة العامة للإدلاء بشهادتهم. ولكن أقوالهم لم تضف جديدا ولم تساعد على الاقتراب من الحقيقة، بل إنها زادت في خلط الأوراق. وظلت الكثير من الأسئلة معلقة. فما هو الدور الذي قام به كل من لوبيز ولوروا فانفيل؟ ومن هو المسؤول هن الاختلالات التي شابت عمل مختلف أجهزة الشرطة، مما سهل مأمورية لوبيز و "المرتزقة" الأربعة وعملاء المخابرات المختلفة وعبدت الطريق أمامهم لاختطاف بن بركة دون أن تصادفهم أي عقبات، ما عدا شخص الأزموري؟ لاشيء اتضح، ولم يقدَم أي تفسير مقنع " لتبخَُر" المختطفين المغاربة وعصابة " المرتزقة" والمتواطئين معهم في الهواء. بل إن المحكمة تحولت إلى مسخرة بعد أسابيع من الجلسات، وغالبا ما اصطدمت أسئلة الطرف المدني وخاصة الأستاذ بروغيي بلازمة تكررت على لسان كل الشهود: " سر من أسرار الشرطة"، أو " أسرار دبلوماسية"، أو سر الدفاع الوطني"، بمباركة تكاد تعلن عن نفسها جهارا نهارا من الرئيس بيريز " تحقيقا لمصلحة الدولة الفرنسية" حسب تعبيره[655].

شهود الطرف المدني

ذكَّر الرئيس من جديد قبل أن يسمح بالاستماع إلى شهود الطرف المدني أنه لن يقبل التطرق إلى قضايا سياسية لها علاقة بدول أجنبية، مما يعني طبعا المغرب.

وتوالى أمام هيئة المحكمة العديد من أصدقاء بن بركة وصديقاته من شخصيات سياسية ورفاق المعركة ممن استدعاهم الطرف المدني. وقد جاؤوا من فرنسا أو من خارجها من بلدان المغرب والجزائر ومصر وكوبا...وكلهم شهدوا بعظمة الزعيم المعارض المختفي[656]. وأصر بعضهم، رغم توجيهات الرئيس، على التطرق للقضية من زاوية سياسية[657].

وكلِّفتُ من جانبي بتقديم الشهود المغاربة. وضمنهم رشيد السكيرج[658]، ومن أهم ما قاله: " ظلت أجهزة الأمن المغربي دائما تتابع عن كثب تحركات المهدي بن بركة، وتقدمه كعنصر خطير يجب محاربته باستمرار بشتى الوسائل".

وجاء دور عبد الرحمان اليوسفي، بعد أن قدمته لأعضاء المحكمة[659].

---

655 - لخصت صحيفة مينوتMinute بضع سنوات من المحاكمة في17يناير1970 الجو السائد في الجلسات: "محاكمات البكم من قبل الصم" أيمكننا أن ننسى أن الصحفي فريديريك بوتشرFrédéric Pottevherمنع من" العمل في التلفزة" ولم يعد يمكنه سوى التعبير في إذاعة ر.ت.لRTL المستقلة؟ وازدادت الصعوبات بوجود محاميين من اليمين المتطرف وهما طكسيي فنيانكور وبورغيي اللذين كان همهما الوحيد مهاجمة ديغول.

656 - قال جاك بيرك الأستاذ بكوليج دي فرانس :" فقد المغرب في شخصه وطنيا كبيرا، وفقد العالم الثالث رجل دولة. وفقدتُ رفيقا وفقدت فرنسا صديقا". وفي السياق نفسه قال ريجيس بلاشير الأستاذ بجامعة السوربون: "من الأكيد أن اختفاء هذا الرجل ولدت لدينا نحن اللذين لا يخامرهم الشك أن المغرب وفرنسا لا بد أن يأتي يوم تتقاطع فيه طريقهما، فراغا يصعب سده(...) هذا إن كان بالإمكان ملؤه يوما".

657 - وزير الداخلية الأسبق الديغولي إمانويل داستيي دي لا فيجريEmmanuel D'Astier de la Vigerie، انظر أسفله.

658 - موظف سابق بسلك الشرطة المغربية. عمل مساعدا للدليمي بمكتب كاب1، قبل أن يفر إلى الجزائر بسبب رفضه سياسة القمع السائدة بالمغرب. وروى للمحكمة الواقعة المأساوية "لختفاء" محمد الحريزي وزوجته السويسرية إيريكا وابنته الصغيرة ذات الثلاث سنوات،، وذلك في أعقاب محاولة اختطاف أولى تعرض لها الحريزي بالدار البيضاء في نهاية العام1959 خلال المؤامرة المزعزمة ضد مولاي الحسن.

659 - " نقيب سابق لهيئة المحامين بطنجة، وأحد أكبر المناضلين من أجل استقلال بلاده انطلاقا من مدينته ومن المنطقة التابعة للنفوذ الأسباني. وهو أيضا أحد عملاء الربط بين الوطنيين المغاربة والجزائريين. وسرعان ما برز الخلاف بينه والنظام الجديد

خاطب الرئيس اليوسفي قائلا:

- أتصور أن اليوسفي سيقدم شهادته حول شخصية المهدي بن بركة.

أجاب اليوسفي:

- أرى لزاما علي أن أوضح للمحكمة بعض الجوانب المتعلقة " بالسياق السياسي" وبالموعد السياسي الذي أشار إليه المتهمون وبعض الشهود الأجلاء(...)ومن الضروري أن ننظر إلى السياق السياسي في علاقته بالسياق السياسي العام خلال العشر سنوات الأخيرة...

ارتفع صوت الرئيس:

- لا يمكننا الاهتمام بالقضايا المغربية الداخلية.

- أظن أن الأمر يتعلق بطبيعة الفعل الذي يؤاخذ عليه الأشخاص الواقفون في قفص الاتهام.

- هذا رأيك أنت، وليس رأي المحكمة التي تعتبر ذلك تدخلا في الشؤون المغربية الداخلية. أطلب منك ألا تتكلم عن الشؤون المغربية الداخلية.

- إن ما أثيره من قضايا لا يخصني وحدي، بل يخص أصدقائي الذين هم مواطنون رهائن بالمغرب...

- سيدي، هذه الجملة لا محل لها هنا. لا أسمح لك بالتفوه بمثل هذه الأمور.

تدخل النقيب تورب مخاطبا الرئيس:

- نحن في قلب المحاكمة، وألتمس منكم سيدي الرئيس بكل أدب واحترام أن تسمحوا للشاهد بمواصلة حديثه فيما ابتدأه. وأظن أنه لم يخرج عن سياق المحاكمة.

- لن أقبل ذلك(...)لن نستفيد شيئا من تحويل هذه القاعة إلى منبر خطابة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهو ما يقع الآن...

حاولت الإدلاء بدلوي، فاستقبلني صوت الرئيس المدوي:

- الأستاذ بوتان، لم تُعط لكل الكلمة لتتدخل.

- أطلب منكم بكل أدب ةاحترام إعطائي الكلمة.

- لن تعطى لك الكلمة.

استأنف اليوسفي استعراض الأحداث الكبرى من تاريخ المغرب الحديث، وصلا إلى انتفاضة 23 مارس 1963 التي اعتبرها " لب الموضوع" الذي يهمنا:

- نجمت عن هذه الأحداث كما يعلم الجميع مجزرة في شوارع الدار البيضاء...

قاطعه الرئيس:

- كفى، أرجوك. حدثنا عن المهدي بن بركة أو انسحب.

حينها هدد بروغيي بالقول:

بالمغرب. ويعد أحد أكبر زعماء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى جانب المهدي بن بركة. ألقي عليه القبض في مصيدة الدار البيضاء، وقدم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية بالرباط التي قضت بسجنه سنتين موقوفة التنفيذ بتهمة المشاركة في مؤامرة لم تكن له يد فيها. وكان لي شرف الدفاع عنه. ولم يحضر لتقديم شهادته أمام المحكمة كصديق للمهدي بن بركة، بل كزعيم حزب سياسي يمثل الآلاف من المنخرطين في صفوفه ومن المتعاطفين معه" وقد وقف اليوسفي في تلك الفترة إلى جانب عائلة المهدي بن بركة ومحاميها مساهما في تحريك الملف قضائيا.

- الطرف المدني سينسحب أيضا.

- لا يمكنني تقبل ما يقع. تحدثوننا عن المجازر والرهائن، بينما الأمر يتعلق بدولة أجنبية لا يمكننا مطالبتها بأي شيء في هذا المستوى.

تدخلت بدوري دون أطلب الكلمة من الرئيس، مما أثار غضبه:

- أكثرمن ستمائة قتيل خلال يومين من القمع بالدارالبيضاء، ومع ذلك لا يُسمح للشاهد أن يثير موضوع هذه المجزرة هنا.

وأردف الأستاذ تورب:

- إذا لم يكن بمقدرة الشاهد أن يتعرض لهذه الأحداث، فمعناه أن الطرف المدني لم يعد بإمكانه أن يُسمع صوت الشهود، وبالتالي فلا مكان له هنا بقاعة المحكمة.

وجاء قرار الرئيس سريعا:

- نعلن تعليق الجلسة للنظر في هذه الوضعية.

وأعقب ذلك نقاش بالقاعة المجاورة بين الرئيس ومحامي الطرف المدني بحضور عبد القادر بن بركة والنائب العام السيد طوبا الذي بادرني بالقول:

- الأستاذ بوتان، أرى أنك تبالغ بعض الشيء. أتظن أن بإمكانك استئناف عملك بمكتبك في الرباط؟

- سيدي النائب العام، أظن أن من يدافع عن قضية ما، يجب ألا يتوقف في منتصف الطريق، مهما طلب مني الرئيس بيريز الكف عن طرح الأسئلة، وعن تقديم الشهود، باختصار عدم التدخل على الإطلاق. والغريب أن جميع زملائي، ما عدا الأستاذ بوفيار Beauvillard، وافقوه رأيه. فكرت في الانسحاب فذلك أفضل لي من قبول هذه القيود. وعندما غادرت قاعة الاجتماع، أفضيت بقراري إلى عبد الرحمان اليوسفي الذي أقنعني بالعدول عنه:

- لا ترفض توجيهات الرئيس، فما يهمنا هو أن ترافع[660].

توصلنا إلى اتفاق على هذا الأساس، وبادرني الرئيس بالقول:

- أيا كانت حدة مرافعتك، فإنني أعدك أن هيئة المحكمة ستصمت عن جراتك وستستمع إليك حتى النهاية دون أن تقاطعك.

استعاد الرئيس هدوءه بعد استئناف الجلسة، وتمكن اليوسفي من مواصلة استحضار الأحداث الأخيرة، واكتفى بالالتماس منه فقط " ألا يستعمل بعض الألفاظ المشحونة من قبيل المجزرة والرهائن..."[661].

---

660 - عثرت في ورقة بأحد ملفات مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس مؤرخة بفاتح أكتوبر1966 على التعليق الغريب التالي : "موقف الأستاذ بوتان: يتساءل الأستاذ بوتان، انطلاقا من موقف زملائه وموقف ممن يسميهم "المغاربة" وهم في الحقيقة قياديو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بباريس، أن لم يكونوا يعرفون بعض الأشياء ويخفونها. وهو مقتنع أن اليسار المغربي لا يجرأ على الإفضاء بما يعرفه، لسبب لم يتبينه. لهذا قرر الانسحاب يوم 28 شتنبر متذرعا بحادث ما، كيلا يحسب البعض أن الحيلة قد انطلت عليه. وفي هذا اليوم نفسه، صارح المغاربة برأيه، وقد اعترف المهدي العلوي أن هناك بعض التهاون في التعامل مع القضية، بينما عبر عبد الرحمان اليوسفي عن رغبته في أن يعتمد الطرف المدني صرامة أكثر في القضية.

661 - كتب دانييل غيران بضعة أيام من ذلك في صحيفة كومبا: "عندما تجرأ الرئيس بيريز يوم30 شتنبر على فرض الرقابة على شهادة النقيب اليوسفي، فإن الطرف المدني هدد بالانسحاب(...) لم يكن الأمر يتعلق بعملية ابتزاز. لهذا، تخوف الرئيس وتراجع بمسكنة بعد أن علق الجلسة لفترة من الزمن(...) ولكن أعتقد أن الطرف المدني لم يعد ينتظر الكثير من المحاكمة، فسلطة ماتينيون

وبعد الاستماع إلى آخر شهود الطرف المدني، ابتدأت المرافعات.

مرافعات الدفاع ولائحة التهم السياسية

أخذ الكلمة أولا الأستاذ تورب، ليلاحظ أن العدالة ما زالت عاجزة بعد ستة أسابيع استغرقتها المحاكمة عن الكشف عن الحقيقة في هذه " القضية المأساوية والمريبة التي يتحمل فيها المسؤولية الكاملة كل من الطرفين المغربي والفرنسي"، وذلك لسببين: العقبات التي نصبها المتواطئون من الجانب الفرنسي أمام استكمال التحقيق، وإصرار المتهمين وباقي الأشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا على دراية بما وقع على التزام الصمت"[662]. ليخلص إلى أن " قضية بن بركة ستظل موجودة ما دام المصير الذي لقيته الضحية لم يعرف".

قدمتُ مرافعتي بعد انتهاء الأستاذ تورب، وصدر تعليق واف عنها في صحيفة لومانيتي في 12 أكتوبر:" جمعت مداخلة الأستاذ بوتان بين قوة الإقناع اللازمة في أي نرافعة ومتانة العرض المدعوم بالوقائع ودقة التحليل التاريخي. فالعرض يقدم السياق المغربي للقضية، والتحليل ينصب على المعركة التي خاضها المهدي بن بركة والقمع المنهجي المتواصل الذي يمارسه النظام الإقطاعي الحاكم ضد ضد القوى الشعبية، وهو قمع لا تعد عملية الاختطاف في 29 أكتوبر سوى نتيجته الحتمية ومرحلة من مراحله المتتابعة".

وكتب حولها "ميرموز" في ريفاول ما يلي: " يعرف بعض الأوروبيين ممن قاسموني أنشطتي بالجزائر العاصمة سنة1961 أن لا أحد يمكن أن يتهمني بالتساهل من التقدميين المسيحيين. لهذا السبب لا أجد أي حرج في توجيه تحية إكبار للشجاعة البالغة التي أبان عنها الأستاذ بوتان من هيئة الرباط(...) وهو يعدد التهم السياسية ضد الجنرال أوفقير وطرائقه البوليسية".

وورد في صحيفة كومبا بتوقيع فرانسوا كافليولي: " تصرف الأستاذ بوتان تصرف مناضل حقيقي، وأتجفنا بمرافعة جادة وموثقة ومنسجمة، تمثل تحليلا وافيا للوضعية المغربية الداخلية(...) مكذبا فيها ما يروج حول مصالحة كانت مقررة بين المهدي بن بركة والحسن الثاني في 29 أكتوبر(...) إنه بذلك قد قدم مرافعة حقيقية ضد الجنرال أوفقير والملكية المغربية(...) وقام بعمل يليق بمؤرخ ملتزم".

وفي لوموند نقرأ لج.م. تيولير J M Théolleyre : "يتميز العرض الذي قدمه موريس بوتان من هيئة الرباط بدقة متناهية الوقائع التاريخية المتعاقبة التي شهدتها السنوات الأخيرة في الحياة السياسية المغربية التي كان شاهدا عليها، نظرا لكونه دافع عن أشخاص متهمين بالضلوع في "مؤامرة" 1963. وقد أفلح الأستاذ بوتان في تبيان أن هذا الجرد التاريخي وطيد الصلة بالمحاكمة الحالية، فتلك الوقائع

كانت لها الكلمة الأخيرة في مواجهة الإيليزي(...) وعاد الطرف المدني لقاعة المحكمة من حيث الشكل فقط، أما أخلاقيا، فقد انسحب من المحاكمة. ويمكن الآن لمحاكمة قتلة بن بركة ان تتواصل في مستوى آخر غير المستوى القضائي. والقضية ليست إلا في بداياتها الأولى، فالميت سيواصل الحياة بإصرار...والميت ستكون له الكلمة الأخيرة".

[662] - دوى صوت الأستاذ تورب متحمسا : "أقفال كثيرة وضعت على أبواب لا نملك مفاتيحها"، وأشار إلى "أسرار الشرطة"، و "الأسرار الديبلوماسية"، و"أسار الدفاع الوطني"، وانتقد القضية المريبة المتمثلة في "أوجه الحماية الرسمية" التي تمتع بها المتهمون مما جعلهم يعتقدون أن بإمكانهم التصرف دون حسيب أو رقيب. وهذه القضية أثيرت طوال المحاكمة، ومن الأكيد أن العديد من الأسرار المحيطة بالقضية كانت ستنكشف لو أميط اللثام عمن يؤمن هذه الحماية والتغطية".

تمثل لحمة القضية التي لايمكن تجاهلها. ولم يقتصر الأستاذ بوتان على توجيه أصابع الاتهام للجنرال أوفقير، بل تعداه إلى ملك المغرب نفسه"[663].

وبعد أن أنهيت مرافعتي، دوت بعض التصفيقات في القاعة، وأعلن الرئيس عن رفع الجلسة واستدعاني إلى مكتبه:

- كنت أخشى أن تتسم مرافعتك بالحدة في شكلها. ولكن تبين لي أن مخاوفي لم تكن في محلها، وفي المقابل، جاء المضمون حادا عنيفا. أهنئك على مرافعتك الرائعة. لقد أدركت أخيرا الأسباب الكامنة وراء " اختفاء" المهدي بن بركة".

وتلت ذلك مرافعة الأستاذ بوفيار الذي تطرق لحالة الماحي، وستيب للوبيز، وسينيشال لبرنيي، ليأخذ الكلمة بعدها الأستاذ بروغيي الذي عمد بأستاذية مذهلة إلى إجراء مسح شامل لهذا الملف الذي خبره عن كثب. ويسلم من سهامه أي مسؤول من قريب أو بعيد، سواء المتهمون المباشرون أو الدولتان المغربية والفرنسية. ولم يتردد عن حق، وهو يشير إلى شخصي، في التلويح بالدور المفترض للحسن الثاني نفسه.

ولم تتطرق في المغرب أي جريدة إلى هذه الجلسة، ما عدا جريدتا لوبنيون ونغرب – أنفورماسيون غير المحظورتين اللتان نشرتا بعض المقاطع من المرافعات المستقاة من وكالات الأخبار. ولكنهما غضتا الطرف عن مرافعتي أو مرافعة الأستاذ بروغيي اللتين تشيران بأصابع الاتهام مباشرة إلى النظام المغربي والحسن الثاني. أما الصحافة الرسمية والإذاعة المغربية فلم تتطرقا بتاتا إلى الموضوع...

وفي14 أكتوبر جاء دور النائب العام طوبا الذي استرسل في تلاوة صك الاتهام في مداخلة رصينة، وإن لم تضع موضع اتهام العاهل المغربي.

وتناوب إثر ذلك على المنصة محامو الدفاع، وفي 19 أكتوبر، في الجلسة السابعة والثلاثين، كان آخر متدخل هو الأستاذ فلوريو ممثلا عن سوشون. وكان من المفروض أن تصدر محكمة الجنايات حكمها في الساعات القليلة الموالية، مع شبه يقين أن أوفقير والدليمي سيصدر ضدهما حكم الإدانة.

وصول الكومندان الدليمي[664]

في 19 أكتوبر، حضر الدليمي المدير العام للأمن الوطني المغربي إلى المحكمة وسلم نفسه في حركة مسرحية مدروسة[665] ساهمت في إخراجها إلى جانبه أجهزة الأمن بمهارة كبرى، ولم تنس نصب الحواجز في مداخل المطارات وانتظار وصوله...بينما كان ينعم بنوم هادئ في أحد الأسرة الباريسية. وكان قد استقل الطائرة في الليلة الفاصلة بين يومي 17 و 18 أكتوبر باسم " السيد بن مختار، مهنته تاجر" وأبدى محاموه حرصا شديدا على التستر على خبر وصوله إلى فرنسا. وإمعانا في الضحك على

---

663 - كتبت باري برس لانترانزيجانParis Press L'Intransigeant: "جازف الأستاذ بوتان بالكثير عندما قبل المرافعة لصالح والدة بن بركة أمام المحكمة. إنه يعمل محاميا في المغرب، وقد لا ينظر الكثيرون هناك بعين الرضا لمرافعته،مما قد يجعل عودته إلى الرابط محفوفة بالمشاكل". صدقت نبوءتها، فقد حرمت من دخول المغرب سبع عشرة سنة.

664 - في ربيع1967، عُيِّن الكومندان حسني بن سليمان البالغ من العمر32 سنة، وأحد المقربين من العاهل المغربي، مساعدا بالنيابة للمدير العام للأمن الوطني خلفا للدليمي.

665 - كان عليه أن يحضر إلى المحكمة قبل ذلك بكثير.

الذقون، ابتدأت جلسة 19 أكتوبر في وقتها المحدد، دون أن يشار بتاتا إلى " وصول الدليمي". وفي الساعة الرابعة بعد الزوال، ساد هرج ومرج في محيط المحكمة، وارتفعت الغمغمة في قاعات الجلسات، ولم يعد أحد يستمع إلى الأستاذ طكسيي فنيانكور وهو يطالب بإطلاق سراح لوبيز. وفي الرابعة وثلاثين دقيقة، عبرت سياج المحكمة سيارة ستروين404 يقودها الأستاذ فر.جيبوFR Gibault. ونزل منها شخص اعترف لأول دركي سأله أنه فعلا أحمد الدليمي. والسؤال، لماذا منح له كل هذا الوقت منذ نزوله بمطار أورلي؟ لا شك أن مرد ذلك إلى الرغبة في إفساح المجال له كي يحضر دفاعه جيدا. ومن المعروف اليوم أن اتفاقا[666] قد أبرم معه قبل مغادرته الرباط. هل كانت هناك أطراف تخشى أن تنحل عقدة لسانه فجأة ويكشف عن أسماء المسؤولين الفرنسيين الذين " أمنوا التغطية والحماية للضالعين في الجريمة"؟ مهما يكن، فقد أصر الدليمي، بأمر صريح من الملك بأن يلتزم بالصمت، على أنه بريء من المنسوب إليه[667]. وطالب محاميه من المحكمة تمتيع موكله بالسراح المؤقت فورا. شعرنا بالإهانة، وقررنا بتنسيق مع ممثل الطرف المدني الانسحاب من الجلسة تعبيرا عن احتجاجنا. وحده الأستاذ بوفيار لازم مكانه، أمام استغراب زملائه. لقد انبهر فيما يبدو ب " شجاعة" الدليمي. وما كان من عبد القادر بن بركة إلا أن فسخ العقد المبرم نعه مساء ذلك اليوم نفسه.

وزيادة في تحبيك المسرحية، أمر الحسن الثاني بإيقاف الدليمي عن العمل لمدة مائة وعشرين يوما بسبب " التغيب عن العمل بصفة غير مشروعة"، ولكنه في نفس الوقت عينه ليوتنان كولونيل تقديرا " لنبل" مبادرته. وقد علق اليوسفي على ذلك بالقول إن " حس اللاعب الماهر دفع بالنظام المغربي إلى التضحية بالرجل الثالث في هرم السلطة بالمغرب"[668]. صحيح أن الملك قد خسر معركة المسطرة الجنائية، لكنه لم يخسر الحرب، فلقد استطاع ربح الوقت، وما زالت أمامه فرصة للفوز في قضايا الجوهر. هكذا قرر الرئيس بيريز إرجاء البت في القضية إلى حين استكمال التحريات الإضافية.

شهور التحقيق الإضافية

تكفل الرئيس بيريز بنفسه بمهمة التحقيق في حالة الدليمي. وجرت أولى جلسات التحقيق المعمقة في 5 دجنبر بحضور محاميه الستة[669].

---

666 - انظر أسفله في فصل "المسؤولون، مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس".

667 - تحدث الكثيرون عن "شجاعة" الدليمي الذي جاء إلى باريس من تلقاء ذاته"لإنقاذ" السفينة المغربية حسب تعبير الجنرال ديغول. ولكنه في الحقيقة حضر إلى فرنسا بأمر وجهه إليه الملك خلال مجلس وزاري انعقد غذاة إلقائي مرافعتي بالمحكمة. وقد أخبرني بذلك صديق فرنسي مقرب جدا من القصر. وكان مراقب الملك بالمحكمة، الأستاذ عبد الكريم بنجلون، النقيب السابق لهيئة الدار البيضاء وزير سابق، قد عاد بسرعة إلى المغرب، لأن المحاكمة في نظره اتخذت منحى آخر، كما كانت القرائن تدل على أن حكما بالإدانة غيابيا سيصدر ضد أوفقير والدليمي. لهذا اتَّخذ قرار بسفر الدليمي إلى فرنسا وتسليمه نفسه لهيئة المحكمة في الأيام الأخيرة من المحاكمة. "كنت بالمغرب عندما سافر الدليمي إلى فرنسا. لم يكن قرارا مزاجيا، بل كان ثمرة تنسيق محكم بين الملك والأطراف الأخرى الضالعة في قضية بن بركة". تصريح للصحفي الإيطالي أطيليو غوديو أوردته صحيفة لوكرابويو Le Crapouillot في عدد خاص عن بن بركة،ص.43.

668 - في لفينومين، نونبر1966،ص.22.

669 - الأساتذة ألبير نو،وفرانسوا جيبو، وألبير بنعطار نقيب سابق بالرباط، والحمياني وهو محام سابق ووزير سابق ورئيس سابق للمجلس الأعلى، وماجد بنجلون وهو وكيل ملك سابقا ووزير أسبق، وبن بوجيدة.

بعد أن صرح الدليمي أنه حل بباريس " بمحض إرادته"، مصرا على إعلان " براءته"، ولم يتورع عن التأكيد أن " اختفاء المهدي بن بركة آلمه كثيرا، وخلف في نفسه الحسرة والأسف "كذا"، مبرزا عزمه على " الدفاع عن نفسه ضد التهم الخسيسة الرائجة على الألسن أو في بعض الكتابات التي نالت منه ومن وطنه". صحيح أنه يعرف لوبيز ولكنه لم يتلق " أبدا" أمرا من الجنرال أوفقير بالإقتراب من المهدي بن بركة عن طريق الفرق الخاصة، بأمر من الجنرال أوفقير، كما أنه لم يُشغَل قط في مصلحته الشتوكي الذي لم يسبق أن سمع به (كذا). صحيح أنه كان موجودا بباريس في 30 أكتوبر، ولكن فقط كمحطة عابرة في سفره، حيث استدعي من العاصمة الجزائر، ولم يجد طائرة تقله مباشرة إلى المغرب. وقد استقبله لوبيز الذي أخبره بوصول الجنرال أوفقير في الساعة الخامسة بعد الزوال، ووافق على مرافقته للقيام ببعض المشتريات قريبا من أورلي. صحيح أنه ذهب إلى مقهى مطعم غادره لوبيز برفقة مجموعة من الأشخاص لا يعرفهم، ثم إلى مرآب أخذ منه لوبيز سيارته المرسديس. ولكنه فيما بعد التقى بالكابتان القادري الذي جاء إلى مطار أورلي لاستقباله، ليقوده من هناك إلى فندق أدلفي حيث نزلت زوجته(...) وقد لحق به ما بين التاسعة والعاشرة والنصف مساء الجنرال أوفقير الذي طلب منه أن يؤجل سفره إلى اليوم الموالي، وألا يستقل طائرة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة كما كان مقررا. هكذا ذهبا معا لتناول العشاء في سيمبلون Simplon. ولم يتحدثا بتاتا عن المهدي بن بركة، كما أنه لم يكن على علم ب " اختفائه". وفيما بعد، التحق بزوجته وسهرا معا حتى الساعة الخامسة وثلاثين دقيقة صباح في كالفادو Calvado، ومنه ذهب إلى مطار أورلي حيث التقى بلوبيز الذي كان حجز له تذكرة السفر إلى الدار البيضاء، وتذكرة أخرى للجنرال أوفقير إلى جنيف. وقد سافر فعلا في الساعة التاسعة والنصف صباحا. وهو لايعرف لا الحسيني ولا الصقلي(...) وفي الرباط، طلب منه الملك العودة إلى بارسي للإعداد لسفره إلى فرنسا في 11 نونبر. وهذا هو ماجعله يتصل بالكومندان لابوشي Laboucheix من سفارة فرنسا كي يخبره بالغرض من سفره. ولم يلتق في 2 و3 نونبر بالجنرال أوفقير، ولم يسمع باختطاف بن بركة إلا عبر الصحافة. ولا ينكر أنه فعلا التقى بالماحي في الليلة الفاصلة بين يومي 3 و4 نونبر، حوالي الساعة الثانية والنصف صباحا في مدخل فندقه. وقد أخبره أن الجنرال يريد رؤيته فورا في منزل البلغيثي المستشار التجاري حيث كان موجودا. وفي الطريق، طلب منه الماحي منحه بعض المال لأداء كراء شقة بباريس. وبما أن الجنرال أبلغه أن زيارة الملك ألغيت، فإنه قبل أن يمنح الماحي الميلغ المطلوب وقدره عشرة آلاف فرنك، واستلم منه وصلا, وهو قد قضى ليلته بفندق أدلفي، ومنه التحق بمطار أورلي في الساعة التاسعة صباحا حيث استقل برفقة أوفقير الطائرة المتجهة إلى المغرب".

لم تؤد هذه الأشهر الإضافية من التحقيق والمواجهات إلى بروز أي عناصر جديدة في القضية. ولكن مع ذلك، هناك نقطة تسترعي النظر، وتتمثل في التحول المفاجئ مرة أخرى في موقف لوبيز الذي عمد في 30 نونبر إلى تبرئة الدليمي تماما من الضلوع في القضية، موجها هجماته ضد لوروا فانفيل. والحال أنه ظل حتى ذلك التاريخ، يسعى إلى إلصاق التهمة باكبر عدد ممكن من المغاربة...

وهناك تحول آخر تجدر الإشارة إليه، ويتعلق بتغيير أحد المحامين، ذلك أن الماحي نصب للدفاع عنه منذ اعتقاله الأستاذين جافري وتييري. وفيما بعد، "نصحه" المغاربة بتنصيب الأستاذ رابياح من هيئة مراكش. وفي 6 فبراير1966 ظل الماحي، خلال مواجهة مع الدليمي، متشبثا بما قاله عن تسليم مبلغ عشرة آلاف فرنك لباليس. ولكنه في 8 فبراير، كتب إلى القاضي بيريز ليخبره أنه قرر الاستغناء عن محاميه الأستاذ جافري. وقد مكنه ذلك من تغيير أقواله، ليصرح أن المبلغ المستلم من الدليمي لم يكن " بغرض سداد أجر المجرمين" ولكن لتادية واجب الأصل التجاري لمحل عند لينتز[670]. وطوال شهر مارس، ظل لوبيز يتهم الحسيني دون الدليمي. فهذا الأخير أخذه فعلا إلى باريس الكابتان القادري...الأمر الذي اكده طبعا الدليمي الذي صرح بصدد تذاكر السفر الذي كان مقررا في الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة برفقة بوشسيش والحسيني وكون، بالقول: " لست أدري ما وقع. ولكن الشيء المؤكد أنني لا أعرف الحسيني" (كذا).

الوفاة المأساوية لزملائي من الطرف المدني

توفي فجأة خلال هذه الأسابيع المخصصة للتحقيق ثلاثة زملاء. يتعلق الأمر بالأستاذ بيير ستيب في 3 فبراير خلال جلسة بمحكمة الجنايات بأمييِنس، والأستاذ النقيب وليام تورب في 4 فبراير وهو يرافع في الغرفة الثانية التابعة للمحكمة الابتدائية الكبرى بباريس. وكلاهما توفي إثر سكتة قلبية. وفي 16 مارس، اختطف الموت الأستاذ ميشيل بروغيي إثر نزيف دماغي[671].

لقاء مونتاي وديغول

تقرر عقد الجلسة الجديدة في شهر أبريل. وكان مونتاي قد استقبل بضعة أيام من ذلك[672] من قبل الجنرال ديغول، بطلب من عبد الرحيم بوعبيد. والهدف من اللقاء محاولة إقناع الرئيس الفرنسي بالتدخل لتأجيل المحاكمة إلى أن يتمكن المحامي الجديد الأستاذ ليو ماطراسو من دراسة ملف القضية الضخم. رافقت مونتاي حتى مقهى قريب من الإيليزي. وبعد عودته، بادرني بنتيجة اللقاء: " قال لي الجنرال إن النحاكمة لن تُؤجَل، فمن الضروري التعجيل بطي الملف. ومن الضروري أن يلقى المسؤولان عن

---

[670] - روى لي الأستاذ جافري خلال لقاء جمعني به في فاتح أكتوبر2003 عن الطريقة التي عامله بها المغاربة،حيث استدعي إلى الرباط للقاء أوفقير والدليمي لتنسيق العمل بينهم، ولدفع موكله كي يغير أقواله. رفض زميلي الرجل النزيه الذي لا يقبل مثل هذه التلاعبات، مفضلا الانسحاب من القضية.هكذا أصبح فريق الدفاع عن الماحي مكونا من الأستاذ تييري والأستاذ رابياح والأستاذ بايسير نقيب سابق لهيئة الرباط والمستشار القانوني للقصر حينئذ. ترى من الذي طلب منه أن ينضم لهيئة الدفاع؟

[671] - أعتقد أن أسابيع التوتر والضغوطات والجلسات المتواصلة في محاكمة بن بركة هي التي أدت إلى وفاة هؤلاء المحامين. وخاصة بعد وصول الدليمي حيث اضطروا إلى متابعة أسابيع إضافية من التحقيق، وفي الوقت نفسه مواصلة العمل اليومي المضني بالمكتب. وهنا تكمن عظمة مهنة المحامي ولكن أيضا إكراهاتها، خاصة في مستواها الفردي.وقد قامت جريدة "نوار إي بلان" بتحقيق بعنوان :هل يجب أن نصدق بوجود لعنة ما؟"، خلصت فيه إلى أن البعض يقر بوجودها، بل إنهم يذهبون إلى حد المطالبة، على سبيل المجاز طبعا، بمراقبة دقات قلب العضويين الأخيرين المتبقيين من "خماسي" الطرف المدني، وهما الأستاذ ج. سينشال والأستاذ بوتان. وما زال يرن في أذني سؤال مزق الصمت المحيط بنعش بوغيي بمقبرة بير لاشيز، طرحته علي زميلة من باريس: "بوتان، هل أنت بخير؟"

[672] - في4 أبريل1967.

الجريمة أوفقير والدليمي جزاءهما.والملك طبعا شريك لهما، بل هو المحرض على ارتكاب الجريمة"[673].

أجبت مونتاي:

- حذار. ليس الأمر بالسهولة التي تتصورها. إن "رغبات" ديغول والحكم الذي أصدره لا يتطابقان بالضرورة مع ما سيقرره القضاة الذين يمثلون الشعب الفرنسي. نحن هنا لا نأتمر بالأوامر، كما هو حال العدالة الحسنية بالمغرب".

أخبرتُ زملائي وبوعبيد واخ بن بركة خلال أحد اجتماعاتنا بفحوى اللقاء وبما قاله ديغول. ولم أخف عنهم تخوفاتي. ولكن بوعبيد أصر على أن نطالب بالتأجيل، وفي حالة الرفض، ننسحب من المحاكمة. ووافقه عبد القادر رأيه، ولكنني أبديت له نحفظي.

محاكمة1967

انطلقت فصول المحاكمة في 17 أبريل. وابتدأ الرئيس بيريز بتوجيه تحية إكبار باسم المحكمة إلى الزملاء الثلاثة الذين فارقونا. وعبرنا نحن أيضا عن عميق تقديرنا لذكراهم، ثم تقدم ممثل الطرف المدني الستاذ مورو بمجموعة ملاحظات للمطالبة بتأجيل المحاكمة لمدة شهر من الزمن. وعزز الأستاذان سينشال وماطراسو تدخله ملوحين بعزم الطرف المدني الانسحاب إذا تم رفض الطلب. ومما ورد في كلام الأستاذ ماطراسو: " إن كان الأمر يتعلق فقط بإدانة المتهمين، فإننا ما كنا لنطالب بالتأجيل، ولكن الهدف هو الكشف عن الحقيقة كاملة، لهذا فالنقاش لن يستقيم من دون حضور الطرف المدني". واسنطرد: " تحدث البعض عن مساومات جرت بين الطرف المدني والسلطات المغربية، كيلا نحضر باقي أطوار المحاكمة. نعبر عن رفضنا لهذه المزاعم الخسيسة والمهينة، خاصة في حق السيدة بن بركة التي قررت أن توقف إمكانياتها وحياتها للبحث عن الحقيقة، وأيضا في حق أصدقاء المهدي بن بركة السياسيين الذي سيفقدون مصداقيتهم لدى الجميع، لو خطرت ببالهم مثل هذه الفكرة..."[674].

عارض النائب العام طوبا ومحامو الدفاع طلب التأجيل. واختلت هيئة الحكم للمداولة، وبعد عشرين دقيقة أصدرت قرارها برفض الملتمس، لينسحب عبد القادر بن بركة والأستاذان سينيشال وماطراسو وأنا شخصيا. وقررنا إصدار بيان لإخبار الرأي العام[675]. وافقت طبعا على البيان، رغم أنني لا أتفق مع

---

673 - ذكرت لوموند،بهذه الجملة في 16 شتنبر1972.

674 - استغرب البعض تدخل الأستاذ ماطراسو. والحق يقال إن شائعات قوية وصلتني أصداؤها من المغرب، حول تقارب مفترض بين معتدلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والقصر. ألم يُسمح من جديد بصدور جريدة المحرر المحظورة؟ وماذا عن سفر جو أوحنا، الذي استضاف المهدي بن بركة بمنزله في29 أكتوبر، إلى المغرب، قادما من الولايات المتحدة الأمريكية، ليجد في انتظاره سيارة فورغون لأخ الملك مولاي عبد الله؟ وكيف نفسر وجود الزوجة الثانية لعبد القادر بن بركة في هذه الفترة نفسها بالمغرب هي وابنتها أمينة، بينما كان يستحيل تصور ذلك قبل بضعة أشهر؟ وقد شهدت وأنا أقرأ في ليبراسيون المغربية في عدد10 نونبر2006 مقالا لمحمد عواد يقول فيه إن "المرحوم عبد الرحيم بوعبيد لم يستبعد أبدا إمكانية الاتفاق مع المرحوم الحسن الثاني، رغم القمع الشرس أحيانا الذي كان يمارس على حزبه".

675 - "بعد الوفاة المأساوية لثلاثة محامين من الطرف المدني(...) اضطرت هذه الأخيرة إلى طلب إرجاء النظر في القضية(...)وقد رفضت المحكمة الطلب، بعد أن عارضته هيئة الدفاع بل وحتى النيابة العامة، مع أنها كانت تعلم أن رفضها سيؤدي إلى انسحاب الطرف المدني الذي استغرب لهذا القرار وعبر عن قلقه من تبعاته(...) وهو قرار لا يمكن أن يخدم سوى مصلحة المجرمين الماثلين أمام محكمة الجنايات لاسين. وهو يتساءل إن لم يكن ذلك ناتجا عن إشاعات تم الترويج لها بطريقة مدروسة قبل انطلاق

زملائي فيما أقدموا عليه. ها أنا "محاصر" بباريس، وما علي سوى أن أواصل معركتي أمام القضاء. مهما يكن، فإنني لم آت إلى فرنسا كي أظل مكتوف الأيدي خلال محاكمة ثانية. كنت متيقنا أن محام لن يطرح على الدليمي أي سؤال "محرج" بعد هذا القرار. كما أن طرفا مدنيا ضعيفا لن يفلح في إقناع أي شاهد بتقديم شهادته. وما ذاك إلا نتيجة القرار الذي اتخذه الطرف المدني. ما زلت أتساءل عن أبعاد هذا القرار، وسأظل دائما أعتبره خطأ فادحا[676].

انسحاب الطرف المدني

واصلت حضور الجلسات، ولكن ليس كمحام ينتمي إلى الطرف المدني[677]. واكتفيت بمتابعة ما يقع، وسط زملائي الباريسيين. ليست المحاكمة الثانية نسخة طبق الأصل عن الأولى، فرغم بعض الأقوال المتكررة، هناك تفاصيل صغيرة وبعض التصريحات التي تستحق التوقف عندها.هكذا سيصرح فانفيل في 20 أبريل: " انتهى زمن الصمت بالنسبة إلي"، وإن كان لن يذهب أبعد من ذلك.

وأصبح الرئيس متحكما أكثر في الملف، مما جعله يوجه النقاشات بصرامة أكبر. ولم يترك أي فرصة تمر لإحراج الدليمي ببعض الأسئلة الحساسة. وطبعا، فإن حضور الدليمي في قفص الاتهام هو الذي أعطى هذه المحاكمة نكهة خاصة، مع تقلبات لوبيز وهو يغير من طبيعة تهمه وسهامها، يسانده محاميه الجديد الأستاذ بازولي [678] الذي نجح إلى حد كبير في دفاعه.

ولم يتورع الدليمي في التصريح بكل وقاحة يوم25 أبريل: " أقسم لكم باليمين المغلظة أنني سأجد بن بركة بعد عام...بعد عشرة أعوام. لكم هو قاس أن يُتَهم المرء بجرم لم يرتكبه". وقد تفطن لوبيز بتوالي الجلسات إلى ما ينتظره إن اقتنع المحلفون بحجج الدليمي. اهذا ألح على أنه " قام فقط بدور الملاحظ"، أو في أقصى الأحوال "كان مجرد أداة"، فالتعليمات والأوامر تأتي من المغاربة. وأكد أن أوفقير والدليمي كانا بمنزله فعلا في الليلة الفاصلة بين يومي 30 و31 أكتوبر، ما بين الساعة الواحدة والخامسة صباحا. اعترض الدليمي على كلامه، واستدعى للشهادة السيد غوميو سائق الطاكسي يوم 25 ماي الذي

المحاكمة، رغم صدور تكذيب لها، ومفادا وجود مساومات بين الطرف المدني وأصدقائه السياسيين من جهة أولى، ومع المسؤولين عن التحقيق والتحريات من جهة ثانية. بل إن الطرف المدني يتساءل إن لم يكن الغرض من هذه الإشاعات التستر في الحقيقة على عمليات مساومة أخرى ستؤدي هي ثمنها".

676 - أكان معتدلوا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعتقدون أن "الكلمات الجميلة" التي تفوه بها ديغول حول ضرورة منح قضاة محكنة الجنايات الثقة كافية رغم غياب طرف مدني يحرك النقاش ويُغنيه؟ أم أنهم ارتأوا أن "اختفاء" المهدي أصبح جزءا من الماضي، وباتالي لم تعد ثمة مبرر لمواجهة الحسن الثاني؟ سيسعفنا المؤرخون يوما ما بالجواب، هذا إن وجد أرشيف في المغرب يسلط الضوء على هذه القضية. وقد تفيدنا كتابات عبد الرحيم بوعبيد التي ينشرها أبناؤه مجزأة في الاقتراب أكثر مما وقع.

677 - كتبت لوكانار أونشيني في19 أبريل : "يبدو أن بن بركة أصبح دون دفاع. حمدا لله، لقد أفلح الموت ثم الرئيس بيريز أخيرا في إبعاد ذاك الطرف المدني المزعج من المحكمة حيث كان يصر على إشاعة الفوضى والاضطراب. والآن، ستتكفل أيادي العائلة بتنظيف غسيل القضية الوسخ. وها هي أبواب الأمل تشرع من جديد على مصراعيها...أما الرئيس بيريز. فما عليه سوى أن يطبق فمه مكرها. وقد كان دوره الرئيسي يقتصر على تكرار لازمته: "هذا السؤال لن يطرح". وسنعرف أخيرا الحقيقة، الحقيقة كاملة، كما وعدنا بذلك الجنرال ديغول وهو يطمئن والدة بن بركة".

678 - أصدرت زوجة بن بركة من القاهرة نداء "للشعوب العربية والشعب الفرنسي والرأي العام الدولي" كي يساندوا الطلب الذي تقدمت به إلى الجنرال ديغول لتأجيل المحاكمة. "قد تؤدي الشروط التي تجرى فيها المحاكمة إلى تبرئة القتلة، بسبب تقديمهم حججا زائفة تثبت وجودهم بعيدا عن مسرح الجريمة، وبسبب غياب الطرف المدني". نداء يتنبأ بما سيقع، حيث ستتم تبرئة كل من الدليمي والماحي.

صرح أنه أقله مباشرة إلى مطار أورلي صباح يوم الأحد 31 أكتوبر. وسارع لوبيز إلى تكذيبه بشكل قطعي.

وكان احد أصدقاء أوفقير وهو النائب البرلماني كلوسترمان قد أدلى بشهادته في اليوم السابق، متحدثا عن مكالمة هاتفية غريبة أجراها مع الجنرال أوفقير بعد الاختطاف: " هل يمكن أن تصدق ما يقال عني(...) لقد خُدعت...لقد تم التلاعب بي...وسقطت ضحية مؤامرة"، ليخلص إلى القول: " إن من ضربوا ذلك الموعد، سعوا إلى إسقاط عصفورين بحجر واحد". وعن سؤال حول من المقصود بضمير الغائب هنا، أجاب كلوسترمان أنه لم يطرح هذا السؤال على أوفقير، لأنه ليس من نوع الأسئلة التي تطرح هاتفيا.

وحكى شاهد آخر وهو لابوشيكس عن حديث دار بينه والدليمي في فاتح نونبر1965 بالرباط[679]. ولكنه أورد معلومة فاجات الدفاع: " قال لي الدليمي لم أفهم كيف أن عملية في حجم اختطاف المهدي بن بركة يمكن ان تقع في قلب باريس. وقد تحدثت طويلا مع الجنرال أوفقير بباريس حول هذه النقطة، ولم نصل إلى تفسير مقنع". وهنا تدخل الرئيس بيريز لينبه الدليمي أنه ظل دائما يدعي العكس.

وفي27 ماي، كذب مسير مقهى ونادل بها أقوال الدليمي وسائق الطاكسي العجيبة حول توقفهما بمقهى مارونيي لتناول كأس قهوة في طريقهما إلى مطار أورلي.

وفي اليوم نفسه، استمعت المحكمة إلى مساعد سابق للدليمي بالكاب1 رشيد السكيرج بطلب منه، وقد صرح أن الشخص الذي رأته زوجة الزموري، وشكت في كونه يراقبها، يوم29 أكتوبر في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا، قد يكون، حسب الوصف الذي قدمته عنه، عبد الحق العشعاشي، عميد الأمن بالكاب1، وهو أخ محمد العشعاشي الذي يعمل أيضا عميد أمن بالرباط.وصرح أيضا أنه تعرف على " الشتوكي" الذي هو عميد الأمن ميلود التونزي قريب عن طريق الزواج للدليمي، ورئيس فرع الأبحاث والعمليات في الكاب1 التابع للدليمي[680].

لو تمكنت من المرافعة...

انفضحت بعض أكاذيب الدليمي الأخرى، فقد أكد: " في 29 أكتوبر، كنت بالجزائر العاصمة للإعداد لزيارة جلالة الملك. وفي الصباح الباكر من يوم30 أكتوبر، أخبرني سفير المغرب هاتفيا بضرورة عودتي إلى الرباط. وأقدم لكم نسخة من الرسالة(...) تعذر علي السفر مباشرة إلى المغرب لعدم وجود طائرة تؤمن الرحلة يومها بين الجزائر العاصمة والدار البيضاء، لهذا اضطررت إلى المرور عبر باريس(...)[681]". والحال أن هذه " الرسالة" مزورة بطريقة فجة. وقد ورد فيها: " يشرفنا أن نطلب منكم الاتصال بالدليمي ودعوته إلى العودة إلى المغرب، وتحديدا فاس. نظرا لتأجيل المؤتمر الإفريقي

---

679 - سعى الدليمي للقائه كي يتم إخبار السلطات الفرنسية بحلوله بفرنسا يوم 2 نونبر للتحضير لزيارة الملك.

680 - لاحظ آلان غيران في لومانيتي : "بعد انصراف السكيرج، أصبح الدليمي في وضعية لا يحسد عليها. فها هي حقيقة إشرافه على الشرطة السياسية تنكشف للعيان، وها هي هوية "الشتوكي" أيضا لم تعد سرا، وأخيرا ها هي حقيقة الجريمة التي ارتكبها تنكشف أخيرا".

681 - جلسة التحقيق في5 دجنبر1965.

الأسيوي". وهي من توقيع " إدريس بن عمر، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية". السؤال، لماذا تحمل الرسالة توقيع هذا المسؤول، وليس ببساطة توقيع الديوان الملكي أو وزير الداخلية؟ ولا تتضمن الرسالة إشارة إلى ساعة الإرسال، وهو شيء غير معقول. وهي مؤرخة ب "السبت 30 أكتوبر" وتشير إلى " تأجيل المؤتمر الإفريقي الأسيوي". والحال أن رئيس تحرير ماروك أنفورماسيون أندري أزولاي[682] قد كتب في عدد 31 و 1 نونبر: " مرت الجلسات الأولى من مؤتمر الوزراء الإفريقي الأسيوي يوم السبت في جو من السكينة..."[683].

مهما يكن، فسفير المغرب بالجزائر قاسم الزهيري قد اتصل فعلا بالدليمي هاتفيا صباح يوم 30 أكتوبر، ولكن لسبب آخر: " زوجتي تلقت رسالة مستعجلة من الرباط، جاء فيها: " اتصل فورا بأحمد الدليمي لإخباره أن شخصا اسمه " بون شون" أو شيء من هذا القبيل، يطلب منه الالتحاق بباريس، لأنه في حاجة إليه". أبلغت الدليمي بذلك، فقرر مغادرة الجزائر العاصمة نحو باريس.ولا نعرف السبب"[684]. تبدو لي هذه المكالمة بالغة الأهمية، فأوفقير لم يصل ليلا، كما كان قد أخبر لوبيز بذلك. وظل السؤال هل سيحضر؟ ففي حالة عدم حضوره، كان لزاما أن يأتي مدير الأمن الوطني المغربي[685].

هل كان الدليمي مضطرا إلى المرور عبر باريس؟ كلا على الإطلاق. فإن كان صحيحا عدم وجود أي طائرة تربط مباشرة ذلك اليوم بين الجزائر العاصمة والدار البيضاء، فإن الدليمي مع ذلك لم يكن مضطرا " للمرور عبر باريس". فقد كان بإمكانه يومها أن يستقل طائرة متجهة إلى المغرب عبر مرسيليا، تصل إلى مطار الرباط سلا في نفس اليوم على الساعة الثامنة مساء وخمسة وعشرين دقيقة[686].وقبل هذا وذاك، فلو كان محقا فيما يدعيه، لحجز تذكرة الجزائر العاصمة – باريس – الرباط أو الدار البيضاء، والحال أنه اقتنى تذكرة الجزائر العاصمة – باريس فحسب.

ماذا وقع بعد نهاية "حفل كالفادو"؟ أكد أحد معارف الدليمي[687]. أنه التحق بزوجته حوالي الساعة الثالثة صباحا...وفي المقابل، ذكر شاهد كان موجودا في ذلك المطعم: " كانت الساعة تقارب الواحدة والنصف صباحا، عندما وصل الدليمي وزوجته" [688] ألا تكشف هذه التناقضات عن جبل ضخم من الأكاذيب؟

وماذا عن حكاية سائق الطاكسي الذي أقل الدليمي من مطار أورلي صباح يوم الأحد؟ كنت سأدلي بملاحظة للمحكمة حول هذه النقطة، مفادها أن الأمر إن كان وقع حقا كما قال الدليمي، فإنه ما كان بالإمكان أن يحدث إلا صباح يوم الخميس 4 نونبر، أي في اليوم الذي غادر فيه كل من أوفقير والدليمي

---

682 - يشغل اليوم منصب مستشار الملك محمد السادس، نفس المنصب الذي كان يشغله في عهد الحسن الثاني.

683 - وفي الواقع، لن يصادق وزراء الخارجية على قرار تأجيل مؤتمر باندونغ الثاني إلا في فاتح نونبر، في الساعة العاشرة ليلا، أي يومين بعد ذلك.

684 - في لقاء مع الكاتب في نونبر1999.

685 - من الأكيد أن الأمور تطورت بشكل سيء غير متوقع في فيلا بوشسيش. ربما لم يكن بن بركة قد توفي بعد، ولكنه كان في حالة سيئة، بسبب الحقنة التي أعطيت له لتهدئته، أو جعله يستغرق في النوم قصد "ترحيله" إلى المغرب.

686 - شاءت الصدفة أن أستقل هذه الطائرة برفقة زميلي بلحاج والمعطي بوعبيد أسبوعين بعد ذلك، عندما عدنا من الجزائر العاصمة حيث التقينا بوزير العدل قصد إقناعه بالإفراج عن بن بلة. إنني إذن لا أطلق الكلام على عواهنه.

687 - يتعلق الأمر بميشيل لوروا الذي استقبل الدليمي بعد عودته إلى باريس يوم17 أكتوبر1965.

688 - هو عبد الحق الشرايبي مدير المكتب الوطني المغربي للسياحة.

باريس على وجه السرعة. وقد صرحت الآنسة بيتون[689]، مضيفة مكلفة بالاستقبال بمطار أورلي، في هذا الصدد: " والحال أن الجنرال أوفقير كان يريد السفر بأي ثمن، ولكنه لم يكن يتوفر على تذكرة. وكان يريد تذكرتين في الدرجة الأولى، إحداهما له والأخرى للسيد الدليمي(...) ولم يصل السيد الدليمي إلا خمسة وثلاثين دقيقة قبل إقلاع الطائرة، أي في الساعة التاسعة وخمس دقائق صباحا". والحال أن مسير المقهى والنادل كانا ذكرا في شهادتهما أن يوم عطلتهما هو الخميس[690].

وقد صرح محامي لوبيز الأستاذ بازولي للقاضي رامائيل في 17 يناير2005 خلال جلسة الاستماع التي طالب بها بنفسه: " رأيت الدليمي يعانق بحرارة لوبيز في قاعة انتظار المحتجزين. وعندما رآنا الدليمي، توجه إلي وإلى الأستاذ بابيار، وهو محام آخر عن لوبيز، قائلا: " أستاذيَ المحاميين، أقترح عليكما أن تأتيا للقائي بعد غد بفندق كونتنتال، وسنعمل على تعويض لوبيز الذي فقد منزله". (...) وعندما ذهبنا إلى الفندق للقائه، بادرنا بالقول: " ها قد أتيتما. أنا آسف،فالخمسون ألف فرنك التي كنا عازمين على منحها للوبيز، قدمناها لسائق الطاكسي"(كذا).

خاتمة المحاكمة

- الاعتقال الأول

صدر الحكم يوم 5 يونيو في أعقاب الاستماع إلى آخر مرافعات الدفاع. ولم تتم إدانة سوى سوشون بست سنوات سجنا، ولوبيز بثمان سنوات سجنا، أي أن الإدانة لم تطل سوى الحلقة الأضعف، وإن كان النائب العام السيد طوبا قد طالب بعشرين سنة سجنا في حق الأول، وخمسة عشرة سنة في حق الثاني. أم المتهمونالآخرون، فقد تمت تبرئتهم من المنسوب إليهم. هكذا أسدل الستار على محاكمة استغرقت تقريبا سبعين جلسة.

وكان من الضروري أن يكون المرء حاضرا بمحكنة الجنايات لاسين يوم النطق بالحكم، كي يستشف الأسباب الكامنة وراء حكم البراءة الذي استفاد منه أغلب المتهمين، بمن فيهم الدليمي. وفي الحقيقة، اندلعت ليلة النطق بالحكم الحرب التي اشتهرت باسم " حرب الستة أيام". وبينما كانت إسرائيل تجتاح الأراضي المصرية، كانت الإذاعة تصر على الترويج للعكس: " تعمد العرب شن الحرب لرمي اليهود في البحر". وفي قاعة المحكمة، كانت كل الأنظار متجهة إلى ساحة المعركة. وكان كل الصحفيين الحاضرين يلصقون جهاز الراديو بآذانهم يلتقطون آخر أخبار الجبهة في جو مهيب متوتر. وفي حركة مسرحية محبوكة، عمد أحد محامي الدليمي، الأستاذ ألبير نو الذي كان أصيب إصابة بالغة في حادثة سير يوم14 ماي، نقل على إثرها إلى مستشفى نانت لتلقي العلاج، إلى استغلال هذا الوضع. هكذا تقدم إلى منصة الدفاع فجأة فوق كرسي متحرك مائل يجره ممرضان...ارتفع اللغط في القاعة، ودوى صوته مؤثرا يلتمس من المحكمة تبرئة موكله: " تعني إدانة الدليمي أن الفرنسيين المائة ألف الذين ما زالو

---

689 -جلسة الاستماع في9نونبر1965.

690 - يبقى أن ثلاثة عاملين في مقهى مطار أورلي اكدوا خلال استجوابهم في يناير1967 أن لوبيز تناول صباح31 أكتوبر وجبة الفطور مع أوفقير ومغاربة آخرين ومنهم الدليمي والحسوني، وبالضبط ما بين الخامسة والسادسة صباحا.

يقيمون بالمغرب سيتعرضون لعمليات انتقام فظيعة. إنهم رهينة لا حول لهم ولا قوة، وستُسلب أراضيهم...".

أسقط في يد المحلفين، وازدادت حيرتهم أمام كل هذه العوامل المتضافرة التي تمسك بخناقهم. فالطرف المدني غائب، ومحاموه أيضا لسبب غير مفهوم وغير مقنع...وأينما ولوا وجوههم صادفتهم ذريعة "أمن الدولة"، بل أمن مجموعة من الدول. أضف إلى ذلك التذرع بسر الشرطة والسر الدبلوماسي، والدفاع الوطني...ولاننس تناقضات الشهود. وها هي حرب تندلع في الشرق الأوسط في آخر يوم من المحاكمة مع ما يعنيه ذلك من مخاطر تتهدد مواطنينا المقيمين بالمغرب. أفضل حل إذن هو وضع حد لكل هذه المشاكل...وتبرئة الجميع[691].

وقد كتب ك. أرشيبال في عدد 18 يونيو1967 من ليفينومون L'Evénement: " لم يعمل المحلفون وهم يصدرون تلك الأحكام سوى على التماشي مع ما قدمته لهم المحكمة. فالثغرات التي تشوب الملف، واللازمة التي شنفت بها آذانهم طوال المحاكمة حول " السر المهني" و "مقتضيات ممارسة الحكم"، جعلتهم يقتنعون بعدم وجود نية حقيقية لإعطائهم الحقيقة، والاكتفاء ببعض الفتات الذي قدمه لهم المسؤولون، بدعوى " الحفاظ على مصالح الدولة العليا". وفي ظل هذه الشروط، اقتنعوا بأنهم ليسوا مطالبين بمحاكمة حقيقية، بل بشبه محاكمة خفية(...) يمكن **القول إن ذاكرة بن بركة لم تنل حقها بهذه الممارسة، رغم الوعود الرسمية.** ولكن في اليوم الذي صدر فيه الحكم، كانت الأنظار متجهة نحو شيء آخر، فأولى دبابات إسرائيل كانت شرعت في اجتياح سيناء" (الخط السميك من وضع الكاتب).

- الإعتقال الثاني

انسحبت هيئة المحكمة لحظة بعد صدور الحكم، ليلتحق فقط ثلاثة قضاة بالمنصة للنطق بالحكم الغيابي في حق المتهمين غير الحاضرين. هكذا حكم على أوفقير[692] والشتوكي و " المرتزقة " الفرنسيين الأربعة بالسجن المؤبد. وسيلاحظ جان لاكتور " أن الأحكام وزعت بطريقة محكمة محسوبة"[693].

جاءت الحرب في الشرق الأوسط بردا وسلاما على رئيسي الدولة، فهي قد أعفت الجنرال ديغول من الحديث عن قضية لم تخدم صورته كثيرا، سواء لدى شعوب العالم الثالث، أو لدى جزء كبير من الرأي العام الفرنسي. أما بالنسبة إلى الحسن الثاني، فقد خففت تبرئة الدليمي من وقع حكم الإدانة الصادر غيابيا ضد أوفقير. وقد استقبل الدليمي في المغرب بحفاوة ونظمت الحفلات الكبرى على شرفه، وانفتحت أمامه

---

691 - سيخبرني الرئيس لوبيز سنوات بعد ذلك أنه وجد صعوبة كبرى في إقناع المحلفين بإدانة سوشون ولوبيز على الأقل بسبب مشاركتهم في الاختطاف المؤدي إلى احتجاز بن بركة.

692 - لاشك أن إدانة وزير أجنبي ما زال يمارس مهامه مسألة نادرة في القانون الدولي. مهما يكن، فالحكم لن ينفذ أبدا.

693 - عرفت المرحلة القضائية في قضية بن بركة نهاية غير منطقية. وفيما يتعلق بالمغاربة الذين يتقلدون مناصب سامية الذين كانت السلطات الفرنسية تعتبرهم المسؤولين الحقيقيين عن الجريمة، نلاحظ أن الدليمي حظي بالبراءة، أما أوفقير، فأدين غيابيا(...) صدقت إذن حسابات الرباط، فتبرئة الدليمي منحت الملك شعورا عارما بالرضا والعظمة غطى على حكم الإدانة الذي صدر ضد أوفقير(...) وكان هناك تقابل بين قرار حر اتخذته هيئة من المحلفين مشكلة من المواطنين، وحكم إداري صدر غيابيا(...) فرضت هذه الخلاصة نفسها، مما جعل أغلبنا، وخاصة عائلة بن بركة، تعتبر أن الطريق نحو إقرار العدالة مازال طويلا"، لوموند،8يونيو،1967.

أبواب المجد والمناصب السامية[694]، بعد فترة من الإبعاد الذي كان الهدف منه ذر الرماد في العيون، وخاصة طمأنة أوفقير الذي ساءت علاقته به.

السنوات الأولى بعد المحاكمة(1967- 1974)

ساد جو من الإحباط في المغرب بعد اختفاء المهدي بن بركة، وتدهورت الأحوال المعيشية للجماهير الشعبية سواء في المدن أو القرى. واستؤنفت الاحتجاجات بالإضراب الكبير الذي خاضه عمال المناجم باخريبكة في خريف 1968، تلته إضرابات عمال مناجم في مناطق أخرى، وتلامذة الثانويات وطلبة الجامعات. وتوالت الإضرابات واتخذت طابعا أعنف وأقوى سنة1969. وتحركت آلة القمع من جديد لتطال القوى الحية في البلاد، من نقابات وأحزاب، وأكتوى بنارها اليمين واليسار في نهاية العام ثم في سنة 1970. وسلّط سيف الرقابة على الصحافة، وتعرض زعماء الجماهير الشعبية والناطقون باسمهم لشتى المضايقات وصدرت في حقهم أحكام الإدانة، ومنهم المحجوب بن الصديق وعلي يعتة ومحمد اليازغي وغيرهم. ومنع حزب التحرر والاشتراكية. وغالبا ما يختطف المناضلون، ليغيبوا طوال أشهر في غياهب السجون أو في أقبية فيلات التعذيب. وفي الوقت الذي ربط فيه وفد مغربي الاتصال من جديد بفرنسا، في أعقاب انتخاب بومبيدو رئيسا في يونيو1969، استأنف الحسن الثاني زيارته لفرنسا[695].

قضية أجار وبنجلون

---

694 - عين عاملا ملحقا بوزارة الداخلية، فمديرا لمساعدي الضباط المكلفين بأمن القصور الملكية، ومديرا للحرس الملكي، ثم مديرا للأمن الوطني، ومديرا للمديرية العامة للدراسات والمستندات، وفي نفس الوقت جنرالا قائدا للقوات المتمركزة بالمنطقة الجنوبية. يا لها من سلطات مترامية.

استدعاه الملك في 25 يناير1983 إلى مراكش... وفي طريق عودته إلى إقامته، انفجرت سيارته.ويرى البعض أن وكالة الاستخبارات الأمريكية كشفت للملك عن وجود مخطط انقلاب يدبره الدليمي ضده برفقة مجموعة من "الضباط الأحرار"، بسبب حالة التذمر في أوساط الجيش المغربي المرابط بالصحراء، بينما يرى البعض أن الدليمي كان عازما على الدخول في مفاوضات مع الجزائر...أو أنه على العكس، كان يعارض أي تقلرب مع الجزائر ما دامت تدعم البوليساريو. وبالنسبة إلى مساعده الكومندان الطوبجي، فهو قد اغتيل لأسباب تافهة ليس إلا...(انظر ضباط جلالة الملك، مرجع مذكور، صفحتا148 و156). ورسميا، توفي الدليمي في أعقاب حادثة سير حسب البيان الذي تلي على أمواج الإذاعة. وقد نظمت جنازة رسمية للمرحوم. ولكن الكذبة لم تنطل على أحد، رغم محاولات السلطات التستر على الأمر، حيث سلم لعائلة الدليمي جثمانه في نعش موصد. ولما عبر مراسل لوموند عن شكوكه في هذه الرواية، اعتقل لمدة يومين في محاولة لمعرفة المصادر التي أمدته بالمعلومات، وبعدها طرد من المغرب في 6فبراير1983.

695 - قام الحسن الثاني بزيارة خاصة إلى فرنسا في بداية شهر فبراير1970. ومع ذلك التقى مرتين بالرئيس بومبيدو. وفي لقاء صحفي مع فيليب هرمان من جريدة لوموند، تطرق أولا إلى تطبيع العلاقات المغربية الفرنسية: "نريد تدارك الوقت الضائع، عن طريق مضاعفة الجهود. أما عن مخلفات قضية بن بركة التي كانت وراء القطيعة بين البلدين، فقد صرح: "قررنا من الجانبين، طوعا ودون تخطيط مسبق، ألا نطوي الصفحة، بل أن نمزقها، كيلا تظل موجودة في الكتاب، لأنها لاتليق به". كم من شرور ترتكب باسم مصالح الدولة، بل مصالح الدول؟ وتجدر الإشارة أن السلطات الفرنسية أبعدت بمناسبة الزيارة حميد برادة وكان لا يزال طالبا، عن العاصمة الفرنسية. وقد اتصل بي لتمثيله، وتمكنت من دفع السلطات إلى أن ترجع له بطاقة إقامته، بعدأن كان مهددا بالطرد من فرنسا.

ما هو السبب الذي يجعلني أثير هذه القضية التي لا علاقة لها بالشهادة التي أقدمها حول العشرية الممتدة من1956 إلى1966، خاصة بعد منعي من دخول المغرب، وهو المنع الصادر بالأحرى عن الحسن الثاني لا أوفقير، كما أخبرني بذلك مصدر رفيع المستوى؟ السبب بسيط وهو أنني أُقحمت شخصيا في القضية.

تلقت الأوساط السياسية في15 فبراير1970 خبرا عن طريق الصحافة نزل عليها كالصاعقة، بطله حكومة الجنرال فرانكو التي سلمت الحسن الثاني دون أي محاكمة مناضلَيْن من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اعتقلتهما خمسة عشر يوما قبل ذلك بمدريد. نحن أمام عملية اختطاف مماثلة لعملية اختطاف بن بركة، ولكنها هذه المرة جهارا نهارا، بين جهازين من الشرطة ينتميان لدولتين متعاونتين أمنيا. يا له من تنسيق محكم ناجح بين الأنظمة الحاكمة ضد تقارب الشعوب وتكاملها[696].

بمن يتعلق الأمر؟ بمحمد أجار أحد أكبر زعماء المقاومة في عهد الحماية، الشهير باسم " سعيد بونعيلات" المحكوم عليه حينها بالإعدام. التجأ إلى شمال المغرب التابع آنئذ للحماية الإسبانية، وهناك ساهم في إنشاء جيش التحرير المغربي. وفي سنة1959، ساهم أيضا إلى جانب المهدي بن بركة في خلق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفي سنة1963، نجا من المصيدة التي نصبتها السلطات إثر "مؤامرة يوليوز"، والتجأ إلى الجزائر. وفي ربيع1964، حكم عليه بالإعدام غيابيا، وفي نفس السنة صدر حكم ثان ضده بالإعدام بسبب " المشاركة في إثارة الاضطرابات بالمغرب الشرقي". وحكم على أربع عشرة آخرين بالإعدام غيابيا، وبعد عودتهم إلى المغرب، ألقي عليهم القبض، ونفذ فيهم الحكم في مارس1964. وفي أعقاب توقيع اتفاقية " حسن الجوار" بين المغرب والجزائر سنة1968، لم يعد بونعيلات مطمئنا على سلامته، لهذا اختار اللجوء إلى إسبانيا، واستقر بمدريد معتزلا السياسة تماما. ما هو المصير الذي ينتظره بعد أن اختطف وسلم إلى الحسن الثاني؟

استقر أحمد بنجلون[697] بمدريد رفقة مناضلين آخرين يتوفرون على جواز سفر سوري. وكانوا مكلفين بإجراء مفاوضات حول اقتناء أسلحة خفيفة لصالح الفدائيين الفلسطينيين[698]. ولم يصدر قط في حقه أي حكم بالإدانة. ومن سوء حظه أنه أخ عمر بنجلون، الزعيم التقدمي السابق في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وهو مناضل نقابي وديموقراطي مشهود له بالنزاهة، حكم عليه بالإعدام في محاكمة1964، واستفاد من العفو في أبريل1965، ليُعتقل من جديد في مارس1966، قبل أن يطلق سراحه في شتنبر1967...

تفاقمت الأوضاع في المغرب، واحتاج الحسن الثاني كعادته إلى " مؤامرة" جديدة يرسخ بها سلطته. ولم يؤد رفع حالة الاستثناء، طبقا لما ينص عليه دستور المملكة المعدَّل، إلى أي تغيير سياسي يُذكر.

---

696 - سيعبر عبد الرحمان اليوسفي في ندوة صحفية نظمها في13 ماي 1971 عن إدانته لهذا الإجراء : "من حقنا أن نتساءل إن لم تكن الضفاف المتوسطية تشهد إنشاء عاون وثيق من نوع جديد، وغن لم نكن نشهد خلق منظمة جهوية قد نسميها "احاد الاختطاف".

697 - مسؤول سابق في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالجزائر العاصمة سنة1965، حيث كان يتابع دراسته في شعبة القانون.

698 - من المفروض أن تنقل الأسلحة على ظهر باخرة من برشلونة إلى أحد الموانئ السورية.

وشكلت عملية تسليم السلاح المحوَلة عن هدفها الأصلي الفرصة المواتية لتصفية الحساب مع الخصوم، خاصة وأن احمد بنجلون كان يقيم بمنزل أجار" العدو المطلوب القضاء عليه".

وفي أواخر شهر يناير1970، اقتحم رجال شرطة إسبان بزي مدني منزل أجار في الصباح الباكر. وألقوا القبض على الرجلين، وكان من المقرر تسليمهما توا إلى الشرطة المغربية، بيد أن حادثا قلب الأمور رأسا على عقب. ففي اليوم السابق على العملية، حلت زوجة المناضل القديم بمدريد دون إعلام مسبق. وكانت توجد في غرفة أخرى عندما اعتقل زوجها. وكانت أول فكرة خطرت ببالها وهي ترى ما يقع، أن هناك محاولة لتكرار سيناريو اختطاف المهدي بن بركة. سارعت إلى حيث يقف أفراد الشرطة، ورمت بنفسها على الأرض، وشرعت تصرخ بأعلى صوتها بالإسبانية، نظرا لكونها تنحدر من مدينة تطوان. وكان غرضها إيقاظ الجيران وجعلهم يتفطنون إلى ما يقع. نجحت الخطة، وفوجئ أفراد الشرطة، مما اضطرهم إلى اعتقالها برفقة زوجها، ولم يعد بإمكانهم تسليم أجار إلى رجال الشرطة المغربية الخفية[699].

وبمجرد الإعلان عن اعتقال الرجلين، سافر اليوسفي الذي عيش منفيا بكان توا إلى باريس، وطلب مني الالتحاق على وجه السرعة بمدريد لاستجلاء الوقائع، وتنصيب محامين إسبان، وبذل أقصى الجهود لمنع تسليم أجار للسلطات المغربية. ولما علم صديقي التونسي حافظ إبراهيم بالأمر، جاء لاستقبالي بمطار مدريد. وشرع بمجرد وصولي في صب جام غضبه على زعماء المعارضة المغربية: " لماذا لم يحضروا بأنفسهم؟ لماذا أرسلوك أنت لتخاطر من جديد بحياتك؟ لقد اعتقل أحمد بنجلون في منزلي حيث كان يختبئ بعد أن هرب من شقة أجار.وفي هذا الصباح، جاءت الشرطة الإسبانية إلى منزلي وقامت بتفتيشه في إطار التحريات التي تقوم بها. أخشى أن يلقى عليه القبض في أي لحظة، وانت أيضا مهدد بالاعتقال".

تفهمت قلقه المشروع، ولكن لم يعان واحد من من أي مضايقات.

اتصلت بزملائي الإسبانيين، وخاصة الأستاذ خوان مولا لوبيز من هيئة مدريد الذي نصب منذ الأيام الأولى للدفاع عن المعتقلين، وهو الذي أبلغني الخبر الحزين، فالرجلان سلما للسلطات المغربية[700]، بينما سلم المغاربة الأربعة الآخرون الذين يتوفرون على جواز سفر سوري إلى سفارة سوريا، ليتم طردهم بعدها. وقد بذل الأستاذ خوان مولا أقصى الجهود لمنع التسليم. وأعضاء الحكومة الإسبانية أنفسهم لم يكن لهم موقف واحد في هذه القضية، ويبدو ان وزير الداخلية بل وحتى وزير العدل، عارضا هذا الخرق السافر للقانون الإسباني[701]. وانطلقت عفويا حملة للدفاع عن الرجلين، ولكن دون جدوى.

لم يكن الجنرال فرانكو يحس بأي حرج وهو يوجه ضربته لليسار المغربي، فالمهم بالنسبة إليه هو إرضاء أحد آخر أصدقائه ملك المغرب، خاصة وأنه كان يسعى إلى إبرام اتفاق مع الرباط حول استغلال الفوسفاط بوادي الذهب، بل إن وزير الشؤون الخارجية لوبيز برافو كان عازما على الذهاب إلى الرباط

---

699 - كان السيناريو أبسط من سيناريو باريس، فليس هناك رجال شرطة حقيقيون متنكرون، ولا مجرمون، ولا عملاء الاستخبارات يحركون الخيوط في الخفاء. ولكن هناك خلل مشترك فاجأ مدبري العمليتين، التهامي الأزموري بباريس، وزوجة أجار بمدريد.

700 - لم يتم تقديم أي طلب تسليم رسميا، ببساطة لأن القانون الإسباني لا ينص على مثل هذا الإجراء.

701 - لا توجد أي اتفاقية تسليم بين البلدين.

للشروع في مفاوضات حول هذه المسألة. وها هو يقدم يوم15 فبراير" هديته" للنظام المغربي. وما كان على أفراد الشرطة المغربية سوى أن يحلوا بمطار مدريد ليستلموا بأنفسهم أجار وبنجلون، ويحملوهما مقيدي الأيدي ومعصبي الأعين على متن طائر خاصة متجهة إلى الدار البيضاء[702].

وبعد عودتي من مدريد، اتصلت من باريس بالأسقف الكبير للرباط جان بيكمان راجيا منه أن يتدخل إنسانيا لدى الحكومة المغربية. وطلبت أيضا من رئيس جمعية فقهاء القانون الكاثوليك " باكس رومانا" الأستاذ المحامي رويس خيمينيس التدخل لدى بول الثاني. وتدخل الأستاذ المحامي موليز لوبيز من جانبه لدى الفاتيكان. وقد أخبره سفير البابا بمدريد يوم23 فبراير أنه توصل بمعلومات من الرباط تجعله " لا يعتقد أن حكم الإعدام سينفذ توا في حق أجار".

ظلت زوجة أجار عشرة أيام قيد الاعتقال في إسبانيا، وبعد إطلاق سراحها حلت بباريس ونصبتني لتنسيق عملية الدفاع عن زوجها أمام المحاكم المغربة، ولكن دون أن أذهب بنفسي إلى الرباط، لأن السلطات المغربية أصدرت قرارا بمنعي من دخول التراب المغربي. وبطلب مني، التحق بالرباط الأستاذان المحاميان بناصر من هيئة تونس العاصمة، وبلحسين من هيئة الجزائر العاصمة. استقبلهما وكيل الملك لدى محكمة الاستئناف ولم يستقبلهما وزير العدل الذي أجابهما ببساطة: " اجهل كل شيء عن القضية" (كذا) مع أن الجميع في المغرب كان منذ منتصف فبراير على علم بتسليم الرجلين. وساد القلق أوساط المعارضة، حيث تعرض العديد من المناضلين للاعتقال في مختلف المناطق المغربية، وضمنهم محمد الفرقاني عضو المكتب المركزي والنائب السابق عن أكادير، والأستاذ المحامي توفيق الإدريسي من هيئة الدار البيضاء وزملاء آخرون بمناطق مراكش والدار البيضاء وفاس وسلا...وخشي مسؤولو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يتجدد سيناريو1963، ليتم اختلاق " مؤامرة" مدبرة ضد الملك انطلاقا من " اعترافات" المعتقلين بإسبانيا...

بعثت في27 مارس برسالة إلى النقيب كلود لوسان رئيس الاتحاد الدولي للمحامين طالبا منه التدخل لدى سلطات الرباط. وأصدرت عريضة للتنديد باعتقال أجار وبنجلون وتسليمهما. ووقعها العديد من الشخصيات السياسية ومنهم فرانسوا ميتران وميشيل روكار وروبير وكلود إستيي، وغيرهم...ويكون لزاما على زوجة أجار انتظار شهور طويلة قبل أن تعرف أن زوجها ما زال على قيد الحياة. وظل كل من أجار وبنجلون طوال مدة الاحتجاز معصوبي العينين ومقيدي اليدين والقدمين...

توفي الجنرال ديغول في 9نونبر1970، بعد وفاة والدة المهدي بن بركة كمدا وحزنا. وكنت قد أرسلت مقالا إى لوموند بعنوان: " بن بركة...ها هي خمس سنوات قد مرت..." ولم ينشر، ولكن وفاة الجنرال ديغول عجلت بإخراجه من الأرشيف، فهو المقال الوحيد الذي يتجرأ على انتقاد الرئيس الفرنسي. ورفضت زوجة الجنرال رغم كل المساعي والملتمسات، تقبل عزاء الحسن الثاني، ليكون رئيس الدولة الوحيد الذي تلقى مثل هذا الرفض.

---

[702] - ارتفعت أصوات الاحتجاج في كل مكان ضد هذه الفضيحة، ومن كل الفئات، من مثقفين كبار ورجال قانون وسياسيين إسبان. ولأول مرة منذ الحرب الأهلية اجتمعت كلمة أعضاء هيئة مدريد التي تبنت القضية التي دافع عنها في البداية مولا وجيل روبلس ورويز خمينيس.

وست أسابيع بعد ذلك، رخصت الحكومة الفرنسية، بمناسبة تنظيم السفارة الفرنسية حفل استقبال على شرف وزير الشؤون الخارجية السيد موريس شومان، للسفير الفرنسي بالرباط[703] استدعاء وزير الداخلية المغربي الجنرال أوفقير هو وأعضاء الحكومة المغربية الآخرين، مع أن القضاء الفرنسي سبق وأن أدانه غيابيا أربع سنوات قبل هذا التاريخ.ها هي الحكومة الفرنسية نفسها تمرغ في التراب القضاء الفرنسي، ليتبين حجم التردي الذي طال مفهومي الشرف والعدالة.

" الاستمارة" التي عثر عليها في محفظة فيغون

عثرت الشرطة غداة " انتحارفيغون" في محفظته على نسخة من " استمارة" من أربع صفحات تحمل خط شخص آخر[704]. ولا شك أن هذه الاستمارة كانت موجهة لاستنطاق المهدي بن بركة، إما عن طيب خاطر، او بعد اختطافه.

وفي اليوم السابق على انطلاق المحاكمة بمحكمة الجنايات بباريس، أضيف ملف التحقيق مع فيغون إلى القضية. وما إن وقعت عيني على الاستمارة، حتى استوقفتني المعرفة العميقة لكاتبها بالوضعية السياسية المضطربة بالمغرب وامتداداتها بالجزائر، فكل الأسئلة تنصب على السياسة المغربية وتحركات المعارضة سواء في الداخل أو الخارج. تراني عاجزا مثل جميع زملائي عن تحديد الشخص الذي كتبها بخط يده واختار الأسئلة. كل ما يمكننا قوله إن وراءها خبير من جهاز الاستخبارات المغربية أو الفرنسية أو هما معا، وهو الذي قدمها لفيغون. ولم يخطر ببالنا أن يكون كاتب الوثيقة هو أحد زملائنا، بيير لومارشان.

اطلع دانييل غيران أول مرة على " الاستمارة" وهو يصحح مسودات الدفتر الأول من طموانياج كريتيين المخصص للقضية. ولكم كانت دهشته كبيرة عندما طلب من لوكانار أنشيني في خريف1969 أن تقدم له كل الوثائق المتعلقة بجاك فوكار، وقد كان بصدد كتابة مقال عنه، فإذا به يعثر ضمن الوثائق التي قدمت له على نسخة من " الاستمارة" مضاف إليها خمسة أسطر. وعندما استفسر عن الأمر، قيل له إن محاميا من خارج العاصمة غير معروف في الجريدة أحضر الوثيقة في فترة الانتخابات الرئاسية، ولم يدل باسمه، ولكنه ذكر أن تلك الوثيقة كتبها المحامي بيير لومارشان[705]. أخبرت جريدة اوكانار قراءها بالأمر يوم11 مارس1970، موجهة أصابع الاتهام إلى هذا المحامي، كما أن موريس كلافيل أعاد نشر الخبر في لونوفيل أوبسرفاتور في 30 مارس. ودانييل غيران نفسه نشر الوثيقة التي "اكتشفها" في جريدة يسارية وهي ليديو أنترناسيونال في14 مارس، وعاد للحديث عنها في الشهر الموالي[706].

---

[703] - في17 دجنبر1970

[704] - صرح الوكيل العام للجمهورية يوم27 يناير1966: "الأشياء والوثائق التي عثر عليها في منزل فيغون بعد وفاته(...) تم فحصها من قبل القاضي زولنجر بحضور النتهمين والطرف المدني مدعوما بهيئة دفاعه. واسترعت الانتباه وثيقة مكتوبة بخط اليد يبدو أن فيغون ليس هو من كتبها. وهي تتضمن استمارة(...) ومن الضروري إجراء التحريات لمعرفة من كتبها". وفي الواقع، لم تُجر أي تحريات.

[705] - تكرر ذكر اسم هذا المحامي كثيرا في جلسات التحقيق، ولكنه ظل دائما ينكر بشدة كل ما ينسب إليه، مما جعله يفلت من أي متابعة قضائية.

[706] - مما يستلفت النظر أن لومارشان لم يتقدم بأي شكوى بالقذف ضد هذه الصحف، ولم ينشر أي بيان تكذيب لما ورد فيها.

وفي نفس الفترة، أخبرني صحفي آخر من لوكانار صديقي كلود أنجيلي أن الجريدة توصلت بتلك النسخة من " الاستمارة" من مجهول أرفقها بعبارة تبين أن كاتبها هو لومارشان. وكان علي طبعا أن أحصل على دليل يثبت هذا الاكتشاف بالغ الأهمية.

تختلف النسخ الجديدة " للاستمارة" عن النسخة التي عثر عليها في محفظة فيغون[707]، فهي تتضمن خمسة اسطر إضافية مكتوبة أيضا بخط اليد:

" عواقب نتيجة
المؤتمرالعربي
مؤتمر الإيليزي
الجنرال – بومبيدو – فريي – فوكارد Focart(كذا)
بيير لومارشان".

وفي الواقع، يبدو من خلال فحص متمعن لنسخة " فيغون" أن السطر الأول "عواقب نتيجة..." موجود فيها ولكنه غير واضح ولا يمكن قراءته. ربما كانت هناك محاولة لمحوه لاستعمال مادة كيميائية. من يكون وراء هذه المحاولة؟ لماذا؟ ومتى قام بذلك؟ كل شيء ممكن في مثل هذه الملفات، وقد يكون فيغون متوفرا على النسخة الأصلية. ولكن، هذه الأسطر، هل عُدِّلت أم أمليت أم أضيفت قصد توجيه أصابع الاتهام إلى " كبار" البلد، وخاصة جورج بومبيدو، عن طريق تفجير فضيحة في عز الحملة الرئاسية سنة1969، او بالأحرى تأمين غطاء وحماية وراء هؤلاء الكبار؟ أم أنها محيت كي لا تطلع عليها محكمة الجنايات؟

بعد أن أضيفت هذه الأسطر في نسخة ثانية من الاستمارة، لماذا غُيِّر ترتيبُ جملة " المؤتمر العربي" ليجيء مخالفا للترتيب الذي وردت فيه في النسخة الأولى أي في سطر واحد، وإن كانت قريبا ممحية؟

" المؤتمر العربي": قد لا تجعلنا هذه العبارة نحدد بالضبط تاريخ كتابة هذه " الاستمارة" ولكنها على الأقل تجعلنا نجزم أن هذه الأسطر الخمسة كتبت بعد 17 شتنبر1965، فمؤتمر رؤساء الدول العربية انعقد فعلا بالدار البيضاء من 13 إلى 17 شتنبر

" مؤتمر الإيليزي": بأي مؤتمر يتعلق الأمر، هذا على افتراض أن مؤتمرا ما انعقد بهذا الاسم؟ متى انعقد؟ ولماذا؟ وما هو سبب ذكر أسماء شخصيات بومبيدو وفريي وفوكار؟ هل كان الغرض التلميح إلى فيغون، وهو يتسلم الاستمارة، أن لومارشان له علاقة بهذه الشخصيات؟ وأنها تؤمن الغطاء للعملية؟ إضافة إلى ذلك، فاسم السكرتير العام للإيليزي فوكار Focartيكتب بطاء في آخره، فكيف يفسر هذا الخطأ في كتابة اسمه في الاستمارة على هذا النحو فوكارد Focart؟ لا شك أن الغرض هو التكتم على العلاقات الوطيدة مع هذه الشخصية البارزة[708].

أشار فيليب برنيي إلى هذه (الاستمارة" في حوار لاحق مع ف. بلوكان ولم يتورع عن القول " إن السفر إلى القاهرة تم في شهر غشت 1965"، مع أنه كان في 2 شتنبر. واستطرد قائلا: " التقيت

---

707 - مهما يكن، فهي تختلف عن تلك التي قدمتها الشرطة للقاضي أوريك...

708 - الرئيس النافذ لمنظمة العمل المدني كما بين ذلك جاك فوكار في مذكراته. ألم يكن هذا الجهاز وطيد الصلة على الأقل داخل فرنسا بالجواسيس المكلفين بمحاربة أعضاء المنظمة المسلحة السرية بالجزائر سنتي1961و1962، التي يرأسها بيير لومارشان.

بالمهدي بن بركة بمقر المؤتمر الإفريقي الأسيوي، من دون حضور فيغون، لأن هذا الأمر لم يكن يهمه. وأثرت معه قضية " الاستمارة" الموجهة له التي قدمها لي فيغون قائلا إنه تلقاها من بيير لومارشان. وقد طلب مني بن بركة أم أدع هذا الموضوع جانبا...". وكان لوبيز قد أشار إلى " الاستمارة" في حديثه عن سفر بيرنيي وفيغون إلى القاهرة[709]. هل يكون بيير لومارشان هو الذي كتب بخط يده " الاستمارة" قبل أن تضاف الأسطر الخمسة بعد سقوط بن بلة، اعتبارا لنوعية الأسئلة المطروحة؟

كان علي إذن أن أسعى جاهدا لإثبات صحة أقوال الشخص المبلِّغ والدور المفترض الذي قام به لومارشان. لهذا اتصلت بالنائب العام.وقد وجدت عناء كبيرا في إقناعه بالترخيص لي بالاطلاع من جديد على ملف القضية برمته، وكلي أمل في أن أعثر فيه على دليل يقودني إلى صاحب الخط الذي كتبت به "الاستمارة". وفي نفس الوقت، أرسلت جوابا إلى دانييل غيران الذي أخبرني بما اكتشفه.

وبعد ثلاث ساعات قضيتها في مكتب حفظ أصل ملفات القضايا بمحكمة الجنايات، عثرت على رسالة مكتوبة بخط يد بيير لومارشان أضافها بنفسه إلى الملف، تحت رقم1234. أجريت مقارنة سريعة بين الوثيقتين جعلتني ميالا إلى تصديق المعلومة. بادرت دون إبطاء إلى المطالبة بنسخة من الرسالة، وقدمت الوثيقتين إلى صديقة لي خبيرة في خط اليد.وجاء جوابها ليؤكد ما انتهيت إليه، فبالنسبة إليها لا مجال للشك أن كاتب الوثيقتين شخص واحد. أخبرت زملائي بما توصلت إليه، والتمسنا من وزير العدل روني بليفين أن يتفضل بإعطاء الأمر بإجراء مقارنة بين الوثيقتين يقوم بها خبير يعينه قصد الحصول على تأكيد رسمي لشكوكنا. تلكأ الوزير في الاسجابة لطلبنا، ولم يبد أي حماس للتعرف على كاتب " الاستمارة". واختار أخيرا السيد ميتمان لإجراء الخبرة. وقد قدم خلاصاته في 6 أكتوبر 1971، والغريب أنه لم يقدم جوابا قاطعا يضع حدا للشكوك. ومع ذلك، قررنا عدم التخلي عن هذا الدليل. وسيتجدد البحث في هذا الاتجاه بمجرد رفع الدعوى الثانية سنة 1975، وسأعود إلى هذه النقطة في حينه.

ولا ننس الإشارة هنا إلى تقديم الأستاذ المحامي ج. إسورني في 3 يونيو1970 طلب مراجعة الحكم الصادر في حق سوشون، ولكن دون جدوى.

محاكمة مراكش (14 يونيو1971)

لم أتمكن من حضور جلساتها، لهذا لن أقدم شهادة شخصية عنها، وسأشير إليها باقتضاب، بعد الحديث عن مهمتي بباريس[710]. وبطلب من اليوسفي، شكلت " لجنة دولية للدفاع لإنقاذ المائة والثلاثة والتسعين"، وقد وافق روبير بورون على ترؤسها[711]. وتقلدت منصب كاتبها العام. وحصلت على موافقة العديد من السياسيين والمثقفين على الانخراط فيها، من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا و إنجلترا.

---

709 - "كان فيغون مكلفا من جانب آخر، في المستوى السياسي في إطار جلسات الإعداد للفيلم المتعلق بعمليات تحرر الشعوب المستعمرة، بطرح أسئلة متنوعة على بن بركة تمكن الحكومة المغربية من استجلاء موقفه من إمكانية المشاركة في المستقبل في حكومة جديدة"(كذا) جلسة التحقيق بتاريخ4نونبر1965. ألم يكن الهدف بالأحرى تمكين مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بمعرفة وجهة نظر بن بركة حول هذه الوقائع؟

710 - انظر أيضا مقالي في لاكروا بتاريخ17 يونيو1971، بعنوان : محاكمة بمراكش.

711 - وزير سابق ورئيس حركة "هدف 72".

وخلال المحاكمة نشر هذا المسعى الذي قمت به في وثيقة بعنوان: " دفاع وتضامن مع الديموقراطيين المغاربة – محاكمة المائة والثلاثة والتسعين بمراكش"[712]. وفي نفس الوقت، نشرت وثيقة أخرى على يد فرع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بباريس بعنوان: " محاكمة مراكش. شعب بأكمله يهب للنضال".

انطلقت المحاكمة في 14 يونيو1971 بالمحكمة الجهوية بمراكش، وكان مقررا أن تعقد بالمحكمة العسكرية بالرباط، ولكن هذه المحكمة دفعت بعدم الاختصاص، حيث لم توجه تهمة " المس بالأمن الخارجي للدولة" إلى الأظناء. وحضر من هؤلاء مائة وواحد وستون، واثنان وثلاثون متهما، سيحاكمون غيابيا، على أساس أنهم في حالة "فرار"، ومن بينهم المهدي العلوي ومحمد البصري وبن حمو ومحمد بن سعيد ومحمد بن يحيى وعبد الفتاح سباطة وعبد الرحمان اليوسفي وحسين المانوزي[713].

آزرت مجموعة كبيرة من المحامين، المتهمين وكان ضمنهم الفرقاني ومنصور وأجار وبنجلون وخمسة محامين من بينهم محمد اليازغي. وعلى غرار محاكمة1964، تكفل عبد الرحيم بوعبيد بتنسيق عمل هيئة الدفاع واضطلع بدور الدفاع السياسي عن كل هؤلاء المناضلين، وإلى جانبه نذكر الأساتذة محمد بوستة وعبد الكريم بنجلون وعمر بنجلون وآخرون. وحضر مراقبان من هيئة باريس وروما، وهما على التوالي كلود بورغي ولويجي كافالييري، ليشهدا على " هذه المحاكمة المسرحية"، وعلى خروق الإنسان وعلامات التعذيب الظاهرة على أجساد المتهمين التي أثبتتها الخبرة الطبية. وأشارت كل الصحف الفرنسية، وخاصة لوموند ولومانيتي ولونوفيل أوبسرفاتور ولكسبريس وطموانياج كرتيين[714] لهذه المحاكمة، فمنذ تفجر قضية بن بركة، أصبح الاختطاف ماركة مغربية مسجلة.

وبعد شهرين من الجلسات، طالبت النيابة العامة في أعقاب نرافعة صارمة جدا، بل أقرب إلى " القذف" حسب هيئة الدفاع، بالإعدام في حق16 متهما، وفي حق " الفارين" الاثني والثلاثين، وبالسجن المؤبد ضد المائة والاثني والعشرين متهما المتبقين[715] وقد استغرب العديد من المراقبين وهم يستمعون إلى هذه المرافعة العنيفة. ألم يقم الحسن الثاني نفسه بنوع من النقد الذاتي بعد أحداث الصخيرات، حيث صرح قائلا: " سأحدث بعض التغيير في طريقة حكم وطني، بدءا بنفسي". ألم يحاول في شهر غشت

---

712 - حكيت فيها طبعا عن "قضية مدريد...او التعاون البوليسي بين الحكومات". ونادى روبير بورون في الافتتاحية إلى العمل دون تردد شرقا وغربا وفي العالم الثالث من أجل إعطاء الأولوية للضمير والوعي العالمي عوض التذرع الأبدي ب "المصالح العليا للدولة" و" عدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول".

713 - هذا العضو النشيط في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والمناضل النقابي سيختطف بدوره على يد المخابرات المغربية في أكتوبر1972، خلال زيارة له إلى تونس.وسيعتقل فيما بعد في فيلا المقري، ثم في النقطة الثابتة3. وسيتمكن من الفرار رفقة مجموعة من رفاقه في يوليوز1975. وبعد إلقاء القبض عليه من جديد، سيختفي إلى الأبد.

714 - ذكرت هذه الصحيفة أن "مقابل193 متهما، فإن 6 مسدسات صدئة ولغمان وبندقية رشاشة واحدة(كذا) تمثل دليلا على وجود مؤامرة جديدة ضد "الأمن الداخلي للدولة"، وعلى رغبة هؤلاء العمال 45 والفلاحين37 وبضعة تجار وحوالي دزينة من الأساتذة وخمسة محامين، وكلهم مناضلون في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو متعاطفون مع الحزب، في قلب نظام الحكم في البلد، "قصد تعويضه بنظام جمهوري واشتراكي".

715 - لم ينفع لا إنكار المتهمين القاطع للمنسوب لهم، ولا علامات التعذيب الظاهرة التي تبين المعاملة اللاإنسانية التي تعرضوا لها ولا الأدلة الدامغة أثرت في النائب العام...اقتنع فقط ب "الاعترافات" المحصل عليها في "ظروف" معروفة على يد أفراد الشرطة...زالأدهى والأمر أنه لم يتورع عن الادعاء أن "أبطال الجريمة" هؤلاء هم الذين تسببوا بأفكارهم في المذبحة الرهيبة التي وقعت في10 يوليوز بالصخيرات والتي كان المستهدف فيها كما يقال الملك نفسه.

تحقيق بعض الانفراج السياسي، حيث كلف أخاه الأمير عبد الله بربط الاتصال بعبد الرحيم بوعبيد بنفسه؟ في الحقيقة، لم تكن ثمة نية حقيقية وراء هذه المبادرات، لهذا فشلت المفاوضات بين الطرفين، ورفض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الاقتراحات الهزيلة التي عرضت عليه، في إطار مساومة رخيصة، يلتزم بموجبها النظام بتخفيض عدد المتابعين قضائيا، مع بعض التمثيلية الضعيفة في الحكومة. ولم يكن في نية الحسن الثاني الحديث عن الإصلاحات الهيكيلية ومنها انتخاب مجلس تأسيسي، ولا التطرق للقضية الرئيسية منذ1956، قضية "اختفاء" المهدي بن بركة...

وأخيرا في 17 سبتمبر، صدر حكم مخفف عن المحكمة. وإذا كان محمد أجار قد حكم عليه من جديد بالإعدام، وهو نفس الحكم الذي صدر غيابيا في حق أربعة مناضلين آخرين، وهم الفقيه البصري والمانوزي وسباطة وبوراس الفيكيكي، فإن اليوسفي والعلوي واليازغي حكم عليهم بالبراءة. ومثل هذه الأحكام تمكن النظام من أن يظهر للعالم "رزانة" عدالته، واستقلالية قضائه"، رغم ان هؤلاء مثلهم مثل النيابة العامة لم يبالوا بفراغ الملف وتهافته...

أحداث الصخيرات(10 يوليوز1971)

لن أتوقف كثيرا عند هذه الأحداث، غذ لا علاقة لها بموضوع كتابي، ما عدا فيما يخص بالتأكيد قضية عدي أوبيهي. وسأكتفي بإيارد مقطع من لوموند يكشف عن النزوع السلطوي الشمولي للملك الحسن الثاني: توالت تصريحات الملك،والملك وحده، وندواته الصحفية، حتى بدا كما لو كان المخول الوحيد لسرد الوقائع وتقديم تأويل لها. وأي سؤال، أو حادثة تعد مساسا بشخص جلالته، إن هي تناقضت مع ما يرويه الملك"[716].

وقد صرح بوعبيد من جانبه في9 غشت1971: "ليس أوفقير الرجل القوي في النظام، فالملك فقد ثقته فيه قبل زمن طويل. لهذا فهو يكلفه بأعمال القمع كي يشوه صورته"[717]. بدا ذلك خاصة غداة مذبحة الصخيرات، حيث فرض الملك على أوفقير أن يحضر شخصيا تنفيذ حكم الإعدام في المتمردين في13 يوليوز1971، ومنهم صديقان حميمان له، وهما الكولونيل الشلواطي والكولونيل بوغرين. وهو الأمر الذي لن يغفره أوفقير أبدا للحسن الثاني، لا سيما وأن الملك أمر الكتيبة المكلفة بتنفيذ الإعدام بالبصق على الحثث. وقد سارع أوفقير بمجرد ما تسلم منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة الملكية إلى تبرئة الضباط الصغار الذين شاركوا في المذبحة، غير مبال بتعليمات الملك الصارمة في هذا الصدد. وكرد فعل، عمد الحسن الثاني إلى إصدار أمر يستفيد بموجبه كل الضباط الذين كانوا أعضاء في هيئة المحلفين بالمحاكمة من الحق في التقاعد.

وازدادت قوة الدليمي بتثبيته على رأس الإدارة العامة للأمن الوطني، ولكنه لم يعد تابعا سوى لشخص واحد هو الملك.

---

716 - السيد لغريس،27 يوليوز،1971.

717 - عرض بوعبيد الشروط التي يضعها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كي يقبل الدخول في أي حكومة جديدة، وهي نفس الشروط التي وضعها الحزب سنة1965: "انتخابات حرة، ودستور جديد يعطي دورا أساسيا للبرلمان. والفصل بين السلط وتبني برنامج إصلاحات اجتماعية جذرية".

انتحار التهامي الأزموري

وقع حادث مؤلم سنة1971، ويتمثل في انتحار التهامي الأزموري[718]. وسرت إشاعات، أشار إليها من جديد الصحفي ستيفان سميث في لوموند بتاريخ 27 أكتوبر2001 ثلاثين سنة من حادث الانتحار: "تروج معلومة خاطئة مفادها أن الأمر يتعلق بتصفية إجرامية للشاهد الوحيد في القضية، وقد " وجد ميتا، مخنوقا بواسطة السلسلة الحديدية لدراجة هوائية". ونفس التفسير الخاطئ لموت التهامي الأزموري نجده في فيلم "رأيتهم يغتالون بن بركة..."، مع أن أصحابه يدعون أن عملهم ثمرة عملية توثيق دقيقة"[719]. كلا، فالتهامي الأزموري انتحر فعلا. إن له شخصية عرضية في أي وقت للاكتئاب الحاد، لهذا لم يطق الهجمات العنيفة التي تعرض لها منذ1965، في وسائل الإعلام وعبر الهاتف. وكان شديد الرغبة في الذهاب إلى المغرب لؤية أمه المرأة الطاعنة في السن، ولكنه لم يكن مطمئنا على حياته، خاصة وهو يتابع أخبار القمع الذي ينهال على المناضلين بالمغرب. والدليمي نفسه "استدعاه للمجيء إلى بلده، حيث لن يسائله أحد". ولكنه لم يطق فكرة أن يتهمه أحد بكونه هو أيضا خان بن بركة. ومن هنا قرار الانتحار. وقد سبق أن قام بمحاولة انتحار أوى حيث ابتلع كمية كبير من الدواء. ولكن محاولته باءت بالفشل، ونقل إلى المستشفى. وبمجرد خروجه، عاود الكرة، وشنق نفسه بحبل في منزل الصديقة التي كان يعاشرها.وهي التي وجدته مشنوقا مساء يوم25 فبراير بعد عودتها من العمل. وبعد ثلاثين سنة، مازالت تتحرق حزنا وكمدا وهي تستحضر ذلك المنظر المروع.

اللجنة من أجل الحقيقة في قضية بن بركة

منذ 8 نونبر1965،نصَّب الأعضاء السابقون في "لجنة فرنسا والمغرب العربي" الذين تدخلوا سنتي 1953 و1954 لصالح السلطان سيدي محمد بن يوسف، أنفسهم " ترجمانا للمشاعر الجياشة التي أثارتها عملية اختطاف المهدي بن بركة في قلب باريس" " ووجهوا نداء إلى ملك المغرب الحسن الثاني الوحيد الذي بإمكانه أن يطمئن الرأي الدولي والفرنسي". وبعثوا له برسالة شخصية يوم15 دجنبر، ولكنها ظلت حبرا على ورق. حينها تقرر إنشاء " لجنة من أجل الحقيقة في قضية بن بركة"، برئاسة الأستاذ شارل أندري جوليان[720].

---

[718] - كان حينها يعمل أستاذا للغة العربية وعلم الاجتماع المغربي بكلية فانسين بفرنسا.

[719] - صرح المخرج سيرج بيرون للاغازيت دي لوزان في14 ماي2005 :" حاولنا أن نقترب ما أمكن من الحقيقة. لهذا اطلعنا على ملفات القضية، وقرأنا كل المقالات، واطلعنا على كل وثائق المرحلة. يتعلق الأمر في العمق بحقيقة أرجو أن تكون وثائقية، رغم أننا أمام عمل تخييلي". دعنا من الأوهام، يتعلق الأمر بفيلم جيد لا شك في ذلك، ولقد كان بالإمكان إنجازه سنة1966، لأنه لا يعمل سوى على تكرار رواية فيغون في لكسبريس، وهي رواية فندتها أطراف عديدة.

[720] - تضم اللجنة شخصيات من اليسار مثل فرديي وبارات وغيران ولنتان وبيرك وبوردي وريبريو ورودانسون وسافاري وجوكس وآراغون، وديغوليين مثل كلافيل وهامون وآستيي وبيرون وكابتانت وآخرين كمونود...

وفي 17 يونيو، أطلقت اللجنة نداء نشرته على العموم[721]، وانعقد اجتماع ضخم في "التعاضدية" للمطالبة بالكشف عن الحقيقة كاملة. ولم يتردد شارل أندري جوليان في الكتابة غداة الاستقالة المفاجئة لفرانسوا مورياك من لجنة " فرنسا والمغرب العربي": " ليست شخصية بن بركة ولا المكائد المغربية هما اللذان يسترعيان النظر، بل بالأحرى الظروف التي وقع فيها الاختطاف وما يستتبع ذلك من مسؤوليات في الجانب الفرنسي، إلى حد أن قضية بن بركة تخلق حالات من تأنيب الضمير تذكرنا بقضية دريفوس"[722].

دأبت اللجنة على الاجتماع بانتظام، ولن تكف طوال سنوات عديدة عن مواصلة أبحاثها، إلى جانب عائلة بن بركة وفريق محاميه، قصد الكشف عن الظروف التي تم فيها اختطاف الزعيم المغربي وامتدادات تلك العملية. وقد نشرت العديد من المقالات في هذا الإطار بطموانياج كريتيين[723]. وفي شهر نونبر1972،نشر رئيس اللجنة رسالة في لوموند يطالب فيها بإعادة فتح القضية، مذكرا بالطلبات التي قدمتها زوجة بن بركة وابنه لوزير العدل في هذا الصدد سنة1970 وفي أكتوبر1972، ومما ورد في الرسالة: " أصبحت الظرفية مناسبة بفضل فيلم " اغتيال بن بركة" الذي جعل الجمهور العريض يكتشف المأساة"[724].

وفي السياق نفسه، كتبت قائلا[725]: " يشكل الجانب الغامض في الفيلم نوعا من " التلاعب بثقة" الرأي العام، ليصبح الغموض بالنسبة إليه لصيقا بقضية بركة(...) وبالنسبة إلى الجميع، يبدو الاختطاف (الحقيقي) لزعيم المعارضة المغربية واغتياله بالتأكيد من فعل وكالة الاستخبارات الأمريكية ومجموعة من " المرتزقة" والجنرال أوفقير وبعض أفراد الشرطة أو أعضاء المخابرات الفرنسية، وكل هذه الأطراف اتفقت على منع عودة بن بركة إلى المغرب، وهو الذي أصبح فيما يبدو موضوع تقدير خاص من العاهل المغربي(...) وأرى أن من الخطأ تحميل المسؤولية الأساسية لأوفقير ولوكالة الاستخبارات الأميركية، مما يعني منح صك البراءة للقصر وساكنيه بالرباط(...) وبالنسبة إلي، لا مجال للشك أن قرار إحضار زعيم المعارضة إلى المغرب صدر عن الملك نفسه. أما عن عملية الاغتيال، فذلك ما زال لغزا مغلقا..."[726]

محاولة انقلاب16 غشت1972

---

721 - " لايمكن للرأي العام أن يقبل إقدام بعض العناصر المنفلتة أو الموجهة على عمليات اختطاف سياسية فوق التراب الفرنسي. ويطلب من الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها بوعي وتبصر، وأن تجند كل الوسائل لتسليط الضوء على مصير المهدي بن بركة، قصد الكشف عن الجناة ومعاقبتهم أيا كانت المناصب التي يتقلدونها".

722 - رسالة نشرتها لوموند في2فبراير1966.

723 - سنة 1966، مقالة في العدد45 عنوانها: "عرض حول القضية" اتقديم بن بركة ودوره وأعماله، وفي العدد 46 سنة1976، مقالة "دروس المحاكمة الأولى وثغراتها"، وفي سنة1973، تضمن العدد 54 مقال "موت بن بركة: ملف يجب أن يُفتح".

724 - يرفض مخرجا الفيلم إيف بواسي وجورج سمبرون فكرة كونهما أعادا بناء قضية بن بركة.

725 - في لاكروا بتاريخ4 نونبر1972.

726 - وقلت أيضا : "يسجل للفيلم مع ذلك أنه كشف عن التواطؤ بين أجهزة الشرطة من بلدان مختلفة، في إطار واقع مؤسف نسميه "الأممية البوليسية".

ظلت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على حالها من التدهور، حيث اتسعت الهوة بين جماهير شعبية تزداد فقرا، وأقلية من "شركاء" الملك ما تنفك تراكم الثروات، مما أدى إلى اندلاع حركات أضراب جديدة، سواء في أوساط العمال، كإضراب قطاع النسيج مثلا، أو في صفوف الطلبة. وكانت الفئة المحظوظة تستمد امتيازاتها سواء عن طريق مشاركتها المباشرة في نهب خيرات البلد بتواطؤ مع الشركات الأجنبية، أو استفادتها من الفساد المستشري في كل المجالات.

ويبدو أن الجنرال أوفقير، كما يقال، أراد مواجهة انحلال السلطة المتمثل أساسا في الفساد المستفحل في البلد، ووضع حد أيضا للمعاملة التي يلقاها المعارضون. مهما يكن، هز انقلاب جديد النظام في 16 غشت 1972، حيث هوجمت طائرة ملكية وهي تقل الملك في طريق عودته إلى المغرب بعد انتهاء زيارته لفرنسا. وأدى فشل الانقلاب إلى " انتحار أوفقير"، رأى فيه العاهل المغربي " انتحار الخيانة"[727]. نحن أمام كذبة أخرى. لم لا الحديث دون مواربة عن " تصفية خائن" في اللحظة التي جاء فيها " لتقديم الحساب" لسيده المختبئ في سفارة لبنان.

جرت محاكمة المتآمرين من 17 أكتوبر إلى 8 نونبر بالقنيطرة. وصدر الحكم بالإعدام على العديد من المتهمين، وأحكام قاسية بالسجن.

صرح عبد الرحيم بوعبيد للورور، بعد أن اتهمه العديد من منفذي عملية الانقلاب بالضلوع في المؤامرة: " لاشيء هنا يمكن أن يزعجني(...) فالاختفاء المأساوي لرفيقي العظيم في النضال شكل حاجزا يفصلني عن الحسن الثاني ويمنع أي تقارب بيننا"[728].

ولم يدفع موت أوفقير مع ذلك الحسن الثاني إلى تغيير موقفه فيما يخص " اختفاء" المهدي بن بركة[729]. وقد صرح في 23 غشت لجان موريك من وكالة فرانس برس: " أقولها لك بكل صراحة وصفاقة: لا آسف على اختفاء بن بركة، فقد كان شخصا مثيرا للقلاقل في المستوى الدولي(...) أما عن كون أوفقير كان المحرض والمسؤول عن اختفاء بن بركة، فيمكنني أن أؤكد لكن أنني لم أحصل على أي دليل قاطع يثبت ذلك حتى اللحظة، ولم أحصل من أوفقير على أي اعتراف".

تصريح ماري لويز بوشسيش

صدر عدد 24 غشت من لورور متضمنا في صدر صفحته الأولى تصريحا مدويا لماري لويز بوشسيش. لم تنف العلاقات السابقة لزوجها بالمغاربة، وبينت أنها نفسها " اشترت خمسة أشهر قبل تفجر ما يسمى قضية بن بركة فندق " كران أوطيل بزنقة عبد الكريم الديوري بالدار البيضاء"[730]. واعترفت أن زوجها التجأ إلى المغرب بعد أن " أدخل بن بركة إلى منزلنا في غيابي(...)". وغذا كان قد انخرط

---

727 - "إذا كان أوفقير قد تردد سنوات عديدة قبل أن يقدم على التآمر ضد الحسن الثاني، فلأنه مثل كل الرجال الشرفاء الذين عملوا إلى جانب الملك، انتهى به الأمر إلى استهجان تصرفات الملك وعجرفته وطريقة تعامله". المحجوبي الطوبجي، ضباط صاحب الجلالة، منشورات فايار،ص.36.

728 - 21 أكتوبر1972.

729 - عنونت لورور أحد مقالاتها في25 غشت : "الحسن الثاني يبرئ ذمة أوفقير على الأقل من جريمة واحدة، وهي اختطاف بن بركة". وقد صرح في شتنبر ببيروت لأسبوعية الحوادث: "لا أعترف بالأحكام الصادرة غيابيا في فرنسا".

730 - حوله زوجها تحت حماية السلطات المغربية إلى " منزل للقاءات".

في مجموعة من المشاريع بالمغرب، فإنه " لم يكن يغيب عن أنظار الدليمي، فجورج لم يكن حرا، بل كان يعيش محاطا بحرس يحمونه، ولكنهم أيضا يراقبونه(...) وقد اعتقل بأمر من الدليمي في17 مارس1971، وزج به في سجن مغرب. ومنذئذ لم يظهر له أثر(...) وغداة موت أوفقير، زارني بعض الأصدقاء وأخبروني أن جورج قد مات".

يا لها من مصادفة عجيبة. ففي الوقت الذي كانت زوجة بوشسيش تدلي بهذا التصريح بباريس، كان الحسن الثاني في جلسة صحفية مع جان مورياك.

وفي أعقاب تصريحات زوجة بوشسيش، طلبت برفقة مجموعة من زملائي من وزير العدل: " اتخاذ الإجراءات الضرورية للعثور على أصحاب السوابق الضالعين في اختطاف بن بركة وإحضارهم من فرنسا".

صحيح أن انقلابي 10 يوليوز 1971 و16 غشت1972 قد فشلا، ولكنهما هزا بعمق أسس النظام.وهذا ما جعل الحسن الثاني يمعن في سياسة القمع ويستقوي أكثر فأكثر بأجهزة الأمن التي تحمي نظامه، إلى حد أن بالإمكان القول إن الحسن الثاني جعل من الترهيب والترويع نظام حكم قائم بذاته[731]. تعلق الأمر أساسا بالقضاء على المنظمات التي ترفض " الحوار مع القصر"، بمعنى الانصياع، وأيضا بتصفية أخطر المحرضين على الفتن.

أحداث سنوات1973 و1974و1975

تلقى كل من محمد اليازغي وعمر بنجلون[732] في 13 يناير1973 طردين بريديين ملغومين. وسيصاب اليازغي إصابة بالغة استدعت خضوعه لمجموعة من العمليات الجراحية أنقذت حياته، ولكنه سيعتقل من جديد في شهر مارس، وسيزج به في السجن. وفي نفس اليوم، سينفذ حكم الإعدام رميا بالرصاص في الكولونيل أمقران والكومندان اكويرة المنفذين الرئيسيين لمحاولة الانقلاب في16 غشت. وفي 17 يناير، حُلَ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب دون محاكمة. وفي شهر مارس، سقط محمد بنونة المسؤول السابق في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والمقاوم السابق إلى جانب المقاومين الفلسطينيين، في أعقاب مواجهة مسلحة بمنطقة كولميمة بين المقاومين المسلحين وقوات الأمن. وتوالت إضرابات

---

[731] - تقول مليكة أوفقير في كتابها "السجينة"، منشورات غراسي،1999 : " إن كنت أحببت دائما في الحسن الثاني حدبه علي كأب تبناني، فإنني كرهت فيه وجه المستبد الذي صار عليه منذ اليوم الذي شرع فيه في التنكيل بنا(...) كرهته من أجا الجريمة التي ارتكبها وهو يزج في السجن لسنوات طوال وفي ظروف غير إنسانية امرأة وأبناءها الستة وأصغرهم لا يتجاوز عمره الثلاث سنوات".

وتخاطبه سكينة أوفقير في كتابها "الحياة أمامي. طفولة في سجون الحسن الثاني، منشورات كالمان- ليفي،2008: "هل خرفت؟كف عن لعبتك هاته...قد أقبل تحولك من الحب إلى الكراهية، ولكن المخيف أن تتحول من الحب إلى الضحالة...مهما يكن، فأنت ابن عائلة كبيرة...أنت ملك...أنت ممثل الله في الأرض...أنت إله...ترفع بضع الشيء، عزيزي. بعض الكرامة وعزة النفس على الأقل...أخيرا، لا يمكنني إنقاذ حكايتك وحكايتي، كرامتي وكرامتك، تفاحتي وتفاحتك".

وقال جان توركوا في "آخر ملك، منشورات غراسي،2001: "كان الحسن الثاني يمكن أن يقسوا إلى أقصى الحدود،ويبين أن له قلبا من حجر".

[732] - اعتقل في مارس 1973 وقضى في السجن سنة واحدة، ليستأنف بعد خروجه إصدار المحرر كمدير لها.انتخب عضوا في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في يناير1975، واغتاله متطرفون بالدار البيضاء في 18 دجنبر1975. سيلقى القبض على منفذي العملية ويدانون، ولكن لن يخضع لأي متابعة الأشخاص الذين أمروا بتنفيذها.

العمال وحركات تمرد الفلاحين، رغم حملات القمع الشرسة التي تعرض لها الشعب المغربي من جديد على يد النظام.

توفي في باريس الرئيس جورج بومبيدو[733] في 2 أبريل1974 إثر صراع طويل مع المرض. وعوضه على رأس الدولة فاليري جيسكار ديستانغ في19 ماي. وكان ذلك إيذانا بعودة الروح إلى العلاقات المغربية الفرنسية، وتوّج ذلك بالزيارة التي قام بها ديستانغ للمغرب في ماي1975. كانت تلك أول زيارة يقوم بها رئس فرنسي للمغرب منذ حصوله على الاستقلال[734]وكان الطرف الفرنسي يسعى إلى طرح ملف المصالح الفرنسية بالمغرب التي صادفتها بعض الصعوبات بعد "اختفاء" المهدي بن بركة، أما الطرف المغربي، فقد كان عازما على المطالبة بتطوير أوجه المساعدة التي تقدمها الشرطة الفرنسية لنظيرتها المغربية. هذا رغم علم جيسكار ديستانغ بالقمع الذي يتعرض له مناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية خاصة،إلى جانب مئات " المناضلين الثوريين" ومنهم إبراهيم السرفاتي منذ نونبر1974. وفي السنة الموالية، لن يتردد الحسن الثاني في الاستجابة لدعوة لزيارة باريس رسميا.

الدعوى القضائية الثانية1975 -2010

لم تشف الأحكام الصادرة في5 يونيو1967 غليل المطالبين بالعدالة في قضية بن بركة، كما أن المحاكمتين لم تفضيا إلى إلقاء الضوء على مختلف جوانب القضية، ولم تؤديا إلى معرفة مصير المهدي بن بركة.وما أبعدنا عن الوعد الذي قدمه الجنرال ديغول لوالدة الزعيم المغربي. وها هي السلطات الفرنسية تستأنف تعاونها مع النظام المغربي كما لو أن شيئا لم يقع. واقتربت الذكرى العاشرة لاختفاء بن بركة. ولكي يمنع البشير[735] بن بركة الابن الأكبر للمهدي تقادم القضية وحفظها النهائي، تقدم في 21 أكتوبر1975 بدعوى جديدة وانتصب طرفا مدنيا لدى قيدوم قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية الكبرى بباريس.ورفعت القضية هذه المرة ضد مجهول، من أجل "القتل والمشاركة في القتل وخروق أخرى سيكشف عنها التحقيق".

وكان وزير العدل في تلك الفترة هو لوكانوي Lecanuet الذي لم يقم بأي مسعى للدفع بالقضية إلى الأمام. وهو نفسه الذي كان ندد قبل عشر سنوات من موقع سيناتور اختار الانتماء إلى اليسار[736] بالاختلالات التي شابت عمل الشرطة الفرنسية، بل ذهب حد اعتبار تصرف وزير الداخلية روجي فريي

---

733 - ظلت العلاقات المغربية الفرنسية مجمدة تماما طوال فترة حكم الجنرال ديغول. واستعادت الحياة بعد تسلم بومبيدو السلطة سنة1969.

734 - " إنه الرئيس الفرنسي الأقرب إلي"، بل إن الملك سيشير إلى الرئيس الفرنسي بعبارة "صديقي" لأنه "شخص جعلني أحس بالراحة بمجرد أن وطأت قدماه أرض المغرب"، الحسن الثاني، ذاكرة ملك، مرجع مذكور،ص.251.

735 - برفقة محاميه الأساتذة موريس بوتان ول. ماطراسو وج. سنشال، ولم يبق من الثلاثة على قيد الحياة اليوم سوى بوتان.

736 - 25 يناير1966

" جنحة يستحق معها المتابعة أمام المحكمة العليا"...وللإشارة، ففريي هذا هو الذي أصبح عشر سنوات من ذلك رئيسا للمجلس الدستوري.[737]

ومازالت الدعوى مرفوعة أكثر من ثلاث وأربعين سنة من ذلك. وقد اغتنى ملف القضية بالكتاب القيم من تأليف الصحفي المناضل دانييل غيران، وهو يقر دون مواربة: " مازالت هذه القضية تكشف عن جوانب مقلقة مزعجة، وستدق ساعة الحقيقة في أقرب وقت، ولكنها لن تستعجل المجيء، ففي إمكانها ان تنتظر ما يكفي من الوقت"[738].

وتقوم هذه الدعوى على مجموعة من الوقائع الجديدة أو التصريحات:

- "اختفاء" أربعة " مجرمين" فرنسيين اختبأوا في المغرب سنتي1965 و1966، حسب تصريح زوجة بوشسيش لصحيفة لورور.

- "الاستمارة" المكتوبة بخط اليد التي عثر على نسختها في محفظة فيغون، وقد نسبتها العديد من الصحف إلى بيير لومارشان الذي لم يعمد إلى تكذيبها ولم يرفع دعوى ضدها.

- الوقائع المذكورة في كتاب سوشون " اصمت أيها المتهم"[739]، أو في الطلب الذي تقدم به لمراجعة الحكم القضائي.

- الرواية الجديدة للوقائع كما رواها لوبيز في كتاب لوران ديفرسنLaurent Dufresne "قضية بن بركة- أنطوان لوبيز يتكلم"[740].

وتتضمن الدعوى طلبا برفع " سر الدفاع" الذي لم يعد مبررا بعد مرور عشر سنوات على القضية.

ويعد السيد هوبير بانسو Hubert Pinsseau أول قاض تحقيق كلف بالملف في إطار الدعوى الجديدة، وسيليه سبعة قضاة تحقيق، وبعضهم سيكشف عن حيوية كبرى في معالجة الملف، والبعض الآخر سيكون وجوده مثل عدمه[741].

ما هو مصير " المرتزقة" ؟ النقطة الثابتة 3

---

737 - ولم يبذل أي مجهود من أجل تنفيذ مذكرة الاعتقال الدولية الصادرة ضد أوفقير.

738 - لا يملك دانييل غيران الحقيقة، وهو يعرف ذلك، لهذا يحذر القارئ ويخبره أن كتابه "قتلة بن بركة، عشر سنوات من التحريات"، منشورات غوي أوتيي، هو محاولة للبحث عن الحقيقة تشوبها العديد من الثغرات والأسئلة المعلقة. وسيعاد نشر هذا الكتاب في دار نشر بلون سنة1981 بعد إخضاعه للمراجعة بعنوان: " قتلة بن بركة: 16 سنة من التحريات". والكتاب الحالي يمضي في نفس السياق.

739 - منشورات لاطابل روند.

740 - منشورات لافيريتي 1978.وقد قام لوبيز نفسه في كتابه "اعترافات جاسوس"، منشورات فايار،2000، بمراجعة هذه الوقائع وتحيينها.

741 - وهم : جانين وكاترين كوركول وروبير تشيليان وأندري ديكودري وجان باتيست بارلوس وكلود شوكي وباتريك رامائيل. وستعقب عمليات التحري التي قام بها القاضي بانسو تحريات عديدة أخرى. لكن التحقيق سيتخذ منحى مكثفا خاصة منذ1998، السنة التي استلم فيها الاشتراكيان ليونيل جوسبان منصب الوزير الأول بفرنسا وعبد الرحمان اليوسفي الوزارة الأولى بالمغرب، دون أن ينخرطا شخصيا في عملية البحث عن الحقيقة.

غادر بوشسيش منذ فاتح نونبر1965 فرنسا دون أن يتعرض لأي متابعة، مستقلا الطائرة نحو الدار البيضاء. وسيلتحق به رجاله واحدا واحدا، ومن الأرجح بعد أن قضى بعضهم بضعة أيام بإسبانيا. وكان اسمهم معروفا لدى الجميع باعترافات لوبيز الأولى، ومع ذلك لم تحرك الشرطة ساكنا لاعتقالهم[742].

ولم تسفر مذكرة الاعتقال الصادرة ضد بوشسيش عن القاضي زولنجر في8 نونبر عن أي نتيجة. وقد ادعت الشرطة المغربية أن هذا الشخص ليس أو على الأقل لم يعد بالمغرب. ودليلها على ذلك الرسالة المزعزمة التي أرسلها ذلك المجرم من ألمانيا الفدرالية إلى الصحافة الفرنسية بباريس وإلى وكالة المغرب العربي للأنباء وإلى القاضي حوالي منتصف نونبر[743] 1965.

وبعد عام، توصل رئيس محكمة الجنايات بباريس برسالة أخرى من إسبانيا في 5 أكتوبر1966 بتوقيع لوني هذه المرة، وفيها يقدم نفسه " كضحية أخرى من ضحايا هذه القضية". ويروي فيها أنه تعرف على فيغون في السجن، وتعددت اللقاءات بينهما بعدها، وخاصة في بداية شهر شتنبر1965، حيث أسر له فيغون بعد عودته من القاهرة بكونه منخرطا في قضية بالغة الأهمية(...) تتمثل في تعبيد الطريق، بفضل شخص يدعى لوبيز، أمام لقاء بين بن بركة ودوائر السلطة العليا في بلاده". وهي وقائع " أكدها له الشخص الذي يؤمن له الحماية والتغطية، محاميه بيير لومارشان، في 8 شتنبر بمنزله في البادية حيث كان رافق صديقه"[744]. ويوجه لوني في هذه الرسالة أصابع الاتهام إضافة إلى لومارشان ولوبيز الذي " يعرف جيدا أنه عضو مهم في مصلحة التوثيق الخارجي وحاربة التجسس، ومختص في القضايا المغربية"، إلى عميد الأمن كاي " الشخصية المفتاح في القضية". ويضيف قائلا: " كان مقررا أن أحصل على هذه المعلومة من الأستاذ بيير لومارشان يوم الخميس 23 شتنبر بإقامة نييل حيث جاء برفقة فيغون بعد تناول وجبة الغذاء (...)"[745].

مرت بضع سنوات، ولم يعد أحد يسمع شيئا عن أصحاب السوابق هؤلاء، رغم وجود إشاعة يتناقلها الناس حول استمرار وجودهم مختبئين بالمغرب، إلى أن فوجئنا بتلك الحركة المسرحية المذكورة أعلاه المتمثلة في الحديث الذي أدلت به زوجة بوشسيش لصحيفة لورور في 24 غشت1972. ولم يستجب وزير العدل للطلب الذي تقدمنا به، مما جعلنا نرسله من جديد للقاضي بانسو. وتم الاستماع إلى ماري لويز بوشسيش واسمها العائلي الأصلي أندريو، وإلى صديقة لوني فرانسواز بيسيرا في شهر دجنبر1976. وقد أكدت زوجة بوشسيش الأقوال التي أدلت بها للصحيفة، وخاصة فيما يتعلق باختفاء زوجها في 17 مارس1971، وطردها من المغرب في أعقاب ذلك.

---

742 - لم يتعرضوا لأي مضايقة سواء بباريس حيث ظل لوني مثلا يقيم حتى مستهل فبراير1966، ولا في الحدود، ولاشك أن البطاقة ثلاثية اللون لمصلحة العمل المدني كانت تفتح أمامهم كل الأبواب...

743 - هذه الرسالة أرسلها حقا بوشسيش وهي مرسلة من ألمانيا...وقد أحضرها عضو من المخابرات العامة التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني عميد الأمن محمد الزياني. وفيها يبرئ بوشسيش نفسه من القضية ويوجه أصابع الاتهام إلى بيير لومارشان...

744 - "معناه أن المخابرات الفرنسية كانت راضية عن اللقاء المرتقب".

745 - اثبت التصنت على المكالمات الهاتفية كما ذكر ذلك عميد الأمن إيمي بلون أن هذا اللقاء حصل فعلا. انظر أسفله.

وكشفت فرانسواز بسيرا للقاضي أن لوني غادر فرنسا في مستهل سنة 1966[746]. وصرحت أنها سافرت إلى المغرب مرات عديدة خلال الشهور الموالية: " وكل مرة كنت أجد رفيقي تحت مراقبة رجلين كانا يلازمانه أينما حل وارتحل". وبعد أن عمل لوني في العديد من المؤسسات " الخاصة"، اقتنى كاباري " بيل أبري" بزنقة التشاد بالرباط، وتكفلت في مستهل عام1971 بتسييره شخصيا. لكن جوليان اختفى في 17 مارس، وأغلق المحل بأمر قانوني في 3 أبريل الموالي(...). بقيت أربعة أشهر أخرى بالمغرب، بفيلا بأكدال، ولكنني لم أتوصل منذئذ بأي خبر عنه"[747].

بينا للقاضي أن جوازي سفر هاتين السيدتين دليل على صحة أقوالهما، إضافة إلى دليل آخر يتمثل في عدم تسجيل تاريخ وفاة " المجرمين" الأربعة في شهادة ميلادهم. وقد يدل هذا على أنهم لم يغادروا المغرب، ولكنهم " اختفوا" وابتلعتهم إحدى الحفر المجهولة فوق التراب النغربي.

قرر القاضي بانسو بعث طلب إنابة قضائية دولية إلى المغرب[748]. وقد غادر الطلب مكتبه ليأخذ مساره القانوني المألوف في 28 مارس1977. وسيظل الطلب صيحة في واد، مما أثار موجة انتقادات حادة ضد السلطات المغربية، وسنرى أن تلك الانتقادات لم تكن قائمة على أساس، وأنها أخطأت هدفها.

ستمر القضية بمرحلة جمود رغم العديد من التحريات والأبحاث. وكان لزاما انتظار شهر أكتوبر1993 كي تبرز عناصر جديدة متعلقة بمصير " المرتزقة" الأربعة. وعادت القضية بقوة إلى السطح بصدور الكتاب الشهادة من المغرب من توقيع علي بوريقات[749] الذي أضيف إلى ملف التحقيق. ويكشف الكاتب الذي قضى 18 سنة في السجون الحسنية عن لقائه المفاجيء ببوشسيش ولوني ودوباي، في خريف1973، خلال اعتقاله في النقطة الثابتة 3 الرهيبة، المعتقل السري التابع للإدارة العامة للدراسات والمستندات، الواقع بطريق ازعير بالرباط، في حي بير الرامي. ويخصص الكاتب فصلا كاملا للحديث عن قضية بن بركة ودور " المرتزقة" الأربعة الفرنسيين وموت الزعيم المعارض، الذي دفنت رأسه، كما يقول الكاتب، في ذلك المكان. ويذكر بوريقات أن " المرتزقة" الثلاثة غادروا المعتقل في أبريل1974. " وسيكون بوشسيش أول من سيعود إليه في 29 أكتوبر، يليه

---

746 - "مساء اليوم الذي قتل فيه عميد الأمن جيلبير في أعقاب عملية بوليسة دبرت ضده...تلقيت مكالمة هاتفية من جوليان من المغرب".

747 - أكد لي صديق وجود لوني بالرابط : "كنت جارا للوني دون أن اعرف ذلك. وذات يوم، طرق بابي رجل وكان مصحوبا بشرطي، وطلب مني استعمال هاتفي ليطلب حضور طبيب. كان لوني نفسه. التقيت برفيقته عند بقال الحي، وأفضت لي بمخاوفها: "أخشى أن يقع مكروه لزوجي". (من لقاء مع محمد الحبابي أستاذ القانون، في أكتوبر2006). وأخبرني صديق آخر، وهو محام سابق في هيئة الدار البيضاء استقر في فرنسا، أنه فوجئ بلقاء بوشسيش واثنين من رجاله، في منزل موكل له بالدار البيضاء استدعاه لتناول كأس(من لقاء في دجنبر2005). وقد تمكنت من العثور على كاباري لوبيل أبري بزنقة التشاد بالرباط،سنة2002، وقد تحول إلى أنقاض. وقد اكد لي أحد الجيران هناك أن الأمر يتعلق حقا بكاباري كانت تديره امرأة إسبانية(هي إذن السيدة بيسيرا).

748 - يلتمس من السلطات المغربية "الشروع في تحريات معمقة قصد النظر في صحة أقوال السيدتين بيسيرا وبوشسيش، والكشف عن مصير الأشخاص الأربعة المحكوم عليهم غيابيا في قضية بن بركة، والحصول على أي معلومة متعلقة بالدور الذي قاموا به".

749 - 1_ سنة من العزلة،تازمامارت. منشورات ميشيل لافون،1993.

لوني في 14 نونبر، فدوبايل في 16 نونبر. ولكن لا أحد من الثلاثة سيكون قادرا على التواصل مع أي كان"[750].

أزهر الأمل من جديد في ربيع1998، فليونيل جوسبان أصبح وزيرا اول بفرنسا، وعبد الرحمان اليوسفي من الاتحاد الاشتراكي تسلم الوزارة الأولى بالمغرب. أليس هذا هو الشخص الذي نسقت معه خلال المحاكمة الأولى بباريس في شتنبر 1966، وأيضا خلال فضيحة تسليم فرانكو لمواطنين مغربيين للحسن الثاني، وهما أجار وبنجلون؟ ألم يختر في إطار معارضته للمكل، بعد المهدي بن بركة، المنفى الاختياري بمدينةكان الفرنسية؟ لكن هناك مسألة تقلقني، تتمثل في قبول اليوسفي تلك المسؤولية الجسيمة بإلحاح من الملك[751]، وفي أعقاب انتخابات مزيفة في نوفمبر1997 شابتها الخروقات في مختلف مستوياتها. فحكومة " التناوب التوافقي" ليست بحال وليدة الإرادة الشعبية، ولكنها نتيجة توليفة انتخابية صنعها الحسن الثاني. وكما لو أن الأمر من قبيل المصادفة، فقد حصل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على أكبر عدد من المقاعد، وإذا لم تخني الذاكرة، فقد تجاوز حزب الاستقلال بمقعد واحد. هكذا يكون العاهل المغربي قد اختار الوزير الأول من الحزب الحاصل على المرتبة الأولى في الانتخابات، ليجعل اليسار يشارك في الحكم بعد سبع وثلاثين سنة في المعارضة.معجزة ام سراب؟ مهما يكن، فالملك وقد اشتد عليه المرض، أراد أن يبدو المغرب بعد وفاته بمظهر بلد ديموقراطي. ولكن، ألم يتصرف على ذلك النحو لخداع المعارضة وإحكام اللعبة حولها[752]؟ بل إن الملك كان واضحا وهو يعرض موقفه في خطاب20 غشت: " أنا من يضع سياسة البلد، والحكومة موجودة كي تنفذ تعليماتي وخياراتي". وسيقر اليوسفي نفسه أن : " قطب الرحى في النظام السياسي في المغرب هو العرش، فكل شيء ينبع من القصر، وهذا الأمر لا يناقش، من هنا فلا وجود لأي مشكل مؤسساتي"[753].

وفي فاتح أكتوبر، اتيحت لي فرصة اللقاء بالوزيرين الأولين، في حفل عشاء نظمه بباريس سفير المغربي.

قدمت لليوسفي نسخة من طلب الإنابة القضائية الدولية لسنة1977، وطلبت منه أن ينفذ أخيرا. التمس الوزير الأول المغربي بعد عودته إلى المغرب من وزير العدل السيد عزيمان أن يقوم بكل الأبحاث المتعلقة بطلب الإنابة. والحال أنه لم يتم العثور على أي أثر لهذه الوثيقة. ولا غرو، فبعد

---

750 - صفحة135.

751 - سيحتفظ التاريخ بالميثاق الشهير المبرم بين اليوسفي والحسن الثاني، وقسم اليوسفي على القرآن.

752 - لا يمكن لحزب نال18 في المائة من أصوات الناخبين أن يقود وحده البلاد. هكذا ضمنت الحكومة كل الأحزاب من اليسار إلى اليمين. لهذا لم أكن أرجو الكثير من هذه الحكومة، خاصة وأن الوزارات الخمس الرئيسية وهي العدل والداخلية والخارجية والدفاع الوطني والأوقاف الإسلامية "محفوظة" للسلطة الملكية وتأتمر بأمر الملك. لم يكن ثمة مجال إذن لفرض سياسة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. أما بعد انتخابات شتنبر2002 ف "التناوب الديموقراطي" الذي كان يصبو إليه اليوسفي عندما قبل بشبه الحكم سنة1998 لم يعد من أولويات الملك. وستتواصل "الديموقراطية الحسنية" دون تغيير. ولن يغير من الأمر اختيار "الفائز" في انتخابات2007. مثلت سنة1998 بداية نهاية المواجهة المباشرة مع الملك.

753 - في حديث صحفي أدلى به للوموند في25 يناير2002، نجد أفكارا تختلف شيئا ما عما ذكره سنة1973: "يصاحب اعتلاء العرش شبه حفل بيعة يشارك فيها أعيان مروضين طيعين. هذا النظام المطلق تعززه وظيفة "خليفة الله في الأرض" المزعومة، وهي وظيفة رسختها وتناقلتها أجيال من المستبدين الشرقيين، وإن كانت لا تستند إلى أي أساس ديني أو قانوني..."، انظر،أعمال الندوة الدولية للدراسات التاريخية والسوسيولوجية أيام 18-20 يناير.

تحريات قمت بها شخصيا في سفارة فرنسا بالمغرب، وفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس، وفي النيابة العامة التابعة لمحكمة الاستئناف بباريس، تبين أن طلب الإنابة القضائية الدولية المعني لم يغادر وزارة العدل التي كان على رأسها حينئذ آلان بيرفيت. والأرجح أن ذلك تم بامر من رئيس الجمهورية وقتئذ، السيد فاليري جيسكار ديستانغ صديق الحسن الثاني. كاتبت الوزير الول رايمون بار في هذا الصدد ثلاث مرات، ولم أتلق أي جواب من هذا الرجل المعروف بشجاعته. ألا يحق لي ان أعتبر هذا التصرف خرقا سافرا لعمل القضاء وللعدالة؟

طلبت من القاضي جان باتيست بارلوس الذي تسلم الملف أن يجدد الإنابة القضائية. وأُرسلت هذه الوثيقة في 18 يناير2000 إلى السلطات المغربية. ولكن عبد الصمد الزعنوني الذي عين قاضيا مكلفا بتنفيذها أعاده إلى باريس بذريعة أنه " لم يفهم المطلوب منه" (كذا). وأُرسل الطلب من جديد إلى الرباط في شهر غشت بعد أن راجعتُه مع القاضي جان باتيست تسهيلا لمأمورية زميله المغربي، وأرفقناه بأسئلة دقيقة حول إقامة السيدتين بوششيش وبيسيرا بالرباط، وأنشطتهما، وتحركات المجرمين.

وفي غضون ذلك، سيصدر في شهر مارس كتاب لأخ علي بوريقات مدحت روني، عبارة عن شهادة مفصلة ومؤثرة[754]، يحكي فيه عن لقائه ببوششيش ولوني ودوبايل في النقطة الثابتة3، وعن مغادرتهم المعتقل السري في أبريل1974، وعودتهم إليه أشهر من ذلك، واحدا تلو الآخر، جثثا ملفوفة في أغطية عسكرية، ليواروا تراب المعتقل تحت جنح الظلام. وسيعيد هذه الرواية نفسها على مسامع قاضي التحقيق في 2 ماي 2000[755].

وفي يونيو، تمكن صحفي متخصص في الأبحاث من فرانس3 وهو جوزيف طوال، في أعقاب تحريات دقيقة قامت بها جريدة دومان، من تحديد[756] مكان وجود ذلك المعتقل، رغم المراقبة الصارمة التي تقوم بها الشرطة المغربية، بل ونجح في تصويره، حيث بدا متهالكا مدمرا من الداخل، وإن كانت آثار الزنزانات وبعض المكونات الأخرى ما زالت واضحة، تماما مثلما قدمها بوريقات في التصميم الذي عرضه في كتابه عن هذا المكان. وعرض الريبورتاج في قناة فرانس3، مما جعلني أجيب صحفيين من وكالة فرانس برس وفرانس 3 بالقول: " لم يعد بإمكان الرباط أن تنكر أن " المرتزقة" الأربعة اختبأوا بالمغرب، بعد اختطاف المهدي بن بركة"[757].

---

754 - ميت حي، منشورات بيغماليون،جيرار واتلي،2000.

755 - "في 29 أكتوبر1974- وأنا متأكد من هذا التاريخ- وصلت شاحنة صغيرة تحمل جثة ملفوفة في لحاف. أدخلونا إلى الزنزانة. وفي الليل، حفر الحراس حفرة في الساحة، ورأيناهم يخرجون المحفة من الشاحنة، بينما كان الحفر متواصلا. رموا بالجسد المسجى على المحفة والملفوف في اللحاف في الحفرة، ومعه اللباس أيضا. وصب البنزين على تلك الملابس، وأشعلت النار فيها، قبل أن يهال التراب على الكل، الخ. وقد أكد الحراس بما لا يدع مجالا للشك أن الأمر يتعلق بجثث المجرمين.

756 - في المكان المسمى بير رامي، غير بعيد عن طريق ازعير، شارع كنيدي، قريبا من مؤسسة علال الفاسي.

757 - كشفت دومان إلى جانب هذه المعلومة عن وجود معتقلين سريين آخرين، وهما النقطة الثابتة1 خلف مستشفى ابن سينا، والنقطة الثابتة2 المعروفة بفيلا المقري التي أصبحت فيما يبدو اليوم مقرا للإدارة العامة للأبحاث والمستندات،أي جهاز المخابرات المغربي.

لم يتوصل القاضي بأي جواب طوال عشر أشهر...وفي نهاية ماي2001، سيخبر بتاريخ تنفيذ طلب الإنابة القضائية بالمغرب ما بين 6 و8 يونيو[758]، أي أن الإخبار وصل ثمانية أيام فقط قبل التنفيذ. والحال أن القاضي عندما وصل إلى المحكمة في الموعد المحدد، لم يجد احد هناك. حللت بدوري بالرباط، وتدخلت لدى الوزير الأول الذي التمس من وزير العدل العثور على القاضي الزعنوني[759]. في اليوم الموالي، التقى القاضيان أخيرا في بداية الصباح. ولم تسفر يومان من التحريات في مختلف المصالح الإدارية والمالية بكل من الرباط والدار البيضاء عن أي نتيجة، ولا غرو، فالقاضي المغربي كان يبذل أقصى الجهود كي لا يتم العثور على أي شيء. ومع ذلك، فبفضل تدخل قاض نزيه وشجاع من الدار البيضاء، أسفر البحث عن العثور على معلومة في السجل التجاري بهذه المدينة، تفيد أن السيدة بوشسيش هي المديرة الوحيدة بالدار البيضاء للشركة المجهولة الاسم" كران أوطسيل"، الواقعة ب41 زنقة فدرين سابقا، منذ 9 شتنبر1965، وأن لا أحد عوضها في منصبها ذاك. يا له من اكتشاف بالغ الأهمية. فالبنسبة إلي، يعد ذلك الطلقة الأولى في معركة البحث عن الحقيقة بأرض المغرب، تذكرني بنزول الحلفاء بمنطقة نورماندي قصد استرجاع الأراضي المحتلة في 6 نونبر1944. سيصعب إذن على النظام المغربي من الآن فصاعدا أن يظل نتشبثا بلازمة الحسن الثاني، ومفادها أن قضية بن بركة" قضية فرنسية محضة". ومع ذلك فمازالت هناك مجموعة من الصعوبات، وعلى رأسها حرص القاضي الزعنوني على عدم الاهتمام بمصير بوشسيش ولوني ودوبايل وباليس...

أرسل القاضي بارلوس طلب إنابة قضائية دولية جديد في شهر غشت2002 يخص " المرتزقة" الأربعة. وقد كلف القاضي عبد القادر الشنتوف الذي عوض الزعنوني المتوفى عميد أمن من الشرطة القضائية بالدار البيضاء بالتحريات. وأوكل إليه أمر العثور على أفراد الشرطة الحراس الأحد عشر المكلفين بالنقطة الثابتة3، الذين بلغ مدحت بوريقات أسماءهم للقاضي الفرنسي، وطلب منه أيضا الاستماع إليهم. والغريب أن الجواب كان بالنفي: " في غياب معلومات دقيقة، تعذر التعرف على هؤلاء الأشخاص". مع أن طلب الإنابة يذكر بوضوح أن كل هؤلاء ينتمون إلى الإدارة العامة للدراسات والمستندات، وأن الإخوة بوتولوت الثلاثة من تلسنت يملكون مقهى بزنقة هنري بوب، وأن عميد الشرطة الإقليمي بن منصور شغل سابقا منصب قنصل عام ببلجيكا. لم يعد يساورني شك أن هناك نية مبيتة لدى السلطات المغربية للتستر على وجود المعتقل السري الرهيب حيث تمارس أكبر أنواع التعذيب الوحشية ضد المحتجزين، وهو النقطة الثابتة3 الواقعة اليوم في قلب أحد أرقى أحياء الرباط.

أقوال العميل البوخاري

758 - رغم مشاغله العديدة، فإنه تمكن من الانتقال إلى المغرب برفقة عونين قضائيين.

759 - لاشك أن القاضي المغربي اعتقد أن زميلة الفرنسي لن يحضر إلى المغرب، فمدد عطلته بمناسبة عيد المولد.

غادر طلب إنابة قضائية دولية جديد مكتب القاضي بارلوس في نفس الفترة، قصد الاستماع إلى أحمد البوخاري العميل السابق في مكتب الكاب2 التابع لجهاز المخابرات المغربية، في أعقاب " اعترافاته" العديدة سنة2001، سواء في مقالين نشرا بالتزامن في فرنسا بلوموند[760] وفي المغرب بلوجورنال، أو في مخطوطتين ضخمتين وصلا إلى فرنسا، دون أي تفسير مسبق[761]، ويتضمنان معلومات مختلفة، بل ومتعارضة.

وقد قدمت جوابا على " شهادة" العميل البخاري في حديث صحفي مع لوجورنال: " إنها بدءا مفيدة، لأنها أعادت الاهتمام بالقضية في المغربي[762]. ولكن يبدو لي في العمق أنها " كذبة لا تنطلي على أحد"، وهي بمثابة عملية مضادة أعدت منذ أشهر على يد المخابرات[763] المغربية التي تلاعبت بهذا العميل السابق، وأطلقت بالضبط في اللحظة التي بدأت تظهر أولى ثمار تنفيذ طلب النيابة القضائية الدولية الألى"[764].

وجوابا عن سؤال طرحه علي صحفي من لوفيغارو، بضعة أيام من ذلك، عبرت عن نفس الرأي بوضوح: " يساورني شك كبير في رواية البخاري. أما عن الحوض الذي يدعي أن جثة بن بركة قد أذيبت فيه، فإنني لا أصدق ذلك على الإطلاق".

ورغم أن البوخاري طلب ثلاث مرات المثول أمام القاضي بارلوس للاستماع إليه، وقد استدعي ثلاث مرات في 19 يوليوز و 7 شتنبر 20 دجنبر2001، ولكنه لم يتمكن من السفر إلى باريس، لأن السلطات المغربية رفضت تسليمه جواز السفر.

واستنطق القاضي الشنتوف البوخاري مرتين في يناير2003، أي خمسة أشهر بعد إرسال طلب الإنابة القضائية هذا إلى المغرب.

وقال البوخاري عن " المرتزقة " الفرنسيين الأربعة: " أقام الفرنسيون الأربعة قبل اختطاف المهدي بن بركة في حي أكدال بالربا(...) وفي الأسبوع الأول من نونبر، عاد إلى المغرب ثلاثة منهم(...) وقد كلف عميد الأمن العشعاشي اثنا عشر عميلا بمراقبتهم وتتبع تحركاتهم وحمايتهم، من نونبر1965 حتى شتنبر1972(...) وكانوا يملكون خمسة محلات يستغلونها في الدعرة[765]. وقد عين الدليمي عشرة أشخاص آخرين للحراسة ما بين شتنبر1972 ويونيو1973(...) وفيما بعد توفي ثلاثة من " المرتزقة" الفرنسيين، وهم بوشسيش ولوني، اما الثالث فلا أتذكر اسمه. والدليمي هو الذي أمر بقتلهم، ولا أعرف أين دفنوا، في فيلا المقري أو عين عودة أو سيدي سليمان أوسيدي قاسم[766]. أما

---

760 - في30 يونيو وفاتح يوليوز2001، بعنوان مباشر "الحقيقة في قضية بن بركة"، دون حتى علامة استفهام، وبقلم الصحفي س.سميث استنادا إلى اعترافات البوخاري.

761 - نشر الجزء الأكبر من إحدى الوثيقتين المكتوبتين بخط اليد في كتاب "السر"، منشورات ميشيل لافون،2002، الذي يمكن اقتناؤه بالمغرب.

762 - لوجورنال،21 يوليوز2001.

763 - لا ننس أن طلب الإنابة القضائية الأولى الذي قدم عدة معلومات، توصل به المغرب في يناير2000.

764 - بينت التحريات أن السيدة بوشسيش أصبحت تملك فندق كران أوطيل في شتنبر1965.

765 - بيل أبري بالرابط، وآخر في الطريق بين الدار البيضاء، والرابط، الفيلا لاشك، ولوسفانكس بالمحمدية وكران أوطيل بالدار البيضاء ولوسوليي بآسفي.

766 - يتعمد البوخاري عدم ذكر النقطة الثابتة3.

عن الشخص الرابع، فقد كان الممرض بوبكر الحسوني هو المكلف به. وقد أعد له بطاقة تعريف باسم مغربي مسلم. وبما أنه كان يعاني من مرض عضال، فقد نقل إلى مستشفى ابن سينا بالرباط، ثم ابن رشد بالدار البيضاء. وبعد وفاته، تكفل الحسوني بإجراءات الدفن الإدارية".

وفي الرسالة[767] التي بعثها البوخاري إلى البشير بن بركة، قدم رواية مخالفة لما سبق: " أعطى الملك سنة 1972 تعليماته لمحمد العشعاشي لتصفية " المرتزقة" الفرنسيين الأربعة جسديا، وقد كانوا محتجزين منذ عدة أشهر تحت الحراسة النظرية في النقطة الثابتة2 "دار المقري"(...) صفي ثلاثة منهم جسديا خارج النقطة الثابتة2 ودفنوا في النقطة الثابتة2. أما الرابع، فقد كان في حالة صحية سيئة جدا(...)". والملاحظ أن الرسالة لا تأتي بجديد عن باليس.

تحتاج المعلومات التي قدمها البوخاري، خلال تنفيذ طلب الإنابة القضائية الدولية، إلى فحص متأن ووقفة نقدية خاصة. هكذا اعاد القاضي كلود شوكي- الذي خلف القاضي بارلوس – في 29 شتنبر2003 بعث طلب الإنابة القضائية الدولية الأصلي المتعلق ب "المرتزقة" الفرنسيين الأربعة. وأرسل أيضا في نفس اليوم طلبا آخر متعلقا بالمغاربة الذي شاركوا من بعيد أو قريب في اختطاف بن بركة أو توصلوا بمعلومات عن القضية[768]. لم يتوصل بأي جواب من المغرب، فعمد إلى إضافة ملحق لطلب الإنابة القضائية الأولى، مطالبا السلطات المغربية بالترخيص له كي يحضر جلسات الاستماع إلى الشهود، دون جدوى. لم ييأس، وبعث بملحق جديد لطلب الإنابة في يوليوز2004، يطلب فيه إجراء عمليات تنقيب في حضوره بالنقطة الثابتة...

وفي ربيع2005، طلب القضاء المغربي بطريقة غير مباشرة من القاضي باتريك رامائيل[769] الذي أصبح مكلفا بالملف أن يجدد طلبات الإنابة القضائية الدولية.هكذا غادر باريس في شهر ماي طلب جديد يستجمع الطلبين المذكورين سابقا، سلمه سفير فرنسا بالرباط إلى وزير العدل محمد بوزوبع. وفي 26 شتنبر، نددت في بيان نشرته وكالة فرانس برس عدم تنفيذ الطلب، مركزا أساسا على " صمت السلطات المغربية".

وفي بداية أكتوبر، سُحب الملف لأسباب أجهلها من القاضي الشنتوف، ليكلَف به قاض من الدار البيضاء جمال سرحان الذي حدد موعد تنفيذ الطلب بالاتفاق مع القاضي رامائيل خلال لقاء جمعهما بباريس، وفي 28 نونبر. ولكن القاضي رامائيل سيصاب بخيبة أمل كبرى عند وصوله إلى الدار البيضاء، حيث سيخبر أن تاريخ التنفيذ أجل إلى موعد لاحق.

وخلال زيارة لي إلى الرباط، توجهت إلى الصحافة المغربية معبرا عن استنكاري لهذه الممارسات وهذا التسويف: " لا أفهم أسباب هذا الجبن. لدى الجميع إحساس بوجود موقف ثابت يرفض التعاون في هذا الملف، ولكن لا ندري مصدره، فجلالة الملك موجود باليابان، ووزير العدل

---

767 - في ماي2001

768 - الشتوكي واسمه الحقيقي ميلود التونزي وعبد الحق العشعاشي وحسين فكري وسعيد الصقلي وبوبكر الحسوني الممرض وجميل حسين وعبد الربيع لمراني والجنرالان حسني بن سليمان وعبد الحق القادري.

769 - يعد القاضي رامائيل أكثر القضاة الذين تكفلوا بالملف فعالية وعزما وإصرارا على معرفة الحقيقة.

بالقاهرة. والسؤال: من الذي يمارس الضغوط على القاضي سرحان؟ أظن أنها صادرة عن "الأمنيين"[770].

ها هو القضاء الفرنسي يتلقى من جديد صفعة مدوية. وقد سبق للوزير الأول الأسبق ان لمح لي وهو على رأس الوزارة الأولى بإمكانية أن يعمد المغرب إلى التعاون الوثيق، ولكن بعد أن تبادر السلطات الفرنسية إلى رفع السرية عن ملفات مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس.ولكن رغم أن فرنسا أوفت بوعدها، ظلت السلطات المغربية ترفض دائما مد يد العون إلى القضاء كي يكشف عن خبايا قضية بن بركة. وفي الأسبوع الموالي، صدر عمود خالد الجامعي بعنوان دال " الأقدام المكبّلة"، متضمنا نقدا لاذعا لموقف السلطات المغربية[771]. وقبل بضعة أسابيع، تم إلغاء هذه المسطرة بدعوى سفر العديد من الشخصيات المعنية إلى مكة لتأدية فريضة الحج. والغريب أن القاضي سرحان أخبر زميله الفرنسي خلال إحدى هذه التنقلات أنه عاجز عن معرفة عناوين هؤلاء الشهود. بما في ذلك عنوان حسني بنسليمان رئيس الدرك الملكي.والقاضي سرحان يجهل أيضا وجود معتقل سري اسمه النقطة الثابتة3. والأدهى والأمرَُ أن القاضي رامائيل لم يصعب عليه، هو القادم من باريس، التعرف على مكان وجود ذلك المعتقل، ولكنه ووجه بالرفض عندما عرض على القاضي سرحان يقوده هناك بسيارته)

" يجهل" القضاء المغربي إذن مكان وجود النقطة الثابتة3. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى مناضلي منتدى الحقيقة والإنصاف الذين قرروا تنظيم اعتصام[772] أمام النقطة الثابتة3، وتوجيه تحية إكبار إلى روح الضحايا، في مواجهة تعزيزات أمنية ضخمة حاولت منعهم من عقد هذا التجمع السلمي...وفي الأسبوع الموالي كتبت لوجورنال إيبدو في هذا الصدد متسائلة[773]: " ماذا يريدون إخفاءه؟"، واستطردت: " هناك إذن إرادة راسخة لجعل النقطة الثابتة3 موصدة الأبواب أمام كل من يسعى إلى معرفة الحقيقة، تماما كما كان الحال مع معتقل تازمامارت الذي دمر ومحي من الوجود قبل أن تنجز عمليات التنقيب في أراضيه(...).تكشف الدولة وهي ترفض عمليات التنقيب في النقطة الثابتة3 عن عدم رغبتها في الكشف عن الحقيقة كاملة، ويتبين بالملموس ضيق صدرها عندما يتعلق الأمر بمواجهة الجرائم المرتكبة في عهد الحسن الثاني، وهي جرائم ربما يقف وراءها شخصيات مازالت تتحمل مسؤوليات في السلطة(...) ".

---

770 - أسبوعية لوجورنال إيبدو، 8 دجنبر2005.

771 - "هكذا يعجز أصحاب اليد الطولى، من أفراد شرطتنا العباقرة الذين يقتنصون مخبأ أي ملتح في لمحة عين، عن تحديد مكان وجود الرئيس الأكبر للدرك الملكي(...)طبعا، الأمر كذب في كذب. فنحن أمام قرار هو ثمرة تفكير وتخطيط محكم، وأمام فتوى جديدة صادرة عن أدمغتنا الفذة في مجال التخطيط، قصد التماس مخرج من وضعية حرجة، وفي نفس الوقت التلاعب بالقضاء الفرنسي وخداعه. كراكيز تتحرك في مسرحية محبوكة، نشتم فيها رائحة التوابل المغربية، يبدو إذن السخافة لم تعد تزعج في "أجمل بلد في العالم" حيث لم يعد يثير استغراب أحد. دع أن هذه الخدعة المؤسفة المتمثلة في الأجوبة المقدمة للقاضي الفرنسي، تتزامن مع عزم هيئة الإنصاف والمصالحة على نشر تقريرها الذي يبدو أنه س "يسكت" عن قضية بن بركة، أي عن أكبر قضية شهدتها سنوات الرصاص..." أسبوعية لوجورنال إيبدو،16 دجنبر2005.

772 - 12 يوليوز2006.

773 - عدد15-20 يوليوز2006.

واستغل وزير العدل حديثا أدلى به لجريدة أوجوردوي لوماروك لتكذيب أقوالي وأقوال القاضي رامائيل الذي عاد من الرباط إلى باريس بخفي حنين: " انتقلنا مع تصرفات القاضي رامائيل وخروقاته من قضية لها طابع قضائي محض، إلى عملية ترويج إعلامي ضخم لحزمة من الاتهامات"[774]. ولكنه عاد ليقول بنبرة مُطمئنة: " هناك إرادة سياسية حقيقية في أعلى المستويات لتسليط الضوء على هذه القضية"، مذكرا بالتصريح الذي أدلى به محمد السادس لجريدة لوفيغارو: " لا يليق بي أن أطلب من البشير بن بركة أن ينسى ويطوي صفحة الماضي(...). وأنا مستعد من جانبي للمساهمة في تقديم كل ما قد يساعد على الكشف عن الحقيقة"[775]. أصدرت بيانا أشكر فيه الوزير على تذكيره بتصريحات الملك، مستطردا بالقول: " أما ما عدا ذلك فكلام في كلام، من محاكمة زائفة ومحاولات لبرح الوقت. آن وقت الانتقال إلى الأفعال"[776].

وفي فبراير2006، صرح بوزوبع من جديد: " سأحرص على أن يتحقق التعاون بين القضائين المغربي والفرنسي، فهذه القضية طالت واستطالت، وأصبح لزاما الوصول إلى الحقيقة" (كذا).

وحدد بالفعل تاريخ جديد في تلك الفترة، ليؤجل إلى ماي. ولكن في اليوم السابق على الاستدعاء، أرسل القاضي سرحان بمطلب للقاضي رامائيل لتقديم وثائق جديدة. ثارت حفيظة القاضي الفرنسي، فقد سبق أن طولب بوثائق سارع إلى توفيرها، ومنها عنوان ميلود التونزي وبوبكر الحسوني والجنرال بنسليمان. كما أنه حدد مكان وجود النقطة الثابتة3[777]. أما عن الوثائق المطلوبة، فيتعلق الأمر بجرائد مغربية معروفة أو بوثائق غيرمفيدة في تنفيذ طلب إنابة قضائية، ما عدا في حالة اعتراض الأشخاص الذين سيتم التحقيق معهم. وفيما يخص عنوان الحراس الشهود في النقطة الثابتة3، الذين كانوا سابقا تابعين للمديرية العامة للدراسات والمستندات، وهم اليوم إما متقاعدون أو في عداد الموتى، فالمخول لتحديده هم السلطات المغربية، هذا إذا تجشمت عناء البحث عنه.

أجاب القاضي رامائيل نظيره المغربي القاضي سرحان في شهر شتنبر. وأكد له من جديد بوثيقتين مرفقتين للإثبات أن خبرة أجريت على خط[778] المدعو "الشتوكي" تبين أنه فعلا عميد الأمن ميلود التونزي. وطلب منه أيضا أن تجري عمليات التنقيب في النقطة الثابتة3 بحضور خبيرين " يعتمدان طرائق رصد جيوفيزيائية لا تدمر الأدلة التي قد تقود إليها تحليلات السطح"[779]. وهذه الطريقة ستمكن من معرفة إن كانت التربة قد حركت، ولو في فترة سابقة، وإن كانت بقايا أجسام إنسانية قد نُقلت إلى مكان آخر.

---

[774] - 5دجنبر2005.

[775] - 4شتنبر2001.

[776] - بيان صدر في وكالة فرانس برس بتاريخ8 دجنبر2005.

[777] - طلب الإنابة القضائية بتاريخ29 نونبر2005.

[778] - قامت بها السيدة جويسهوم، خبيرة لدى محكمة الاستئناف بباريس.

[779] - طلب الإنابة القضائية في26 شتنبر2006.

وفي شهر نونبر، فوجئت وأنا أستمع إلى تصريح لوزير العدل يذكر فيه أن طلب الإنابة لقضائية الثاني بتاريخ23 سبتمبر2003 قد نفذ جزئيا[780]. والحال أن نتائج التحقيق في إطار الإنابة القضائية، لم تصل أبدا إلى سفارة فرنسا بالرباط، ناهيك عن القاضي رامائيل. وقد تمكنت بوسائلي الخاصة من معرفة أن الوزير " نسي" أن يذكر أن الوثيقة "ضاعت" في وزارة الشؤون الخارجية المغربية...

ولن ينفع في شيء تصريح ثان أدلى به الوزير تعبيرا عن حسن نيته، فقد قال لأول مرة: " إن كان هناك في المغرب أناس يعرفون الحقيقة أو جزاءا منها، مثل ميلود التونزي وبوبكر الحسوني أو غيرهما، فإنني أعتقد أن الواجب الوطني يحتم عليهم أن يمثلوا أمام قاضي التحقيق ليستمع إليهم. وعليهم أن يساعدوا على الكشف عن الحقيقة"[781].

وستذهب صحيفة ماروك إيبدو أنترناسيونال حد القول[782]: " أبان الجانب المغربي بتبنيه هذا الموقف إرادته الراسخة في الكشف عن الحقيقة وبذل أقصى الجهود للوصول إليها في إطار الشفافية المطلقة". كلام جميل. ولكن ما أبعد القول عن الفعل.

وفي نفس الأسبوع، صرحتُ في حوار صحفي لأسبوعية لوجورنال قائلا: " لا نتهم الجنرال بنسليمان بكونه مسؤولا عن الجريمة، ولكننا نؤاخذه على عدم التوفر على الشجاعة الكافية فلإدلاء بأقواله، اعتبارا للدور الذي اضطلع به في ديوان أوفقير في تلك الفترة وفي الإدارة العامة للأمن الوطني...فأضعف الإيمان عندما يكون الشخص جنرالا وقائدا للدرك الملكي أن يتحلى بتلك الشجاعة"[783].

ويبدو أن حسني بنسليمان استجاب لندائي بضعة أسابيع بعد ذلك، فقد صدر مقال في ماروك إيبدو أنترناسيونال[784] بعنوان : " الجنرال يعترف". ولكن بعد قراءة المقال، يتبين أنه لا يتضمن أي جديد، ما عدا تعليق الصحفي التالي: " يحرص المقربون منه(كذا) على التأكيد أنه عازم على تلبية الدعوة المقبلة للقاضي سرحان بكل ما يستوجبه الموقف من أناة وهدوء". وأضاف بنبرة خبث ظاهرة: " إن التركيز على الجنرال بنسليمان في قضية زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا يمكن سوى أن يقوي شكوك الملاحظين". أكان هذا الصحفي على علم بالدور الذي لعبه بنسليمان في مكتب أوفقير سنة1965 لينتهي إلى تلك الخلاصة؟ ألا يعرف أن القصر عين حسني بنسليمان، بعد ذهاب الدليمي إلى باريس في أكتوبر1966، مديرا بالنيابة للإدارة العامة للأمن الوطني؟

مذكرات التوقيف الدولية

---

[780] - في حوار مع ماروك إيبدو أنترناسيونال : "في غياب معلومات تمكن من التعرف على الأطراف المتهمة(يا لها من وقاحة، إنه يقصد بنسليمان والقادري مثلا)، لم يتم الاستماع سوى لعبد الحق العشعاشي، ليتم إرجاع نتائج طلب الإنابة القضائية في26 يونيو2004".

[781] - وأضاف : "من قتل المهدي بن بركة؟ أين جثمانه؟ كان المهدي بن بركة زعيما وطنيا ودوليا. وأسرته وأصدقاؤه وعائلته السياسية الكبرى التي هي عائلتنا، أي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من حقها أن تعرف، ولن يتأتى ذلك إلا بتسليط الضوء على ملابسات اختفائه واغتياله. كلنا اليوم نريد معرفة الحقيقة".

[782] - عدد1-7 دجنبر2006،ص.18.

[783] - لوجورنال إيبدو عدد4-10نونبر2006.

[784] - عدد1-7دجنبر2006.

ظلت خطابات بوزوبع الرنانة مجرد شقشقة بلاغية، فطلبات الإنابة القضائية ظلت صيحة في واد...ولم يعد القاضي رامائيل[785] يطيق صبرا، لهذا قرر في أكتوبر2007 إصدار خمس مذكرات اعتقال دولية، فلربما استطاع بهذه الطريقة الاستمتاع إلى الأشخاص القليلين الذين " لايزالون على قيد الحياة" في تلك الفترة، ولم يكن في نيته بتاتا، كما ادعت بعض وسائل الإعلام، توجيه أصابع الاتهام إلى الجنرالين حسني بنسليمان والقادري، وعمداء الأمن العشعاشي والحسوني والتونزي، ممن تعد شهادتهم أساسية في القضية.

ومن جانبي، انتهزت فرصة الزيارة الرسمية التي يقوم بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للمغرب، كي أخبر في 22 أكتوبر، يوم وصول الرئيس بالضبط، عن طريق صحفي شجاع، وهو جوزيف طوال من قناة فرانس3، الراي العام المغربي والفرنسي، بصدور مذكرات الاعتقال. شكل قرار القاضي ذلك سابقة من توعها، تعادل في الأهمية القرار المتخذ قبل أربع وثلاثين سنة برفع الدعوى الأولى في القضية. وها هي السبل قد انسدت أمام النظام المغربي، فماذا سيكون رد فعله؟ في هذا الصدد، أوردت وكالة فرانس برس تصريحا لمصدر مقرب من وزارة العدل المغربية، يقول فيه: " هناك رغبة في التشويش على زيارة ساركوزي وإفشالها...سيتصرف المغرب في الوقت المناسب، فليس لديه شيء يخفيه في القضية" (كذا).

لايخفى أن معرفة مصير " المرتزقة " الفرنسيين الأربعة أمر بالغ الأهمية. والنظام المغربي يعرف ذلك جيدا، وهو ليس من البلادة بحيث لا يتفطن لتبعات الكشف عن مصيرهم. و "إذا لم يكن لديه ما يخفيه في هذه القضية"، وإن هو أقر ب " اختفاء" هؤلاء الأشخاص بالمغرب[786]، فمعناه أنه يعترف بضلوعه في اختطاف المهدي بن بركة والنتائج المترتبة عن ذلك.

أخبرت الشرطة الدولية الأنتربول القاضي رامائيل أن أربع مذكرات اعتقال فقط أصدرت، أما تلك الخاصة ببوبكر الحسوني فهي ناقصة.

وفي صيف2008، فوجئت بخبر سفر الجنرال حسني بنسليمان رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية إلى بكين دون أن يصادف أي مشكل. اخبرت بذلك رامائيل[787] الذي سارع إلى استفسار

---

785 - لا شك أن القاضي رامائيل تبنى خطة عمل جريئة ومبادرة متجاوزا بكثير سابقيه. ولكن، أليس هو الذي وجد نفسه مباشرة في مواجهة النظام المغربي أكثر من القاضي بارلوس؟ أليس اكتشافه للمعلومات المتعلقة بفدق كران أوطيل بالدار البيضاء الذي أصبح ملكا للزوجين بوشسيش في شتنبر1965، هو الذي كان وراء إيقاف كل الطلبات اللاحقة؟ فلا مراء أن المغرب الرسمي لم يعد بإمكانه ابتداء من ذلك اليوم التشبث بمزاعم الحسن الثاني الذي كان يحلو له أن يكرر أن قضية بن بركة "قضية فرنسية محضة".

786 - استنطق رجال الدرك ابن لوني كريستيان في4 نونبر2008 بمدينة كان، وحرر محضر بذلك: " كان عمري19 سنة، وكنت أتابع دراستس(...) سافر والدي إلى المغرب بدعوة من هذا البلد(...) في ماي1969، سافرت بدوري إلى المغرب، وبالضبط إلى الرباط حيث كان يقيم أبي في فيلا بطريق ازعير. كان يعيش هناك مع دوبايل(...) وكان بوشسيش وباليس يعيشان معا في إقامة أخرى بالرباط. بقيت هناك سنتين(...) وجدنا أنفسنا نقيم في فيلا خاضعين لمراقبة دائمة من قبل مفتش شرطة كان يلازمنا طوال الوقت، وكان ملزما بتحرير تقرير يومي يقدمه لعميد الأمن بالرباط(...) بعد فترة عمل فيها مسيرا لدور دعارة، تكفل والدي بتسيير أوطيل فرانس بالدار البيضاء(...) بقينا نعيش في البراط(...) غادرت المغرب سنة1971، ولا شك أن أبي أحس بالخطر الذي يتهددنا، لهذا قال لي يوما: " عليك أن ترحل في أقرب وقت". ولم أر بعدها أبي أبدا. لم نكن نتكاتب ولا نتواصل بالهاتف. وقد اختفى بضعة أشهر من ذلك هو وبوشسيش ودوبايل.ولست أدري لماذا قضى باليس أيام عمره الأخيرة بالمستشفى(...) وكل ما عرفته فيما بعد، وصلني عن طريق الصحافة والصحفيين الذين اتصلوا بوالدتي(...) لا أعرف كيف مات أبي. اظن أنه قتل ودفن في النقطة الثابتة3، ولكن ليس لدي أي دليل".

787 - في2 أكتوبر صباحا.

فرع الأنتربول بفرنسا. وقيل له إن مذكرات الاعتقال غير قابلة للتنفيذ إلا فوق التراب الفرنسي. لاشك أن وزيرة العدل حينها رشيدة داتي اختارت أن تتنلسلها[788].

وفي يونيو2009، استلمت إيليوت ميشيل ماري حقيبة العدل والحريات. وقد كاتبتها في7 يوليوز، لأذكرها بما أقدمت عليه، حينها كانت وزيرة الدفاع، من مبادرة محمودة تتمثل في رفع " سرية الدفاع" عن آخر وثائق مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، وطابت منها أن تتفضل بالتدخل، نظرا لعدم تنفيذ المغرب طلبات الإنابة القضائية الدولية موضوع النزاع، وعرقلة بلدنا لصدور مذكرات الاعتقال الدولية.وفي 28 يوليوز، وصلني منها الجواب الآتي: " الاتصال توا بمدير القضايا الجنائية والعفو". وفي منتصف شتنبر، صدر الأمر بنشر نذكرات الاعتقال الدولية. زقد وصلني هذا الخبر السار عن طريق وكالة فرانس برس، وسارعت إلى إبلاغه إلى عائلة بن بركة.

ولكن لم تمر أربع وعشرون ساعة، حتى صدر أمرا مضاد رسميا: " طلب النائب العام بباريس إيقاف نشر مذكرات الاعتقال دوليا، بسبب المعلومات المدققة التي طالبت بها السكرتارية العامة للأنتربول حول مضمونها". والغريب أن ذلك تزامن وعودة وزير الداخلية الفرنسي من زيارة للرباط التقى خلالها بنظيره المغربي...

ثارت حفيظتي بعد هذا التحول السريع، فرفعت عقيرتي عاليا مشيرا بأصابع الاتهام إلى الإيليزي نفسه، ولم ألتق حتى اليوم أي تكذيب. وندد البشير بن بركة بهذا التطور الغريب، ولم يتورع عن وصفه ب" المهزلة". والقاضي رامائيل نفسه اتخذ موقفا شجاعا، وكتب[789] إلى النائب العام قائلا: "(...) تطالب الأنتربول بإيقاف عمليات نشر تمت المطالبة بها وفق " إجراءات داخلية سرية" تأخذ بعين الاعتبار مصالح سياسية ودبلوماسية. وتبعا لذلك، أعتبر أن من العبث والنفاق " تقديم عناصر أوفى قصد السماح بتبين إن كان الأمر يتعلق بقضية تضع موضع اتهام مسؤولين في بعض الدول". يبدو واضحا أن قضية بن بركة ما زالت تزعج الكثيرين بعد مرور44 سنة(...)".

لم يثبط ذلك همة القاضي، بل إنه جددت مذكرات الاعتقال الأربعة، وأضاف إليها خامسة، فقد أصبح بإمكانه أن يحدد هوية الحسوني.

ظللت أنتظر جواب النائب العام...

هكذا إذن، إذا "لم يكن للمغرب شيء يخفيه في القضية" ، فإنه وجد الآن في السلطات الفرنسية خير معين. وبعد أربع وأربعين سنة من " اختفاء" المهدي بن بركة، ها هي الشكوك تحوم حول مسؤولية الدولة الفرنسية، ممثلة في أعلى سلطة بها. ولا شك أن الجنرال ديغول يتقلب حسرة في قبره. وهو يعاين ما يقع. بل إن مصداقية العدالة الفرنسية أصبحت في مهب الريح. فالمغرب يرفض تنفيذ طلبات الإنابة القضائية، وفرنسا تقف في وجه تنفيذ مذكرات الاعتقال. ومرة أخرى، تعود الكلمة

---

[788] - طلبت عائلة بن بركة في شتنبر2007 لقاء مع رئيس الجمهورية بحضور محاميها. وكان لنا موعد أنا والبشير بن بركة في هذا اليوم نفسه، أي 2 أكتوبر، ليس في الإيليزي ولكن في الكي دورساي مع ثلاثة ممثلين عن الرئيس.كانوا على علم بكل ما يتعلق بالقضية، ولكن كان همهم الوحيد هو التوسل للطرف المدني كي يطلب من القاضي رامائيل التراجع عن قرار إصدار مذكرات الاعتقال الدولية. وفي هذه الحالة، ادعى ممثل المغرب أن " طلبات الإنابة القضائية ستنفذ". لم نثق بهذه الوعود، ورفضنا هذه "المساومات"، بل إنني هددت بالقول: "إذا ظلت العراقيل الحالية قائمة، فإننا لن نتردد في التنديد بهذا التنكر للعدالة".

[789] - في7أكتوبر2009.

الخير لما يسمى " المصالح العليا للدولة"، بل لمجموعة من الدول، وذلك على حساب العدالة. ولكن إلى متى؟

أبحاث في جوهر القضية

" اعترافات" البوخاري

تضمن طلب الإنابة القضائية الدولية بتاريخ 29 يوليوز2002 أيضا مسائل مختلفة تتعلق بجوهر القضية. ولم تقدم الأجوبة التي قدمها البوخاري للقاضي أي جديد مقارنة بمختلف المخطوطات المتناقضة التي أرسلت إلى فرنسا. فهو يذكر أنه لم يأت إلى باريس، وبالتالي فإنه لم يكن "الحارس الأمين" لبن بركة في فيلا بوشسيش كما فاخر بذلك في البداية. فقد كان، كما يزعم، مكلفا بالمداومة في مكتب كاب1 بالرباط من الساعة الثامنة والنصف صباحا من يوم 29 أكتوبر إلى الثامنة صباحا يوم الاثنين فاتح نونبر. وهناك علم عن طريق زملائه المدعوين المسناوي وصاكا ومحمد العشعاشي[790] بموت بن بركة يوم السبت 30 في الساعة الثالثة صباحا، ضحية التعذيب الفظيع الذي خضع له على يد كل من أوفقير والدليمي، بحضور العملاء السابق ذكرهم، إضافة إلى الشتوكي الملقب بميلود التونزي وبوبكر الحسوني وعبد الحق العشعاشي...

هكذا خلافا لكل القرائن المتحصلة خلال التحقيق الأول في القضية بفرنسا، فإن البوخاري يذهب إلى أن الحادث المأساوي وقع في الليلة الفاصلة بين يومي الجمعة والسبت، حيث إن أوفقير وصل، كما يقول، في الساعة الحادية عشرة وخمس عشرة دقيقة ليلا إلى مطار أورلي، على متن طائرة عسكرية قادمة من سلا، أما الدليمي، فقد وصل قبل ذلك بقليل، في الساعة السادسة وخمس عشرة دقيقة مساء، على متن طائرة عسكرية أيضا قادمة من الجزائر العاصمة...

[790] -سيعمد ثلاثتهم إلى تكذيب أقوال البوخاري في الصحافة، فلا أحد منهم كان بفرنسا في تلك الفترة. وقد تابعوه بتهمة " القذف" وحكمت المحكمة لصالحهم.

وقال البوخاري أيضا: " صُنع الحوض الذي ستذاب فيه جثة بن بركة سنة1961، بإشراف خبير فني أميريكي يعمل مع المخابرات الأمريكية، وهو الكولونيل مارتن، وذلك بورشة بالدار البيضاء...استنادا إلى طلبية قدمها يهودي باسم زوريطا، وهو صاحب ماخور لوسفانكس بالمحمدية. أما المادة الكيميائية المستعملة فقد استوردت من إسرائيل"[791]. وأضاف: " هذا الحامض الخاص الذي قدمته الموساد الإسرائيلي مكن من " الإذابة التامة لجثث عشرات من المعارضين الذين يشكلون، كما يدعي النظام، خطرا عليه"[792].

ولما سئل رشيد السكيرج، وكان يعمل حينها بمكتب الكاب1، عن هذا الحوض، اعتبر أن أقوال البوخاري من وحي الخيال " أحد رواة الخرافات"[793]. وقد أكد خلال جلسة استماع أمام القاضي رامائيل أن[794]: " البوخاري لم يكن يعمل بالكاب1، عندما توقفت عن العمل. والمعلومات التي يقدمها عن الحوض وعن الحامض معلومات خاطئة، والتواريخ أيضا، فهو يذكر أن الطلبية قُدَمت سنة1960، بينما فيلا المقري صودرت واستعملت ابتداء من يوليوز1963". ولما طرح على البوخاري السؤال الآتي: " ما هو الدور الذي لعبه الحسن الثاني في موت المهدي بن بركة واختفاء جثته؟"، أجاب: " أصرح أمامكم أنني لم أذكر بتاتا أي شيء عن هذه النقطة في مذكرتي(...) وأؤكد لكم ان المرحوم الحسن الثاني لا علاقة له بهذه القضية، وأنه لم يضطلع بأي دور فيها لا من قؤيب او من بعيد" (كذا).

ومع ذلك، يحكي في الصفحة الخامس عشرة من الفصل الرابع من إحدى مخطوطاته: " اعتبر الحسن الثاني أن خطة العشعاشي جيدة، فأعطى الضوء الأخضر لتنفيذها بمنح رئيس مصلحة مكافحة التجسس بالمغرب السلطات الكاملة للتحرك، مع رصد ميزانية مفتوحة لهذه العملية، إضافة إلى الصندوق الأسود رقم2 الذي يتحمل مسؤوليته محمد العشعاشي". وذكر أيضا في الصفحة الرابع عشرة من الفصل الثامن: " كان أحمد الدليمي قد تلقى الأمر من الحسن الثاني بتعذيب المهدي بن بركة إلى أين يلقى حتفه ويموت بباريس، وبذلك يتم التخلص منه نهائيا". والغريب أننا لا نعثر على أي أثر لهذا الأقوال في كتابه السر، كما أنه لم يصرح بها أمام قاضي التحقيق...

وقد سبق أن ذكر في رسالة[795] بعث بها إلى البشير بن بركة: " قرر الملك الحسن الثاني منذ25 مارس 1965 أن يستعمل الحيلة والقوة لإسكات المهدي بن بركة في أقرب وقت ممكن، عن طريق

---

[791] - الغريب أن هذه المعلومة التي سمعتها من البوخاري شخصيا في مكالمة هاتفية بباريس،لا تشير إليها وسائل الإعلام الفرنسية، وخاصة في المقال الطويل الصادر في اوموند بقلم س.سميث. وسيكرر ذكرها البوخاري في رسالة وجهها إلى القاضي رامائيل.

[792] - صرح حميد برادة لجريدة لكسبريس في28 مارس2002 غداة صدور كتاب السر : "هذا الكتاب خدعة من ألفه إلى يائه... لا يقدم البوخاري أي دليل. تحريت في الأمرن واكتشفت أنه لم يشغل قط عامل مقسم هاتفي. وعرفت خاصة أنه سرح من عمله في القصر قبل ثلاثة أشهر، في3 غشت 1965. ويعني ذلك استحالة وجوده في الوقت الذي وقعت فيه الحوادث المعينة لا في مكتب الكاب1 في الرابط ولا في فيلا فونتناي دي لوفوكونت بباريس".

[793] - في لقاء خاص مع الكاتب في يونيو2005.

[794] - 12 دجنبر2005.

[795] - في ماي2001.

التفاوض معه سرا بطريقة غير مباشرة، وبإطلاق عناصر الكاب1 يتعقبون خطواته أينما حل وارتحل بغية اختطافه واقتياده بعد تنويمه بواسطة مخدر إلى الرباط، او التخلص منه وتصفيته جسديا في السر".

ولاحظت اليوم أن البوخاري بعد أن قدم روايته حول تذويب الجثة في الحوض، يأتي من جديد في رسالة طويلة إلى القاضي رامائيل[796]، ليتحدث عن " اختفاء" " المرتزقة" الفرنسيين الأربعة: " رمي بجثث بوشسيش ولوني ودوبايل في حوض الإينوكس بالمعتقل السري الواقع في عين عودة، بهدف تذويبها واختفائها نهائيا في بضعة ساعات دون أن تترك أي أثر في قاع الحوض".

ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا " الشاهد" الذي تجعل منه إحدى الجرائد المغربية[797] " كاتب ضبط" القضية، لأنه حسب زعمها كان مكلفا " كل صباح بحفظ التقارير والمستندات"، لم يقدم أي دليل مكتوب على ما يذهب إليه. وهو لا يتورع أيضا عن الحديث عن أفلام وصور التقطت يوم اختطاف المهدي بن بركة أو خلال "تذويب" جثة بن بركة في الحوض...ولكن أين هذه الوثائق؟ وفي حال وجودها، ماذا ينتظر النظام المغربي كي يقدمها إلى العالم؟

مجمل القول، إن البوخاري، هذا العميل السابق الذي وظفته اليوم من جديد المخابرات المغربية لخدمة أهدافها، كلف لا أقل ولا أكثر بتغيير زاوية النظر إلى القضية، وإقناع القاضي رامائيل والطرف المدني أن لا فائدة ترجى من مواصلة البحث عن جثمان بن بركة وجثث " المرتزقة" الفرنسيين الأربعة.

والأدهى ان مخرج وكتاب سيناريو الفيلم التلفزي قضية بن بركة الذي عرضته قناة فرانس2[798]، قدموا البوخاري في المطوية التي تسلمها الصحفيون بوصفة " أحد أبرز مسؤولي المخابرات المغربية في تلك الفترة"(كذا)، بينما هو ليس في الحقيقة سوى عامل مقسم هاتفي بسيط[799].وقد بلغت بهم الوقاحة إلى أن يؤكدوا بعد اعتمادهم كتابه " السر" : " من الممكن القول الآن إن بالإمكان إعادة بناء العملية كما نفذت في حينها"، من هنا العنوان الذي وضعوه لفيلمهم، رغم معارضة عائلة بن بركة ومحاميها الذين أفلحوا على الأقل في جعل القناة ترفق الفيلم بنص يذكر بان الأمر يتعلق بعمل تخييلي. ويستشف من الفيلم أن لا علاقة للحسن الثاني بعملية " اختفاء" المهدي بن بركة، لأن هذا الأخير ابرم اتفاقا مع ملك المغرب حول عودته إلى المغرب، وهو أمر لا أساس له من الصحة. وبالتالي، يصبح الجلاد أوفقير وزير الداخلية، والدليمي المدير العام للأمن الوطني هما من بادرا من تلقاء نفسهما، وقد خشيا على حياتهما، إلى قتل المهدي بن بركة والعمل على أن تختفي جثته إلى الأبد في الحوض الشهير الذي اخترعه البوخاري اختراعا.

---

796 - في 26 يونيو2006.

797 - لوجورنال إيبدو عدد30 يونيو6 – يوليوز2001.

798 - يومي21و22 يناير2008.

799 - هذا إذا كان لايزال يعمل في تلك الفترة في تلك المصلحة، الأمر الذي يكذبه خلال محاكمة ثلاثة أعضاء ممن اتهمهم.

قد نعد الفيلم إذن شريطا بوليسيا ناجحا، أما قضية بن بركة فليست كذلك.

وغداةصدور " اعترافات" البوخاري، قرر[800] المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بضغط من شباب الحزب، إلى رفع دعوى لدى النيابة العامة بالرباط.هكذا يقطع الحزب مع سياسة الصمت التي انكفأ فيها لمدة 36 سنة من الجريمة.وقد صرح الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي والسكرتير العام للحزب لجريدة الاتحاد الاشتراكي قائلا[801]: " من الضروري أن تتضح المسؤوليات بما فيها مسؤولية الدولة(...) يتعلق الأمر بجريمة سياسية شاركت فيها بطريقة مباشرة او غير مباشرة العديد من الدول". ولكن الدعوى ابلعتها " الرمال المغربية المتحركة"، وتاهت في ردهات العدالة، فالملف اختفى بقدرة قادر، بعد جواب غير مشجع قدمه وكيل الملك.ويبدو أن الدعوى سحبت(؟) وأنيط النظر فيها إلى هيئة الإنصاف والمصالحة...مع أن الرجل الثاني في الحزب محمد اليازغي اعتبر أن " اعترافات البوخاري يجب أن يكون لها الكلمة الفصل في دفع القضاء المغربي إلى فتح تحقيق رسمي في القضية". وأكد في جريدة ليبراسيون المغربية بتاريخ 30 أكتوبر2004، وقد أصبح سكرتيرا عاما للحزب: " اجتمعنا غداة ذكرى اختطاف واغتيال شهيدنا المرحوم المهدي بن بركة(..) وهي مناسبة نكرر فيها مطالبتنا بالحق في معرفة الحقيقة، كل الحقيقة حول هذه الجريمة، فمن دون هذه الحقيقة، يستحيل الحديث عن الطي النهائي لهذه الصفحة المؤلمة". وكان قد طالب سابقا " فرنسا ووكالة الاستخبارات الأمريكية برفع سرية الدفاع عن الملفات وآلاف الوثائق المتعلقة بالقضية". وإذا كانت فرنسا قد عمدت إلى رفع السرية (أنظر أسفله)، فإن الطرف الأمريكي لم يفعل.والمغرب نفسه لم يقم بأي شيء في هذا الصدد، مما جعل مجلة تيل كيل[802] تتساءل: " هل يرغب الاتحاد الاشتراكي في إقبار الملف نهائيا، ام انه يريد ألا يثار دور أصحاب المناصب العليا في الدولة؟"، وتخلص المجلة إلى القول: " لقد أصبح المغرب الرسمي يرفع الشعار الآتي: لاتقترب من بن بركة، اتركه يتآكل".

ولكي أختم هذا "الملف المخصص الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، لن تفوتني الإشارة إلى أن الحزب أحس بالاعتزاز بعد أن حصل من الملك الحسن الثاني على الإذن بتسمية أحد اكبر الشوارع الخارجية بالعاصمة المغربية " شارع بن بركة"، استحضارا لذكرى الزعيم المتوفى. غير أن لي رأيا آخر، لم أتردد في مصارحة قياديي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية به، ففي نظري ارتكب الحزب في هذا الصدد ثلاثة أخطاء: اولها أن تسمية الشارع على النحوبمثابة " منحة" منَ بها العاهل المغربي على الحزب، تماما مثل دستور1962، ثانيها أنه دشن في حضور إدريس البصري، خلف أوفقير والدليمي. ثالثهما أن الشارع نُزع منه اسمه الأصلي الذي يحيل على إحدى أكبر الثبائل البربرية التي قاومت الاستعمار الفرنسي، وهي قبيلة بني زناسن الواقعة

---

800 - انظر جريدة ليبراسيون المغربية عدد11 يوليوز2001.

801 - 4 غشت 2001.

802 - في عددها الأسبوعي 3-9 دجنبر2005.

قرب الحدود المغربية الجزائرية. كان هناك شارع وحيد كان يجب أن يُقترح على الملك كي يحمل اسم بن

بركة، وهو شارع تمارة سابقا، حيث كان يقطن المهدي بن بركة وعائلته. وكان جواب أحد قياديي الحزب عندما أفضيت له بما أفكر فيه: " ماذا تقول؟ هذا الشارع يسمى " شارع الحسن الثاني". كنت اعرف ذلك طبعا، ولكنني أجبته: " كانت تلك مناسبة للتحلي بشجاعة مطالبة الملك بان يقد هذه " التضحية" في سبيل أستاذه السابق في الرياضيات. وفي حالة الرفض، كان بغمكان الحزب أن يعلن ذلك رسميا على الملأ".

الاستمارة(تابع) والأستاذ المحامي لومارشان

بعد أن اطلع الأستاذ المحامي لومارشان على الأوراق الخمسة التي عرضت عليه، في جلسة الاستماع بتاريخ 27 أبريل1976، قدم جوابا قاطعا حولها: " ليس الخط خطي، وأؤكد لكم أنني لم أكتب هذه الأوراق". صحيح أن معرفة لومارشان بالسياسة المغربية لا تسمح له بتحرير مثا هذه الاستمارة، ولكن لا شيء يمنع أن يكون هو من نقلها بخط يده[803].

قدم الخبيران تقريرهما في18 دجنبر بخلاصات واضحة لا تحتمل التأويل: " تبين التطابقات العديدة الموجودة بين وثائق الأسئلة وعينات خط الشاهد بيير لومارشان أن هذا الأخير هو كاتب الوثيقة التي تتضمن الأسئلة". ومما ورد في التقرير أيضا: " الأسطر الخمسة مكتوبة بنفس خط الشخص الذي كتب النص السابق".

ومع ذلك، تشبت بيير لومارشان بإنكاره في جلسة الاستماع في 28 يناير 1977، وصرح أمام القاضي أنه: " سيعمل جاهدا كي يعثر داخل أجل شهر أو شهرين على الدليل القاطع على أن هذه الاستمارة ليست بخط يده"[804]. وخلال جلسة استماع جديدة في 29 أبريل، تشبت بأقواله وأعلن أنه ما زال يواصل تحرياته ومما ذكره: " قيل لي إن النص أملاه أوفقير على أحد المقربين منه".(؟)

مهما يكن، فالقضاء الفرنسي أصبح إذن، بعد مرور اثنتي عشرة سنة على اختطاف بن بركة، يتوفر على دليل يبين أن بيير لومارشان كذب على القاضي زولنجر في جلسة الاستماع بتاريخ18 نونبر1965: " لم تكن لي قط أي علاقة ببن بركة ولا بالقضية". فالاستمارة وإن لم تكن تدل صراحة على الدور الذي اضطلع به في القضية، فإنها على الأقل تبين انه كان يعرف الزعيم المغربي، الأمر الذي ظل دائما ينكره. وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

لن يواصل القاضي بانسو البحث في هذا الجانب. والسؤال، ما الذي جعله يحجم عن المضي قدما في هذا الاتجاه؟ هل كان ينتظر أن يأتيه لومارشان بالأدلة التي وعد بها؟ والحال أن المحامي لم يقدم أي شيء حتى اليوم. والسبب واضح. ومع أن الصحافة كشفت الخبر، فإن أي رد فعل لم يصدر عن لومارشان على هذه المقالات، وموقفه هذا يذكرنا بموقفه من المقالات الأخرى السابق ذكرها[805].

---

803 - دخل في تلك اللحظة الخبيران إلى مكتب القاضي، وأخذا عينات من خط لومارشان.

804 - بلغت به وقاحته المعروفة عنه حد تهديد الطرف المدني.

805 - كتبت صحيفة مينوت مثلا في 16 فبراير1977 بعنوان "لومارشان يخونه خط يده" : "تدل الخبرة الجديدة التي أجريت على خط اليد، على أن مينوت كانت محقة وهي تشير إلى الدور الذي لعبه المحامي الجاسوس في اختطاف الزعيم المغربي".

تمكنت من الالتقاء ببيير لومارشان في مكتبه، بفضل تدخل صديق مشترك بيننا[806]. حكى لي في لقائنا الأول عن حياته، والتزامه في سن الثامنة عشر بعد نهاية الحرب، وانخراطه في تجمع الشعب الفرنسي سنة1948، وهناك تعرف على روجي فريي الذي أصبح صديقا حميما له، ومشاركته في حرب الجزائر، وعودته إلى فرنسا، ومشاركته بطلب من فوكار على رأس المخبرين السريين في محاربة منظمة العمل المدني...ولما سألته عن قضية بن بركة، أجابني قائلا: " إنها قضية دبرها من الجانب المغربي أوفقير بشراكة مع لوبيز وفانفيل لوروا، وقد أحيطت علما ببعض جوانبها مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. وأنا نفسي كنت ضحية مؤامرة دبرها ضدي هذا الجهاز. بدافع الانتقام، فيما يبدو لي، نظرا للدور الذي لعبته في محاربة منظمة الجيش السري التي كانت تضم شخصيات وأطرا يناهضون الجنرال ديغول. وكان الحسن الثاني يريد أن يعود بن بركة إلى المغرب كي يقلده منصبا مهما، مما جعل أوفقير يخشى على مكانته، لهذا أخضعه لتعذيب وحشي أدى إلى موته، بشكل مفاجئ لم يكن ضمن الخطة المرسومة. غير أن فيغون والآخرين لم يكونوا حاضرين وقت وفاة بن بركة، لأنهم انسحبوا عندما تطورت الأمور على ذلك النحو السيء".

استوقفتني نقطة وردت في كلامه، وتهم سفره يوم20 شتنبر1965 إلى جنيف رغم أنني لم أسأل عن هذا الموضوع. ففي ساعة واحدة من الزمن، حدثني عن ذلك السفر ثلاث مرات، محاولا إقناعي أن سفره في نفس الطائرة مع فيغون وبرنيي كان وليد المصادفة. هل صحيح ما يقوله؟ لماذا هذا الإلحاح من جانبه؟[807] يبدو إذن أن ما قاله لوبيز صحيح حول لقائه المفترض في مطار أورلي بفيغون الذي قدم له محاميه، وذلك رغم تشبث لومارشان بإنكاره، فقد قال لوبيز: " ما الذي كان يدفعني لإخبار " الشخص الذي يؤمن اتصالي بجهاز المخابرات" بحضوره، غن لم تكن هناك الخطط التي نعرفها؟" [808]

ومع ذلك اعترف لومارشان أن فيغون أخبره قبل بضعة أسابيع أنه منخرط في عملية بالغة الأهمية (اختطاف سياسي مغربي معارض للملك)، ولكنه لم يحدث احدا بالأمر. وفي المقابل، عندما سألته عن الاستمارة، أجابني أنه متهم بكتابتها، ولكنه ليس كاتبها، والدليل على ذلك الخبرة التي أجريت وبينت صحة ما يقوله(كذا).

وفي زيارتي الثانية له بمكتبه، شنف أذني من جديد بدوره في محاربة منظمة الجيش السري. ولما سألته من جديد عن سفره إلى جنيف في20 شتنبر، ظل مصرا على أن لقاءه بفيغون كان بمحض الصدفة ليس إلا، وانكر تماما أنه سمعه يقول للوبيز: " ها أنت ترى أنني أحظى بالحماية والتغطية"[809]. وأكد لي أن فيغون لم يشر لا إلى مهنته كمحام، ولا إلى صفته كنائب عن حزب الاتحاد من أجل جمهورية جديدة. ها نحن أمام كذبة أخرى، ففي جلسة الاستماع الأولى أمام القاضي زولنجر[810]، صرح أن " اللقاء اقتصر على التقديم الآتي: السيد لوبيز، الأستاذ المحامي

---

806 - يومي25 يناير و22 مارس2003.

807 - تطرقت لاطريبون دي جنيف إلى هذه النقطة في ملحق خاص بقضية بن بركة، بتاريخ 6 فبراير1966 : " ينكر لومارشان أنه سافر مع فيغون(...) ويزعم أنه سفره كان بغرض زيارة موكل له بسجن سان أنطوان.والحال أن التحريات التي قمنا بها بينت أنه لم يزر سجن سان أنطوان".

808 - اعترف لومارشان مع ذلك في مواجهة مع لوبيز لدى القاضي زولنجر في9 فبارير1966 أنه سافر في الدرجة الأولى مع فيغون، بينما استقل برنيي الدرجة الثانية.

809 - صرح الصحفي جتن مارفيي الذي يعرف فيغون منذ20 سنة أمام القاضي في 25 يناير1966 : " حدثني فيغون بوضوح عن " التغطية والحماية" التي يؤمنها له صديقة لومارشان.

810 - في 18 نونبر1965.

لومارشان، دون أي تعليق". واعترف أيضا أنه تعرف إضافة إلى لوبيز على لوني في إطار محاكمة سابقة. أما عن عدم سفر فيغون إلى الخارج، فقد فسره بخوفه من تعرضه للقتل على يد المجرمين الآخرين، لكونه لكونه طويل اللسان. وهو يظن ان رواية موت بن بركة تحت التعذيب، رواية صحيحة، بل وأضاف بالقول غن سيارة من السفارة حضرت لنقل جثته إلى روين، ومن هناك حمل الجثمان إلى المغرب على متن سفينة.لكن لومارشان لم يذكر لي المصدر الذي مده بهذه المعلومات.

عدت إلى موضوع الاستمارة وسألته: " متى كتبها؟ ومن أملاها عليك؟". أجابني: " هناك خبراء خلصوا إلى أن ذلك الخط ليس خطي. سطرت صفحات بخط يدي، والقاضي ذهب باحثا عن الدليل في الدوائر الإدارية العليا. وضمن هؤلاء الخيراء، ولكنني ختمت بالقول إن التقرير كان واضحا في خلاصاته التي تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الوثيقة مكتوبة بخط يده.حينها نهض واقفا كالمهتاج والشرر يتطاير من عينيه: " تتهمني بالكذب وبالدناءة، وتظن أنني شاركت في تعذيب بن بركة وأنني قتلته. لن أبقى معك في نفس الغرفة ولو دقيقة واحدة أخرى". ارتدى معطفه وخرج مسرعا، دون أن يغلق الباب، وتركني وحدي بمكتبه. وكانت تلك آخر مرة ألتقي به فيها[811]. هل كان لومارشان يستحضر الفرضية التي عرضها جان فينيو في لوكرابويو[812]: " يحتمل أن يكون توقيع كاتب هذه الاستمارة[813] هو نفسه توقيع قاتل زعيم المعارضة، أوعلى الأقل أحد مقربيه"؟

وعندما سأل القاضي رامائيل[814] لومارشان عن الاستمارة، تشبث بموقفه، رغم كل الأدلة التي تثبت العكس، بل وأضاف قائلا: " حدثني فيغون عن الاستمارة، وقال لي إنها كتبت من قبل مغربي، وأظن أنه ذكر اسم أوفقير...". ها هو يقدم رواية مخالفة لتلك التي قدمها للقاضي بانسوا. من هو الشخص الذي أملى على لومارشان هذه الأسئلة الدقيقة التي كتبت بخط يد شخص غير ملم بالموضوع؟هل هي المخابرات المغربية في شخص الشتوكي؟ أو أحد خبراء مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس الذي يعمل بتنسيق مع المخابرات المغربية؟ وقد ذكر دانييل غيران من جانبه في رسالة[815] بعث بها إلى القاضي رامائيل يروي فيها مضمون لقاء جمعه بلوبيز:" ذكرت له أن أوفقير قال لي في لقاء بالرباط سنة1971 أن الجهاز الوحيد القادر على تحرير هذه الاستمارة هو مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، لكن لوبيز قاطعني بحدة: " كلا، ليست مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، بل فوكار هوالذي زود لومارشان بعناصر الاستمارة".

اعترافات سوشون

أكد سوشون في جلسات التحقيق[816] معه ما أورده في كتابه[817] حول الضغوط الشديدة التي مورست عليه في4 نونبر1965، كي لا يعترف بمشاركته في اختطاف بن بركة، إلى أن التمس

---

811 - لا يتورع لومارشان في هذا الكتاب عن إطلاق كذبة أخرى : " قيل وكتب أنني حررت الاستمارة بخط يدي، مما استوجب اللجوء إلى خبرة في خطوط اليد مع خبرة مضادة، ليتبين أن ذلك الخط ليس خطي"، ص.167.

812 - عدد خاص 72، ص.20، صدر نهاية سنة1966.

813 - بالنسبة إلى المجلة : "يحتمل أن يكون كاتبها مغربيا".

814 - في 6 أكتوبر2005.

815 - بتاريخ 30 أكتوبر1976.

816 - بطلب منا في 19 يناير و4 فبراير 1976.

منه السيد فرني في13 نونبر أن يعترف بذلك لعميد الأمن بوفيي[818] " حفاظا على مصلحة الجهاز". وحسب سوشون فإن هذا الأخير قد يكون نصحه " ألا يتهم بعض الشخصيات الفرنسية بل وحتى المغربية، وذلك حفاظا على مصلحته" (كذا). وظل سوشون حذرا في أقواله، تنفيذا لتوجيهات رؤسائه، حتى كان يوم 14 نونبر، حيث تبين به أن القاضي زولنجر يتوفر على معلومات وافية حول القضية(...) وأضاف قائلا: " أعتقد أنني كنت ضحية تلاعب وخداع منذ انطلاق تحريات الشرطة، وأظن صادقا أن رؤسائي الذين أثق فيهم ثقة مطلقة، وهم يبادلوني نفس الشعور، كانوا أيضا ضحية تلاعب وخداع من قبل السلطات".

وقد كرر سوشون نفس أقواله فيما يخص " المكالمة الهاتفية" الشهيرة التي تلقاها من وزارة الداخلية: " لم يساورني قط الشك في أن المكالمة صادرة عن مكتب الوزير. ومع الأسف لم أسع إلى التأكيد من الأمر والاتصال بنفس الرقم لتبديد أي شك ممكن(...) فقد وقع كل شيء بسرعة قصوى، ولم يكن لي الوقت الكافي للتفكير(...) طلب مني أن أقدم خدمة، فقدمتها".

وبُعيد ذلك بقليل، فصَل سوشون الحديث، خلال مواجهة مع البشير بن بركة وحاميه[819]، عن الاعترافات التي قدمها في كتابه حول التقرير الخاص بفيغون الذي قدمه للشرطة القضائية بضعة أسابيع قبل اختطاف بن بركة. كان الأمر يتعلق بمراقبة إقامة توجد في شارع نييل، قال عنها إنها " من نوع خاص"، ويشتبه في ارتباطها بعمليات متاجرة في المخدرات. وعندما حكى له لوبيز أقوال فيغون حول " ابتزاز المغاربة"، والمواعيد التي كان يضربها في هذه الإقامة بالذات، عمد إلى تحديد هوية الشخص عن طريق بحث في سجله المدني، وحرر تقريرا من صفحة ونصف قدمها للسيد سيمبيل مرفقا بصورة لفيغون[820]. واستطرد بالقول: " كيف تريدونني أن أتكلم عن هذا التقرير خلال المحاكمة، مع أن رؤسائي فضلوا التزام الصمت؟"...صحيح أن رؤساؤه التزموا الصمت، ولكن لماذا اتخذ نفس الموقف، مع أن من مصلحته الحديث؟ هل حصل على ضمانات- كاذبة- قبل المحاكمة؟

سيلتزم رؤساؤه الصمت حول مكالمات هاتفية أخرى، في نفس الفترة، متعلقة هي أيضا بإقامة نييل، ولكن جهازا بخر تابعا للإدارة العامة للأمن الوطني سيخرج عن صمته، كما سنرى ذلك لاحقا...

روايات لوبيز الجديدة

أشار البشير بن بركة في الدعوى التي قدمها إلى الاختلافات الموجودة في مختلف روايات لوبيز[821]. وفي جلسة التحقيق أمام القاضي بانسو، بطلب منا، قدم روايات جديدة متناقضة في أغلب الأحيان. وحسب روايته الأخيرة، فإن فيغون هو الذي اختطف بن بركة من منزل بوشسيش.ولكن الشهود الذي طلب مثولهم، لم يؤكدوا أقواله.

---

817 - " اصمت أيها المتهم"، مرجع مذكور،ص.50.

818 - انتزع منه عميد الأمن أن يلتزم خلال تقديم أقواله بتجاهل بعض جمل لوبيز من قبيل "فوكار على بينة من الأمر"، وهذا الاسم الأخير لن يرد فعلا في محضر الاستماع، مرجع مذكور،ص.74.

819 - جلسة استماع أمام القاضي بانسو في 21 فبراير1977.

820 - " مجرم اشتهر بخطورته. سبقت إدانته. يرتاد باستمرار مقاهي سان جرمان دي بري، وخاصة إقامة من نوع خاص بشارع نييل". والأكيد أن التقرير يخلو من الإشارة إلى مشروع اختطاف...

821 - خلال التحقيق والمحاكمة وبعد خروجه من السجن في لقاء صحفي مع فرانس سوار وأيضا في كتاب لوران دوفريسن.

وبخصوص عبارة " فوكار على بينة من الأمر"، قال لوبيز للقاضي[822]: " لا يعني ذلك طبعا أن فوكار كان على علم بما سيقع في اليوم الموالي، ولكن فقط أنه هو وأعضاء مكتبه كانوا على علم بكل أنشطة مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس.ولكن تم تحريف معنى العبارة". وفي الواقع، فإن جاك فوكار " السكرتير العام في رئاسة الجمهورية المكلف بشؤون إفريقيا ومدغشقر"، " كان يتحكم أيضا[823] في مختلف الأجهزة البوليسية المتنافسة غالبا، التي كان يقوم عليها نظام ديغول. هكذا كان يقوم بدور الحكم والمنسق بين رؤساء مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ومختلف أجهزة الشرطة الموازية، كمصلحة العمل المدني، ومصلحة المخبرين السريين الخ".

وفي 18 يونيو1976، قدم لوبيز معلومة جديدة بالغة الأهمية، حيث ذكر أنه لم يجد في منزله بعد عودته إليه يوم30 أكتوبر في الساعة العاشرة مساء وثلاثين دقيقة فقط أوفقير والدليمي وبوشسيش ولوني ودوبايل والحسيني، بل وجد " رجلا يحمل نظارات، ذكر لي اسمه غير مسموعن وقيل لي إنه من الداخلية".ورغم أنه سئل عن هذا الشخص مرات عديدة، فإنه لم يتذكر اسم هذا المظف الغريب. وحتى في كتابه " اعترافات جاسوس"[824]، لم يكشف عن هويته. وعثرت من جانبي ضمن الوثائق التي عثر عليها القاضي رامابيل في منزل لوبيز[825] على ورقة ورد فيها: " عندما دخلت، قدم لي أوفقير بنبرة واثقة مطمئنة: " السيد فوجرول من الداخلية". هل هذه الشخصية وجدت حقا؟ أما زالت على قيد الحياة؟ ألسنا أمام محاولة جديدة من لوبيز لإحكام الخناق حول روجي فري[826]؟ مهما يكن، فالتحريات ما زالت جارية في هذا الصدد.

وأضاف لوبيز في نفس اليوم قائلا: " مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بالنسبة إلي لا علاقة لها بالقضية. ولايخطر ببالي بأي حال أن تعمد مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس إلى إعطاء أمر بتصفية بن بركة جسديا". وقال عن المغاربة: " هاهم أناس مثل أوفقير والدليمي غالبا ما رأيتهم يسافرون بأسماء مستعارة. ولكنهم هذه المرة يحلون بباريس بأسمائهم الحقيقية وبجوازات سفرهم الشخصية. معنى ذلك أن ليس هناك ما يتسترون عليه(...)". " الفرضية الوحيدة المنطقية في نظري(...) الدور الذي قام به فيغون(...)". طبعا، الأموات لا يتكلمون.

وفي21 فبراير1977، أراد لوبيز إبراز مكانته وعلاقته بالدوائر العليا في الشرطة، فقال: "كنت أتوفر بفضل سوشون على بطاقتي امتياز يمنحها عميد الأمن الإقليمي للشخصيات السامية. منحت لي الأولى سنة1964 والثانية في1965. وعندما استدعيت لمقر الشرطة القضائية، عثر عليهما لدي، ولست أدري أين انتهى بهما الأمر(...)". لقد سحبهما منه بوفيي، ولكنه تعمد ألا يذكرهما في محضر الاستماع إليه.

يبدو أن لوبيز يعرف أشياء كثيرة، ولكنه يصر على خلط الأوراق. هكذا سيصرح[827] في فبراير2000: " وصل أوفقير في نفس الوقت الذي وصلت فيه زوجة الماحي، وهو ظل دائما يردد

---

[822] - في 26 يناير 1966.

[823] - بن بركة وقتلته، دانييل غيران، مرجع مذكور،ص 69 وما يليها.

[824] - صفحتا 48و49.

[825] - الوثائق المختومة3.

[826] - ألم يدع لوبيز أن أوفقير قال : " أخبرك أن مصيبة وقعت، ولتعلم أنني اتصلت بفري في هذا الصدد؟ اعترافات جاسوس، مرجع مذكور،ص.163.

[827] - استمع إليه القاضي بارلوس في 10 فبراير2000.

انه وصل في اليوم الموالي. ولكنها وصلت على متن طائرة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الملكية. وهذه المعلومة الدقيقة لم تذكرقط، رغم أهميتها".

" أسرار" الدفاع الوطني والشرطة والدبلوماسية[828]

بعد رفع الدعوى الثانية، سلم القاضي بانسو للمدير العام لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس[829] طلبنا الخاص برفع السرية عن كل " الأسرار"، نظرا لمرور أكثر من عشر سنوات على الجريمة. وبعد بضعة أشهر، جاءنا في شهر ماي1977 الجواب من هذا الجهاز بالرفض القاطع[830]. وكان البشير بن بركة قد سبق وطالب بنفس الشيء جيسكار ديستانغ الذي يمكنه بوصفه القائد الأعلى للقوات العسكرية أن يامر برفع السرية عن هذه الوثيقة أو تلك. وجاء جواب الإليزي[831] نسخة طبق الأصل لجواب مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. والحال أن هذا الجواب لا يستند إلى أية حجة قانونية، ففي الحقيقة، لا يتعلق الأمر بمعرفة إن كان هناك" نص قانوني ملزم" في هذا الصدد، لن مفهوم سرية الدفاع مفهوم نسبي متغير. واصلنا جهودنا، واتصلنا برئيس الجمهورية[832] بواسطة روبير فرديي الرئيس الجديد ل " اللجنة من أجل الحقيقة في قضية بن بركة".وجاء الجواب لا يحمل أي جديد، بل يكرر قولة معروفة: " لايرغب الرئيس في التدخل مباشرة في قضية ما زالت معروضة أمام أنظار القضاء" (كذا). يا له من نفاق عظيم.وقد عبرت عن ذلك جيدا لوكانار أنشيني بالقول في عددها بتاريخ15 مارس1978 : " المشكل أن تلك السلطة القضائية هي في حاجة كي تصدر حكمها(...) إلى أن تعرف مضمون الملف الموجود لدى مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. والسؤال، أليس الرئيس هو القائد الأعلى للقوات العسكرية؟

رفع " سرية الدفاع"

استبشرت عائلة بن بركة خيرا بعد انتخاب فرانسوا ميتران في10 ماي1981 رئيسا، وداعب الأمل نفوس أفرادها أن يروا التحقيق يتقدم في القضية. وما زالوا يتذكرون كيف أن ميتران نفسه أدان هذه الجريمة في دجنبر1965[833]. وقد سارعت مساء اليوم الذي فاز فيه في الانتخابات الرئاسية إلى إيدلع رسالة في مسكنه الشخصي، التمس فيها منه أن يبذل أقصى جهده في أقري الآجال كي يمكننا من الاطلاع على ملف مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس.

وأعقبت الرسالة بطلب إلى القاضي بانسو كي يسعى لدى الحكومة الجديدة لتمكيننا من هذا الملف، إلى جانب الملفات التي بحوزة مديرية حماية التراب الوطني والاستعلامات العامة والإدارة

---

828 - يجب ألا يوظف مبدأ سر الدولة إلا لحماية الأمن العالمي والسلام. ولكن غالبا ما يستعمل للأسف من قبل السلطات السياسية لتتنصل من مسؤولياتها عن الكشف عن الحقيقة. وقد رأت فيه لوكانار أنشيني " ساتر عورة عسكريينا" (4يوليوز1990).

829 - في 18 نونبر1976.

830 - "يرى الجهاز أن من واجبه التذكير بعدم وجود قانون ملزم في هذا الصدد، كما أن الدواعي الأمنية التي استند إليها سابقا قرار منع نشر الوثائق ما زالت قائمة"، 9ماي1977.

831 - في29 يونيو1977.

832 - في8يناير1978.

833 - رفع ميتران صوته منددا خلال تجمع ضخم لليسار في26 يناير1966 بالتعاضدية بالجريمة: "نقسم بشرفنا أننا سنتوصل إلى تحديد المسؤوليات السياسية أينما وجدت".

العامة للشرطة. استجاب الوزير الأول بيير موروا لمسعاه في19 مارس 1982 [834]، ولكن سيتبين مع ذلك أن سلطة الحكومة الجديدة محدودة جدا، ذلك أن القاضي استلم فعلا الملف، ولكن بعد الاتفاق مع وزير الدفاع شارل هرنو وبعد عملية فحص دقيقة لمحتويات الملف من قبل كولونيل من مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، قسم الملف إلى جزأين: جزء مكون من72 وثيقة غير " محفوظة" ولا تنطوي على أي فائدة، قدمت للقاضي وللطرف المدني [835]، وجزء ثان من202 وثيقة محفوظة باسم " سر الدفاع"، ختم عليه ووضع في صندوق مغلق بالمحكمة الابتدائية الكبرى بباريس [836].

مهما يكن، فنحن أمام خطوة كبرى إلى الأمام. فعلى الأقل قد اطمأننا على أن هذه الوثائق لن تضيع [837]...ويظل مع ذلك سؤال يفرض نفسه: هل تشكل هذه الوثائق مجموع الوثائق التي تتوفر عليها مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بخصوص القضية؟ جاءنا الجواب سنة2008، عندما برزت وثائق جديدة لهذه المصلحة مع تسليم " ملف ميسمير" [838].

وعمد وزير الداخلية غاستون ديفير من جانبه إلى تسليم القاضي "كل الوثائق التي مدته بها مختلف مصالح الشرطة". ويظل مع ذلك الشك قائما إن لم تكن تلك الوثائق لا تمثل سوى ما أرادت تلك المصالح أن تقدمها للوزير...

سارعنا دون تأخير في شهر يونيو إلى الالتماس من القاضي أن يسعى لدى الوزير كي يأمر برفع السرية عن كل الوثائق المختومة، وخاصة وثيقتين كشف عن جزء من مضمونهما إبان جلسات التحقيق أمام القاضي زولنجر سنة1966. ولم ترفع السرية سوى عن هاتين الوثيقتين في شهر أكتوبر [839].

التمسنا من القاضي أن يقدم طلبا جديدا في29 أبريل1983 و9نونبر1984. وكان جواب هرنو في الحالتين بالرفض. كاتبت من جديد الوزير الأول لوران فابيوس في يونيو1985 ثم ميشيل روكار والرئيس فرانسوا ميتران سنة1988، دون جدوى. ونفس الأمر مع الوزير الأول إدوارد بالادور [840]. وبعد وفاة زميلي، بقيت وحيدا أنتظر لمدة عشر سنوات كي يستجاب لطلبي.

طلبت مرتين من القاضي ديديي دوكودراي أن يسعى من جانبه إلى الحصول على رفع سرية الدفاع عن ملف بن بركة. وقد كاتب في هذا الصدد مختلف وزراء الدفاع، ولكنه لم يتوصل ولو بجواب عن طلبه...

---

834 - " ستوضع الوثائق رهن إشارتكم بمكتب وزير الدفاع. وإذا تبين استثناء أن رفع السرية عن هذه الوثائق قد يعرقل العمل العادي لمصالح الأمن، فإنني أذنت لوزير الدفاع أن يحجب في هذه الحالة الوثائق المعنية...وهذا الإجراء غير المسبوق حسب علمي يدل على إرادة الحكومة في النهوض بالوضوح الضروري"(كذا).

835 - مبدئيا للقراءة فقط.

836 - لاشك أن هذا الملف هو الوحيد ضمن ملفات مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس وربما مصالح أمنية أخرى الذي اعتمد فيه، في ذلك التاريخ، أي شهر ماي1982، هذا الإجراء الاستثنائي.

837 - حكى لي وزير العدل روبير بادنتر في لقاء بيننا أنه لم يجد أي أرشيف وقت استلامه منصبه. لاشك أن سلفه اليميني أفرغ المكان من محتوياته.

838 - انظر أسفله.

839 - التقرير الذي قدمه لوبيز لفانفيل في ماي1965، وبرنامج مؤتمر القارات الثلاث الذي صوره لوبيز بعد أن أخذه من محفظة الشتوكي بمطار أورلي(ولكن لن يقدم لنا هذا البرنامج).

840 - تبين لي أن الكاردينال ألبير دوكورتراي كبير أساقفة ليون يتحلى بشجاعة نفتقدها لدى السياسيين، فقد قبل في مستهل التسعينات فتح أرشيفات أسقفية ليون في الفترة التي كانت تجري فيها التحريات حول قضية فيشي والجستابو.

استلم اليسار السلطة من جديد في ربيع1997، وأصبح ليونيل جوسبان وزيرا أولا[841]، ليعيد الأمل إلى النفوس. ألم يصرح خلال الحملة الانتخابية سنة1995: " لا أقبل عموما ما يسمى المصالح العليا للدولة" [842]، بل وذهب أبعد خلال الحملة الانتخابية سنة1997 بالقول : " يجب القطع مع هذا السر المتعالي في بلدنا، أيا كان الرئيس المعني(...) لنستنبت الشفافية أخيرا في ديموقراطيتنا"[843]. كلام جميل. ولكن هل ستتلوه الأفعال في المستقبل القريب؟

طلبت إذن من القاضي أن يسعى لدى وزير الدفاع آلان ريشار[844]. وكتبت أيضا إلى الوزير الأول، وذكرته بما صرح به في أبريل1995، واضفت قائلا: " والحال ان التذرع بالمصالح العليا للدولة هو الذي يحول دون أن يتوفر الطرف المدني بجميع وثائق الملف موضوع النزاع"[845]. وبعد أن بعثت بالعديد من رسائل التذكير[846]، كتب القاضي إلى الوزير في شتنبر1998. وأجابه مدير ديوانه في15أكتوبر وأخبره أنه سيعرض القضية على أنظار اللجنة فور تشكيلها.

وقد نشرت جريدة لوموند في عددها بتاريخ 14 فبراير 1998 ما يلي:

تم التصويت في الجمعية الوطنية على قانون تأسيس اللجنة الاستشارية الخاصة بسر الدفاع الوطني في12 فبراير، وذلك بعد أن صرح وزير الدفاع آلان ريشار بأنه " يجب تصفية النتوءات الميتة في عدالتنا...وهذه اللجنة ليست سوى لجنة استشارية، والسلطة التنفيذية هي وحدها في النهاية من يتخذ القرار...وتظل مسؤوليتها السياسية قائمة".

وفي فاتح أكتوبر، واتتني الفرصة خلال حفل عشاء نظمه سفير المغرب بباريس لأخبر ليونيل جوسبان بمساعي القاضي، معبرا له عن الأمل الكبير الذي تعقده عائلة بن بركة هلى شخصه:

أجابني:

- هل تعرف أنني قررت إنشاء لجنة خاصة؟ عليك أن تعمل في هذا الاتجاه.

- بالتأكيد، ولكن هذه اللجنة ليس لها سوى طابع استشاري. فهل استحدثت "لإغراق السمكة" حسب العبارة الشهيرة لكليمينسو، أم لتساعد على اكتشاف الحقيقة؟ ونحن كما تعلم نعول عليك كي تتخذ قرارا حاسما.

أصبت بالذهول وأنا أستمع إلى جوابه:

- لم أعد في المعارضة، أنا اليوم وزير أول.

هل يمكن أن تؤدي الوظيفة الجديدة إلى تغير السكرتير العام السابق للحزب الاشتراكي الفرنسي بين عشية وضحاها؟

تشكلت اللجنة في 27 أبريل1999. استحث القاضي الجديد جان باتيست بارلوس في شهر شتنبر وزير الدفاع لكي يعمل على رفع السرية عن الملف.ورفع آلان ريشار طلبه إلى اللجنة. وفي30 شتنبر استجابت للطلب، ولكنها رخصت فقط ب" رفع جزئي للسرية عن الوثائق موضوع الختم"، بينما كنت أمني النفس برفع كلي للسرية. ولكن لا شيء من ذلك تحقق. أبان الوزير عن "

---

841 - منذ 2 يونيو.

842 - لقاء مع لوموند في أبريل.

843 - لوموند6 أبريل1997.

844 - في24 يونيو1997 : "لي اليقين أنكم لاشك ستلفتون نظر سعادته أن هذه الوثائق الموضوعة تحت الختم، قد مر عليها اليوم أكثر من ثلاثين سنة، لهذا يصعب علينا أن نتصور أي "سر دفاع" تخبئه، ما عدا الخوف من انقشاع جزء من الحقيقة في هذه القضية الجنائية التي تعد أكبر فضيحة في الجمهورية الخامسة".

845 - رسالة نشرتها صحيفة إفينومون دو جودي عدد 1-7 أكتوبر1998.

846 - في مارس وماي1998.

شجاعة" كبرى، واستجاب لرأي اللجنة. هكذا رفعت السرية عن أكثر من مائة وعشرين وثيقة، ولكنها جميعها لا تنطوي على أية فائدة. ومع ذلك، نجد من بينها وثيقة بتاريخ 30 شتنبر 1966 تشير إلى وجود بوشسيش في الدار البيضاء، ووثيقة أخرى بتاريخ 10 مارس1967 صادرة عن مصلحة الأمن التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني، وتتضمن أقوال الأستاذ ألبير مو محامي الدليمي[847]: " كان عازما على التركيز في مرافعته على الوقائع الآتية:

- مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس وفانفيل مسؤولان عن موت بن بركة، ففانفيل كان بإمكانه أن ينقذ حياته إن كان أفضى بما يعرفه إلى الشرطة.

- كان هناك من يترصد خطوات بن بركة منذ انطلاقه من ليشانزيليزي (لا يذكر الشخص أو الجهة التي كانت تترصد خطواته).

وها هي تصريحات العميل السابق البوخاري المدوية تصدر في كل من لوموند ولوجورنال إيبدو بالمغرب، في يونيو2001. انتهزت فرصة بروز الوقائع الجديدة التي كشف عنها هذا " الشاهد" كي ألتمس من القاضي أن يطلب مباشرة من الوزير الرفع الكلي للسرية عن آخر وثائق الملف[848]. حرر القاضي بارلوس طلبه في شتنبر[849]. وبعد شهرين جاء الجواب من اللجنة برفض الطلب[850]. وفي يناير2002، انحاز الوزير انحيازا تاما لرأي اللجنة. ثارت حفيظتين فلم أتردد في إرسال بيان إلى وكالة فرانس برس، أعادت نشره الصحافة الفرنسية والمغربية[851]. أصدرت الوزارة جوابا على البيان الذي نشرته، مما دفعني إلى بعث رسالة إلى الوزير نفسه في شهر فبراير[852]. لم يعر مدير الديوان أي اعتمام للانتقادات التي وجهتها با اكتفى بتقديم الجواب

---

847 - خلال مأدبة في المغرب، حيث قضى ستة أيام.

848 - 71 ويتضمن 270 ورقة.

849 - بعثت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وعصبة حقوق الإنسان "رسالة مفتوحة إلى ليونيل جوسبان" في 26 أكتوبر2001، بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للاختفاء القسري للمهدي بن بركة: " للمطالبة بالتمكين من الاطلاع على كل الأرشيفات الكفيلة بالكشف عن الحقيقة في قضية هذا "الاختفاء"، وتحديد المسؤولين ومعرفة المعلومات التي كانت بحوزة السلطات الفرنسية قبل هذا الحدث وخلاله وبعده".

850 - " نظرا لكون حماية المصالح الأساسية للأمة وضمان أمن أشخاص ما زالوا على قيد الحياة واحترام التزامات فرنسا الدولية لا تسمح برفع السرية عن هذه الوثائق".

851 - " لا أخفي أنني أحس بالصدمة، بعد مرور36 سنة من اختطاف زعيم المعارضة في قلب باريس واغتياله، وأنا أرى الحكومة الفرنسية تواصل رفضها الكشف عن الحقيقة لعائلة بن بركة، وتوضيح خبايا هذه الجريمة لقضاء بلدنا أي في نهاية المطاف للشعب الفرنسي. كيف نصدق حكومتنا إذنوهي تردد دائما بخصوص قضايا عصرنا ضرورة " كشف الحقيقة كاملة عنها" وترك العدالة تقوم بعملها في إطار الشفافية"؟

852 - نشرتها كاملة لوجورنال إيبدو الدولية في23 أكتوبر2005 : " أجابت وزارتكم أنكم " لم ترفضوا رفع السرية ولكنكم عملتم برأي لجنة مستقلة من القضاة". لماذا هذا الضحك على الذقون؟ فإضافة إلى أن أعضاء اللجنة ليسوا جميعا قضاة، ولكنهم أيضا سياسيون، فقد نسيتم الإشارة في بيانكم أن رأي اللجنة ليس سوى استشاري، وأن لكم بالتالي الصلاحية لتقرروا إن كنتم سترفعون السرية أم لا على الوثائق المطلوبة. وبالعمل برأي اللجنة، ألا تكونون ببساطة تتنصلون من مسؤولياتكم؟ ألستم أنتم مع ذلك من صرح رسميا خلال تقديم المشروع المحدث للجنة أن " المسؤولية السياسية تظل قائمة أكثر من أي وقت مضى"؟ بعبارة أخرى، أن الكلمة الفصل ستظل بيد السلطة التنفيذية.منذ خمس سنوات وليونيل جوسبان وزير أول، ولكنه مع الأسف أكد ما كتبته لوموند في 28 أبريل1998 بعنوان "تخل": " بعد مرور عام، ها هو يمارس سلطاته بفضل صناديق الاقتراع...ولكن ما أبعد القول عن الفعل، والمعارضة عن السلطة. ونادرا ما يفي السياسيون بوعودهم". عندما يؤكد الشخص انتماءه إلى اليسار، ويمارس عكس ما قاله، فإنه بذلك يجعل الشعب يفقد ثقته في اليسار. أما عن رئيس الجمهورية جاك شيراك الذي كان عضوا في ديوان الوزير الأول جورج بومبيدو في تلك الفترة، والذي تتبع له مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، ألا يتوفر على بعض المعلومات المتعلقة بالقضية؟ لقد أكد المهدي بن بركة يوما أن " السياسة الحقيقية الوحيدة هي سياسة الحقيقة".وبلدنا كان بإمكانه بعد ست وثلاثين سنة أن يزداد عظمة لو عمل بهذه الحكمة"

الآتي[853]: " لا وجود لعنصر جديد يبررعدم عمل الوزير برأي اللجنة المستقلة التي آل على نفسه منذ البداية العمل باقتراحاتها"[854].

ولم أتردد في لقاء صحفي بباريس بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاختفاء المهدي بن بركة في التصريح بأنني[855] " أتهم الحكومتين الفرنسية والمغربية على انهما لم يبذلا أي جهود جدية في سبيل البحث عن الحقيقة حول الجريمة، وأتهم رئيس الجمهورية جاك شيراك بكونه لم يستجب قط لنداءات عائلة بن بركة، مع أنه كان عضوا في ديوان جورج بومبيدو في الفترة التي اختطف فيها الزعيم المغربي".

كُلّف باتريك رامائيل بالملف عوض كلود شوكي في صيف 2004. وبطلب مني، قام رامائيل بمكاتبة وزير الدفاع قصد التوصل إلى رفع سرية الدفاع أخيرا. وفي12 نونبر، قبل الطلب، شرط إخفاء أسماء بعض الأشخاص الذين ما زالوا على قيد الحياة[856].

كان لزاما إذن أكثر من ثلاثين سنة من الإجراءات للحصول على رفع سرية الدفاع. والغريب أن الأستاذ ماجياني محامي لوروا قال خلال المحاكمة في إطار الاستنطاق المضاد للكولونيل بومون[857] " يوجد ملف في مصلحة التوثيق الخارجي وحاربة التجسس يتعلق بالمهدي بن بركة، وأنت أيها الكولونيل لا تخون سر الدفاع الوطني، وقد قيل لنا ذلك". وقد أجابه الرئيس بيريز: " رفعت السرية فيما يخص قضية بن بركة. لا حاجة للحديث عن ذلك". وأضاف بعدها بقليل: " تعرف يا لوروى أن سرية الدفاع رفعت تماما عن قضية بن بركة، وبالتالي لا مجال للانفعال". هل كان الرئيس بيريز ساذجا ام انه كان ميالا للمزاح؟

وأعلنت لوموند[858]. " ماري إيليوت تضع حدا لما تبقى من الأسرار"، متسائلة: " هل سيفضي رفع السرية التام إلى بروز عناصر جديدة؟"، والحق أن هذه الوثائق، كما كنت أخمن، لم تقدم شيئا حول "اختفاء" بن بركة، ولم تجب عن أسئلة من قبيل: متى قتل؟ وأين؟ وكيف؟ هل اغتيل أم مات بشكل غير متوقع؟ من قتله؟ أين نقل جثمانه. أين دفن؟ ولم تأت بمعلومات جديدة حول وجود العديد من أفراد الشرطة المغاربة إلى جانب أوفقير والدليمي مكان الجريمة. وإن كانت مع ذلك قدمت بعض العناصر الجديدة، حول مسؤولية لوروا فانفيل والدور الذي اضطلع به لوبيز المخبر المثير للشبهات...

إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة، من اليمين واليسار، وهي ترفض رفع سرية الدفاع، متذرعة بمبدأ المصالح العليا للدولة الذي لا ينتهك، نجحت إذا في أيهام الجميع أن ملف مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ينطوي على عناصر بالغة الهمية يجب إخفاؤها عن أعين الطرف المدني، وفي نهاية المطاف عن الشعبين الفرنسي والمغربي. لماذا هذه " الخدعة القضائية"؟ هل كان الهدف التستر منذ سنة1982 على فراغ ملف...على انه شذَب جيدا منذ نهاية الستينات، بل ومنذ1965؟ أم كان الهدف ربح الوقت لإتاحة الفرصة "للسيد سين" القابع في الظل كي يرتب

---

853 - في 20 مارس2002.

854 - بضعة أسابيع من ذلك بعد عودتي من المغرب حيث التقيت اليوسفي ووزير العدل بوزوبع.كلاهما لا يفهم لماذا تصر الحكومة الفرنسية على عدم رفع السرية عن آخر الوثائق الموضوعة تحت الختم، بمبررات غير مقنعة.

855 - نشرتها خاصة لوجورنال عدد7-13 دجنبر2003.

856 - صحيح أن اللجنة الاستشارية عبرت عن رأي في صالحنا، ولكنني مع ذلك اضطررت أن أدافع عن قضية عائلة بن بركة أكثر من ساعة أمام المستشار القانوني في ديوان الوزير.

857 - في 3 أكتوبر1966.

858 - 16 نونبر2004.

أوراقه لتفادي التحقيق وشهادة بعض المسؤولين الكبار في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس أو في مختلف أجهزة الشرطة؟ لنترك التاريخ يكشف المستور.

وفي سنة2007، تناهى إلى علم القاضي رامائيل أن بيير هنري باسكال وضع ملف القضية بالمصلحة التاريخية التابع لوزارة الدفاع، وذلك بعد وفاة بيير ميسمير الذي كان قد أودع بخزانة مشمعة بمكتبه ابتداء من فبراير1966. فما كان منه إلا أن التمس من وزير الدفاع رفع السرية عن المائة و الخمسة والستين وثيقة الموجودة هناك، وتمت الاستجابة لطلبه[859]. وكما كان منتظرا، لم تأت هذه الوثائق بجديد، مما عدا التنصيص من جديد على التواطؤ بين المسؤولين المغاربة وبعض أعضاء مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس وبعض العملاء المتعاملين مع الإدارة العامة للأمن الوطني، وهذه نقطة سأعود إليها فيما بعد.

مساعي القاضي بانسو الأخرى

استمع القاضي بانسو بطلب منا إلى مجموعة من الأشخاص، ولكن ذلك لم يات بأي جديد. فالسيدة كوفيني صديقة فيغون منذ الطفولة مثلا أكدت الأقوال التي أدلت بها إلى الشرطة وخلال المحاكمتين اللتين أجريتا سنتي1966 و1967. وأصرت على القول إن لومارشان، خلافا لما يدعيه من كونه لم يتلق فيغون بعد 2 نونبر1965، هو الذي أحضر لها بنفسه بضعة أسابيع من ذلك، بعض الحاجيات الشخصية التي قدمتها له أم فيغون داخل حقيبة[860]...

وهناك مثال آخر، فالمدعو أندري راستول[861] ذكر أن "مخبرة" أفضت له، وهو يجري تحريات في إحدى القضايا بباريس سنة1975، بمجموعة من الأسرار حول قضية بن بركة. وقد أخبرته أنها كانت تعيش مع شخص يدعى ج. كونستان كان قد شارك في نقل الزعيم المغربي إلى المغرب مع المدعو أ.ماكس. واستقلا لهذا الغرض طائرة في ملك صديق لهذا الأخير يسمى نويل، أقلعت من مطار بياريتز. وكلاهما كانا صديقين حميمين لأوفقيرن وقد سلماه بن بركة كي يغتاله هناك...لكن القاضي لم يقم بأي تحريات في هذا الاتجاه.

وفي المقابل، أمر بإجراء عملية إنابة قضائية في جزيرة لاغراند جات قصد التحري في حقيقة ما كشفت عنه المجلة الأمريكية تايم، حول كون جثمان المهدي بن بركة دفن في تلك الجزيرة.وقد قدمت الشرطة للقاضي ملف ضخما يتضمن نتائج تحرياتها في الموضوع، حيث خلصت إلى أن هذا الزعيم لا أساس له من الصحة.

مساعي القاضية كاترين كوركول

استمعت[862] القاضية بطلب من الطرف المدني إلى صاحب السوابق كريستيان دافيد الذي سلمته السلطات الأمريكية إلى فرنسا. وكان يدعي أن بحوزته معلومات مهمة يريد إبلاغها لقضاة بلده. وفي الواقع لم يدل بجديد يخدم القضية. فقد ادعى أن هذه القضية عرضت عليه في ماي1965 من قبل فرنسي لم يكشف عن اسمه، يعمل لحساب المخابرات السرية التابع لبلد أجنبي.

---

859 - في9 فبراير2008، بعد صدور قرار من اللجنة الاستشارية يوصي بالاستجابة للطلب، بتاريخ24 يناير.

860 - أما عن آخر تصريحات لوبيز التي يدعي فيها أن "فيغون هو الذي اختطف بن بركة خدمة لمصالحه"، فإن السيدة كوفيني تكذبها وترى أنها لا تقوم على أساس.

861 - عميد أمن مركزي تم الاستماع إليه في 15 دجنبر1978.

862 - في 20يوليوز1990.

وهذا الأخير، كما يزعم، قدم له فرنسيا آخر، ليس لوبيز، وهو الذي خطط للقضية. وهو أيضا الذي قال له إن الأمر يتعلق باكتراء فيلا حيث سيحتفظ هناك بمعارض مغربي لمدة ثمانية أيام، ليطلق سراحه بعدها.

وقد كذَب لوبيز في جلسة تحقيق معه فيما بعد[863] جزءا من أقوال دافيد، ولكنه اعترف بأن فكرة اكتراء الفيلا كانت واردة في البداية للالتقاء ببن بركة داخلها، ولكن في النهاية تم الاتفاق على أن يعقد اللقاء في فيلا بوشسيش.

ماذا وقع للمهدي بن بركة؟
وماذا عن " اختفائه "؟

مرت أربع وأربعون سنة على اختطاف المهدي بن بركة، ولا أحد يعلم، ما عدا بعض العارفين المغاربة الذين يلتزمون الصمت، كيف مات، وهل مات مقتولا أم " ضحية حادثة"؟ ومن قتله؟ وأين نقل جثمانه وأين دفن؟

وقدمت العديد من الفرضيات منذ29 أكتوبر1965، ولكنها جميعها غير مقنعة.

حول وفاته

تحدث الصحفي السويسري شارل هنري فافرود في18 نونبر1965 عن " عملية قتل بضربة سكين"[864]. ونفس المعلومة وردت لدى بول ديهيم في صحيفته ليتر كونفدونسييل[865].

وحسب باليس[866]، فإن " بن بركة قد يكون أصيب بسكتة قلبية بسبب منحه جرعة مفرطة من الأدوية المنومة قصد ترحيله إلى المغرب وهو نائم".

ونفس الرواية يكررها الأستاذ المحامي طكسيي فينيانكور[867]: " مات بن بركة يوم29 أكتوبر1965 في الساعة الثالثة بعد الزوال، ميتة غير مقصودة، بسبب جرعة ضخمة من المواد المنومة التي حُقن بها ليُرحَل إلى المغرب وهو نائم".

أما الرواية التي أثارت ضجة أكبر فهي التي وردت في لكسبريس نقلا عن فيغون[868] الذي عمد إلى تكذيبها فيما بعد. وها كم ملخصها. بالغ " المرتزقة" الفرنسيون الأربعة في تعذيب بن

---

[863] - في 27 شتنبر1990.

[864] - لاغازيت دي لوزان.

[865] - أعادت لوفيغارو نشرها في23 دجنبر1965.

[866] - رسالة بعثها من إسبانيا حيث لجأ في البداية قبل أن يحط الرحال بالمغرب.

[867] - قدم هذه الرواية لموريس غريمو خلال محاكمة سنة1966، وفي لقاء مع الكاتب في7مارس2000.

[868] - لكسبريس في 10 يناير1966.

بركة داخل فيلا بوشسيش حيث أشبعوه ضربا، قبل أن يسلموه لأوفقير كي يواصل تعذيبه بواسطة خنجر. وبعدها نقل إلى قبو فيلا لوبيز حيث ظل يحتضر وهو مقيد إلى مغلاة.

وفي سنة1967، كتب الصحفي روجي موراتيت[869] الذي كان يعرف جيدا المهدي بن بركة: " قرر الدليمي بعد وصوله إلى فونتناي الصعود إلى غرفة بن بركة مصحوبا بشرطي وبالحسوني(...) سمع حديث شديد اللهجة بالعربية(...) وفي الساعة السادسة مساء وصل أوفقير(...) واختار خنجرا صغيرا من مجموعة من السكاكين(...) لم يكن يقصد ذبحه من العنق، بل إيلامه بجروح بسيطة فقط(...) عله يهدأ(...) حقنه الحسوني، ونقل بعدها على متن سيارة ستروين404 الدبلوماسية إلى أورموي حيث استؤنفت عملية استنطاقه(...) اغتيل بعدها ووضعت أشلاؤه في حقيبة".

ونشرت لوكنار أونشيني في 10 دجنبر1969 رواية مخالفة: " أبدى بن بركة مقاومة شديدة وهو على متن السيارة التي كانت تقله إلى فونتاي. ضربه أحد المختطفين. وكان بن بركة قد تعرض سابقا " لحادثة سير"، زرعت له إثرها فقرة اصطناعية، وبفعل الضربة، تحركت هذه الفقرة من مكانها وسدت النخاع الشوكي، مما أدى إلى وفاته".

وينقل سيرج جوزلان[870] عن موريس شومان الذي كان حينها وزيرا للشؤون الخارجية هذه الرواية وكان قد عاد توا من المغرب: " طلب بن بركة المحتجز في قبو من حارسه أن يخفف قيوده. ولما اقترب منه هذا الأخير، سدد إليه ركلة في خصيته، أفقدته صوابه فقتله(...). أوفقير بريء إذن. تهانينا الصادقة إلى لوبيز". وقد أكد للكاتب دانييل غيران[871]ما يلي: " خلال زيارة لي إلى المغرب، سمعت من شخص حرص على أن يقول لي إنه غير متأكد من معلوماته، أن اغتيال بن بركة لم يكن واردا، ولكن كان الهدف هو ترحيله إلى المغرب حيا، ولكنه مات بسبب الضربات التي تلقاها وهو يحاول مقاومة مختطفيه او معذبيه".

وفي السجن، قدم لوبيز الرواية الآتية لسوشون[872]: " احتد النقاش بين أوفقير وبن بركة فجأة. وأصيب الأخير بسكتة قلبية فارق على إثرها الحياة". بيد أن لوبيز سيذكر[873] فيما بعد أنه " عرف ذلك عن طريق مقالة صدرت في كومبا وتلاها عليه أحد محاميه".

وفي سنة1974، أضفى جنرال الاحتياط كلود كليمون بعض البصمات الشخصية على رواية سابقة وأخرجها في حلة بلاغية جديدة وذلك في كتابه بعنوان: "أوفقير" في الصفحة238: " ربما توفي بن بركة على إثر سكتة قلبية بسبب وخزات مؤلمة تفنن أوفقير في توزيعها بأجزاء مختلفة من جسده بواسطة خنجر مشحوذ جيدا مختار ضمن مجموعة من السكاكين والخناجر(...)".

وفي سنة1975، زعم شخص باسم جيروم ألفونسي[874]، وهو عميل سابق في المخابرات الفرنسية، أن " الرواية التي قدمها فيغون ومفادها أن أوفقير، وقد أخذته سورة غضب جارف، طعن بن بركة طعنة قاتلة، تدحضها الرواية التي سمعها عن فريدريش ستول الذي شارك حسب زعمه في الاختطاف. وقد أخبره أن زعيم المعارضة مات بشكل مفاجئ إثر تلقيه ضربة جيدو

---

869 - " أنهم اغتالوا بن بركة"، مرجع مذكور، صفحات244و245و249.

870 - مقال نشر في مارس1970 في الصفحة 1489 من العدد284 من مجلة لي طون مودرن، بعنوان " بحر أبيض متوسط في ملكية الشرطة".

871 - في رسالة بتاريخ19 دجنبر1974.

872 - اصمت أيها المتهم، مرجع مذكور،1970،ص.230.

873 - في مواجهة أمام القاضي بانسو في 21 فبراير1977.

874 - ملف ب...في إهاب الجواسيس، باتريس شايروف، منشورات مورو.

سددها له شخص يدعى ليفي الذي شارك أيضا في الاختطاف(؟)، وقد حل بالقبو برفقة لوني وباليس ودوبايل ووجد بن بركة يحاول مقاومة مختطفيه(...).

وذكرت التايم[875] في نفس السنة أن " بن بركة أُردي قتيلا ليلة 30 أكتوبر برصاصة أطلقها أحد الموظفين المغاربة الثلاثة الحاضرين، ومنهم الجنرال أوفقير، تعبيرا عن ولائه للحسن الثاني".

وصرح دانييل غيران أمام القاضي بانسو سنة1976[876]: "في شهر أكتوبر، قال لي الجنرال غروسان، المدير السابق لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، في الهاتف إن بن بركة ثارت حفيظته عند وصوله إلى فونتناي ولم يجد المبعوث المغربي الذي قيل له إنه ينتظره. حينها حاول الهرب، ولكن بوشسيش اعترض طريقه، لينشب شجار وتبادل للضربات بين الرجلين(...) أخذ بوشسيش عصا وهوى بها بقوة على عنق بن بركة، وقد أصابت الضربة الفقرة التي لم تكن قد التأمت تماما بعد الحادثة، أو بالأحرى محاولة الاغتيال التي تعرض لها بالمغرب. وهكذا فارق الزعيم المغربي الحياة". التقيت فيما بعد صدفة الجنرال غروسان بمناسبة حفل عشاء عائلي. أعدت على مسامعه أقوال غيران، فأجابني: " لم أقل له قط إن بن بركة مات بتلك الطريقة، ولكنني أخبرته أن عميلا من المخابرات حكى لي ذلك نقلا عن شخص آخر".

وفي سنة1990، كرر جان كلود كربوك[877] رواية فيغون: " استعجل أوفقير أخذ بن بركة إلى أورموي(...) حقن الحسوني بصعوبة كبرى بن بركة بجرعة من المواد المنومة، وتم نقله إلى فيلا لوبيز. زمنذ تلك اللحظة، ساءت حالته الصحية. وحسب فيغون فإن " المجرمين عاثوا فيه تعذيبا" (...) كانت مجزرة حقيقية(...) ربط بن بركة في القبو بقناة من قنوات التدفئة الداخلية، وقيدت يداه وقدماه، وألصقت قطعة ثوب بفمه(...) أنى السبيل إلى معرفة كيف قتل وكيف، بما أن المغاربة فضلوا تنفيذ العملية وحدهم دون متطفل دخيل(...)".

وفي سنة1991، لاحظ برنار فيولي[878] بصدد رواية فيغون: " ستحوم شكوك حول صحة روايته، وستؤلخذ لكسبريس أنها تعاملت مع رواية منقولة عن راو وسيط(...) وغن كان البعض يرى في هذه الرواية المؤثرة في كثير من جوانبها أشياء لا يمكن اختلاقها". ويقدم فيولي لنا أيضا الرواية التي سمعها عن عبد الرحمان الحجوي العقل المفكر للسلطان بن عرفة: " فيغون قال الحقيقة، أو على الأقل معظم الحقيقة حول هذه القضية، فأوفقير هو الذي قتل بن بركة، بعد أن انتزع منه المعلومات التي تمكنه من الوصول إلى محتويات خزانته الحديدية بجنيف. أوفقير خان الملك".

وفي سنة1993، حكى علي بوريقات[879] نقلا عن دوبايل جاره في الزنزانة: " طارد دوبايل وأتباعه برفقة أوفقير والدليمي بن بركة، بعد محاولات التقرب منه التي قام بها داخل الوسط الطلابي بباريس الماحي والشتوكي(...) الذي يسمى في الحقيقة ميلود التونزي(...) أوقف شرطيان فرنسيان وهما سوشون وفواتو بن بركة، واقتاداه إلى منزل بوشسيش. وهناك واصل كل من أوفقير والدليمي تعذيبه إلى أن فارق الحياة".

---

875 - الطبعة الأوروبية من المجلة الأمريكية.

876 - في 20 نونبر.

877 - ألغاز عصرنا الكبرى. قضية بن بركة، منشورات دي كرميي بجنيف، صفحتا 219 و220.

878 - قضية بن بركة، مرجع مذكور، صفحتا 264 و433.

879 - تازمامارت، ثمان عشرة سنة من العزلة، مرجع مذكور، ص.132.

وفي سنة1997، قدم عميد شرطة متقاعد باسم أنطوان ميليرو[880] الرواية الآتية: " حكى لي عميد شرطة مغربي أن بن بركة مات فجأة في فيلا بوشسيش على يد هذا الأخير". وأكد لي في لقاء بيننا بمكتبي[881]: " التقيت ببااليس الذي كان مختبئا حينها بإسبانيا. وقال لي إنه كان حاضرا لحظة موت بن بركة فجأة، على إثر ضربة طائشة سددها له بوشسيش". وسيتشبث ميليروا بروايته هاته أمام القاضي رامائيل[882].

وفي سنة1999، حكى جاك ديروجي[883]عن الحادثة بالقول: "التقينا بجان فرانسوا كان وصديق فيغون المجرم جوزوريطا(...) الذي وصف لنا، نقلا عن فيغون، الطريقة التي وصل بها أوفقير إلى فيلا بوشسيش(...) ومنظره وهو يمزق جسد السجين بخنجره، مهتاجا كالمجنون(...) ومنظر الأشلاء البشرية المرمية على الأرض، وواقعة نقل بن بركة إلى قبو فيلا لوبيز حيث تركه " المرتزقة" مقيدا إلى مغلاة (...)".

وبالنسبة إلى بيير آكوس[884] فإن بوشسيش هو الذي " قتل بن بركة ولكن دون أن يقصد، إثر الضربة التي سددها له وكسرت عموده الفقري الذي لم يكن قد التأم بعد. وقد يكون أوفقير والدليمي اللذان عذباه إلى أن أسلم الروح، ولا يستبعد أن يكون العشعاشي والممرض الحسوني اللذين أخضعاه لتعذيب وحشي قصد جعله يكشف عن أرقام الحسابات البنكية بجنيف التابعة لمؤتمر القارات الثلاث، وهذا ما يفسر انتقال أوفقير مباشرة بعد ذلك إلى جنيف(...)".

وسعيا إلى تفنيد رواية فيغون، يورد ستيفان سميث[885] شهادة الممثلة آن ماري كوفيني أمام القاضي بانسو[886]: " التقيت بجورج فيغون ببروكسيل يوم الأحد أو يوم عيد القديسين(...) وأجزم أنه لم يكن يبدو في تلك اللحظة بمنظر شخص مطارد أو خائف. وأستبعد شخصيا أن يكون قد اغتال بن بركة أو شارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية اغتياله. لو أنه شارك بشكل ما في هذه العملية، لكان كلمني عن ذلك بالتأكيد، بل ربما وجد متعة في سرد التفاصيل، إما لبث الرعب في نفسي، أو للتباهي بما قام به". وقد صرحت كوفيني أمام القاضي قائلة : " التقيت به من جديد في شهر نونبر، بعد أن صدرت في حقه مذكرة اعتقال. عبر لي عن مخاوفه من المصير الذي ينتظره. وقال لي إنه يشك في وجود محاولة لتقديمه كبش فداء في القضية".

وحكى لي سوفي مونيي[887] ابنة أخت الماحي الرواية الآتية: " شرعتُ رفقة لوبيز في تأليف كتاب مشترك، ولكنه قرر فجأة نشره وحده. وحسب ما أفضى لي به، فإن بن بركة قد ثارت ثائرته عندما رأى أوفقير، لهذا تدخل بوشسيش لتهدئته. بعد ذلك نقل إلى قبو فيلا لوبيز، في غياب هذا الأخير، حيث شد وثاقه إلى كرسي خشبي قصير دون مسندين، ولف جسده بالقيود حتى عنقه،

---

880 - اليد الحمراء، منشورات روشي بموناكو، خدم ميليرو بالمغرب في السنوات الأخيرة من فترة الحماية، وكان عضوا في " الفرقة الخاصة ضد الإرهاب"، وقد قام بالعديد من الاغتيالات السياسية.

881 - في أكتوبر2001.

882 - في 18 دجنبر: " سافرت إلى إسبانيا والتقيت هناك ببااليس(...) قال لي إن الصدفة هي التي قادته إلى منزل بوشسيش، وهو لم يشارك في عملية الاختطاف(...) مل بن بركة الانتظار، فالشخصية التي ظلوا يرددون على مسامعه أنها قادمة لم تأت(...) بعد فترة من الزمن، لم يطق بن بركة صبرا فنهض وقال:" سأذهب إلى حال سبيلي"، ثم توجه إلى الباب. في هذه اللحظة، يروي بااليس، سدد له بوشسيش لكمة فقد معها توازنه لتصطدم رأسه بالجزء العلوي من مدفئة رخامية(...) هكذا فارق الحياة".

883 - إنهم اغتالوا بن بركة، جاك ديروجي وفريديريك بلوكان، مرجع مذكور،ص.161.

884 - هؤلاء القتلة الذين أرادوا تغيير التاريخ، ألغاز قضية بن بركة، منشورات بلون،1999،ص.333.

885 - أوفقير، قدر مغربي، منشورات كلمان ليفي،1999،ص.257.

886 - في 2 دجنبر1976.

887 - في لقاء بالكاتب في نهاية فبراير1999.

تسهيلا لعملية استنطاقه. حينها شرع الدليمي في غطس رأسه في حوض ماء، مستعملا ما يسمى في معجم التعذيب بتقنية" حوض الاغتسال". وكان يضغط بقوة على عنقه، مما أدى إلى وفاته". وأمام القاضي بارلوس[888]، أوردت سوفي مونيي رواية أكثر فظاعة عما وقع، فلوبيز، كما قالت، حكى لها بالتفصيل عن أنواع التعذيب الذي أخضع له بن بركة قبل وفاته على يد كل من الحسوني والدليمي، ولكنها رفضت الكشف عن التفاصيل.

ولا يقدم أنطوان لوبيز نفس الرواية في كتابه الصادر في ربيع2000[889]: " قال لي أوفقير: " أخبرك أن مصيبة وقعت(...) يتعلق الأمر بحادث غير متوقع. حاول مهاجمتي، فصده جورج متسببا في كسر عموده الفقري(...)". وأكد أمام القاضي بارلوس[890]: " أيقظني أوفقير في الساعة الخامسة صباحا، وطلب مني أن آخذه إلى مطار أورلي. كان يبدو عليه الاضطراب. قال لي إن الوضع سيء للغاية، فقد وقع حادث غير متوقع. وحكى لي كيف أن بن بركة انقض عليه، فسارع بوشسيش إلى حمايته، مسددا لكمة إليه لم تسقطه أرضا. حينها أمسكه بوشسيش من عنقه فهو على الأرض(...)". وأضاف قائلا: " بوشسيش أكد لي تقريبا بالحرف الواحد ما ذكره لي أوفقير".

ولكني عثرت في وثيقة صادرها القاضي رامائيل من منزل لوبيز رواية مخالفة جدا لما سبق، تشبه كثيرا تلك التي روتها لي مونيي: " لو لم يكن أوفقير والدليمي عذباه بغطس رأسه في حوض الماء، لما كانت الأمور تطورت على ذلك النحو المفاجئ...من حق أبناء بن بركة أن يعرفوا الحقيقة، ويعرفوا أن أباهم قاوم مثل أسد، ومات ميتة رجل، لا ميتة الجبناء(...)". هل يقول لوبيز في هذه الوثيقة الحقيقة أخيرا؟

وفي 30 يونيو2001، نشرت لوموند ولوجورنال[891] المقال المدوي بقلم س.سميث الذي كتبه استنادا إلىاعترافات أحمد البوخاري: " حل الدليمي بباريس في الساعة التاسعة مساء قادما من الرباط، وما إن دخل إلى صالون بوشسيش، حتى شرع يكيل الشتائم إلى زعيم المعارضة، بل وكاد يخنقه(...) قيد بن بركة إلى كرسي. وحقنه بوبكر الحسوني بجرعة لتهدئته، لكن الجرعة كانت زائدة، مما أفقده وعيه(...). ووصل أوفقير إلى فونتناي عند منتصف الليل تقريبا(ما زلنا في يوم29 أكتوبر)(...). وبعد حقنه بجرعة ثانية، علقه أوفقير ويداه مقيدان إلى الوراء(...) اقترب منه أوفقير حاملا خنجرا(...) وجرحه في مواضع مختلفة من صدره(...). لكن المعارض المغربي لم يتكلم، ولم يجب على الأسئلة التي كان الدليمي يطرحها عليه(...) استمرت جلسة التعذيب الوحشي ساعة كاملة(...) أدت إلى وفاة بن بركة".

وفي سنة2001، علق الصحفي باسكال كروب[892] على أقوال فيغون المثيرة للجدل، واستطرد قائلا: " انتاب القلق جاك ديروجي(...) واعتبر أن " اعترافات" فيغون تصب في مصلحة المحامي بيير لومارشان وكل من يريدون تركيز الاهتمام على المغاربة وحدهم".

وفي سنة2004، زعمت لوجورنال إيبدو الخاصة بالفترة من3 إلى 9 يوليو، في عدد خاص بالعلاقات بين "الموساد والمغرب"، أن " بن بركة كانت له ارتباطات بإسرائيل". وزعمت أن " أوفقير خدع الموساد"، مستشهدة بمؤرخ إسرائيلي من أصل مغربي، يقول: " أعرف من قتل بن بركة. أعرف السبب، وأيضا أين توجد جثته اليوم". ويكتفي بذلك مؤقتا، كما يقول، مستطردا: "

---

888 - في 12 أكتوبر2000.

889 - اعترافات جاسوس، منشورات فايار،ص.163.

890 - في 10 يونيو2000.

891 - استشهد بالمقال المعني أعلاه.

892 - سكوت، هناك عملية قتل، منشورات فلاماريون، صفحتا236و237.

كل ما يمكننا معرفته أن المهدي بن بركة قُتل خطأ، وان جثمانه يرقد في مكان بفرنسا. كما أن حكاية الحوض الشهيرة لا أساس لها من الصحة، ذلك أن رواية البوخاري هي نسيج من الأكاذيب المتهافتة. ولا وجود لأي شيء تحت مسجد كوركورون. ومن الأرجح أن محمد أوفقير لا علاقة له بالاختطاف والاغتيال، فالإسم الوحيد الذي يتكرر على كل الأسنة هو اسم الدليمي".

وفي سنة2005، نشر الصحفي المقيم بباريس والرئيس السابق للاتحاد الوطني لطلبة المغرب حميد برادة، في لانطلجان جون أفريك[893]، الاعترافات الصادرة في مجلة بول الإسرائيلية، إلى جانب تلك التي أدلى بها الأستاذ الإسرائيلي ميكاييل لاسكيي، المنشورة سنة2004 بالولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "إسرائيل والمغرب العربي"، وإن كان في الحقيقة لم يأت بجديد.

وتساءل بيير لومارشان[894] في نفس السنة: "إن كانت تصفية المهدي بن بركة مبرمجة أم أنها نتجت، كما يعتقد الكثيرون، عن طارئ غير متوقع حدث أثناء عملية الاستنطاق". وفي نظري المتواضع، لو كان الهدف الأصلي هو اغتياله، لما تجشمت تلك الأطراف عناء الاختطاف وما رافقه من ترتيبات(...). وخلال اللقاء بين فيغون وعميد الأمن كاي بحضوري، قال لنا فيغون إنه لا يعرف إن كان لا يزال بن بركة على قيد الحياة، ولكنه كان حيا عندما كان يستنطقه المغاربة(...) وفي 10 يناير، نشرت لكسبريس " سبقا صحفيا" عبارة عن رواية لفيغون(...) أصبنا أنا وكاي بالذهول، ونحن نقرأ قول فيغون إن " أوفقير طعن شخصيا بن بركة"، بينما لم يحدثنا عن هذا الأمر على الإطلاق".

ويؤكد الأستاذ محمد الحبابي[895] أن " بن بركة، حسب مصادر موثوق بهان مات إثر حدث طارئ في فيلا بوشسيش".

وفي سنة2008، أعاد ساميول سغيف نشر الرواية التي سبق أن سمعتها من سوفي مونيي، في كتاب ألفه[896]: " يبدو أن الدليمي لم يكن في نيته تصفية المعارض المغربي. كان فقط يرغب عن طريق التعذيب في انتزاع اعترافاته بخصوص الخطط التي يدبرها لزعزعة استقرار الملكية بالمغرب. وبينما كان بن بركة جاثيا على ركبتيه، ويداه مقيدتان إلى الوراء، عمد الدليمي إلى غطس رأسه في حوض مليء ماء، وفي لحظة ما، ضغط بقوة على عنق بن بركة، مما أدى إلى اختناقه ووفاته عن طريق الخطأ".

وفي4نونبر، حكى كريستيان ابن لوني للدرك ما يلي: " قال لي والدي إن بن بركة نقل إلى فونتناي لوفيكونت، إفى منزل بوشسيش، ثم إلى منزل لوبيز بأورموي. عذبه أوفقير والدليمي في القبو(...) وبوشسيش هو أول من ضربه، لأن بن بركة كان يحاول المقاومة. وقد سدد له ضربة كسرت فقرات عموده الفقري. قيدوه بعد ذلك(...) وطفق أوفقير والدليمي في تعذيبه، هكذا فارق الحياة".

وفي 17 يونيو2009، استمع القاضي رامائيل بطلب منه إلى المدعو نويل كوستا السجين في سجن لوين"13"، ومما قاله: " في شهر نونبر1970، غادرت فرنسا هاربا، لأن الشرطة كانت تبحث عني بتهمة محاولة قتل. وقد نصحني صديق من كورسيكا أن أختبئ بالمغرب، لأنه يعرف هناك شخصا قد يساعدني. هكذا سافرت إلى سبتة حيث استقبلني شرطيان مغربيان أخذاني إلى

---

893 - عدد 30 أكتوبر 5- نونبر، بعنوان : " أربعون سنة، اعترافات حول جريمة دولة، الموساد وقضية بن بركة".

894 - "جواسيس الجنرال"، مرجع مذكور، صفحتا 155 و171.

895 - مسؤول سابق في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. مقال صدر في جريدة الأحداث المغربية، ربيع2007.

896 - المؤامرة المغربية، منشورات مطر، القدس. والكاتب مراسل سابق بالمغرب لجريدة معاريف.

ماخور الفيلا بالرباط، الذي يديره بوشسيش. ولم أكن أعرف هذا الشخص ولو بالاسم(...) تعاطف معي. وكان حينها يدير ماخور، الفيى بالرباط وكران أوطيل بالدار البيضاء(...) أخبرني أن علاقته ليست على ما يرام بدوبايل ولوني دون أن يذكر السبب(...). وغالبا ما كنا نتناول وجباتنا بالمطعم، لننتقل منه إلى ملهى لوتوب الذي كان يديره جو زويطا. وهو مرقص يؤمه صفوة الأثرياء المغاربة، وخاصة أخت الحسن الثاني. وكان هناك دائما شرطيان مسلحان يرافقان بوشسيش، وكانا حارسيه الشخصيين(...).

وفي فبراير1971، أصابه مرض(...) وكان يخشى أيضا أن يعتقل(...). خاطبني قائلا: " أيها الصغير(...) يجب أن تغادر هذا المكان". حينها اعترف لي بأنه شارك في اختطاف بن بركة، وكان مقترفا بذلك أسوأ خطأ في حياته(...) وحكى لي أنه اقتاد بن بركة إلى منوله، وقيده إلى كرسي، وظل ينتظر قدوم مسؤولين مغربيين لاستنطاقه. كان يريدان معرفة المؤامرات التي كان يخطط لها بن بركة ضد الملك. أبدى بن بركة مقاومة شديدة، فما كان من بوشسيش سوى أن وقف وراءه وأمسك بيديه ورفعهما إلى مستوى العنق لتهدئته. وقال لي إن بن بركة لم يتعرض لأي ضربات، وأنه لم يتوقع أن يراه يفارق الحياة فوق ذلك الكرسي. واعترف بالقول: " لقد فقدت أعصابي"(...) حضر المسؤولان المغربيان بعدها بقليل. وساد الاضطراب والخوف أمام هذا الطارئ. وشرع المسؤولان المغربيان ينحيان باللائمة على بوشسيش، وانصرفا بعد أن نصحا بوشسيش بالتصرف والعثور على حل هذه المشكلة".

مجمل القول، هل سيكتب لنا أن نعرف ذات يوم ما وقع في فونتناي ثم في أورموي؟وكيف قتل المهدي؟ وعلى يد من؟ أعتقد جازما أن الزعيم المغربي كان ضحية " حدث طارئ غير متوقع"، ولا شك أنه حاول المقاومة والتصدي لضربات التي وجهها له بوشسيش، خاصة وهو يرى أمامه الدليمي، وليس أوفقير. ولا ننس أيضا أنه كان تحت تأثير المنومات القوية التي حقن بها. ألم يثبت بالدليل منذ 3 نونبر1965، أن الشرطة لم تعثر في فيلا بوشسيش وفيلا لوبيز، رغم الأبحاث الدقيقة التي أجريت هناك مباشرة، على أي علامات دالة على أعمال عنف أو فوضى أو دم أو على بصمات ما عدا بصمات دوبايل، وذلك خلافا لما ادعاه فيغون، وعاد عميل المخابرات السابق البوخاري لتأكيده من جديد؟

من هنا نفهم لماذا كان يحلو دائما للحسن الثاني أن يردد لازمته الأزلية: " تلك قضية فرنسية محضة"، وهي الأطروحة التي مازال البعض يروجها رسميا بالمغرب. نحن إذن أمام "حادث طارئ"، ولكن ذلك لا يمنع من القول إننا أمام جريمة بوجود " ضربات وجروح أدت إلى الوفاة دون نية إحداثها"، وبوجود فاعلين وشركاء فيها.

قضية " اختفاء" جثمانه

سرت شائعات من وحي خيالات مجنحة عن نقل جثمان المهدي بن بركة وعن مكان دفنه أو عن اختفائه لا أقل ولا أكثر.

هكذا يرى بول ديهيم[897] أن " بن بركة وضع حينها في الصندوق الخلفي لسيارة، وفي المساء، أقلت طائرة أقلعت ما بين الساعة العاشرة والنصف مساء ومنتصف الليل وثلاثين دقيقة جسدا فارق الحياة، مبتعدة عن فرنسا".

وصرح بول لومارشان أمام القاضي زولنجر[898]: " أجابني فيغون إن كان المغاربة قتلوه، فمن الأرجح أنهم دفنوه في غابة قريبة من فيلا لوبيز"[899].
وحسب أقوال ضابط في المخابرات: " مات الرجل، فما العمل؟ استعمال الجير المسخن؟ كلا، فالأمر يحتاج إلى كميات كبيرة، والنتائج غالبا غير مضمونة. وحامض الكبريتيك يفي بالغرض، ولكن لا أحد فكر في إحضاره. يبقى الحل الأبسط الذي لا يحتاج إلى أي مواد كيماوية، وهو وضع الجسد في حوض ماء وتقطيعه إلى أجزاء"[900].

وصرح جان فينيو أمام رئيس المحكمة بيريز[901]: " سألت فيغون أين كان بن بركة، فأجابني: رحل أوفقير ثانية ويدهشني لو كان قد ترك بن بركة في فرنسا. لأن بن بركة كان في حالة ميؤوس منها، ولم يكن في استطاعة أوفقير تركه وراءه". وبالنسبة لروجي ميراتي فقد ذكر في كتابه " إنهم اغتالوا بن بركة" في الصفحتين 251 و255، ما يلي: نُقل جثمان بن بركة(...) إلى سفارة المغرب على متن سيارة دبلوماسية، في انتظار الانتقال إلى مطار أورلي(...) وفي30 أكتوبرن في الساعة الحادية عشرة ليلا، تقدم شخصان لا شك أنهما من شمال إفريقيا، من شباك شركة الطيران إير فرانس بأورلي(...) وذكرا أنهما سيستقلان طائرة الحادية عشرة ليلا وخمسة وأربعين دقيقة المتجهة إلى الدار البيضاء. وطلبا من المستخدم تسجيل حقيبة أيضا(...). وفي مطار الدار البيضاء أنفا، اقتربت سيارة إسعاف من الطائرة في الساعة الواحدة صباحا وخمسين دقيقة(...).وعندما عاين الشخصان وصول أمتعتهما، أخذاها بأنفسهما ووضعاها في سيارة الإسعاف، وركبا برفقة سائق وشرطي بالزي الرسمي. وانطلقت سيارة الإسعاف، تسبقها سيارة ضخمة أمريكية الصنع(...) ووراءها، انطلقت شاحنة صغيرة محملة بمجموعة من أفراد الشرطة، إضافة إلى شرطيين ممتطين دراجات نارية(...) ووصلت القافلة إلى فيلا المقري الواقعة خارج الرباط بعض الشيء، هكذا وصل جثمان بن بركة إلى المغرب. ولتقر أعين القتلة، فهذه الفيلا مجهزة جيدا، ولن يعثر أبدا على جثمان بن بركة".

تلتقي هذه الرواية مع معلومة سرية توصل بها مكتب بابون[902]: " التقط راديو هاو مغربي ليلة 30 أكتوبر رسالة من وزير الداخلية بالرباط يأمر فيها مدير الأمن الجهوي بالدارالبيضاء أن يستقبل طردا قادما من باريس على متن الطائرة التي ستصل في الساعة التاسعة مساء. ويجب ان ينقل الطرد مباشرة إلى الرباط تحت الحراسة، مع تفادي إجراءات الشرطة والجمارك".

هكذا أمر القاضي زولنجر بإجراء أبحاث عن كل الطائرات المتجهة إلى المغرب، أيام 30 و31 أكتوبر وفاتح نونبر، ولكن دون جدوى. وقد أورد ضابط الشرطة المركزية المداوم يومها في تقريره بتاريخ31 يناير1966 أن : " لوبيز يمكنه، بحكم طبيعة عمله، وكونه معروفا من قبل جميع

---

897 - رسالة سرية سبق ذكرها.
898 - جلسة الاستماع في 24 يناير 1966.
899 - قال لي لومارشان خلال لقائنا شيئا آخر مختلفا تماما.
900 - فرانسوا برنيو في مينوت3 فبراير1966.
901 - في 21 دجنبر1966.
902 - في 22 يناير1966.

المستخدمين، أن يتنقل بكل حرية وصولا إلى أمكنة الإقلاع، دون أن يخضع للتفتيش. ولن يجد أي صعوبة إذن في شحن أي بضاعة يريد في طائرة ما على وشك الإقلاع دون أن يثير الانتباه".

وحسب كلود كليمون[903]: " يرجح أن يكون جثمان بن بركة قد دفن قريبا من الناظور المدينة المتوسطية". ويقول مومن الديوري[904]: " جثوت على قبره في مناجم الشمال قريبا من الناظور". أما باتريس شايروف[905]، فهو يذكر أن " مصادر موثوقة من مصلحة التةثيق الخارجي ومحاربة التجسس ومصلحة العمل المدني تذهب إلى أن جثمان المهدي بن بركة يوجد في مقصف عسكري في كتلة من الإسمنت المسلح مشيدة فوق الماء بفيليي سورمان". أما لوتايم، فتخمن أن جثمان بن بركة قد يكون مدفونا في جزيرة لا كراند جات بنويي".

ويدلي دانييل غيران[906] بدلوه، فيقول: " تتهاطل الفرضيات في هذا الصدد من كل حدب وصوب، ويشتط الخيال في شطحاته(...). فلوبيز يدعي أنه التقط في الليلة الفاصلة بين 30 و31 أكتوبر، وتحديدا في الساعة الثانية عشرة ليلا ةثلاثين دقيقة، من حديث دار بين ضيفيه المغربيين، كلمة الطيارة، أي الطائرة بالدارجة المغربية. ويحتمل أن تكون سيارة ستروين404 قد أقلت جثمان بن بركة ليلا إلى مقر السفارة المغربية بباريس، داخل حقيبة، إما بعد تقطيعه إلى أجزاء أو كتلة واحدة(...). وقد كانت في انتظارها طائرة شحن تابعة لشركة الخطوط المغربية كانت رابضة في ركن منزو من مطار أورلي، يحف بها حراس أمن(...) قصد دفن الجثمان سرا بالمغرب...".

وذكر غيران للقاضي بانسو[907]: " قال لي موريس كلافيل إن صديقا له يعمل في مطار أورلي مكلفا بنقل السلع، يعاني بحالة اكتئاب حادة منذ حادثة الاختطاف، ولا ينفك يلوم نفسه أشد اللوم لأنه لم يبلغ الشرطة عن الظروف التي سجل فيها طرد موجه إلى المغرب، في الليلة الفاصلة بين يومي30 و31 أكتوبر، حوالي منتصف الليل تحديدا(...) بأمر من الدليمي وفي حضوره. وقد تحريت عن الأمر، فتبين لي أن المستخدم المعني هو موريس فوساتي..."[908]. وأضاف قائلا: " اكد لي أحمد رامي مساعد أوفقير سنتي1971 و1972، قال له إنه سمع من أوفقير شخصيا أن الحسن الثاني طالب بإحضار بن بركة، وقد علقه فوق أحد جدران قصره بالرباط، حفاظا على تقليد استنه أسلافه".

وفي يوليوز1971، سرت شائعات حول دفن جثمان بن بركة في بلانيباس بنييفر، وقد أمر قاضي التحقيق بإجراء عمليات تنقيب هناك، دون جدوى.

---

903 - أوفقير، مرجع مذكور،ص.248.

904 - مرافعة ضد طاغية، منشورات ألباطروس،1972،ص.158.

905 - حرف الباء...من جاسوس، مرجع مذكور،ص.333.

906 - بن بركة وقتلته، مرجع مذكور صفحات 146و147و148.

907 - جلسة استماع بتاريخ 20 نونبر1976.

908 - تقدم مستخدم بمطار أورلي يدعى دانييل تروبلي إلى القاضي رامائيل في 18 يونيو 2009 وصرح أمامه قائلا : " عندما التحقت بعملي في مطار أولالي كمستخدم شاب في المصلحة التجارية بقسم مقل السلع سنة1969، حصلت على معلومات سمعتها من مستخدمين قدامى، وها قد جئت لتقديم شهادتي(...) ومما سمعته أن المستخدم المكلف بالمداومة الخاصة بوضع تعريفة للطرود رأى رئيس مركز نقل السلع موريس بلاجيا يحل بالمصلحة بنفسه يوم أحد حوالي الساعة الخامسة صباحا، فيما أتذكر، برفقة شخصين. ولم يكن مألوفا حضور هذين المسؤولين في تلك الساعة المبكرة. وكان الهدف من حضورهما وضع تعريفة لطرد مستطيل الشكل شبيه بذلك الذي يستعمل لنقل التوابيت، يزن ما بين 125 و140 كلغ، قيل إنه يحتوي على أجزاء سيارات، وهو موجه إلى الدار البيضاء. حمل الطرد في طائرة دس3 ولم يشحن على متنها أي شيء آخر(...) وفي اليوم الموالي، حضر دركيان لأخذ نسخة من عقد نقل السلع. وهذا التصرف أيضا يثير الاستغراب(...) وبضعة أسابيع من ذلك، نقل كل من فوساتي وبلاجيا. ولاغرو، فالإشاعات حول انتمائهما إلى مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ما انفكت تتكاثر.

وفي3 أكتوبر1985، تلقى عميد شرطة سان مور رسالة من مجهول مكتوبة بخط قديم، جاء فيها: " دفن جثمان بن بركة في أرض يملكها السيد هنري بورغون بسان مور. وقد شيد فيها مرآب توجد فيه حفرة إصلاح السيارات. وبها دفن الجثمان، وغطي بالجير وبطبقة من الإسمنت".

وتساءل برنار فيولي في هذا الصدد: " هل وضع جثمان بن بركة خلال تلك الليلة الطويلة الفاصلة ما بين 30 و31 أكتوبر في حقيبة لنقله إلى سفارالمغرب؟ هذا ما يؤكده بعض المحققين(...) ماذا كان مصير جثمانه؟ وهنا أيضا تتناسل مختلف الفرضيات". وقد عمد هذا الكاتب إلى عرض بعضها[909].

وحسب جان لاكوتور[910] فإن : " بعض المحققين شرعوا منذ4 نونبر في الكشف عن مجموعة من المعلومات غير المعقولة، ومنها مثلا أن بن بركة حيا أو ميتا إثر التعذيب الذي تعرض له، قد نقل إلى المغرب على متن طائرة في ليلة 30 أكتوبر(...) والطائرة(...) لم تخضع كغيرها من الطائرات لأي مراقبة".

أما علي بوريقات[911] فيحكي ما يلي: " بفضل دوبايل، عرفت أن رأس بن بركة موجودة في النقطة الثابتة3، حيث فصلت عن رأسه بعد موته، لأن الحسن الثاني كان يريد رؤيتها(...) وقد نقلها أوفقير إلى المغرب في حقيبة سفر(...) والجثمان؟ إنه موجود في نواحي باريس. فقد تكفل بكل الترتيبات محام فرنسي من اليمين المتطرف، لا أعني طاكسيي، ولكن محام آخر(لومارشان(. وعمد شخص غير ذي شأن يعمل حطابا إلى وضع الجثمان في بلاطة من الإسمنت المسلح، قبل أن يدفن الكل في مكان ما في هذه المنطقة".

وأسرَ عضو سابق في منظمة اليد الحمراء لأنتوان ميليرو[912]: " نقل جثمانه أولا إلى القاعدة العسكرية فيلاكوبلاي، ومنها حمل سرا على متن طائرة عسكرية إلى المغرب، ودفن في ساحة المعذبين بفاس في سرية تامة".

ويحكي برنار فيولي في كتاب حول بابون[913] عن لقائه بشاهد أكد له أن جثمان بن بركة نقل داخل تابوت زوجة طبيب معروف، ووضع في قبو كنيسة سان فيليب دو رول، قبل أن يدفن في قبو بقرية صغيرة بلو...".

ويقدم بيير أكوس[914] الرواية الآتية:: " من المحتمل أن بن بركة لم ينقل إلى المغرب حيا، فقد اختفى في نزل بوشسيش في ليلة 30 أكتوبر1965(...).ولا شك أن الجثمان دفن قريبا من المنزل".

وحسب ستيفان سميث[915]، فإن " جثة بن بركة نقلت أولا إلى أورموي، قبل أن تُرحَل على متن طائرة أقلعت من أورلي يوم الأحد في الساعة الخامسة صباحا".

وعمد جان مارك تيوليير إل تحليل مضامين كتاب كل من ف.بلوكين وج.ديروجي في جريدة لومزند بتاريخ16 يوليو1999 في مقال عنوانه" سر بن بركة"، ليخلص إلى أن " أغلبية الروايات تجمع على أن كل المؤشرات تدل على أن جثمان بن بركة انتهى به المطاف في المغرب.

---

909 - قضية بن بركة، مرجع مذكور، صفحتا 262 و171.

910 - ديغول، المجلد الثالث، مرجع مذكور،1986،ص.629.

911 - تازمامارت،18 سنة من العزلة، مرجع مذكور، صفحتا 132 و133.

912 - اليد الحمراء، مرجع مذكور.

913 - ملف بابون، منشورات فلاماريون، 1997، الفصل العاشر.

914 - القتلة الذين أرادوا تغيير التاريخ، مرجع مذكور.

915 - أوفقير، قدر مغربي، مرجع مذكور.

ولتضمين الرواية نفحة من الجو الفيودالي الإقطاعي في القرون الوسطى، تخيل بعض الرواة أن الحسن الثاني تلقى أحسن الهدايا عندما وصله رأس معرضه مفصولا عن الجسد".

وفي نونبر1999، أكد أحد " المخبرين" للنائب العام بإيفري[916] أن جثمان بن بركة دفن سرا في كوركورون سنة1965، قريبا من ممر اصطفت على جنباته أشجار الحور". قمت بتحرياتي فيما بعد لدى عمدة تلك المدينة، وقد حكى لي أن تعليمات أعطيت للعمال لحظة بناء مسجد هناك، بتحري اليقظة، إذ من المحتمل أن يعثروا على جثة وهم يحفرون الأرض".

وقدمت لي صوفي مونيي تكملة الرواية التي سمعتها من لوبيز" " بعد أن نُقل "الطرد" في الصندوق الخلفي لسيارة بوشسيش، دفنه المغاربة في غابة صغيرة بعيدة عن الأنظار، مؤقتا على الأرجح، تسمى " غابة لامار آلابيزاس"، قريبا من كوركورون"، على مبعدة بضعة كيلومترات من أورموي(...)". ووضحت لي أنها قامت بتحريات شخصية دقيقة، على طريقة الشرطة الاحترافية، سعيا إلى التأكيد من هذه المعلومة، فتبين لها أن المسجد الكبير بإفري كوركورون ومرأبه شيدا في سنة1984 على جزء من الأراضي التي كانت تمتد فوقها الغابة الصغيرة. وقد عمدت هذه الصحفية إلى بيع هذه المعلومات لمجلة باري ماتش التي نشرتها في فبراير2000بعنوان عريض تصدر صفحتها الأولى: " بن بركة: الحقيقة بعد خمسة وثلاثين سنة من اختفاء المعارض المغربي". وتساءلت صوفي مونيي في هذا اللقاء الصحفي: " هل شيد هذا المسجد الممول معظمه من من مؤسسة الحسن الثاني تكريما لذاكرة بن بركة(...)؟ وهل من قبيل المصادفة ليس إلا أن وضع الحجر الأساس تم في آخر يوم سبت من شهر أكتوبر1984، كما هو مكتوب في بلاطة رخامية بمدخل البنية؟".

بادر كل من الصحفي سميث أولا إلى تكذيب هذه الاعترافات على صفحات لوبسرفاتور، وتلاه لوبيز[917]: " كتب البعض مؤخرا يدعي أن بن بركة دفن تحت مسجد إفري، وهذه معلومة غير صحيحة على الإطلاق". وأشار إلى وجود غابة أخرى تقع في مدخل كوركورون وتدعى غابة لاغارين، حيث دفن جثمان بن بركة قريبا من قناة، ولاشك أن ذلك كان بشكل مؤقت. ولكن أسبوعا بعد ذلك، بينت تحريات قام بهت صحفي من باري ماتش صحة ما ذهبت إليه صوفي مونيي عندما ذكرت أن آلات الأشغال العمومية اقتلعت فعلا غابة لاماري دي لابيزاس سنة1977، سبع سنوات قبل بناء المسجد.

وقد أكد لوبيز أمام قاضي التحقيق بارلوز[918] الأقوال التي أدلى بها لصحيفة لوباريزيان: " هناك ثلاث فرضيات لتفسير الوقفات الثلاث التي أرغمني أوفقير والدليمي على القيام بها: التعرف على المكان، أو تتبع ما تم إنجازه، أو الإيحاء لي بتفسيرات خاطئة وجعلي أتوهم أنها الحقيقة(...) ليس لدي أي جواب قاطع، لهذا أكتفي بالتخمينات. أظن أن الجثمان دفن على مبعدة30 مترا من الطريق، قريبا جدا من القناة". وإثر إنابة قضائية، طلب بارلوس من لوبيز الانتقال إلى عين المكان برفقة أفراد من الشرطة القضائية، لكن عمليات التنقيب لم تسفر عن أي نتيجة.

---

916 - كان علي أن أخبره أن عملية التحقيق ما زالت تجرى بباريس.

917 - لوباريزيان ديمانش،6 و7 فبراير2000.

918 - في 10 فبراير2000.

وأصرت سميث مونيي على أقوالها أمام القاضي[919] المتعلقة بالأبحاث التي قامت بها حول المكان الذي يحتمل أن الجثمان دفن فيه ولو مؤقتا، وإن كان من الصعب ولو التفكير في إنجاز عمليات تنقيب في موقف السيارات التابع للمسجد.

وفي نونبر2000، توصل البشير بن بركة برسالة غير موقعة تخص مصلحة السلع التابعة لشركة الطيران إير فرانس، قدمتها للقاضي بارلوس، ومما ورد فيها: " لم يعد يخامر مستخدمي هذه المصلحة شك منذ بداية شهر نونبر1965 أن جثمان بن بركة نقل صباح يوم الأحد 31 أكتوبر على متن طائرة(...). وقد نقل الطرد على متن طائرة دس3 أو دس4 لنقل البضائع، وقد حطت هذه الطائرة صباحا في المرآب الواقع مباشرة خلف المكان المخصص لطائرات إير فرانس(...)".

وفي دجنبر2000، أخبر ماكس هووارت[920] القاضي أن جثمان بن بركة، حسب رواية أحد المخبرين الذي طالب بعدم ذكر اسمه، دفن في المسكن القديم للوبيز بأورموي.

وعاد لوبيز في كتابه الأخير[921] ليقول في هذا الصدد: " أرادوا الكشف لي عن المكان الذي دفن فيه الجثمان، وفي الوقت نفسه خلط الأوراق وخداعي بمعلومات خاطئة(...) أخضعوني للامتحان، في الوقت الذي ربما كان فيه الجثمان قد حمل على متن إحدى الطائرتين العسكريتين المغربيتين من نوع داكوتا اللتين وصلتا إلى مطار أورلي في اليوم السابق".

وحسب موريس غريمو[922]، فإن : " إحدى الفرضيات تقول إن هذا الرجل الذي لقي مصيرا مأساويا قد نقل سرا، بعد أن فارق الحياة، على متن إحدى الطائرات المغربية التي تابعنا تحركاتها تلك الليلة".

وأذكر هنا أن التحريات التي قام بها القاضي زولنجر لا تتضمن على الإطلاق أي إشارة إلى طائرات عسكرية مغربية.

في تلك الفترة، تلقيت مكالمة هاتفية من فرنسية تقطن بمازاغان(الجديدة)، رفضت الكشف عن اسمها. أخبرتني هذه المرأة أن أحد معارف زوجها، وقد عمل سابقا مديرا لديوان أوفقير، قال لها ما يلي: " فليبحثوا عنه وليواصلوا بحثهم، لقد أحرق جسده في مغلاة. غنها هدية قدمناها لفرنسا".

وذكر العميل السابق في المخابرات أحمد البوخاري[923] أن " جسد بن بركة نقل إلى المغرب، وأذيب في حوض مليء بالحامض، شيد في فيلا المقري سنة1961". وقد وضح في بعض رسائله أن " الإسرائيليين هم الذين وزدوا المغاربة بذلك الحامض"، وهي معلومة لم تذكرها وسائل الإعلام...ومن جانبي، أشكك في صدق هذه الرواية، فإذابة الجسد في حوض مليء بالحامض ليس عملية سهلة، دع أنها تتطلب وقتا طويلا جدا. علاوة على ذلك، فلم يحدثني أي واحد من موكلي السابقين الذين احتجزوا في فيلا المقري الرهيبة عن وجود حوض يُستعمل لهذا الغرض.

ويرى جان مونتالدو[924] أن " جثمان بن بركة لن يعثر عليه أبدا(...) فقد اعترف لي المنفذ الرئيسي للجريمة فيغون قبل موته بقليل أن بن بركة مات خطأ(...) وقد رموا بجثته في نهر المانش، من فوق طائرة سياحية في ملكية ممثل تستند إليه أدوار ثانوية في السينما الفرنسية".

---

[919] - في 12 أكتوبر 2000.

[920] - متقاعد من الاستخبارات العامة يسكن في لادروم.

[921] - اعترافات جاسوس، مرجع مذكور،ص.170.

[922] - في لقاء مع الكاتب في ربيع 2000.

[923] - في لوموند ولوجورنال.

[924] - أوغاد الجمهورية، منشورات ألبان ميشيل،2001،ص.74.

وخلال لقاء بين فيغون وعميد الأمن كاي بحضور لومارشان[925]، قدم فيغون رواية مخالفة، حيث ذكر أن " المغاربة جرحوا بن بركة وهم يستنطقونه، لكنهم اعتنوا به وضمدوا جروحه، قبل أن ينقلوه على متن طائرة مغربية لنقل المسافرين كانت رابضة بمطار روين". وفي سنة2002، بعث لي الدكتور كليري الطبيب السابق للملك محمد الخامس رسالة قصيرة يقول فيها: " في 30 أكتوبر، تشاجر بن بركة الذي كان محتجزا في قبو فيلا أورموي مع أوفقير بالأيدي، ومات بين ذراعيه، كان ذلك مصادفة ولم يكن مخططا له. وأصبح السؤال: كيف يمكن التخلص من الجثة؟ واستقر الرأي على تقطيعها إلى أجزاء، بحيث يأخذ كل فرد من أفراد المجموعة الأمنية التي رافقت الدليمي بأعضائها الأحد عشر، جزءا في حقيبته. وغادرت المجموعة مطار أورلي على متن الطائرتين العسكريتين المغربيتين حوالي الساعة الحادية عشرة وخمسة وأربعين دقيقة ليلا. وقد تمكنت من لملمة أجزاء هذه الرواية استنادا إلى الأحاديث التي دارت بين نساء الحريم. وفي 31 أكتوبر على الساعة الثالثة صباحا،(...) توجه أوفقير نحو سيارة الملك الذي كان في انتظاره، وفتح حقيبته. حينها منحه الملك رزمة من الأوراق المالية، وبعدها غادر أوفقير المكان. وقد كنت شاهدا على هذه الواقعة".

وفي سنة2005، أدلى الدكتور كليري أمام القاضي رامائيل[926] بأقوال تتضمن معلومات أدق في هذا الصدد، مشيرا في البداية إلى طبيعة علاقته ببن بركة: " بعد شهرين، سأكمل عامي الثامن والثمانين، وأريد ان تنكشف الحقيقة المتعلقة بهذه القضية، لأن بن بركة كان أيضا أحد أصدقائي". واستطرد كاشفا عن تفاصيل أخرى حول لقاء أوفقير بالملك حوالي الساعة الثالثة صباحا: " في تلك الفترة، كنت قد بدأت أفقد حظوتي لدى الملك، لهذا فضلت من باب الحذر الاختباء ومتابعة المشهد(...) شاهدت أوفقير الذي كان يدير لي ظهره يقترب من الملك ويفتح حقيبته ويطلعه على محتوياتها. لم اتمكن من معرفة ما تتضمنه. ظل الملك يحدق لفترة طويلة نسبيا في محتوياتها، قبل أن يخرج من صندوق صغير رزمة أوراق. لم أتمكن من معرفة إن كان الأمر يتعلق بأوراق مالية. حينها انصرف أوفقير. استقل سيارته وتوجه نحو مطار سلا. ولاشك أنه سافر مباشرة إلى باريس كي يأخذ الطائرة المقلعة من مطار أورلي في الساعة الثامنة والمتجهة إلى جنيف، وبذلك يوفر لنفسه حجة مقنعة تبعد عنه الشكوك في حال استنطاقه.وبعد قراءتي لكتاب بوريقات، استوقفتني شهادته حول رأس بن بركة في النقطة الثابتة3، وأوحت لي بما قد تحتويه تلك الحقيبة بحجمها الذي يتسع لإخفاء رأس بشرية(...) وقد أسرت لي بعض نساء الحريم أن أجزاء الجثة دفنت سرا في حدائق مجموعة متفرقة من المساجد...".

وفي نظر الأستاذ الحبابي[927]، فإن : " جثمان بن بركة نقل أولا إلى فيلا لوبيز بأورموي، قبل أن يحمل على متن سيارة تابعة لسفارة المغرب، ليتكفل بدفنه أوفقير في هذا المكان الذي لا يمكن انتهاك حرمته وحصانته(...). ولا شيء يمنع أن يفصل جزء من الجسد، الرأس مثلا، لينقل في حقيبة ليطلع عليه " الباترون".

ويقدم الصحفي شموويل سيغيف[928] الرواية الآتية: " دفن بن بركة أياما بعد موته سرا، في جنح الليل، في حفرة بورش قيد البناء، بحي شعبي بباريس، غير بعيد عن الطريق السيار الذي

---

925 - جواسيس الجنرال، مرجع مذكور،ص.160.

926 - في 8 دجنبر.

927 - مذكور أعلاه.

928 - المؤامرة المغربية، مرجع مذكور.

يقود نحو جنوب فرنسا. وقد أشرف أوفقير بنفسه على عملية الدفن، بل وحرص على ألا يظل أي أثر للعملية. وقد دفنت جثة بن بركة بأكملها، كما ذكرت ذلك سابقا. وهذا رأي شخصي، وليس رسميا، وليس ثمة أي رواية إسرائيلية أو غيرها تدعم ما أقوله".

وقد اتصل بي هاتفيا، قبل بضعة أشهر، روبير فيران وهو مسؤول سابق عن تنظيم عملية نزول الطائرات وإقلاعها بمطار أورلي، وحكى لي واقعة بالغة الأهمية: " كنت تحت إمرة لوبيز سنة1965. وكان مكلفا بتسجيل المسافرين، وأيضا بتسهيل الرحلات السرية...كنت مكلفا بالمداومة يوم30 أو 31 أكتوبر أو فاتح نونبر، وتمكنت من التقاط صوت طائرة عسكرية مغربية دس3 تقلع من المطار قبيل منتصف الليل.وفي الغد، شاهدت فوق مكتب لوبيز برقية مكتوب فيها مايلي: " وصل الطرد بسلام. توقيع: أوفقير". احتفظت بهذه البرقية لعدة سنوات، لكنها ضاعت مني. ولوبيز لم يعرف قط بوجودها. وفي نظري، فإن جثة بن بركة حملت على متن تلك الطائرةن مخبأة في سلة من القصب...". وعندما استنطقه[929] رجال الدرك حول هذه النقطة، بمقتضى طلب إنابة قضائية صادر عن القاضي رامائيل، أصر روبير فيران على أقواله.

وقد صرح كريستيان لوني في نفس اليوم أمام رجال الدرك بقوله: " لا أعرف مصير جثمان بن بركة. أظن أن أبي كان على علم بذلك، ولكنه لم يكشف لي هذا السر. أرى أن أقرب الفرضيات إلى التصديق هي تلك القائلة بأن جسد بن بركة رمي في إحدى المروج بفرنسا، وأن الرأس قد نقلت إلى المغرب كي تقدم للملك الحسن الثاني. هذه فرضية تبدو لي قابلة للتصديق، ولكن ليس لدي دليل على صحتها".

ويحكي السجين نويل كوستا للقاضي رامائيل[930] ما يلي: " قال لي بوشسيش إنه حمله بمساعدة باليس ووضعه في الصندوق الخلفي لسيارته. وذهبا إلى جزيرة جات لدفنه هناك، حيث سبقا وأن دفنا صديقا لهما وهو بييرولوتريل الملقب ببيير المجنون(...)". ولكن قاضي التحقيق اكتشف بعد اطلاعه على ملف لوتريل، أن هذا الأخير لم يدفن في جزيرة جات، ولكن في جزيرة قريبة منها، بعد أن تم إخراج جثته من هناك في 6 ماي1949. ومازالت التحريات جارية في هذا المستوى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لوبيز صرح مرتين أمام القاضي رامائيل وذلك في8 دجنبر2004 و23 مارس2005: " رأيتُ سيارة بوشسيش المرسديس الحمراء الداكنة واقفة وصندوقها الخلفي مفتوح جهة القبو".

ومؤخرا ظهرت معلومات جديدة، هي آخر ما توصلنا به على الأقل حتى هذه اللحظة. وهي صادرة عن الكاتب جورج فلوري الذي قدم لصحيفة جورنال دي ديمانش[931] "ملفا سريا" للدرك، قال إنه توصل به في الثمانينات من رجل لم يكشف عن اسمه. وعندما استدعاه القاضي للتحقيق معه[932]، سلم له هذا الملف المكون من 95 صفحة. وسأقدم هنا مجموعة من الخلاصات التي انتهيت إليها بعد الاطلاع على هذا الملف الذي صاغه مجموعة من فرق الدرك:

- يتضمن " بيان معلومات"[933] اعترافات شخص يقطن بمينيسي، ويستفاد منها أن " صاحب حطة للبنزين يقيم بفونتناي لو فيكونت هو الذي قام شخصيا بإحراق جثة بن بركة ودفن الأشلاء أو

---

929 - في 4 نونبر 2008 : " يمكن أن أقول لكم اليوم إن الفوضى كانت ضاربة بأطنابها في تلك الفترة بمطار أورلي. وكان بالإمكان تهريب أي طرد دون أدنى مراقبة".

930 - في 17 يونيو2009.

931 - مقال صدر في جورنال لدي ديمانش في 11 أكتوبر2009.

932 - في14 أكتوبر2009.

933 - بتاريخ 6 مارس1966.

الرماد في إحدى البرك ببلانكور(إيسون). وقد أنكر الشخصان اللذان تم التحقيق معهما إنكارا تاما هذه التهم.

- ويورد "بيان معلومات" [934] آخر أقوال مخبر لم يكشف عن اسمه يقول إن " جثة بن بركة قيدت إلى زورق، وأغرقت في مستنقع بجماعة لاولن(إيسون"). وقد أنجزت عمليات تنقيب ضخمة لم تسفر عن أي نتيجة.

- ويشير " بيان معلومات" [935] ثالث إلى مرافقة مخبر لمظفين من الإدارة المركزية أرسلهما عميد الأمن بوفيي، إلى جماعة فيلاب (إيسون)، وتحديدا إلى مكان ادعى أن جثة بن بركة " لم تدفن فيه ولكنها غطيت بالأعشاب والأوراق الذابلة، لتنقل ليلا في سيارة403 لصاحبها بوشسيش أو لوني، على يد هذين الشخصين إضافة إلى بوشسيش وشخص آخر يدعى آدوني". وفي أعقاب الأبحاث التي أجراها الموظفان تمكنا من العثور على " قطعة قماش وقطعة من الجلد قالا إنهما عثرا عليهما في الرماد بالإقامة المعنية"، وقاما بتسليمهما إلى رئيس فرقة مينيسي.

تبدو لي هذه المعلومات التي يقدمها أشخاص مجهولون بعيدة عن التصديق. وأغلب الظن أن هذا هو السبب الذي جعل الشرطة والدرك لا يبلغونها إلى القاضي زولنجر الذي كان جينها مكلفا بالقضية. وغن كان هذا التستر مع ذلك مثيرا للاستغراب. ولكن ربما كان بحوزة عميد الأمن بوفيي معلومات أدق وأقرب إلى الحقيقة.

رغم كل هذه الروايات المختلفة، النتهافتة في غالب الأحيان، فإنني مقتنع أن اليأس يجب ألا يجد طريقه إلى النفوس التواقة إلى معرفة الحقيقة. وكما يقول الكاتب بيير سشووندووفر فر روايته" هناك في الأعلى[936]: " إن الحقيقة في نظرنا عنيدة، وانها حتما ستطل برأسها من قاع البئر يوما ما".

المسؤولون

تمثل قضية بن بركة جريمة دول بصيغة الجمع، وإن كان بعضها قام بدور ظاهر، فبعضها الآخر قبع في الظل يحرك الخيوط.

وقبل الخوض في مسؤولية هذه الدولة أو تلك، أو مسؤولية عملاء هذه الدول، أرى لزاما توضيح نقطة أساسية، ذلك أن " اختفاء" المهدي بن بركة عرف في نظري لحظتين متميزين: اختطافه قصد " إجباره على العودة" إلى المغرب بأمر من الملك الحسن الثاني، وموته المفاجئ ربما إثر " حادث طارئ"، مما ولد حالة هلع عامة خلال أيام بل وأسابيع في أوساط المسؤولين الفرنسيين. وهذا الاختفاء النهائي هو الذي كان وراء تفجرالقضية على ذلك النحو. وكما يقول موراتي[937]: " من الواضح أن الصحافة هي التي كانت وراء " القضية" في السراء والضراء".

وغالبا ما تمت الإشارة إلى الدور الذي اضطلعت به مختلف الشخصيات، بل الأجهزة المغربية والفرنسية والإسرائيلية والأمريكية فيما يعتبر، في كل الأحوال، جريمة، وستظل كذلك[938].

---

934 - بتاريخ 28 أبريل 1966.

935- بتاريخ25 ماي 1966.

936 - منشورات غراسي،1981.

937 - إنهم اغتالوا بن بركة، مرجع مذكور،ص.362.

938 - " استقل بن بركة سيارة الشرطة المركزية من تلقاء نفسه لتتجه به نحو حتفه. وأنا أشاهد من جديد فيلم " عملية الاعتداء"، انتابني مرة أخرى نفس الشعور بالخزي والعار. إنه لم يُختطف، بل رمى بنفسه طوعا في الفخ المنصوب له، لأنه كان يثق فينا.

ولنتوقف عند مسؤولية كل طرف، مبتدئين بالرواية التي قدمها الجنرال ديغول خلال الندوة الصحفية التي عقدها في21 فبراير1966: " هناك نقطة أولى يجب أن نأخذها بعين الاعتبار في هذه القضية، وتتمثل في كون وزير الداخلية في الحكومة المغربية كان وراء اختفاء أحد أبرز وجوه المعارضة فوق التراب الفرنسي، كما تدل على ذلك مختلف القرائن. هذه القضية المغربية هي إذن قضية مشتركة بين الرباط وباريس، لأن بن بركة اختفى في فرنسا، ولأن اختفاءه كان نتيجة تواطؤ مع عملاء وأعضاء في أجهزة فرنسية رسمية، بالإشتراك مع مجرمين تمت الاستعانة بخدماتهم هنا في فرنسا، وأخيرا، لأن كل مساعي حكومة باريس، وكل طلبات الإنابة القضائية ومذكرات الاعتقال التي أصدرها قاضي التحقيق الفرنسي، لم تجد صدى لدى الحكومة المغربية التي لم تحرك ساكنا لمساعدة نظيرتها الفرنسية في الكشف عن الحقيقة...مجمل القول، لقد تدخل فوق التراب الفرنسي مباشرة عضو من الحكومة المغربية، وبما أن هذه الحكومة لم تقم لحد الآن بأي فعل من شأنه تبرير أو جبر الضرر الذي لحق بالسيادة الفرنسية، فيؤسفنا أن نعلن أن العلاقات المغربية الفرنسية يجب حتما أن تؤدي ثمن هذه الأفعال[939]. ماذا وقع في الجانب الفرنسي؟ لا أريد استباق ما ستسفر عنه عمليات التحقيق الدقيقة والطويلة التي تقوم بها العدالة الفرنسية، ولكن يمكنني منذ الآن استنادا إلى العناصر الوافية المتوفرة أن أتطرق إلى هذا الجانب بتجرد وإنصاف. ويمكنني الإقرار إن دور الجانب الفرنسي دور سوقي وثانوي، حيث اقتصر على تسهيل التقاء بن بركة بأوفقير وبمساعديه في مكان مناسب لتصفية حساباتهم. وقد تكفل بإعداد هذه العملية وتنظيمها، مخبر من مصلحة محاربة التجسس، بمساعدة رجال مستعدين لتأدية كل الخدمات وخوض كل المغامرات، انتحر أحدهم فيما بعد. وقد استغل هذا المخبر صمت رئيس الدراسات الذي كان يشغله، واستفاد أيضا من مساعدة موظفين في الشرطة كان على اتصال دائم معهم نظرا لطبيعة عمله. ولكن ليس ثمة دليل على أن جهازي محاربة التجسس والشرطة كانا، بحكم اختصاصاتهما، وبمختلف أجهزتهما، على علم بالعملية، ناهيك عن تأمين التغطية لها...".

المغاربة

أدلى الحسن الثاني بتصريحين يبدو لي أنهما يوضحان الدور الذي قام به. أولهما : " أنا مستعد في أي لحظة لأقسم بكل ما هو عزيز غال علي أنني وجدت نفسي أمام الأمر الواقع فيما يخص موت بن بركة"[940]. وثانيهما : " لم يكن الاغتيال السياسي قط ولن يكون أبدا ضمن أخلاقيات الملكية المغربية"[941].

وهنا قمة المأساة الت لا تستساغ، والذنب الذي لا يغتفر، اللهم إلا إذا قالت العدالة كلمتها بقوة كي تعطي المثال، لكن العدالة الفرنسية تصرفت بنذالة ووضاعة". مريس كلافيل، لونوفيل أوبسرفاتور،9 أكتوبر1972.

939 - تجدر الإشارة إلى أن مخرج فيلم رأيتهم يغتالون بن بركة تفادى ذكر هذه الفقرة التي تضع الحكومة المغربية وبالتالي الملك موضع الاتهام، مكتفيا بالإشارة إلى الفقرة الثانية التي توجه فيها التهمة ل " أوفقير ومساعديه".

940 - الحسن الثاني، ذاكرة ملك، مرجع مذكور،ص.94.

941 - في لقاء صحفي مع إيدوارد سابليي. والملك يتناسى هنا أن عهده عرف إدانة واعتقال العديد من المواطنين والمثقفين لسنوات عديدة، مثل إبارهيم السرفاتي وإدريس بنزكري وأحمد حرزني اللذين سيشغلان فيما بعد منصب رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وعبد الحميد أمين وعبد اللطيف اللعبي وسيون أسيدون وعمر بن جلون وغيرهم من النقابيين والسياسيين أو المناضلين العاديين المنحدرين من الفئات الشعبية. وكم من مختفين إلى الأبد دون محاكمة، وأغلبهم مات جراء التعذيب.

ولكن مثل هذه التصريحات لا تبرئ مع ذلك ساحة الحسن الثاني وتعفيه من المسؤولية في القضية، كما يحلو للعديد من القياديين المغاربة الحاليين، من اليمين أو اليسار ممن "تمخزنوا"، أن يكرروه خطأ، ذلك أن الحسن الثاني هو الذي كان وراء فكرة عودة بن بركة بالقوة للمغرب.

ولنستمع إلى الدكتور كليري وهو يقول بنبرة الواثق[942]: " الحسن الثاني هو الذي اتخذ شخصيا قرار اختطاف بن بركة، خلال اجتماع مع مساعديه الأقربين، والجنرال مولاي حفيظ هو الذي سرد علي وقائع هذا الاجتماع. وكان هناك إضافة إلى الملك ومولاي حفيظ، أوفقير وشخصان لا أعرف اسمهما(...). وبضع ساعات من الاختطاف، سيقول لي مستشار الملك هذا شخصيا: " انتهى أمر بن بركة، لقد وضعنا اليد عليه".

وكتب مومن الديوري[943] في هذا الصدد: " كيف السبيل إلى تفسير هذا الزوج الجهنمي التاريخي المشكَل من بركة والحسن الثاني؟ لا ينفك أحدهما متحديا الآخر، في شكل ضربات متبادلة رعناء، ووعود لا تحترم، وإدانات غيابية(...) لهذا نظن أن الحسن الثاني لم يكن يريد موته. كان فقط يريد شل تحركاته. أكان يريد إلقاء القبض على هذه الفريسة الثمينة حية كي يواصل لعبته الغريبة والقاسية في آن؟ قد يكون ذلك صحيحا".

طبعا، إن الملك الحسن الثاني كان عليه، وهو يتخذ قراره ذاك، أ، يتحمل تاريخيا تبعات ما قد يحصل لزعيم المعارضة. إن تهمته إذن ثابتة ولو بطريقة غير مباشرة فيما يخص موت بن بركة، لأنه هو المسؤول عن اختطافه.

لقد توقفت مليا في الجزء الأول من هذا الكتاب عند تطور الأحداث المتعاقبة منذ عودة محمد الخامس وابنه مولاي الحسن في نونبر1955، وصولا إلى شهر أكتوبر 1965. وقد تبين للقارئ بجلاء مقدار العداوة المتفاقمة التي كان يكنها مولاي الحسن للمهدي بن بركة، واستمرار ذلك الشعور بعد اعتلائه عرش المغرب، مما أدى إلى ضرورة تصفيته واو على الأقل سياسيا. ولا ننس في هذا الصدد اعتزاز الملك بنفسه حد الغرور، مما جعله يمعن في إذلال كل الشخصيات الوازنة القريبة منه، وتكسير شوكة كل من تحدَوه أو نافسوه الصدارة.

هل من الضروري أن أذكّر هنا بكل الوقائع الأساسية التي شجعت الملك على اتخاذ قراره؟

هناك المساعي التي بذلت لدى سفارة فرنسا بالمغرب قصد " استعادة" المخابرات الفرنسية لبن بركة، وأيضا سقوط بن بلة، وتنظيم مؤتمر الرؤساء العرب بالدار البيضاء، ورغبته في أن يبين للعالم برمته أنه الحاكم بأمره الوحيد بالمغرب قبيل انعقاد مؤتمر القارات الثلاث، الخ.

وغداة الاختطاف، طفت على السطح مجموعة من التصرفات أبرزت بما لايدع مجالا للشك مسؤولية الملك، ولنبتدئ بكذبه[944] في اللحظة التي توصل بها بخبر الجريمة، وعدم تحمسه لمطالبة فرنسا بتسليط الضوء على عملية اختطاف مواطن مغربي يعد أكثر المعارضين شهرة في العالم، وذلك في قلب باريس. وكما قال البعض، فإن ذكر الحقيقة مباشرة حول " اختفاء" بن بركة، معناه إنصاف أحد أعظم الشخصيات لا المغربية فقط، ولكن في النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن ذلك مشروط بوجود ولو أدنى حد من التفاهم بين الحسن الثاني وبن بركة، لاسيما وأن الملك كان مدعوا لزيارة فرنسا في11 نونبر.

---

[942] - في تصريح أمام القاضي رامائيل في دجنبر2005.

[943] - مرافعة ضد طاغية، مرجع مذكور، ص.206.

[944] - لاشك أن الحسن الثاني بثقافته الواسعة كان على علم بما قاله نابليون: " التاريخ أكذوبة لا يعترض عليها أحد"

وهناك كذبة أخرى فظيعة في هذا الصدد، وردت في كتاب ذاكرة ملك، فعن سؤال وجهه له إيريك روبير: " ولكن بعد اختفاء بن بركة(...)، ألم تساورك الرغبة في معرفة تفاصيل أكثر حول العملية، وفي التحرك؟"، أجاب الحسن الثاني: " لم تترك لي الندوة الصحفية التي عقدها الجنرال ديغول فرصة للتحرك(...)، فالأقوال التي تفوه بها غير مقبولة على الإطلاق"[945].

يبدو أن الحسن الثاني لا يتورع عن استغفال الجميع، فبن بركة اختُطف يوم29 أكتوبر، وديغول تحدث في تلك الندوة الصحفية يوم21 فبراير، أي تقريبا أربعة أشهر من الاختطاف. ولا ننس أيضا عدم صدور أي بيان طوال أيام عديدة، والصمت المفروض على الصحافة المحلية، ومنع الصحف الأجنبية من دخول المغرب طوال أسابيع، ورفض تسليم بوشسيش، ورفض تنفيذ طلبات الإنابة القضائية الدولية الصادرة ضد أوفقير والدليمي، والقرار المفاجئ للديوان الملكي استدعاء مساعدي في كل المحاكمات السياسية نقيب المحامين بهيئة الرباط أحمد بلحاج لتسلم منصب المدير المساعد للمكتب الشريف للفوسفاط يوم 29 أكتوبر بالضبط، واستقبال " المرتزقة" الفرنسيين الأربعة، وإخضاعهم لمراقبة لصيقة، ولكن مع السماح لهم الكباريهات والمواخير، وعدم تسليمهم للعدالة الفرنسية، وتصفيتهم سنوات بعد ذلك لضمان صمتهم الأبدي، والتصريح الوقح الذي أدلى به وزير الإعلام في تلك الفترة مجيد بنجلون الذي سينتصب محاميا على الدليمي فيما بعد: " عبر المغرب مرارا وتكرارا عن رغبته في أن يرى العدالة تكشف الحقيقة كاملة في هذه النقطة".

وها هي أكثر من أربع وأربعين سنة تمر وعائلة بن بركة تنتظر ظهور هذه الحقيقة. وهنا أوافق إيمانويل داستيي دي لافيجري[946] قوله: " الحقيقة؟ كلنا يعلم أن أوفقير يعرفها. ولكن هناك شخص آخر يعرفها، ويمنعها من الظهور، ويرفض أن يكشف عنها للعدالة الفرنسية، لأنه شريك في الجريمة، إنه ملك المغرب". ولنعد قراءة بداية التصريح الذي أدلى به ديغول خلال تلك الندوة الصحفية: " هناك نقطة أولى يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، وتتمثل في كون وزير الداخلية في الحكومة المغربية كان وراء اختفاء أحد أبرز وجوه المعارضة فوق التراب الفرنسي، كما تدل على ذلك مختلف القرائن". لنلاحظ أن ديغول لا يذكر اسم أوفقير في هذا المقطع، بل يشير إلى " وزير الداخلية في الحكومة المغربية"، إنه إذن يذكره بالصفة. وهو بذلك يستهدف بطريقة غير مباشرة الملك، الحاكم بامره الوحيد في المغرب. أليس هذا ما أسر به في ربيع1966 لفانسان مونتي: "الملك طبعا شريك بل هو المحرض". وسيقول إدريس بنزكري نفسه، رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف، ثم فيما بعد، رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة، فرئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لي في لقاء صحفي سنة2001[947]: " إن مسؤولية رئيس الدولة ثابتة بوضوح".

أليس هذا هو السبب الذي يجعل طلبات الإنابة القضائية الموجهة للقضاء المغربي منذ اكثر من خمس سنوات تظل صيحة في واد، بل إن لاشيء يبين أنها ستنفذ يوما ما. ألم يكتب روجي موراتي منذ1967 ما يلي: " سيظل موقف الملك جدارا تتكسر عنده كل المحاولات، إلى أن تنمحي ذكرى قضية بن بركة من الأذهان"،كما جاء في الصفحة331 من كتابه "إنهم اغتالو بن بركة"؟ ولحسن الحظ أن كاتبنا جانب الصواب في تنبؤه بهذا المصير الذي ينتظر القضية، فبعد أربع وأربعين سنة من الاختطاف، ما زالت ذكرى الزعيم المغربي ماثلة بقوة في الأذهان، وحاضرة في المغرب وفي

---

945 - الحسن الثاني، ذاكرة ملك، مرجع مذكور، ص.102.

946 - خلال الشهادة التي أدلى بها في محاكمة1966، بدعوة من الطرف المدني.

947 - أسبوعية العمل الديموقراطي.

العديد من البلدان الإفريقية. هل نسي مواطنونا الفرنسيون من جانبهم الزعيم الاشتراكي العظيم جان جوريس المغتال سنة1914، غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى، أي قبل قرن من الزمان؟

أغلب الظن أن الحسن الثاني اتخذ قراره مدفوعا " بالنصائح السديدة" التي وجهتها له أجهزة المخابرات الأمريكية، وبعد أن استمع إلى لوبيز وهو يطمئنه أن بعض أطر مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، بل من الإدارة العامة للأمن الوطني، يباركون العملية. وفي هذا الصدد قال الجنرال المذبوح للسفير الفرنسي جيلي[948]: " ظنت أجهزة المخابرات المغربية التي نفذت العملية عن حسن نية أنها تحظى بمباركة نظيرتها الفرنسية، وهنا مكمن الخطأ الذي ارتكبته". ولكن ذلك لا يعني الملك من المسؤولية ولا يبرئ ساحته.

أمر الحسن بإجبار بن بركة على العودة وباختطافه. وبعد ذلك، صرح وقد رأى الرياح تجري بما لا تشتهي سفنه أن " القضية فرنسية محضة". وهنا نشير إلى أن الهدف من التستر على وجود " المرتزقة" الأربعة في المغرب، هو تفادي أي محاولة للعثور على " جسر" ما رابط بين المغرب وفرنسا في القضية.

والسؤال، أي ساذج يصدق أن القضية تهم فرنسا وحدها؟ ومع ذلك، يصر وزير الداخلية السابق إدريس البصري على ترادها أمام القاضي رامائيل[949]: " بصراحة، إن كنتم تريدون أن نفتح النقاش، علينا الإقرار أولا أن قضية بن بركة قضية فرنسية محضة". يبدو أن كلا من الملك وإدريس البصري مصابان بضعف الذاكرة. فلو كان الأمر كما يزعمان، فلماذا رفض الجميع استقبالي في فاتح نونبر بوزارة الداخلية بالرباط؟ أعلي أن أذكر أيضا أن الحسن الثاني بعد أن صرح غداة عملية 16 غشت بكل وضوح[950] : " أقولها لكم بكل صراحة، وبكل صفاقة ممكنة، لست آسفا على اختفاء بن بركة، فهو شخص مثير للفتن على المستوى العالمي...". هاهو يقول : " ما يؤسفني هو الربط بين هذا الاختفاء وبعض الموظفين السامين المغاربة". لماذا إذن لم تكن هناك أي متابعة في حق ميلود التونزي وبوبكر الحسوني وعبد الحق العشعاشي وغيرهم؟ لماذا لم يعط لهم حتى يومنا هذا " الضوء الأخضر" كي يكشفوا الحقيقة؟

ومن تجليات " حالات النسيان " التي تنتاب الملك، الجواب الذي قدمه لإيريك رولان[951]، وهو جواب أقل ما يقال عن صاحبه إنه " لاتنقصه الجرأة ": " إضافة إلى فقدان شخص، خاصة في مثل تلك الظروف، فإنني اعتبرت أن اختفاء بن بركة ليس فقط فضيحة، بل هو جريمة تلوث سمعة المغرب...". وهنا " ينسى" الحسن الثاني مرة أخرى ما سبق وأن قاله للكولونيل طويا في يناير 1966 [952] : " حتى ولو سلمنا جدلا أن أوفقير هو الذي كان وراء اختفاء بن بركة، فإن الأمر يتعلق بعمل مشروع كل المشروعية. فالقرآن نفسه ينص على عدم التردد في التضحية بالثلث إن كان فيها خلاص الثلثين المتبقيين". وينسى أيضا ما قاله لنفس الكولونيل[953] بحضور شخص وحيد وهو الأمير مولاي علي سفير المغرب بباريس الذي استدعي للعودة إلى الرباط : " لماذا تريدون أن أتحسر على مصير متمرد لم يكن يطمح سوى في شيء واحد، وهو إشعال ثورة في المغرب يستفيد منها أعداء بلدك وبلدي؟".

---

948 - أرشيف السفارة الفرنسية بالمغرب بنانت.

949 - في 22 ماي2006.

950 - أنظر أعلاه اللقاء الصحفي مع جان موريالك من وكالة فرانس برس.

951 - الحسن الثاني، ذاكرة ملك، مرجع مذكور، ص.106.

952 - 8 يناير1966 أرشيف السفارة الفرنسية بالمغرب الموجود بنانت.

953 - 28 يونيو1966. أرشيف السفارة الفرنسية بالمغرب الموجود بنانت.

وقد كتبت صحيفة لوجورنال إيبدو [954] : " لا يفسر الحجاب الموضوع على القضية سوى بسبب وحيد، وهو ان قضية بن بركة تحمل معها الموت للنظام". لن أذهب شخصيا حد هذا الإقرار، وأقول إنهما تحمل الموت فقط للمتهم، لأنه مسؤول عن " اختفاء" المهدي بن بركة، وأعني الحسن الثاني. وكلما رفض المغرب تنفيذ طلبات الإنابة القضائية الدولية، ثبتت أكثر مسؤولية الملك الراحل في نظري.

وقد أخبرنا زميلي الأستاذ نود أن [955]" الحسن الثاني أعلن، بعد نجاته من العملية الانقلابية الأخيرة سنة1972، عن استعداده لفتح ملف بن بركة". ما زلت أنتظر تنفيذ هذا الوعد الذي أطلقه أيضا مسؤولو هيئة الإنصاف والمصالحة وبعدهم مسؤولو الاستشاري لحقوقو الإنسان.

الجنرال أوفقير [956]

ما هو بالضبط الدور الذي قام به في القضية؟ وحدهم الأشخاص الباقون على قيد الحياة من تلك الفترة، كالجنرالين بن سليمان والقادري، وعميدا الأمن ميلود التونزي الملقب بالشتوكي وعبد الحق العشعاشي وبوبكر الحسوني وآخرين من رتب أدنى يمكنهم الإجابة على هذا السؤال، إن واتتهم الشجاعة، او لنقل إن تلقوا الإذن بذلك، ولكن شرط أن يقولوا لنا الحقيقة، طبعا.

وها هي الصحافة الفرنسية خاصة، والعدالة الفرنسية وفي أعقابهما الصحافة المغربية، م انفكت تنسب الجريمة إلى أوفقير، نظرا لكون الحسن الثاني يتمتع بما أسميه " الحصانة الملكية". هكذا تم النفخ في السلطة الفعلية التي يمتلكها وزير الداخلية المغربي، مع أنه يستمد " هالة العظمة "الممنوحة له مباشرة من الملك ومن الثقة التي يوليها له. ويمكنني أن أجزم مرة بعد أخرى، استنادا إلى " تجربتي المغربية" العميقة، أن أوفقير لم يكن سوى منفذ لأوامر العاهل المغربي، سواء وهو على رأس الإدارة العامة للأمن الوطني أو بعد تسلمه حقيبة الداخلية. وأحسب أن كل العارفين بخبايا السياسة المغربية وقتئذ سيوافقونني الرأي. ألم يجب أوفقير أحد الصحفيين بالقول: " إن طلب مني الملك غدا أن اعود إلى ثكنتي، لأديت له التحية العسكرية وعدت فورا إلى هناك"[957]. وهو بذلك يلخص جيدا طبيعة علاقته بالملك. أثمة حاجة إلى أن نكرر هذه الحقيقة الواضحة، ومفادها أن المغرب لم يعرف طوال عهد الحسن الثاني سوى " سيد واحد"، هو الملك نفسه. لهذا عندما كان أوفقير في الرباط وجاءه خبر اختطاف بن بركة، يوم الجمعة في الساعة الثالثة، التحق توا بفاس لرؤية الملك. ونفس الشيء عندما هاتفه لوبيز، حوالي الساعة الثامنة مساء وخمسين دقيقة، وهو في فاس، فقد أجابه قائلا: " سأذهب حالا لرؤية " الباطرون" . وبعد فترة قصيرة، اتصل أوفقير بلوبيز في الساعة العاشرة وثلاثين دقيقة مساء ليخبره بوصوله إلى فرنسا. ولا يخلو في هذا الصدد أول تصريح صدر عن وزير مغربي بعد الاختطاف، وهو المحجوبي أحرضان، وزير الفلاحة المعروف بعدائه لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وللمهدي بن بركة، من دلالة واضحة: " لايمكن أبدا أن يقوم أوفقير، الذي أعرفه خير المعرفة منذ سنوات، من تلقاء نفسه بفعل من شانه أن يسيء إلى جلالة الملك أو يحرجه". ألا يقصد رئيس الحركة الشعبية بكلامه هذا الهادف إلى تبرئة ساحة أوفقير إلى القول إن وزير الداخلية المغربي إن كان له يد في الاختطاف، فما ذلك إلا

---

954 - بتاريخ 3 يونيو2006.

955 - الدفاع عنهم جميعا، مرجع مذكور، ص.336.

956 - قال أوفقير في لقاء صحفي مع وكالة أسوسايتد بريس في 14 نونبر 1965 " كضابط فرنسي أقسم بشرفي أن لا يد لي في عملية الاختطاف".

957 - في 12 نونبر لفرانس برس. مذكور سابقا.

بمباركة من الملك؟ دع أن أوفقير إم كانت له كل تلك الأهمية التي ينسبها له البعض، فإن اختفاءه كان سيترك أثره في النظام، والحال أن لاشيء من ذلك حدث، بل إن الوضعية استفحلت بعد موته، ولم يزدد النظام إلا تشددا واستبدادا.

وأيا كان الدور الذي اضطلع به أوفقير في عملية " عودة بن بركة بالقوة" إلى المغرب بأمر من الملك، فإن الجنرال المغربي كان يعتقد، نظرا للخدمات التي قدمها لفرنسا[958]، أن اختطاف الزعيم المغربي الذي تم بتواطؤ مع أطراف فرنسية، سيمر دون عقاب. بالفعل، لم يتم عمل أي شيء يسمح بتنفيذ مذكرة الاعتقال الدولية ضده، بل إن البعض يذكر أنه رآه يتجول في سان تروبيز في صيف1969 حيث التقى هناك بكل أصدقائه من باريس. وفي هذه المدينة، شاءت الصدف أن يلتقي به الأستاذ المحامي جافري[959]عند حلاقه، محاطا بمجموعة من الحراس يؤمنون له حماية لصيقة. وعندما سأله باستغراب: " كيف تتجول بهدوء في باريس وقد صدر في حقك حكم بالإدانة؟"، أجابه: " في فرنسا وحدها أجد العلاج المناسب لعيني. ولقد أديت لفرنسا خدمات جمة تجعل سلطات بلدك تغض الطرف عن حلولي بهذه الأرض". نحن أمام عملية توافق فرضتها فيما يبدو " المصلحة العليا للدولة". لا غرو إذن أن نرى أوفقير يفاجئ الجميع بحضوره حفلا نظمته سفارة فرنسا بالرباط.

أما عن حادثة موت بن بركة نفسها، هل أوفقير هو الذي تسبب فيها مباشرة؟ هل اغتال بنفسه بن بركة، كما أكدت ذلك وسائل الإعلام مرارا وتكرارا؟ ولقد سبق أن سردت مختلف " الاعترافات" في هذا الصدد، بل إن الحسن الثاني نفسه قال[960]: " أقسم لي أوفقير بالأيمان المغلظة أن لا يد له في الأمر"، يعني الاختطاف، ناهيك عن الموت. أما زوجة أوفقير فاطمة فقد صرحت بدورها أمام القاضي رامائيل[961] : " قال لي زوجي السابق يوم29 أكاوبر إن عليه السفر توا إلى باريس لأن الملك أمره بذلك(...) وقال لي أيضا فيما بعد: " لم أقتل بن بركة، والتاريخ سيشهد على صحة ما أقول". ونفس الأمر أكده لعلال الفاسي[962].

الكومندان الدليمي:

برأه المحلفون الفرنسيون، وهذا خطأ قضائي في نظري. وهناك عوامل متعددة وراء هذا الحكم، على رأسها الظرفية العالمية وقت إجراء المحاكمة، كما أسلفت الذكر. ولم يخطئ القضاة من جانبهم، عندما أدانوا أوفقير غيابيا، ساعات قليلة من ذلك. ولم يكن بإمكانهم في نفس الوقت إدانة ملك المغرب، لأن حالته لم تعرض عليهم، ولأن أوفقير لم يحضر المحاكمة ليقول لهم إنه كان فقط ينفذ الأوامر الملكية.

وقد اتهمت العديد من المصادر " الموثوقة" الدليمي بكونه قتل بنفسه بن بركة وهو يستنطقه، وما زلنا نسمع مؤخرا نفس التهمة. فهل هذا صحيح؟ لاشك أن الدليمي كان يسير بيد من حديد الكاب1، كما أنه جعل من التعذيب منهجا ثابتا وحيدا في التعامل مع المعتقلين. ولكن ماذا بعد ذلك؟

---

958 - قام أوفقير وأجهزته، خلال حرب الجزائر، بإخبار أجهزة الاستخبارات الفرنسية بكل تنقلات قوات بومدين العسكرية المتمركزة بالمغرب، هذه القوات التي كانت تحاول الدخول التراب الجزائري دون أن تفلح في ذلك.

959 - في لقاء مع الكاتب في فاتح أكتوبر2003.

960 - الحسن الثاني، ذاكرة ملك، مرجع مذكور،ص.105.

961 - في 24 يناير2007.

962 - خلال المحادثات حول تشكيل الحكومة سنة1972.

وتتناسل الفرضيات في هذا الصدد، فإما أن بن بركة فارق الحياة بسبب ضربة سددها له بوشسيش، وإما أنه مات إثر جرعة حقنه بها الممرض الحسوني لتنويمه، أو بفعل منوم قوي جدا قضى عليه. وفي أي أرشيف مغربي يمكن التماس الجواب؟ وأي شاهد آخر ما عدا العميل السابق البوخاري الذي بإمكانه أن يذكر لنا ما حدث بالتدقيق؟

الآخرون:

- ميلود التونزي الملقب بالشتوكي الذي خطط في عين المكان لعملية الاختطاف برفقة لوبيز[963].
- بوبكر الحسوني: كان حاضرا في غداء باراي فيي بوست في 30 أكتوبر حسب أقوال لوبيز، وقد رافق الدليمي إلى منزل بوشسيش. وسيعود إلى المغرب يوم31 أكتوبر برفقة الدليمي، ومنه سيقفل راجعا إلى باريس في ليلة 2 نونبر...استُدعي للشهادة في محكمة الجنايات بباريس في غشت1966، فأرسل برقية تتضمن أقواله: " يستحيل علي تقريبا السفر. ليس لدي ما أقوله في هذه القضية. تفضلوا بقبول اعتذاري" (كذا).
- عبد الحق العشعاشي: حسب عميد الأمن كاي، فإنه كان من بين الحاضرتين في غداء باراي فيي بوست(؟). ولكن المؤكد أنه عاد إلى باريس في ليلة2 نونبر وغادرها فجأة صباح يوم 4 نونبر، تاركا حقيبته في فندق إليزي ستار أوطيل، حيث كان من المفروض أن يعود في المساء.
- وهناك أيضا حميد الصقلي الذي عاد برفقة الدليمي.
- ولا ننس الغالي الماحي وإن برأته محكمة الجنايات. والغريب أنه مات في ظروف غامضة إثر حادثة سير بالمغرب.
- وماذا عن إيلي تردجمان؟

هل سيتحلى الباقون على قيد الحياة بالشجاعة الكافية يوما ما للجهر بالحقيقة؟

وحسب مجلة تيل كيل[964] فإن " التونزي شرع منذ خريف2001 في الاتصال ببعض أعضاء منتدى الحقيقة والإنصاف، وكان على رأس هذه المؤسسة حينها إدريس بنزكري، كي يدلي ببعض الاعترافات والحقائق، ولكن مساعيه لم تسفر عن نتيجة، لأنه غالى في شروطه، وذهب حد المطالبة بضمانات أعلى سلطة في البلد...".

هل كان هناك شخصان يحملان كلاهما اسم الشتوكي شاركا في العملية في أوقات مختلفة؟ يقدم لنا الصحفي فيولي[965] هذه الشخصية، استنادا إلى أقوال برنيي فيقول: " شخص طويل القامة، نحيف القوام، أنيق الملبس، منمَط ولكن على طريقة الإيطالي أو الكورسيكي، ويتكلم فرنسية منمقة دون لكنه(...) ويزين يده اليسرى خاتم ذهبي ضخم". وفي المقابل، يصفه مساعد فانفيل جان بيير لونوار في موضع لاحق من نفس الكتاب، فيقول عنه إنه: " شخص مكتنز قصير القامة، في الخمسين من عمره".

أما محمد العشعاشي الذي سيصبح فيما بعد رئيسا لجهازالاستخبارات المغربية، فإن اسمه لم يذكر قط في تلك الفترة، مع أن البوخاري اتهمه بكونه " الرأس المفكر" في القضية. وقد صرح بنفسه انه لم يسافر قط إلى فرنسا...كما أنه رفع إلى جانب عميلين آخرين من المخابرات المغربية

---

963 - ورد في محضر استنطاق لوبيز في 16 نونبر1965: " الشتوكي هو مدير المصلحة الخاصة التي كلفها أوفقير أو الدليمي بالتخطيط لعملية تتعلق ببن بركة.

964 - في 20 نونبر 2004، ضمن ملف مخصص للمهدي بن بركة، أعده كريم البوخاري بعنوان " المنعطف".

965 - قضية بن بركة، مرجع مذكور، صفحات 126 و127 و175.

وهما صاكا والمسناوي دعوى ضد البوخاري بتهمة القذف، وقد حكمت المحكمة لصالحهم. وإذا كان النظام المغربي سمح لهؤلاء الأشخاص الثلاثة باللجوء إلى القضاء " للدفاع عن شرفهم"، فإنه لم يطلب من الأشخاص الآخرين ممن ذكرهم البوخاري أيضا، وهم التونزي والحسوني وعبد الحق العشعاشي، رفع دعوى ضده...أيس لهذا الأمر دلالته التي لا تخفى؟

أجملت صحيفة لوجورنال القول في مسؤولية المغاربة في القضية باختيارها في لوليوز[966]، انطلاقا من " اعترافات البوخاري"، عنوانا دالا في هذا الصدد عبارة عن سؤال إنكاري: " هل هناك إرادة سياسية للكشف عن الحقيقة ساطعة قوية؟"، وأنا شخصيا أشاطر هذا المنبر شكوكه. وأتساءل مع الكاتب العام لشبيبة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهويكتب في نفس المجلة: " يلح علي السؤال وأنا أعاين قصور الحكومة والعدالة المغربية إن كان المغرب انخرط حقا في عهد جديد".

الفرنسيون

عل الباحث أن يعمد أولا إلى تنسيب التصريحات التي أدلى بها الجنرال ديغول في ندوته الصحفية المشار إليها أعلاه،حيث نفى أي دخل للدولة الفرنسية في " القضية"، لكي يتبين حقيقة الدور الذي اضطلع به المسؤولون الفرنسيون في العملية منذ أكثر من أربع وأربعين سنة. فالموقف الذي عبر عنه في المجلس الوزاري السابق[967] لا ينطوي على مثل هذا التحفظ، وقد تلته مجموعة من القرارات الحاسمة، وعلى رأسها سحب صلاحية الإشراف على مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس من الوزير الأول. والسؤال، ألا يعد هذا القرار مناقضا لما أدلى به في الندوة الصحفية المعنية[968]؟ صحيح أن فرنسا لم يكن لديها أي مصلحة في تصفية المعارض المغربي، كما أن الأجهزة الفرنسية " في حد ذاتها" كجهاز الشرطة ومصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس وغيرها من المصالح الحكومية، لم " تؤمن التغطية" صراحة لعملية اختطاف بن بركة[969]. ولكن أقل ما يمكن أن يقال إن بعض أعوانها، من الموظفين السامين أحيانا، " استهانوا" بالأمر، رغم معرفتهم المسبقة بان حدثا جللا قد يقع، بل بوجود تخطيط لعملية اختطاف قد تؤدي إلى الموت "عن طريق الخطأ" إو إلى الاغتيال. وهذا أقل ما يمكن أن أقوله لأنهم أصبحوا منذ ذلك الوقت "شركاء سلبيين" في الجريمة.

---

966 - عدد 7-13 يوليوز2001.

967 - في 19 يناير1966.

968 - انظر أعلاه.

969 - بمناسبة ذكرى اختطاف بن بركة يوم 29 أكتوبر 1970، أرسلتُ مقالا إلى جريدة لوموند بعنوان " بن بركة، ها قد مرت خمس سنوات"، اقتُطف منه ما يلي: "في يوم29 أكتوبر، اختُطف المهدي بن بركة من قلب باريس لحساب الأمن المغربي، أي في نهاية المطاف لحساب الحسن الثاني، الحاكم المطلق الوحيد في المغرب...سيعود بن بركة طوعا أو كراهية...ولكن المهدي بن بركة مات، فمن سدد له الضربة القاتلة؟ أين؟ متى؟ كيف مات؟ ماذا فعلوا بجسده؟ لم يكن أمام رئيس الدولة نفسه فيالنهاية سوى تأمين التغطية للأجهزة الفرنسية، استنادا إلى تصوره الخاص عن المصالح العليا للدولة وللشرطة والعدالة، ونزعته الوطنية المفرطة، مجمل القول انطلاقا من كبريائه...".

أنى لنا أن نتجاهل هنا الروابط العديدة التي تصل بين البلدين منذ استقلال المغرب؟ ومن ذلك التعاون المتين في العديد من الميادين، وخاصة الميدان العسكري، إضافة إلى العلاقات الشخصية الحميمة بين مسؤولي البلدين.

هكذا أغمض أولئك الذين كانت تربطهم صلات بالمغرب أعينهم عما وقع، إما لترضية الحسن الثاني، أو للتعبير عن امتنانهم لأوفقير لما قدمه لفرنسا من خدمات خلال حرب الجزائر، بل إن البعض[970] يذهب حد القول إن علاقاته بمصلحة لتوثيق الخارجي ومحاربة التجسس تواصلت حتى بعد القضية، حيث ظل يمد فرنسا بتقارير مفصلة حول شبكات الدعم العربية للتنظيمات الفلسطينية بأوروبا. وإما في إطار عملية تبادل المصالح بين الطرفين، بعد تسليم بن بلة ورفاقه سنة1956. وهناك أيضا الذين صمتوا مدفوعين بنزعتهم المعادية للشيوعية وتعاطفهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهم على علم بتحركات بن بركة في مختلف بقاع العالم،ويرون فيه شخصا " ثوريا يضطلع بدور هام في نشر الماركسية والتشجيع على الانقلابات". ونجد أخيرا خصوم ديغول من قدماء منظمة الجيش السري وقد سرهم ما لحق بصورة الجنرال من تشويه قبيل الحملة الممهدة للانتخابات الرئاسية، وسرهم أيضا " اختفاء" الزعيم المغربي[971].

ولا ننس أن بن بركة أختُطف يوم الجمعة29أكتوبر، أي في بداية نهاية أسبوع طويل يتزامن وعيد القديسين، بما يصاحبه من تراخ في العمل الإداري، توقفت معه المصالح الإدارية بما فيها الشرطة عن العمل طوال ثلاثة أيام، ولن تستأنف عملها إلا في2 نونبر. وهذا قد يفسر جزئيا لماذا لم تقم مختلف المصالح بأي شيء من شأنه أن يؤمن "الحماية" ولو من بعيد للزعيم المغربي، مع أن شرطة المطارات والحدود بفرنيي فولتير بعثت برسالة تبلغ عن وصوله إلى باريس. والحال أن هذا " الجمود والتراخي" تواصل، حيث لم يُلق القبض على سوشون وفواتو بعد ذلك بأيام كثيرة، وفيغون بعد أسابيع، كما تمكن " المرتزقة" الأربعة من السفر إلى المغرب دون أن يعترض سبيلهم أحد.

وقد كشفت " الحرب المستعرة بين مختلف أجهزة الأمن" في تلك الفترة عن اختلالات تنخر جسم الجهاز المكلف بالأمن، بما في ذلك الشرطة المركزية، والإدارة العامة للأمن الوطني ومصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ومديرية حماية التراب الوطني والشرطة الرسمية والشرطة الموازية وغيرها من الأجهزة المكلفة بالاستخبارات، حيث إن كل جهاز كان يتكل على الأجهزة الأخرى وينتظر أن تتحرك مكانه...والحال أن لا جهاز بينها حول التحرك في " القضية"، مع أنها جميعها ضالعة فيها بدرجات متفاوتة، مما يفسر القرار الذي اتخذه ديغول في المجلس الوزاري بتاريخ19 يناير1966 بإعادة ترتيب البيت الأمني.

ومع ذلك، فإن هذا العامل وحده لا يكفي لتفسير ما وقع، فما خفي كان أعظم.

قضية أنطوان لوبيز

يستحق أنطوان لوبيز وقفة خاصة، نظرا للدور الخطير الذي اضطلع به في القضية، كما تبين ذلك وثائق مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، والأقوال التي أدلى بها نفسه، حتى وإن

---

970 - لورور 19 يناير1972.

971 - علي بوريقات، تازمامارت، 18 سنة من العزلة، مرجع مذكور: " نجد في الجانب الفرنسي طكسيي فنيانكور عدو ديغول اللدود الذي نافسه في الانتخابات الرئاسية(...) كان يتصل بالملك وبالملك فقط بشكل مباشر(...) وكانا قد اتفقا على " استعادة" بن بركة في توقيت مدروس بحيث تخلف العملية تأثيرها السيء على صورة الجنرال المقبل على خوض الانتخابات الرئاسية، مما سيؤدي إلى سقوط ديغول وفشله.." ص.132.

حاول التقليل من أهمية ما قام به.لاغرو إذن أن يشير إليه بابون أمام القاضي رامائيل[972] بنعت " صانع الاختطاف"، ويعتبره في كتابه[973] " الشخصية المفتاح، فهو رئيس الفرقة التي كُلِّفت بتنفيذ عملية الاختطاف في سان جرمان دي بري بتنسيق مع المغاربة". وليس في ذلك أي مبالغة، فلوبيز هو الذي كان على علم بكل تفاصيل العملية، وهو الذي خطط لها عمليا. إنه باختصار العميل النشيط في أربع واجهات، والمخبر الذي يزود بالمعلومات كل من طالبه بذلك. فقد عمل مفتشا مركزيا بشركة الطيران إير فرانس منذ1963، وشغل سنة1965 منصب رئيس مصلحة المداومة، بعد أن عمل لمدة طويلة في مصلحة المسافرين. واشتهر بالخدمات العديدة التي قدمها لشخصيات سامية، وكانت تحركاته داخل المكار لا تخضع لأي مراقبة. وعمل أيضا وسيطا لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس يربط الصلة بالمخبرين ويجند عملاء جددا. ويعد أهم عميل لهذه المصلحة بمطار أورلي، وكان مكلفا أساسا بالتبليغ عن وصول الشخصيات الأجنبية، خاصة القادمة من المغرب. وكان يتلقى كل شهر إضافة إلى راتب3300 فرنك، 500 فرنك من مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، خلافا لما أدلى به[974]. ورغم أنه أوقف عن العمل في شركة إير فرانس في10 نونبر وعلق راتبه، بسبب دخوله السجن، فإنه تلقى راتبه من مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس عن شهر نونبر1965[975].وسيظل مصرا على الدفاع عن موقفه زاعما أنه أخبر مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بنوايا المغارب. ولكن، هل أفضى بكل المعلومات التي بحوزته، أم أنه استعمل أسلوبا ملتويا، متحدثا عن اللقاء ببن بركة لا عن اختطافه؟ من هنا هذه الخلاصة في شكل سؤال التي نجدها في " مذكرة الملاحظات على المعلومات التي أدلى بها لوبيز" المشار إليها آنفا: " ألم يستبق لوبيز الأحداث بوضع سيناريو مسبق لتأمين " التغطية" لنفسه عند الضرورة؟

وعمل أيضا مكلفا بالرباط لصالح إدارة الأمن الحضري بطلب من الوزير الأول جورج بومبيدو، وقد اختاره فانفيل لوروا بسبب كفاءته. وظل في اتصال دائم طوال أربع سنوات مع فرقة مكافحة المخدرات برئاسة سوشون. ويقول عنه هذا الأخير[976]: " لا يعتبر مخبرا بل شريكا يتميز بالفعالية والإخلاص(...). وقد ساهم بدور كبير في حل العديد من القضايا المستعصيةن وفي تنفيذ العديد من عمليات الاعتقال وحجز المخدرات، بفضل طبيعة عمله بمطار أورلي(...) وهو معروف لدى مديري ورؤساء مصالح الشرطة القضائية وأيضا لدى مدير الأمن الحضري". وتجدر الإشارة هنا إلى أن لوبيز حظي في السنتين1964 و1965 ب "رخصة مرور" دائمة منحها له مدير الأمن بابون، وهي وثيقة لا تعطى عادة إلا للشخصيات الهامة. ولكن بقدرة قادر، لم تضف هذه الوثائق التي سحبت منه عند تفتيشه خلال استنطاقه من قبل عميد الأمن بوفيي، إلى ملف " القضية".

واشتغل أيضا عميلا مزدوجا لصالح المغاربة، ساعيا إلى الحصول على منصب موموق في شركة الخطوط الجوية المغربية بالرباط، مما سيمكنه من مواصلة العمل مع مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، وهذا ما يفسر الدعم الذي حظي به من فانفيل لوروا للحصول على المنصب المنشود. ومن جانب آخر، لم يخف لوبيز علاقة الصداقة التي تربطه بأوفقير الذي ذهب

---

[972] - جلسة الاستماع بتاريخ 25 يناير2005.

[973] - خيول السلطة، مرجع مذكور، لا ينطوي الفصل العاشر المخصص لقضية بن بركة على أي فائدة.

[974] - قضية بن بركة. لوبيز يتكلم، مرجع مذكور، ص.23.

[975] - بيان حسابات مكتوب بخط اليد عثر عليه ضمن الوثائق التي رفعت عنها مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس السرية في 12 نوبر2004.

[976] - جلسة الاستماع أمام القاضي بانسو في 19 يناير1976.

حد دعوته إلى حفل زفافه الثاني. وفي غشت1965، استقبل أوفقير لوبيز وعائلته بالرباط، ووضع رهن إشارته سكنا وظيفيا. كما أن لوبيز منحه مفتاح منزله مساء يوم 30 أكتوبر. وقد اعترف بنفسه بأنه "صديق" للدليمي والماحي، ويعرف جيدا الأخوين العشعاشي وبوبكر الحسوني،إضافة إلى علاقته الحميمة بالعائلة الملكية[977]، بل إنه صرح أمام القاضي رامائيل أنه التقى مرات عديدة بالملك الذي كان يناديه ب " الصديق لوبيز"[978]. ومن الأمور الدالة في هذا الصدد توفر لوبيز على " رخصة مرور" منحتها له وزارة الداخلية، وسلمها له الدليمي في 29 يونيو1965.[979]وهذه الوثيقة تثبت لم ما زال يساوره الشك أن لوبيز كان " عميلا مزدوجا".

ولا ننس علاقة الصداقة التي تربطه ب " المرتزقة" الأربعة، فقد كان جارا لبوشسيش وصديقا له ولزوجته، والشاهد الأول يوم عقد قرانهما سنة1964، إلى حد أنه قال " كانت عائلتانا تتبادلان الزيارات". وفي إحدى هذه الزيارات تعرف على لوني ودوبايل وباليس. وكان قد سبق له أن تعرف على " رئيسهم" جو أطيا، حيث وقف بجانبه وأنقذه من ورطة كبيرة سقط فيها عندما كان بطنجة سنة1955، وكان مكلفا من قبل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بمهمة اغتيال الزعيم المغربي علال الفاسي.

وقد أكد لوبيز بخصوص يوم29 أكتوبر1965 أن المعلومات المتوفرة لديه جعلته يعتقد أن " الأمر كان يتعلق بلقاء مع شخصية مغربية رفيعة المستوى(...)، لأنه كان على علم بمحاولات إجراء مفاوضات بين السلطات المغربية وبن بركة"[980]. غير أنه فيما بعد سيشكك أمام القاضي رامائيل في الهدف من اللقاء بالزعيم المغربي[981] قائلا: " فهمت أن المغاربة حلوا بباريس في مسألة تتعلق ببن بركة. وقد كانوا يريدون الاتصال به مباشرة وبطريقة سرية". ولنتذكر هنا أن تصريحاته الأولى كانت مخالفة تماما لما أورده في التقارير التي حررها لصالح مخاطبه في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس فانفيل لوروا في شهري ماي وشتنبر1965. وهي الأقوال التي كررها بصيغة أخرى في كتابه الأول[982]، حيث أورد حوارا دار بينه وفيغون: " قال لي إن برنيي جعله يفهم طبيعة العلاقة بين بن بركة والآخرين، فهم يريدون استعادته وإرجاعه إلى المغرب، لست أدري السبب، ولاتقل لي إنك تجهله". وقد اجابه لوبيز بالقول: " إن كان ذلك سيرضيك، فلنقل إنني أعرف السبب".

ويكشف في كتابه الثاني[983] عن مجموعة من الوقائع الهامة منها مثلا أن " الجنرال أوفقير لم يكن ضمن المسافرين(...) (في مطار أورلي يوم الجمعة29 أكتوبر في الساعة الثانية صباحا)، ولكن مغربيا طلب مني أن آخذه إلى منزل بوشسيش. وقد قدم لي نفسه في طريقنا إلى هناك باسم الحسوني(...). وهو يعمل ممرضا". هل هذه الوقائع من نسج خياله، أم أنها حقيقة؟ لماذا لم يذكرها للقاضي زولنجر؟ أغلب الظن أن القاضي كان سيبرئ أيضا العميل المغربي الآخر.

---

977 - بيان ضمن نلف لوبيز بمديرية شركة إير فرانس، عثر عليه ضمن الوثائق التي رفعت عنها مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس السرية.

978 - جلسة الاستماع في 23 مارس2005.

979 - عثر عليها ضمن الوثائق التي رفعت عنها مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس السرية.

980 - جلسة الاستماع أمام القاضي زولنجر في 10 نونبر1965.

981 - بتاريخ23 مارس2005.

982 - قضية بن بركة، لوبيز يتكلم، مرجع مذكور، ص.71.

983 - اعترافات جاسوس، مرجع مذكور، صفحات36و43و44و150و163و171.

وما صرح به أيضا أن " طائرتي نقل عسكريتين تابعتين للجيش المغربي حطتا بعد فترة قصيرة من نزول طائرة المسافرين العادية القادمة من الدار البيضاء". والسؤال، في أيهما وصل أوفقير يوم السبت في الساعة الخامسة بعد الزوال؟ ولماذا تم إخفاء هذه المعلومة عن القاضي زولنجر؟ في هذه الحالة، كانت ستخضع كل الطائرات التي تحط في مطار أورلي دون مراقبة رسمية للتفتيش، والحال أن سجلات المطار لم تشر إلى شيء من هذا القبيل.

ومما قاله أيضا: " كانت الساعة تشير إلى السادسة مساء عندما أوصلت أوفقير إلى منزل بوشسيش، وعدت بعدها إلى مقر سكناي. وهناك قررت الاتصال بفانفيل لوروا الذي أجابني بنفسه. قلت له : " سأذهب إلى منطقة لواري، هل يمكنك تعويضي بشخص آخر ليتابع العملية؟". ولكن يبدو أننا أمام كذبة أخرى من أكاذيب لوبيز، فالتحريات لم ترصد أي مكالمة صادرة عن منزله في تلك الساعة.

وقال أيضا: " اتخذت في العاشر من أكتوبر قرار تأخير إقلاع الطائرة المتجهة إلى جنيف(...). وأنا أعبر المطار، التقيت وجها لوجه بالشتوكي وفيغون. في هذه المرة تعمدا أن يتصرفا دون اللجوء إلي (...).صعدت إلى الطائرة، ورأيتهما جالسين جنبا إلى جنب، ولكنهما لم يكونا وحدهما، فقد كان يجلس غير بعيد منهما شخص مغربي كنت أعرفه، إنه أحمد الدليمي...سجل نفسه باسم الحسين(...). حينها اتخذت قرار السفر أنا أيضا إلى جنيف(...)". لا شك أن هناك خطأ في التوارسخ، فلوبيز سافر إلى جنيف برفقة بوشسيش يوم 6 أكتوبر1965. ولكن إذا كان ما يقوله صحيحا، فلماذا لم يخبر به القاضي زولنجر؟

وورد في تصريحاته كذلك قوله: " في يوم الأحد31 أكتوبر اقتحم أوفقير غرفتي دون دون أن يطرق الباب، وأيقظني من نومي في الساعة الخامسة صباحا(...). قال لي: اسمعني جيدا، لقد وقعت مصيبة. ولعلمك، فقد اتصلت بفري في هذا الصدد. إن مكانة ملك المغرب نفسه في خطر. وأنا أعرف أنك تعمل لحساب مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، لهذا أخبرك أن جهازي المخابرات المغربية والفرنسية يعملان يدا في يد في هذه القضية(...)". من الواضح أن هذه الرواية متهافتة لاأساس لها من الصحة، بل هي أقرب إلى خرافة من صنع الخيال. وقبل هذا وذاك، إن كان ما يحكيه لوبيز صحيحا، فلماذا لم يتحل بالشجاعة للأدلاء بمثل هذه الاعترافات الهامة أمام مختلف القضاة الذين حققوا معه خلال المحاكمتين؟

وذكر أيضا أنه: " بعد هذه الإجراءات (سفر الدليمي وأوفقير يوم31 أكتوبر صباحا)، التقيت صدفة ببوشسيش. وكان برفقة ممثل وزارة الداخلية الذي التقيت به مساء اليوم السابق بمنزلي بأورموي(...). وقال لي: " ذاك الشخص هناك هو الجنرال أوفقير الذي حشرني في ورطة كبرى، وعليه أن يتدخل إن تعرضت لمضايقات ما". يؤكد لوبيز هنا ما صرح به أمام القاضي. بانسو، فهل يقول الحقيقة، أم أنه يحاول خلط الأوراق من جديد؟

مجمل القول إن لوبيز تكلم بالتأكيد كثيرا، ولكنه مع ذلك لم يكشف عن كل ما يعرفه عن " القضية". وقد بين ذلك جيدا الأستاذ المحامي ستيب الذي اهتم بحالته في المحاكمة الأولى: " لوبيز شخص داهية وماكر أكثر منه ذكي. وهو يعرف كل شيء، ولكنه لن يقول لنا شيئا. لأنه إن أخبرنا بموت بن بركة، ففي هذه الحالة، لن تبقى التهمة الموجهة إليه مقتصرة على الاختطاف، بل ستصبح المشاركة في القتل". دع أن لوبيز أدلى عمدا بأقوال متناقضة في مختلف المناسبات، سواء قبل المحاكمتين أو بعدهما، وخلال جلسات التحقيق، كما أنه أطلق العنان لخياله في كتابيه. ولم يكن

حكم الإدانة الصادر في حقه تجنيا وظلما... وهو يستحق نعت " الصابونة" الذي كان يطلقه عليه العاملون معه في مطار أورلي.

مصالح الشرطة

لا تقتصر المسؤولية طبعا على الشخصين الوحيدين المدانين في القضية وهما سوشون ولوبيز، ولا على فواتر الذي حكم عليه بالبراءة ولكنه أوقف عن العمل في يوليوز1967 بسبب " أخطاء مهنية"، ولا على الأشخاص المحكوم عليهم غيابيا وهم بوشسيش ولوني ودوبايل وباليس، وقد سبق أن تعرضت لمصيرهم بإسهاب، ولا أيضا على فيغون " المنتحر".

سوشون

كتب الصحفي الكبير فريدريك بوتشي مقدمة لكتاب [984] سوشون،لم يتردد فيها عن التأكيد: " أظن أنني كنت على حق عندما قلت إنه بريء"[985].

ولا يخفى أن لوبيز قدم خدمات كثيرة لسوشون. وأظن أن هذا الأخير الذي كان كالعديد من زملائه لا يعرف بن بركة لم يجد أي سبب يمنعه من مساعدة لوبيز، وهو يعلم أنه عميل تابع لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، كما أنه كان يقدم بعض الخدمات للإدارة العامة للأمن الحضري. وقد صرح أن لوبيز قال له إن " هذه القضية تحظى بالتغطية والحماية من الألف إلى الياء، وأن رؤساءه سيتم إخبارهم عن طريق بعض الأشخاص المخولين لذلك"[986]. ولوبيز نفسه أكد هذه الأقوال: " قلت لسوشون إن تعليمات ستصله في اليوم الموالي"[987]. وتشبث سوشون بأقواله خلال مواجهة له مع الطرف المدني[988]: " لم يكن في نيتي بتاتا المشاركة في عمل إجرامين، ولكن طُلب مني تقديم خدمة فقدمتها". ولكن، ألم يتلق مكالمة هاتفية استقل بعدها سيارة المصلحة رسميا للالتحاق بالمكان المحدد في شارع سان جرمان؟ لم يكن، وهو في سن التاسعة والأربعين، بأي حال مبتدئا أو ساذجا. وإن كان ارتكب هذه الزلة...فمعنى ذلك انه لم يكن يعتبرها كذلك.

لماذا لم يشر بوفيي إلى التقرير حول فيغون الذي قدمه سوشون إلى مصلحته خلال شهر أكتوبر، وهو تقرير متعلق بقضية أخرى فيما يبدو، كما قال ذلك سوشون نفسه؟ ولماذا نصحه بوفيي بألا يشير إلى مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ولا إلى اسم فوكار؟

ورد في أقوال سوشون أن رؤساءه أكدوا له خلال أولى " اعترافاته" أمامهم أن بإمكانه الاعتماد عليهم، ولكنه غير أقواله أمام القاضي زولنجر. ونفس الشيء أمام الطبيب النفسي الذي يفحص عادة المتهمين في مثل هذه القضايا، حيث قال بنبرة تنضح مرارة: " لقد تخلوا عني". ولا شك أن الضربة القاضية أتته من بابون. ففي إطار المرافعة الشخصية التي قدمها أمام المجلس البلدي لباريس لم يتردد في كيل التهم لهما قائلا[989]: " إن جنديين معرضين للموت المحقق يجب ألا

---

984 - اصمت أيها المتهم، مرجع مذكور.

985 - بسبب هذا الرأي، منع من الظهور في التلفزة، ولحسن الحظ أنه واصل التعبير عن آرائه في إذاعة وتلفزة لوكسومبرغ.

986 - جلسة الاستماع أمام القاضي بانسو في 19 يناير1976.

987 - جلسة الاستماع أمام القاضي بانسو في 26 يناير1976.

988 - جلسة الاستماع أمام القاضي بانسو في 21 فبراير1977.

989 - في 15 مارس 1966.

يعرضا الإدارة العامة برمتها للخطر(...) الشرطيان سوشون وفواتو خائنان ومتملصان من تأدية الواجب" (كذا). يا له من خطاب قاس، لن يتوانى وزير الداخلية نفسه عن ترداده أمام الجمعية العامة[990]: " رأى الآلاف من موظفي الشرطة الشرفاء الأوفياء في خيانة زميلين لهما جرحا أدمى قلوبهم".

استقبلتُ سوشون بطلب منه بمكتبي بضعة أسابيع من مغادرته السجن. حكى لي من جديد عن دوره في " القضية"، وأكد لي وجود خط مباشر يصل الشرطة القضائية بالوزارة. لم يكن إذن قد تلقى مكالمة هاتفية من مجرد "مخدع هاتفي"، كما لمح إلى ذلك البعض خلال محاكمة1966. وظلت مع ذلك تصريحات سوشون حول هذه النقطة الأساسية أمام القاضي زولنجر أبعد ماتكون عن الوضوح. فهل تلقى في السابق "وعودا" مغرية إن لم يقل كل الحقيقة؟ وحسب ما صرح به [991]فإنه اختار بمحض إرادته المحامي الكبير بمحكمة الجنايات روني فلوريو للدفاع عنه. وما كنت من جانبي لأنصحه بالاستعانة بخدمات هذا المحامي الذي اعتاد المرافعة في القضايا ممثلا لجهاز الشرطة. أولم لم تكن الشرطة والحالة هذه، ممثلة في شخص كاي وبابون وفري، ضالعة مباشرة في " القضية"، على الأقل من خلال معرفتها السابقة بوجود نية " للتدخل" ضد شخص بن بركة، بتخطيط من الشرطة المغربية كما سنرى ذلك لاحقا؟ واتذكر هنا كيف أن سوشون انتقد جبن رؤسائه، وخاصة بوفيي الذي اعترف أمامه بكل شيء، ولكنه، حسب زعمه، رفض أن يدون ذلك في محضر الاستماع.

فيغون وبوشسيش ولوني وباليس ودوبايل

ليس ثمة أدنى شك في ضلوعهم في الجريمة، إما طمعا في المال، أو للحصول على تراخيص لفتح حانات ومواخير بالمغرب. هل كان الأشخاص الأربعة الأخيرون تابعين مباشرة للمغاربة؟ أغلب الظن أنهم كذلك، نظرا للنهاية التي لاقوها. ولكن ألم يكونوا أيضا مرتبطين بدرجات متفاوتة بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس؟ يمكن استشفاف هذا الارتباط من خلال بعض تصريحات فانفيل لوروا[992]. ولا ننس أن السلطات الفرنسية لم تقم بأي مسعى لدى نظيرتها المغربية للمطالبة بترحيلهم، إلى أن تقدمت زوجة بوشسيش باعترافاتها سنة1972، كما أن السفارة الفرنسية بالرباط لم تول أي اهتمام ل "وجودهم" بالعاصمة المغربية. وحسب بعض المصادر الموثوقة إلى حد كبير، فإن باليس تلقى العلاج على يد طبيب فرنسي من أصل جزائري، هو الطبيب الرسمي للسفارة وللكاب1. هل كان النظام القائم يخشى أن يكشف هؤلاء " المرتزقة" عن العمليات التي شاركوا فيها بتوجيه بشكل أو بآخر من مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس؟ولنسم الأشياء بأسمائها، ألم يتركهم " مُشغِّلهم" في النهاية يواجهون مصيرهم وحدهم دون سند؟

برنيي

إن حالته خاصة بعض الشيء، لهذا لم أستغرب عندما برأ ساحته المحلفون. ألم يُستخدم بدون وعي منه كطُعم في عملية اختطاف بن بركة، أي " عنزة" بلغة الأوساط الإجرامية؟ ولنستمع إلى زوجته وهي تجيب النحققين بالقول: " لا أظن أن له دخلا في اختطاف شخص كان صديقا له(...).

---

990 - الجريدة الرسمية، ص. 1146.

991 - مرجع مذكور،ص.77.

992 - انظر أسفله : عملاء مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس.

أظن أنه لم يتفطن إلى أن هناك من يستخدمه، نظرا لطبعه المتسرع الذي يجعله لا يزن الأمور جيدا". وتقول عنه عرَابته إنه شخص: " متحمس وصادق ومثالي، ولكنه مندفع بعض الشيئ". ولوبيز[993] نفسه يقول: " أعتقد أن برنيي لم يقم بأي دور في عملية اختطاف بن بركة في حد ذاتها، اللهم إلا مسألة التوصل بخبر الموعد الذي حدده بن بركة ونشره".

ويذهب ر.موراتي[994] حد القول : " يحتمل أن يكون بن بركة طلب من برنيي تتبع هذه القضية وتقديم تقرير له". وأضاف: " عندما سأل البعض بن بركة عن علاقات برنيي المشبوهة،أجابهم: "لاتهتموا بالأمر، فبرنيي شرطيَي أنا"[995].

مهما يكن،فبرنيي هو الذ قام بطريقته فبالتصرف بدورالوسيط الثابت بين مخططي عملية الاختطاف وخاصة الشتوكي والضحية.

بعد ان تعرضتُ لحالات سوشون ولوبيز و"المرتزقة" الأربعة وبرنيي، أرى لزاما علي أن أرتقي درجة أعلى في البحث عن المسؤولين الفرنسيين في جهاز الشرطة، كعميد الأمن كاي وعميد الأمن الحضري بابون ووزير الداخلية روجي فري...وقد يتوهم المرء بعد الاستماع إلى أقوالهم أنهم كانوا يجهلون كل شيء عن القضية حتى صباح يوم2 نونبر1965، أو في أحسن الأحوال حتى يوم السبت 30 أكتوبر.هل هذا صحيح؟ هناك في الحقيقة العديد من التصريحات والاعترافات من العديد من الأشخاص وخاصة لومارشان التي تكذب ما يذهبون إليه.

اعترافات عميد الأمن لوسيان وإيمي بلان الغريبة[996]

نُقَل هذا المساعد السابق لسمبيل رئيس فرقة مكافحة المخدرات، وزميل سوشون وفواتو، بعد " القضية" للعمل في فرقة البحث والتدخل التابعة للأمن الوطني. وفي ربيع1966، اكتشف هناك عن طريق المصادفة داخل ملف يحمل عنوان" إقامة نيبل" تخريجا مكتوبا لمجموعة من المكالمات الهاتفية التي تبين ضلوع " المرتزقة" الثلاثة فيغون ولوبيز والماحي. وقد أضاف إلى هذه الأسماء في كتابه[997] اسم لومارشان الذي لا يرد في الأوراق المنشورة، ولكنني عثرت عليه في أوراق أخرى غير منشورة، وتحمل تاريخ23 شتنبر[998].

وقد ذكر في كتابه[999] أن مراقبة هذا " الفندق الخاص" دامت من " 10 شتنبر حتى25 أكتوبر1965،في اليوم السابق على اختطاف بن بركة". مع أنه يعرف أن الاختطاف تم يوم29 أكتوبر. وآخر تلك المكالمات المذكورة يعود تاريخها إلى 23 أكتوبر. متى توقفت حقا عملية التصنت على تلك "الحادثات"؟ صرح في هذا الصدد مدير الإقامة لويس شاطانيي، في شهادته خلال المحاكمة الأولى، أنه تلقى مساء25 أكتوبر لوني وباليس ودوبايل والماحي وبوشسيش

---

993 - تم الاستماع إليه بمقر الشرطة القضائية بتاريخ 5 نونبر.

994 - إنهم اغتالوا بن بركة، مرجع مذكور،ص.17.

995 - ش.ه. فافرود، لاغازيت دولوزان، 28 أبريل1966.

996 - المخبر وعميد الأمن، بلون،2006.

997 - صرح لوبيز خلال المواجهة مع لومارشان في 9 فبراير1966 أمام القاضي(ص.8): " أبلغني شاطانيي وبوشسيش أن لومارشان ذهب إلى إقامة نيبل". وأجاب لومارشان: " هذا كذب، لم أذهب إلى هماك قط" (كذا). ها نحن أمام كذبة أخرى من أكاذيبه. فهو يذكر في كتابه " جاسوس الجنرال"، مرجع مذكور،ص.169: " هذه المعلومة المتعلقة بإقامة نيبل خاطئة في طبيعتها وفي تاريخها" مما يؤكد ذهابه إلى الإقامة.

998998 - تاريخ معروف مذكور في رسالة لوني التي تليت في محكمة الجنايات بباريس.انظر أعلاه.

999 - مرجع مذكور،ص.234.

ولوبيز وعاملين مغربيين[1000]. وحسب ما ورد في مقال لجان مارفيي[1001]،فإن لومارشان كان حاضرا أيضا، الأمر الذي ينكره طبع هذا الأخير. وقد ادعى الماحي، الذي أكد أقوال شاطانيي أمام قاضي التحقيق بتاريخ21 فبراير1966، ذلك أيضا، وإن قال إنه ليس متأكدا. وخلال إحدى جلسات التحقيق، صرح لوبيز أن ذلك اليوم شهد انعقاد اجتماع اعدادي للتخطيط لاختطاف بن بركة..

وكانت عمليات التصنت هاته تتم لحساب الفرقة المركزية للتوثيق والبحث الجنائي ومقرها بوزارة الداخلية،وقد استحدثها فري سنة1964. وكان على رأسها عضو سابق في مديرية حماية التراب الوطني، شارك في محاربة منظمة الجيش السري، واختاره وزيرالداخلية نفسه لهذا المنصب، حسب إيمي بلان. وكان رئيس المصلحة هذا يقدم تقاريره مباشرة إلى الوزير.وكان مضمون المكالمات موضوع التصنت يرفع إلى ماتنيون ليطلع عليه الوزير الأول. ويتلقاه أيضا مدير الأمن الحضري جاك باتو. أما الإيليزي، فقد كانت تصل إلى يد السكرتير العام المكلف " بالقضايا الخاصة" جاك فوكار.

وينتهي إيمي لوبلان، في الرواية التي يقدنها للوقائع المنشورة أيضا في لكسبريس[1002] إلى مجموعة من الخلاصات حول مضمون تلك المكالمات موضوع التنصت ولكنه لا يفصح عنها في شهادته أمام ضابطس الشرطة القضائية المكلفين بالتحريات م.مازيرت وف.كوك من قبل القاضي رامائيل، ولا في جلسة الاستماع إليه أمام نفس القاضي[1003]. وفي المقابل، ستتكفل الصحافة الفرنسية والمغربية[1004]بنشرها لإبراز أن السلطات الفرنسية كانت على علم مسبق ب "القضية".

قد لانذهب حد القول بأن هذه المكالمات تسمح بخلاصات بمثل ذلك الوضوح، ولكن من المؤكد أنها توقفُنا على الأحاديث التي جرت بين لوبيز وبوشسيش أو باليس، وبين باليس وفيغون، حول المواعيد المضروبة مع الماحي، واللقاء في مسكن أوفقير، وسفر بن بركة إلى جاكرتا، ولكن دون ذكر اسمه، بل تشير إلى مواجهة مسلحة كادت تنشب[1005] في مطار أورلي في الليلة الفاصلة بين23 و24 أكتوبر، والدور الذي لعبه لومارشان في إخراج لوني من ورطة سقط فيها، ولكن لاشيء أكثر من ذلك.

إضافة إلى ذلك، ذكر إيمي لوبلان للقاضي رامائيل أن " الغرض من التنصت على مضمون تلك المكالمات هو توفير معلومات لأسباب أمنية[1006]، وليس تنفيذ عملية ما، مما كان من شأنه أن يثير حربا بين مختلف أجهزة الشرطة[1007]. ولم تُقدَم تلك الوثائق للشرطة القضائية كي تبلغها إلى

[1000] - يعد الصحافيان في جريدة لومانيتي آلان غيران وروبير لامبوط أفضل من خدم القضية في أوساط الصحافيين. ولا نملك سوى أن نحيي اليوم رؤيتهم الثاقبة ونحن نقرأ ما كتباه بتاريخ 31 دجنبر 1965 تحت عنوان " عصابة من نوع آخر، عصابة ملك الحجج الواهية": " يبدو واضحا أن المحققين تساءلوا إن كانت إقامة نييل أحد الأمكنة التي خطط فيها لعملية الاختطاف...ومع ذلك لم يروا من المفيد توجيه التهمة إلى مدير الإقامة شاطانيي، بل اكتفوا بوضعه 48 ساعة تحت الحراسة النظرية".

[1001] - بتاريخ 24 يناير 1966 في مجلة لكسبريس.

[1002] - بتاريخ 13 أبريل 2006. مقال لجان ماري بونتو بعنوان : " قضية بن بركة. النظام كان يعرف".

[1003] - في 8 نونبر2006.

[1004] - ذهبت حد القول : " لم يعد ثمة شك أن فرنسا شريكة بل ضالعة(في الجريمة)". أوجوردوي لوماروك،17 أبريل2006.

[1005] - بين "المرتزقة" الأربعة والعملاء المغاربة. وليست هذه أول مرة تحدث فيها مثل هذه المواجهات: " ثارت حفيظة فيغون بعد عدم نوصله بالمبلغ الموعود، فأخبر ف.برينيو. وحكى عن الخطط التي دبرتها المخابرات الفرنسية والمغربية...وكيف حاول المغاربة خداع " المرتزقة" وكيف عمل هؤلاء على خداع المغاربة،الخ.(أربع سنوات من تفجر قضية بن بركة، مينوت، فاتح يناير1970).

[1006] - تجدر الإشارة إلى أنني سألت المدير السابق للأمن الوطني موريس غريمو عن هذه المكالمات، فأجابني أن لا علم له بها. مما يدل على الطريقة التي كان يتصرف بها وزير الداخلية فري في الخفاء في تجاهل تام لمدير الأمن.

[1007] - كان الأمن الوطني والإدارة العامة للأمن الحضري مستقلين عن بعضهما البعض في تلك الفترة.

الفرقة الجنائية، ففي تلك الفترة لم يكن القضاة على علم بوجودها...". قد يكون هذا صحيحا، ولكن بعد " اختفاء" بن بركة،لماذا لم تسلم إلى القاضي المكلف بالتحقيق؟ صرح في هذا الصدد إيمي لوبلان لضابطي الشرطة القضائية: " كنت شاهدا قريبا من الملف. وكنت أولي أهمية خاصة لهذه القضية. لهذا نقلت مضمون بعض هذه المكالمات، أي فقط تلك التي عثرت عليها ولها علاقة بالقضية. وظللت دائما أحتفظ بهذه الوثائق معي." مبدئيا، لم يكن من حقه أن يطلع عليها، لأنها لاتخص مصلحته، لهذا لم يذكرها أمام القاضي زولنجر، ولم يخبر بها، فيما يبدو، رؤساءه أيصا. ومع ذلك كان يعرف حسب ما قاله للقاضي رامائيل أن " سمبيل كان يبحث عن تقرير سوشون حول مراقبة فيغون بشارع نيبل". وقال أيضا: " أظن أنه كان يسعى إلى إتلافه".لماذا؟

اتصلت لكسبريس بعميد الأمن فرانسوا لوميل، رئيس مكتب البحث والتدخل في تلك الفترة، فقال إنه لا يتذكر أي شيء في هذا الصدد: " طبعا لم يتم إخباري قبل اختطاف بن بركة.ومكتب البحث والتدخل لم يتتبع هذه القضية إطلاقا، ولا أتذكر أنني توصلت بمضمون هذه المكالمات أو قرأته". يعني ذلك أنها وضعت في هذا في هذا المكتب قصدا بعد 25 أكتوبر1965. وهناك معلومة تؤكد هذه الفرضية أوردها إيمي لوبلان في قوله إن الوثائق النتقول فيها مضمون المكالمات كانت مكتوبة بخط اليد على ورق صقيل أبيض، بينما نسخ العمل عادة ما تكتب في أوراق رقيقة شفافة. هناك شخص تعمد أن يعدها على هذا النحو. لماذا يا ترى؟ هل كان الهدف خلط الأوراق أمام الفرقة المركزية للتوثيق والبحث الجنائي واتهام وزير الداخلية؟ حسب لكسبريس، فأن هذه المصلحة استُحدثت لخلق مواجهة بين مكتب البحث والتدخل و الأمن المركزي، هذا الجهاز المعروف بفعاليته، وذلك في إطار الحرب المستعرة بين أجهزة الشرطة في تلك الفترة.

مهما يكن، فعمليات التنصت، كما كتبت لكسبريس: " تبين في كل الأحوال أن وزير الداخلية كان يعرف على الأقل أن عملية مشبوهة كانت تُدبَّر ضد بن بركة". ومع ذلك، لاشيء طبعا يثبت أن الأجهزة الفرنسية كانت ضالعة مباشرة في عملية اختطاف الزعيم المغربي.

وهناك مع ذلك سؤال يفرض نفسه، لماذا لم يسلم وزير الداخلية الوثائق المتضمَّنة لمضمون المكالمات إلى قاضي التحقيق؟ لماذا لم يبادر إلى مطالبة مصالحه بتتبع بن بركة، ومعرفة إن كان سيبقى أم سيظل يوما واحدا ببلدنا؟ هل صحيح أنه لم يوجه أي أمر لمصالحه؟ لنستمع إلى إيميل لوبلان: " حضر[1008] مفتشو المخابرات العامة الذي كانوا يراقبون تنقلات بن بركة عملية إيقافه دون أن يتدخلوا"[1009] وكتب في الصفحة الأخيرة من كتابه: " هل كان الهدف هو تتبع سير العملية ومراقبة نجاحها من دون أي رغبة في عرقلتها؟"[1010]. وقد أجاب صحفيا سأله: " نستطيع وضع السؤال التالي: هل عدم التدخل مرده إلى الإهمال واللامبالاة، أم أن الهدف كان مراقبة العملية عن بعد؟"[1011]. أظن أن وراء ذلك نية مبيتة في ترك العملية تأخذ مجراها دون أن يعرقلها أحد.

قضية بيير لومارشان

ما هو إذن الدور الذي اضطلع به لومارشان؟ بالنسبة إلى فرانسوا أوديجيي فالأمر واضح، حيث "تضعه التحريات في قلب قضية بن بركة" [1012]، بل إن البعض يعده "العقل المدبر"

1008 - انظر أعلاه: المفتش برجي.

1009 - مرجع مذكور،ص.56.

1010 - مرجع مذكور،ص.246.

1011 - كاترين غراسيي، لوجورنال إيبدو، عدد22-28 أبريل 2006.

1012 - أستاذ بجامعة نانسي 2. ورد ذلك في كتابه " تاريخ منظمة الجيش السري، الجانب الخفي من الديغولية"، ستوك،2003.

للقضية"[1013]. ومن الأكيد أن لومارشان لو قبل الإفضاء بكل ما يعرفه قبل أن يغادر هذا العالم، فإن الكثير من الجوانب الغامضة كانت ستتضح.

وقد سبق أن أثبتتُ مسؤوليته في تحرير " الاستمارة" [1014] الشهيرة بخط يده، رغم إصراره على الإنكار. ماذا إذن عن تصريحاته المختلفة منذ أن أصبح لوبيز يكيل له التهم منذ 4 نونبر1965، أمام بوفيي، ثم في16 نوفمبر أمام القاضي[1015]، وبعدها على أعمدة الصحافة إلى يومنا هذا؟

تقدم لومارشان[1016]، مدفوعا بنصيحة وزير العدل جان فوايي، من تلقاء نفسه أمام القاضي، يوم18 نونبر لتكذيب التهم الموجهة له[1017]. وكرر نفس الخطاب أمام القاضي في20 دجنبر. وفي اليوم الموالين اتهمه لوبيز من جديد: " منذ البداية حسبت أن الشتوكي كان لديه مخاطب في وزارة الداخلية، وكنت أعتقد أن هذا المخاطب اختاره لومارشان الذي كنت أعرف أنه صديق لفيغون. ولا يستبعد أن يكون فيغون هو الذي بادر إلى إثارة موضوع القضية مع لومارشان. وما زلت على قولي إنني كنت مقتنعا بل ازددت اقتناعا وأنا أرى فيغون ولومارشان يسافران معا إلى جنيف، وفيغون يقدم لومارشان بوصفه الشخص الذي يؤمن له التغطية".

استمع القاضي زولنجر يوم21يناير1966 إلى ج.ديروجي الذي أخبره بالتقائه في7 يناير بلومارشان بحضور ج.ف. كان ولوسيان بترلان: " عندما أثيرت قضية بن بركة، ادعى لومارشان أنها قضية من تدبير مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس التي تريد توريطه بسبب ماضيه وارتباطاته السياسية(...). وفي اليوم الموالي لوفاة فيغون، التقيت به من جديد، وحدثني مليا عن اعترافات فيغون بمنزله بحضور عميد الأمن كاي(...). وحسب قوله، فإنهما منحا كل الضمانات الممكنة لفيغون إن هو قدم معطيات من شأنها أن تقود إلى بن بركة".

ولأول مرة سيعترف لومارشان في24 يناير1966، انه سمع بهذه القضية في2 نونبر عن طريق فيغون، ولكنه لم يذكر للقاضي كل ما يعرفه عما وقع ذلك اليوم، كما أنه ظل ينكر أي مشاركة له في العملية.

لكن الصحفي جان مارفيي الذي عرضت سابقا بعض تصريحاته[1018] وضح للقاضي أن "فيغون لم يخف خلال الأحاديث العديدة التي دارت بيننا أن المغاربة كلفوه بتنظيم عملية اعتداء على شخص. وقال لي إنه أخبر صديقه لومارشان بضعة أشهر قبل العملية بالترتيبات الجارية، وطلب

[1013] - سجل النائب العام للجمهورية في مرافعته النهائية في 26 مارس1966، ص.39 : " حوالي الساعة الواحدة من صباح 4 نونبر1965، أخضع عميد الأمن لوبيز لتحقيق مفصل. وقد صرح لوبيز(...) شفهيا أن الأستاذ المحامي لومارشان هو من أشرف على القضية وقد في هذا الصدد بعض التوضيحات مفضلا أى ترد في المحضر". ألا يكون عميد الأمن بوفيي نفسه هو الذي قرر عدم تدوينها في المحضر؟

[1014] - اتخذ نفس الموقف في قضية أرغو : " بسبب التزاماتي في المخابرات(...) أبلغت ديوان فري محذرا من الخطر الوشيك(...) وهذا كل ما فعلته(جاسوس الجنرال، مرجع مذكور،ص.132). والحال أنه أكد أمام اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في أنشطة مصلحة العمل المدني في 10 مارس1982 أن : " أرغو يشكل خطرا على أرواح الناس. لهذا قررنا اختطافه، لأننا لو كنا اغتلناه، لما غفر لنا الجنرال ذلك أبدا" (ص.216).

[1015] - لم أعلم بوجود شبكة منظمة إلا خلال سفر فيغون وبرنيي إلى جنيف برفقة المحامي لومارشان الذي قدمه لي لوبيز بالقول: " اسمعني لوبيز، إنني أحظى بالحماية والتغطية". (...) لم أكن أجهل وجود شبكة لومارشان لهذا لم أفاجأ بهذه المعلومة". في جلسة الاستماع أمام القاضي زولنجر، ونفس الأقوال سيكررها أمام محكمة الجنايات في 5 شتنبر1966: " لومارشان كان رئيس فيغون الذي لم يكن يخفي ذلك".

[1016] - يحظى بحصانة مزدوجة كبرلماني خلال انعقاد جلسات الجمعية الوطنية وكشخصية مدعومة من جهات عليا (فري وفوكار).

[1017] - " أقول إنني لا أعرف شيئا عن القضية. لا أعرف المهدي بن بركة. لم يسبق لي أن اتصلت به، أو تحدثت عنه(...) أؤكد أنني لم ألتق بفيغون ولا بلوبيز منذ سفري الأخير إلى جنيف".

[1018] - في 25 يناير أمام القاضي زولنجر.

منه إن كان بإمكانه أن يؤمن له " تغطية" ثانية إلى جانب التغطية التي تؤمنها له مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. وبعد يومين أو ثلاثة، طمأنة لومارشان وأكد له أنه سيؤمن له التغطية(...)". ويذكر دانييل غيران أن والدة فيغون كررت على مسامعه أقوال ابنها: " أمي، لا تخافي، فلومارشان يؤمن لي الحماية والتغطية"[1019].

وفي فبراير، كشف كلود أنجيلي أمام القاضي زولنجر[1020]، بعد لقاءات متعددة مع لومارشان[1021]عن تلك الاتفاقات المذكورة: " أكد لي المحامي وجود اتفاق بين عميد الأمن كاي وفيغون، ومقتضاه لن يصبح فيغون موضوع بحث وتعقب الشرطة، نظرا لأهمية المعلومات التي قدمها". وعندما أجرى القاضي موجهة بين الصحفي ولومارشان في نفس اليوم، ظل هذا الأخير متشبثا بإنكاره: " لست متفقا بتاتا مع السيد أنجيلي(...). أكرر من جديد أن عميد الأمن كاي لم يكن حاضرا، وبالتالي لا وجود لذلك الاتفاق". والحال أن أنجيلي أثار مسألة الاتفاق بعد لقائه مع لومارشان على صفحات لونوفيل أوبسرفاتور[1022]، ولم يصدر أي تكذيب لا عن كاي ولا عن لومارشان[1023].

وفي أبريل1966 كشف ج. ديروجي علانية[1024] أن " لومارشان تناول في21 أكتوبر، أي ثمانية أيام قبل الاختطاف، وجبة الغداء مع جيرالد كوهيي[1025] الصحفي في لامينوت الذي قال للومارشان " فيغون منخرط في عملية مع المغاربة"، فأجابه النائب البرلماني: " لا تهتم بالأمر، المستهدف هو بن بركة". وفي مواجهة مع لومارشان وكوهيي في بداية ماي، تشبث ديروجي بأقواله. وعلقت لوفيغارو[1026] بالقول: " لومارشان ينكر طبعا أنه قال هذا الكلام للسيد كوهيي. وهذا الأخير ينكر هو أيضا أن تلك الأقوال صدرت عنه"[1027]. مع أن صحفيا من لكسبريس سيؤكد بدوره هذه المعلومات في شهادته أمام محكمة الجنايات[1028]، قائلا: " التقينا أنا وديروجي بجيرالد كوهيي في فاتح فبراير1966، وكرر على مسامعنا أقوال لومارشان خلال وجبة الغداء في21 أكتوبر".

ومع ذلك لم يُدن المحامي ولو على الأقل بتهمة "إهانة القضاء" لكونه كذب على القضاء لمدة شهرين ونصف. ويورد فرانسوا جرب في كتابه " قضية دولة" [1029] كيف أن وزير العدل ذات يوم " قرر تذكير القاضي مباشرة ببعض الخطوط الحمراء وأخبره، بأن لومارشان يشتكي منه معتبرا أنه يركز أكثر من اللازم عليه...فما كان من القاضي سوى الإذعان".

[1019] - تجدر الإشارة هنا أن والدة فيغون طلبت الإدلاء بشهادتها خلال المحاكمة الأولى، لكن القاضي بيريز رفض الاستجابة لطلبها.

[1020] - في 7 فبراير.

[1021] - وخاصة في 20 يناير.

[1022] - في 26 يناير.

[1023] - لم تتوصل الجريدة بحق الرد ولم ترفع دعوى بالقذف.

[1024] - في اجتماع للجنة من أجل الحقيقة حول قضية بن بركة، وقد قدمت لوفيغارو تغطية للاجتماع في 25 أبريل.

[1025] - في فندق ببوتي كالمار،اسمه " روندي فو دو شاس".

[1026] - في 6 ماي1966.

[1027] - خلال لقائنا الأول، ذكر لي لومارشان، دون ان أطلب منه ذلك، أن له عينا في صحيفة مينوت، الصحفي كوهيي الذي يبدو أنه يزود بالأخبار فوكار أيضا.

[1028] - في 28 شتنبر1966.

[1029] - من بن بركة إلى طيبري، كيف تعمل النيابة العامة على إقبار الملفات، منشورات ألبان ميشيل،1997.

ومن الغريب أن رئيس محكمة الجنايات بيريز أبدى تسامحا كبيرا مع لومارشان. ورغم تصريحات العديد من الشهود[1030]، فقد تقبل بسهولة مدهشة إنكار لومارشان لقاءاته بفيغون في الأسابيع التي سبقت الاختطاف...لكن وصول رسالة لوني[1031] التي تكشف عن ضلوع كل من كاي ولومرشان أثارت مع ذلك قلق الرئيس بيريز. بيد أن تغير موقف لوبيز المفاجئ وتصريحه أن " لومارشان ليس له يد في القضية" سهل مأموريته.

وفي النهاية، صدر على لومارشان حكمان لا يتعلقان مباشرة بالقضية، أولهما قرار هيئة المحامين التشطيب عليه نهائيا من مهنة المحاماة، نظرا لكون " أنشطته تتنافى كلية مع القوانين المنظمة للمهنة"[1032] وذلك في 16 مارس1966، لكن محكمة الاستئناف بباريس خففت الحكم إلى ثلاث سنوات. وثانيهما عدم منحه تزكية جديدة للانتخابات النيابية[1033].

وظل لومارشان مصرا على ترداد نفس خطاب الإنكار في كتابه[1034]: " أي " سر مقيت" آخر يمكن أن أظل متسترا عليه بصدد شخص يحظى بالتقدير و " حدث سياسي في باب المنوعات" (كذا)، لم يزج باسمي فيه إلا بسبب الصداقة التي تربطني بأفَاق من عائلة لها مكانتها، وهو فيغون". ولكنه يكشف مع ذلك عن أشياء مهمة، عن دوره على رأس الجواسيس: " كان روجي فري على علم بكل تصرفاتنا"[1035]. وفيما يخص " القضية": " جرى فصلها الأساسي صباح2 نونبر". وفي الواقع، وجد لومارشان فيغون، الذي كان يبحث عنه الكومسير كاي من اليوم السابق بأمر من روجي فري، واقفا أمام باب منزله بشارع ميرون. ودار بينهما الحديث الآتي:

- كاي يبحث عنك. ماذا أقول له؟

- أنني مستعد أن أحكي له عن كل شيء ولكن بشروط[1036].

أبلغ لومارشان كاي وبابون وفري شروط فيغون، فقبلوا الاستجابة لطلباته. يعني ذلك أن المفاوضات جرت على أعلى المستويات. وفيما يبدو، كان الجميع وقتئذ يظن أن بن بركة ما زال على قيد الحياة. ويستطرد لومارشان قائلا: " وصل كاي إلى منزلي كي يناقش الأمر بصوت عال مع فيغون(...) الذي قدم لنا كل التفاصيل حول الطريقة التي " دُبَر" بها الاختطاف(...). كان الأمر يتعلق فقط ب " إيقاف" بن بركة ودفعه إلى التفاوض...وكان قد تركه حيا بين لأيدي المغاربة"...). ينكر كاي انعقاد هذا اللقاء بفيغون. ويفسر ذلك لومارشان بالقول: "لم يكن يسعه سوى الإنكار، فبحكم وظيفته كضابط في الشرطة القضائية، ما كان بإمكانه الاعتراف بأنه التقى شخصا مبحوثا عنه دون أن يلقي القبض عليه". ويقول أيضا: " مهما يكن، ف " المرتزقة" استقلوا الطائرة إلى المغرب بأسمائهم الحقيقية. كما أن فيغون حصل على جواز السفر الذي ظلت السلطات ترفض تسليمه له حتى تلك اللحظة، متذرعة بكونه كان في حالة سراح مؤقت"[1037].

[1030] - ففي جلسة 30شتنبر مثلا، صرحت صديقة لفيغون، فرانسواز أرنول، وهي آخر من استضافته بمنزلها، أمام المحكمة: " منذ البداية قال لي إن الأمر يتعلق بقضية سياسية، وأنه يحظى بتغطية لومارشان".

[1031] - قرئت في جلسة 8 أكتوبر 1966. أنظر مضمونها أعلاه.

[1032] - " يجب ألا يتحول محام إلى مخبر للشرطة".

[1033] - " رفضت أن أمنح التزكية للأستاذ المحامي لومارشان بسبب مظاهر تواطؤه الجلية للعيان في قضية بن بركة". (مذكرات جورج بومبيدو، من أجل إقرار الحقيقة، منشورات فلاماريون).

[1034] - مرجع مذكور،ص.150.

[1035] - مرجع مذكور،ص.82.

[1036] - الحصول على جواز سفر بهوية مزيفة، وضمانة على أن أصدقاءه باليس ودوبايل ولوني يمكنهم مغادرة فرنسا دون متابعة. مرجع مذكور،ص.159.

[1037] - مرجع مذكور،ص.160.

أما فيما يخصه، فإنه لم يكشف عما يعرفه للقاضي، لأنه وعد فري الذي كان يخشى أن يدين القاضي زولنجر عميد الأمن كاي ويزج به في السجن[1038].

ومن الوقائع الأخرى التي أورده لومارشان في كتابه حديثه عن اللقاءات مع أنصار ديغول بالنادي السري " فيودولافيي" الذي ساهم في إنشائه بكاباري دون كاميو"[1039]. والغريب أن هذا المكان هو الذي سارع لوبيز إليه بعد عودته من منزل بوشسيش يوم29 أكتوبر.

يتبين إذن أن لومارشان يوجه أصابع الاتهام إلى مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، أو على الأقل إلى بعض عناصرها، ف[41]يما يخص حملة التشويه التي تعرض لها والمعلومات الزائفة التي روِّجت حوله[1040]. ويضيف قائلا: " أما الاعتقاد أن أحدا منا، أي جاك فوكار أو روجي فري أو شخصي المتواضع، قد دبر عملية من دون موافقة قصر الإيليزي، فذلك من باب المستحيلات، نظرا لطاعتنا العمياء للجنرال"[1041]. ويبدو لي أن الإحتماء بشخص ديغول لايشرف صاحبه. ويتحدث عن علاقته ببابون وفري، فيقول: " ضمن كاي لنفسه الحماية لدى جهات عليا"[1042]. ولكن ألم يعترف أنه هو أيضا أن " أبواب بلاس بوفو كانت مفتوحة أمامه يلجها سرا وعلانية، بفضل الصداقة(...) التي تربطه بروجي فري"؟[1043]. وعندما يذكر أنه " لم يلتق بفوكار سوى مرة واحدة في حياته"[1044] (كذا)، فإنه يتناسى ما صرح به أمام اللجنة البرلمانية المذكورة آنف[1045]: " كنت صديقا حميما لقياديي مصلحة العمل المدني في تلك الفترة، السيدين كوميتي وفوكار". ها نحن إذن أمام كذبة أخرى.

وينكر لومارشان أنه معروف في " عالم الإجرام والمجرمين" حيث يقول: " وأنا أقدم شهادتي في المحاكمة الأولى، عاد زميل لي ليكرر تلك الحكاية العجيبة عن محام يشرع أبواب السجن ليُخرج منه المجرمين". ولا يتورع عن التأكيد أن " من السهل فحص أرشيفات وزارة العدل لمعرفة إن كان مُوكَلي حظوا بتخفيف الأحكام أو العفو بسبب حالتهم الصحية"[1046]. والحال أن هناك مذكرة بتاريخ 22 نونبر1966 قدمها الكوميسير إيمي بالان للقاضي رامائيل تلقي الكثير من الضواء حول هذا الجانب من ممارسات لومارشان، فهي تقدم صورة وافية عن العلاقات القائمة بين السياسيين عموما والخارجين عن القانون[1047]، بحيث "تتكشف للعيان وضاعة المعني بالأمر[1048]، وطبيعة

[1038] - مرجع مذكور،ص.171.

[1039] - " من بين الأشخاص الذين اعتادوا ارتياده بونشارديي وكاركاسون لودوك أحد أكبر أصدقاء فوكار وآخرين كانوا يأتون لماما كروجي فري، مما جعل كاي ولوروا فانفيل، الرئيس الشهير للفرقة السابعة التابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، الذي عرف فيما بعد أنه همزة وصل بين لوبيز وهذا الجهاز، يأتيان إلى النادي أيضا"، مرجع مذكور ص.162. ولنتأمل في هذه المصادفة الغريبة التي تجعل من فانفيل مخاطب لوبيز في تلك المصلحة. ومع ذلك، لم يتردد لومارشان في التصريح أمام القاضي زولنجر، في9 فبراير1966: " لم أكن أعرف فانفيل وكنت أجهل أنه كان صديقا لكاي".

[1040] - " هل كانوا يسعون إلى " ذر الرماد في العيون" كيلا يتهموا في قضية تمسهم بطريقة غير مباشرة في شخص مخاطبهم في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس لوبيز؟ أم كانوا يتسترون على دور أهم قاموا به نظرا للعلاقات المتينة التي كانت تربطهم بنظرائهم المغاربة، أكبر بكثير مما طفا على السطح؟". مرجع مذكور،ص.175.

[1041] - مرجع مذكور،ص.176.

[1042] - مرجع مذكور،ص.170.

[1043] - مرجع مذكور،ص.74.

[1044] - مرجع مذكور،ص.82.

[1045] - في 10 مارس 1982، ص.733.

[1046] - مرجع مذكور،ص.169.

[1047] - " هناك شخص هو الذي يتوسط عموما بين المجرمين والأستاذ المحامي لومارشان، وهو سريج غويندجان...ونتذكر أنه ذكر في محاكمة " بن بركة" أنه يعمل " رصاصا لدى لومارشان، وهو في الحقيقة نسب لنفسه مهنة أحد إخوته".صفحتا1و2.

التدخلات التي يطلبها منه مخاطبوه[1049]، والقناة التي ينتهجها النائب البرلماني للقيام بتدخلاته"[1050].وتبين هذه الوثيقة ذات العشر صفحات المتضمنة لتسجيلات المكالمات الهاتفية " علاقة " الصداقة" القائمة بين أعضاء عصابة بريكول(ليسكا) والمحامي الباريسي" [1051] . وخلصت المذكرة إلى أن " هناك أدلة عديدة على طبيعة العلاقة القائمة بين النائب البرلماني ووسط المجرمين، إذ يتعلق الأمر بعملية استغلال النفوذ في أشد سفالة وخزيا لأنها تمس جماعة من المجرمين يصعب التحكم فيهم". والملاحظ أن هذه المذكرة سلمت إلى مدير الأمن الحضري بابون في25 نونبر1966، ولكنه لم يحرك أي متابعة ضد لومارشان الذي يبدو أنه يحظى بحماية ربانية.

إضافة إلى ذلك، فقد اعترف سوشون إلى د. غيران أنه تقاسم في السجن نفس الزنزانة مع ميشيل لوروا[1052] المدان على خلفية سرقته الفندق الواقع بشارع بيير الأول بسربي. والحال أن هذا الشخص أخبره أن لومارشان أفهمه أن بإمكانه إخراجه من السجن مقابل مبلغ كبير من المال يناهز بضعة ملايين من الفرنكات، لكنه لم يتمكن من جمع المبلغ المطلوب[1053] .

ما هو الجديد بعد مرور أربعين سنة؟

استمع القاضي رامائيل بطلب مني إلى بيير لومارشان. وفي المرة الأولى بمقتضى إنابة قضائية أسندت إلى ضابطين من الشرطة القضائية[1054] . وأقتطف من المحضر الذي حرراه ما يلي: " ذكر بيير لومارشان من تلقاء نفسه إثر عملية تفتيش لإقامته الثانوية في30 نوفمبر2004 أنه قدم معلومات كاذبة حول بعض الوقائع خلال جلسات التحقيق معه أمام القاضي زولنجر". وقد اعترف للضابطين بأشياء لم ترد في كتابه: " قبيل تفجر قضية بن بركة بشهر أو شهرين، أخبرني فيغون أنه موشك على المشاركة في عملية ستدر عليه مالا كثيرا. كان الأمر يتعلق باختطاف بن بركة لحساب المغاربة وتسليمه لهم. وطلب مني أن أسعى لمعرفة إن كانت الحكومة المغربية هي التي ستمول هذه العملية، كما قيل له. اتصلت بروجي فري الذي قال لي أن لا علم له بالأمر، وأحالني على عميد الأمن كاي الذي كنت أعرفه. كررت على مسامعه أقوال فيغون، ولكنه لم يدل بأي ملاحظة".

وأكد لومارشان أمام الضابطين بتاريخ3 دجنبر أن: " كاي قبل مع ذلك الالتقاء به. لهذا عملت على الجمع بينهما(...). اتصل بي كاي فيما بعد وأخبرني أنه مسرور جدا من ذلك اللقاء لأنه حصل على معلومات بالغة الأهمية(...). وأخبرني أنه ذهب عند السيد بابون. أعرف أن مدير الأمن الحضري أخذ الأمر مأخذ الجد، إلى حد أنه بلغ مباشرة روجي فري بكل ما وصل إلى علمه. طلب مني فري الذي أعرفه حق المعرفة أن آتي عنده كي أشرح له القضية. قلت له إنني أعتبر فيغون شخصا مجنونا لا يعتد به، ولكنني أعتقد مع ذلك أن من الضروري تتبع هذا الأمر.

1048 - " يتبين من خلال محادثة بالهاتف بين غويندجان وفيليكس ليسكا وبيير لومارشان في 29 يناير1965 أن هذا الأخير قدر ثمن تدخله الإيجابي بمليون فرنك قديم" ص4.

1049 - إطلاق سراح قبل انقضاء المدة المحكوم بها.

1050 - " هناك من جانب السيد ميشيل طانبنيون مدير ديوان وزير العدل والسيد لويس برونو شالري النائب العام الملحق بوزارة الداخلية".ص.4.

1051 - " كان شاهدا في زواج المدعو جيانغراند أوجين وسيرج غويندجان كان شاهدا للزوجة، وقد حضر حفل الغداء الذي نظمه روجي ليسكا برفقة زوجته" ص.15.

1052 - الرجل الذي استقبل الدليمي عند وصوله إلى باريس.

1053 - جلسة الاستماع أمام القاضي بانسو في 9 يناير1976.

1054 - مارك مازيت وفريديريك كوك.

قال لي فري إنه سيكلف كاي بهذه المهمة. إن فيغون عرض فعلا على كاي مشروع اختطاف بن بركة الذي يموله المغاربة(...). لم يكن أحد يعرف من يكون حقا بن بركة، فلا كاي ولا بابون ولا فري كانوا يعتقدون أن الأمر يتعلق بشخصية مهمة[1055]. وعندما تفجرت القضية، كان من الطبيعي ان يتصل بي كاي ويطلب مني أن أثبت مشاركة فيغون في الاختطاف(...). أكجت له ذلك، ذلك أنني كنت قد كلمته في اليوم الموالي هاتفيا، صباح يوم السبت، وعبر لي عن انزعاجه الشديد لأنه كان يعتقد أن السلطات على علم بالقضية، وبالتالي فإنها تؤمن له التغطية(...). وقد ساوره الإحساس أن القضية بدأت تأخذ حجما كبيرا غير متوقع. أفضيت بهذه المعلومات إلى كاي الذي طلب الالتقاء بفيغون".

وهنا يحكي لومارشان للضابطين ما أورده في كتابه عن لقائه يوم2 نونبر بكل من كاي وفيغون الذي دام تقريبا ساعة من الزمن، بمنزله بباريس، بعد أن حصل المحامي على وعد بألا يُعتقل فيغون. وعاد من جديد للحديث عن الرواية التي قدمها فيغون عن الاختطاف وما أعقبه من وقائع، ولكن مع بعض التحوير في المتن: " احتُجز بن بركة في منزل بوشسيش حتى وصول المغاربة في شخص أوفقير والدليمي. حينها تسارعت الأحداث، فقد أدرك فيغون ورفاقه أن المغاربة عازمون على قتل بن بركة، لهذا عبروا عن اعتراضهم ورفضهم أن يُعذَب ويُغتال بمنزل بوشسيشن دع أن الاتفاق بين الطرفين لم يكن ينص على عملية الاغتيال. هكذا اقتادوا بن بركة إلى منزل لوبيز الذي ظل وفيا لأوفقير، وغادروا المكان وكان بن بركة لا يزال على قيد الحياة" [1056].

لن يفوت القارئ أن يلاحظ وجود تناقضات كثيرة في الروايات المختلفة التي يقدمها فيغون حول وفاة الزعيم المغربي، على الأقل كما أوردها لومارشان في كتابه. مهما يكن ففيما يخص جانب المسؤولية الفرنسية في " القضية"، يكمن بيت القصيد في الملاحظات التي قدمها لومارشان للضابطين: **" بعد أن استمع عميد الأمن الحضري إلى المعلومات التي قدمتها له، طلب لقاء وزير الداخلية. ولم يلبث الجميع أن أدركوا أن الحجم الذي اتخذته هذه القضية سيعرِّض كلَ من كان على علم بها قبل أن تقع للعديد من المشاكل..."** (تعمد الكاتب أو يورد هذا المقطع بالخط السميك). وعاد لومارشان للتذكير هنا بما سبق أن بينه في كتابه، أي ضرورة عدم تعريض كاي لأي متابعة، وذلك بطلب من وزير الداخلية روجي فري...ولا شك أن مرد ذلك رغبة الوزير في ألا يرى نفسه هو أيضا في قفص الاتهام.

وكرر لومارشان في جلسة الاستماع أمام القاضي رامائيل بتاريخ6 أكتوبر2005 نفس الرواية، ولكنه أضاف قائلا: " أنا متاكد أن فيغون لم يكن يعرف أن بن بركة سيُغتال، بل وأجزم أن كل من كان حاضرا يومها لم يكن على علم بما سيقع، ما عدا أوفقير".

وتدفعنا اعترافات لومارشان إلى طرح مجموعة من التساؤلات حول موت فيغون أيضا. صحيح أنه انتحر، ولكن، كيف تم الكشف عن آخر مكان اختبأ فيه؟ هل كان ذلك نتيجة خيانة صديقه، أم أحد رجاله؟ من أخبر الشرطة؟ ألم يكن الهدف هو منع فيغون من الكشف في تلك الفترة عن

[1055] - استنادا إلى الاتصتلات الأولى التي أجريتها بمحكمة الجنايات بباريس، فإنني ميال إلى القول إن هذه الملاحظة صحيحة إلى حد كبير، وهنا وجه المأساة فيما يخص الجانب الفرنسي، وهذه العادة المترسخة لديهم في إهمال كل ما لا ينتمي إلى " المركز". ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى بابون، فهو لا ينسى لقاءه سنة1955 بزعيم المعارضة للعرش المغربي، في الفترة التي كان يشغل فيها منصب السكرتير العام للمقيم العام بالمغرب". انظر موريس بابون، خيول السلطة، منشورات بلون، ص.476. والأمر نفسه بالنسبة إلى مدير ديوانه بيير سومفيل، فقد شغل نفس المنصب بالرباط من1954 إلى 1956.

[1056] - ومع ذلك ردد لومارشان ما سبق أن صرح لي به : " حكى لي فيغون كيف أن أوفقير أخضع بن بركة لعملية تعذيب وحشية...بما أدى إلى وفاته.

المعلومات التي ذكرها لومرشان حاليا؟[1057] وهي نفس الخلاصة التي تنتهي إليها رسالة بوشسيش إلى القاضي زولنجر[1058] . وحكت والدة فيغون في جلسة الاستماع أمام القاضي بانسو في27 يناير1977 عما ذكره لها ابنها في الهاتف: " يسعى لومارشان إلى توريطي، إنه " وغد". يجب أن تقطعي كل صلة به". وهو ما قامت به بالفعل.وقد عثرت في ملف الشرطة[1059] على وثيقة تتضمن تسجيلا مكتوبا لمحتوى مكالمة دارت بين شخص يدعى كويك(؟) والسيد كوش، خطيب فرانسواز أرنو وهي صديقة سابقة لفيغون، جرت بعد الاختطاف بوقت طويل، وهي تمضي في نفس الاتجاه[1060] . وكانت صديقة أخرى لفيغون، آن ماري كوفيني، قد صرحت لموريس كلافيل[1061]: " توصلت لقاءاتي بفيغون حتى شهر يناير، وكان لا ينفك يشتكي لي قائلا: " لومارشان يلقي بي إلى التهلكة".

قضية عميد الأمن كاي[1062] .

استدعاه القاضي للاستماع إلى شهادته بعد فترة طويلة[1063] من عملية الاختطاف، وظل لعدة أسابيع يتذرع بمرضه. وفي البداية صرح للقاضي بأنه " سيفضي بكل الحقيقة"، ولكن بعد أن شرع في الإدلاء بشهادته، لوح " بوجوب الحفاظ على سر المهنة" [1064]،كيلا يكشف للقاضي عن مصادر معلوماته. ولم يتردد في القول في أثناء مواجهة مع لومارشان[1065]: " لست أدري لماذا يصر البعض على التأكيد أنني التقيت في ذلك اليوم بفيغون في منزل لومارشان، بل ويزعمون أنني في ذلك اللقاء وعدت فيغون أنه لن يتعرض لأي متابعة أو عقاب(...)". ويضيف: " لا يمكنني الكشف عن مصدر معلوماتي". وسكرر كاي نفس الأقوال خلال المحاكمتين. وظل متشبثا بتصريحاته أمام القاضي رامائيل[1066] ، بل وسيقول بنبرة واثقة: " أقوال الأستاذ المحامي لومارشان كاذبة تماما، فقبل الاختطاف لا أحد، ومن باب أولى لومارشان، زودني بمعلومات حول مشروع اختطاف، وإلا لكنت بلغت عنه مباشرة، وقمت بكل المساعي لمعرفة المزيد. لم أذهب قط إلى منزل لومارشان، بل هو الذي زارني بمكتبي" (كذا).

1057 - في اليوم الموالي لموت فيغون، أي18 يناير، كان الصحفي ديروجي على موعد مع لومارشان : "قال لي: "لحسن الحظ أن الأمور جرت على هذا النحو، فقد كنت أخشى حدوث حمام من الدم" (جلسة الاستماع أمام القاضي زولنجر بتاريخ21 يناير1966).

1058 - " لا أتهم الشرطة النظامية، ولكن " شرطة" أخرى كان من مصلحتها ألا يكشف فيغون عن الحقيقة المتعلقة باختطاف بن بركة. ووحده فيغون كان بيده أن يفضح ضلوع أحد أصدقاء طفولته، أي لومارشان" -21 يناير1966.

1059 - أضيفت إليه سنة1982 مع الوثائق التي لم تصنف كوثائق سرية يمنع الاطلاع عليها.

1060 - " كان لومارشان هو الذي يخيفه أكثر من غيره، لأنه شارك بطلب منه في عملية الاختطاف(؟). وكان فيغون مقتنعا أن لومارشان لن يتردد في تصفيته بسبب المعلومات التي يتوفر عليها حول خبايا العملية".

1061 - لونوفيل أوبسرفاتور،5 أكتوبر1966.ص.10.

1062 - التحق كاي بسلك الشرطة سنة 1941، وشارك في المقاومة. وبعد الاستقلال حضر دكتوراه في القانون. شغل سنة1965 منصب نائب مدير المخابرات العامة بالإدارة العامة للشرطة المركزية، وكلف برئاسة الفرقة الثانية التي تهتم "بالقضايا السياسية والاجتماعية"، وتضم مائتي شرطي. تربطه علاقة صداقة حميمة بوزير الداخلية روجي فري حيث يلتقيان تقريبا كل يوميا، وبمدير الأمن الحضري موريس بابون. قام بدور كبير في محاربة منظمة الجيش السري، مما جعله يتعرف على كل من جاك فوكار وبيير لومارشان. أشار إليه الصحفي كلود أنجيلي في لونوفيل أبيرفاتور بمقال عنونه "عميد أمن سياسي"، صدر في 2 فبراير1966. عرف في أوساط المخابرات بلقب" بوتي جان". ويوقع العدد من رواياته البوليسية بهذا اللقب، ومنها " بوتي جان على علم بكل الخبايا".

1063 - محضر الاستماع للشاهد بتاريخ20 يناير1966.

1064 - باسم المبدأ القديم : " مصالح الشرطة في حاجة إلى مخبرين، وبالتالي عليها أن تحميهم".

1065 - في 11 ماي1966.

1066 - في 7 دجنبر2004.

وأنهى كاي شهادته قائلا: " لو لم أكن مكلفا بالمداومة يوم الأحد ذاك، ما كنت لأتدخل في هذه القضية. أؤكد لكم أنني لم أكن أعرف في تلك اللحظة من يكون بن بركة". ولا نملك سوى أن نستغرب ونحن نسمع كلاما من هذا القبيل صادرا عن مسؤول في المخابرات المغربية مكلفا على وجه الخصوص ب " السياسة العامة "[1067].

ومن المؤكد أن كاي، رغم إصراره على الإنكار، توصل بكل ما يتعلق بعملية الاختطاف، قبل وقعها، وأيضا بعد تنفيذها، ولكنه أخبر كلا من فري وبابون، ورفض الاعتراف أمام القاضي زولنجر. لماذا؟ هل كان يسعى إلى تبرئة نفسه، نظرا لأنه لم يتتبع القضية قبل وقوع حدث الاختطاف كما طلب منه ذلك فري، حسب ما ورد على لسان لومارشان؟

مهما يكن، فقد صرح عميد الأمن إيمي بلان، بمقتضى إنابة قضائية[1068] بخصوص كاي: " ما يمكن أقوله هو أن الدور الذي قام به عميد الأمن كاي في تلك الفترة كان غامضا إلى حد كبير. وكان من المعروف في أوساط المخابرات أن فيغون يعمل مخبرا لصالح كاي، وأتذكر في هذا الصدد ما قاله لي سيمبيل يوما ما(...) إن كاي ورَطنا جميعا" [1069]. وأورد هنا ما قاله مدير الأمن الحضري غريمو حول دور كاين وقد أضيف إليها أقوال بابون في جلسة الاستماع أمام القاضي رامائيل[1070] : " ظل دائما يرفض أن يكشف عن اسم مخبريه، حتلي شخصيا. ولكنني استخلصت من محادثاتنا الطويلة الودية أن مخبره هو المحامي لومارشان النائب البرلماني عن الحزب الوطني الجمهوري". ولا ننس أن بابون هو الذي كلف كاي بمهمة إجراء التحريات[1071].

قضية بابون

سأذهب أبعد في تساؤلاتي، لأطرح سؤاللا حول من قدم " ضمانات " لسوشون، بل للوبيز نفسه قبل أن يشاركا في عملية الاختطاف. ومن هو المسؤول الرفيع المستوى الذي قام بعد ذلك بإعطاء الأمر لسوشون وفواتو كي يلتزما الصمت طوال اثني عشر يوما؟ ولماذا؟ ما هو الخطأ الجسيم المزعج الذي كان عليهما أن يتسترا عليه؟

وتكتسي في هذا الصدد " بعض الأفكار حول القضية" الواردة في كتاب مدير الأمن الحضري موريس غريمو[1072] أهمية بالغة، وخاصة التعليقات المصاحبة لها التي حرص الكاتب على كتابتها في تلك الفترة يوميا بانتظام. ورأى في البداية ضرورة الإشارة إلى أنه " لا يملك سوى معلومات قليلة عن قضية تدخل في اختصاص مديرية الأمن الحضري، وتحديدا مدير الأمن الحضري

[1067] - وعلى نفس النحو، لن يتورع كاي عن القول،في 30 مارس1982، أمام اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق حول مصلحة العمل المدني إنه لا يعرف هنا هذا الجهاز إلا ما قرأه عنه في الصحف. من هنا السؤال الناضح سخرية الذي طرحه عليه رئيس اللجنة: " باختصار، لو لم تكن الصحافة، فالمرء قد يقضي17 سنة في المخابرات العامة دون أن يعلم بوجود مصلحة العمل المدني. ولم يجد كاي أي حرج في الجواب: "هذا ممكن". تقرير لجنة التحقيق، الجزء 2،ص.816. ولم يفت الرئيس أن يشير إلى أن المعروف عن كاي أنه همزة الوصل بين المخابرات العامة ومصلحة العمل المدني. وفي النهاية،شكر الرئيس كاي، وقال له: "في الحقيقة، لست حالة معزولة في هذا الصدد، فكلما ارتقى الموظف درجة في سلك الشرطة، ضعفت طردا ذاكرته(...).ص.827.

[1068] - في 2 ماي 2006.

[1069] - ورد في رسالة لوني الموجهة إلى الرئيس بيريز في 5 أكتوبر1966 : " حسب فيغون، فإن كاي هو الشخصية المفتاح في القضية".

[1070] - في 25 يناير2005.

[1071] - أليس كاي هو أيضا الذي أخبر(من قبل لومارشان؟) في فترة ما بعد زوال يوم17 يناير1966 أن فيغون يختبئ في شقة رقم14 بشارع رونود، وكان من الفروض أن يغادرها مساء اليوم نفسه في الساعة العاشرة والنصف؟

[1072] - لم أولد في شهر ماي1968، منشورات تالانديي،2007، الصفحات من 257 إلى 281.

موريس بابون الذي كان حريصا أشد ما يكون الحرص على رفض أي تدخل خارجي وخاصة من قبل مديرية الأمن الوطني". وحكى[1073] غريمو لي أيضا أن : " بابون كانت تربطه علاقة متينة بروجي فري، وهو رجل متكتم حريص على الفصل بين المصلحتين". وأردف قائلا: " تولد لدي الانطباع، مثلي مثل رئيس الدرك الذي قال لي في نهاية اجتماع في ذلك الوقت: " هذان الرجلان يعرفان أشياء كثيرة، ولكنهما لا يفضيان إلا بالقليل". ومما قاله أيضا عن وزير الداخلية: " روجي فري كانت له، مثل العديد من الوزراء الآخرين، علاقة جيدة بالحسن الثاني الذي كان يدعوهم باستمرار إلى زيارة المغرب لمشاركته في عمليات القنص. فلم لا تقديم " خدمة بسيطة" إليه؟ ولا أحد طبعا، وخاصة فري، كان يظن أن الأمور ستتطور على ذلك النحو المأساوي[1074] . وسيقول الماحي نفسه للقاضي زولمجر في أطار التحقيق معه[1075] : " أوفقير وفري كانا صديقين حميمين".

أكد غريمو في إطار التحقيق معه ما أخبره به النائب العام شالري حول اعترافات لومارشان أمام القاضي رامائيل، تلك التي ظل كاي مصرا على إنكارها: " قال لي شارلي إن لومارشان وصله خبر التخطيط للاختطاف من فيغون، فبادر إلى تبليغه إلى " المخول قانونا بالتصرف" (وزير الداخلية)"، وأردف بالقول: " بوغت فري بالمسار الذي أخذته عملية الاختطاف، بمشاركة أوفقير غير المبرمجة في البداية إلى جانب مجموعة من المرتزقة، مما جعله يعمل ذهنه سريعا كما فعل فوكار لتقدير التبعات الممكنة لهذا المأزق(...). وهكذا كلف شالري ب " تقديم النصح" للومارشان كيلا يدلي بتصريحات متهورة قد تدفع بالتحريات بعيدا لتتجاوز " المنفذين الثانويين".

وفيما يتعلق بعميد الأمن كاي، فأن موريس غريمو كان متأكدا أن " الظاهر أن بحوزته الكثير من المعلومات حول الاختطاف. وحسب ما قاله شالري، فإن أحد رجاله كان يتابع من بعيد عملية إيقاف بن بركة(...). معنى ذلك أنه كان على علم بمشروع الاختطاف وبطرق تنفيذه(...). فهل "تحفظ" على هذه المعلومة، هو الشخص الذي يحظى بتقدير خاص من فري وبابون، حتى2 نونبر، إما لأسباب تقنية، أي أن الضابط الذي كلفه بالمهمة لم يكن يعرف المنفذين، ولم يكن يعرف أنهم من الشرطة(...)، وإما أن كاي كان متضايقا من الضجة التي أحدثتها القضية، لهذا سعى إلى ربح الوقت كي " يفكر في الأمر"؟ والحال أن كاي ليس الشخص الوحيد الذي كان على علم بالعملية قبل وقوعها، فلومارشان أيضا كان على علم بها، كما رأينا ذلك. هل هناك تواطؤ بين الرجلين؟ مهما يكن، فكلاهما أدرك منذ تلك اللحظة أنهما قد يتعرضان للإدانة، وليس في الأمر أي مبالغة، فالقاضي(...) حسب شالري، سيرفض توجيه التهمة إلى لومارشان، ففي تلك الحالة كان عليه أن يتهم أيضا كاي، وهذا ليس من اختصاصه بحكم التراتبية الوظيفية".

وخلال إحدى جلسات التحقيق بالمجلس البلدي بباريس، سأل كلود بوردي بابون حول المسؤولية المفترضة لمسؤولين آخرين أعلى رتبة من سوشون وفواتو، فلم يتلق أي جواب. وأقل ما يمكن قوله إن الطريقة التي عالج بها " القضية " في كتابه[1076] الصادر سنة1988، تدعو إلى الضحك ولكنه ضحك كالبكاء: " يشحذ الخصوم أسلحتهم بتلذذ سادي. ويسيل لعابهم أمام هذه النميمة الوضيعة التي ما تنفك تتضخم ككرة ثلج. وما زال البعض يسعى إلى الإيعاز بأن عميد الأمن كاي كان على علم عن طريق فيغون بمشروع الاختطاف(...). ويرد أيضا اسم لومارشان المحامي

[1073] - في لقاء بالكاتب بتاريخ 13 نونبر2002.

[1074] - بايون : " في نظري، لم يكن قتل بن بركة ضمن الخطة المرسومة، ولكن كان الهدف اقتياده حيا". جلسة الاستماع أمام القاضي رامائيل بتاريخ 25 يناير2005.

[1075] - في 21 فبراير1966.

[1076] - خيول السلطة، مرجع مذكور، الفصل العاشر،ص.471.

والنائب البرلماني عن منطقة ليون بوصفه الشخص الذي يؤمن الحماية لفيغون(...). ويأتي وزير الداخلية ليكشف تهافت هذه التهم أمام الجمعية الوطنية(...)". ولا يتورع بابون عن القول أيضا، رغبة منه في تدعيم ادعاءاته: "تظل الحقيقة، شرط ان نخرجها من البئر، ونخلصها من الشوائب العالقة بها". يوظف بابون هنا تقنية قديمة قدم العالم، وتتمثل في توجيه التهمة عوض تبرئة النفس، والهجوم كلما وجهت تهمة ما إلينا، والعض عوض الدفاع.

قضية روجي فري

كتب كلود أنجيلي في فاتح دجنبر1965 في لونوفيل أوبسرفاتور: " كان بإمكان الشرطة الباريسة أن تخلص المهدي بن بركة من الاحتجاز في اليوم الموالي لاختطافه، أي يوم السبت30 أكتوبر". كلام صحيح في نظري، هذا إن كان بن بركة لا يزال على قيد الحياة يومها. وهو أمر مشكوك فيه في نظري. مهما يكن، فالأكيد أن فري علم بخبر عملية الاختطاف منذ صباح يوم السبت، أي في اليوم الموالي. وقد سارع مجموعة من الصحفيين وإدغار فور إلى نشر الخبر واستنفار السلطات، فلماذا لم يتم إطلاق خطة الحالات الاستعجالية التي تعود إلى حادثة اختطاف أطفال مارناي في شتنبر1964؟ وهي الخطة نفسها التي اعتمدت في أكتوبر1964 بعد اختطاف زوجة صاحب مصنع الطائرات النائب البرلماني داسو. وكان بالإمكان أيضا إخضاع الحدود لمراقبة صارمة، واقتفاء أثر كل من الدليمي وأوفقير بعد حلولهما بباريس...

ولكن الأوامر لم تصدر إلا بعد 2نونبر...وأي أوامر؟ فكيف نفهم تصريح فري وبابون : " لا تثبت المعلومات التي تم جمعها يوم3 نونبر مشاركة المغاربة في الاختطاف". يا لها من كذبة واضحة. فمنذ2 نونبر، علم كاي بوجود أوفقير والدليمي بأورموي وفونتاي عن طريق فيغون نفسه الذي قابله في منزل لومارشان، وقد سارع إلى إخبار مدير الأمن ووزير الداخلية مباشرة. ألة " يعترف" الجنرال جاكيي بنفسه خلال المحاكمة أن " الجميع كان يدرك منذ2 نونبر أن وصول أوفقير والدليمي إلى باريس له علاقة باختفاء بن بركة"...وقد أكد لوبيز ذلك لبوفيي في ظهيرة يوم3نونبر، بل إنه، حسب قوله، اقترح على عميد الأمن مرافقته إبى فيلا سعيد كي يلتقي هناك بأوفقير والدليمي ويسألهما عن مصير بن بركة. ومساء ذلك اليوم كان فري على علم بكل ما وقع، لهذا لم يحضر حفل العشاء المنظم بسفارة المغرب بباريس. مهما يكن، فحتى وإن أقررنا بصعوبة إيقاف وزير داخلية أجنبي، مدعو إضافة إلى ذلك لحضور حفل عشاء منظم في شرف عمال مغاربة، فليس ثمة ما يمنع من إيقاف مدير الأمن الوطني أحمد الدليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن فري لم يتعرض بتاتا، وهو يتحدث أمام الجمعية الوطنية، إلى المعلومات التي تلقاها سايقا من لومارشان. ومن هنا يفهم الكلام الذي قاله أمام هذه المؤسسة: " كاي ليس ملزما بالكشف عن اسم مخبره"، وذلك قبل أن يطرح عليه القاضي زولنجر السؤال، طبقا لقرار هيئة التحقيق.

وفي الحقيقة، لم تُثر في الأيام الأولى التالية على الاختطاف مسؤولية وزير الداخلية. ولومارشان هو الذي قال للصحافة بعد انتهاء التحقيق معه من قبل القاضي زولنجر[1077] : " هناك رغبة في استهداف وزير الداخلية عن طريق استهداف شخصي"[1078]. لماذا إذن؟ نظرا للمعلومات التي

[1077] - في 16 نونبر.

[1078] - سيرد فري له التحية بأحسن منها خلال جلسة مناقشة بالجمعية الوطنية بتاريخ 6 ماي 1966 : " تكالبت الألسنة ضده منذ أشهر عديدة، مع أنه من بين الأشخاص الذين بذلوا أقصى الجهود للعثور على بن بركة".

قدمها لفري سابقا، يصبح السؤال، ألم يتفوه المحامي باسم وزير الداخلية لتأمين الحماية لنفسه خوفا من يوجه القاضي التهمة له؟

وهناك سؤال آخر يفرض نفسه، ونحن نرى نائبا برلمانيا فرنسيا عضوا في حزب الاتحاد الجمهوري يخبر صديقه الوزير المغربي فورا بما حصل، أليس من حقنا أن نفترض أنه أخبر أيضا روجي فري؟

ولكن، هل كان فري، رغم كونه وزير للداخلية، يعرف من هو بن بركة، ومكانته الخاصة لدى الشعب المغربي، بل لدى شعوب العالم الثالث برمته؟ ويحكي ميشيل جوبير، المدير المساعد لديوان الوزير الأول جورج بومبيدو، أن فري تساءل بعد أن وصله خبر اختفاء بن بركة " من يكون هذا الجزائري؟" [1079]

وحسب ما ذكره لومارشان أمام القاضي رامائيل، فوزير الداخلية الفرنسي رغم زيارته الرباط الصيف السابق، فإنه " لم يكن يعرف، مثلي تماما، من يكون بن بركة".

قضية جاك فوكار

شغل منصب السكرتير العام لرئاسة الجمهورية في شؤون إفريقيا ومدغشقر، وكان يحظى بثقة الجنرال ديغول. هل كان على علم بخبايا " القضية "، كما قال كل من لوبيز وسوشون؟ وقد زعم هذا الأخير أنه لم يشارك في العملية بطلب من عميل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس إلا لأن هذا الأخير أفهمه أنها تحظى بالتغطية من جهات عليا. ويورد فيليب ديغول، في إطار لقاءاته بميشيل طورياك [1080] ، جملة تفوه بها والده الجنرال تفيد، فيما يبدو، العكس: " مسكين فوكار، ها هم يحاولون إثقال كاهله بقضية مجرمين ومخابرات مغربية(...)، ولحسن الحظ إن هذه التهمة لم تؤثر فيه". هل صحيح هذا الكلام؟ يستشهد نجل ديغول بأمه متحدثة عن فوكار [1081] : " من الأكيد أنه كان شخصا وفيا كل الوفاء، ولكن حماسه كان غالبا ما يدفعه إلى التواجد في مكان لم يطلب منه أحد التواجد فيه". وفي هذه الحالة طبعا لم يكن يخبر الجنرال. ويستبعد غريمو من جانبه أن يكون فوكار أعطى موافقته على اختطاف بن بركة، نظرا لاتصاله اليومي بديغول. ولكنه أردف قائلا: " ولكنه لو كان توصل فقط بأخبار متفرقة ناقصة عن لقاء بين مبعوث من القصر بالرباط وبن بركة، لما رأى في ذلك أمرا يستحق أن يُرفع إلى علم رئيس الدولة" [1082] .

وظل فوكار دائما يتوفر على أجهزة مخابرات تابعة له تحركت خاصة ضد منظمة الجيش السري سنتي 1961 و1962. ويعترف في مذكراته [1083] الصادرة بعد وفاته أنه ترأس مصلحة العمل المدني: " ليس رسميا، ولكنني في الحقيقة كنت رئيسها". وبالتالي كان له اتصال دائم بعميد الأمن كاي، كما كان يعرف جيدا لومارشان. وبطلب منه، أنشأ صديق له الكولونيل موريس روبير

[1079] - ليس إلها ولا شيطانا، ميشيل جوبير، منشورات ألبان ميشيل،1993.

[1080] - ديغول والدي، بلون،2003، الجزء الأول،ص.214.

[1081] - ديغول والدي، بلون،2004، الجزء الثاني،ص.101.

[1082] - كتب الأميرال فيليب ديغول في مذكراته ما يلي : " لم يكن فوكار يخبر والدي أحيانا بكل الأمور". من حقنا إذن أن نتساءل عن الدور السلبي الذي لعبه فوكار في "القضية". وهكذا، بعد أن تناهى إلى علمه أفكار متفرقة ليس عن اللقاء، بل عن احتمال اختطاف بن بركة، أفلا يكون فضل التزام الصمت بسبب مواقف الزعيم المغربي خلال مؤتمر القارات الثلاث الموشك على الانعقاد؟ ويبدو أن فوكار هو الذي خطط لعملية اختطاف الكولونيل أرغو بألمانيا سنة1963، بتنسيق مع مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، بأمر من الجنرال ديغول نفسه. ماذا إذن؟

[1083] - فوكار يتكلم، لقاءات مع فيليب غايار، فايار،1977، الجزء الثاني،ص.19.

مصلحة " خاصة بإفريقيا" تابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، تابعة مباشرة له، [1084] وذلك في سنة1960.

هل توصل فوكار ببعض المعلومات ولو الناقصة قبل الاختطاف، عن طريق لومارشان الذي أنشأ نوعا من الشرطة الموازية المؤتمرة، بشكل أو بآخر، بأمره أو حتى بأوامر زميله روجي فري؟ الملاحظ أن الرجلين معا كانا نائبين برلمانيين في نفس الفترة، أي في عهد الجمهورية الرابعة. وكلاهما ترأس بطلب من الجنرال ديغول الحرب ضد منظمة الجيش السرس(OAS). ولنتذكر أيضا أن نائب مدير ديوان فري جان بوزي عمل بجانب بونشارديي أحد مؤسسي مصلحة العمل المدني سنة1958، وسفير فرنسا في الباراغواي سنة1965، وكانت تربطه علاقة صداقة بلوبيز، بل إن الجنرال ديغول كلف فوكار بإعادة تنظيم مصلحة التوثيق الخارجي زمحاربة التجسس، حسب ما قاله طيرو دي فوسجلي[1085] . ويؤكد فانفيل لوروا هذه المعلومة في كتابه ويذكر أن فوكار فكر في البداية في إسناد رئاسة مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس للكولونيل في جيش المظليين هنري جاكيي، ولكنه عدل عن ذلك، لأن هذا العسكري كان لسوء الحظ مصابا بالعثمة، وأسند ذلك المنصب لأخيه بول جاكيي. وكشف عمدة مارسيليا غاستون ديفير في جريدته لوبروفنسال أن فوكار كان على علم باختطاف بن بركة، وكان بإمكانه منع تلك العملية. وقد قرر فوكار في البداية رفع دعوى ضد الجريدة، ولكنه صرف النظر عن ذلك، خوفا من تبعات المحاكمة التي قد تميط اللثام عن الكثير من الأسرار المزعجة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فوكار توصل بمعلومات دقيقة إلى حد كبير من مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، يوم24 يناير1964، حول خطط يتم تدبيرها لاختطاف بن بركة بتحريض من الجنرال أوفقير ومصالحه. ونتساءل لماذا لم يعمد هو شخصيا وأيضا مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس إلى إخبار مصالح الشرطة...؟ دع أن اختطاف بن بركة قبيل انعقاد مؤتمر القارات الثلاث سقط بردا وسلاما على فوكار. وهنا نذكر أن فوكار ولد بمايين، وقضى فترة من حياته بغواديلوب، حيث كانت عائلته تمارس نشاطا فلاحيا يعود عليها بأرباح طائلة. ألم يكن بن بركة ينوي طرح مسألة استقلال منطقة الأنتي les antilles الفرنسية بعد أن نال الجزء البريطاني استقلاله؟

وحسب لوبيز كما ذكر غيران، فإن " الإستمارة" الشهيرة التي كتبها لومارشان بخط يده أملاها عليه فوكار...لكنه عاد وغير أقواله أمام القاضي بانسو[1086] : " الشتوكي هو الذي طرح هذه الأسئلة على بن بركة ولكن بواسطة فيغون".

لقد اتضح الآن بما لايدع مجالا للشك أن اعترافات عميد الأمن إيمي بلان، وتصريحات لومارشان الحالية التي تلتقي بأقوال فيغون، دون نسيان أقوال لوني[1087] وكوهيي، وشهادة عميد الأمن الحضري غريمو، تبين كلها أن عميد المن كاي وبابون – الذي ينكر ذلك طبعا – وفري بل وحتى فوكار، كانوا على علم بمحاولات المغاربة " الاقتراب" من بن بركة.

وإضافة إلى التقارير حول المكالمات الهاتفية التي تحررها الفرقة المركزية للبحث الجنائي التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني، التي أشار إليها إيمي بلان، كان للإدارة العامة للأمن

[1084] - رجل الظل، بيير جان، فايار،1990.

[1085] - لاميا، الجاسوس المضاد، مرجع مذكور.

[1086] - في 18 يونيو1976.

[1087] - انظر أعلاه رسالته الموجهة إلى الرئيس بيريز خلال المحاكمة الأولى.

الحضري تقاريرها الخاصة عن المكالمات الهاتفية وهي من اختصاص فرقة البحث والتدخل[1088].
والغريب أن الجهازين معا قاما بتحريات في نفس الفترة حول نفس الشخص، فيغون، ونفس البناية، إقامة نييل، دون أن يعرفا ما يخططه المجرمون ضد بن بركة.
لكن ما هي المعلومات التي كانت بالضبط في حوزة هؤلاء المسؤولين السامين ووزير الداخلية؟ أي مصداقية كانوا يمنحونها لما وصلهم من ترهات يكررها فيغون هنا وهناك؟ هل كان بعضهم يظن أن الاختطاف سيتم على غرار عملية اختطاف أرغو؟ [1089] هل كانوا يتوهمون أن اختفاء هذا " المشاغب " المجهول لدى أغلبهم الذي لا يعرفون عنه إلا معلومات متفرقة، لن يطرح أي مشكل؟ لهذا لم يولوا الأمر أي أهمية، وتركوا العملية تأخذ مجراها...

قضية جورج بومبيدو

لتبيان مسؤولية الوزير الأول، سأورد هنا ما سمعه آلان بيرفيت Aain Peyrefitte شخصيا من الجنرال ديغول من أقوال في هذا الصدد أوردها في كتابه [1090] : كان هناك في الجانب الفرنسي تردد وغياب لمواقف حازمة.فمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ترددت وأسقط في يدها، بل كان هناك تقصير من جانبها(...). وبومبيدو عجز عن التحكم في أجهزة كانت تابعة مباشرة له. وقد قال إنه لا يحب كثيرا عالم الجواسيس والمراقبة والمطاردات. جميل أن يحرص المرء على عدم تدنيس يديه، ولكن الخاسر هو الدولة التي تجد نفسها متسخة الأيدي. فالمخابرات السرية ستظل موجودة ما وجدت الدولة. لو لم يكن بومبيدو يريد أن تسند إليه مسؤولية الإشراف على مصلحة التوثيق الخارجي وحاربة التجسس، لكان طلب مني أن أعفيه من تلك المهمة، وما كنت لأرفض طلبه. وهذا ما سأفعله، ولا يهمني إن كان سيرى في قراري هذا نوعا من العقاب. فعلينا دائما أن نستخلص الدروس مما وقع، وان نحدد المسؤوليات.

عملاء مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس

وجهت صديقة لفيغون رسالة إلى القاضي زولنجر[1091] قالت فيها '' إن ظل جورج على قيد الحياة واعترف بما يعرفه، فإن كاي ولومارشان لن يتمكنا من تحقيق هدفهما المتمثل في تبرئة ساحة وزير الداخلية وساحتهما...عن طريق تحميل مصلحة التةثيق الخارجي ومحاربة التجسس كل المسؤولية في القضية... ''.
وفي المقابل، كان بابون قد صرح، يومين قبل ذلك، أمام القاضي: '' لم تخبرنا مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجيي في أي لحظة بالتهديدات المحدقة بالمهدي بن بركة ''. وأجمع رؤساء الشرطة على القول إن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس لو أفضت لهم بما لديها من معلومات، لكانت الشرطة بادرت إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية بن بركة. باختصار، مفاد هذا الخطاب الدعوة إلى البحث عن المسؤولين عن الاختطاف بعيدا عن الشرطة. ولكن ألم

[1088] - الصفحة16 من مذكرة فاتفيل لوروا إلى مجلس الدولة، وقد سلمها إلى القاضي رامائيل خلال جلسة الاستماع إليه في 20 دجنبر2006. انظر أسفله.
[1089] - كان من المعروف(انظر عدد لكسبريس ليوم 14 مارس 1963) أن فري كان أعطى أوامره لأجهزة المخابرات المختصة لاختطاف أرغو. وقد رفع الوزير دعوى ضد الجريدة بتهمة القذف، ولكنها لم تُفعَّل أبدا.
[1090] - في 5 يناير1966. إنه ديغول، مرجع مذكور، الجزء الثاني،ص.453.
[1091] - في 17 فبراير1966(رسالة من مجهول).

يجد هذا الجهاز نفسه في وضعية حرجة مع تورط مفتشي شرطة في اختطاف بن بركة، وعلمه المسبق بمعلومات عن تلك الجريمة وصلته عن طريق فيغون؟

وكتب المحامي إيف جافري Yves Jffre من جانبه [1092] : '' كان في حوزة أجهزة محاربة التجسس الفرنسية، في بداية أكتوبر1965، ملف كامل حول مشاريع اختطاف بن بركة(...). وقد اقترحت هذه الأجهزة على المغاربة الإشراف على العمليات(...). وهكذا وقع ما لايخطر على البال، عملية اختطاف في قلب باريس، لم تكن أجهزة المخابرات على علم بها فقط، ولكنها كانت هي منفذتها ''. صحيح أن أقوال هذا المحامي السابق للماحي [1093] تتميز بدقتها، ولكنها مع ذلك تفتقر إلى الدليل [1094] . فهل مصلحة محاربة التجسس أو عملاء هذه المصلحة هم فعلا متورطون في " القضية "؟

من الأكيد أن اختطاف بن بركة من تدبير المغاربة بتواطؤ مع لوبيز، هذا الشخص العميل المتطوع في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، ومع أربعة " مرتزقة " سبق أن عملوا لمصلحة المخابرات الفرنسية،ويتوفرون على " بطائق ثلاثية اللون". ولكن ما هو الدور الذي قامت به مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس نفسها؟ لقد ثبت بالدليل الملموس أن مدير هذا الجهاز الجنرال في جيش الطيران جاكيي، الديغولي حتى النخاع، لم يكن يعرف أي شيء عن هذه القضية، قبل أن يتم إخباره باختطاف بن بركة بعد زوال يوم31 أكتوبر [1095] . يبقى إذن التوقف عند تصرف بعض عملاء الجهاز، بل وبعض المصالح التابعة له. هنا تفرض مجموعة من التساؤلات نفسها: " هل وقع الاتفاق بين أجهزة المخابرات المغربية وهؤلاء العملاء الفرنسيين على أن عملاء مغاربة سيأتون لاستلام بن بركة بمساعدة " مرتزقة" فرنسيين، لاقتياده حيا إلى المغرب؟ وفي هذه الحالة، ما هو الحد الذي وقف عنده هذا " التواطؤ الفاعل" من أجل هذه " العودة بالقوة"؟ ما هي مثلا الشخصيات التي التقت بأوفقير في21 أبريل1965 بكريون Crillon؟ ماذا كان هدف الاجتماع؟ ألا يمكن افتراض أن هؤلاء العملاء، وقد أحيطوا علما بكل تفاصيل العملية، تركوها تأخذ مجراها ولم يتدخلوا، في نوع من " التواطؤ السلبي"؟ [1096] أم أنهم، وقد توصلوا بمعلومات دقيقة بهذه الدرجة أو تلك من لوبيز، تركوا العملية تأخذ مجراها في نوع من التقصير الذي يتحملون تبعاته والإهمال من قبل أجهزة المخابرات؟

لنتعرف أولا على طبيعة عملاء مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس في تلك الفترة. العديد منهم مه من " خدام الجمهورية الرابعة" سابقا، أعضاء في الفرع الفرنسي للأممية العمالية من أصحاب تيار روبير لاكوست [1097] ، ممن جندهم أو احتفظ بهم المدير السابق الجنرال غروسان، ومنهم أيضا ضباط سابقون متعاطفون مع منظمة الجيش السري. وكلا الفريقين من أنصار " الجزائر الفرنسية "، يناصبون الديغولية العداء، ولا يغفرون ليدغول كونه " جعل الجزائر تضيع من يد فرنسا " قبل ثلاث سنوات. وهم في نفس الوقت يعتبرون بن بركة شخصا لا وزن له

1092 - القضايا القضائية الكبرى في القرن العشرين، منشورات دي باريس2002،(قضية بن بركة، صفحتا،44و45).

1093 - ظل المحامي جافري يؤمن دائما ببراءة الماحي، كما أقر بذلك المحلفون.

1094 - وأنا أقرأ كتاب زميلي، توقفت باستغراب أمام هذا الإقرار، فسارعت إلى لقائه واستفساره حولها، فأجابني : " لايمكن أن أقدم لك أي دليل، ولكنني مقتنع بما أقوله".

1095 - رسالة بتاريخ28 يناير موجهة إلى القاضي زولنجر: " أؤكد لكم أنني لم أُبلَّغ بمشروع اختطاف بن بركة قبل تنفيذه".

1096 - لخص زميلي بروغيي الوضعية جيدا في مرافعته : " باختصار، مر كل شيء كما لو كان الجميع ينتظر أن يتوصل بين الفينة والأخرى بخبر حلول بن بركة بالمغرب، مثلا، وخضوعه لمحاكمة علنية، فلماذا الخوف والانفعال؟(...) ولكن الاختطاف انتهى بالاغتيال، وعمَّ الذعر عندئذ، فإلى أي مستوى تصل جذور القضية؟".

1097 - الحاكم العام بالجزائر من فبراير1956 إلى1958.

و " ثوريا متشبعا بالفكر الماركسي "، الجنرال عما قريب ليحدثه عن مؤتمر القارات الثلاث، الأمر الذي يجب منعه بشتى الوسائل. والحال أن المنصرين داخل الفرع الفرنسي للأممية العمالية لسياسة الحلف الأطلسي وتوجهاته الكبرى، وبعضهم قريب جدا من وكالة المخابرات الأمريكية، كانوا يعادون أيضا سياسة ديغول اتجاه العالم الثالث... هكذا، فبعض العملاء لم يكن ليزعجهم اختفاء بن بركة، بعد انسحاب بن بلة من الساحة السياسية. وفرنسا مقبلة على استحقاق انتخابي حاسم، فلم لا انتهاز الفرصة لتوجيه ضربة قاضية للجنرال ديغول، أو على الأقل زرع لغم في طريقه يمنعه من التقدم؟ وها هي الفرصة تتاح لضرب عصفورين بحجر واحد، وتقديم خدمة لملك المغرب، و " أخرى " للجنرال ديغول. ورغم أن الجنرال وضع على رأس مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس الجنرال جاكيي بمهمة " تنظيف البيت الداخلي "، فإن هذا الأخير لم يفعل شيئا من ذلك، وقد يكون مرد ذلك إلى تأثير مدير ديوانه الكولونيل ماريان، أحد قدماء الجهاز.

ولا ننسى التذكير في هذا السياق بأن علاقة أوفقير بمثل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بالرباط، أو بالأحرى أحد مساعديه، الكابتان جاري، علاقة قديمة[1098] . ويتضمن ملف " ميسمسر" مذكرة(257) توضح أن " الاتصالات بين الكابتان جاري وأوفقير ستتخذ ابتداء من شتنبر1959، منعطفا جديدا لتصبح مقتصرة على ما له صلة بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، وتزامن ذلك مع الفترة التي تجذرت فيها المعارضة المغربية ممثلة في اليسار الراديكالي مع الانقسام الحاصل في حزب الاستقلال وولادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وطلب أوفقير من السفارة مساعدات في شكل معلومات سرية تمكن القصر من محاربة زعماء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل والحزب الشيوعي المغربي، وضمنهم في الصدارة المهدي بن بركة(...).وأعطى المدير العام لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس موافقته في14 سبتمبر، شرط أن يلتزم أوفقير بتوفير معلومات عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية(...). وسيظل أوفقير يزود هذا الجهاز حتى نهاية1960 بالعديد من المعلومات عن الأسلحة التي تتوصل بها جبهة التحرير الوطني(...)". ومع ذلك، فهذه الاعتبارات التي لاشك فيها لا تدل على التورط المباشر لهؤلاء العملاء.

هكذا يذكر جاكيي في رسالة وجهها إلى الوزير الأول[1099] أن: " السلامة البدنية للمهدي بن بركة لم تكن قبل اختطافه تهم مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس(...). ولو كان الاختطاف وقع في سويسرا أو مصر أو غيرهما، لكانت مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس قد سجلت الحدث وقدرت آثاره السياسية على (...) السياسة الداخلية المغربية(...) ولم تعمد مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس إلى إخبار السلطات الحكومية الفرنسية بوجود مشروع اختطاف بفرنسا، ومن باب أولى تنفيذه على أرض الواقع، لأنها لم تكن تتوفر على معلومات كافية تسمح لها بالوصول إلى مثل هذه النتيجة".

وفي " دراسة نقدية للمعلومات التي قدمها لوبيز" حُرَرت بعد الاختطاف، ورُفعت عنها السرية في12 نوفمبر2004 زعمت مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس أن: " بن بركة مهدد منذ سنوات عديدة، ولكن ليس أكثر من كل رؤساء دول العالم الثالث وزعماء المعارضة. وتتلقى مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس نتفا من معلومات متفرقة عن مشاريع اختطاف أو

[1098] - تعود صداقتهما إلى سنوات الدراسة، وعززها انتماؤهما إلى نفس الفرقة العسكرية خلال حملة إيطاليا.

[1099] - بتاريخ 13 يناير1966، رفعت عنها السرية في 10 يناير2000.

مؤامرات صحيحة أو كاذبة(...) قصد بث البلبلة في أوساط الرأي العام، أو ترهيب المعنيين بالأمر". وتشير هذه الدراسة إلى مذكرة 17 ماي وإلى مشروع "استعادة بن بركة "، فتقول: " هكذا يؤكد لوبيز المهمة المنوطة بالجنرال أوفقير في شهر أبريل 1965، وهي ربط الاتصال، بأمر من الملك (الخط السميك وم وضع الكاتب)، ببن بركة". ولكن، ماذا تعني " الاستعادة "؟ هل هي استعادة جسدية لمنع بن بركة من مواصلة تحركاته خارج الحدود المغربية؟هل هي استعادة سياسية لتمكين المعارضة من المشاركة في الحكومة المغربية؟(...) أوضح لوبيز في النهاية أن الجنرال أوفقير " لم يتردد في الإفضاء له برغبة الحكام المغاربة في وضع حد لتحركات بن بركة باستعمال طرق قد لا يرضى عنها القانون". لا شك أن هذه المعلومة دقيقة، ولكنها لا تعبر سوى عن رغبة لدى الحكومة المغربية. والسؤال، بأي وسائل؟(...) كان يستحيل أن يُستخلص من ذلك وجود خطة لتصفية الزعيم المغربي جسديا". وخلصت الدراسة إلى ما يلي: " يمكن القول إن المعلومات التي قدمها لوبيز لا تمكن بأي حال من الأحوال مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس من استخلاص فكرة وجود مشروع لاختطاف بن بركة في قلب فرنسا، ومن باب أولى أن يكون مصدر المعلومات متورطا في مشروع من هذا القبيل". وأيضا: " لم يلمح لوبيز ولو لحظة واحدة أن الأمر يتعلق باغتيال بن بركة".

وسيعمد الوزير الأول جورج بومبيدو إلى تكرار هذه الأفكار أمام الجمعية الوطنية[1100] : "(...) تم التدقيق في كل وثائق مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس واحدة واحدة. وليس هناك أي وثيقة تتضمن، في أي لحظة وبأي شكل، أدنى إشارة قد يفهم منها وجود خطر ما يتهدد بن بركة هذا الشخص ذا الحظ العاثر". مهما يكن، فبومبيدو هنا ينجز قراءة في تلك الوثائق أقل ما يقال عنها إنها مضلِّلة.

ونجد في وثيقة ثانية في السياق نفسه: " إذا تبين أن المشروع قائم فعلا، استنادا إلى تقارير 17 ماي و22 شتنبر و8 و12 أكتوبر، فيجب ألا يعزب عن البال أن بن بركة لم يكن لا لاجئا سياسيا بفرنسا، ولا مقيما بها، بل إنه لم يكن يحل بها إلا في زيارات قصيرة. فإذا كانت هناك نية للاختطاف، فإنه بالأحرى كان سينفذ في بلد أجنبي".

لا ننكر أن هذه التفسيرات مقنعة، ولكن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس لم تقدر حق قدرها المخاطر التي كانت تتهدد الزعيم المغربي، على افتراض عدم وجود نية مبيتة وراء ذلك التقصير؟ فهي لم تبلغ عنها، ولم تقم بأي شيء في اتجاه منع وقوع ما حدث. والحال أن هذا الجهاز وصل إلى علمه قبل بضعة أشهر أن شيئا ما يدبر في الخفاء ضد بن بركة. ومنذ يناير1964، طلب فوكار معلومات في هذا الصدد[1101]من جاكيي الذي أجابه: **" المعلومات التي يتوفر عليها الجهاز قليلة ولا يبدو أي رابط بينهما. ومع ذلك فهي تشكل قرائن يعتدَُ بها**(الخط السميك من وضع مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس): 1.تعبير بن بركة في بداية دجنبر1963 لأصدقائه السياسيين الفرنسيين عن مخاوفه(...).2. حلول الكابتان أحمد الدليمي، مدير ديوان أوفقير، في سويسرا مرات عديدة...3. طلب الجنرال أوفقير المدير العام للأمن الوطني من فرع البريد بالرباط عنوان بن بركة(...). وتورد مذكرة عثر عليها في ملف ميسمير[1102]أن: "

[1100] - في 6 ماي1966.

[1101] - " يحتمل أن يكون الجنرال أوفقير بصدد وضع خطط لاختطاف بن بركة. هل لدينا معلومات في هذا الصدد؟"، 21 يناير1964. أما جواب جاكيي فكان في 22 يناير1964.

[1102] - في 12 يوليوز1968.

مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس كانت تتوفر، بغض النظر عن تقريري17 ماي و22 شتنبر(...) في ملفات مصلحة التوثيق ومحاربة التجسس على معلومات دقيقة حول خطط لاختطاف بن بركة بتحريض من الجنرال أوفقير ومصالحه. وهذه المعلومات بُلِّغت للسيد فوكار بتاريخ22 يناير1964 في إطار " جواب على سؤال مطروح". **ويبدو مع ذلك أنها لم تبلَغ لمصالح الشرطة**(الخط السميك من وضع الكاتب). ولم يطلع على هذه العناصر، قبل4 مارس 1964، سوى الجنرال جاكيي ورئيس مصلحة محاربة التجسس وبعض مساعديه". وفي4 مارس1964، قدم تقرير إلى مدير البحث ثم إلى الجنرال غيبو Guibaud(...) الذي أعطى الأمر بعدم تبليغ ديوان وزير الدفاع".

وفي21 أبريل، عقد أوفقير اجتماعا بباريس بكريون مع " أصدقاء فرنسيين ". فهل كانت مذكرة المصلحة التي كشف عن محتوياتها بومون بيتران خلال المحاكمة تتضمن ما قاله أوفقير لمخاطبيه؟[1103]

وقد حررت فيما بعد " لجنة القراءة التابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس" بتاريخ 30 أبريل مذكرة بخط اليد تبدو دالة بل وتثير العديد من التساؤلات: " (فر3A- 2). هل حقا كلف الملك أوفقير بهذه المهمة؟ هذا الأمر أكده فرع7". وتخلص اللجنة إلى أن " الفرع يصر على استنتاجاته ويتحمل مسؤوليتها. فالأمر يتعلق حقا بمهمة هي من الخطورة بحيث استوجبت انتقال وزير الداخلية حينها خارج المغرب لمدة أسبوع كامل". وعندما استفسر الرئيس بيريز بومون في فبراير1967 [1104]، إلى تاريخ30 أبريل ولكن دون أن يقدم التوضيحات المذكورة أعلاه. وأردف قائلا: " بضعة أشهر بعد ذلك، وبالضبط في23 شتنبر بعث بها جاكيي إلى الوزير الأول في يناير1966 [1105] أن : " المصلحة تلقت معلومات أخرى تفيد أن جلالة الملك الحسن الثاني كانت له رغبة راسخة في تشكيل حكومة وحدة وطنية ستسيدعى المعارضة للمشاركة فيها". هل هذا تجاهل لواقع السياسة المغربية في تلك الفترة. أم تطوع مجاني للدفاع عن النظام بعد وقوع المأساة؟ فلا شيء من ذلك صحيح، كما بينتُ ذلك سابقا. وتكشف وثيقة سابقة[1106]عثر عليها في ملف " ميسمير" أن " لا أحد يمكنه الحديث عن ميثاق بين القصر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بينما هناك فعلا حوار بين القصر والاتحاد المغربي للشغل. أما مذكرتنا بتاريخ24 أبريل بعنوان " الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحسن الثاني"، فإنها على العكس، تبين أن اليسار المغربي يعتبر اقتراحات القصر فارغة من المعنى".

ولنستمع إلى بيير هنري باسكال، المكلف بمهمة في ديوان وزير الدفاع بيير ميسمير، والمكلف أيضا، مباشرة بعد صدور قرار إلحاق مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بهذه الوزارة، بمهمة الإشراف على التحريات حول ضلوع مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس في قضية بن بركة، وهو يحلل أمام القاضي رامائيل [1107] الملف الذي وضعه في هذا الصدد: " تبين لي بعد فحص مجموع الوثائق أن العبارة الصادرة عن الجنرال ديغول: " لم يقم الجانب الفرنسي سوى بامور ثانوية وغير مؤثرة" تعبر عن الحقيقة.وهذا الملف يثبت بالدليل الملموس أن دور

[1103] - رفعت السرية عنها في 12 نونبر2004، وأضيفت إلى الملف د2019)، رقم الوثيقة40875.

[1104] - في 16 فبراير1967.

[1105] - رسالة مؤرخة ب13 يناير1966، سبقت الإحالة عليها.

[1106] - بتاريخ 24 دجنبر1965.

[1107] - في 10 مارس 2008.

مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس في هذه القضية مرده فقط إلى تصرف فريق نخره الفساد وإلى خلل في القيادة. فهذه الأخيرة عجزت عن تبليغ معلومات حصلت عليها قبل سنوات حول فرضيات اختطاف المهدي بن بركة، إلى مصالح الشرطة وإلى السلطات السياسية".

قضية لوروا فانفيل

هو الوحيد من مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس الذي استُهدف أكثر من غيره، وتوبع أمام محكمة الجنايات بباريس، ليحكم عليه بالبراءة. مافتئ يعلن براءته ملوحا بمجموعة من الحجج، فقد ادعى أنه " ليس مختصا في الشؤون المغربية "، مع أن جزءا من أنشطته كانت لها علاقة بهذا البلد. هكذا كلف سنة1950 بتجهيز مركز ضخم للاستخبارات حول إفريقيا بالدار البيضاء، حيث نعثر أيضا على بصمات فوكار. مهما يكن، فقد ظل دائما يكرر أن المهمات التي كلف بها لاعلاقة لها بقضية بن بركة. وهذا لايمنع أنه سافر إلى المغرب برفقة لوبيز، وكان يعرف العديد من الشخصيات التي ورد اسمها في " القضية ". وهو أيضا من أخبر جاكيي بتاريخ 2 نوفمبر بوجود الماحي بالمدرسة العليا للتجارة. فكيف علم بذلك؟

وهو الذي كلف أحد عملائه[1108] في مستهل شهر أكتوبر بحجز غرفة لزوجة أوفقير في فندق فرني في الدائرة الست عشرة... ومن الأكيد أنه كان يولي أهمية بالغة لعلاقة الصداقة بين لوبيز وأوفقير، وكان يشجعه على الاهتمام بالقضايا المغربية، ولكن ذلك، كما قال: " لضمان الامتيازات التي قد تنتج عن ذلك لصالح مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس" [1109].

وذكَر أيضا أن " مصلحته كانت مكلفة بالبحث عن المعلومات بوسائل خاصة(...)، ولكن دراسة تلك المعلومات وتأويلها واستثمارها كان موكولا لمصالح أخرى ذات الاختصاص الجغرافي"[1110]. وأوضح أنه كان " مكلفا فقط بتقديم تقارير عن حلول المهدي بن بركة بمطار أورلي في إطار هدف شامل وهو تتبع ملف مؤتمر القارات الثلاث". وقدم كمثال عن ذلك : " الوثائق المرتبطة بالاجتماع الإعدادي للمؤتمر التي حملها معاونه المتطوع في شتنبر1965، في محفظة الشتوكي بعد عودته من القاهرة، ليتم تصويرها".

وظل يردد أن نشاطه اقتصر على ذلك الجانب، ولم " يطلب فقط من لوبيز أن يقوم بمهمة خاصة متعلقة بالمهدي بن بركة"، ولكنه آخذه على كونه قدم له فيما بعد " ما يكفي من المعلومات التي تمكنه عند الضرورة من الادعاء أنه تحرك في إطار مهمة الاستخبار حول المغاربة التي كان مكلفا بها". بل إنه ذهب حد التصريح أمام فريق الدفاع الممثل للطرف المدني، خلال المحاكمة الأولى، أن لوبيز ليس تابعا له، لأن المعاون المتطوع لا يحصل على أجر مقابل عمله. ها هو يتمادى في كذبه ويقدم جوابا لا أساس له من الصحة، فنحن نعرف أن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس كانت تمنحه 500 فرنك كتعويض شهري منذ يونيو1961.

وفي إطار الطعن الذي تقدم به أمام مجلس الدولة، وجه أصابع الاتهام، دون جدوى، إلى " السيدين بومون ومورفان اللذين ثبثت مسؤوليتهما في هذه القضية" [1111]. قد يكون ذلك صحيحا، ولكن عن أي مسؤولية يتحدث؟ ولا ننس أن اوروا وبومون تبادلا التهم خلال المحاكمة الأولى

[1108] - جلسة التحقيق مع فرانسوا جياكومو من قبل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، في 15 فبراير1966.

[1109] - محضر الاستنطاق في 11 مارس 1966.

[1110] - نفس المحضر،ص.3.

[1111] - صفحات 2و3و6و8و10.

بعنف وقوة، وحاول كل واحد منهما تحميل الآخر مسؤولية الأخطاء التي ارتكبها هذا أو ذاك. وفي جلسة السبت فاتح أكتوبر1966، خرج لوروا عن طوره ولوح بالكشف عن معلومات مهمة، ولكنه صباح يوم الإثنين، تمالك نفسه واسترجع هدوءه، ولم ينبس ببنت شفة.

وقال : "ما كان لهذه القضية أن توجد لو أن المصالح المكلفة بمراقبة الأسماء في السجلات قامت بعملها كما يجب(...). وكان لزاما إخضاع كل الأسماء المذكورة في السجلات الوطنية المتاحة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، من بن بركة وفيغون وبرنيي والشتوكي ولومارشان والدليمي وغيرهم، إلى البحث المدقق. ووحدها المصالح التي توصلت بتقاريري كانت تتوفر على سلطة القيام بذلك(...) ولو كانت تلك الإجراءات قد اتخذت، فلا شك أن اجتماع الأشخاص المذكورين أعلاه كان سيؤدي إلى إجراء تحريات لدى المخبر أو وسيط مصلحة مختصة تابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس أو للشرطة".

وكتب إلى القاضي زولنجر محتجا ضد استمرار اعتقاله مؤكدا أن " كل من رفضوا دراسة واستغلال التقارير التي أرسلتها لهم، يُعدَُّون بحكم رفضهم مسؤولين مباشرة عن اختفاء بن بركة".

ولا نملك سوى أن نقر أن الأمر يتعلق فعلا بخطأ جسيم ارتكبته المصالح المعينة، في نوع من التقصير لا يفسره سوى " التواطؤ السلبي " لبعض المصالح التابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس.

إضافة إلى ذلك، كشف فانفيل عن " واقعتين حقيقيتين ظلا دائما سرا " ، وهدفه من ذلك " فهم قضية بن بركة، وأيضا موقف لوبيز والأشخاص الذين شاركوا فيها:

1. بن بركة كان هدفا لمصلحة " العمل والتحرك "، وقد تتبعت من موقع الملاحظ(...) استحداث هذه المصلحة، وتحديد مهمتها المتمثلة في تحييد بن بركة. ولا أدري ما آلت إليه هذه المهمة التي جرت أطوارها خلال حرب الجزائر.

2. صحيح أن إنجاز مثل هذه المهام يتطلب الاستعانة بما أطلق عليهم خلال المحاكمة اسم "المرتزقة" (...). وقد تم استخدامهم وخاصة في المغرب[1112] ومن الدلالة بمكان أن يكون بينهم جو عطية وبوتشيش. وهناك أمر آخر لا يخلو أيضا من دلالة ويتمثل في شغل لوبيز منصب رئيس إنزال لدى الخطوط الجوية المغربية(...). هكذا يجب أن ننظر إلى علاقات لوبيز ب " المرتزقة"، وهي علاقات حرص لوبيز دائما على إخفائها عني".

ومع ذلك، يجب أن نتحرز من بعض الأقوال التي أدلى بها في إطار هذا الطعن[1113] : " في الفترة التي رقعت فيها القضية، لم تعد مشاركة لوبيز في أنشطة المصلحة منتظمة، لأنه كان قد نقل منها(...)، وخاصة أنه أصبح منذ بضعة أشهر بطلب رسمي من الحكومة تابعا لمديرية الأمن بباريس". ويبدو أن صاحبنا خانته ذاكرته حيث " نسي " أنه في 26 يونيو1965 كتب إلى الجنرال جاكيي ممتدحا لوبيز، مطالبا بأن يحافظ على علاقاته بالمغرب، لكونه " مصدرا هاما لمعلومات بالغة الأهمية". و" ينسى " أيضا كل التقارير التي سلمها له لوبيز، والمحادثات الهاتفية التي جرت بينهما منذ ربيع1965. وهو ببساطة يسعى لرد الصاع صاعين للشرطة التي سبق أن اتهمه.

[1112] - سنة1955، انظر أعلاه.

[1113] - مذكرة لوروا فانفيل الموجهة إلى مجلس الدولة،ص.8، وقد قدمت للقاضي رامائيل جلال جلسة الاستماع بتاريخ 20 دجنبر2006.

وخلال المحاكمة الأولى[1114] ، سيذهب حد القول "(...) ليس علي أن أوجه أوامر للوبيز، إنه ليس تابعا لمصلحتي، إنه مجرد مخبر ونستعمله"، وسيجيبه لوبيز: " أنا عميل تابع للوروا، وكنت رهن إشارة المصلحة ليل نهار".

وهناك واقعة أخرى[1115] نرى لزاما التوقف عندها، فقد أوضح فانفيل أن أحد مساعديه قدم له ملفا يتضمن تسجيلا لمكالمات هاتفية بحوزة مديرية الأمن بباريس: " يتعلق الأمر بمكالمات عديدة تكشف عن وجود لقاءات حميمة بين وزير مهم وامرأة تدعى مارسيل ر. بمنزل شخص يسمى جو أوحانا(...).ولا يخامرني الشك أن هذه المصلحة سجلت كل هذه الوقائع، ووضعت، طبقا لما هو معمول به، بيانات عن كل الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في المكالمات. والحال أن الجميع يعرف أن بن بركة، كما ذُكر ذلك أيضا خلال المحاكمة، كان قد نزل بمنزل السيد جو أوحانا. كيف نفسر إذن عدم الربط بين هذه الوقائع؟ وكيف نتصور أن السلطات القضائية عندما قررت استدعاء أوحانا للشهادة، وجدت أنه سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟هل يتعلق الأمر بخطا أم بإهمال أم بعجز؟(...) كانت مديرية الأمن إذن تتوفر على كل العناصر التي تجعلها تبادر إلى إجراء التحريات اللازمة(...) ولنتذكر هنا أن الحكومة كانت صرحت " بعدم وجود أي مكالمات هاتفية "، و "عدم وجود جواسيس"...

وقد ذكَّر لوروا فانفيل في تصريح أمام القاضي زولنجر بمذكرتيه بتاريخ 17 ماي و22 شتنبر المسلَمتين للمصلحة المختصة في أعقاب المعلومات التي تلقاها من لوبيز: " (...)لم أتلق أي إشعار بالاستلام،ولم يحدثني أحد أبدا فيما بعد عن مذكرتي. ومع ذلك، وصل إلى علمي أن رئيسي بومون اعتبرها بالغة الأهمية، لهذا بادر إلى إرسال نسخة منها إلى المصلحة المكلفة بالعلاقات مع الشرطة. **وحسب علمي، فهذه المصلحة لم تر من الضروري إخبار الأمن الوطني ومديرية الأمن بباريس،ناهيك عن وزارة الشؤون الخارجية أو ديوان الوزير"**[1116] .(الخط السميك من وضع الكتاب). وفيما بعد، سيخبر المدير الجديد لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس الجنرال غريبو قاضي التحقيق أن " ليس من عادة المصلحة أن ترسل إشعارا بالاستلام"، ولكنه لم يذكر شيئا عن مصير المذكرة المرسلة إلى المصلحة بشأن العلاقات بالشرطة.[1117] أليس هذا دليل آخر على الخلل الذي تعاني منه بعض مصالح الشرطة، أو بالأحرى على " توطؤها السلبي "؟ونحن نعرف أيضا أن الجنرال جاكيي لم يعلم بوجود هاتين المذكرتين إلا بعد الاختطاف.[1118]

ويصعب أكثر أن نفهم هذا التقصير المزدوج ونحن نتذكر أن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس كانت " على علم بحادثة السير التي كان بن بركة ضحيتها في نونبر1962 بالمغرب، تلك التي تقول بعض الإشاعات إن وراءها الإدارة العامة للأمن الوطني ورئيسها أوفقير، وكانت على علم أيضا من مصادر غير متطابقة بالمخاوف التي كانت تنتاب بن بركة حول سلامته البدنية، إضافة إلى محاولة الاختطاف التي تعرض لها بجنيف" [1119] . ولنفترض جدلا أن مصالح الشرطة لم تكن تتوفر على معلومات كافية عن بن بركة، وهو أمر مستبعد في نظرنا، فنحن نعرف أن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس كان بحوزتها ملف ضخم عن الزعيم

[1114] - في جلسة 16 شتنبر1966.

[1115] - المذكرة التي قدمها فانفيل إلى مجلس الدولة،ص.16،مذكورة سابقا. والواقعة أيضا سبق ذكرها.

[1116] - محضر الاستنطاق بتاريخ 11 مارس 1966،ص.5.

[1117] -جلسة الاستماع للجنرال غريبو في 9 مارس1966،ص.3.

[1118] - تم الاستماع إليه من قبل القاضي زولنجر في 20 دجنبر1965.

[1119] - جلسة الاستماع للجنرال غريبو في 9 مارس 1966،ص.3.

المغربي. هكذا نجد ضمن الوثائق التي رفعت عنها السرية ملفا من أربعين صفحة[1120] يرصد كل تنقلات بن بركة ولقاءاته ومختلف مسؤولياته بالمغرب وفرنسا، وفي كل البلدان التي حل بها من1954 إلى 1965، سنة بعد سنة وشهرا بعد شهر، بل وغالبا يوما بعد يوم.وقد تم في السنة الأخيرة رصد 25 تنقلا، إضافة إلى اللقاءين اللذين أجراهما بكل من القاهرة وجنيف. ونعثر أيضا على تساؤل " فيغون حول الدور الذي جعله الشتوكي يقوم به في القاهرة". و "29 أكتوبر: بن بركة يختطف بباريس". والغريب أننا لا نعثر بعدها على أي إشارة إلى " اختفاء " بن بركة. هل يتعلق الأمر بخلل في النظام، أم بنية مبيتة في التستر على تطورات طارئة قد لا تكون غير متوقعة، ولكنها معروفة؟[1121]

ونجد أيضا ورقة خاصة ب " المهدي بن أحمد بن محمد بن بركة، المعروف بالمهدي بن بركة"، وتحليلا للمعلومات المتعلقة به المحصَل عليها منذ يناير1963، ودراسة نقدية للمعلومات التي قدمها لوبيز مما أشرت إليه آنفا، وجردا من اثنتي عشرة صفحة لمساره السياسي [1122] . أقتطف منها ملحوظتين هامتين: " عندما اندلعت أحداث الدار البيضاء، سرعان ما وجهت إليه أصابع الاتهام، من منطلق أنه يشكل " الحائط القصير"، ولكن سرعان ما تبين أن مسؤولية " التفجر " لا يمكن أن تنسب إليه" (ص.9). ونجد أيضا: " يبدو المهدي بن بركة حقا نموذجا للثوري الدولي. وهذا المبرز في الرياضيات(؟) المتأثر كثيرا بالماركسية، استطاع ان يوظف الشعور الوطني لمحاولة إقامة مجتمع اشتراكي في المغرب. وقد استعمل من أجل ذلك كل الوسائل، كما أن المنظمة الإرهابية التابعة له كشفت عن وحشية ما بعدها وحشية(...)". ومما ورد في هذه الوثيقة: " قاد أعمالا فعالة أحدثت أثرها خاصة بإفريقيا، بفضل الموارد المالية التي تتهاطل عليه بسخاء، والاتصالات المستمرة التي يجريها بالأنظمة ذات الإيديولوجيا الماركسية. ويشكل الدور الذي كان ينوي القيام به في هافانا، عن طريق رئاسة مؤتمر القارات الثلاث، دليلا قاطعا على أن بن بركة اضطلع بدور بالغ الأهمية في الانقلابات التي حصلت في مختلف بقاع العالم".(ص.12).

وهناك دليل آخر في نظري على " التواطؤ السلبي " لمصالح وأجهزة المخابرات، غذ كيف يعقل أن يخضع الزعيم المغربي لمراقبة لصيقة لأكثر من عشر سنوات، بما في ذلك يوم29أكتوبر، حيث إن عميلا من الاستخبارات العامة كان حاضرا في شارع سان جرمان، ل "يصل إلى علمها " فيما بعد خبر الاختطاف، ولا تبادر مباشرة إلى التحرك؟ وسيكتفي وزير الدفاع بتقديم الجواب الآتي للقاضي زولنجر[1123]: " لم تتوصل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بأي معلومة مسبقة تتعلق بوصل المهدي بن بركة والجنرال أوفقير إلى باريس يومي29 و30 أكتوبر على التوالي. مهما يكن، فليس من اختصاص مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ان تتخذ

[1120] - ملف مؤرخ ب8 يناير 1966، إلى جانب وثائق أخرى تخص بن بركة رفعت عنها السرية في 20 يناير2000.

[1121] - ولا غرو أننا لا نجد أي ذكر للكلام الذي قاله فيغون للوبيز في 10 أكتوبر ورده هذا الأخير في اليوم الموالي على مسامع لوروا فانفيل.وفي هذا الصدد، سيدلي لوبيز بالتعليق الآتي أمام القاضي بانسو في 26 يناير1976، أي بعد خروجه من السجن : " هكذا أحيط فانفيل علما بما ينوي فيغون فعله، فعمد إلى صياغة تقرير قدمه لمصلحته، ولكن في وقت لاحق متأخر، بل وربما بعد اختطاف بن بركة. وهنا مكمن الغرابة في موقف فانفيل الذي لم يحرر تقريرا في هذا الموضوع، ولا حول مكالماتي الهاتفية اللاحقة(...). ولا يمكنني الجزم أكان موقفه ناتجا عن إهمال أم نية مبيتة. مهما يكن، فإن ذلك أدى إلى تعقد القضية، وساهم بقسط وافر في تحميلي مسؤولية أفعال لا يد لي فيها".

[1122] - رفعت السرية عنها في 10 يناير2000.

[1123] - في 12 ماي1966.

إجراءات أمنية تهم هذين الشخصين، إن إجراءات الحماية أو المراقبة ليست من صلاحيات هذا الجهاز".

وفيما يتعلق أيضا بفانفيل، يُطرح سؤال أساس حول ما قام به صباح يوم29 أكتوبر. وحسب سائقه[1124] ، فإنه أخذه من منزله حوالي الساعة التاسعة صباحا نحو مطار أورلي، لوضع ترتيبات وصول الجنرال جاكيي من البرتغال في الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة صباحا. أما ما بين الساعة التاسعة والنصف والثانية عشرة زوالا فإنه " يجهل ما فعله وأين ذهب حينها. وفي منتصف النهار كان وحده، وطلب مني أن آخذه إلى مطعم صغير بأتيس مونسmons– Athis. وقد تناولت أنا أيضا غدائي هناك، ولكن في قاعة أخرى". أما فانفيل، فقد صرح للقاضي زولنجر[1125] : " لم أجد لوبيز في مكتبه. وفي غيابه، طلبت من عميل آخر لنا وهوالسيد بلاجيا Plagias المسؤول عن قسم السلع بشرطة إير فرنس أن يرافقني لوضع الترتيبات العادية. وما بين الساعة العاشرة والنصف والحادية عشرة صباحا، وصل كولونيل بالقيادة العامة وكابتان بديوان الجنرال جاكيي. تم استقبال الجنرال بطريقة عادية(...) استأذنت بالانصراف(...) ورافقت السيد بلاجيا إلى مكتبه، وبعد ذلك، ذهبنا لتناول وجبة الغداء في مطعم لاشومبير بأتيس مونس. وشاركنا السيد " جاك " هذه الوجبة(...)".

لم يكشف فانفيل عن اسم الكولونيل والكابتان.والحال أن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس قدمت سردا للوقائع يتبين منه أن " الكولونيل مرسيي والكابتان لوزي وصلا إلى مطار أورلي حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا، والتقيا بفانفيل، وظلا معه حتى الساعة الثانية عشرة وخمس عشرة دقيقة بعد الزوال" [1126] . هل نحن أمام أندري مارسيل مرسيي الملقب بماروويMareuil؟ يتعلق الأمر إذن برئيس " اليد الحمراء"، المنظمة السرية " التي تتمتع باستقلالية كبيرة، ولكن تحت وصاية لصيقة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس" [1127]، وكانت مكلفة بتصفية القادة المغاربيين بل والفرنسيين ممن يساندون جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وعن أي شيء تحدثوا طوال أكثر من ساعة؟ صحيح أن أحد الأعضاء سابقا [1128]باليد الحمراء صرح فيما بعد قائلا: " هذه القضية من ألفها إلى يائها وصمة عار. لو كنا كلفنا بتدبير قضية بن بركة، لما كان وقع شيء من هذا القبيل. لقد كنا مجموعة من المحترفين، ولم نكن أوغادا"، ولكن ذلك لا يغير من شيء فيما يخص لقاء فانفيل بمرسيي، خاصة وأن عضوا سابقا في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، وهو تيروThyraud الملقب بفوسجوليVosjoli يتهم في مذكراته[1129] الصادرة بالولايات المتحدة الأمريكية الكولونيل مرسيي بكونه المسؤول عن اختطاف بن بركة، بطلب من الشتوكي. ومع ذلك، قدمت لوكانار أنشيني الخبر[1130] ، وأعقبته بالتساؤل الآتي: " أهذا صحيح أم كذب؟ لا احد يدري".

1124 - رسالة محفوظة بالشمع، مؤرخة في 15 فبراير1966، أضيفت إلى ملف " ميسمير" الذي رفعت عنه السرية سنة2007.

1125 - جلسة التحقيق في 13 ماي1966.

1126 - سرد للوقائع من إنجاز مصلحة الأمن التابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس في 21 نونبر1065. والغريب أن هذه المذكرة لا تشير إلى وصول جاكيي في الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة من البرتغال. هل يكون فانفيل استقبله، رغم أنه ينكر ذلك؟

1127 - اليد الحمراء، أنطوان موليرو، مرجع مذكور،ص.28.

1128 - نفسه ،ص.78.

1129 - سنة1970 بمنشورات " ليتل براون"، بعنوان " لاميا، وهو الاسم الحركي الذي يعرف به في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس،ص325.

1130 - في 25 نونبر1970.

إضافة إلى ذلك، كشفت مذكرة مكتوبة بخط اليد[1131] لا تحمل أي توقيع أن " لوروا فانفيل تناول وجبة الغداء يوم29 أكتوبر مع ثلاثة أشخاص(لم يذكر سوى اثنيت) بمطعم لاشومبير بأتيس مونس. وغادر مائدة الطعام ثلاث مرات في هذه الجلسة، ليكلم هاتفيا لوبيز.وفي غضون ذلك، كان لوبيز يحاول الاتصال به من مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس(رسالة دون بيدرو إلى توماس). ويمكن العثور على هذه الاتصالات في بيان المكالمات الهاتفية التي أجريت ذلك اليوم، الخاص بمطعم شومبير". هل قامت مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بتحريات في تلك الفترة؟ أشك في ذلك.

وبغض النظر عن المتابعات القضائية، فقد أمر الجنرال جاكيي بإجراء تحقيق إداري، ذلك أن رئيس مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس[1132] قيل له- لأحد يعرف من هو القائل- أن " الجميع فر وزارة الداخلية كان يعتقد أولا أن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس كانت على علم بالاختطاف، وأنها ثانيا أمنت التغطية للعملية، وأنها ثالثا أعطت الضوء الأخضر لتنفيذها". وخلال جلسات التحقيق ههاته، ظل فانفيل يكرر أنه بريء من المنسوب إليه[1133] ." أؤكد أن مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس والمصلحة السابعة والسيد فانفيل لا علاقة لهم من قريب أو بعيد بهذا الاختطاف. أسم بشرفي على صدق ما أقول". وكان المدير العام قد وجه إليه قبيل ذلك السؤال التالي[1134] : " مع كل المعلومات التي كانت بحوزتك(...)مع وجود قرائن مهمة تدل على نية السلطات المغربية في اعتقال بن بركة بل وتصفيته، أستغرب أنك احتفظت بذلك لنفسك، ولم تخبر المصلحة الثالثة أ، بل لم تخبر حتى مدير البحث، والآن وقد وقع الاختطاف...". ولا يخلو في نظري الجواب الذي قدمه فانفيل من دلالة: صحيح أن هذا الأمر بغير كل المعطيات...وأنا لا أنكر أن الواجب كان يحتم علي التبليغ عما أعرفه. ولكن هناك شيء لم أكن أتوقعه، وهو مجيء بن بركة إلى فرنسا(...)هذا هو المشكل بالنسبة إلي". يعني فانفيل ضمنيا بكلامه عدم مبالاته " بما كانت السلطات المغربية تنوي عمله"...خارج فرنسا. يقول ذلك على الأقل لتبرئة ساحته.

وينحو بيان معلومات صادر عن المصلحة الرابعة/ أ المنحى نفسه[1135] ، حيث نقرأ فيه: " لم بر في تقرير المصلحة السابعة بتاريخ 22 شتنبر سوى مصدر لبعض المعلومات لا أقل ولا أكثر، حيث إنه يكمل ما نعرفه حول أنشطة بن بركة والمعلومات المتعلقة بعودته المحتملة إلى المغرب(...) في الحالة التي قد يستأنف فيها تحركاته السابقة المعادية لفرنسا، خاصة في علاقة بالشيوعية" (كذا).

وهناك قضية أخرى يثيرها فانفيل[1136] وتتعلق بالجواسيس: "أظن أن بيت القصيد يكمن هنا...فلوبيز كانت له حظوة خاصة لدى بونشارديPonchardier، ولكنني لم أعرف، ولم أسع تأدبا إلى معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين بونشارديي الذي أكن له حبا خاصا ولوبيز. وتبين لي أن شخصا آخر هو السيد كاركاسون (لودك)Carcasson من المخابرات، هو أيضا يكن للوبيز حبا خاصا(...). وفي منصف النهار، جلست برفقة كاركاسون أنتظر السيد كاي في نادي سان

1131 - مؤرخة ب23 مارس1966، عثر عليها ضمن الوثائق المحفوظة بالشمع الحاملة رقم2، والمضافة إلى ملف " ميمسير".

1132 - جلسة الاستماع الأولى لفانفيل في 22 نونبر1965،ص1. رفعت عنها السرية في 12 نونبر2004.

1133 - نفسه،ص.8.

1134 - نفسه، صفحتا،17و18.

1135 - في 4 يناير1966، رفعت عنه السرية في 12 نونبر2004.

1136 - جلسة الاستماع الأولى إلى فانفيل في 22 نونبر1965، صفحتا 11و12، رفعت السرية عنها في 12 نونبر2004.

بيرSaints-Péres بدون كاميوDon Cmillo، محتسيا كأسا من الشراب..."والسؤال، لماذا أشار فانفيل في تقريره بتاريخ22 شتنبر إلى شخص يسمى "لومارشان مجهول الهوية "، مع أنه كان طبعا يعرفه، فقد التقى به مرارا وتكرارا بهذا النادي حيث كان لومارشان يلتقي بأصدقائه لتبادل أطراف الحديث؟ علاوة على أن لوبيز أخبره أن الأمر يتعلق بالمحامي النائب البرلماني الذي قُدَم له في مطار أورلي. ومع ذلك لن يتورع فانفيل عن التصريح أمام قاضي التحقيق بالقول[1137] : "...وجرى ذكراسم السيد لومارشان. وهو شخص لا أعرفه، ولم يسبق لي أن رأيته".

وقال الجنرال جاكيي لقاضي التحقيق زولنجر[1138] عن لوروا فانفيل: " كان فانفيل همزة وصل لوبيز بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس(...). فهو الذي جعله يلتحق بهذا الجهاز وحرص أن يتعامل معه وحده. وعندما سأل أحد ضباط الشرطة(عميد الأمن لوبون في 31 أكتوبر في الثانية عشرة وخمسة وأربعين دقيقة بعد الزوال) بعد اختطاف بن بركة إن كان هناك ضابط مكلف بهذه القضية، كان لزاما في نظري على فانفيل ألا يجيب بالنفي، وخاصة وأنه كان تلقى في تلك اللحظة مكالمة هاتفية من لوبيز من بلغراد. كان عليه فيما أحسب أن يخبر رئيسه المباشر، أو مدير ديوانه، إن لم يكن موجودا، أو يخبرني شخصيا إن تعذر عليه الاتصال بهذين الأخيرين. فلقد كنا جميعا بباريس وكانت هناك إمكانية للاتصال بنا في أية لحظة". وبينت التحريات التي واصلها الجنرال غيبوGuibaud أن[1139] " السيد فانفيل ارتكب العديد من الخروقات التي تنتهك القواعد المعمول بها في الجهاز/ وهي:

- انتهاك قواعد الأمن والتلاعب عن طريق ربط علاقات صداقة متينة بمخبره،

- عدم احترام "قاعدة رفع التقارير" التي تنص على ضرورة تحرير تقرير وتقديمه للمسؤولين حول كل المعلومات المتحصلة عن طريق المخبرين. والحال أن السيد فانفيل لم يتقيد بهذه القاعدة يومي 8 و12 أكتوبر، وأيضا فيما يخص تناوله الغداء سابقا مع لوبيز والماحي والشتوكي بشارع أوبركامبفOberkampf،

- عدم احترام "قاعدة تحرير التقرير مباشرة" عندما يتعلق الأمر بمعلومة هامة(وخاصة المكالمة الهاتفية يوم31 أكتوبر التي تلقاها من لوبيز).

وفي الواقع، لم يكشف فانفيل عن وجود هذه المكالمة إلا صباح يوم2 نونبر لمدير الديوان ماريينMarienne، واسمه الحركي مورفانMorvan، ثم للجنرال جاكيي. وعندما وُجِّهت له ملاحظة مفادها أننا اليوم في 2 نونبر، معناه أنك تتوفر على هذه المعلومة منذ يومين، ومع ذلك لم تخبر بها أيا كان(...)، اكتفى بالجواب الآتي: " صحيح، ولكنن لم أفعل" [1140] .

وأضيف إلى ذلك المذكرة المكتوبة بخط اليد التي تلقاها يوم22 أكتوبر أحد أعوانه قصد تحرير تقرير للقسم الثالث أ، وأيضا نسخة لمذكرة أخرى، وقد توصل فانفيل بهمت صباح 2 نونبر[1141]،

[1137] - جلسة الاستماع بتاريخ 22 نونبر1965،ص.12.

[1138] - في 7 ماي1966.

[1139] - فبراير مذكرة داخلية في 24 فبراير1966، رفعت عنها السرية في 12 نونبر2004.

[1140] - لقاء تم يوم24 يناير1966 بين السيد ماريين والسيد بيسطو. وفي نهايته، نساءل ماريين : "لنعد إلى حالة فانفيل، أجهل الأسباب التي دفعته إلى التصرف على هذا النحو"(...). صحيح أن طموحه لا حدود له(...)، وهو يتقاضى عن عمله راتبا سنويا مقداره 5 ملايين فرنك قديم. وهو راتب محترم. لماذا إذن شارك في العملية طمعا في المال؟ هل هناك تنسيق بين لوبيز وفانفيل؟ ما هي الغاية منه؟ أجد نفسي عاجزا عن الإجابة".

[1141] - انظر أعلاه(المواجهة بين لوروا فانفيل وديسوره شوسيDesormes- Chaussée حول "المغاربة الأربعة الذين حلوا بباريس قصد الالتقاء ببن بركة وتقريب وجهات النظر بينه والملك"، أو بالحرى "من أجل اغتياله")

وبعدها لن يظهر لهما أثر [1142]. وكل هذه الوقائع الأخيرة تبين فيما يبدو أن فانفيل كان على علم بما يُدبَر في الخفاء ثمانية أيام قبل الاختطاف، وبالتالي فإن التهمة الموجهة له " بعدم التبليغ عن جريمة " لا غبار عليها[1143]. ولا ننس كذلك رسالة لوبيز عن طريق بواطيل في نفس اليوم الذي وقعت فيه عملية الاختطاف، أي 29 أكتوبر. وسيظل فانفيل متشبثا بإنكار هاتين الواقعتين الهامتين.

ويبقى أن العدي من الأعضاء السابقين في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس يعتقدون أن لوبيز تلاعب بمخاطبه الرسمي في هذا الجهاز وورطه في تلك الجريمة. وإذا استحضرنا طبيعة شخصيته وخاصة اعتداده بنفسه، وتعمده الاستخفاف ببعض الجوانب رغم أهميتها، سهُل علينا أن نقول إن فانفيل مذنب، ولكن دون قصد.

مهما يكن، فإن أوجه التقصير هاته هي التي جعلت رؤساءه يقررون وضع حد لنشاطه داخل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس يوم18 يوليوز1967، لأنه " لم يعمد إلى إخبار رؤسائه والسلطات المكلفة بالتحقيق بالمعلومات الدقيقة التي كانت بحوزته حول اختفاء السيد بن بركة، ولأنه التزم الصمت حتى يوم 3 نونبر"، وهو القرار الذي أكده مجلس الدولة.

لقي العديد من العملاء الثانويين بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس أو العملاء المتطوعين نفس مصير فانفيل في الأشهر التي تلت " اختفاء " بن بركة، ومنهم جان بيير لونوار مساعد فانفيل، ودانييل بوجي صحفي سابق معتمد لدى الشرطة القضائية، وصديق لكل من لوبيز وسوشون، وكان من رواد نادي فيودي لا فييل Vieux de la Veille الأوفياء، ورولان لورانتان المسؤول عن مصلحة السلع بشركة الطيران إير فرانس ببوورجي: " مخبر قدم(مع ذلك) خدمات جليلة منذ عشرة سنين تقريبا، بتفان كبير" [1144] ،ولكنه " لم يتمالك لسانه وتفوه بكلام غير مسؤول في الفترة التي وقعت فيها " القضية". (ثارت حفيظته في حضور أشخاص لا ينتمون إلى مصلحة التتثيق الخارجي ومحاربة التجسس بسبب ما اعتبره عجزا من قبل هذا الجهاز على حماية لوبيز الذي تصرف مع ذلك امتثالا لأمر وُجِّه له) [1145].

ومن بين المعلومات التي كشف عنها باسكال في جلسة الاستماع إليه أمام القاضي رامائيل[1146] : "يمكنني أن أمدكم بوثيقة مكتوبة بخط اليد غير محفوظة، مرفقة بملف إرسال من مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بتاريخ14 شتنبر1966، وهي رسالة إلى ج.ب(...). وربما وجهت إلى جان بيير لونوار. وفيها يرد اسم شخص قد يكون جورج فيغون، كما أنها تنسب إلى لوبيز حكاية حول ملك المغرب وسويسرا". وأقتطف هنا من هذه الوثيقة ما يلي: "العزيز ج.ب، سافر صديقنا ج. إلى سويسرا مساء الاثنين. وقد قام أ.ل بوضع نظام لاستعادة ما تركه صاحب الجلالة، ولكن هناك دون ذلك عقبات كثيرة(...)". وفي الواقع، نعرف أن جورج فيغون سافر إلى سويسرا يوم الاثنين 20 شتنبر1965، وأن لوبيز حل هناك في اليوم الموالي لوصول فيغون إلى ذلك البلد في تاريخ آخر، وتحديدا في 6 أكتوبر...

[1142] - لن يصل هذا الحادث المزدوج إلى علم رؤساء فانفيل إلا في شهر يناير1966، ولكن صاحبنا سيظل ينفي ذلك في كل جلسات التحقيق التي خضع لها داخل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، رغم وجود شهود عيان.

[1143] - حكم عليه بالبراءة يوم5 يونيو1967، ولكن لا ننس أن المحلفين كانوا يرغبون في تبرئة كل الماثلين في قفص الاتهام بسبب الأحداث التي كانت تعرفها منطقة الشرق الأوسط.

[1144] - بيان تسريح عميل، رفعت عنه السرية في 12 نونبر2004.

[1145] - مذكرة السيد رئيس المصلحة السابعة في 26 فبراير 1966.ص.7، رفعت عنه السرية في 1é نونبر2004.

[1146] - في 15 أكتوبر2007.

ويردف باسكال قائلا[1147] : "أثارت هذه المذكرة انتباه وزير الدفاع الخاصة، لهذا قرر تبليغ فحواها إلى الوزير الأول، ليقرر هذا الأخير ضرورة حفظها. وتراني أميل إلى الاعتقاد أن قرار الوزير الأول ناتج عن كونه علم بمضمونها في وقت متأخر، بينما المسطرة القضائية كانت قد قطعت أشواطا متقدمة. وربما تم الاعتقاد أن استئناف هذه المسطرة اعتبار للمستجدات قد تكون له تبعات سياسية غير مرغوب فيها".

ويبدو لي أن استعمال الحرف الدال على الاحتمال " ربما" هو من قبيل التورية والتخفيف ليس إلا. فجورج بومبيدو تستر على هذه الوثيقة التي اعتبرها بالغة الهمية. وكان لزاما عليه أن يرسلها إلى رئيس محكمة الجنايات بباريس الذي قد يعمد إلى استدعاء لوبيز الموجود في قفص الاتهام بالمحكنة وبوجي ولونوار للإدلاء بشهادتهم وتوضيح العديد من الجوانب المرتبطة بالقضية. وأرى أن هذا التستر لا يخدم العدالة في شيء، بل ويعرقل عملها، ويعبر عن رفض للكشف عن الحقيقة. صحيح أن لونوار سيجيب القاضي رامائيل[1148] فيما بعد بشكل متضب: " لم أر قط هذه الوثيقة"... نحن أمام كذبة مكشوفة، إذ نجد بيانا بتاريخ17 شتنبر1966 يكشف بالفعل أن " الإشارة بالرمز" بيل 700" الموجودة في أعلى يمين الصفحة هي بخط يد ج.ب لونوار". بل إن لونوار نفسه يصرح أمام قاضي التحقيق [1149] أن " فانفيل لا يد له في هذه القضية. وأنا على يقين من ذلك، لأنني كنت أعمل بجانبه يوميا. وفي البداية، قدم لوبيز معلومات دقيقة وكافية(...). وبما أن قضايا المغرب لم تكن من اختصاص فانفيل، فإنه قدم تلك المعلومات إلى "13" الذي كان مكلفا بالعالم العربي. وهذا الأخير لم يستثمرها، إما لأن ذلك ليس من اختصاصه، أو لأنها لا تهمه في شيء.وعندما يكشف لوبيز عن أسماء فيغون وبرنيي ولومارشان، أحد مسؤولي الشرطة الموازية وصديق فري، فإن أي مستخدم في البريد أو موظف في وزارة الفلاحة سيسارع إلى الاتصال بالشرطة"(كذا).

وفيما بعد، أجاب عن سؤال طرحه رئيس قسم الأمن الداخلي بمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس على لونوار، في إطار التحقيق معه[1150] ،وحكى له عن واقعة بطلها فانفيل لا تخلو في نظري من دلالة يجب التوقف عندها مليا، وتهم لقاءه بلوبيز يوم2 نوبر1965، حوالي الساعة السابعة والنصف مساء، بحانة توجد في شارع إستريسEstrées، وهو في ملك زوجته: " صافحني لوبيز عند وصوله، ولم يكن يبدو في حالة عادية(...) كان فانفيل قد وصل قبله. وبعد لحظات قليلة، اتجه نحوه وصافحه، وغادرا المكان معا بعد بضع دقائق(...) في عجلة من أمرهما كشخصين يرغبان في الحديث معا بعيدا عن الأعين...".لماذا؟

إذا كان الجنرالان جاكيي وغيبو قد بذلا أقصى الجهود لإظهار مسؤولية لوبيز ولوروا فانفيل الذي أصبح كبش فداء مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، فإنهما أحجما عن الذهاب أبعد لتبين مسؤولية مسؤولين أعلى رتبة في هذا الجهاز..زوهو نفس موقف القضاء نفسه.

الكولونيل بومون Beaumont

[1147] - في 10 مارس2008.

[1148] - في 23 مارس2008.

[1149] - في ملف "ميسمير"، "وثائق محفوظة 3" تحت رمز231.

[1150] - في 10 فبراير1966، وثيقة قدمت للطرف المدني في ماي1982.

ما هو الدور الذي لعبه مثلا رئيس لوروا فانفيل المباشر، الكولونيل بومون ومدير البحث المكلف بتجميع وثائق مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس وإرسالها إلى أصحاب الاختصاص، وتحديدا إلى المصلحة الرابعة وأيضا مصلحة العمل صلة الوصل بمصالح الشرطة؟ الغريب أن هذا الشخص شارك في التحقيق الذي خضع له فانفيل بإشراف جاكيي، دون أن يعترض فانفيل. ولم يتورع بومون عن التصريح[1151] أمام القاضي بيريز المكلف بالتحقيق في الفترة الفاصلة بين المحاكمتين أن: " السيد لوروا بعث لي في 23 شتنبر تقريرا للإخبار(...). لم يستلفت هذا التقرير نظري بشكل خاص، ولم أسمع بعدها بالسيد بن بركة إلى أن تناهى إلى علميخبر اختطافه". ها هو " ينسى" الإشارة إلى طلب التأكيد من أوفقير التي توصل بها من ممثل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بسفارة فرنسا بالمغرب، في 20 شتنبر1965، حول بن بركة والأماكن التي يسافر إليها، بعد منعه من الإقامة بالجزائر". وأردف بومون قائلا لبيريز: " عندما استدعاني الجنرال جاكيي إلى مكتبه في2 نونبر، وجدت هناك لوروا وبيده التقرير المؤرخ في22 شتنبر وكنت قد اطلعت عليه، وتقريرا يحمل تاريخ17 ماي لم يسبق لي أن سمعت بوجوده حتى تلك اللحظة".والحال أننا نجد في مذكرة صادرة عن ديوان الوزير ميسمير[1152] ما يلي: " أرى في هذا المحضر عناصر جديدة يجب إيلاؤها عناية خاصة، ففي الصفحة 14، نجد تسليم تقرير في ماي1965 إلى بومون حول نوايا أوفقير". والغريب أن هذه الوثيقة لم يُكشف عن فحواها بعد حتى يومنا هذا. والسؤالن هل يتعلق الأمر بنسيان رجل يُعدَُ " العقل المفكر" لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، أم بتناس تعمده بومون كي لا يظهر معرفته بما يدبر في الخفاء، وبالتالي التملص من المسؤولية في نوع من " التواطؤ السلبي" في عملية الاختطاف؟[1153]

رئيس المصلحة الثالثة/أ

ألم يكن هذا القسم المكلف بقضايا العالم العربي تابعا لضباط سابقين في الشؤون الأهلية متشبعين بأفكار وممارسات متأثرة بأنشطتهم في المغرب ما قبل الاستقلال؟ صحيح أن درجة معرفتهم بخبايا " القضية" تتفاوت بين هذا وذاك، ولكن تحييد بن بركة ما كان ليحرك فيهم ساكنا، بل ربما كانوا يتمنوه في قرارة أنفسهم.

رئيس المصلحة المكلفة بالمستندات

هذا إذا صدقنا أقوال لوروا فانفيل.

رئيس المصلحة المكلفة بإخبار مصالح الشرطة

صرح غيبو أمام قاضي التحقيق زولنجر قائلا[1154] : " لقد أُنجزت نسخة من المذكرة الوؤرخة في22 شتنبر وأُرسلت إلى لمصلحة المكلفة بالعلاقات مع الشرطة". ولكنه لم يوضح له هل هذه

[1151] - في 16 فبراير1967.

[1152] - وثائق " محفوظة2" الرمز108 مكرر.

[1153] - " يعد مدير البحث الركيزة الأساس في مصلحة التوثسق الخارجي ومحاربة التجسس، ففيه يتجسد عمل الاستخبارات بمعناه الحقيقي"، ج.ب. لونوار،مساعد لوروا فانفيل، جاسوس عاد جدا، ص.240، منشورات ألبان ميشيل،1988.

[1154] - في 9 مارس 1966.

المعلومة أرسلت فعلا...لحاجة في نفس يعقوب. ونجد في مذكرة[1155] يتضمنها " ملف ميسمير" ما يلي: " لا تتحدث الوثيقة المؤرخة في22 شتنبر لا عن عملية عنيفة ولا عن أي سفر لبن بركة إلى باريس، فتقديم هذه المعلومات إلى المصالح المركزية لم يكن فيما يبدو أمرا ضروريا"...

لم تغير مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس موقفها، وظلت تردد وهي تصوغ الخلاصات التي توصلت إليها في أحد "التقارير" [1156] أن الأخطاء المرتكبة الثابتة التي سُجِّلت ضد المصلحة السابعة أو المصلحة الثالثة/ ألم تكن " نتيجة أوامر موجهة إلى إحدى المصالح التابعة لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، وإنما هي ناجمة عن " إهمال وتراخ" عام في وضع المذكرات الإخبارية واستثمارها".

هل هو إهمال أم تغاض مقصود عن معلومات متوفرة؟ عثرتُ في ملف " ميسمير" على مذكرة هامة ذات دلالة بليغة تكشف عن درو مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، خلال أطوار المحاكمة الأولى، في اللحظة التي حل فيها الدليمي بباريس. وهي صادرة عن ممثل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس بالرباط، وتتضمن الاعترافات التي أدلى له بها ج.ريتزرReitzer. J، وهو عضو سابق في حركة " الوعي الفرنسي" وصديق لأوفقير: " تلقيتُ مساء يوم18 أكتوبر بمكتبي حوالي الساعة السابعة وخمس عشرة دقيقة، مكالمة هاتفية من أوفقير الذي بادرني باقتضاب: " هل يمكنك أن تؤدي لنا خدمة على الفور؟" أجبته بالقبول.حينها قال لي: " عد إذن توا إلى منزلك، وسيزورك شخص. حظا سعيدا وشكرا". وفي الساعة الثامنة، زارني الكولونيل الصفريوي، عامل الدار البيضاء وصهر الدليمي، حاملا رسالة من أوفقير. وقال لي الصفريوي: "يجب أن تسافر حالا إلى باريس، ها هي تذكرة الطائرة و100 ألف فرنك ووثائق الهوية الحقيقية للدليمي. استقلَ الطائرة هذا المساء، إذ يجب أن تلتقي به مهما كان الثمن(...) نعم لا ندري مكان تواجده، وماذا يفعل. قد يكون ذهب إلى المحكمة، فالخطة لم تجر كما كان متوقعا، ونحن قلقون. كل الاحتمالات ممكنةن فهل تراجع في اللحظة الأخيرة؟ هل يوجد الآن بسويسرا؟ هل اعتقل لحظة وصوله إلى باريس؟ وفي هذه الحالة، قد يلقى نفس مصير فيغون. اعثر عليه بسرعة، وخذ منه أوراقه المزيفة وامنحه جواز سفره الحقيقي. أخبرنا بمجرد ما تصل". ويسترسل ريتزر قائلا: " نزلت بمطار أورلي في الساعة الثانية والنصف صباحا(...).وفي الساعة الثامنة صباحا، سارعت إلى منزل المحامي جيبو Guibaut الذي شرح لي الوضع، حيث أحاط به الصحفيون وأمطروه بأسئلتهم، لهذا اضطر إلى إبعاد الدليمي من منزله "كيفما اتفق". داخل الصندوق الخلفي لسيارته الستروين404." وواصل قائلا: " لسوء الحظ، تسرعت الرباط، حيث سارع الملك إلى الكشف عن رسالة الدليمي الذي قد يسقط في الكمين إن هو بقي في منزلي".

لم يستسغ الوزير الأول جورج بومبيدو هذا "التعاون"، فراسل[1157] وزير الدفاع: " (...) قيل لي إن الكومندان الدليمي عندما التحق بباريس ليسلم نفسه للعدالة، كان مصحوبا بمحام من الدار البيضاء عميل في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. وبعد التحريات، أكَدت لي أن الأمر يتعلق فعلا ب "عميل محترم". نحن هنا امام دليل يوضح تشابك العلاقات بين مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس ومصالح المخابرات المغربية، تشابكا يعود إلى فترات سابقة، كما بينت ذلك قضية لوبيز.وهذا أمرغير مقبول ولا يخدم سوى مصالح الحكومة المغربية، كما أنه

[1155] - في 15 مارس 1966.

[1156] - في 26 مارس1966.

[1157] - في 24 أكتوبر1966، وقد عثر عليها في "ملف ميسمير".

يساهم في كل المستويات في تشويه صورة مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس برمتها. لهذا أطلب منكم التفضل باتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بوضع حد لذلك".

ويبدو أن أوفقير وج.ريتزر تعرضا خلال لقائهما لمواضيع أخرى تلقي الضوء على جوانب تهمنا في هذا السياق، يلخصها ممثل مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس كما يلي:

- تلقى الدليمي من الملك أمرا جازما بالتزام الصمت حتى إشعار آخر.

- أُسند منصب المدير العام للأمن الوطني بالنيابة للقدميري، ويساعده بنسليمان الكومندان في القوات المساعدة(...)ن وكلاهما عجينة طيعة في يد أوفقير، فهو الذي بوأهما تلك المناصب وجعل نجمهما ساطعا.

- على فرنسا أن تبذل قصارى جهدها كي تدفع لوبيز إلى التراجع عن ذلك الجزء من تصريحاته التي يحمل فيها السلطات المغربية المسؤولية في عملية الاختطاف.

- عليه أن يركز اتهاماته على " المرتزقة" الأربعة، فأوفقير قادرعلى إسكاتهم إلى الأبد.

- بإمكان المغرب من جانبه أن يقدم لفرنسا "شتوكيا مزيفا"، مما سيبدد الجانب الملغز في القضية، بشكل يخدم مصالح البلدين.

من الواضح أن موت الزعيم المغربي، أكان مقصودا أم نتيجة حادث طارئ قد خلط الأوراق رأسا على عقب. ولا أدل على ذلك مما قاله لوبيز أمام القاضي زولنجر[1158]: " أتفهم لماذا تحفَظ لوروا فانفيل (في شهادته)، نظرا للأبعاد التي اتخذتها القضية، الشيء الذي لم نكن نتوقعه، لا هو ولا انا".

وألاحظ من جانبي، أن الحكومات الفرنسية النتعاقبة، رغم الوعد الذي قدنه الجنرال ديغول لوالدة بن بركة، لم تقم بشيء يُذكر منذ أزيد من أربعين سنة من أجل الحقيقة، مما يثير الكثير من الشكوك حول دواعي هذا الموقف.

بعد إرسال الستار على محاكمة بن بركة بسنوات، سأل الصحفي كريستوف ديلوار[1159] Christophe Deloire المحامي فرانسوا جيبو، من فريق الدفاع عن الدليمي، عن قضية أخرى هي قضية اغتيال الأمير دي بروغليDe Broglie، فقدم جوابا بليغا: " مشكل قضيتي بن بركة ودي بروغلي واحد، ففيهما معا تم إخبار الدولة، ولكنها لم تحرَك ساكنا".

ويخلُص موريس غريمو في كتابه إلى ما يلي: " ما زلت إلى يومنا هذا أعتقد ان الجنرال، في غياب معطيات جديدة، لم يجانب الصواب(...) عندما حصر مسؤولية الجانب الفرنسي في تواطؤ خسيس وثانوي". أشاط رموريس غريبو رأيه، حيث لم يصدر أي امر من أعلى سلطات البلدن من ديغول أو مومبيدو أو فري أو فوكار.

هل الدولة هي التي تتحمل المسؤولية أم أعوانها؟مهما يكن، فمن الكيد أن موظفين من أعلى الرتب تابعين لمصالح الشرطة وعملاء من المخابرات الفرنسية كانوا يعرفون والتزموا الصمت، بينما تورط عملاء وموظفون آخرون من رتب أدنى، إلى جانب مجموعة من المجرمين مباشرة في " اختفاء" المهدي بن بركة فوق التراب الفرنسي، خدمة لمصالح أجنبية، وتحديدا المغربيةن دون أن يخطر ببالهم طبعا أن الأمور ستتطور على ذلك النحو، ليموت بن بركة إما نتيجة " حادث طارئ" أو نتيجة اغتيال مدروس. والبعض لم يتدخل، ربما عجزا، أو في نوع من " التواطؤ السلبي "، أغلب الظن، والبعض الآخر تصرف في إطار "تواطؤ فاعل"، اقتناعا منه أنه يحظى

[1158] - في 18 يناير1966.

[1159] - جثث يحركها أصحاب النفوذ، منشورات ج.س. لاطيس،ص.97.

حقا أو توهما بالحماية والتغطية من جهات عليا. وهذا ما نقصده، عندما نقول إن فرنسا مسؤولة عما وقع.

مهما يكن، فموقفنا هو ذاك الذي لم يمل الكاتب الديغولي المنزع موريس كلافيل Maurice Calvel من الجهر به في مختلف المنابر، مرات ومرات، في لونوفيل أوبسرفاتور ولوموند: "غن كان النظام يخفي عنا الحقيقة حول الجريمة،فلأنه مسؤول عن الجريمة إما لضلوعه فيها أو لعجزه. مذنب أم عاجز؟ أمران أحلاهما مر". لم يصدر عن السلطات الفرنسية، أي تكذيب جاد لهذه الأقوال. لماذا في رأيكم؟

دور الإسرائيليين(الموساد)

يثير الصحفي الإسرائيلي شموئيل سيغيفShmouel Seguef في كتاب[1160] صدر مؤخرا دور المخابرات السرية الموساد في " القضية "ن محاولا التقليل من أهميته. وحسب قوله، فإنه اقتصر على مد المخابرات المغربية بعنوان كشك لبيع الجرائد بجنيف، حيث كان بن بركة الرحالة الكبير حول العالم يتسلم رسائله[1161] . ويزعم هذا الصحفي في حديث أدلى به لماروك إيبدو[1162] أن " ليس للعاهل المغربي يد في القضية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فأوفقير كان بالأحرى يشتغل لحساب نفسه، لا لحساب الملك". هذا النوع من التخريجات يدل على جهل مطبق بتاريخ تلك الفترة، حتى وغن كان صاحبها هنا يتباهى " بأصوله المكناسية المغربية المتجذرة في الزمن".

وقد سبق لصحفيين إسرائيليين وهما مكسيم غيلانMaxime Ghilan وسشمول موهر Schmol Mohr أن تعرضا في دجنبر سنة1966 في الجريدة الإسرائيلية بول Bul لدور الموساد في "القضية". وبيَنا أن رئيس المخابرات الإسرائيلية الجنرال مير أميتMeir Amit المتهم من قبل سلفه إسير هاريلIsser Harel الذي كان يكرهه بأنه ضالع بنفسه في الجريمة. وسرعان ما تمت مصادرة هذا العدد من الأسبوعية وإتلافه...وأدين الصحفيان فيما بعد سرا على خلفية نشر " أخبار خطيرة تمس بأمن الدولة".

وعادت جريدة نيويورك تايمز لإثارة الموضوع من جديد في فبراير1967، مما منح الصحفيين فرصة الكشف عن المحاكمة التي تعرضا لها وخلفياتها.وطبعا " سارعت الحكومة الإسرائيلية في اليوم الموالي إلى تكذيب هذه الافتراءات المجنحة". " خاصة وأن صحيفة فرنسية ذائعة الشيوع تلقفتها واعادت نشرها[1163] ، مدعية أن" المسؤولين المغاربة طلبوا فعلا من المخابرات الإسرائيلية مساعدتهم على تصفية بن بركةن ولكنها رفضت". وكتبت نيوزويك[1164] في هذا الصدد: " من السهل اليسير أن نتبين أسباب الحساسية المفرطة التي تبديها الحكومة الإسرائيلية تجاه هذه المعلومات. فقبل بضع سنوات، أبرمت إسرائيل اتفاقا سريا مع المغرب يسمح لها بترحيل اليهود المغاربة الراغبين في الهجرة إلى إسرائيا. ويبدو أن المخابرات السرية في البلدين شرعتا، في أفق تنفيذ بنود هذا الاتفاق جزئيا، في تعبيد الطريق أمام التعاون بينهما".

1160 - الرباط المغربي،منشورات مطر، القدس2008، والكتاب يتناول في معظم أجزائه العلاقات بين المغرب وإسرائيل.

1161 - يقدم الكتاب إضافة إلى ذلك بعض المعلومات عن الاختطاف نفسه وموت الزعيم المغربي، وهي معلومات ذكرتها آنفا، وبينت تهافتها.

1162 - عدد فاتح فبراير2008.

1163 - فرانس سوار، عدد 22 فبراير1967.

1164 - في 6 مارس1967.

أكد ماكسيم غيلان هذه المعلومة في جلسة استماع أمام القاضي بارلوز[1165] تمت بطلب مني، وأردف قائلا: " استخدمت الموساد الفنان السينمائي أرثور كوهن صهر وزير العدل حينها م. شابيرا M .shapira لاستدراج بن بركة إلى باريس، بذريعة تصوير فيلم". وأضاف: " كان هناك حسب الصحافة الإسرائيلية وجريدة يديعوت أحرنوت، في مقال أقدمه لكم الآن، تعاون تقني وسياسي يصب في مصلحة إسرائيل المتمثلة في محاربة أعداء الملك، وخاصة المهدي بن بركة الذي كان يرأس الحركة العالم ثالثية في تلك الفترة، مما يجعل منه عدوا لإسرائيل(...). وقد ساهمت الموساد في المطاردة عن طريق تقديم دعم فني من أجل المراقبة(...). وبعد اعتقالنا، اكد لي مساعد وزير العدل الذي أصبح اليوم محاميان جزءا من الوقائع التي أثرناها". ويورد سلومو ناكديمون Slomo.Nakdimone في مقاله[1166] ما يلي : " لم تشارك إسرائيل مباشرة في عملية الاغتيال، فأوفقير وزير الداخلية المقرب جدا من الملك هو الذي أعطى الأمر بذلك. وأحمد الدليمي رئيس مخابراته الوفي هو من وضع الخطة. والمنفذون هم مغاربة وفرنسيون. وقد طُلب من إسرائيل تقديم الدعم(...) شقة للإختباء بعد العملية، وخمسة جوازات سفر ومساحيق الماكياج(...) وفي 2 نونبر، طلب الدليمي أدوات للحفر، وأغلب الظن لحفر قبر، ومواد لمحو الآثار(...). وفي اليوم الموالي قدم تقريرا مفصلا عن عملية الاغتيال، فالسم لم يستعمل بل أعيد كاملا، ولم يتم أيضا استعمال المسدسات كاتمة الصوت التي قدمتها إسرائيل لتصفية بن بركة، وإنما تم إغراق هذا الأخير في حوض اغتسال(...). وفي 5 نونبر، قال مير أميت لإشكول الذي أعقب دافيد بن غوريون في منصب الوزير الأول: " اغتال المغاربة بن بركة، وإسرائيل لا علاقة مادية لها بالعملية نفسها(...) بل إنها اكتفت بتقديم الدعم التقني".

كانت الأمور ستقف عند هذا الحد لو لم يتدخل هاريل. عُيِّن هذا الأخير مستشارا للوزير الأول في شؤون الاستخبارات، وبمحض الصدفة اكتشف ثلاثة أشهر بعد تسلمه منصبه الدور الذي لعبته إسرائيل في " القضية"(...). سارع إلى التنديد "بالفضيحة" مطالبا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، معتبرا أن أميت ارتكب خطأ ورط معه الدولة في عملية "اغتيال سياسي"، وهو امر غير مقبول أخلاقيا. وزعت اللجنة التوبيخات وطالبت باعتذارات، ولكن هاريل لم يفلح في الحصول لا على استقالة إشكول الذي رخص لأميت كي يقوم بمجموعة من الأفعال المرتبطة بالجريمة، ولا على استقالة هذا الأخير. ثارت حفيظته، ولم يجد سندا من أحد، فقدم استقالته في يونيو1966.

دفعت شهادة ماكسيم غيلان القاضي بارلوز إلى إصدار طلب إنابة قضائية دولية بسويسرا قصد الاستماع إلى أرثور كوهن. وأصدر القاضي شوكي الذي واصل التحقيق طلبا ثانيا للإنابة القضائية بإسرائيل للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بأقوال س. ناكديمون. وكما كان متوقعا، أجاب كوهن في إطار الاستماع إليه ببال[1167] Bale: " لاعلاقة لي بتاتا بهذه القضية(...). ولم أسمع بها

[1165] - في 8 دجنبر2000.

[1166] - بعنوان إخوان الدم،1993.

[1167] - في 14 يونيو2002.

قط".ونفس الجواب قدمه وزير العدل الإسرائيلي[1168] : " اعترف س.ناكيدمون أنه لايتوفر على أي معلومات حول الأشخاص المتورطين في الأحداث المعنية، وليس ثمة أي دليل يدعم طلبكم".
وفي سنة1991، تطرق الصحفي أنييس بن سيمونAgnés Ben Simon في كتابه[1169] للفضيحة قائلا "ستظل قضية بن بركة إلى الأبد نقطة سوداء مخزية في تاريخ العلاقات السرية بين المغرب وإسرائيل(...). وهذه القضية تسببت في أزمة حكومية تفجرت وراء الستار".
وفي سنة1995، ألقى باسكال كروب Pascal Krop بمعية الصحفي الإسرائيلي بن بورا Ben Porat الأضواء من جديد على المعلومات التي نشرت سابقا في صحيفة بولBul، وأيضا تصريحات س. ناكديمون، في مقال له بجريدة ليفينومون دي جودي[1170] l'Evenement du Jeudi، بعنوان مستفز جذاب: " المخابرات السرية الإسرائيلية شاركت مباشرة في اختطاف الزعيم المغربي". ولم يتردد في التأكيد أن : " التحريات التي استغرقت عدة أشهر أسفرت عن الحصول على جزء من ملف أجهزة المخابرات الإسرائيلية(...)" ، وختم بالقول: " يتساءل الجميع في إسرائيل إن لم تكن مشاركة الموساد في هذه القضية هي التي دفعت الجنرال ديغول إلى تغيير سياسته تجاه إسرائيل في يونيو1967(حظر تصدير الأسلحة إلى الدولة العبرية).
وفي لقاء صحفي، أوضحت الأسبوعية المغربية ماروك إيبدو في يوليوز1999 أن " جثمان المهدي بن بركة، حسب العديد من المصادر، ذوِّب في حامض أخذه المغاربة من الموساد، هذا الجهاز الذي كانت تربطه بأوفقير علاقات تعاون متينة". ولنتذكر أن العميل السابق البوخاري سيؤكد، في شهر يونيو2001، نفس الرواية في هذه الأسبوعية وفي لوموند.
ويكتسي تصريح لوبيز[1171] سنة2000 حول احتمال ضلوع الموساد في " القضية" دلالة خاصة في هذا السياق: " كل ما أعرفه أن العلاقات بين الموساد والجنرال أوفقير كانت جيدة ومنتظمة".
وفي سنة[1172] 2001، عرض باسكال كروب نتائج تحرياته في مقال يحمل عنوان: "1965، اغتيال بن بركة بمرأى ومسمع من الموساد". ونقتطف منه ما يلي: " زودت الموساد الدليمي بنوعين من السموم، ومجرفتين وحمض يمكنه تذويب أي شيء بما في ذلك الهيكل العظمي"، وأردف قائلا: " كان أوفقير عميلا للإسرائيليين وللموساد، وصلة وصله بالجهاز لم يكن سوى إيلي تردجمان Elie Tordjman الذي كان موجودا بباريس وقت وقوع الحادثة". ونشر حميد برادة سنة2005 مقالا[1173]حول العلاقات بين المغرب وإسرائيل بعنوان: "أي دور للموساد في القضية؟"، محيلا على كتاب ميكائيل لاسكيسMichaél Laskis وهو أستاذ إسرائيلي متخصص في تاريخ الشرق الأوسط، مستشهدا بهذا المقطع: " أسقط في يد الإسرائيليين بعد29 أكتوبر، والتبس عليهم الأمر، فشرعوا يتساءلون إن لم يكن المغاربة قد تلاعبوا بهم".

[1168] - في أكتوبر2004.
[1169] - الحسن الثاني واليهود، منشورات سوي، صفحات199-202.
[1170] - عدد 12-19 يناير1995.
[1171] - اعترافات جاسوس، مرجع مذكور،ص.159.
[1172] - مجلة ف.س.دVSD،عدد 12-18 يوليوز2001، وفي نفس الفترة في التحرير(المغرب)(Libération (Maroc في 13 يوليوز، مذكورة سابقا.
[1173] - مجلة لانتليجون جان أفريكL'Intelligent Jeune Afrique، عدد 30 أكتوبر 5- نونبر، بملف عنوانه: الموساد وقضية بن بركة".

وصرح الدكتور كليري[1174] أمام القاضي رامائيل في السنة نفسها: " فيما يخص اختطاف بن بركة، أعرف أن شخصا اسمه كوهن، وهو عميل في المخابرات الإسرائيلية كان ضمن الفرقة التي اختطفت إيشمان لنقله حيا إلى إسرائيل في حقيبة من قصب، كان موجودا بمطار أورلي. ولم يكن بالإمكان استعمال حقيبة واحدة، فذلك كان سيثير شكوك رجال الشرطة. وبما أن بن بركة كان قد فارق الحياة، فإن جثمانه قطع إلى أجزاء"[1175].

تجدني لا أميل كثيرا إلى شهادة الدكتور كليري، فهو قد شارف على الثامنة والثمانين من عمره، لهذا أتساءل، إن لم يكن قد التبس عليه الأمر فخلط دون قصد بين كوهن الذي شارك في عملية اختطاف الزعيم النازي بالأرجنتين، وكوهن الآخر الذي كان من المفروض فعلا أن يستقل الطائرة يوم السبت30 أكتوبر في الساعة الحادية عشرة وخمسة وأربعين دقيقة ليلا، برفقة الدليمي وبوتشيس والحسوني...كوهن هذا الذي لم يُعثر له على أثر فيما بعد...ولكن، هل كانت هناك حقا محاولات جادة لتتبع أثره؟

وعاد غوردان توماس[1176] Gordan Thomas سنة2006 لإثارة قضية العلاقات بين المغرب وإسرائيل، ساردا بعض المعلومات المعروفة عن قضية بن بركة، وإن كان يضيف إليها أحيانا بعض النتف، من قبيل: " التمس الحسن الثاني في ماي1965 من الموساد مساعدته على حل مشكل بن بركة. وقد كُلِّف دافيد كيمش Dvid Kimche بتدارس الطلب(...). أوضح أوفقير لضيفه بالرباط أن الحسن الثاني يريد رأس بن بركة(...). وفي اليوم الموالي، حل الرجلان بتل أبيب، وهناك التقى بهما مير أميت بمكان بعيد عن العين، واخبرهما أن مشاركة الإسرائيليين ستقتصر على محاولات الرصد والاتصال(...). وسرعان ما جاء الضوء الأخضر من الوزير الأول ليفي إشكول(...). وفي26 أكتوبر1965، وصل خبر سفر محتمل لبن بركة إلى باريس، فبادرت الموساد إلى بعث رسالة مشفَرة إلى أوفقير بالمغرب. وفي اليوم الموالي، حل بباريس فريق من العملاء، كما استُقبل عميل من قبل مخاطبه في مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس. قدم كيمش تقريرا إلى مير أميت، وأحس الرجلان أن شيئا ما يدبر في الخفاء، وبالتالي فمن مصلحة الموساد أن تنأى بنفسها عما يقع". وهنا يعمد غوردان توماس إلى اختصار الوقائع مختلقا أشياء لا صلة لها بالواقع. وسيتحدث من جديد عما ذكره كروبKrop سابقا حول الأزمة التي عصفت بالعلاقات بين ديغول الذي " تيقن من ضلوع الجواسيس الإسرائيليين"، وإسرائيل " التي لم يكن يحبها كثيرا"، قبيل اندلاع حرب الستة أيام.

ما هي الخلاصات التي ننتهي إليها بعد عرض هذه العناصر؟ تجدر الإشارة أولا إلى أن لا أحد أثار اسم إسرائيل وطرح احتمال ضلوع الموساد من بعيد أو قريب في عملية الاختطاف سواء في فترة التحقيق أو خلال المحاكمتين اللتين جرت أطوارهما سنتي1966 و1967. وقد عمدت السيدة غيثة بن بركة إلى بعث رسالة إلى رئيس المحكمة بيريز تطلب فيها استدعء الجنرال أميت مير والصحفيين العاملين بجريدة بول للشهادة، لكن طلبها ظل حبرا على ورق. دع أن انسحاب الطرف المدني زاد الطين بلة.

وبما أن لا وجود لدخان دون نار، فمن المنطقي أن نعتبر أن الحسن الثاني أو رجاله التمسوا مساعدة العملاء الإسرائيليين " ذوي الباع الطويل في الاختطافات" لاستعادة بن بركة، مقابل تسهيل

[1174] - في 8 دجنبر2005.

[1175] - انظر أسفله.

[1176] - تاريخ الموساد السري من 1951 إلى يومنا هذا، نوفو موند إيديسيون.

عملية ترحيل اليهود المغاربة إلى إسرائيل[1177] . ولا ننس أن ممثلا للموساد كان مستقرا بالرباط، رغم انعدام علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين. أضف إلى ذلك سعي إسرائيل إلى إيجاد منافذ سعيا إلى تكسير الحصار العربي المفروض عليها، من هنا انفتاحها على الدول الإفريقية، واصطدامها بالمشروع الذي دافع عنه بن بركة في محاضرته بالقاهرة خلال ربيع تلك السنة.

مهما يكن، فنحن لا نتوفر إلى حدود اليوم على أي دليل قاطع على الدور الذي اضطلع به الإسرائيليون في "القضية". ولننتظر ذلك اليوم الذي ستُرفع فيه السرية عن أرشيفات الموساد، حينها قد نكتشف بعض الحقيقة حول ما وقع.

دور الولايات المتحدة الأمريكية(وكالة المخابرات المركزية)

في إطار برامج " التاريخ موضع سؤال" [1178]،طرح المؤرخ ألان ديكوAlain Decaux خاصة السؤال الآتي: " هل جهاز سي آي إيه(CIA)[1179] ، المخابرات السرية الأمريكية الشهيرة، ضالع في اختطاف بن بركة واغتياله؟". كان أحد ضيوف البرنامج دانييل غيران Daniel Guerin ميالا إلى الجواب بالإثبات، وفي المقابل، قال الضيف الآخر جاك ديروجي إنه لا يعتقد أن هذا الجهاز له يد في العملية. اما ديكو، فقد طالب من جانبه بعدم التملص من طرح القضية، مؤكدا في لقاء صحفي[1180]مايلي:" في اللحظة التي وقعت فيها المأساة، كان بن بركة عازما على السفر إلى هافانا حيث كان سينعقد برئاسة فيديل كاسترو مؤتمر القارات الثلاث الذي كان يثير مخاوف البعض بسبب

[1177] - انطلقت أطوار هذه العملية التي حملت اسم ياخيم Yakhim في نونبر1961، وأسفرت عن هجرة حوالي200 ألف يهودي مغربي إلى إسرائيل.

[1178] - قناة أنتين 2، 12 نونبر1981.

[1179] - وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

[1180] - تيلي 7 جورTéLé 7 jours

تداعياته الممكنة وما سيحدثه من خلخلة للأوضاع في آسيا وإفريقيا أو في أمريكا الجنوبية. والحال أن بن بركة كان إحدى أهم الشخصيات التي تقف وراء هذا المؤتمر وتحرك خيوطه. من هنا مخاوف وكالة الاستخبارات المركزية التي لا يفوتها أي تحرك يقع في العالم..."

وقد كتب الصحفي كلود أنجيلي منذ10 نونبر1965 ما نصه: " هذه أم الفضائح في الولايات المتحدة الأمريكية". ولنتذكر أن أهمية الزعيم المغربي السياسية كان مردها إلى أنشطته القيادية داخل مؤتمر القارات الثلاث، اكثر منها إلى دوره على رأس المعارضة المغربية، حتى بالنسبة إلى الحسن الثاني، إنه كان يشكل ما قد نسميه " الهدف الإجرائي" لمختلف أجهزة المخابرات، من مصلحة التوثيق الخارجي، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والموساد وشبكات فوكار وغيرها...

وفي 12 نونبر، كتبت فرانس سوار من جانبها: " عندما يتعلق الأمر بفيديل كاسترو، فتوقع رؤية الجواسيس الأمريكيين غير بعيد". وفي السياق نفسه، عبر فرانسوا مورياك عن رأيه في عمود " بلوك نوط "(المذكرة) الذي كان ينشره في لوفيغارو ليترير[1181] ، وذلك بعد لقائه بوزير الداخلية فري وبعض الشخصيات الديغولية، مما عجل باستقالته من رئاسة لجنة المغرب العربي وفرنسا[1182]: " قبيل اغتيال بن بركة أو بعده (...) حدثني صديق مغربي عن العلاقة الوطيدة بين أوفقير وأجهزة المخابرات الأمريكية. ما هي الطبيعة الحقيقية لهذه العلاقة؟ لست أدري. ويبقى أن هذه الجهزة ضربت عصفورين بحجر واحد بالتخلص من بن بركة، فأصابت في مقتل العالم الثالث، وأيضا ديغول. وغذا ثبت أن هذه الجهزة بريئة، فمعناه أن الشيطان خدمها من حيث لا يدري".

ومع ذلك، فإن وزارة الخارجية الأمريكية كانت كذبت في اليوم الموالي، مرتين خلال أربع وعشرين ساعة، كل الأخبار التي تتحدث عن ضلوع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في قضية بن بركة.

وتساءل سيرج برومبرجي[1183] Serge Bromberger من جانبه عن " الطرف الذي سيستفيد أكثر من اختفاء زعيم المعارضة المغربية"، وأول ما يتبادر إلى الذهن في نظره زكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، فمؤتمر هافانا هو حقا " اجتماع مختصين في الانقلابات والقلاقل، عازمين على وضع خطة دقيقة للإطاحة بآخر معاقل الاستعمار بإفريقيا، وأيضا ضد بؤر تمركز الإمبريالية الاقتصادية بأمريكا اللاتينية...من أين أتت إذن الموال لتنفيذ العملية؟(...) التي تطلبت أغلب الظن على الأقل مائة مليون فرنك قديم، بل ربما أكثر من ذلك. وهي ميزانية خاصة لا تستطيع دولة صغيرة توفيرها. ومن حقنا أن نتساءل إن لم يكن المغاربة اكتفوا فقط بتدبير خطة الاختطاف، بينما جاءت الميزانية من مصدر آخر، بما أن مصالح الأطراف كلها متقاطعة".

وحسب مصادر من القاهرة في نفس الفترة، فإن جهاز المخابرات الأمريكية لم يشارك في تنفيذ العملية، ولكنه وضع الخطة وحدد توقيتها بتنسيق مع مسؤولين مغاربة وفرنسيين رفيعي المستوى، كما أنه أمن الربط بين الأطراف المتدخلة ووفر التمويل الضروري.

وحللت الصحافة السوفييتية[1184] الوضعية بالقول: " يشكل اختطاف بن بركة فوق التراب الفرنسي على يد عملاء الجنرال أوفقير أحسن وسيلة لتسميم العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، قصد تعبيد الطريق للولايات المتحدة الأمريكية كي تجد موطئ قدم لها هناك". وفي الواقع، فقد لمح بعض

[1181] - في 27 يناير1967

[1182] - أصبحت فيما بعد لجنة الحقيقة في قضية بن بركة.

[1183] - لوفيغارو في 5 فبراير1966.

[1184] - إيزفيستيا،31 يناير1966.

المحللين إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كان لها اتصال بهذه الدرجة أو تلك باليمين الفرنسي المتطرف، ممثلا في المرشح الرئاسي المحامي طكسيي فينيانكورTaxier Vignancour، لهذا لم تجد أي غضاضة في مد يد العون لتوجيه ضربة موجعة للجنرال بضعة أسابيع قبل الانتخابات الرئاسية.

ويكشف رشيد السكيرج[1185] المساعد الأسبق لأحمد الدليمي في جهاز الكاب1، اللاجئ بفرنسا: لا يخفى أن الأمريكيين هم الذين لهم الكلمة الأخيرة في بلدنا، ولدي قناعة أنهم في قضية بن بركة ساهموا بقسط وافر في الإعداد لعملية الاختطاف، إن لم يكونوا شاركوا في تنفيذها. إن الأمر بسيط واضح، فالسلطات المغربية مدينة بكل شيء لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وإجمالا، فإن معلمينا وأساتذتنا هم أعضاء معروفون جدا في السفارة الأمريكية بالرباط...وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ينكبون خصوصا على تكوين عملائنا السريين المغاربة".

ويحكي أحمد البوخاري في كتابه الأول[1186] عن " وجود داخل أجهزة المخابرات المغربية نفسها "متعاونين" أمريكيين، ومنهم كولونيل في قسم " مكافحة الانقلابات" يدعى مارتن". وإذا صحت هذه الواقعة، فمعناه أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كانت على الأقل على علم بعملية الاختطاف، وتتبعت بدرجة أو بأخرى مباشرة بعد ذلك أطوار "اختفاء" المهدي بن بركة.

وذكر أوسماني سيينفويغوس Osmani Cienfuegos الذي سيصبح فيما بعد سكرتيرا عاما لمنظمة القارات الثلاث للتضامن في شهادته التي أدلى بها بطلب من الطرف المدني، خلال محاكمة سنة1966 أن: " بن بركة كان يضع على قدم المساواة كفاح شعبه وكفاح شعوب القارات الثلاث(...). وكل المهتمين بعرقلة انعقاد مؤتمر القارات الثلاث كانوا يدركون الدور الذي يلعبه بن بركة في هذا الحدث(...)، وكانوا يعرفون أن عدوهم الول حينها كان هو المهدي بن بركة". كان الشاهد يريد نطق اسم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، لكن الرئيس بيريز منعه من ذلك.

وبمناسبة الذكرى الأولى ل "اختفاء" بن بركة[1187] ، ورد في بيان أصدرته المنظمة المذكورة أن " الولايات المتحدة الأمريكية متهمة مباشرة أمام الرأي العام العالمي لكونها المحرض الحقيقي على اقتراف جريمتي الاختطاف والاغتيال، فيما يُتَهم الجنرال أوفقير بتنفيذ هاتين الجريمتين بمساعدة قتلة مأجورين ومجرمين دوليين".

ولنعد بذاكرتنا إلى تلك الحقبة، ولنتذكر أن الحرب العالمية الثالثة كانت ستندلع بكوبا، أربع سنوات قبل وقوع الجريمة، في مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بسبب وضع صواريخ برؤوس نووية سوفياتية بالجزيرة، وما أعقب ذلك من تراجع سريع عن هذا القرار فرضه الرئيس كينيدي على الرئيس الروسي خروتشوف. صحيح أن مؤتمر القارات الثلاث ليس في خطورة قرار وضع الصواريخ ذات الرؤوس النووية، ولكنه يعد عملا استفزازيا في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وان كينيدي كان قرر بعد فشل عملية خليج الخنازير الهادفة إلى اغتيال فيديل كاسترو فرفض الحصار على كوبا، [1188] ونجح في فبراير1962 في الحصول على قرار من منظمة الدول الأمريكية بطرد كوبا من هذه المنظمة.

[1185] - لونوفيل أوبسرفاتور،12 أكتوبر1966.

[1186] - السر، مرجع مذكور.

[1187] - في فاتح نونبر 1966 بهافانا.

[1188] - ما زال الحصار قائما إلى اليوم.

ألم يؤكد بن بركة في محاضرة ألقاها بهافانا في3 أكتوبر1965 أن " تياري الثورة العالمية سيكونان ممثّلين في المؤتمر، أي التيار الذي انبثق مع ثورة أكتوبر، والتيار الوطني التحرري". كيف إذن تتقبل الولايات المتحدة الأمريكية أن ينطق شخص ما بمثل هذا الكلام على مشارف أرضها؟

ولا ننس أن الولايات المتحدة الأمريكية شرعت منذ مستهل سنة1965 في تعزيز حضورها العسكري في الفيتنام. ولكن ذلك لم يكن كافيا لتحسين وضعية جيش الجنوب، لهذا اندلعت في فبراير حرب الفيتنام الثانية بقصف مكثف موجه ضد شمال البلاد، وبلغ عدد الجنود الأمريكيين في نهاية العام175 ألف جندي.

ولم يكن الوضع أحسن في أمريكا الجنوبية، فأمام خطر نشوب حرب أهلية بجمهورية الدومنيك، وشبح نشأة كوبا جديدة على مرمى حجر، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنزال فرق المارينز مدعمة بالطيران.

وقد قدم المؤرخ روني غاليسو[1189] René Galissot تحليلا وافيا لطريقة عمل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بقوله: " استعملت القوة المسلحة وفق الظل (ذكرت آنفا سلسلة اغتيال الزعماء السياسيين والانقلابات التي تقف وراءها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية)، وفرضت حكاما ديكتاتوريين أو تسببت في إشعال حروب للتدخل في تلك الفترة(...) منخرطة فيما قد نسميه صراعا طبقيا عالميا". وكرد فعل على ذلك، نشطت حركات التحرر العالمي، وعلى رأسها حركة القارات الثلاث التي حملت مشعل التقدمية(...) وهذا النزوع الثوري التواق إلى التحرر الذي جسدته حركة القارات الثلاث هو الذي يفسر حقيقة اختطاف بن بركة واغتياله. ألم يطلق عليه جان لاكوتور نعت " رسول الثورة"؟

من الطبيعي إذن أن يصادف "اختفاء" الزعيم المغربي هوى في نفس الولايات المتحدة الأمريكية. بل إن البعض[1190] يرى أن الأمريكيين هم الذين أشاروا على الحسن الثاني كي تُنجز العملية في فرنسا قبيل انتخابات دجنبر قبل قيام ديغول بتقديم ترشيحه. هل هذا صحيح؟ هل كان المسؤولون الأمريكيون يسعون بذلك إلى بث اليأس في نفس ديغول لجعله يتنحى لصالح وزيره الأول جورج بومبيدو ذي الميول " الأطلسية"؟ ينم هذا الاحتمال في الحقيقة عن جهل مطبق بشخصية ديغول.

انتُخب بن بركة في ماي1965 رئيسا للجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لمؤتمر القارات الثلاث. أهذه هي اللحظة التي اختارها الأمريكيون ليهمسوا في أذن الملك بضرورة التخلص من عدوه الأول الذي بلغت به الوقاحة إلى أن يتحداهم في أرض يعتبرونها محمية تابعة لهم؟ ألم يقم المغاربة بمساع حثيثة لإقناع فيديل كاسترو يرفض دخول بن بركة إلى كوبا خلال فترة الإعداد للمؤتمر؟ لاشك أن الحسن الثاني لم يكن ليقبل أن يصبح بن بركة بفضل هذا المؤتمر أحد كبار هذا العالم، بينما عجز هو عن تحقيق هذا الهدف.

ويرى روبير موراتي[1191] Robert Muratet أن: "الملف الأمريكي" هو الذي جعل الملك في نهاية المطاف يتخذ قراره". وكان من الواضح أن الأمور لو لم تسر على النحو المنشود، لسبب أو لآخر- وهو ما وقع في الحقيقة- فإن عواقب ذلك ستكون وخيمة على العلاقات المغربية الفرنسية، وهو ما حدث أيضا. من مصلحة المسؤولين المغاربة في ظل هذه الشروط إذن أن يؤمنوا البديل

[1189] - المهدي بن بركة ومؤتمر القارات الثلاث، لوموند ديبلوماتيك، أكتوبر2005.

[1190] - ملف ج...مثل جواسيس،ص.323.

[1191] - لقد اغتالوا بن بركة، مرجع مذكور،ص140.

الكفيل بمواصلة مدهم بالمساعدات الاقتصادية والمالية، وليس أفضل من الولايات النتحدة الأمريكية للقيام بهذا الدور. دع أن جهازها الاستخباراتي له حضور بالمغرب منذ الاستقلال.

وفي هذا الصدد، كشف مراسل دايلي إكسبريس[1192] بالرباط أن " عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كانت لهم علاقات متينة بالجنرال أوفقير، وحتى وإن لم يتدخلوا مباشرة، فلقد أخبرهم المغاربة بعملية اختطاف بن بركة". وحسب صحيفة تايم[1193] فإن : " سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط هنري تاسكا اضطلع بدور كبير في دفع ممثلي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى المشاركة في المشروع المغربي الرامي إلى إرجاع بن بركة حيا إلى المغرب"، بل إن موراتي يذهب أبعد، فيورد خبر[1194] "تناول الجنرال أوفقير وزير الداخلية المغربي وجبة الغداء مع السفير الأمريكي، على مرآى الجميع، يوم 6 نونبر، أي يومين بعد عودته من بارس...".

ولنتذكر أن ديغول في ندوته الصحفية اتهم مباشرة الحكومة المغربية، ولكنه لم يشر على افطلاق إلى جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية ودوره المحتمل في العملية. ولكن مصدرا جديرا بالثقة أكد لي أنه مع ذلك أعطى تعليمات لمصالح السفارة الفرنسية بالرباط كي تبحث في هذا الاتجاه، وغن لم يسفر ذلك عن نتيجة، فيما يبدو.

وكان أول من أشار بأصابع الاتهام إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جاك بيركJacques Berque الأستاذ بالكوليج دي فرانس، ودافيد روسي David Rousset الديغولي اليساري، زهما من المدافعين الكبار عن قضايا العالم الثالث. اما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فلم يتحمس كثيرا لهذا التوجه، كما أن الطرف المدني لم يشر إطلاقا إلى احتمال ضلوع الأمريكيين في القضية، مع أن فريقا من الأساتذة المحامين، وهم بروغييBruguier وستيب stibbe وبوفيار Beauvillard وأنا شخصيا، كنا متيقنين من وجود تسامح كبير مع هذا الجهاز وتغاض عن دوره المحتمل.

ومن باب الوفاء للحقيقة علي أن أقول إنني قرأت بتمعن مئات الصفحات من ملف "القضية"، ومحاضر الاستماع التي حررها مختلف قضاة التحقيق المتعاقبين، ومستندات مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس، على الأقل كما وجدتها في الملف خلال المحاكمة، ولكنني لم أعثر على أي إشارة للدور المحتمل للولايات المتحدة الأمريكية أو عملائها في وكالة الاستخبارات المركزية، كما أن " الشهادات" الواردة في كتاب[1195] دانييل غيران لم تقنعني. وقد أجاب [1196] شارل أندري جوليان هذا الأخير عندما طلب منه دعم أطروحته بالقول: " كل هذه الأقوال إشاعات(...) ولا قيمة لها في نظر المؤرخ(...) وليس ثمة أي دليل على صحتها. من الأكيد أنني لا أتعاطف بتاتا مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ولكنني أرى أن كلا من موسكو واليسار يجدان من السهل بمكان توجيه التهمة لها دون تروٍّ". وفي السياق نفسه، أوضح شارل أندري جوليان في رسالة نشرها في لوموند في نفس الفترة: " أرى إضافة إلى ذلك أن أطروحة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تقدم كبش فداء سهلا بالنسبة إلى المسؤولين الفرنسيين والمغاربة وتعفيهم من المحاسبة. وفي نظري، فالقضية فرنسية مغربية محضة".

[1192] - في 26 يناير1966.

[1193] - في 29 دجنبر1975.

[1194] - لقد اغتالوا بن بركة، مرجع مذكور،ص.146.

[1195] - بن بركة وقتلته، مرجع مذكور.

[1196] - رسالة من المؤرخ في نونبر 1972، عثر عليها في أرشيفات بن بركة بمؤسسة العلوم السياسية بباريس.

ويبقى في نهاية المطاف أن أرشيفات الولايات المتحدة الأمريكية وحدها يمكن أن تبين لنا الدور الذي لعبته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في "القضية". فهل اقتصر دورها على وضع الخطة؟ أم على تقديم النصح للملك للتحرك بواسطة " أجهزته " بتنسيق مع العملاء الفرنسيين الذين يعادون الديغولية؟ ام على التمويل؟ أم على أمورأخرى؟

صدر قانون حرية المعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية، وبمقتضاه يمكن لأي مواطن الحصول على كل الوثائق المتوفرة لدى مختلف الإدارات. وبمجرد ما علم البشير بن بركة بهذا الأمر، تقدم بطلب لكل من وزارة الشؤون الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وبعد اتصالات عديدة ومصاريف كثيرة، لم يتوصل سوى بقصاصات من صحف تلك الفترة[1197] ، ومعلومة تخبره أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جمعت 1_'- وثيقة ولكن ما هي أهميتها؟

ومؤخرا، رفعت السرية عن أرشيفات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية العائدة إلى الستينات، والغريب أن لا وجود ضمنها لوثيقة تتحدث عن "القضية". لا مراء أن مرد ذلك إلى الرغبة المكرورة في " عدم المس بالأمن الداخلي"

وفي هذا الصدد، بعث البشير بن بركة بملتمس إلى الرئيس أوباما في 21 يوليوز 2009، ولكنه لم يتلق إلى حدود اليوم أي جواب.

سأختم حديثي عن مسؤولية كل من الأمريكيين والإسرائيليين باقتباس ملاحظة أدلى بها شارل أندري جوليان، ومفادها أن تحميلهما المسؤولية معناه تقديم مخرج سهل للمغاربة وللفرنسيين المتورطين في "القضية". وحاليا، تظل القضية مغربية فرنسية نحضة في غياب دليل يثبت العكس، تماما كما كانت قضية أجار وبنجلون قضية مغربية إسبانية بحتة، فأجهزة الشرطة في البلدين لم تكن في حاجة إلى طرف ثالث كي تحكم التنسيق بينها.

مهما يكن، فلا شك أن الموساد ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تابعا باهتمام كبير قضية " اختفاء" الزعيم المغربي، ذلك أن الأثر الذي خلفه على الساحة الدولية ما كان ليتركهما غير مكثرتين ب "القضية".

[1197] - تعود للوموند ولوفيغارو ولورور.

عود على بدء

لن يفوتني في هذا المقام إرسال تحية إكبار إلى زملائي من الطرف المدني وقد فارقوا جميعا الحياة، ولن أنسى أننا خضنا معا نفس المعركة، وأيضا إلى أعضاء " اللجنة من أجل الحقيقة في قضية بن بركة"، وعلى رأسها الأستاذ شارل أندري جوليان، وبجانبه قلبها النابض حيوية دانييل غيران، وكلاهما غادر الحياة.

حررتُ سطور هذا الكتاب وصورة غيثة بناني زوجة المهدي بن بركة لا تفارق ذهني، فهي حتى اليوم لم يهدأ لها بال ولم تستقر على حال، فحياتها توقفت تقريبا قبل أكثر من أربعين سنة.

سطرت هذه الكلمات وأنا أفكر في أبنائها الأربعة البشير وفوز والتوأمين سعد ومنصور، وفي ابني عبد القادر اللذين ربَتهما بهيجة وخالد، وفي أخويها عثمان وعلي، وأختيهما وعائلاتهم. أتذكر أنهم عاشوا كالبنيان المرصوص، وأصابع اليد الواحدة، لم يتسرب اليأس إلى نفوسهم، وهم يسعون إلى معرفة الحقيقة رغم الأسرار التي يصطدمون بها أينما ولوا وجوههم: " سر الدفاع" في فرنسا، و" السر المطلق" بالمغرب، كما عبرت عن ذلك صحيفة لوروبرتير[1198] Le Reporter في اليوم الموالي لعودة عائلة بن بركة إلى المغرب.

تعني معرفة الحقيقة أيضا معرفة مصير جثمان المهدي، كي تتمكن عائلته من القيام بطقس كوني صاحب مختلف الحضارات البشرية، ويتمثل في دفن الأقارب والأحباب، وتوفير قبر يليق بمقامهم وبما أسدوه من خدمات طوال حياتهم.

دبَجتُ سطور هذا المؤلَف وذهني متجه إلى كل أصدقائي المغاربة، ومنهم أحمد بلحاج والهادي مسواك وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي ومحمد عواد ويحيى بن سليمان وأحمد الشاوي ومحمد الطاهري وغيرهم كثيرون. بعضهم فارق الحياة، ولكن أبناءهم وأحفادهم ما زالوا على قيد الحياة. وليس من نافل القول، فيما أحسب، أن إعرَفهم، أو أذكَرهم ببعض الوقائع الدقيقة من تلك الفترة المؤلمة. وهدفي من ذلك استخلاص الدروس والعبر من التاريخ كي لا تتكرر مثل تلك الوقائع أبدا.

كتبت هذا المؤلف وانا أفكر أيضا في مستوى أعم في كل ضحايا النظام الحاكم في المغرب، ممثلا في شخص الحسن الثاني، عاشق الديموقراطية والمتغني بها في خطبه ل "شعبه العزيز"،ولكنه في أفعاله لم ينفك يدوسها بقدميه. أنَى لي ألا أفكر كذلك في ما تكبَدته عائلات الضحايا من ويلات ومعاناة، بسبب اعتقال قريب لها واحتجازه دون وجه حق وتعريضه لشتى صنوف التعذيب الوحشي؟

كتبته لأوجه تحية إكبار لكل الأجيال شبانا وشيوخا ممن يواصلون النضال منذ سنوات داخل مختلف المنظمات غير الحكومية(الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفرع المغرب التابع لمنظمة العفو الدولية ومنتدى الحقيقة والإنصاف وغيرها) لفضح الخروقات الفظيعة لحقوق الإنسان طوال "

[1198] - في 2 دجنبر1999.

سنوات الرصاص" في عهد الحسن الثاني. ولي اليقين أن هؤلاء المناضلين يدركون تمام الإدراك أن المشاكل التي يواجهها الشعب المغربي لا يمكن التعامل معها بعمق ووعي إلا إذا تم الكشف عن حقائق الماضي وأسراره، لهذا تراهم أيضا يطالبون بحقهم في معرفة الحقيقة.

ولا ننس ما ظل يردده الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية محمد اليازغي حتى تاريخ قريب، أي 4 يناير2005، وهو يطالب بان يتضمن " التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة كل الحقيقة حول ظروف اختطاف بن بركة واغتياله". ولكن نداءه ظل صيحة في واد. لكن ذلك لم يمنعه من تسلم منصب وزير دولة دون حقيبة، ليكون الرجل الثاني في الحكومة الحالية...

وبعد سبع عشرة سنة قضاها إدريس بنزكري في السجن من سنة1974 إلى سنة1991، بسبب انتمائه إلى مجموعة ماركسية لينينية في السبعينات، أسس بجانب بعض رفاقه منتدى الحقيقة والإنصاف، وأصبح رئيسا له. وقد صرح في لقاء صحفي[1199]: " كلما سمعنا دعوة إلى طي الصفحة وإغلاق الملف، لم يكن ذلك سوى استجابة لضغوط خارجية او لرغبة في التنفيس وتلطيف الأجواء السياسية في البلد، ولكن ذلك لا يفضي أبدا إلى فتح الملف بجدية قصد الكشف عن الحقيقة كاملة، وهو على كل حال لا يرضي الضحايا(...). ولا يمكن لأي إرادة في " إغلاق الملف نهائيا" أن تعفينا من الكشف بوضوح عن كل المعلومات حول ما وقع خلال سنوات الرصاص. لماذا؟ لأن خروقات حقوق الإنسان مورست حينها في ظل إفلات تام من العقاب جعلت الدولة تتخلى عن واجباتها وتقوم بأفعال تجعلها تضرب عرض الحائط بالقوانين التي استنَتها بنفسها(...)". وأردف قائلا: " أنى لنا أن نقنع مواطنينا أن دولة تحترم حقوق الإنسان سترى النور غدا، إن لم نشرح لهم ما وقع بالأمس، ولم نكشف عن الحقيقة ونعيد الاعتبار لكرامة الضحايا، وإن لم نساعدهم على " ممارسة طقس الحداد ذلك"، وغن لم نقدم أخيرا للعدالة أولئك الذين ارتكبوا تلك الأفعال، كي تقول كلمتها فيهم؟".

توفي إدريس بنزكري في 20 ماي2007، بعد أن ترأس هيئة الإنصاف والمصالحة وبعدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ماذا سيكون موقفه اليوم من هذه الأقوال التي أجلى بها لو لم يكن الموت قد اختطفه؟ ألم تضع هيئة الإنصاف والمصالحة والجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ملف بن بركة ضمن اولوياتها؟ بل إن أحد المقربين[1200] من بنزكري ذكر أن هذا الأخير طالب باستحداث خلية داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مكلفة خاصة بقضية اختفاء بن بركة, ولكن، من حقنا أن نتساءل، بغض النظر عن شجاعة هذا الشخص وصلابة مواقفه، إن لم تكن عملية بنزكري مجرد " حلقة في سلسلة الاستقطاب الأزلية التي يمارسها المخزن لاجتذاب النخب"، حسب التعبير البليغ الوارد في صحيفة لوجورنال[1201] .

صحيح أن المرء لا يملك سوى أن يتفهم رغبة محمد السادس في " المصالحة"، بل إن هذا المسعى يعد في حد ذاته الطريقة المثلى لخلق تصالح بين الشعب المغربي والملكية. وفي هذا الصدد يكتسي عمل هيئة الإنصاف والمصالحة همية كبرى حيث تمكنت من جمع أكثر من عشرين ألف ملف. وفي أعقاب ذلك، جرت جلسات استماع لرجال ونساء حكوا عن معاناتهم على أمواج الإذاعة وقنوات التلفزة، ضمت أكثر من مائتين في مختلف مناطق المغرب. غير أن وسائل الإعلام نفسها اعترفت أن هذه الشهادات التزمت بالميثاق الأخلاقي الذي يربطها بالهيئة، وبمقتضاه يمتنع أصحاب الشهادات عن

[1199] - ليبراسيون (المغرب)، 19 أبريل 2000.

[1200] - قصاصة لوكالة فرانس بريس بتاريخ22 ماي2007.

[1201] - عدد 21-27 دجنبر2002.

ذكر الأشخاص المتورطين مباشرة او بطريقة غير مباشرة في الأحداث المروية، والامتناع أيضا عن ذكر أسماء الأشخاص الذين مارسوا عليهم التعذيب.

وهنا في نظري مكمن الخلل، ذلك ان عمل هيئة الإنصاف والمصالحة كان سيبلغ تمامه لو لم يُحاصر في طريقة تصوره نفسها بمجموعة من القيود. وقد عبر عن ذلك خير تعبير رشيد المانوزي الذي يظل مصير أخيه الحسين المختطف في تونس سنة1972 مجهولا[1202]: " لن تُطوى هذه الصفحة بشكل نهائين إذا لم يشارك الجلادون في هذا التمرين الأخلاقي ويطلبوا الصفح من الضحايا والمة جمعاء". وكتب في نفس الجريدة ليبراسيون الصحفي مصطفى بنكادة[1203] : " لماذا يُفرض على الضحايا ألا يذكروا اسم جلاديهم أو يستدعوهم للحضور إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة؟ أليس من الأفضل ترك الحقيقة تنكشف كاملة؟ وحدهم الضحايا هم من سيقرر طي الصفحة(...) وجلادوهم من جانبهم لن يساهموا بتاتا في الكشف عن ذلك الجزء من الحقيقة الذي بحوزتهم(...)".

يمكن القول إذن إن الشهادات المذاعة على العلن قد شكلت لا مراء " حدثا تاريخيا"، ولكنها ظلت عملا ناقصا.

يجب أن تتوفر بعض الشروط كي يصفح الضحايا عن جلاديهم. أولها أن يعرفوا الحقيقة، الحقيقة كاملة. ووحدهم أولئك الذين سلطوا السيوف فوق الرقاب، دون شك بأمر من السلطة المركزية، يعرفون تلك الحقيقة. عليهم إذن ألا يبتلعوا ألسنتهم، وألا يتواروا في الحفر مختفين عن الأنظار، كلما استدعاهم قاضي تحقيق مغربي مكلف بتنفيذ طلب إنابة قضائية دولية في "القضية". عليهم حينها أن يتكلموا، ويكشفوا عن أسباب ممارساتهم، ويقروا بما اقترفت أياديهم، ويعبروا صادقين عن الندم، ويعتذروا، كي يصفح عنهم ضحاياهم. وهناك نقطة تبدو لي أساسية، فجبر الضرر غير ممكن، والاستئناف من نقطة الصفر غير ممكن إلا إذا كان هناك طرفان يحققان ذلك: الطرف الجارح والطرف المجروح، ذلك أن جبر الضرر بين إنسانين يتحقق عبر الكلمة، حيث يعترف طرف بما جنت يداه مقدما اعتذاره، ليعمد الطرف الثاني إلى العفو والصفح.

صحيح ان المبادرة المغربية تشكل سابقة في العالم العربي الإسلامي، ونقطة مضيئة في تاريخ البلد وملكه الشاب. بيد أن تجربة إفريقيا الجنوبية في هذا الصدد تكتسي في نظري أهمية أكبر وسيكون أثرها أعمق وأبقى. فلجنة الحقيقة والمصالحة برئاسة الأسقف ديسموند توتوdesmond Tutu التي استحدثتها الجمعية التأسيسية، قامت على مبدأ واضح لا لبس فيه: " سيُمنح عفو فردي خاص بكل حالة على حدة لمرتكبي الخروقات الفظيعة في مجال حقوق الإنسان، مقابل اعترافهم الكامل بجرائمهم المرتبطة بأهداف سياسية". كان إذن على الجلادين أن يعترفوا في جلسة مفتوحة بجرائمهم، كي يقبل ضحاياهم العفو عنهم، مما يجعلنا أمام عملية " أخذ وعطاء" حقيقية. هكذا، بفضل الاعتراف بالحقيقة، لم تعد العدالة شكلا من أشكال الانتقام.

م انفك عبد الرحمان اليوسفي، زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وآخر وزير أول في عهد الحسن الثانين والوزير الأول في تجربة " التناوب التوافقي"، يطالب عن حق بأن يصبح المغرب دولة حق وقانون. ولكن كيف السبيل إلى تحقيق هذا الهدف دون فضح خروقات الماضي، في حضور لازمة " المصالح العليا للدولة" التي طالما وُظِّفت لتبرير حملات القمع الوحشية؟ أضف إلى ذلك أن

[1202] - اقتبسه الصالحي في ليبراسيون(المغرب) عدد 23 دجنبر2004.

[1203] - في 29 دجنبر2004.

مختلف الحكومات المغربية المتعاقبة، السابقة[1204] والحالية، لم تطالب قط منذ1961 المسؤولين الكبار من ضباط سامين وعمداء الشرطة وغيرهم بالكشف عن الأسرار التي بحوزتهم عن المآسي التي عرفتها تلك الفترة، من اغتيالات وعمليات تعذيب واختطافات واختفاء أبدي سواء لمناضلين ضغار غير معروفين، او مناضلين من حجم المهدي بن بركة الذي شكل " اختفاؤه" أهم حدث من ذلك النوع في تاريخ المغربن نظرا للمكانة التي كان يحظى بها وطنيا ودوليا. ويحق لنا أن نتساءل والحالة هذه إن كان هناك نوع من الاتفاق حول ضرورة " فقدان الذاكرة" بين كل من عايش أحداث تلك الفترة، أكان في صفوف الحاكمين أم لا، ممن لا يزال على قيد الحياة، وأيا كانت الوظيفة التي اضطلع بها وقتئذ أو مازال يتحملها إلى اليوم. أو بالأحرى علينا أن نردد مع لافونتين La Fontaine مع بعض التحوير لأبياته الشعرية: " أيها المخزن...أيها المخزن...عندما تحكم قبضتك علينا، لا نملك سوى أن نقول: وداعا أيتها المبادئ السامية".

وكتب خالد الجامعي من جانبه في لوجورنال إيبدو[1205] مقالا بعنوان الحربائيون، نقتطف منه ما يلي: "لن يدين القضاء المغربي أبدا الجلادين سابقا أو المتهمين بارتكاب جرائم من ذلك القبيل، لأن الدولة والأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها قررت "طي" صفحة سنوات الرصاص والتعامل على قدم المساواة مع الجلادين والضحايا".

ولنستمع إلى صاحب الجلالة محمد السادس نفسه وهو يصرح[1206] بعد صدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة قائلا: " لقد أقدمنا بكل شجاعة وحكمة وثبات، على استكمال التسوية المنصفة لماضي انتهاكات حقوق الإنسان، التي أطلق مسارها الرائد، منذ بداية التسعيناتن والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه". ولنتمعَن في لفظة استكمال، أمعناها أن صفحة " سنوات الرصاص" قد أصبحت جزءا من الماضي؟ ولكن ما قولنا عن "القضية" وقضايا أخرى عديدة من حالات " الاختفاء" التي لم يُكشف عنها الستار بعد؟

صحيح أن البعض، عن حسن نية ربما، يعتقدون أن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من نسيان ما وقع كيلا تتكرر هذه المآسي..وأنا لا أشاطرهم رأيهم. فلدي قناعة راسخة أن عملية " الحفر في التاريخ" هاته، ومن ثمارها هذا الكتاب نفسه، بحال عملا موجها ضد مغربنا العزيز، وطني الصغير كما يحلو لي أن أسميه أغلب الأحيان، ولاضد الشعب المغربي، بل إنها على العكس من ذلك تبدو لي فرصة مثالية لاستخلاص الدروس من الماضي قصد بناء المستقبل. ويبدو لي أن المنظمات المغربية العاملة في مجال حقوق الإنسان هي أيضا مقتنعة بهذه الفكرة.

وفي هذا الصددن يمكن الاستشهاد بعملية التطهير التي عرفتها فرنسا سنتي1944 و1945، تلك التي قال عنها جان بيير ريو Jean Pierre Rioux: " بغض النظر عما اثارته تلك العملية من نقاشات وحزازات، فلقد اتضح اليوم بعد مرور سنة انها لم تقم كما يجب بدور جبر الضرر ولم تحقق العدالة وتنجز التطهير المنشود، حيث اكتوى بنارها " الصغار" قبل "الحيتان الكبيرة"(...). ولم تتوجه بالحزم الضروري(...) إلى أصحاب الامتيازات الاقتصادية والإدارية والسياسية(...) خاصة في تعاملها مع " العمالة العادية"، إذ إنها لم تتتبع المسؤوليات صعودا نحو المسؤولين الكبار" [1207].

[1204] - صحيح أن الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي صرح في 4 غشت 2001 : " قضية بن بركة تجعل الشكوك تحوم حول ضلوع العديد من الدول، ولا يمكن أن يلحقها التقادم. ويبقى من الضروري أن تتحدد مسؤوليات كل الأطراف، بما فيها مسؤولية الدولة المغربية"، ولكنه لم يذهب أبعد من ذلك.

[1205] - عدد 25 سبتمبر إلى أول أكتوبر2004.

[1206] - في خطاب موجه إلى الأمة بتاريخ 6 يناير2006.

[1207] - جان بيير ريو، صحيفة لاكروا 13، La Croix فبراير2005.

شكر

أشكر كل من ساعدني طوال السنوات العشر التي استغرقها الإعداد لهذا الكتاب، وخاصة هنري بنصائحه السديدة ودقة ملاحظاته وهو يراجع متنه، ومادو التي تتبَعت تخلَُقه بصبر وأناة، وساهمت في وضع ثبت بالأعلام الواردة فيه.

أشكر أيضا كل هؤلاء، وخاصة المغاربة الذين قبلوا تقديم شهاداتهم خدمة للتاريخ.

شكر وتنويه

نوجه الشكر إلى المسؤولين في دار النشر كارتالا(KARTHALA) بباريس بفرنسا على موافقتهم على طبع كتاب الأستاذ المحامي موريس بوتان بعد ترجمته إلى اللغة العربية، وهو الكتاب الذي تم نشره في طبعة أصلية فرنسية في نوفمبر2011.

إن ترجمة هذا الكتاب الهام ونشره في المغرب يعتبر خدمة حقيقية في التأريخ للعلاقات الفرنسية المغربية في مرحلة من اهم وأخطر مراحل تاريخ هذه العلاقات.

د. عبد اللطيف حسني